

# ایات الاحکام

لِلْعَالَمَةِ الْجَبِيرَةِ زُجَّالِ الْكَفِيرِ السَّيِّدِ الْإِسْلَامِيِّ  
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي تَالِبٍ  
الْمَشْهُورِ بِإِسْمِ الْأَمِيرِ الْمُؤْتَمَرِ  
الْمَشْهُورِ بِإِسْمِ الْأَمِيرِ الْمُؤْتَمَرِ

مرکز نشر

کتابفروشی معراجی

# أَيُّهَا الْحَكَّامُ

لِلْعَلَامَةِ الْخَيْرِ الرَّجَالِ الْكَبِيرِ السَّيِّدِ الْأَجَلِ  
الْمَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي هَالِمٍ الْأَسْتِثَارِيِّ

المتوفى ١٠٢٨ هـ



علق عليه وأخرج أحاديثه

سماحة الحجة الشيخ محمد باقر شريف زاده دام ظله

تأليف: محمد باقر الجبوري

الناشر

مكتبة المعراجي

## كلمة المحشى :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين .  
اما بعد : فيقول العبد خویدم الفقهاء ابن محمد بن محمد باقر المدعو بـ ( شريف زاده گلپایگانی ) : إنه لما يستر الله لى سبحانه و تعالى - وله الفضل والمنّة - الفراغ عن تعاليقي على كنز العرفان للفاضل المقداد ، وقد برز إلى الطبع بتمامه في مجلدين و على مسالك الافهام للفاضل الجواد ، و قد نشر منه مجلّدان ، و سيبرز إلى الطبع المجلّدان الآخران - إن شاء الله تعالى - كنت أتمنّى التوفيق مرّة اخرى لأن أنبرك بخدمة شيء من كتب آيات الاحكام ، من تصانيف أصحابنا وعلماؤنا الامامية أجزل الله لهم الأجر فإنّ الاشتغال بها من أفضل الطاعات ، و أولى ما ينفق فيه نفائس الأوقات .

فعمرت على كتاب آيات الاحكام للعالم الجليل القدر العلامة الخبير الرجالي الكبير السيد الأجل الأكمل المولى محمد بن على بن إبراهيم الاسترآبادى المتوفى سنة ١٠٢٨ أعلى الله مقامه الشريف ، فوجدته كتاباً لم ينسج على منواله ، و لست مبالغاً لو قلت إنّ هذا الكتاب أوفى ما يتناقله قرّاء التفسير والفقه و أجمعها لمذاهب الفقهاء والمفسرين لآيات الأحكام ، و المتفوقين في علوم الأدب والقراءة ، وأنما لبيان

وجوه الأدب ، وشواهدا و تعليلاتها ، وكيفية الاستدلال بالآيات ، لاستفادة الاحكام ودلائلها الواضح ظاهره ، الكثيرة كنوزه وذخائره ، البحر المحيط بما في كتب التفسير فيما يتعلق بآيات الاحكام ، مع تحقيقات خص بها عن غيره .

فيه دقائق و نكات قل من تظن بها ، و مع ذلك خلصت معادن ألفاظه من حيث الاسباب ، و خلصت نفود معانيه عن زيف الایجاز و هرج الاطناب ، فبرز بروز الابرز <sup>(١)</sup> من معنى و جيز تمشت في المفاصل عذوبته ، و في الافكار رفته ، و في العقول حدته ، يكفى للقارىء مراجعة الكتاب لتصديق ما ذكرناه ، والمثل بالفارسية معروف : « مشكك آن است كه ببويد نه آنكه عطار بگوید » فله در مصنفه .

فأحببت ان اقدم على نشره وأن أعمل فيه مثل ما علمته في الكتابين المتقدمين فعرضت نشره على صهرى العزيز الحاج آقا مرتضى معراج محمدى وهو حفيد العالم الألعى ، و الفاضل اليلمعى ، العلامة الجليل القدر المرحوم المبرور آية الله الاخوند ملا محمد تقى الكلپایگانى الكوگدى ، الذى كان من أعظم تلامذة المحقق الخراسانى - أعلى الله مقامه - يعرف كل من تتلمذ على المحقق المذكور مقامه النبيل في العلم والعمل ، و الزهد والتقوى ، وقد استوطن في أواخر عمره الشريف بـ ( سلطان آباد اراك ) و توفى بها و نقل جسده الشريف الى قم و دفن في المقبرة الواقعة بالجنوب الغربى من القبة المطهرة المعروفة بـ ( قبرستان نو ) وله في الضلع الشرقى من المقبرة بقعة يزوره الاعلام والانتقاء أعلى الله مقامه الشريف .

وعلى أى فتقبّل صهرى الاقدام على نشره و بذل نفقته ، مع علمه بقلّة طلاب أمثال هذا الكتاب ، و بطوء عود رأس ماله الذى ينفق فى طبعه - أجره الله ، وجعل عاقبة أمره خيراً من أولاه ، وزاده الله بسطة في الرزق والتوفيق لأعمال البرّ وأعزه الله وبارك في عمره ، و أنال الله ثواب هذا الاقدام الشريف ( لنشر هذا الكتاب ) روح جدّه طاب ثراه ، وجعل الله الجنة مثواه .

و انى لاهدى ثواب عملى في إحياء هذا السفر القيم وبيان ملاح لى في مواضع

---

(١) يعنى الحلى الصافى من الذهب .



منه يحتاج الى البيان او الشرح و اخراج احاديثه حسب ما يقتضيه المقام ، الى والدىّ أسكنهما الله بحبوحه جنانه ، و رحمهما الله كما ربّيانى صغيراً ، و جزاهما بالاحسان احسانا و بالسيئات غفرانا ، و الى أساتذتى الذين اتعبوا انفسهم في تعليمى و تربيتى و تقويمى على الملة القيمة جزاهم الله عنتى أحسن الجزاء ، و الى أصحابى و أصدقائى الذين يحضرون مجلسى ، و هم الذين استشاروا هممتى ، و أوقدوا نارها حتّى وفقت لهذا العمل الشريف .

فها أنا أشرع فيما أردت مستعيناً بالله متوكلاً عليه ، و ماداً أكف الضراعة و الافتقار إليه أن يسبغ علىّ واسع جوده و كرمه ، و أن يسامحنى فيما قصرت في خدمته ، إنّه الجواد الكريم الرؤف الرحيم .

## التعريف بالمؤلف :

قد ضاق وقتنا عن التكلم فى حقه كما هو حقه ، حيث برز الكتاب إلى النشر ، ولعلنا نتكلم فى حقه بوجه أبسط مقدمة المجلد الثاني ، ونكتفى الآن بذكر مصادر ترجمته ، مع نقل بعض ما فيها .

فانظر نقد الرجال للسيد العالم العلامة آقا مير مصطفى التفرشى أعلى الله مقامه الشريف ص ٣٢٤ الرقم ٥٨١ وفيه : « محمد بن على بن كيل الاسترأبادى مد الله تعالى فى عمره وزاد الله فى شرفه ، فقيه متكلم ثقة من ثقات هذه الطائفة وعبادها وزهادها ، حقق الرجال و الرواية والتفسير تحقيقاً لا مزيد عليه ، كان من قبل من سلك عتبة الغلبة الغروية على ساكنها من الصلوات أفضلها ، ومن التحيات أكملها ، واليوم من مجاورى بيت الله الحرام و ساكنيها ، وله كتب جيدة منها كتاب الرجال حسن الترتيب ، يشتمل على جميع أقوال القوم قدس الله ارواحهم من المدح والذم إلا شاذاً ومنها آيات الاحكام انتهى .

وتسمية جدّه بكيل من خواص كتاب النقد ، و كل من عنوانه جعل جده إبراهيم ، نعم فى جامع الرواة ج ٢ ص ١٥٦ ينقل ترجمة المؤلف عن النقد ولذا جعل عليه رمز (س) كما هو دأبه فيما ينقله عن النقد ولذا عنوان جده بكيل كما فى النقد . وكذا فى تكلمة الرجال للعلامة المحقق الشيخ عبد النبى الكاظمى المتوفى ١٢٥٦ ج ٢ ص ٣٢٧ حيث إن الكتاب بمنزلة الشرح والتعليق على النقد ففيه أيضاً عنوان جد المؤلف

بكيل ونرى في بقية المصادر اسم جده ابراهيم .

فانظر امل الامل ج ٢ ص ٢٨١ الرقم ٨٣٥ ط بغداد بتحقيق السيد احمد الحسينى فيه : د ميرزا محمد بن على بن ابراهيم الاسترآبادى ، كان فاضلا عالما محققا مدققا ثقة عارفا بالحديث و الرجال ، له كتاب الرجال الكبير والمتوسط والصغير ، ماصنف في الرجال احسن من تصنيفه ، ولا اجمع ، إلا أنه لم يذكر المتأخرين ، وله ايضا شرح آيات الاحكام ، و حاشية التهذيب ، و رسائل مفيدة ، نروى عن شيخنا زين الدين بن محمد بن الحسن ابن الشهيد الثانى عن أبيه عنه ، و عن شيخنا مولانا محمد أمين عنه .

وذكره صاحب سلافة العصر وذكر أكثر مؤلفاته ، وأثنى عليه ، وذكر أنه توفى بمكة سنة ١٠٣٦ ثم نقل ما في النقد وقد تقدم .

**أقول :** الموجود في النسخة المطبوعة من سلافة العصر ص ٣٩١ أنه توفى بمكة لثلاثة عشر خلون من ذي القعدة سنة ثمان و عشرين بعدالالف فمانقله في الأمل عن سلافة العصر من أن وفاته سنة ١٠٣٦ لعله من سهو النسخة التى كانت عند صاحب الامل ، أو من سهو طابع الامل .

و في لؤلؤة البحرين ط النجف بتحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ص ١١٩ الرقم ٣٥ : د الميرزا محمد بن على بن ابراهيم الاسترآبادى وكان فاضلا محققا مدققا عابدا ورعا وله كتب الرجال الثلاثة الكبير والأوسط وهما الموجودان الان ، والصغير لم أقف عليه ، وله أيضا كتاب شرح آيات الاحكام ، وحاشية على التهذيب ، وله رسائل متعددة .

توفى رحمه الله بمكة المشرفة لثلاث عشرة خلون من ذي القعدة من سنة ثمان و عشرين بعد الالف ، والميرزا محمد المذكور يروى عن الشيخ ابراهيم ابن الشيخ على بن عبد العالى الميسى -- نسبة إلى ميس بكسر الميم ثم الياء المثناة من تحت ثم السين قرية من قرى جبل عامل -- وهو ظهير الدين أبو اسحق ابراهيم ابن الشيخ نور الدين أبى القاسم على بن تاج الدين عبد العالى فاضل فقيه من علماء دولة الشاه

طهماسب الصفوى في درجة الشهيد الثانى تلميذ ابيه ، كما سيأتى إن شاء الله .  
والعجب من صاحب كتاب امل الامل مع كون هذا الرجل من أفاضل علماء  
جبل عامل نسى ترجمته في الكتاب ، انتهى ما أردنا نقله عن اللؤلؤة .

قلت ولم ينس صاحب الأمل ترجمة الرجل ففى ج ١ ص ٢٩ الرقم ٧ من طبع  
بغداد ترجمة الرجل بعنوان الشيخ إبراهيم بن على بن عبد العالى الميسى فراجع .

وقال السيد محسن أمين في ج ٥ من أعيان الشيعة ط مطبعة الانصاف بعد عنوانه  
في ص ٣١٢ ترجمة الشيخ ظهير الدين ابى اسحق ابراهيم ابن الشيخ نور الدين على  
بن ابى القاسم تاج الدين عبد العالى العاملى الميسى بالرقم ٢٠١ ونسخة الامل التى  
كانت عند صاحب اللؤلؤتين وعند صاحب الرياض كان ساقطاً منها اسمه فظننا ان  
صاحب الامل لم يذكره ، و هو موجود فى نسخة الامل بخط المؤلف وجميع النسخ ،  
وفيه تخطئة صاحب اللؤلؤة كسر الميم من ميس واستصوب فتح الميم ، قلت :

لم أجد ذكر البلدة في معجم البلدان ، ولا في معجم ما استعجم ، ولا في اللباب ، ولا في تاج  
العروس ، حتى يتيسر لى الحكم بصحة كسر الميم أو فتحها ، و فى الروضات ط  
اسماعيليان ج ١ ص ٢٩ الرقم ٤ وكذلك ج ١ منه ط الاخوندى بتحقيق سماحة الحجة  
السيد محمد على الروضاتى الذى لم يطبع منه الا مجلد واحد فى ص ٧٥ الرقم ٤ عند  
ترجمة الشيخ ظهير الدين ابى اسحق ابراهيم بن الشيخ نور الدين على بن عبد العالى  
المشتهر بابن مفلح العاملى الميسى أن عندنا نسخة الاصل التى هى بخط المصنف (صاحب  
الامل) وغيرها من نسخ الكتاب ، وفى جميعها الوصف منه رحمه الله لصاحب العنوان .  
ثم نقل ما فى الرقم ٧ من الامل .

وانظر ايضا ترجمة المؤلف فى الروضات ط الحاج السيد سعيد ص ٥٩٩ و ط  
اسماعيليان ج ٧ ص ٣٦ الرقم ٥٩٦ وفى نقل تاريخ وفاته عن الامل عن سلافة العصر  
١٠٢٦ مع انك قد عرفت انه نقله عن السلافة سنة ١٠٣٦ وان فى النسخة المطبوعة  
من السلافة ١٠٢٨ وان هنا سهواً من صاحب الامل أو طابع الامل .

و فى الروضات و كان معظم أخذ هذا الشيخ و روايته عن الشيخ البارع المتقن



المتقدم ذكره النقديسى ظهير الدين ابى اسحق ابراهيم بن الشيخ على بن عبدالمعالى  
العاملى الميسى ، بل لم نتحقق الى الان روايته عن غير هذا الشيخ فيما رأيناه من كتب  
الاجازات والاختبار ، بخلاف الرواية عنه ، فانها لجماعة من الكبراء والاختيار ، منهم  
المولى محمد امين الاسترابادى المتقدم ذكره الطويل ، و منهم صاحب الترجمة الآتية  
المدرّك لبركات صحبته على التفصيل ( يريد الشيخ الجليل محمد بن الشيخ حسن ابن  
شيخنا الشهيد الثانى المشتهر اسمه بالزوين ) .

قلت : ولكنه كثير ما ينقل في هذا الكتاب ( آيات الاحكام ) عن المحقق  
الاردبيلي ، ويعبّر عنه في أوائله بشيخنا المحقق دام ظله ومن أواسطه بشيخنا المحقق  
قدس الله روحه ، فيعلم أنه تتلمذ على المحقق الاردبيلي ، وشرع كتابه هذا في زمان حياته  
وأتمه بعد وفاته ، وقد أشرنا إلى مواضعه في زبدة البيان ط المرتضى فيما نقله عنه .  
وانظر ايضا ترجمته في خلاصة الانر للمحبّى ج ٤ ص ٤٦ وفيه : إن صيته بالفضل  
القام شائع ذائع ، و كان وفاته بمكة لثلاث عشرة خلون من ذى الحجة سنة ثمان و  
عشرين والف .

قلت قد عرفت أن وفاته كان في ذى القعدة فلعله من سهو طابع خلاصة الأثر .  
وانظر أيضا الكنى واللقاب للمحدث القمى ط محمد الكتبى ج ٣ ص ١٩١ و  
فيه أنه مدفون في المعلى عند سيدتنا خديجة الكبرى رضى الله تعالى عنها .  
و نرى ترجمته في الذريعة ج ١ ص ٤٣ بالرقم ٢١٩ و ص ٢٤١ بالرقم ١٢٧٧ و  
ج ٤ ص ٢٢٠ بالرقم ١٨٥٢ و ج ١٣ ص ٥٦ بالرقم ١٧٨ و في الموضع الاول أنه ترجمه  
كل من تأخر عنه مع اطرائه وعبر عن كتابه هذا في نقد الرجال بآيات الاحكام ، ولكن  
في أمل الامل ولؤلؤة البحرين عبر عنه بشرح آيات الاحكام ، وقريب منه ما في الموضع  
الرابع ، و نقل عن السلافة في الموضع الثالث كون وفاته سنة ١٠٢٨ فهو أيضا مؤيد  
لما قدمنا من أن نقل غير ذلك عن السلافة كان من السهو ، وذكر في الموضع الثانى تاريخ  
وفاته ثالث عشر ذى الحجة سنة ١٠٢٨ وقد عرفت عن غير واحد انه كان في ذى القعدة .  
وانظر أيضا ترجمة المؤلف في الاعلام للزركلى ج ٧ ص ١٨٦ والفوائد الرضوية

ص ٥٥٤ وهدية الاحباب ص ١٧٢ وريحانة الادب ج ٢ ص ٢٢٤ بالرقم ٧٩٠ وخاتمة المستدرك ص ٤١٠ و تذييل السيد محمد صادق بحر العلوم على رجال السيد بحر العلوم ج ٣ ص ٢٨٦ و ص ٢٨٧ و تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ١٥٩ .

ونرى ترجمته أيضا في الفوائد المدنية ص ١٧ وفيه : « و آخر مشايخي في فن الفقه والحديث والرجال وهو مولانا العلامة المحقق والفيلسوف المدقق ، أفضل المحدثين واعلم المتأخرين بأحوال الرجال و أدرعهم ، الميرزا محمد الاسترآبادي ، المجاور بحرم الله ، المدفون عند خديجة الكبرى ، وقد استفدت منه في مكة المعظمة من أوائل سنة خمس عشرة بعد الالف إلى عشر سنين وأجاز لي أن أروى عنه جميع مايجوز له روايته قدس سره ، فقد عرضت عليه ما سئلكه من اختيار طريقة القدماء وردّ طريقة المتأخرين فاستحسنه وأثنى عليّ » انتهى كلامه .

وردّ بجملة الاخيرة السيد نور الدين عليّ بن السيد عليّ بن أبي الحسن أخو السيد صاحب المدارك في الشواهد المكية المطبوعة بهامش الفوائد المدنية ، وعندي من الكتاب نسخة مخطوطة نفيسة كتبت من نسخة المؤلف في زمان حياته ، و تاريخ الكتابة فيها ١٠٦٢ وقال ما حاصله : أنه لو كان ما ادعاه من استحسان المؤلف نظر صاحب الفوائد المدنية مثنيًا على مؤلفه حقًا ، لما أتعّب نفسه بتحقيقه في احوال الرجال ونقل القدر فيهم . قلت : وما أفاده صاحب الشواهد المكية حق لا ريب فيه ، و أنت ترى في غير موضع من كتابه هذا آيات الاحكام يحكم بعضها بعض الروايات الواردة في احدى الكتب الاربعة و يقبلها ، ويحكم بضعف بعضها و يرد الحديث لأجل ضعف السند ، و يتردّد في الحكم عند ما كان أحد رجال الحديث المضبوط في احدى الكتب الاربعة ممن كان يتردّد في حقه ، فكيف يمكنه استحسان آراء صاحب الفوائد المدنية الامين غير المأمون من كون ما في الكتب الأربعة متواترًا مقبولاّ وسائر آرائه والثناء عليه . بل المؤلف أيضا كان ممن تبع العلامة الحلّي .. قدس سره .. وتابعيه ، وسلك على منوالهم ، فلا يشتبه على القارئ كون المؤلف من جهة معرفيته بالاسترآبادي أخبارياّ ناهجاً منهج محمد أمين الاسترآبادي ، ولا تغفل عن ذلك و قد عبرنا عن الأمين

بغير المأمون لما هو واضح من كون استحسان المؤلف أفكاره و الثناء عليه افتراء محضاً  
و العجب أن صاحب الروضات أيضاً تقبله بقبول حسن عنه .

انظر ترجمة الامين الرقم ٢٣ ص ٣٠٨ ط الاخوندى والرقم ٣٣ ط اسمعيليان  
ص ١٢٠ و ص ٣٣ ط الحاج السيد سعيد يستظهر منه قبوله هذه الجملة من الامين  
غير المأمون مع أن كتاب المصنف منهج المقال وهذا الكتاب آيات الاحكام يناديان  
بأعلى الصوت كذب مانسبه الامين اليه فدقق النظر ثم دقق النظر حتى يتبين لك صدق  
ما بيناه ، و أن المؤلف ناهج منهج العلامة و تابعيه .

وكتب المؤلف من مصادر كتاب بحار الانوار ص ١٠٦ ط  
كمياني و ج ١ ص ٢٢ و ص ٤١ ط الاخوندى و يظهر من صاحب البحار في الموضوع  
الاول ( ص ١٠ ط كمياني و ٢٢ ط الاخوندى ) أن رجاله الصغير الذى قال في اللؤلؤة  
لم أقف عليه كان عند المجلسي ، وفي الموضوع الثاني ( ص ١٦ ط كمياني و ٤١ ط الاخوندى )  
اطرء المؤلف وأثنى عليه وقال « السيد الأ مجد ميرزا محمد قدس الله روحه من النجباء  
الأفاضل ، والأتقياء الامائل ، وجاور بيت الله الحرام إلى أن مضى إلى رحمة الله وكتبه في غاية  
المثانة والسادات » انتهى

ونرى في تفسير الآيات الواقعة في البحار في كثير مما يتعلق بالاحكام  
نقل كلام عن المؤلف ، وانما كان ذلك لمكان السداد والمثانة في نظراته ، ولذا جعل  
العلامة البهبهاني فوائده وانظاره في الرجال تعليقة على منهج المقال .

والمؤلف من مشايخ الاجازة للعلامة المجلسي و والده قدس سرهما يظهر ذلك  
من مراجعتك الاجازة بالرقم ٩٠ ج ١١٠ ص ٣٢ الى ص ٣٧ ط الاسلامية من الامير  
شرف الدين على الشولستاني وفيه التعبير عن المؤلف بشيخنا العلامة قدوة العلماء  
المتبحرين و سند الفضلاء المحققين ، جامع المعقول والمنقول ، العاجز عن ادراك  
كمالاته العلية أولوا الالباب والعقول المؤيد من الله الأ وحده ميرزا محمد بن الامير السعيد  
الكبير على الاستر ابادى صاحب منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال قدس الله روحه  
و نور ضريحه .

وانظر ايضا ص ١٥٧ و ص ١٥٨ من المجلد المذكور من البحار عند شرح العلامة المجلسي قدس سره اجازته لبعض تلامذته .

ومن عجيب الاشتباه ما وقع في تذييل ص ١٢٥ ج ١١٠ ط الاسلامية في الاجازة بالرقم ١٠٢ وهو من محمد مؤمن بن دوست محمد الحسيني الاستر ابادي فشرح في الذيل هو السيد الاجل إلى أن قال السيد محمد بن علي بن ابراهيم الاستر ابادي صاحب منهج المقال الى آخر ما قال . وهذا اشتباه فان السيد محمد مؤمن هذا غير مؤلف الكتاب وكتاب منهج المقال ، بل صهر المصنف على كريمته استشهد بالحرم الشريف الالهي سنة ١٠٨٨ ترى ترجمته مفصلاً في شهداء الفضيلة للعلامة الامين قدس سره ط قم الطباطبائي من ص ١٩٩ - إلى - ص ٢٠١ وتري قصة شهادته في خلاصة الاثر للمعجبي عند ترجمة صاحب وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٢ و ٤٣٣ ونقلها في خاتمة المستدرک ص ٣٨٨ عن خلاصة الاثر، وتري ترجمته في أمل الامل ج ٢ ص ٢٩٦ ط بغداد باختصار، وذكره في قصص العلماء في مواضع متعددة، ولكنه لم يذكر فيما خصه بترجمته ص ٢٤٣ ط ١٣١٣ إلا كونه من تلامذة السيد نور الدين المتقدم ذكره صاحب الفوائد المكية، وعلى أي مما في تذييل البحار اشتباه حصل من عدم الدقة .

وقال في نخبة المقال ص ٩٣ في حق المؤلف

والاستر ابادي فاضل سني ☆ له الرجال فوتيه (حيّ رضى )

١٠٢٨

ثم المؤلف سرده العلامة المجلسي فيمن رأى القائم عليه السلام انظر ط كمپاني ج ١٣ ص ١٤٨ و ط الاسلامية ج ٥٢ ونقله في خاتمة المستدرک ص ٣٩٠ وكذا المحدث النورى في النجم الثاقب ص ٩٨ من الباب السابع القصة بالرقم ٦٦ ط حاج ميرزا محمد تهران سنة ١٣٠٨ والمحدث القمي في تممة الممتنى ط ١٣٧٣ ص ٤١٦ وفيه ايضا اطراء المؤلف فليراجع .

واطراءه أيضا في الروضة البهية للحاج سيد شفيعا المطبوعة سنة ١٢٨٠ وليس في الكتاب رقم الصفحات حتى أبينها و ترجمه بعد ترجمة الأمين الاستر ابادي .



ثم إنه اختلف في سيادة المؤلف وشنع المحدث النورى في خاتمة المستدرك  
ص ٤١٠ على صاحب الروضات حيث تردّد في سيادته ، بل ادعى ان سيادته من جهة  
الانتساب بالام إلى موالينا السادة ، والظاهر أن الحق مع المحدث النورى مع ملاحظة  
ما سمعته مما تلوّناه عن الاعلام يعبرون بما استفاد منه جلياً سيادته ، والله أعلم بحقيقة الحال .



الى هنا انتهى المقال في ترجمة المؤلف المستحق للاجلال ، وأنا العبد ابن محمد  
محمد باقر المدعوب . ( شريف زاده گلپايگانى ) عفى عنه .

## كلمة المصحح :

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الغر الميامين .  
و بعد فمن منن الله عز وجل على هذا العبد المسكين أن وفقني لخدمة الدين  
والعلم وإحياء تراث المذهب بتصحيحها وتحقيقها وتنقيحها وإخراجها بصورة رائقة  
نفيسة ومنها هذا الجزء من كتاب تفسير آيات الاحكام للمولى الأجل العلامة الخبير  
الرجالي الكبير المولى محمد بن علي بن ابراهيم الاسترآبادي رضوان الله عليه بماعلق  
عليه المحقق البارع سماحة الحجة الشيخ محمد باقر شريفزاده مدظله .

و هذا الجزء الذي قدّمه إلى القراء الكرام هو الشطر الاول من المجلد الاول  
من أصل المؤلف ، وعندنا منه نسخة نفيسة مكتوبة في حياة المؤلف و عليها حواش  
كثيرة مكتوباً في آخرها « منه مدظله العالي » ، ولما كان أكثرها مباحث ادبية و  
وجدنا القارئ الكريم في غنى عنها بمراجعة سائر التفاسير ، اكتفينا من تلك الحواشي  
بنقل ما كان لها اساس بآيات الاحكام وموضوعها ، لئلا يكبر حجم الكتاب .

وهذه النسخة لخزانة كتب العلامة الحجة آية الله العظمى السيد شهاب الدين  
النجفى المرعشي دامت بركاته العالية ، ترى صورتها الفتوغرافية في الصفحات التالية .  
وعندنا من المجلد الاول صورة بالميكرو فيلم أيضاً أخذت من نسخة نفيسة بالخط  
الجيد وكانت النسخة في خزانة مكتبة الحرم آيت الله زاده المازندراني وقد أخرجت  
من إيران بعد موته ، وهذه الصورة أيضاً لخزانة كتب العلامة المرعشي دام ظله تفضل  
بارسالها مع النسخة الاولى منذ سنة وله الشكر والمن جزاء الله عن الاسلام والمسلمين  
خير جزاء المحسنين .

واما المجلد الثاني من اصل المؤلف ، فمنه نسخة بطهران في مدرسة سبها سالار  
تحت الرقم ٢٠٥٣ أخذنا صورة فتوغرافية منها وسيقف القارئ الكريم في ابتداء  
الجزء الثالث على صورها الفتوغرافية انشاء الله تعالى .

جمادى الثانية عام ١٣٩٣ هـ محمد الباقر البهردى









# آیات الاحکام

لمؤلفه

العلامة الخبير الرجالي الكبير السيد الاجل الاكمل  
المولى محمد بن على بن ابراهيم الاستر آبادى

المتوفى ١٠٢٨

دلى عليه و أخرج احاديثه المحقق البارع سماحة العجة  
الشيخ محمد باقر شريف زاده گلابگانی مدظله

عنيت بنشره مكتبة المعراجى

تهران - ناصر خسرو - التليفن ٥٣٢٨٢٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين \* الرحمن الرحيم \* مالك يوم الدين \* إياك نعبد وإياك نستعين \* إهدنا الصراط المستقيم \* صراط الذين أنعمت عليهم \* غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

اعلم أن جمعا من المفسرين صرحوا بأن هذا مقول على السنة العباد ، ومعناه تعليم عباده كيف يتبركون باسمه ، وكيف يحمدهونه ويمجدونه ، ويسألون من فضله وهو واضح كما يشهد به إياك نعبد الخ ، وتسميتها تعليم المسئلة .

إذا تمهد هذا فنقول : في التصدير بالبسملة دلالة على استحباب الابتداء بها في الأمور كلها ، خصوصا الدعاء ، سيما مع كون متعلق الباء الابتداء فعلا أولا حتى قال الشيخ أبو على الطبرسي « معناه استعينوا في الأمور باسم الله بأن تبدؤا بها في أوائلها كما فعله في القرآن » وفي الوصف بالرحمن الرحيم المشتمل على أنواع الرحمة كلها تنبيه على هذا العموم كما لا يخفى .

قال القاضي: (١) إنما خص التسمية بهذه الأسماء ، ليعلم العارف أن المستحق لأن يستعان به في مجامع الأمور ، هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها ، عاجلها وآجلها ، جليلها وحقيقها ، فيتوجه إليه بشاره ، ويشغل بالاستعداد به عن غيره . وفيها تنبيه أيضاً على قدرته تعالى واختياره وعلمه وعمومه فيها وترغيب للعباد ، وتغليب للرجاء ، وترهيب ما على تركها ، فيكره .

ويستفاد استحباب الدعاء والسؤال والتوبة إليه تعالى وكرهه الترك بل وجوب

التوبة وحرمة تركها و كراهة الاستعانة بغيره ، سيما بالابتداء باسمه ، وربما حرم وكذلك السؤال ويستفاد أيضاً أنها أحبُّ أفراد التسمية سيما من « بسمك اللهم » ونحوه مما كان شائعاً في زمان النزول .

وقيل : يمكن الاستدلال بها على وجوب التسمية فيما لم يدل دليل على عدمه مثل الذبح بأنَّ الآية كالخبر المشهور <sup>(١)</sup> [وهو قوله ﷺ «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ الخ» دلَّت

(١) حديث الابتداء مشهور مروي في كتب الفريقين .

انظر من كتب الشيعة: التفسير المنسوب الى الامام العسكري بهامش تفسير علي بن ابراهيم ط ١٣١٥ ص ٨ والوسائل ج ١ ص ٤٣٤ ط الاميرى الباب ١٧ من ابواب الذكر الحديث ٤ وهو في ط الاسلاميه ج ٤ ص ١١٩٤ الرقم ٩٠٣٥ و البحار ج ١٩ ص ٦٠ وكذا ج ١٦ الباب ٥٨ الافتتاح بالتسمية ط كمباني والبرهان ج ١ ص ٤٦ وشرح الارشاد للشهيد الثاني ص ٢ وكذا المقاصد العلية له ص ٤ و المجازات النبوية للسيد الشريف الرضى ط ١٣٨٧ بالقاهرة ط ٢٤٣ الرقم ١٩٧ .

وزبدة البيان للاردبيلي ص ٤ ط المرتضى والصافي ط حاج محمد باقر الخوانساري ط ١٢٨٦ ص ١٩ و شرح الصحيفة السجادية للسيد علي المدني ص ٣٢ و تفسير ابي الفتوح ج ١ ص ١٩ ط الاسلامية و تفسير آيات الاحكام للطباطبائي اليزدي ج ١ ص ٤٧ و البيان لسماحة الآية الخوئي مدظله ص ٣٠٥ و الجعفریات ط ايران ص ٢١٤ و مستدرک الوسائل ج ١ ص ٣٨٤ و تحفة العالم في شرح خطبة المعالم ج ١ ص ٥ و مسائل فقهية للسيد شرف الدين ص ٢٤ و مكاتيب الرسول لاحمدى ج ١ ص ٣ .

وانظر من كتب اهل السنة سنن ابي داود كتاب الادب ط ١٣٧٠ ج ٤ ص ٣٦٠ الرقم ٤٨٤٠ وعون المعبود ج ٤ من ص ٤٠٨ الى ص ٤١١ وسنن ابن ماجه كتاب النكاح ط دار احياء الكتب العربية ص ٦١٠ الرقم ١٨٩٤ و مصباح الزجاجة شرح سنن ابن ماجه ص ١٣٦ و المسند لا حمد بن محمد بن حنبل ج ١ ص ٢٨٣ و ج ٢ ص ٣٥٩ والدر المنثور ج ١ ص ١٠ و ص ١٢ والكشاف ط دار الكتاب العربي ج ١ ص ٤ والبيضاوى ط مصطفى محمد ج ١ ص ١١ . والجامع الصغير الرقم ٦٢٨٣ و ٦٢٨٤ و ٦٣٣٧ ص ١٣ و ص ١٤ و ص ٢٨ ج ٥ فيض القدير و كنز العمال ج ١ ص ٤٩٣ الرقم ٢٤٩٢ وطبقات الشافعية للسبكي ط ١٣٨٣ ج ١ من ص ٤ الى ص ٢٤ و كشف الخفاء و مزيل الالباس للمجلوني ج ٢ ص ١١٩ الرقم



على وجوب التسمية، وضع عنه المتفق على عدمه فيبقى الباقي تحته فيجب في الذبح وفيه تأمل .

١٩٦٤ و سنن الدارقطني ج ١ ص ٢٢٩ والنهاية واللسان والتاج لفت ( ب ول ) و معنى المحتاج ج ١ ص ٤ و تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٤ و سنن البيهقي ج ٣ ص ٢٠٩ و نيل الاوطار ج ١ ص ١٤ و ج ٣ ص ٢٨٠ باب اشتغال الخطبة على حمد الله و مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٨٨ و صبح الاعشى ج ٦ ص ٢٢٠ و ص ٢٢٤ و شرح البجيرمي على فتح القريب ج ١ ص ٤ و ص ١١ و التصريح ج ١ ص ٥ و شرح النووى على صحيح مسلم ج ١ ص ٤٣ و تحفة الاحوذى ج ١ ص ٣ و ص ٤ و فتح البارى ج ١ ص ٨ و روح المعاني ج ١ ص ٦٣ و مرقاة المفاتيح ج ١ ص ٣ و مشكوة المصابيح بشرح المرقات ج ٣ ص ٤٢٥ و ارشاد السارى للقسطلانى ج ١ ص ٤٥ و ص ٤٦ .

ثم الحديث فى كتب الشيعة امام رسل او منقول من التفسير المنسوب الى الامام العسكري او الى الجعفریات و اما فى كتب اهل السنة ففى بعضها مرسل ينقل عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله و فى بعضها مسند ينتهى الى الاوزاعى عن قرّة بن عبد الرحمن عن الزهرى عن أبى سلمة عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وآله .

واختلف فى صحة الحديث وضعفه لما فى قرّة بن عبد الرحمن من الكلام وهو قرّة بن عبد الرحمن بن حيويث بالمهملة المفتوحة و المثناة من تحت على وزن جبرئيل المعافى بمفتوحة و مهملة نسبة الى معافى بن يعفر و قرّة بضم القاف لقب واسم الرجل يحيى و كنيته ابو محمد و ابو حيويث .

ترى ترجمته فى تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٧٢ الرقم ٦٦١ و عليه رمز م ٤ بمعنى انه من رجال مسلم و اصحاب السنن و التقريب ج ٢ ص ١٢٥ الرقم ١٠٥ و سرده من السابعة و خلاصة تهذيب الكلام ص ٢٦٩ و ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٣٨٨ الرقم ٦٨٨٦ و كتاب الجمع للقيس رانى ج ٢ ص ٤٢٤ الرقم ١٦٢٦ و سرده من افراد مسلم وجد الرجل فيه جبريل و لعله من سهو الناسخ و الصحيح حيويث كما عرفت و الجرح و التعديل القسم الثانى من المجلد الثالث ص ١٣١ الرقم ٧٥١ و التاريخ الكبير للبخارى القسم الاول من الجزء الرابع ص ١٨٣ الرقم ٧٥١ .

و روى الحديث ايضاً عن عبد الله بن كعب بن مالك عن ابيه عن النبى صلى الله عليه وآله و لهم فى الحديث بهذا الطريق ايضاً كلام من شاء فليراجع ما سردناه من المصادر .

ثمّ التحميد قريب من ذلك في الدلالات كما لا يخفى ، وفي تعلّق الحمد به تعالى دليل على أنه تعالى قادرٌ مختارٌ لأن الحمد إنما يكون على الجميل الاختيارى كما

ثم لفظ الحديث فى المصادر التى سردناها مختلف فى بعضها كل امرضى بال وفى آخر كل امر بدون ذكر ذى بال وفى بعضها كل كلام ثم فى بعضها لم يفتح مكان لم يبدء وفى آخر لم يبدء وفى بعض باسم الله وفى آخر بيسم الله وفى آخر بيسم الله الرحمن الرحيم وفى بعض بحمد الله والصلاة على وفى آخر بالحمد والصلاة على النبى وفى آخر بحمد الله وفى بعض بالحمد لله وخبر المبتداء فى بعضها ابترو فى آخر اقطع وفى آخر اجزم بالجيم وبالهاء وفى بعضها اقطع ابترو فى آخر اقطع ابترو ممن كل بركة والخبر فى بعضها مفرد بدون الفاء وفى بعضها بلفظ فهو بدخول الفاء على المبتدأ الثانى الذى هو وخبره خبر عن المبتدأ الاول وهو كل والخبر جملة .

والظاهر ان المراد بالحمد والبسملة ما هو الاعم اعنى ذكر الله والثناء عليه ويدل على ذلك رواية ذكر الله فلا حاجة فى الجمع بحمل حديث البسملة على الحقيقى والحمد على العرفى او الاضافى او كليهما على العرفى والاضافى كما صنعه كثير من شارحى الحديث فالصلوة تحريمها التكبير وتحليلها التسليم باتفاق الفريقين اترى ان الصلوة ليست من الامرذى البال مع انها اول ما ينظر من عمل بنى آدم اترى انها مستثناة من الحديث لابل لان التكبير بعينه ذكر الله وتسميته وثناء له بالجميل .

فان ابيت الا عن لزوم البسملة والحمد له وقلت ان الحديث فيما لم يعين له امر آخر للابتداء وقد عين الشارع للصلوة مبدء آخر غير البسملة والحمد له وهو التكبير فلا يشملها الحديث قلنا يكفى البسملة لان من ابتدء باسم الله المنبئ عن نعوت الجلال فقد حمد الله واثنى عليه وليس المراد خصوص لفظ الحمد .

ويرشدك الى ما ذكرنا ، انه لم يقع فى واحد من كتب النبى (ص) البدء بالحمد بل كان البدء بالبسملة فقط فراجع فى ذلك الوثائق السياسية لمحمد حميد الله الحيدرى آبادى و مكاتيب الرسول فى مجلدين للاحمدى طقم تجد صحة ما ذكرناه ولم يكن النبى (ص) يأمرامته بشئ ثم لا يعمل به فلم يكن الا لما ذكرناه من كون البسملة بعضها حمداً لله و ثناء عليه جل جلاله واما ما نقل عنه (ص) من الكتب وليس فيها البسملة فمن آفات الرواة وتلخيص الناقلين

هو المشهور ، وكذا في ربّ العالمين ، إذ فيه أنه خالق ما سواه جميعاً ، ومنه الحوادث والموجب القديم لا يكون أثره إلا قديماً ، ويلزم من اختياره حدوث جميع العالم ، لأن

انظر مكاتيب الرسول للإحمدي ص ٦ .

و اما تفابير الامر والكلام في مصادر الحديث فلانه قد يوضع الاخص موضع الاعم و قال السبكي ان بينهما عموماً و خصوصاً من وجه فالكلام قد يكون امراً و قد يكون نهياً و قد يكون خبراً و الامر قد يكون فعلاً و قد يكون قولاً انتهى .

والبال على ما ذكره اهل اللغة معناه الخاطر والقلب والمراد بذى البال الامر الاختياري لانه انما يصدر عن خطور بالقلب فيساوي معنى الحديث ما في الرواية التي ليست فيها هذه الكلمة وزعم اكثر شارحي الحديث ان المراد بذى البال ماله الاهمية و الخطر ملقى اليه بال صاحبه .

ولا يجنبني هذا التفسير ولا فرق في نقص الامر عند عدم الابتداء بذكر الله بين كونه خطيراً او حقيراً و قد اتفق كتب الفريقين على استحباب التسمية عند ورود بيت الخلاه ا ترى ان ذلك لعظم مقام هذا العمل و رفعة شأنه و علو مكانته لا بل لحسن التسمية في ابتداء كل امر و ما افاده السبكي من ان اثبات النقص في الخطير بطريق اولي من باب التنبيه بالادنى على الاعلى مما لا يقبله الذوق السليم فالاولي في معناه ما قلناه .

ويمكن ان يقال في توجيه الكلام ان الامر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحبه و ماله فالمراد كل امر اختياري حيث يملك الامر الاختياري قلب صاحبه ويوجه قلب صاحبه نحوه ثم البال على ما نقله في اللسان عن ابن سيده من ( ب و ل ) لكثرتة دون ( ب ي ل ) لقلته .

و اما الاقطع فمعناه مقطوع اليد ( والقطع على ما ذكره كرامت حسين في فقه اللسان ج ٢ ص ١٧٧ مصدر فرعى مأخوذ من القط ومثله القد بتبديل الطاء الدال والقط مصدر اصلي يحكى صوتاً انظر ص ١٧١ الى ص ١٩٠ ج ٢ ) ففي الحديث استعارة بالكناية وهو تشبيه الامر بشخص ذي الاعضاء والاجزاء واثبات قطع اليد له استعارة تخيلية وكلمة ذي بال ترشيح . ويمكن ان يقال : انه شبه فيه الامر بشخص ذي قلب حيث ان الامر الاختياري كانه

أثر المختار لا يكون إلا حادثاً كما هو مذكور في الكتب .

وفي اختصاص الحمد به دلالة على كونه تعالى قادراً مختاراً مفيداً للقدرة والاختيار

مالك قلب صاحبه و كان القلب له و ذكر المشبه و هو الامر وترك المشبه به الذى هو ذلك الشخص ، او التشبيه المضمراً استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذوبال او اثباته للمشبه استعارة تخيلية و ذكر ما يلايم المشبه به وهو الاقطع او الا جزم او الا بتر فى التشبيه البليغ فى قوله فهو اقطع ترشيح اما باق على حقيقته او مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه اطلق لفظ المشبه به وهو الاجزم مثلاً على نقصان البركة على الخلاف فى التشبيه البليغ وعلى اى فالمراد النقص بعد التمام كالذى قطعت اعضاؤه فظهرت نقيصه اعضائه .

والاجزم ايضاً بمعنى مقطوع اليد قال الشاعر :

وما كنت الامثل قاطع كفه      بكف له اخرى فاصبح اجزماً

وقال عنتره :

هزجا يحك ذراعه بذراعه      مثل الزناد على المكب الاجزم

والعجب من الشوكاني حيث زعم ان الجزم بالجيم من المرض المعروف مع ان اهل الادب قد تحاملوا على ابن قتيبة حيث عاب وطعن على أبي عبيد فى تفسيره الاجزم بمقطوع اليد وزعم ان الاجزم من به الداء المعروف وقالوا انه انكار غير منكر وطعن فى غير مطعن وتحاموا عن ابي عبيد بما يطول شرحه .

ثم الحزم بالحاء المهملة والخزم بالخاء المعجمة ايضاً بمعنى القطع ولم أر رواية الحديث بالخاء المعجمة واما الا بتر فممناء المقطوع الذنب فهو ايضاً كناية عن النقصان فيساوى الاقطع والاجزم فى المعنى كالمحقوق من كل بركة فان معنى المحق النقصان وذهاب البركة وسمى المحاق محاقاً لانه طلع مع الشمس فمحقته فلم يره و الخطبة التى لا يذكر فيها الله ولا يصلى على النبى (ص) تسمى البتره كخطبة زياد بن ابيه لما ولى البصرة ( و تراها فى جمهرة خطب العرب ج ٢ ص ٢٧٠ الرقم ٢٥٩ و عيون الاخبار ج ٢ ص ١٤٢ و البيان و التبيين ج ٢ ص ٦٢ و نوادر ابي على ص ١٨٥ والطبرى حوادث سنة ٤٥ و كذا الكامل و شرح ابن الحديد ج ١٦ ص ٢٠٠ و المقد الفريد ج ٤ ص ١١٠ نشر مكتبة النهضة المصرية و صبح الاعشى ج ١ ص ٢١٦ و فى الفاظها تفاوت ) .

عالماً حكيماً عدلاً مريداً منزّهاً عن النقايس ، فلا قبيح في فعله ولا جور في قضيته ولا عبث في صنعه ، وكذلك في ربّ العالمين .  
وأيضاً قد استدلّ به على الحسن والقبح العقليّين ووجوب الشكر عقلاً قبل مجيء

و اما الفاء في خبر المبتدا فاكثرت النجاة منعوا من دخول الفاء على خبر المبتدا و استثنوا موارد انهاها بعضهم الى خمسة عشر موضعاً و عدوا منها ما كان المبتدأ فيه مضافاً الى موصوف كما في الحديث و انشدوا .

كل امر مباعدا او مداني فمنوط بحكمة المتعالي

و جوز الاخفش والفارسي وابن جنى اقتران الخبر بالفاء مطلقاً وفصل اخرون كالأعلم والفراء فاجازوا اذا كان الخبر امراً أو نهياً انظر البحث في ذلك شرح الاشموني بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج ١ من ص ٣١٩ الى ص ٣٢٧ و شرح الاشموني بحاشية الصبان ج ١ من ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٥ والكتاب لسبيويه ج ١ من ص ٦٩ الى ص ٧٢ والمغنى لابن هشام الباب الاول حرف الفاء و شرح الرضى ج ١ ص ١٠١ و ص ١٠٢ :

**ولعلك تقول** قد سردت الفاظاً مختلفة للحديث فهل الصادر عن النبي صلى الله عليه وآله كلها او بعضها فان كان البعض فما السر في هذا الاختلاف و الجواب انه لو صح الحديث فالصادر عن النبي صلى الله عليه وآله انما هو البعض والسر في اختلاف الالفاظ ان الاحاديث النبوية اكثرها منقولة بالمعنى لابين لفظ النبي صلى الله عليه وآله ولتوضيح اللمة والسر في ذلك نقول .

لا شك ولا شبهة في ان النبي صلى الله عليه وآله قد اجاز كتابة الحديث وتقييد العلم بالكتاب وقد كان عند علي عليه السلام الجامعة و كان تلقاها عن النبي صلى الله عليه وآله و قد شرحنا مصادر ذلك في ج ١ ص ٢٩ من تعليقاتنا على مسالك الافهام من كتب الفريقين فراجع و كان عند علي صحيفة لعلمها هي الجامعة او غيرها و قد روى ذلك البخاري في كتاب العلم و كتاب فضائل المدينة والجهاد والجزيه والديات و الفرائض و استتابة المرتدين والاعتصام انظر فتح الباري ج ١ ص ٢١٤ و ج ٤ ص ٤٥٦ و ج ٦ ص ٥٠٧ و ج ٧ ص ٨٣ و ص ٨٩ و ج ١٥ ص ٤٤ و ص ٢٧٠ و ص ٢٨٥ و ج ١٧ ص ٣٧ .

واخرجه مسلم في كتاب الحج والمتق والاضاحي انظر شرح النووي ج ٩ ص ١٤٢ و ج ١٠

الشرع ، لأن كون حقيقة الحمد أوجع أفراد حقه وملكه على الإطلاق ، يدل على ثبوت هذا الاستحقاق قبل مجيء الشرع ، ولأن ترتب الحكم على الوصف المناسب يدل على كون الفعل معللاً به ، فالظاهر استحقاقه الحمد للأوصاف المذكورة وهي

ص ١٥ وج ١٣ ص ١٤٢ واخرجه ابوداود في المناسك والديات انظر ج ٢ ص ١٦٦ وج ٤ ص ٣٠٣ من عون المعبود والترمذى في الديات والولاء انظر تحفة الاحوذى ج ٢ ص ٣١١ وج ٣ ص ١٩٢ والنسائى فى القسامه انظر ج ٨ ص ١٩ وص ٢٣ وص ٢٤ وابن ماجه فى الديات انظر ج ٢ ص ٨٨٧ الرقم ٢٦٥٨ والدارمى فى الديات ج ٢ ص ١٩٠ .

واخرجه احمد فى المسند ج ١ ص ٧٩ و ٨١ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٠ و ١١٨ و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢ واخرجه البيهقى فى السنن كتاب الحج وكتاب الديات انظر ج ٥ ص ١٩٦ وج ٨ ص ٢٨ واخرجه السهوى فى وفا الوفاء ط ١٣٧٤ ج ١ ص ٩١ وابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج ١ ص ٨٥ .

وامر النبي صلى الله عليه وآله سنة فتح مكة ان يكتبوا لابي شاه ، واستاذن عبدالله بن عمرو بن العاص كتابة حديثه واجازه النبي صلى الله عليه وآله و يروى انه كان عنده الصحيفة التى سموها الصادقة .

يرشدك الى ما ذكر مراجعتك الى كتاب البخارى و ابى داود والترمذى كتاب العلم و مقدمة سنن الدارمى والطبقات لابن سعد ط بيروت ج ٢ ص ٣٧٣ والمستدرك للحاكم ج ١ ص ١٠٤ و مسند احمد بن محمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٠٧ و ٢١٥ و ٢٤٨ و ٤٠٣ وكثير من مكاتيب الرسول متضمنة للاحكام فراجع مكاتيب الرسول للاحمدى والوثائق السياسية .

وروى فى الوسائل الباب ٤ و ٨ من كتاب القصاص بطرق متعددة كون كتاب فى قائم سيف رسول الله و فيه لعن القاتل ص ٦٢٣ و ص ٦٢٤ ط الاميرى والتعبير اما بالقائم او بالقراب او بالذبابه و مثله فى كتب اهل السنة فى سنن البيهقى ج ٨ ص ٢٦ و ص ٣٠ بطرق متعددة وليس فى هذه الاخبار تصريح بكونه هو الكتاب والصحيفة التى أراها أمير المؤمنين او غيرها .

وكان لسعد بن عباد ايضا كتاب فيه بعض الاحكام فقد روى الترمذى فى كتاب الاحكام

ثابتة سواء قبل مجيء الشرع أو بعده .

وقيل في رب العالمين دليل على أن الممكن مقتدر في البقاء كما في الحدوث

باب ماجاء في اليمين مع الشاهد عن ربيعة عن ابن لسعد بن عباد قال وجدنا في كتاب سعد ان النبي صلى الله عليه وآله قضى باليمين مع الشاهد انظر تحفة الاحوذى ج ٢ ص ٢٨٠ و مثله في بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعى ج ٢ ص ٢٣٥ احاديث عن كتاب سعد في حكم اليمين مع الشاهد .

ويظن ان جابراً ايضاً كان له صحيفة يستظهر ذلك مما رووه في ترجمة سليمان بن قيس اليشكري انه جالس جابراً فسمع منه وكتب عنه صحيفة و روى ابو الزبير و ابوسفيان والشعبي عن جابر وقد سمعوا من جابر و أكثره من الصحيفة انظر القسم الاول من المجلد الثاني من الجرح و التعديل الرقم ٥٩٦ و الجزء الثاني من القسم الثاني من التاريخ الكبير ص ٣٢ الرقم ١٨٦٩ و تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢١٤ الرقم ٣٦٩ و الترمذى كتاب البيوع باب ماجاء في ارض المشترك يريد بعضهم بيع نصيبه ج ٢ ص ٢٧١ تحفة الاحوذى .

وكذا يستظهر صحيفة جابر مما حكوه في ترجمة قتادة بن دعامة في الجرح و التعديل القسم الثاني من المجلد الثالث ص ١٣٣ الرقم ٧٥٦ سمعت احمد بن حنبل يقول كان قتادة احفظ اهل البصرة لا يسمع شيئاً الا حفظه و قرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها .

وفي التاريخ الكبير للبخارى القسم الاول من الجزء الرابع ص ١٨٥ الرقم ٨٢٧ عن ممرانه قال رايت قتاده قال لسعيد ابن ابى عروبة أمسك على المصحف فقرأ البقرة فلم يخط حرفاً فقال يا ابا النضر اننا لصحيفة جابر احفظ منى لسورة البقرة ومثله في الطبقات ط بيروت ج ٧ ص ٢٢٩ و تهذيب التهذيب ج ٨ ص ٣٥٣ في الرقم ٦٣٥ وغيرها .

و روى الترمذى عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله قال لرجل من الانصار استعن بيمينك و اوما بيده الى الخط انظر تحفة الاحوذى ج ٣ ص ٣٧٥ و في تدريب الراوى ص ٢٨٦ :

و اسند الرامهرمزي عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا نسمع منك اشياء افنكتبها قال اكتبوا و اخرج حديث ابى هريرة و رافع بن خديج في مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ و ص ١٥٢ و اخرجه ايضاً في كشف الخفاء ج ١ ص ١١٩ و ترى في منتخب الكنز ج ٤ ص ٥٨ بهامش المسند ايضاً حديث رافع بن خديج .

وقد يتأمل فيه .

و فى «الرَّحْمَن الرَّحِيم» نحو ما تقدّم فيهما فى البسملة ، وتنبيه على وجه

والنبي صلى الله عليه وآله هو الذى امر بتقييد العلم بالكتابه انظر الجامع الصغير الرقم ٦١٦٧ ج ٤ ص ٥٣٠ فيض القدير وكنز العمال ج ١٠ ص ١٤٧ الرقم ١٢٥١ فقد اخرجاه عن الحكيم وسمويه عن انس وعن الطبراني فى الكبير و مستدرک الحاكم عن ابن عمر ومثله فى منتخب كنز العمال بهامش المسند ج ٤ ص ٦٩ وتراه فى المستدرک ج ١ ص ١٠٦ و مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥٢ وقال الهيثمى رجاله رجال الصحيح واخرجه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج ١ ص ٨٦ وتراه فى ترك الاطناب فى شرح الشهاب ص ٣٥٦ الرقم ٤٣٦ ومثله ص ٣٠٩ من شهاب الاخبار للقضاى وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٠٤ الرقم ١٩٠٦ وكذا يشير الى الحديث فى ج ١ ص ١١٩ منه .

وقد رواه من الشيعة ابن اديس فى مقدمة كتاب السرائر مع انه لا يتمسك بخبر الواحد مالم يحصل له ولو بالقرائن علم بالصدور و شرحه السيد الرضى قدس سره فى المجازات النبويه ص ١٧٩ الرقم ١٤٠ .

و يتأيد ما ذكرناه من حثه على الكتابة ما روى عنه بحيث يقرب من التواتر نضرا للامراء سمع مقالتى فوعاها ثم اداها الى من لم يسمعها وكذلك قوله صلى الله عليه وآله ليلين الشاهد الغائب ترى الحديث فى كتب اهل السنة والشيعة حداً لاحتاج الى ذكر المصادر .

نعم روى مسلم فى صحيحه كتاب الزهد والترمذى كتاب العلم والدارمى فى المقدمة و احمد فى المسند ج ٣ ص ١٢ و ٢١ و ٣٩ و ٥٦ عن أبى سعيد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة الحديث وقد اطبق الحفاظ على انه اما مؤول بما يكتب مع القرآن بحيث يشبهه على القارى او النهى مخصوص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والاذن لمن امن منه ذلك او معلول بالوقف على أبى سعيد كما نقل عن البخارى او كون بعض الضعفاء فى طريقه او منسوخ فان اذنه غير المتعقب بالمنع يرسل عندهم ارسال المسلمات .

انظر فى ذلك فتح البارى ج ١ ص ٢١٨ و شرح النووى على صحيح مسلم ج ١ ص ١٣٠ و مقدمه تحفة الاحوذى ص ٢١ و تحفة الاحوذى ج ٣ ص ٣٧٦ و ارشاد السارى للقسطلانى ج ١ ص ٢٠٣ و تدريب الراوى ص ٢١ و ص ٢٨٦ و تاويل مختلف الحديث لابن قتيبه ص ٢٨٦ و فيض القدير ج ٤ ص ٥٣١ .



تخصيص الحمد والعبادة والاستعانة به تعالى، و في التكرار تنبيه على مزيد العناية بالرحمة .

وفي مالك يوم الدين إثبات للقيامة والمعاد وترهيب وتنبيه على الانقطاع

و خلاصه الكلام انه لاشك في ان النبي صلى الله عليه وآله اذن في كتابة الحديث وحث عليها الا انه لما ولي الخلافة ابوبكر تردد في امر كتابة الحديث واحرق ماكتبه بنفسه و كانت خمسمائة حديث انظر تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥ و منتخب الكنز بهامش المسند ج ٤ ص ٥٨ الا انه لم يصدر عنه الامر بمحو ماكتب و النهى عن الكتابه .

فلما وليها عمر بن الخطاب تأمل في ذلك مدة ثم بداله المنع فمنع عن كتابة الحديث و امر بمحو ما كتب من الحديث مع ان الصحابة اشاروا اليه بالكتابة ففي كنز العمال ج ١ ص ١٧٩ الرقم ١٣٩٥ عن يحيى بن جهمه قال اراد عمران يكتب السنة ثم بداله ان لا يكتبها ثم كتب في الامصار من كان عنده شيء فليمحه اخرجه عن ابى خيثمة وابن عبد البر و هو في جامع بيان العلم ط ١٣٨٨ ج ١ ص ٧٧ و مثله في منتخب الكنز بهامش المسند ج ٤ ص ٦١ .

و في الرقم ١٣٩٤ من الكنز عن ابن وهب قال سمعت مالكا يحدث ان عمر بن الخطاب اراد ان يكتب هذه الاحاديث او كتبها ثم قال لا كتاب مع كتاب الله اخرجه عن ابن عبد البر و هو في كتاب الجامع ج ١ ص ٧٧ و مثله في منتخب الكنز ج ٤ ص ٦١ بهامش المسند . و في ص ١٨٠ ج ١٠ من الكنز بالرقم ١٤٩٩ عن الزهرى قال اراد عمر بن الخطاب ان يكتب السنن فاستخار الله شهراً ثم اصبح فقد عزم له فقال ذكرت قوماً كتبوا كتاباً فاقبلوا عليه وتركوا كتاب الله اخرجه عن ابن سعد و هو في الطبقات ج ٣ ص ٢٨٧ و اخرجه السيوطى ايضا في مقدمة تنوير الحوالك الفائدة الثانية ص ٦ و اخرج قريباً منه في تاريخ الخلفاء ط ١٣٧١ ص ١٣٨ في اخبار عمر عن السلفى في الطيوريات عن ابن عمر .

و في ص ١٧٩ ج ١٠ كنز العمال بالرقم ١٣٩٣ عن الزهرى عن عروة ان عمر بن الخطاب اراد ان يكتب السنن فاستفتى اصحاب رسول الله في ذلك فاشاروا عليه ان يكتب فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم اصبح يوماً و قد عزم الله له فقال انى كنت اريد ان اكتب السنن و انى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتاباً فاكبوا عليها و تركوا كتاب الله و انى والله لا اشوب كتاب الله بشيء ابداً .

اخرجه عن ابن عبد البر و هو في الجامع ج ١ ص ٧٧ و رواه السيوطى في مقدمة

عن غيره إليه تعالى كما أوضح ذلك بما بعده مع غلبة الرجاء كما نبّه عليه قبله على أن المالك لا يضيع مملوكه ولا الملك رعيته .

تنوير الحوالك عن الهروى فى كتاب ذم الكلام واللفظ فيه لا البس مكان لا أشوب ومثله بلفظ لا البس فى فجر الاسلام ص ٢٢١ وحكاة فى الاضواء ص ٤٣ ايضاً عن البيهقى فى المدخل بلفظ لا البس ومثله فى تدريب الراوى ص ٢٨٧ .

و عدم استناد ابى بكر فى احراق ما كتب بنفسه ولا عمر فى النهى عن الكتابة والامر بمحو ما كتب منه دليل على عدم صحة حديث ابى سعيد الماضى او كونه منسوخاً او مؤولاً كما تقدم واللاستند فى المنع الى نهى النبى صلى الله عليه وآله عنه، وعلى اى فلاجل هذا المنع من عمر و التشدد الصادر عنه فى امر كتابة الحديث تسبب انه لم يمكن للصحابة و من بعدهم ان يرووا الحديث بعين لفظ النبى (ص) اذ لم يمكنهم حفظ عين اللفظ والمبارة .

روى ابن عبد البر فى جامع بيان العلم ج ١ ص ٩٦ عن مكحول انه قال : دخلت انا و ابو الازهر على واثلة بن الاسقع فقلنا يا ابا الاسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله (ص) ليس فيه وهم وزيادة ولا نقصان قال هل قرء احدكم من القرآن الليلة شيئاً فقلنا نعم و مانحن بالحافظين له حتى انا لنزيد الواو والالف فقال هذا القران مذكدا بين اظهركم لا تألون حفظه وانكم تزعمون أنكم تزيدون و تنقصون فكيف باحاديث بمعناها عن رسول الله عسى ان لا اكون سمعتها منه الامرة واحدة حسبكم اذا حدثكم بالحديث على المعنى ورواه فى تدريب الراوى ص ٣١٢ والكفاية للخطيب ص ٢٠٤ .

وفى الجامع ايضاً ج ١ ص ٩٥ عن ابن سيرين قال كنت اسمع الحديث من عشرة اللفظ مختلف والمعنى واحد ومثله فى الكفاية ص ٢٠٦ و فيه ايضاً عن عمر عن ايوب عن محمد قال كنت اسمع الحديث من عشرة المعنى واحد واللفظ مختلف .

وظل الامر كذلك لا يكتب الحديث فى عصر الصحابة و صدرأ من عصر التابعين حتى كان خلافة عمر بن عبدالعزيز رأس المائة الثانية روى البخارى فى كتاب العلم باب كيف يقبض العلم ص ٢٠٤ ج ١ فتح البارى : وكتب عمر بن عبدالعزيز الى ابى بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فاكتبه فانى خفت دروس العلم و ذهاب العلماء ولا يقبل الاحديث النبى صلى الله عليه وآله وليفشو العلم وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم فان العلم لا يهلك حتى يكون سرأ انتهى .

وفي تقديم ايتاك على تعبد إخباراً أو إنشاءً تخصيص له تعالى بالعبادة وهي أعلا مراتب الخضوع والتذلل الذي لا يكون [يليق] إلا للمخالق ، ولذلك لا يطلق إلا بالنسبة

و ابو بكر هذا هو ابن محمد بن عمرو بن حزم نسب الى جدايه و روى مثل الحديث و مضمونه الدارمي ايضاً في المقدمة ص ٢٦ و السيوطي في مقدمة تنوير الحوالك ص ٦ ولم يتحقق كتاب من ابي بكر الا ان في مقدمة تنوير الحوالك انه توفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل ان يبعث بها اليه .

و تصدى عهدة التدوين بعده ابن شهاب الزهري اما بامر عمر بن عبد العزيز كما يحكيه بعض التواريخ : ففي كتاب الاموال لابي عبيد القاسم بن سلام ص ٥٧٨ الرقم ١٨٤٨ ان عمر بن عبد العزيز امره فكتب السنة او بامر خصوص هشام بن عبد الملك كما حكاه في الاضواء ص ٢٠٨ والظاهر انه كان مكرها على تدوين الحديث وذلك لما ارتكز في اذهانهم بعد منع عمر بن الخطاب من استبشاع كتابة الحديث ففي الجامع ج ١ ص ٩٢ عن معمر عن الزهري قال كنا نكره كتاب العلم حتى اكرهنا عليه هؤلاء الامراء فرأينا ان لانمنعه احداً من المسلمين و مثله في الطبقات لابن سعد ج ٢ ص ٣٨٩ ط بيروت .

و في الجامع ايضاً ج ١ ص ٩٢ عن ايوب بن ابي تميمه قال استكتبني الملوك فاكتبتهم فاستحييت الله اذ كتبها الملوك ان لا يكتبها لغيرهم وتوفي الزهري على ما في تذكرة الحفاظ ص ١١٣ في رمضان سنة اربع و عشرين ومائه وليس بايدينا من مدوناته شي .

و روى ابو خالد الواسطي مجموعتين لزيد الشهيد و قد استشهد زيد في سنة ١٢١ فلوصح نسبة الكتابين الى زيد يكون من اقدم ما وصل بايدينا من المدونات في تلك الزمن فانه قد دون الشيعة كتباً في الحديث و اول من دونه بعد امير المؤمنين عليه السلام ابو رافع و بعده عدة اخر انظر تاسيس الشيعة من ص ٢٨٧ الى ص ٢٩١ الا انه لم يصل الينا شيء و كتاب على عليه السلام كان يتداوله الائمة عليهم السلام يروون عنه وليس في ايدينا .

نعم لوصح نسبة كتاب سليم بن قيس اليه كان اقدم ما وصل الينا من مدونات الحديث فاما الصحيفة الكريمة السجادية فقال المحقق الداماد ص ٩٩ من الرشحات هي اعلى رتبة

إلى من اتخذوه الخاضع إلهاً ومنها العبادات الشرعية . وفيه تنبيه على قصده تعالى بها دون غيره ، وقد ينبئه على وجوبه لأنه تعالى لا يوجب على العبد قولاً من غير

واجل خطباً من ان تعدفى الكتب المصنفة و الاصول المدونة المروية .

و على اى فقد شاع التدوين فى الطبقة التى تلى طبقة الزهرى قال ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة ج ١ ص ٣٥١ عند ذكر حوادث سنة ١٤٣ : قال الذهبى وفى هذا العصر شرع علماء الاسلام فى تدوين الحديث و الفقه و التفسير صنف ابن جريج بمكة و صنف سعيد بن ابي عروة و حماد بن سلمة و غيرها بالبصرة و صنف ابو حنيفة الفقه و الراى بالكوفة و صنف الاوزاعى بالشام و صنف مالك الموطأ بالمدينة و صنف ابن اسحق المغازى و صنف معمر باليمن و صنف سفيان الثورى كتاب الجامع ثم بعد يسير صنف هشام كنبه و صنف الليث بن سعد و عبدالله بن لهيعة ثم ابن المبارك و القاضى ابو يوسف و ابن وهب و كثر تبويب العلم و تدوينه و رتبته و دونت كتب العربيه و التاريخ و ايام الناس و قبل هذا العصر كان سائر العلماء يتكلمون عن حفظهم و يروون العلم عن صحف غير مرتبة فسهل و الله الحمد تناول العلم فاخذ الحفظ يتناقص فله الامر كله انتهى كلام الذهبى و انتهى ما اردنا نقله عن النجوم الزاهرة .

و الحاصل ان الناس عاشوا اكثر من مائة سنة لم يكتبوا الحديث فلم يستطيعوا ان يأثروا بالحديث على اصل لفظه كما نطق به النبى صلى الله عليه و آله و كان يتلقى المتأخر عن المتقدم ما يرويه عن الرسول صلى الله عليه و آله بالمعنى ثم يؤديه بما استطاع أن يمسه ذهنه منه .

و الجامعة كانت عند على عليه السلام ثم بعده عند الائمة من اهل البيت عليهم السلام لم يكن تتناوله ايدى الناس و ما كان من الاحاديث مكتوباً عند بعض الصحابة او يكتبه بعض اخر لم يكونوا يجترؤا ان يظهروه فان اطلع على كتابة بعضهم احد كان يعتذر بانى انما كتبته للحفظ و محوه بعد الحفظ لاجل ما كان الكتب عندهم مستتبها .

فما كان التحديث الا بالحفظ و ظهر القلب ولم يكن الا بالمعنى ولذا كان يقول سفيان الثورى ان قلت انى احديثكم كما سمعت فلا تصدقونى فانما هو المعنى الكفاية ص ٢٠٩ وقال وكيع اذا لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس تدريب الرواى ص ٣١٣ و قال الحسن اذا

مصدق ، وقد أوجب ذلك في الصلاة وأنزله على لسانهم تعليماً ، وأوجب اتباع القرآن وتدبره فتأمل .

اصبت المعنى اجزئك ، الكفاية ص ٢٠٧ ومن قول سفیان ولو اردنا ان نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد وقيل له حدثنا كما سمعت قال والله ما اليه سبيل وما هو الا المعنى الكفاية ص ٢٠٩ .

لا نريد الان التكلم فى انه نشامن تاخير تدوين الحديث وربط الفاظه بالكتابة الى ما بعد المائة الاولى من الهجرة و صدر كبير من المائة الثانية اتساع ابواب الرواية لكلذى هوى زائف و فشو الكذب وكثرة الوضع و انه لعبت ايدى السياسة فى الحديث وعانت به السنة الدعاية فانه و ان كان الامر كذلك و لكننا الان نريد بيان ان ماصح من الاحاديث النبويه ايضا لم يكن بعين لفظ النبى صلى الله عليه وآله بل كان بالمعنى .

وما ذكرناه من أن الاحاديث النبوية لم تكن بعين لفظ الرسول هو السر فى ان علماء الادب والنحو لم يكادوا يتمسكوا باللفظ الوارد فى الاحايث النبويه لاثبات ما بنوه فى قواعدهم النحويه مع تمسكهم باقوال اجلاف العرب البوالين على اعقابهم اتراهم مقبلين على الروافد الصغيرة تاركين النبع أم هل تراهم ينتجعون الجذب والخصب بهم محيط ؟ أم هل تراهم شاكين فى كون النبى صلى الله عليه وآله أفصح من نطق بالضاد كلا ثم كلا ، كل ذلك لم يكن ، بل انما كان ذلك لعدم وثوقهم بكون ماورد فى الاحاديث النبوية عين لفظ النبى صلى الله عليه وآله ولذا لا ترى فى كلام الواضعين الاولين لعلم النحو ولا المتأخرين منهم استشهدوا بالاحاديث النبوية الى زمان ابن مالك الاندلسى المتوفى سنة ٦٧٢ .

نعم اجاز ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٥ ذكر الحديث بعنوان المثال للتبرك و الاستظهار لا للتمسك والاستشهاد وقد تحامل علماء الادب على ابن مالك قال السيوطى فى الاقتراح ص ١٦ : فصل واما كلامه (ص) فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروى و ذلك نادر جداً انما يوجد فى الاحاديث القصار على قلة ايضاً فان غالب الاحاديث مروى بالمعنى وقد تداولتها الاعاجم و المولدون قبل تدوينها فرووها بما ادت اليه عباراتهم فزادوا أو نقصوا وقدموا واخروا وابدلوا الفاظاً بالفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد فى القصة الواحدة مروياً على اوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثم أنكر على ابن مالك فى اثباته القواعد النحوية

ويدلّ على وجوب الاخلاص وترك الرياء أيضاً قوله « إِيَّاكَ نَسْتَعِين » فإنّ في تخصيص الاستعانة به تعالى دلالة على أنه يحرم أو يكره الاستعانة بغيره في العبادة بل

بالألفاظ الواردة في الحديث ثم نقل كلام أبي حيان في شرح التسهيل والانكار على ابن مالك و تراه في كشف الظنون ج ١ ط مطبعة العالم في حرف التاء وانظر أيضاً مقدمة البغدادى على خزانة الادب

و يمتاز الشيعة الامامية بكون جل أحاديثهم الا ما نقل وندر ولاقل اكثرها منقولة عن الاصول المكتوبة والكتب المضبوطة فانه قد كان من داب اصحاب الائمة عليهم السلام انهم اذا سمعوا من احدهم حديثاً بادروا الى ضبطه و اثباته في اصولهم من غير تأخير لئلا يمرض لهم نسيان بعضه او كله بتمادى الايام

فما كان المكتوب فيه لمؤلفه عن المعصوم او عن سمع منه لا منقولاً عن مكتوب كانوا يسمونه اصلاً في مقابل ما كان منقولاً عن مكتوب فيسمون ما نقل عن المكتوب او ما كان مكتوباً معتمداً عندهم و لو لم يكن منقولاً عن مكتوب بالكتاب

و يسمون ما اجتمع فيه احاديث لا تنضبط في باب لقلته بان يكون واحداً او متعدداً لكن يكون قليلاً جداً بالنوادر

ولم يتعين لنا في كتبنا الرجالية تاريخ تأليف هذه الاصول بعينه ولا تواريخ وفيات اصحابها تعييناً نعم نعلم اجمالاً ان تاريخ جل هذه الاصول الا اقل قليل منها كان في عصر الامام الصادق سواء كانوا مختصين به او كانوا ممن ادرك اياه الامام الباقر قبله او ممن ادركوا ولده الامام الكاظم بعده

فانظر البحث في ذلك في الذريعة ج ٢ من ص ١٢٦ الى ص ١٦٧ و تعليق العلامة البهبهاني على منهج المقال ص ٧ و مشرق الشمسين ص ٨ والرواشح للمعلم الثالث المحقق الداماد الرشحة التاسعة والعشرين ص ٩٨ و رسالة اسامي اصحاب الاصول المطبوع بعد ضياء الدرياه في ٤٧ صفحة للسيد ضياء الدين

والحاصل ان احاديث الشيعة قد ضبطت وكتبت في الاصول والكتب والنوادر عد السماع عن الامام عليه السلام ثم جمعت و دونت في كتب الاحاديث المشهورة عندهم من الكتب الاربعه والوافي والبحار والوسائل ومستدرك الوسائل .

و عندئذ فبعد الاطمينان بصحة السند الى الاصل او الكتاب والاعتماد بصاحب الاصل والكتاب يحصل وثوق تام بكون اللفظ بعين ما تلفظ به الائمة المعصومون . والائمة عليهم السلام

في الامور كلها إلا ما أخرجه دليل وربما احتتمل احتمالاً مرجوحاً - كما يدل عليه سياق الكلام - تخصيص الاستعانة بالعبادة به تعالى فتأمل فيه .

هم الثقل الثاني الذي امرنا النبي ص بالتمسك بهم وهم لا يفتنون ولا يحدثون إلا بما وصل اليهم عن النبي ص وقد صرحوا بذلك في احاديثهم :

ففي اصول الكافي باب البدع والراي والمقاييس الحديث ٢١ عن محمد بن عيسى عن يونس عن قتيبه قال سألت رجلاً اباً عبد الله عن مسألة فاجابه فيها فقال ارايت ان كان كذا وكذا ما يكون القول فيها فقال له ما اجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله لسنا من ارايت في شيء انظر مرآت العقول ج ١ ص ٤١ وفيه انه صحيح وشرح ملا صالح المازندراني ج ٢ ص ٣٣٠ وروى الصغار في بصائر الدرجات ص ٢٩٩ ط تبريز سنة ١٣٨١ الباب ١٤ من الجزء السادس الحديث ١ عن جابر عن ابي جعفر قال يا جابر اننا لو كنا نحدثكم براينا وهوانا لكننا من الهالكين ولكننا نحدثكم باحاديث نكنزها عن رسول الله كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم ومثله في الاختصاص ص ٢٨٠ ونقله منه في البحار ج ١ ص ١١٥ و ج ٧ ص ٢٨١ واللفظ في الاختصاص وورقمه مكان وفضتهم

وفي الحديث ٤ من هذا الباب يا جابر لو كنا نفتي الناس براينا وهوانا لكننا من الهالكين لكننا نفتيهم باثار من رسول الله و اصول علم عندنا يتوارثها كابر عن كابر نكنزها كما يكنزها هؤلاء ذهبهم وفضتهم

وفي الحديث ٦ من هذا الباب يا جابر والله لو كنا نتحدث الناس او حدثناهم براينا لكننا من الهالكين ولكننا نحدثهم باثار عندنا من رسول الله يتوارثها كابر عن كابر نكنزها كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضتهم

والاحاديث بهذا المضمون كثيرة جداً لعلها تجاوزت حد التواتر تراها مبثوثة في كتب الاحاديث .

وكان اول من دون الحديث وكتبه و قد املاه بامر الله تعالى خاتم الانبياء علي بن ابي طالب و يعبر عن الكتاب في بعض الاخبار بالجامعه ثم امره النبي (ص) بايداع ذلك الكتاب المستطاب عترته الطاهرين وكان عند كل واحد من الائمة الاثني عشر يستحفظه السلف للخلف فيستودعه من انتهى اليه الامر

روى القندوزي الحنفي في ينابيع الموده ط اسلامبول ١٣٠١ ص ٢٠ عن الحموي بسنده عن الامام محمد الباقر عن ابيه عن جده عن امير المؤمنين رضي الله عنهم قال قال رسول الله

وحينئذ فيدلّ على ترك التولية في العبادات مثل الوضوء والغسل وغيرهما ، وترك التوكيل وترك الاستعانة في الصلاة بالاعتماد على الغير مثل الأدمى والحائض

(ص) يا على اكتب ما املئ عليك قلت يا رسول الله اتخاف على النسيان قال لا وقد دعوت الله عز وجل ان يجعلك حافظاً ولكن اكتب لشركائك الائمة من ولدك بهم يسقى امتى الغيث وبهم يستجاب دعاؤهم وبهم يصرف الله عن الناس البلاء وبهم تنزل الرحمة من السماء وهذا اولهم اشار الى الحسن ثم قال وهذا ثانيهم و اشار الى الحسين ثم قال والائمة من ولده رضى الله عنهم و ترى الحديث مع اختلاف يسير فى ص ١٦٧ من بصائر الدرجات الحديث ٢٢ من الجزء الرابع باب فى الائمة عليهم السلام و انه صارت اليهم كتب رسول الله و امير المؤمنين صلوات الله عليهما وفى الباب ٢٤ حديثاً .

وقد اروا كتاب على عند ما اقتضى المصلحة ارائته وحدثوا صريحاً عن كتاب على و نسبوا الحكم الى كتاب على: روى النجاشى عند ترجمة محمد بن عذافر الصيرفى ص ٢٧٩ ط المصطفوى عن عذافر الصيرفى قال كنت مع الحكم بن عتبية عند ابي جعفر فجعل يسأله وكان ابو جعفر له مكرماً فاختلغا فى شىء فقال ابو جعفر يابنى قم فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً ففتحه وجعل ينظر حتى اخرج المسئلة فقال ابو جعفر هذا خط على عليه السلام و املاء رسول الله (ص) و اقبل على الحكم وقال يا ابا محمد اذهب انت وسلمه و ابو المقدام حيث شئت ثم يميناً و شمالاً فوالله لا يجدون العلم اوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل .

وها نحن نسرّد لك عدة ارقام من الاحاديث الواردة فى الوسائل ط الاسلامية المروية عن الائمة عليهم السلام عن كتاب على و نذكر مع كل موضوع البحث و ما فى ذيل الحديث فى الطبع المذكور من مواضع مصادر الحديث حتى يسهل لك مراجعته فى اى كتاب كان عندك مما هو فيه: ١ - الرقم ٥٨٠ ج ١ ص ١٦٤ عن الكافى ج ١ ص ٤ و التهذيب ج ١ ص ٦٤ فى طهارة سور السنور .

٢ - الرقم ٢٧٥٩ ج ٢ ص ٦٩٦ عن التهذيب ج ١ ص ٩٤

٣ - الرقم ٢٧٦١ ج ٢ ص ٦٩٧ عن التهذيب ج ١ ص ٥٥٣ .

٤ - الرقم ٢٧٦٦ ج ٢ ص ٦٩٧ عن الكافى ج ١ ص ٢٦٦ وهذه الثلاثة فى ان المحرم اذا مات كالمحل الا انه لا يقرب كقودراً .

٥ - الرقم ٤٧٥٢ ج ٣ ص ١٠٥ عن التهذيب ج ١ ص ١٤٠ .

٦ - الرقم ٤٧٦٤ ج ٣ ص ١٠٧ عن التهذيب ج ١ ص ٢٠٧ و الاستبصار ج ١ ص ١٢٧

و الحديثان فى ان القامة والقامتين الذراع والذراعان فى وقت الفضيلة للظهر والعصر .



قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً أو غير ذلك مما هو استعانة فيها مطلقاً .  
وعلى إطلاق الاستعانة يدل عليها وعلى ترك الاستعانة بغيره تعالى في شيء من

٧ - الرقم ٥٣٤٢ ج ٣ ص ٢٥٠ عن الكافي ج ١ ص ١١٠ والتهذيب ج ١ ص ٢٩٥  
والاستبصار ج ١ ص ١٩٣ في الصلوة في اجزاء ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه المعروف  
في لسان الفقهاء بموثق ابن بكير المبحوث عنه في مسألة اللباس المشكوك

٨ - الرقم ٩٥٥٠ ج ٥ ص ٤٤ عن التهذيب ج ١ ص ٢٥٣ في اشتراط عدالة امام  
الجمعة .

٩ - الرقم ١١٤٣٤ ج ٦ ص ١٣ عن الكافي ج ١ ص ١٤٢ في تحريم منع الزكوة .  
١٠ - الرقم ١٣٣٥٢ ج ٧ ص ١٨٤ عن التهذيب ج ١ ص ٣٩٦ والاستبصار ج ٢ ص ٤٦  
في ان علامة شهر رمضان وغيره رؤية الهلال .

١١ - الرقم ١٥٨٤٣ ج ٨ ص ٤٨٧ عن اصول الكافي في حق الجوار .  
١٢ و ١٣ - الرقم ١٦٨٢٢ والرقم ١٦٨٢٣ ج ٩ ص ١١٦ عن فروع الكافي ج ١  
ص ٢٥٩ والثاني عنه وعن الفقيه ج ١ ص ١١٧ وعلل الشرايع ص ١٤٢ في جواز لبس المحرم  
الطيلسان .

١٤ و ١٥ - الرقم ١٧١٢٧ و ١٧١٢٨ ج ٩ ص ١٩٠ عن التهذيب ج ١ ص ٥٤٥  
والثاني عنه وعن الكافي ج ١ ص ٢٧٢ في كفارة قتل القطاة ونظيرها .

١٦ - الرقم ١٧٢٢٣ ج ٩ ص ٢١٦ عن التهذيب ج ١ ص ٥٤٨ والاستبصار ج ٢  
ص ٢٠٤ .

١٧ - الرقم ١٧٢٢٥ ج ٩ ص ٢١٧ عن الكافي ج ١ ص ٢٧٢ والتهذيب ج ١ ص ٥٤٨  
والاستبصار ج ٢ ص ٢٠٢ و ص ٢٠٣ .

١٨ - الرقم ١٧٢٢٩ ج ٩ ص ٢١٨ عن التهذيب ج ١ ص ٥٤٩ والاستبصار ج ٢  
ص ٢٠٤ . هذه الثلاثة في كفارة بيض القطاة والنعام .

١٩ - الرقم ١٧٩٦٧ ج ٩ ص ٤٣٨ عن التهذيب ج ١ ص ٤٨٩ والاستبصار ج ٢  
ص ٢٤٠ .

٢٠ - الرقم ١٧٩٧٤ ج ٩ ص ٤٣٩ عن السرائر ص ٤٤٦ والحديثان في زيادة شوط  
الطواف .

٢١ - الرقم ١٩٢٧٥ ج ١٠ ص ٢٤٤ عن الكافي ج ١ ص ٣١١ في العمرة المفردة

٢٢ - الرقم ٢٠٠٢ ج ١١ ص ٥٠ عن التهذيب ج ٢ ص ٤٧ وفروع الكافي ج ١ ص

الأُمُور ، سيّما بالسؤال فإنّ قبّحه معلوم عقلا وقلما من غير هذه الآية أيضاً .  
وبالجملة يحمل هذه على مرجوحية الاستعانة مطلقا أو في العبادة إلّا ما أخرجه

٣٣٦ واصل الكافي في ٨٤٢٢ من احكام العشرة في اعطاء الامان  
٢٣ - الرقم ٢٠٥٣ ج ١١ ص ١٨١ عن اصول الكافي في وجوب حسن الظن بالله  
٢٤ - الرقم ٢٠٦٣١ ج ١١ ص ٢٥٤ عن اصول الكافي  
٢٥ - الرقم ٢٠٦٥٤ ج ١١ ص ٢٥٩ عن علل الشرايع ص ١٦٢ والخصال ج ١  
ص ١٣١ و الحديثان في تعيين الكبائر  
٢٦ - الرقم ٢٠٨٣٥ ج ١١ ص ٣١٦ عن اصول الكافي في ترك ما زاد على قدر الضرورة  
من الدنيا

٢٧ - الرقم ٢١٢٩٩ عن مجالس الشيخ ص ٢٥٨ في وجوب حب المؤمن  
٢٨ - الرقم ٢١٥٤٩ ج ١١ ص ٥١٣ باب تحريم التظاهر بالمنكرات عن امالي الصدوق  
ص ١٥٨ و عقاب الاعمال ص ٣٠ عن ابي جعفر بلفظ وجدنا في كتاب علي قال قال رسول الله  
(ص) و عن اصول الكافي عن ابي جعفر وجدنا في كتاب رسول الله (ص) في غوائل الذنوب  
٢٩ - الرقم ٢٢٣٤١ ج ١٢ ص ١٨٢ عن عقاب الاعمال ص ٢٠ و رواه في ذيله  
عن العياشي ايضاً ج ١ ص ٢٢٢ في اكل مال اليتيم

٣٠ - الرقم ٢٢٣٧٧ ج ١٢ ص ١٩٤ عن التهذيب ج ٢ ص ١٠٤ و فروع الكافي ج ١ ص  
٣٦٦ والاستبصار ج ٣ ص ٤٨ في الاخذ من مال الولد والاب

٣١ - الرقم ٢٤٨٢٣ ج ١٣ ص ٤٥٠ عن فروع الكافي ج ٢ ص ٢٤٥ و التهذيب ج ٢ ص

٣٩٢ والفتية ج ٢ ص ٢٧٦ و معاني الاخبار ص ٦٥ في من اوصى بشيء من ماله

٣٢ - الرقم ٢٦٧٣٩ ج ١٤ ص ٥٤٤ عن الفتية ج ٢ ص ١٤٥ في حكم وطى جارية الولد

٣٣ - الرقم ٢٦٩٢٥ ج ١٤ ص ٥٩٧ عن التهذيب ج ٢ ص ٢٣٤ و رواه في الذيل عن احمد بن

محمد بن عيسى في نوادره ص ٦٥ في حكم تدليس الاجنبي

٣٤ - الرقم ٢٦٩٨٥ ج ١٤ ص ٦١٦ عن الفتية ج ٢ ص ١٣٣ و التهذيب ج ٢ ص ٢٤٨ و

ص ٢٥٠ و علل الشرايع ص ١٧٠ في حكم ظهور زنا الزوج

٣٥ - الرقم ٢٨٢٢٠ ج ١٥ ص ٣٧٥ عن التهذيب ج ٢ ص ٢٧٢ و الاستبصار ج ٣ ص ٢٨٣

في الطلاق في المدة بنير رجوع .

٣٦ - الرقم ٢٩٣٦٨ ج ١٦ ص ١٤٤ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٣٣٦ و عقاب الاعمال ص ١٦

الدليل والتفصيل بالكراهة والتحريم يفهم من غيرها ، أو يحتمل على الكراهة إلا ما

٢٧ - ٢٩٣٨٣ ج ١٦ ص ١٤٨ عن الخصال ص ٦١ و عقاب الاعمال ص ١٦ والحديثان  
في اليمين الكاذبة وانها تذر الديار بلاع

٢٨ - ٢٩٧١٧ ج ١٦ ص ٢٦٤ عن فروع الكافي ج ٦ ص ٢٠٧ والتهذيب ج ٩ ص  
٣٣ والاستبصار ج ٤ ص ٧٢

٢٩ - ٢٩٧٣٦ ج ١٦ ص ٢٦٨ عن تفسير المياشي ج ١ ص ٢٩٥ والحديثان في صيد  
غير الكلب و انه لا يحل

٣٠ - ٢٩٨٩٣٣٣ ج ١٦ ص ٣٢٠ عن فروع الكافي ج ٦ ص ٢٣٢ والتهذيب ج  
٩ ص ٥٧ والحديثان في حد ادراك الزكوة

٣١ - ٣٠١٢٤ ج ١٦ ص ٣٩١ عن فروع الكافي ج ٦ ص ٢٤٦ والتهذيب ج ٩ ص  
٤٠ والاستبصار ج ٤ ص ٧٤ في كراهة لحوم الجمر الاهلية.

٣٢ - ٣٠١٥٧ ج ١٦ ص ٤٠٠ عن الفروع ج ٦ ص ٢١٩ والتهذيب ج ٩ ص ٢

٣٣ - ٣٠١٦٠ ج ١٦ ص ٤٠٠ عن فروع الكافي ج ٦ ص ٢٢٠

٣٤ - ٣٠١٦٨ ج ١٦ ص ٤٠٢ عن التهذيب ج ٩ ص ٤

٣٥ - ٣٠١٦٩ ج ١٦ ص ٤٠٢ عن التهذيب ج ٩ ص ٤ والاستبصار ج ٤ ص ٥٩

٣٦ - ٣٠١٧١ ج ١٦ ص ٤٠٣ عن التهذيب ج ٩ ص ٥ والاستبصار ج ٤ ص ٥٩

٣٧ - ٣٠١٧٢ ج ١٦ ص ٤٠٣ عن التهذيب ج ٩ ص ٥

٣٨ - ٣٠١٧٧ ج ١٦ ص ٤٠٤ عن البحار الحديثة ج ١٠ ص ٢٥٤ والاحاديث السبعة

في حكم الجريث و امثاله من انواع السمك

٣٩ - ٣٠٣٤٣ ج ١٦ ص ٤٦٦ عن التهذيب ج ٩ ص ٦٨ في حكم الطعام والشراب

اذا تناول منه السنور

٤٠ - ٣٢٢٣٠ ج ١٧ ص ٣٢٩ عن فروع الكافي ج ٥ ص ٢٧٩ والتهذيب ج ٧ ص ١٥٣

في حكم من احيى ارضاً ثم تركها

٤١ - ٣٢٤٨٤ ج ١٧ ص ٤١٨ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٧٧ والتهذيب ج ٩ ص ٢٦٩

في ان من تقرب بغيره فله من الميراث نصيب من تقرب به

٤٢ - ٣٢٤٩٨ ج ١٧ ص ٤٢٢ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٨١

٤٣ - ٣٢٥٠٣ ج ١٧ ص ٤٢٢ عن التهذيب ج ٩ ص ٢٤٧ والحديثان في بطلان المول

٤٤ - ٣٢٥١٩ ج ١٧ ص ٤٢٨ عن التهذيب ج ٩ ص ٢٧٣ في كيفية القاء المول .

يعلم تحريمه أوجوازه ، أوعلى التحريم حتى تعلم الكراهة والجواز .

٥٦ - ٣٢٦٢٥ ج ١٧ ص ٤٦٠ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٩٣ والتهذيب ج ٩ ص ٢٧٠  
والفقيه ج ٤ ص ١٩٢ فى ميراث الابوين مع الزوج أو الزوجة  
٥٧ - ٣٢٦٣٤ ج ١٧ ص ٤٦٣ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٩٣ والتهذيب ج ٩ ص ٢٧٠  
و الفقيه ج ٤ ص ١٩٢ .

٥٨ - ٣٢٦٣٥ ج ١٧ ص ٤٦٣ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٩٤ والتهذيب ج ٩ ص ٢٧٢  
٥٩ - ٣٢٦٣٨ ج ١٧ ص ٤٦٤ عن التهذيب ج ٩ ص ٢٧٣ والثلاثة فى ميراث الابوين  
مع الاولاد

٦٠ - ٣٢٦٩٨ ج ١٧ ص ٤٧٥ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١١٢  
٦١ - ٣٢٧٠٢ ج ١٧ ص ٤٨٦ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١١٣ والتهذيب ج ٩ ص ٣٠٨  
٦٢ - ٣٢٧٠٦ ج ١٧ ص ٤٨٧ عن التهذيب ج ٩ ص ٣٠٩ والفقيه ج ٤ ص ٢٠٧  
والثلاثة فى ان اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم و يقاسمون الجد  
٦٣ - ٣٢٧٣٣ ج ١٧ ص ٤٩٣ عن التهذيب ج ٩ ص ٣٠٦ والاستبصار ج ٤ ص ١٥٨  
٦٤ - ٣٢٧٣٤ ج ١٧ ص ٤٩٣ عن الحسن بن عقيل و لعل كتابه كان عند صاحب  
الوسائل والحديثان فى حكم الجد مع الاخوة

٦٥ - الرقم ٣٢٧٤٦ ج ١٧ ص ٤٩٧ عن التهذيب ج ٩ ص ٣٠٨ والاستبصار ج ٤ ص ١٦٠  
٦٦ - ٣٢٧٤٨ ج ١٧ ص ٤٩٥ عن الفقيه ج ٤ ص ٢٠٦ والحديثان فى حكم الاخوة  
من الام مع الجد

٦٧ - ٣٢٧٧١ ج ١٧ ص ٥٠٤ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١١٩ والتهذيب ج ٩ ص ٣٢٤  
٦٨ - ٣٢٧٧٦ ج ١٧ ص ٥٠٥ عن التهذيب ج ٩ ص ٣٢٥ والحديثان فى حكم اجتماع  
الاعمام والاخوان

٦٩ - ٣٢٧٩٤ ج ١٧ ص ٥١٢ عن التهذيب ج ٩ ص ٢٩٤ والاستبصار ج ٤ ص ١٤٩  
٧٠ - ٣٢٧٩٥ ج ١٧ ص ٥١٢ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١٢٥ والتهذيب ج ٩  
ص ٢٩٤ والاستبصار ج ٤ ص ١٤٩ عن ابى عبدالله و فيه فدعا بالجامعة فنظر فيها  
٧١ - ٣٢٨٠٧ ج ١٧ ص ٥١٤ عن بصائر الدرجات ط تبريز ص ١٤٥ عن ابى جعفر  
وفيه فدعا بالجامعة فنظر فيها والثلاثة فى ان الزوج اذا انفرد فالمال له كله

٧٢ - ٣٢٨٣٥ ج ١٧ ص ٥٢٢ عن البصائر ص ١٦٥ فى عدم ارث الزوجه من العقار

« الصراط المستقيم » أى الطريق القويم إلى الحق في جميع الامور ، وفيه بيان

٧٣ - ٣٣٠٣٨ ج ١٧ ص ٥٨٩ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١٢٦ والفتية ج ٤ ص ٢٢٥ فى ميراث النرقى والمهدوم عليهم

٧٤ - ٣٣١٧٠ ج ١٨ كتاب القضاء ص ٢٣ عن المحاسن ص ٢١١ فى عدم جواز القياس

٧٥ و ٧٦ - الرقم ٣٣٦٣٤ و ٣٣٦٣٥ ج ١٨ ص ١٦٧ عن فروع الكافي ج ٧ ص

٤١٤ و ص ٤١٥ والتهذيب ج ٦ ص ٢٢٨ فى ان الحكم بالبيئة واليمين

٧٧ - ٣٤٠٦٧ ج ١٨ ص ٣٠٧ عن فروع الكافي ج ٧ ص ١٧٦ والتهذيب ج ١٠ ص

١٤٦ والفتية ج ٤ ص ٥٣ والمحاسن ص ٢٧٣ فى وجوب اقامة الحد

٧٨ - ٣٤٤٣٦ ج ١٨ ص ٤٢١ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٢٠٠ والتهذيب ج ١٠ ص

٥٥ والاستبصار ج ٤ ص ٢٢١ فى حد اللواط مع الايقاب

٧٩ - ٣٤٦٠٥ ج ١٨ ص ٤٧٢ عن فروع الكافي ج ٨ ص ٢١٦ والتهذيب ج ١٠ ص

٩٠ فى ثبوت الحد على من شرب المسكر اى نوع كان

٨٠ - ٣٤٥٨٦ ج ١٨ ص ٤٦٨ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٢١٤ والتهذيب ج ١٠ ص

٩٠ فى ثبوت الحد بشرب الخمر والنبيذ

٨١ - ٣٥٢٥٤ ج ١٩ ص ٨٢ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٣١٦ والتهذيب ج ١٠ ص

٢٧٧ فى حكم من قتل شخصاً مقطوع اليد

٨٢ - ٣٥٤٨٩ ج ١٩ ص ١٦٨ عن الخصال ج ٢ ص ١١١ فى حكم دية كلب الصيد

٨٣ - ٣٥٧٠١ ج ١٩ ص ٢٥٦ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٣١٨ والتهذيب ج ١٠ ص

٢٧٠ والفتية ج ٤ ص ١١١ فى حكم قطع لسان الاخرس

٨٤ - ٣٥٧٠٩ ج ١٩ ص ٢٥٩ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٣١٣ والتهذيب ج ١٠ ص

٢٥١ والفتية ج ٤ ص ١١٢ فى حكم قطع فرج المرأة وديتها

٨٥ - ٣٥٧١٥ ج ١٩ ص ٢٦٢ عن فروع الكافي ج ٧ ص ٣٢٩ والفتية ج ٤ ص

١٠٤ والتهذيب ج ١٠ ص ٢٥٦ والاستبصار ج ٤ ص ٢٨٨ فى ان فى الانسان الدية

وانها تقسم على ثمان وعشرين .

والحديث المروى عن ظريف بن ناصح المعروف بديات ظريف او اصل ظريف لكون

ظريف فى طريقه فى حكم الديات مروى عن كتاب الفرائض لامير المومنين عليه السلام .

وقد عقده فى الوافى باباً مستقلاً الباب ١١١ رواية كتاب على صلوات الله عليه فى

للمعونة المطلوبة أودين الاسلام كما قاله الاكثر ، أوعبادته تعالى كما قال تعالى : وأن

مقادير الديات في مراتب الجنين وفي جراحات تفاصيل الاعضاء و توزيع القسامات من ص ١١٤ الى ص ١١٩ من الجزء التاسع من الوافي فروى الحديث بتمامه عن الكافي والتهذيب والفقيه مميزاً بين ما اشترك فيه الثلاثة وما اشترك فيه الاثنان وما تفرد به احد الثلاثة .

روى اكثر الحديث في الكافي مفرقاً على مواضع تجده في ج ٢ من ص ٣٣٠ الى ص ٣٤٣ في الابواب من الباب ٣٢ الى الباب ٥١ من كتاب الديات ط تهران ١٣١٤ .

ورى الحديث بتمامه في الفقيه ج ٤ من ص ٥٤ الى ص ٦٦ وكرره في التهذيب جميعاً واشتاتاً في كتاب الديات وليس في الفقيه التصريح بكتاب على وانما المذكور فيه عن ابن أبي عمر الطيب ( هو ابن ابي عمر اباوعمر و مع الواو الطيب او المتطبب على اختلاف نسخ الفقيه والكافي والتهذيب ولم تعرف الرجل في كتب الرجال .

وليس هو ابا عمرو المتطبب عبدالله بن سعيد بن ابجر كما ادعاه المحقق التستري في قاموس الرجال لما بينهما من تفاوت الزمان بكثير ) انه قال عرضت هذه الرواية على ابي عبد الله عليه السلام فقال نعم هي حق وقد كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك ونقل عرض ابي عمرو الرواية على ابي عبد الله في الكافي والتهذيب ايضاً وفيهما عرض ابن فضال ويونس كتاب الفرائض على ابي الحسن الرضا عليه السلام فقال هو حق وترى الحديث في مرآت العقول من ص ٢٠٤ الى ص ٢١٩ ج ٤ وصرح المجلسي بصحة الحديث فيما ذكر فيه عرض ابن فضال ويونس الكتاب على ابي الحسن الرضا عليه السلام .

وتجد اجزاء الحديث مبثوثة في ابواب كتاب الديات من كتاب وسائل الشيعة يطول الكلام بسرد ارقامها .

هذا وما لم يصرح في الاخبار ايضاً بانه في كتاب على فهو ايضاً عن النبي ص كما عرفت ولذلك اجازوا رواية احاديثهم عن النبي ص ففي الوسائل ج ٣ ص ٣٨٠ ط الاميرى ج ١٨ ص ٧٤ ط الاسلاميه الباب ٨ من كتاب القضاء الرقم ٣٣٣١٥ عن علي بن موسى بن جعفر بن طاوس قال ومما رويناه من كتاب حفص البختری قال قلت لابي عبد الله اسمع الحديث منك فلا ادري منك سماعه او من اييك فقال ماسمعته مني فاروه عن ابي وما سمعته مني فاروه عن رسول الله ص فلاحاديث المروية عن الائمة بعد صحة السند الى الامام كلها متلقاة عن النبي صلى الله عليه وآله .

وانظر في ذلك جامع احاديث الشيعة ج ١ ابواب المقدمات الباب ٤ من ص ١٦ الى

اعبدوني هذا صراط مستقيم»<sup>(١)</sup> فافراد لما هو المقصود الأعظم .

وقيل : إنه النبي والائمة القائمون مقامه ﷺ وكان المراد صراطهم ، فهو عبارة أخرى لبعض ما تقدم ، ويناسبه « صراط الذين أنعمت عليهم » وأطلق عليهم مبالغة لأنهم فلك النجاة التي من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ، والحق دائر معهم حيث داروا .

ونحوه قول من قال إنه القرآن وكأنه من قوله تعالى « إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم »<sup>(٢)</sup> وفيه دلالة على أن الهداية إلى الصراط المستقيم أهم ما يطلب منه تعالى وأليق ، فيستحب الدعاء وطلب الخير من الله خصوصاً الهداية .

وقد يستفاد الوجوب على بعض الوجوه وأن يسأل الله مثل ما يرى على غيره من الخير والنعماء ، وأن يستعيز به من مثل ما يرى على غيره من النعمة والبلاء ، وفي ذلك ترغيب وترهيب وتحريض على الانقطاع إلى الله وطلب التوفيق منه في الأمور كلها ، واعتقاد أنه لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً إلا بالله تعالى .

هذا وقد يستدل على عصمة الأنبياء بأنهم لولا عصمتهم لكانوا ضالين ، لقوله تعالى « فما ذا بعد الحق إلا الضلال »<sup>(٣)</sup> فلا يجوز الاقتداء بهم ، فينافي الترغيب في الاقتداء بهم مطلقاً وطلب التوفيق فيه ، وهو قريب .

ثم لا يخفى ما في نظم السورة من الدلالة على طريق الدعاء ، وهو كونه بعد التسمية والتحميد والثناء والتوسل بالعبادة ، والتعميم فيه كما هو المشهور ، ودلت عليه الروايات ولذلك سميت تعليم المسئلة .

ص ٤٩ والبحار ج ٧ ط كمپانی باب جهات علومهم من ص ٢٧٨ الى ص ٢٩١ .  
فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

(١) يس : ٦١ .

(٢) أـرى : ٩ .

(٣) يونس : ٣٢ .

## آيات الطهارة

الاولى « يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » تخصيصهم بالخطاب إمّا لعدم صحّة الوضوء والغسل بل الصلّاة من غيرهم ، أو لعدم إتيان غيرهم بهما ، أو لأنّ هذا بيان للحكم عند تحقق إرادتهم الصلّاة ، فناسب التخصيص بهم ، لأنهم هم المقبولون إلى الامتثال المستأهلون لهذا البيان ، وأيضاً فانّهم استحقّقوا ذلك بإيمانهم ، فناسب خطابهم به تشریفاً لهم وتنشيطاً .

« إذ أقمتُم إلى الصلوة » أي أردتم الصلوة أو أردتم القيام إليها « فاغسلوا وجوهكم » الغسل مفسّر باجراء الماء ولو بآلة ، وهو المفهوم عرفاً ولم يعلم خلافاً لفة ، فلا حاجة فيه إلى الدلّك خلافاً لمالك ، والوجه العضو المعلوم عرفاً ، وحدّث في بعض الأخبار المعتبرة بمادارات عليه الابهام والوسطى مستديراً<sup>(١)</sup> وقيل : هذا تحديد عرضاً .

وكيف كان طوله من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن ، كلّ ذلك من مستوي الخلقة لكن بعض هذا المحلّ لما كان مسطوراً بشعر اللحية غالباً ، صار عرفاً أعمّ من البشرة ، وممّا سترها من الشعر وأعطى ما عليها من الشعر حكمها ، كما يقال رأيت وجهه كلّه ولم ير ما تحت الشعر ، وربّما كان ذلك لوقوع المواجهة به وتسميته وجهاً بهذا الاعتبار<sup>(٢)</sup> فافهم .

« وأيديكم إلى المرافق » المرفق مجتمع طرفي عظمي الذراع والعضد « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » في القاموس الكعب كلّ مفصل للعظام ، والعظم الناشز فوق القدم ، والناشزان من جانبيها ، وظاهره أن الأول أشهر أو أثبت ، ثمّ الثاني وحُمِلَ ما في الآية على الأوّل هو الذي ذهب إليه بعض من محققي أصحابنا الممتدّمين والمتأخّرين كابن الجنيّد والعلامة ورواة زرارة وبكير ابن أعيّن في الصحيح عن الباقر

(١) انظر تعالينا على مسالك الافهام ج ١ ص ٣٨ وص ٣٩ .

(٢) قال في المتائيس ج ٦ ص ٨٨ : الواو والجيم والهاء اصل واحد يدل على مقابلة

شيء لشيء والوجه مستقبل لكل شيء يقال وجه الرجل وغيره .



عليه السلام <sup>(١)</sup> .

وذهب آخرون إلى حمله على الثاني لروايات عنهم عليهم السلام تناسب ذلك مع الثبوت والوضوح لغة ، وانتفاء الثالث بنص من الأئمة عليهم السلام وإجماع من الأصحاب ، وإنكاراً من بعض أهل اللغة ولهذا قال به بعض من العامة أيضاً .

والأنسب في الجمع بين الروايات عنهم عليهم السلام قطعاً للخلاف حمل الكل على الأوّل ، والعلامة قد قدصب عليه عبارات الأصحاب أيضاً ، وجعل اعتقاد خلاف ذلك

(١) اشارة الى الحديث المروى في التهذيب ج ١ ص ٧٦ الرقم ١٩١ عن زرارة وبكير ابني اعين انهما سألا ابا جعفر عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله الى ان قالا قلنا اصلحك الله فاين الكعبان قال هيهنا يعني المفضل دون عظم الساق فقالا هذا ماهو ؟ قال هذا عظم الساق ومثله في الكافي ج ١ ص ٩ باب صفة الوضوء وفيه زيادة : والكعب اسفل من ذلك وهو في المرات ج ٣ ص ١٥ ومثله في العياشي ج ١ ص ٢٩٨ الرقم ٥١ .

وترى الحديث في الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء الحديث ج ٣ ص ١٥ ط الاميري وفي ط الاسلاميه ج ١ ص ٢٧٢ المسلسل ١٠٢٢ وفي جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ١٠١ ومستدرك الوسائل ج ١ ص ٤٣ والبحار ج ١٨ ص ٦٥ والبرهان ج ١ ص ٤٥٢ الحديث ١٥ والحديث في الكافي أبسط .

قال في المنتقى بعد نقله حديث الكافي في ص ١١٨ ج ١ مع جعل رمز الحسن عليه وحديث التهذيب في ص ١٢٧ منه مع جعل رمز الصحة عليه : قلت قد مر هذا الحديث برواية الكليني من طريق حسن تام المتن والشيخ اقتصر منه على حكم المسح لانه اوردته في التهذيب لهذا الغرض وظاهر الحال انه كان تاماً في رواية الحسين بن سعيد ايضاً فليت الشيخ ابقاء بحاله لنورده هنالك في الصحيح لكنه رحمه الله كان في غنية عن الاهتمام بهذا وامثاله لكثرة وجود كتب السلف واصولهم وتيسر الرجوع اليها وقت الحاجة ولم يخطر بباله أن امر الحديث يتلاشى والحال يتراعى الى ان تندرس اعيان تلك الكتب عن آخرها ويكاد ان يتعدى الاندراص عن عينها الى اثرها .

فكأنها برق تألق بالحمى ثم اثنى فكانه لم يلعب .

انتهى ما في المنتقى .

وانما جعل حديث الكافي من الحسن لما في سنده ابراهيم بن هاشم ونحن قد اوضحنا في تعاليفنا على مسالك الانهزام ج ١ ص ١٢٨ صحة الحديث الذي هو في سنده فراجع .

فيها اشتباهاً على غير المحصل ، لكن كلام كثير من الأصحاب في المعنى الثاني أصرح من أن يصح فيه ذلك ، والحكم به مشهور بين الأصحاب حتى ادعى الشهيد في الذكرى إجماعاً عليه ، وهو ظاهر جماعة أيضاً . نعم الروايات يحتمل ذلك وربما أمكن الجمع بين الروايات وعبارات الأصحاب بالحمل على أنه العظم النائي على ظهر القدم عند المفصل <sup>(١)</sup> حيث يدخل تحت عظم الساق بين الظنوبتين غالباً ، فيتحد الاشارة إليه وإلى المفصل كما في الرواية عن الباقر عليه السلام <sup>(٢)</sup> لكن يخالفه صريح عبارات جمع فتأمل .

وأما الثالث فقد ذهب إلى حمل ما في الآية عليه جمهور العامة إلا محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية وبعض الشافعية واستدلوا بما لو تمّ لدلّ على صحة إطلاقه عليه واحتجوا أيضاً بقول أبي عبيد «الكعب هو الذي في أصل القدم ينتهي الساق إليه بمنزلة كعاب القني» ولا يخفى أن قوله في أصل القدم نصّ في المعنى الثاني ولهذا استدلّ به عليه بعض أصحابنا .

وفي لباب التأويل بعد نقله المسح عن ابن عباس وقتادة وأنس وعكرمة والشعبيّ أن الشيعة ومن قال بمسح الرجلين ، قالوا الكعب عبارة عن عظم مستدير على ظهر القدم ، وبدلّ على بطلان هذا أن الكعب لو كان ما ذكروه لكان في كل رجل كعب واحد فكان ينبغي أن يقول «إلى الكعاب» كما قال «إلى المرافق» .

وفيه أنه كما صحّ جمع المرفق بالنظر إلى أيدي الملكفين وتثنية الكعب بالنظر

(١) ولعله الأصوب انظر تعاليننا على كنز العرفان ج ١ ص ١٨ ومسالك الافهام ج ١

(٢) اشارة الى الرواية المروية في التهذيب ج ١ ص ٥٧ الرقم ١٩٠ عن ميسر عن ابي جعفر الى ان قال ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب واوما بيده الى اسفل الرقوب ثم قال هذا هو الظنوب وهو في الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء . الحديث ٩ وفي ط الاسلاميه ج ١ ص ٢٧٥ المسلسل ١٠٢٨ وروى مثلها العياشي عن عبد الله بن سليمان عن ابي جعفر ج ١ ص ٣٠٠ الرقم ٥٦ و المرقوب على ما في اللسان العصب الغليظ الموتى فوق عقب الانسان والظنوب حرف الساق اليابس من قدم الانسان وقيل الساق وقيل هو عظمه .

إلى كلِّ رجلٍ على تقدير صحّة إطلاق الكعب على الظنوبتين وإرادتهما كما ذكرتم كذلك يـُـحّـجّ الجمع في الكعب بالنظر إلى أرجلهم والثنية بالنظر إلى رجلي كلِّ شخص والافراد بالنظر إلى كلِّ رجل على ماقلنا ، وكذلك في المرافق ولا يمنع وقوع شيء منها في أحدالموضعين وقوع شيء آخر منها في الموضع الآخر ولا يعيّن فيه .

على أن ما ذكره قياس لوقلنا به فليس هذا من مجاريه كيف والتفتن أفيد وأبلغ ، ومعدود من المزايا ، على أن القياس في هذا المقام على مذهبهم في الكعب يقتضي خلاف ذلك ، فإن لكل شخص حينئذ أربع كعاب فيكون على ضفء المرافق فكان أولى بأن يجمع ولو أريد التفتن حينئذ لكان الأول عكس ما وقع فافهم ، وأيضاً فإن قياسهم بأن ضرب الغاية للأرجل يدل على أنها مغسولة كالأيدي يقتضي لا أقل أن يكون الغايتان على وجه واحد ليتحد الحكمان ، فالاختلاف يبطل قياسهم مع بطلانه في نفسه ، بل يقال حينئذ الاختلاف في الغاية دليل المخالفة في الحكم ، فيقتضي نقيض المطلوب على أنا نقول التثنية بعد الجمع ينبه على التخفيف ، وهو المناسب للتخفيف من الفصل إلى المسح كما قلنا .

ثمَّ إذا ثبت المسح بالدلائل القطعية كما يأتي يعين خلاف ذلك في الكعب  
إذ لم يقل به أحد ممن قال بالمسح كما هو صريح كلام المخالف والمؤلف .

« وإن كنتم جنباً فاطهروا » إنما لم يقل « إذا » لثلاثي توهم العطف على « إذا قمتم » وليس ، بل على ما اعتبر هناك من كونهم محدثين ، كأنه قال إذا قمتم إلى الصلوة وكنتم محدثين فاعسلوا كما ينبئ عليه قوله « وإن كنتم مرضى » الخ كما سيتضح ، وفيه دلالة على أن الوضوء إن لم يكونوا جنباً ، وفيه تنبيه على أن لا وضوء مع غسل الجنابة كما دلت عليه رواياتنا ، وإنما لم يذكر موجب الوضوء صريحاً كموجب الغسل لأن المؤمنين في ابتداء تكليفهم بالوضوء كان حديثهم يقيناً دون الجنابة ، فكأنه قيل إذا قمتم على ما أنتم عليه ، وأيضاً في قوله « أوجاء أحد منكم من الغائط » تنبيه على هذا ، ولما كان هذا المقدار كافياً في حسن هذا الخطاب ، ترك الباقي إلى البيان النبوي . وأما الإشارة إلى موجبات الغسل جميعاً أكثرها كلاً ، فربما نافي الإيجاز والاعجاز

فوكّل على البيان ، على أنه لا يبعد أن لا يكون غيرها يوجب الغسل بعد .  
 « وإن كنتم مرضى أو على سفر » فيشقّ عليكم الوضوء أو الغسل لمرض أبدانكم  
 أو خلل أحوالكم وإن وجدتم الماء .  
 « أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء » وإن لم  
 تكونوا مرضى أو على سفر فإنه لا مانع للجمع .

ولئلا يتوهم اختصاص الغسل بوقوع التيمم بدلاً منه مع العذر لوقوعه بعده  
 جاء بذكر موجب ظاهرٍ مناسب كثير الوقوع لكلّ من الوضوء والغسل .  
 وفي وقوع « لامستم النساء » في موقع « كنتم جنباً » مع التفنّن والخروج  
 عن ركافة التكرار تنبيه على أنّ الأمر هنا ليس مبنيّاً على استيفاء الموجب في ظاهر  
 اللفظ ، فلا يتوهم أيضاً حصر موجب الوضوء في المجرى من الغائط مع احتمال إرادة  
 الباقي استقباعاً فافهم ، وعلى كلّ حال فيه تنبيه على أنّ كونهم محدثين ملحوظ في  
 إيجاب الوضوء كما قدّمنا .

« فتييمموا صعيداً » هو وجه الأرض تراباً كان أو غيره بالنقل عن فضلاء اللغة  
 ذكر ذلك الخليل وتعلّب عن ابن الأعرابي ونقله في الكشف عن الزجاج ولم يذكر  
 خلافه ، ويؤيده قوله تعالى « صعيداً زلقاً » أي أرضاً ملساء مزلفة ، وقوله ﷺ يحشر  
 الناس يوم القيامة عراة على صعيد واحد <sup>(١)</sup> أي أرض واحدة وقوله ﷺ جعلت لي

(١) لم اظفر على الحديث باللفظ الذي حكاه المصنف الا في الحقائق ج ٤ ص ٢٤٥  
 وقريب منه في معالم الزلفي ص ١٤٥ الباب ٢٢ في صفة المحشر نعم حديث الجمع في صعيد  
 واحد رواه في البحار ج ٣ ص ٢٨١ و٢٤١ و٢٥٦ ط كهباني عن امالي الصدوق وامالي الشيخ  
 وكنابي الحسين بن سعيد ورواه من اهل السنة الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٣٥٥  
 عن الطبراني في الاوسط : وحديث حشر الناس عراة حفاة مروى في تفسير المجمع ونور  
 الثقلين والصابي عند تفسير الايه ١٠٣ من سررة الانبياء كما بدانا اول خلق نعيده وتفسير الايه ٣٧  
 من سورة عبس وفي كتب اهل السنة في تفسير الدر المنثور وتفسير الخازن وابن كثير عند تفسير الايتين  
 المذكورتين وفي بعضها بن زيادة غرلا او غلفاً و كلاهما بمعنى غير المختون جمع الاغرل والاغلف  
 ولعل المصنف وصاحب الحقائق ومعالم الزلفي نقلوا الحديث بالمعنى ملفقا من الحديثين .

الأرض مسجداً وطهوراً<sup>(١)</sup> ونحو ذلك كثيرٌ في الروايات عن الائمة أيضاً وحجة الخصم لانفيد إلا كون التراب صعيداً ولا منافاة ولوسلم ظاهراً فليكن للقدر المشترك حذراً من الاشتراك فافهم .

« طيباً ، طاهراً بل مباحاً أيضاً .

« فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » أي من ذلك التيمم أو من ذلك الصعيد المتيمم أي مبتدئين منه ، ولعل التبويض هنا ليس بالازم ، وإن كان لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى التبويض كما قاله في الكشف ، فإن ذلك قد يكون للغرض المعروف عندهم من التدهين والتنظيف ونحو ذلك مع إمكان المنع عند الإطلاق في قوله من ، التراب على أنه يمكن أن يقال أن « من » في الأمثلة كلها للابتداء كما هو الأصل فيها ، وأما التبويض فأنما جاء من لزوم تعلق شيء من الدهن والماء باليد ، فيقع المسح به ، ونحوه التراب إن فهم ، فلا يلزم مثله في الصعيد الأعم من التراب والصخر .

ويؤيده ما روى أن النبي ﷺ نفض يديه من التراب ، لأنه تعريض لازالته وهو عندنا في الصحيح عن الائمة عليهم السلام فعلا وقولا ، وأيضا لو كان « من » هنا للتبويض لأوهم أن المراد أن يؤخذ بعض الصعيد ويمسح به بعض الوجه والأيدي وهو ليس بمراد قطعاً ، وإذا كان للابتداء دل على أن المراد مسح الوجه واليدين بعد مسح الصعيد أو تيممه وليس بعيداً من المراد ، وموهماً خلافاً فتدبر .

« ما يريد الله ليجعل » أي أن يجعل ، فاللام زائدة « عليكم من حرج » في باب الطهارة حتى لا يرخص في التيمم « ولكن يريد ليطهركم » بالتراب إذا أعوزكم التطهير بالماء كما في الكشف ، أو أن يجعل عليكم من حرج في الدين أصلاً خصوصاً

(١) انظر الفقيه ج . ص ١٥٥ الحديث بالرقم ٧٢٤ والخصال ط مكتبة الصدوق ص

٢٩٢ باب الخمسة الرقم ٥٦ والجامع الصغير الرقم ١١٧٤ ج ١ ص ٥٦٦ فيض القدير وانظر

ايضاً جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ٢١٩ و ٢٢٠ وتعالقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٥٨ .

في باب الطهارة ، ولذلك لم يوجب على المحدث الغسل ، واكتفى عند عدم وجدان الماء من غير حرج أو حصول حرج في استعماله بالتييمم ولم يوجب فيه إيصال الصعيد إلى جميع البدن ، ولا إلى جميع أعضاء الوضوء ، ولا جميع أعضاء التيمم ، ولكن يريد أن يطهركم من الذنوب أو من الأحداث ، أو منهما ، أو غيرهما بما يليق بكم ، ولا يضيق عليكم ، كما أمركم على الوجه المذكور .

قال القاضي <sup>(١)</sup> أي ما يريد الأمر بالطهارة للصلاة أو الأمر بالتييمم تضييقاً عليكم ، ولكن يريد ذلك لينظفكم أو يطهركم من الذنوب ، فإن الوضوء تكفير للذنوب ، أو ليطهركم بالتراب إذا أعوزكم التطهر بالماء ، فمفعول يريد في الموضعين محذوف واللام للعلّة ، قال : وقيل مزيدة أي اللام وهو ضعيف ، لأن أن لا يقدر بعد الزيادة وهو سهو منه ، فإنه قال <sup>(٢)</sup> في تفسير قوله « يريد الله ليبين لكم » أن يبين مفعول يريد ، واللام مزيدة لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة ، وهو تناقض .

وقال المحقق الرضى قدس الله سره : إن اللام زائدة في لا أبالك عند سبويه <sup>(٣)</sup>

(١) انظر البيضاوى ج ٢ ص ١٣٩ ط مصطفى محمد .

(٢) انظر البيضاوى ج ٢ ص ٨٠ واختلفوا في اللام في مثل هذه الموارد على ثلاثة أقوال الأول أنه قد تمام اللام مقام ان في اردت وامرت فيقال اردت ان تذهب وامرتك ان تقوم و اردت لتذهب وامرتك لتقوم قال الله تعالى يريدون ليطفؤا نور الله يريدون ان يطفؤا وقال وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لاعدل بينكم يريد امرنا ان نسلم وامرت ان اعدل وقال الشاعر .

امرت لانسى ذكرها فكانما تمثل لى ليلى بكل سبيل

الثانى ان فى الاية وامثالها اضماراً و مفعول يريد محذوف والتقدير يريد انزال هذه الايات ليبين لكم وهكذا .

الثالث ان اللام زائدة مؤكدة لمعنى مدخولها أو مؤكدة لمعنى الاستقبال فى مدخولها انظر فى ذلك التفاسير تفسير الاية ٢٤ من سورة النساء والكمال للمبرد ج ٣ ص ٨٢٣ ط مطبعة الحلبي والمعنى حرف اللام والاشمونى بتحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ج ٣ ص ٢٣٩ وشرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٢٩ .

(٣) لا أبالك كلمة تستعملها العرب كثيراً فى النثر والشعر قال الشاعر : ←

وكذا اللام المقدّر بعدها « أن » بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى « وما أمر إلاّ ليعبدوا الله مخلصين له الدين » .

و« لیتّم نعمته عليكم » أي لیتّم بشرعه ما هو مطهر لا بدانكم أو مكفّر لذنوبكم نعمته عليكم في الدين ، أولیتّم برخصه إنعامه عليكم بعزايمة ، وربما كان في هذا تنبيه على أن الصلاة بلا طهارة غير تامة ، وربما احتمل أن يراد بالنعمة الصلاة أو شرعها .

فمن لم يكن في بيته قهرمانه فذلك بيت لا أباك ضائع  
وأمثلتها كثيرة ؛ راجع المصادر التي نسردها بعيد ذلك ، فخرجت تلك الكلمة مخرج المثل ولذلك يقال لكل أحد من ذكر واثني أو اثنين أو جماعة وتقال لمن له أب ولمن ليس له أب ، ويراد بهذه الكلمة المدح في الأكثر معناه لا كافي لك غير نفسك وقد تذكر بمعنى جد في امرك وشمر ، لان من له أب اتكل عليه في بعض شأنه وعاونه أبوه ومن ليس له أب جد في الامر جدمن ليس له معاون .

وقد يطلق الكلمة في الاستعمال موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من فعل أو قول ومثله لا أخالك أي ليس لك من يكفيك ويعين عليك .

وأما كلمة لا أم لك فنستعمل في مقام الذم وهي شتم . أي ليس لك أم حرة أو أنت لقيط لا يعرف لك أم ، ويستعمل لا بك بحذف الهمزة ، ولا باباك ولا أبك ولا أب لك وفي اللسان ، وقال الفراء قولهم لا أبالك كلمة تفصل بها العرب كلامها .

قال المحقق السيد علي المدني في الحقائق الندية بحث أحكام المضاف ص ١٠٥ ط ١٢٧٤ ما يعجبنا نقله بعين عبارته .

فائدة في نحو لا أبالك ثلاثة مذاهب : أحدها أن أباً مضاف الى ما بعد اللام ، والخبر محذوف ، واللام زائدة بين المتضائفين ، تحسيناً للفظ ، ورقعاً لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على زيادتها أنها قد جاءت في قوله :

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني

وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

الثاني ان اللام غير زائدة ، وأنها وما بعدها صفة لما قبلها ، فتتعلق بكون محذوف ، وأنهم نزلوا الموصوفة منزلة المضاف لطوله ، بصفته ومشاركته للمضاف في أصل معناه ، اذ معنى أبوك وأب لك واحد ، وهذا مذهب هشام وكيسان وابن الحاجب وابن مالك . ←

«لعلكم تشكرون»<sup>(١)</sup> نعمته أو إتمام النعمة أو هما بالعمل بما شرع لكم، فيثيبكم ويزيدكم من فضله، وفيه كما قيل إيماء إلى كون العبادات تقع شكراً وهو قول البلخي وتحقيقه في الكلام.

هذا ولنعد إلى ما بقي من الأبحاث والتنبيه على الاحكام.

فاعلم أن ظاهر الامر الوجوب، وإذا تفيد العموم عرفاً، فقد يلزم وجوب الوضوء لكل صلاة، لكن الحق أنه هنا مقيّد بالمحدثين، لما قدّمنا، وللإجماع والاختبار، وقيل: كان الوضوء واجباً لكل صلاة أو لما فرض، ثم نسخ وهو مع ما ضعف به من أنه

الثالث أن الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كتولهم مكره أخاك لا بطل، واللام وما بعدها الخير، وهو مذهب الفارسي وابن يسعون وابن الطراوه انتهى ما أردنا نقله.  
انظر البحث في ذلك الكتاب ج ١ ص ٣١٥ وص ٣٤٥ والمغنى حرف اللام والكامل للمبرد ج ٤ ص ٩٥١ والاشموني بحاشية الصبان ج ٢ ص ٢١٥ واللسان والتاج ومعيار اللغة كلمة (ا ب و - ي) والحدائق الندية بحث الاضافة وفتح الباري ج ١٥ ص ٣٣٦ وشرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧٤ وشرح الزرقاني على موطأ مالك ج ٤ ص ٤٣١ والخصائص لابن جنبي ج ١ من ص ٣٤٢ إلى ص ٣٤٦.

(١) لعل و عسى موضوعان للترجي في المحبوب، وهو الطمع في حصول أمر محبوب والاشفاق للمكروه، وهو توقع أمر مخوف ممكن اما بالاشتراك اللفظي أو المعنوي، وكون المعنى ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله حتى يدخل فيه الطمع والاشفاق، ولما كان اعتوار المعاني على الله سبحانه محالاً وكون الترجي والاشفاق فيمن يجهل العاقبة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، استعصب الامر في الكلمتين المستعملتين في القرآن فمنهم من صرف الترجي والاشفاق إلى المخاطبين، ومنهم من قال ان لعل وعسى من الله واجبة، وقيل في لعل انها للتعليل. والذي يحق أن يقال هو انها لا تشاء أمر متردد بين الوقوع وعدمه على رجحان الاول اما محبوب فيسمى رجاء واما مكروه فيسمى اشفاقاً، وذلك قد يعتبر تحققه بالفعل، اما من جهة المتكلم أو المخاطب، تنزيلاً له منزلة المتكلم في التلبس التام بالكلام الجارى بينهما أو غيرهما كما قيل في قوله تعالى: «ولمك تارك بعض ما يوحى اليك» وقد يعتبر تحققه بالقوة ايذاناً بأن ذلك مثنة للتوقع متصفة بصلاحيته للوقوع، وأنه في معرض التوقع في حد



لا يظهر له فاسخ وإطباق الجمهور على أن المائدة ثابتة لانسخ فيها ، وما روي عنه عليه السلام « إن المائدة من آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها » يدفعه <sup>(١)</sup> اعتبار الحدث في التيمم في الآية ، فأنه لا يكون إلا مع اعتباره في الوضوء كما لا يخفى .

وقيل للندب مستشهداً بما روي في استحباب الوضوء لكل صلاة من فعله عليه السلام وغيره ، ويدفعه مع ما تقدّم من اعتبار الحدث في التيمم في الآية قوله « وإن كنتم جنباً فاطهروا » إذ لا مجال للندب فيه مع أن الظاهر اتحاد الأمرين في الوجوب أو الندب ، وأيضاً الوضوء على المحدثين للصلاة واجب فكيف يصحّ الندب مطلقاً ولو أريد بالصلاة مطلقها فاستحباب الوضوء لكل صلاة سنة أو مستحبة للمتوضي غير واضح ، وكأنّ الباعث على هذين القولين الفرار من محذور العموم ، وقد عرفت أن التقيد بالمحدثين أوضح .

وما يقال من حمل الأمر على ما يعمّ الوجوب والندب من الرجحان المطلق <sup>(٢)</sup>

ذاته من غير أن يعتبر هناك توقع بالفعل من متوقع أصلاً ، واستعمال الكلمتين في القرآن من هذا القبيل .

وان أبيت الاعن كون معناهما الحقيقي التوقع بالفعل ، فاجعلهما في تلك الموارد التي يراد صلاحية المورد للتوقع لأفعليته استعارة تبعية أو اجعل الجملة من الاستعارة التمثيلية ذكر من المشبه به ما هو العمد ، اعنى كلمة لعل وعسى أو اجعل الاستعارة بالكناية واجعل كلمة لعل وعسى من ذكر لازم المشبه به ، وعلى أى فالمراد صلاحيته المحل بالذات للتوقع لاحصوله من متوقع حتى يمتنع من الله ويحتاج الى التأويل .

وسيشير المصنف الى الاشكال والجواب في تفسير الآية « يا أيها الناس اعبدوا » والحق ما ذكرناه .

(١) انظر تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٣٧ وص ٣٨ .

(٢) وللعلامة النائيني قدس سره في بحث الامر بيان قد تلقاه من تاخر عنه كالمرحوم

اية الله المظفر طاب ثراه وسماحة الاية العلامة الخوئي مدظله بالقبول وهو بمكان من الحسن ينحل به ما استشكل المصنف هنا وخلاصة البيان أن الامر ظاهر في الوجوب اذا كان مجرداً ←

ويكون الندب بالنسبة إلى المتوضئين والوجوب بالنسبة إلى المحدثين ، فيقال : إن قصد ذلك بالأمر فلا ريب أنه استعمال له في معنى الوجوب والندب ، وهذا وإن كان

وعارياً عن قرينة الاستحباب ، الآن هذا القيد ليس قيداً للموضوع له ولا للمستعمل فيه حتى يكون ذلك مفاد الصيغة ومدلولها اللفظي ، وليس الوجوب أمراً شرعياً منشأً بإنشاء الأمر بل أمر عقلي من جهة حكم العقل بوجوب اطاعة الأمر ، فإن العقل يستقل بلزوم الانبعاث عن بعث المولى والانزجار عن زجره قضاء لحق المولوية والعبودية .

فبمجرد بعث المولى يجد العقل أنه لا بد للعبد من الطاعة أو الانبعاث ما لم يرخص في تركه ، فليس المدلول للفظ الأمر إلا الطلب من العالي ، ولكن العقل هو الذي يلزم العبد بالانبعاث ، ويوجب عليه الطاعة لأمر المولى ، ما لم يصرح المولى بالترخيص وبإذن الترك .

فالأمر لو خلى وطبعه وبدون الترخيص شأنه أن يكون من مصاديق حكم العقل بوجوب الطاعة ، فاستفادة الوجوب على تقدير تجرد الصيغة عن القرينة على إذن الأمر بالترك ، إنما هو بحكم العقل ، إذ هو من لوازم صدور الأمر من المولى ، ومع صدور الترخيص في الترك يحمل على الاستحباب ، ولا يكون استعماله في موارد الندب منافياً لاستعماله في موارد الوجوب من جهة المعنى المستعمل فيه اللفظ ، فليس هو موضوعاً للوجوب ، بل ولا موضوعاً للأمر من الوجوب والندب لأن الوجوب والندب ليس للمعنى المستعمل فيه اللفظ من التقسيمات من استعماله في معناه الموضوع له .

وعليه فلا يلزم فيما ورد في كثير من الأخبار من الجمع بين الواجبات والمستحبات بصفة واحدة مثل « اغتسل للجنابة والجمعة والتوبة » استعمال اللفظ في أكثر من معنى أو استعمال اللفظ في مطلق الطلب حتى يلزم ما ذكره من المحذورات ، بل الصيغة في الكل لايقاع النسبة بداعي البعث والتحريك غاية الأمر قام الدليل في بعض الأفراد على عدم لزوم الانبعاث واجازة الترك ، ولم يقع في بعض الأفراد فيكون مورداً لحكم العقل .

وعندى أن ما أفادوه بمكان من الحسن دقيق عميق فنقول في المقام أيضاً الأمر بالوضوء لايجاد البعث عليه لأقامة الصلوة ، فيجب فيما لم يرد ترخيص كما فيما إذا أراد المحدث إقامة صلواته الواجبة ولا يجب فيما أراد المحدث إقامة صلواته المسنونة أو إذا لم يكن محدثاً ويجدد الوضوء للصلوة فهو ممارخص في تركه ، فيخرج من مصاديق حكم العقل بوجوب اطاعة انظر البحث في أصول الفقه للمظفر ج ١ ص ٥٩ و ٦٠ .

مجازاً جازياً مع البيان النبويّ، لكن بدون قرينة في الكلام بعيد جداً، وإن لم يقصد به ذلك فلا يكون المنع من الترك مطلوباً به، وهو مع كونه خلاف الظاهر من كون الأمر للوجوب لا يناسب محل بقية الأمر على الوجوب، كما لا يخفى.

وبناني سياق الآية، فإن الظاهر كما يدلّ عليه عجز الآية أنّه مسوق لأمير عظيم ولذلك لم يذكر فيها إلّا ما هو واجب في الوضوء، وبالجملّة لا ريب في كون الأمر هنا للوجوب، وأنّه مخصوص بالمحدثين ففي الآية دلالة على وجوب الوضوء بل الطهارة مطلقاً للصلاة، وأنّه شرط فيها، لانه مأمور بالطهارة قبل الصلاة، والأمر بالشئ يقتضى النهي عن ضده، وقد يفهمه العرف أيضاً فكأنّه قال لاتصلّوا إلّا بطهارة.

فان قلنا: الصلاة على إطلاقها فيلزم من إشراطها فيها استحبابها للمستحبة منها، ووجوبها للواجبة منها، ولكن لما كان الأمر مشروطاً بإرادة منتهية إلى فعل الصلاة مع كونه للوجوب، وجب أن يجب للصلاة عند ذلك، فيجب للصلاة الواجبة لهذا وللإشراط، وللصلاة المندوبة أيضاً كما قيل عند ذلك، فيعاقب على تركه أيضاً يعاقب على فعلها بمقتضى الاشتراط، وإنّما يستحبّ لها قبل ذلك فتأمل.

وقد يستدلّ بالاشتراط على وجوب قصد إيقاعه للصلاة مستشهداً بالعرف، وفيه نظر، ثمّ فيها دلالة على وجوب أمور في الوضوء:

١ - غسل الوجه، وأنّه أوّل أفعال الوضوء، فلا يجوز تأخير النية عنه، ولا تقديمها مع عدم بقائها عنده إلّا بدليل، ولا يدلّ على تعيين مبدئه ولا على ترتيب بين أجزاء الوجه، نعم نقل أن فعلهم صلى الله عليه وآله كان من الأعلى إلى الأسفل <sup>(١)</sup> وهو المأثوس يسراً وعادة، فهو الاحتياط، لكن يكفي بما يصدق ذلك معه عرفاً، ولا على وجوب

(١) فانك ترى في كثير من احاديث الوضوء البيانية و فأسدله على وجهه من أعلى

الوجه، كما في الحديث ٦ و ١٠ من الباب ١٥ من الوضوء من الوسائل المسلسل في ط الاسلامية ١٠٢٥ و ١٠٢٩ وفي بعض الاخبار الامر بالنسل من الأعلى كما في الرقم ٢٢ من الباب المسلسل ١٠٣١ وان كان التعبير في هذا الحديث بالمسح، الا أن المراد به النسل قطعا.

المسّ باليد ولا الدلك ، ولا على وجوب التخليل بعد غسل الظاهر من البشرة ، أو الوجه مطلقاً خفيفة كانت اللحية أو كثيفة كما دلت عليه روايات صحيحة ، ولا على التكرار ، ولا عدمه بل حكمه ثانياً وثالثاً معلوم من الاخبار .

وبدلّ على تعيين الماء للغسل للعرف ، ويكشف عنه قوله «فان لم تجدوا ماء» و يجب ان يكون مباحاً ، فانّ استعمال غيره غصب ، وهو منهيّ يستلزم الفساد في العبادة على أن الشيء الواحد عندنا لا يكون منهيّاً مأموراً به كما تقرّر في الاصول .

ب -- غسل الأيدي فالظاهر وجوب غسل اليدين الزائدة ، سواء فوق المرفق أو تحته وإن تميّزت عن الاصلية لتسميتها بيدا ومالم يسمّ بيدا يغسل ما كان منه تحت المرفق أو فيه على ما يأتي ، و «إلى» ههنا إمّا بمعنى «مع» فيجب غسل المرفق كما هو المشهور ، أو لانتها غاية المغسول لا الغسل على موضوعها اللغوي ، فانّ إجماع الأمة على جواز الابتداء من المرفق ، فقليل إنتها تفيد الغاية مطلقاً ، و دخولها في الحكم أو خروجها منه لا دلالة لها عليه ، و إنّما ذلك بدليل من خارج ، فلما كانت الايدي متناولة لها ، حكم بدخولها احتياطاً .

وقيل إلى من حيث أنها تفيد الغاية تقتضي خروجها ، وإلا لم يكن غاية كقوله « فنظرة إلى ميسرة » ثمّ أتموا الصيام إلى الليل لكن لما لم تميّز الغاية ههنا عن ذي الغاية ، وجب إدخالها احتياطاً .

وقيل إنّ الحدّ إذا لم يكن من جنس المحدود لم يدخل كما في الامثلة المتقدمة وإذا كان من جنس المحدود دخل فيه كما في الآية ، وإذ لم يؤخذ في القيل الاوّل كون الايدي متناولة لها كما في الكشاف ، كان وجهاً رابعاً أو ثالثاً<sup>(١)</sup> فافهم .

ثمّ إن قلنا إنتها بمعنى «مع» أو أنّ الغاية داخله لا من باب المقدّمة ، وجب إدخال ما يتوقف عليه غسل جميع المرفق من باب المقدّمة كما لا يخفى ، ثمّ لو لم يكن هناك مرفق واحتمل اعتبار مالوكان له مرفق ، لكان الظاهر غسله ، واعتبار مالوكان

كذلك لكان غسله تعيناً أو أنه لا يزيد عليه تعيناً ولو إلى العضد إن كان ،  
أومن غير اعتبار أنه لا يزيد عليه تعيناً لأنه أمر بغسل اليد ، ولم يوجد له ما يخرج  
شيئاً من يده من الحكم ، فيبقى داخلاً تحت الحكم فتأمل .

ويكفى في الغسل مسمّاه كما في الوجه ، ويجب تخليل الخاتم و نحوه والشعر  
أيضاً ، وإن كُف ظاهراً ، ولا يدل على ترتيب بين اليدين وهو ظاهر ، وأما بالنسبة إلى  
الوجه فيمكن أن يفهم من الفاء ، لأنها التعقيب بلا فصل .

فان قيل عطف بقية الأجزاء على مدخول الفاء يدل على فعل المجموع بعد  
القيام ، فكأنه قيل إذا قمتم إلى الصلاة فتوضؤوا ، قلنا : بل عطف كل منها على مدخول  
الفاء يفيد التعقيب لكل منها ، فلما لم يكن ذلك مطلوباً شرعاً ولا معلوماً عرفاً أكثر  
من الترتيب الذكري ، روعي فيه ذلك ، ويؤيده الأمر في الأخبار بمراعاة ترتيب  
القرآن<sup>(١)</sup> ومنه يستفاد الموالاة أيضاً .

وما يقال عليه من أن المراد مجرد التعقيب بالامهلة ، وعلى تقدير ذلك فلا  
يفهم إلا غسل الوجه بالامهلة ، فمحل نظر .

ج -- مسح الرأس بمسمّاه مطلقاً مقبلاً أو مدبراً ، قليلاً أو كثيراً ، كيف كان ،  
نعم إجماع الأصحاب على ما نقل وفعلهم <sup>بالتكثير</sup> بياناً و غير بيان خصّصه بمقدّم الرأس  
ببقية البلل بالاماء الجديد اختياراً ، وجوّزه بعض نادر<sup>(٢)</sup> لروايتين صحيحتين<sup>(٣)</sup> دلّتا

(١) انظر الباب ٢٧ من ابواب الوضوء من كتاب جامع احاديث الشيعة من ص ١٢٠

الى ص ١٢٢ .

(٢) وهو ابن الجنيّد .

(٣) اشارة الى الحديث المروى في التهذيب ج ١ ص ٥٨ الرقم ١٦٣ والاستبصار ج ١

ص ٥٨ الرقم ١٧٣ عن معمر بن خلاد قال سألت أبا الحسن عليه السلام أيجزى الرجل أن  
يمسح قدميه بفضل رأسه ؟ فقال براسه لا ، فقلت أبعاء جديد؟ فقال براسه نعم ، والحديث  
المروى في التهذيب بالرقم ١٦٤ والاستبصار بالرقم ١٧٤ عن شعيب عن أبي بصير قال سألت  
أبا عبدالله عن مسح الرأس قلت أمسح بما في يدي من الندى رأسى ، قال لا بل تضع يدك في  
الماء ثم تمسح . ←

على عدم جواز المسح بفضلة الوضوء من الندى ، بل بالماء الجديد ، وحملتا على التقية لذلك ، وعلى الاضطرار ، وذهب بعض إلى وجوب مسح مقدار ثلاث أصابع ، ولادليل عليه إلا مفهوم بعض الاخبار ، وعموم الآية والاخبار بل خصوص كثير منها ينفيه .

د - مسح الرجلين إلى الكعبين بالمسح كالرأس ، وهو صريح القرآن ، فإن قراءة الجبر نص في ذلك ، لانه عطف على « رؤسكم » لامحتمل غيره ، وهو ظاهر ، وجز الجوار مع ضعفه ربما يكون في الشعر لضرورته مع عدم العطف ، وأمن اللبس ، أما في غيره خصوصاً مع حرف العطف والاشتباه ، بل صراحته في غيره ، فلا نحمل القرآن العزيز عليه ، مع ذلك كله خطاء عظيم ، ولذلك لم يذكره في الكشف ، ولا احتمالاً لكن ذكرنا هو مثله بل أبعد وهو أنه لما كان غسلها بصب الماء كان مظنة للاسراف فعطفت على الرأس المسووحة لانه مسح بل لينبته على ترك الاسراف وقال « إلى الكعبين » قرينة على ذلك إذ المسح لم يضرب له غاية في الشريعة .

ولا يخفى أن بناء هذا وسياقه على أن وجوب غسل الرجلين في الوضوء وكونه مراداً من الآية معلوم شرعاً لا يحتمل سواء وكيف يجوز ذلك مع إطباق أهل البيت عليهم السلام وإجماع شيعتهم الامامية وجمع كثير من الصحابة والتابعين وغيرهم منهم أيضاً والاخبار الكثيرة المتواترة خصوصاً من طرق أهل البيت عليهم السلام على المسح وأنه المراد بالآية مع صراحته فيها والاخبار من طرقهم على الغسل غير بالغ حد التواتر ولا تفيد علماً مع عدم المعارض فكيف في هذا المقام .

ثم إنه لا يتم نكتة بعد الوقوع أيضاً ، فإن إرادة الغسل المشابهة للمسح ينافيها استحباب غسلها ثلاثاً وكونها سنة كما هو مذهبهم ، وأيضاً لم يثبت إطلاق المسح بمعنى الغسل الخفيف ، وأما قول العرب تمسحت للصلاة أو تمسحت بمعنى الوضوء ، فإن صح فهو إطلاق لاسم الجزء على الكل فإنه إما مسح أو ما يشتمل عليه عادة ، فلم يطلق على

→ و روى الاول في المنتقى ج ١ ص ١٢٦ ولم يرو الثاني لما في احاديث ابي بصير من الكلام وفي الباب حديث آخر أيضاً في التهذيب بالرقم ١٦٦ عن ابي عمارة الحارثي قال سألت جعفر بن محمد عليه السلام مسح راسي بيل يدي قال خذ لراسك ماء جديداً .

خصوص الغسل الخفيف ، ثم "لوصح" فلا يصح في الآية ، فانه على هذا التوجيه مقابل للغسل الخفيف ، فان الاسراف في ماء الوضوء ممنوع مطلقاً .

ثم "لا ريب أن إرادة غسل مثل غسل الوجه واليدين على وجه الاسراف فيه مع ذلك إلغاز وتعمية غير جازب في القرآن سيما مع عدم القرينة على شيء من ذلك لاصارفة ولا معيئة ولا علاقة مصححة ، أما قوله "إلى الكعبين" ، فالحق أنه يقتضي خلاف ما ذكره ، لتكون الفقرتان على أبلغ النظم وأحسن النسق من التقابل والتعادل لفظاً ومعنى ، كما هو المنقول عن أهل البيت <sup>(١)</sup> عليهم السلام فإن هذا من التنبيه على ما قال .

ثم "لا يخفى أن المراد لو كان هذا المعنى ، لنقل عنه عنه بياناً لكونه معاً يعم به ، ولا استدلال به على عدم الاسراف ، وليس شيء من ذلك ، بل هذا توجيه لم يذكره الصدر الأول ولا الثاني ، ولم ينقل عنهم ، وأيضاً فإن هذا إنما يتصور بأن يراد بقوله "وامسحوا" حقيقة المسح بالنسبة إلى الرأس ، ومثل هذا المجاز بالنسبة إلى الأرجل ، ولا ريب أنه أبعد من إرادة معنى الوجوب والندب في الأمر ، وقد قال في

(١) روى زرارة في الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال : ألا تخبرني من أين علمت وقلت ان المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ فضحك عليه السلام ثم قال : يا زرارة قال رسول الله و نزل به الكتاب من الله لان الله يقول : د اغسلوا وجوهكم ، ففرغنا أن الوجه كله ينبغي أن ينسل ثم قال : د وأيديكم الى المرافق .

ثم فصل بين الكلامين فقال : د امسحوا برؤوسكم ، ففرغنا حين قال «برؤوسكم» ، أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما فصل اليدين بالوجه ، فقال : د و أرجلكم الى الكعبين ، ففرغنا حين وصلهما بالرأس أن المسح ببعضهما ، ثم سن ذلك رسول الله للناس فضيئوه ، منه قدس سره . اقول : انظر جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ١١١ الحديث بالرقم المسلسل ٩٥٥ والتهذيب ج ١ ص ٦١ الرقم ١٦٨ والاستبصار ج ١ ص ٦٢ الرقم ١٨٦ والفتاوى ج ١ ص ٥٦ الرقم ٢١٢ والكافي ج ١ ص ١٠ باب مسح الرأس والقديمين وهو في المرات ج ٣ ص ١٩ وعلل الشرايع ج ١ ص ١٢٦ الباب ١٩٠ ط قم والعياشي ج ١ ص ٢٩٩ والبحار ج ١ ص ٦٦ و ص ٧٠ والبرهان ج ١ ص ٤٥٢ والوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوضوء الحديث ج ١ ص ٥٥ ط الاميري وهو في ط الاسلاميه ج ٢ ص ٢٩٠ الرقم المسلسل ١٠٧٣ والوافي الجزء الرابع ص ٤٤ وهو في المنتقى ج ١ ص ١٢٥ و ص ٢٧٣ .

اغسلوا أنه إلغازٌ وتعمية فليتأمل .

وأما قراءة النصب <sup>(١)</sup> فلا تَه معطوف على محلّ « برؤسكم » ومثله معروف شايع كثير في القرآن وغيره ، وعطفه على وجوهكم مع تمامية ما تقدّم وانقطاع هذا عنه بالفصل بقوله « وامسحوا برؤسكم » والعدول عن العامل والمعطوف عليه القريبين إلى البعيدين في جملة أخرى بعيد جداً غير معروف ولا مجوّز ، سيما مع عدم المقتضي كما هنا ، وقد عرفت فتذكر .

ثمّ ظاهر الآية عدم الترتيب بينهما ، كما عليه أكثر الاصحاب ، ويؤيده الأصل .

تنبيهه : الظاهر أنه لا يشترط في المسح عدم تحقق أقلّ الغسل معه أي جريان الماء في إمرار اليد لصدق الاسم المذكور في الكتاب والسنة والاجماع حينئذ لغوة عرفاً وللزوم تأخير البيان عن وقت الحاجة لو كان شرطاً ، إذ لم يبين ، ولأنه تكليف شاقّ

(١) و زبدة المخض في المسئلة أنه اختلف انظار علماء الاسلام في نوع طهارة الارجل من اعضاء الوضوء فالامامية الاثنا عشرية ذهبوا الى تعين المسح فرضاً تبعاً لائمتهم وهو مذهب ابن عباس وأنس بن مالك وعكرمه والشعبي وابن العالیه وهو المروى في كتب أهل السنة عن على عليه السلام .

و جمهور فقهاء أهل السنة على وجوب الغسل فرضاً على التعيين وعليه الائمة الاربعة

منهم .

ورب قائل بالتخير بينهما كما نقل عن الحسن البصرى والطبرى والجبائى وواجب داود بن على الظاهرى والناصر للحق من ائمة الزيدية الجمع بين الغسل والمسح وكأنهما وقفاى حيرة فالتبس الامر عليهما بسبب التعارض بين الاية والاختبار فاوجبا الجمع .

والذى تقتضيه الاية قطعاً انما هو تعين المسح كما عليه الامامية ولتوضيح ذلك نقول أنه قدنقل القرائتان في وارجلكم نصب اللفظ وجره عن السبعة المدعى تواترها لم ينقل غيرهما الاشاذ كما في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٣١ نقل قراءة الرفع عن الحسن ، و كذا فى الكشف ج ١ ص ٦١١ و سنتكلم فى تلك القراءة أيضاً ، و على القرائتين المشهورتين اما ان نقول :

القرائتان متواترتان وبكلايتهما نزل القرآن ونزله روح الامين على قلب النبى كما عليه اكثر اهل السنة او نقول ان النازل انما هراحدى القرائتين والتبس الامر علينا ولم نعلم ايها عين ما نزل ←



منفىً خصوصاً هنا ، فايجاب به بعيد ، نعم هو أحوط وقد تكون المقابلة باعتبار النية أو باعتبار غالب الأفراد .

وقوله « وإن كنتم جنباً فاطهروا » في حيز « إذا قمتم » كما عرفت ، ونقيضه ما بعده ، فلا يلزم وجوب غسل الجنابة لنفسه ، بل هو كباقي الطهارات للصلاة ونحوها كما هو الظاهر ، ونقيضه بعض الأخبار وظاهر السياق كما قدّمنا .  
وتبيّن في السنة أنّ المراد بالمرض ما يستلزم الوضوء أو الغسل معه حرجاً

به القرآن وانما امرنا بمتابعة ما قرءته الناس حتى يظهر الامام القائم (ع) ونعلم انه بايها نزل الروح الامين على قلب النبي صلى الله عليه وآله .

فلنفرض أولاً كون المنزل احديهما فلامحالة اما أن يكون الجر او النصب او الرفع على فرض شاذ نقل عن الحسن فان كان الجر فمقتضاه كون الارجل معطوفة على الرأس وكون الواجب فيهما المسح كما وجب في الرأس .

وا احتمال كون الجر على الجوار مع ضعف العطف على الجوار حتى عده كثير من اهل الادب في اللحن واشترطه بأمن اللبس كما في جرحه بخرّب اذا يحتمل أحد كون الخرب نمثاً للضب مضافاً الى اشتراط كونه بدون حرف العطف وعدم تكلم العرب به مع العطف حكم بكون منزل القرآن عاجزاً عن أن يأتي بما هو مقبول عند كل احد ويورد الكلام بوجه مفسول مردول لا يقبله الطبع .

ثم لنفرض ثانياً ان الذي نزل به الروح الامين هو النصب فقط فنقول مقتضاه ايضاً وجوب المسح وذلك لانه على هذه القراءة يكون المعنى وجوب مسح الرأس مع الارجل وكون الواو بمعنى مع ونصب الاسم بعد واو المعية مما لا ينكره احد من اهل الادب ولم يشترطوا في ذلك الا تقدم الفعل وشبهه وهو موجود في الآية .

ولتحقيق البحث في واو المعية انظر الكتاب لسبويه ج ١ من ص ١٥٠ الى ص ١٥٦ والانصاف لابن الانباري المسئلة ٣٠ من مسائل الخلاف من ص ٢٤٨ الى ص ٢٥٠ والاشموني بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج ٢ من ص ٣٩٥ الى ص ٤٣٠ وكذا ج ٤ من ص ٦٣٥ الى ص ٦٣٧ و الاشموني بحاشية الصبان ج ٢ من ص ١٣٤ الى ص ١٤١ و شرح الرضى على الكافي ط اسلامبول ج ١ من ص ١٩٤ الى ص ١٩٨ والتصريح للزهري ج ١ من ص

وعسراً في الحال أو المآل وكذلك السفر ، لكن قديته تحقق مثل أعمار السفر في الحضر ويوجب التيمم كما هو مبين في السنة وينبئ عليه عجز الآية ، فلا يبعد دخوله تحت قوله « أو على سفر » على أن المراد به مطلق الأحوال التي يشق معها الوضوء والغسل غير المرض ، وعدم وجدان الماء ، ولو على طريق الاستتباع منبهاً على ذلك بعجز الآية معتمداً على البيان النبوي ، مع احتمال كون غير السفر معلوماً حكمه عن محض السنة أو العجز .

→ وقد ورد في التنزيل مثله أيضاً وهو الآية ٧١ من سورة يونس عند قصة نوح فاجمعوا امركم وشركاءكم على قراءة شركاءكم بالنصب وعليه رسم المصاحف انظر نثر المرجان ج ٣ ص ٦٤ وقد ذكروا للنصب وجوهاً كثيرة لا يقبلها الذوق السليم إلا كونه مفعولاً معه لضمير الفاعل في فاجمعوا ويكون معناه مطابقاً لقراءة يعقوب وإن لم يوافقه رسم المصحف فإنه قرء بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل لوقوع الفاصلة .

وقد صرح ابن جني بأنه كلما جاز استعمال الواو عاطفة يجوز استعمالها بمعنى مع فلا يلزم من كون الواو بمعنى مع وجوب كون مسح الرأس مع الرجل في زمان واحد كما توهمه اللوسى ج ٦ ص ٦٩ بل ترى هذا الجواز مصرحاً في كلمات كثير من الأدباء وإن أبيت فكانت الرجل في قراءة النصب معطوفاً على محل برؤسكم خال عن كل خلل والعطف على المحل شائع ذائع في استعمال العرب لأنريد هنا الإطالة بذكر الأمثلة .

وإذا احتمال كون الرجل على قراءة النصب عطفاً على الأيدي فهو رد الكلام إلى وجه مرذول مفسول يراه كل أحد في كل لفظة قبيحاً ترى أن قال أحد بالفارسية ( زيددا بز ن و بعمر احسان نما وبكردا يعني بز بكردا) وكذا لو قال بالعربية اضرب زيداً واحسن إلى عمرو وبكرأ أي اضربه أيقبله أحد أو يستهزئ في هذا التعبير وينسب المتكلم إلى المجزأ والجهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأما احتمال كونه مفعولاً لفعل مقدر مثل علقته تبنياً وماء بارداً فهو أيضاً وجه لا يحتاج إليه ويعود الكلام إلى إرادة معنى لا يدل عليه أصل الكلام ولا يصدر إلا عن العاجز الجاهل بكيفية إيراد الكلام .

ثم لنفرض ثالثاً كون القرآن بالقراءتين منزلاً على النبي (ص) فنقول حيث إن مقتضى كل من القراءتين وجوب المسح فرضاً بالتعيين فكونه متعيناً في هذا الفرض أيضاً أوضح من أن يحتاج إلى البيان .

وأما ما روي شاذاً من قراءة الحسن البصري وأرجلكم بالرفع فهو مبتدأ محذوف الخبر معناه كما قاله ابن خالويه ومسحه إلى الكمين ، اذهب المناسب لكونه محذوفاً مقروناً بالقرينه →

وقريب من ذلك الأمر في « أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء » فإنه يحتمل أن يكون المراد مطلق الحدث الأصغر ومطلق الجنابة بقرينة ما تقدم كما نبهنا - وأن يكون الغائط أو ما يخرج من السيلين من البول والغائط بل الريح ومجامعة النساء كما قاله كثير من المفسرين فتأمل .

كما احتمل في الكشف فقال ممسوحه او منسوله ولا ان غسلها الكعبين مع عدم ذكر غسل لها من قبل الا مع فصل طويل ومع ذلك فالقراءة شاذة .

ثبت أن الذي عليه التنزيل هو تعين وجوب المسح فرضاً واعترف به ابن حزم في المحلى ص ٢٦٦ ج ١ المسئلة ٢٠٠ وقال ان القرآن نزل بالمسح سواء قرئ بخفض اللام او بفتحها هي على كل حال عطف على الرأس اما على اللفظ واما على الموضع لا يجوز غير ذلك ثم اختار وجوب الفسل لكان نسخ الايه بالاخبار واعترف بدلالة الايه غير واحد من اهل السنة كما يستفاد من مراجعة النفاسير والكتب الفقهيه منهم .

هذا ما يستفاد من الكتاب واما السنة فنقول حيث ثبت تعين المسح فرضاً لا يكون اجازة الفسل تعييناً او تخييراً الا نسخاً للقرآن ولا يكون تخصيصاً او تقييداً فلا يمكن اثباته الا بالسنة المتواترة اذ لا يجوز نسخ الكتاب بالاحاد ولم يتواتر السنة بالفسل بل المتواتر الواصل عن ائمة الهدى الذين فيهم نزل القرآن وهم اولى بفهم القرآن تعين المسح .

سلمنا وفرضنا امكان نسخ القرآن بالاحاد او فرضنا اجازة الفسل تعييناً او تخييراً تخصيصاً او تقييداً وفرضنا صحة احاديث وردت في كتب اهل السنة لكن نقول انه كما ورد الفسل في احاديثهم فكذلك تعين المسح ايضاً وارد في احاديثهم والقاعدة في المتعارضين انما هو التساقط .

فان قال بعض اعلام الشيعة في المتعارضين بالتخيير فلاخبار لهم جعل العلاج فيها في المتعارضين الاخذ بالتخيير وليس في اخبار اهل السنة ما يوجب هذا العلاج والحكم بالاخذ بالتخيير وحكم العقل في الدليلين المتعارضين المتكافئين انما هو التساقط وليس في اخبار الفسل ترجيح وان شئت ملاحظة اخبارهم فراجع ما في فهرس مصادر كتاب الوضوء في الكتاب والسنة لسماحة الايه نجم الدين المسكري مدظله ثم راجع اصل المصادر لانظيل الكلام وعندئذ نقول : بعد تعارض الاخبار لا يكون المرجع الا الكتاب الكريم وليس مفاده الا تعين المسح فما عليه الامامية هو المطابق للقرآن وبيان اهل البيت الذين هم ادرى بما في البيت فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله .

فيدلُ على أن الغائط أو البول بل الريح أيضاً أحداث موجبة للوضوء والتيمم وكون الجماع حدثاً أكبر موجباً للغسل والتيمم، وعدم اشتراط حصول المنى في الجنابة فيكفي غيبوبة الحشفة لصدق الملامسة .

وفي قوله « فلم تجدوا ماءً » دلالة على أن الغسل والوضوء إنهما يكونان بالماء لا غير ، وعلى طلب الماء في مثل رحله وحواليه مع اجتهاداً من غير حرج ، وأما غلوة سهم في الحزنة وغلوتين في السهلة كما قيل <sup>(١)</sup> ، فلا دلالة عليه فيها ، ولا في الخبر بل سياق بعض الأخبار كالأصل ينفيه . نعم لأبأس بمراعاة ذلك على حسب الاحتياط .

ويدلُ أيضاً على وجوب الشراء مع التمكن من غير حرج لأنه واجد بل على قبول بذله كذلك ، ونحوه بذل قيمته فتأمل .

وفي قوله « فتييمموا » الخ دليل على وجوب التيمم مع العذر واشتراطه وعدم جواز التيمم بغير الأرض ، واشتراط طهارته بل بإباحته أيضاً ، وأن المسح ببعض الوجه وبعض الأيدي ، لأن الباء للإصاق أو التبعض ، وعلى التقديرين يصدق بمسح البعض ، ويشعر بأن مسح الوجه أول أفعال التيمم إلا أن يريد بتيمم الصعيد وضع اليد عليه أيضاً ، أما الترتيب والمولات فنحو ما تقدم في الوضوء ومراعاة العلوق أحوط وربما كان في الروايات إشارة إليه <sup>(٢)</sup> وإلى عدمه ، فليتأمل .

وفيها دلالة أيضاً على أن تيمماً واحداً يكفي مع اجتماع الحدث والجنابة وأن التيمم عن الجنابة مثل التيمم عن الحدث الأصغر ، وأنه يكفي فيهما ضربة واحدة ، وهو في أخبار صحيحة أيضاً وروى ضربتان مطلقاً <sup>(٣)</sup> وللغسل فالأولى حمل الزايد على الاستحباب كما قاله علم الهدى ، وكأنه في الغسل أكد فتأمل .

وفي العجز دلالة على عدم الحرج في أمر الطهارة أصلاً ، فلا يبلغ في الطلب حدًّا

(١) انظر تعاليفنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٦٩ .

(٢) انظر الوسائل الباب ١٣ من ابواب التيمم الحديث وهو في ط الاسلاميه ج ٢ ص

٩٨٠ المسلسل ٣٨٧٦ .

(٣) انظر جامع احاديث الشيعة ج ١ من ص ٢٢٢ الى ص ٢٢٤

الخرج ، ولا في استعمال الماء ، فلا يجزى مع العذر إلا في مثل ما إذا أفرط في الطلب فوجد ، لأنه يجب بعد الوجدان .

ودلالة على أن التيمم طهارة ورافع في الجملة ، فينبغي أن يباح به عند العذر ما يباح بالمائية ، ويؤيده ما في الاخبار نحو « يكفيك الصعيد عشر سنين ، والتراب أحد الطهورين ، ورب الماء ورب الأرض واحد » <sup>(١)</sup> وليس رافعاً بالكيفية ، فإن حكمه يزول بزوال العذر ، والتمكّن من المبدل .

وقال شيخنا المحقق دامظه <sup>(٢)</sup> يحتمل رفعه إلى أن يتحقق الماء أو يوجد القدرة على استعماله إذ لا استبعاد في حكم الشارع بزوال الحدث إلى مدة ، فإنه مجرد حكم الشارع ، فلعل البحث يرجع إلى اللفظي فليتأمل فيه .



« يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفواً غفوراً » <sup>(٣)</sup>.

تخصيص الخطاب بالمؤمنين لنحو ما تقدّم ، وقد يتوهم دلالة الآية على عدم خروج المؤمن بشرب الخمر عن الإيمان ، فيكون الفاسق مؤمناً ، وفيه نظر من وجوه لا يخفى <sup>(٣)</sup>

ثم المراد إما النهي عن فعل الصلاة والقيام إليها في حال السكر من خمر ونحوه

(١) الاخبار بهذه المضامين كثيرة مبثوثة في ابواب الطهارة .

(٢) انظر زبدة البيان ص ٢١ ط المرتضى .

(٣) سورة النساء الآية ٤٣ .

(٤) منها الفرق بين المؤمنين وبين الذين آمنوا ، لاختصاص الاول بهذه الخصوصية ومنها منع ما يستلزم ثبوت هذا الاطلاق أو صدق اسمه حال السكر ، فإنه مثل أن يقال لا تفسقوا ولا تكفروا ، ومنها أن السكر ربما يحصل بالشرب على الوجه الخطاء أو الاكراه ، فلا يستلزم الفسق ، ومنها على أن السكر سكر النوم فلا فسق أيضاً فليتدبر ، منه قدس سره .

أو من النوم أو أعمّ كما هو ظاهر القاضى <sup>(١)</sup> فإنّ الصلاة مع زوال العقل لا يصحّ ، فيجب القضاء إذا فاتته ، والمخاطب بذلك الملّكف به المؤمنون العاقلون إلى أن يذهب عقلهم ، فيجب ما يأمنون معه من فعل الصلاة حال السكر .

« ولا جنباً » يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو عطف على « وأنتم سكارى » لأنّ محل الجملة مع الواو النصب على الحال « إلّا عابري سبيل » استثناء من عامّة أحوال المخاطبين وانتصابه على الحال ، أوصفة لقوله « جنباً » أي لا تقرّبوا الصلوة جنباً إلّا مسافرين أي معذورين أو غير مسافرين أي غير معذورين « حتّى تغتسلوا » .

وعلى التقديرين يدلّ على أنّ التيمم لا يرفع الحدث ، والتعبير عن مطلق المعذورين بعابري سبيل حينئذ كأنه لتحقيق الأعداء غالباً في السفر ، وأما النهي عن مواضع الصلاة ، أي المساجد حال السكر من خمر ونحوه وجنباً إلّا مجتازين بأن تدخلوا من باب وتخرجوا من آخر ، وفي مجمع البيان وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(٢)</sup> .

فان صححت الرواية وإلّا فينبغى النظر إلى ما في كلّ من التكلف والترجيح فلا وّل إنما يحتاج إلى حمل « عابري سبيل » على المعذورين بقريضة ما يأتي في التيمم ، فإنّ حمله على المسافرين منهم فقط مع الحصر غير مناسب ، وهذا إلى حمل القرب من الصلاة على حضور مواضعها من المسجد ، أو تقدير مواضع مضافاً بقريضة عابري سبيل محمولاً على ظاهره ، أما ما يرجح به هذا من احتياج الأوّل إلى قيده بالتيمم و لزوم التكرار ففيهما نظر .

نعم يؤيده أن ذكر الصلاة بالتيمم في المائدة يوجب على الاول دون الثاني ، أما ذكر كون الصلاة بالتيمم بعده كما يقتضيه قوله « أو جاء أحد منكم من الغائط » فيؤيد الاول لأنّ المحدث يجوز له دخول المسجد ، فلا يراد بالاية منعه إجماعاً فهو بالاول

(١) البيضاوى ج ٢ ص ٨٨ ط مصطفى محمد .

(٢) المجمع ج ٢ ص ٥٢ ومثله فى كنز العرفان ج ١ ص ٢٩ .

أنسب ، ولو أريد على الثاني المنع من الصلاة أيضاً فافهم .  
 وذكر ذلك [ أي « أوجاء أحد منكم » الخ ] إشارة إلى كون السكر ناقضاً  
 للوضوء ، فمع كونه بعيداً ، كذلك <sup>(١)</sup> كما لا يخفى ، وقد يقال يؤيده أيضاً أن القول  
 بتحريم دخول السكران المسجد غير معروف ، ولا معلوم إلا باعتبار الصلاة فيرجع  
 إلى تحريمها ، وفيه تأمل .

وقد يؤيده أيضاً ظاهر عدم جواز اجتياز الجنب في المسجدين ، فانه يقتضى  
 ظاهراً تقييد الاستثناء أو الصفة على الثاني فيؤيد الأول لكن لا يبعد أن يكون نزول الآية  
 قبل حرمة الاجتياز فيهما كما قيل على أن الدلالة على جواز الاجتياز بالمفهوم على  
 تقدير الصفة ولا نسلم عمومها هنا ، فربما يقال نحو ذلك على الاستثناء أيضاً فتأمل .  
 وقال شيخنا المحقق دام ظله بعد تضعيف الثاني : فالظاهر أن المراد بصدر  
 الآية الدخول في الصلاة وإن أمكن جعل « ولا جنباً » باعتبار المساجد بارتكاب تقدير  
 ويحتمل أن يكون المنهي « القرب إلى الصلاة مطلقاً ومجماًلاً » بالنسبة إلى السكران  
 فعلمها ، وبالنسبة إلى الجنب الدخول إلى مواضعها ويكون معلوماً بالبيان ، ولا يخلو  
 عن بعد والاول أبعد انتهى .

و عن الشهيد الثاني : قال أهل البديع <sup>(٢)</sup> إن الله سبحانه استخدم في هذه الآية

(١) أى بالاول أنسب .

(٢) انظر شرح الارشاد ص ٥ . وخلاصة الكلام في هذا المبحث أن لاهل الادب في معنى  
 الاستخدام اصطلاحين الاول ما استعمله الزركشى في البرهان وابن ابي الاصبع في بديع القرآن  
 وبعض آخروهم وان يأتى بلفظ له معنيان ( حقيقيان أو مجازيان أو مختلفان ) ثم يوتى بلفظين  
 يخدم أحدهما أحد معنيي اللفظ الاول والثاني المعنى الآخر منه سواء تقدم اللفظ الاول على  
 قرينتيه أو تاخر أو توسط .

وقد مثلوا له في كلام الله المجيد بقوله تعالى « لكل أجل كتاب » يحواه ما يشاء ويثبت  
 وعندهم الكتاب ، فان لفظ الكتاب قد يراد به الامد المحتوم وقد يراد به المكتوب يخدم لفظ  
 الاجل احد مفهوميه وهو الامد ويخدم يحو المفهوم الآخر وهو المكتوب .

ومثلوا له أيضاً هذه الآية « لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً »

لفظ الصلاة في معناها الحقيقي ، وفي موضع الصلاة ، فإنَّ قرينة « حتى تعلموا ما تقولون » دلت على الصلاة ، وقرينة « إلاَّ عابري سبيل » على المسجد انتهى .

والظاهر أن ارتكاب الاستخدام في قريها أقرب والظاهر أن القرب أعم من التلبس بفعلها والتعرض له كالعزم والقيام إليها والحضور في مواضعها المعدة لفعلها بلا استخدام ، فإن هذا هو الظاهر من القرب منها كما لا يخفى .

و بالجملة ففي الآية دلالة على وجوب ما يؤمن به من التلبس بالصلاة او حضور

الاعابري سبيل حتى تنفسلوا ، فإن الصلوة تحتمل ارادة نفس الصلوة وتحتمل ارادة موضعها ، ف قوله « حتى تعلموا ما تقولون » يخدم المعنى الاول ، وقوله « الاعابري سبيل » يخدم المعنى الثاني . وقال ابو العلاء ، في القصيدة الثالثة والاربعين يرثى ققيها حنفياً .

وفقيها أفكاره شدن للنعمان مالم يشده شعر زياد  
فان النعمان يراد به أبو حنيفة وهو النعمان بن ثابت ، ويراد به النعمان بن المنذر ملك الحيرة ف قوله فقيهاً يخدم المعنى الاول وقوله شعر زياد يخدم المعنى الثاني لان زياداً هو النابتة الديباني وكان معروفاً بمدح النعمان بن المنذر .  
وفي القصيدة النباتية .

حويت ريقاً نباتياً حلا فدا ينظم الدر عقداً من ثنائيك  
فلفظ النباتي يراد به السكر يعمل منه كالبلور شديد البياض والصقالة ويراد به ابن نباتة الشاعر المعروف ، فذكر الريق والحلاوة يخدم المعنى الاول ، وذكر النظم والدر والعقد يخدم المعنى الثاني .

وقال الهلالي

اخت الغزالة اشراقاً وملفتاً لها لى السمع لذات ونشات  
فالاشراق يخدم احد معنئى الغزالة وهو الشمس والملفت يخدم معناه الاخر وهو الظباء . ومثله قول الشاعر :

حكى الغزال طلعة ولفقة من ذارآه مقبلا ولا افتنن  
اعذب خلق الله ريقاً وفماً ان لم يكن أحق بالحسن فمن؟

والفرق بين الاستخدام بهذا الاصطلاح والتورية أن اللفظ ان استعمل فى مفهومين معاً فهو الاستخدام وان اريد احدهما مع لمح الاخر باطناً فهو التورية قال الشاعر :

فى الجانب الايمن من خدها نقطة مسك اشتهى شمها



المسجد حال السكر من تركها يستلزمه وفعل ما يستلزم عدمه حتى قبل شرب المسكر ، فلو كان الشرب مستلزماً لحرم لهذا ، فلا يكون التكليف مخصوصاً بمن شرب أو بالمثل الذي لم ينزل عقله بعد كما توهم ، وكذا من شرب ولم يذهب عقله قبل الخروج ، فلو كان فيها أوفي المسجد فخاف ذهاب العقل قبل الخروج وجب المسارعة إلى الخروج ونحو ذلك الجنابة فافهم .

ثم لا يخفى أن في تعيين التيمم للمعذور بدلاً من الغسل بعد قوله حتى تغتسلوا دلالة على كونه كافياً للمعذور في دخول المسجد الحرام ، والصلاة فيه والطواف ، لا يشترط فيه أكثر مما يشترط فيها ، فلا وجه لمنع فخر المحققين من جواز الطواف بالبيت

حسبته لمابداً خالها وجدته من حسنه عمها

ففي الاستخدام بهذا الاصطلاح استعمال اللفظ في معنيها واكثر المتأخرين من الاصوليين على استحالة استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحداً اجازه استادنا العلامة اية الله الحائري مؤسس الحوزة العلمية الكبرى بقم نور الله مضجعه الشريف ، انظر كتاب درر الفوائد ج ١ ص ٢٥ قال قدس سره بل لعله يعد في بعض الاوقات من محسنات الكلام ، واختار الجواز سماحة الآية العلامة الخوئي مدظله انظر ذيل ص ٥١ ج ١ من كتاب اجود التقريرات وكذا ص ٢٠٥ الى ص ٢١٤ ج ١ من تقرير درسه الشريف لمحمد اسحق الفياض والمختار عندي ايضاً الجواز ولا اريد اطالة الكلام بشرح ما ذكره في المسئلة من النقض والابرار فان محله الاصول . بل أقول هنا ان أدل الدليل على امكان كل شيء وقوعه وقد وقع في التنزيل الآية المبحوث عنها .

هذه الائمة من أهل البيت الذين هم ادرى بما في البيت قد استندوا بالاية لاستفادة حرمة دخول الجنب المساجد الاجتيازاً .

انظر جامع أحاديث الشيعة ج ١ ص ١٦٤ والحدائق ج ٣ ص ٥٠ .

هذه الصحابة مثل ابن عباس جبر الامة وابن مسعود كنيف مليء علماء يستندون للحكم بالاية انظر تفسير الطبري ج ٥ ص ٩٨ الى ص ١٠٠ وسنن البيهقي ج ٢ ص ٤٢٢ و ٤٢٣ وبعيد من امثال هذه الصحابة أن يقولوا في القرآن بشيء غير مطمئن بكونه المقصود وغير متلقين من النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد استدل بالاية على الحكم غير واحد من التابعين والفقهاء والعلماء لانطيل الكلام ←

للجنب المتيمم ، لأنه جنب ولا يجوز دخوله المسجد إلا عابراً لهذه الآية ، وأيضاً فأنه ينافي الاخبار العامة المستفيضة ، وربما استلزم الخرج ، على أن حمل الآية على النهي عن قرب المسجد محل تأمل كما عرفت .

ثم لا يخفى أن ترك « منه » هنا يؤيد عدم اشتراط إيصال شيء من الصعيد إلى محل المسح ، وأما باقي الاحكام فكما تقدم في الأولى .  
« إن الله كان عفواً غفوراً » أي كثير الصفح والتجاوز كثير المغفرة والستر على ذنوب عباده .

بسردهم انظر التفاسير تفسير هذه الآية .

وغير خفى على من له ادنى ذوق وفهم - انه لا يستقيم استفادة هذا الحكم من الآية الامن طريق الاستخدام بهذا المعنى المستلزم لاستعمال اللفظ في اكثر من معنى ، واما الوجوه الاخر التي ذكرها المفسرون فمما لا يتقبله الطبع السليم والذوق المستقيم لانطيل الكلام بذكرها ، وعليك بمراجعتها والتأمل التام ثم القضاء بالحق حسب ما يقتضيه الوجدان والسلام على من اتبع الهدى .

الاصلاح الثاني للاستخدام ما استعمله السكاكي في المفتاح والقرويني في التلخيص وعدة آخر وهو أن يوتى بلفظ له معنيان (حقيقيين أو مجازيين أو مختلفين) أو أكثر . ثم يوتى بضميره أو ضمائر له ويراد المعنى الآخر أو المعاني الآخر أو باحد الضميرين معنى وبالاخر الآخر : وكذا لو أتى مكان الضمير ما يشير إليه مثل قول ابن الوردى :

و رب غزالة طلعت	بقلبي وهو مرعاها
نصبت لها شباكاً من	لجين ثم صدناها
فقات لي وقد صرنا	الى عين قصدناها
بذلت العين فأكحلها	بطلعتها و مجريها

وأسم الإشارة مثل :

راى العقيق فاجرى ذاك ناظره متيم لج فى الاشواق خاطره

اراد بالعقيق أولاً المكان ثم اعاد اسم الإشارة عليه بمعنى الدم ، وعد الشهاب الخفاجى منه الاستخدام بالاستثناء فى قول زهير :

«ابدا حديتى ليس بالمنسوخ الا فى الدفاتر» حيث أراد بالنسخ الاول الازالة ، واراد به فى الاستثناء النقل أى الا فى الدفاتر فانه ينسخ وينقل وعندى أن هذا من الاستخدام بالاصلاح الاول



سورة البينة : «وما أُمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة» المأمورون إما أهل الكتاب ، أو يعم المشركين ويحتمل مطلق المكلفين أي ما أُمروا في التوراة والانجيل كما روى عن ابن عباس ، وذهب إليه كثير ، أو في القرآن .

«إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» أي العبادة أو ما يوجب الدين ، أي الجزاء والأجر ، فهي العبادة أيضاً ، بأن لا يعبدوا إلا الله ولا يشركوا في عبادته شيئاً ، وفيه إشارة إلى أن الرياء نوع شرك فافهم .

ومثله « بذلت العين جارية ومكحلة وطالعة ، وسرده الخفاجي في هذا القسم باعتبار الضمير المستتر .

قال في الاتقان قيل لم يقع في القرآن على طريقة السكاكي ، قلت وقد استخرجت بفكرى آيات على طريقته منها قوله تعالى « أتى امر الله ، فامر الله يراد به قيام الساعة والذاب وبهئة النبي صلى الله عليه وآله وقد أريد بلفظه المعنى الأخير كما أخرج ابن مردويه عن طريق الضحاك عن ابن عباس في قوله تعالى أتى امر الله قال محمد ، وأعيد الضمير في فلا تستعجلوه مراداً به قيام الساعة والذاب .

ومنها وهي أظهرها قوله تعالى « ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين » فان المراد به آدم ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولده ثم قال « ثم جعلناه في قرار مكين » ومنها قوله تعالى « ولا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم تسؤكم » ثم قال « قدسألها قوم من قبلكم » أي أشياء اخر لان الاولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة فنهوا عن سؤالها ، انتهى مافي الاتقان .

قلت وعد منه « والمطلقات » الى قوله « وبمولتهن » فان الضمير في بمولتهن للرجعيات وان استشكل عليه العلامة النائيني في فوائد الأصول ، وعدمه أيضاً وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره .

ثم المنقول في هذا اللفظ الاستخدام بمعمتين يعني الاستخدام والاستخدام ، وبمهملة ومعجمة يعني الاستخدام ومعجمة ومهملة يعني الاستخدام من الخدمة انظر تفصيل الاستخدام في ج ٣٢٧ ص ٣٦٤ و شروح التلخيص وجواهر البلاغة ص ٣٦٤ و انوار الربيع ج ١ ص ٣٠٧ الى ص ٣٢٠ و خزانة الادب للحموي ص ٥٣ و نهاية الادب ج ٧ ص ١٤٣ و بديع القرآن لابن ابي

فان قلنا إن اللام في ليعبدوا زائدة أى <sup>(١)</sup> « إلا أن يعبدوا » دل على أن كل مأمور به عبادة ، وأنه يجب إيقاعها مخلصاً فمثل قضاء الدين ودفع الظلم والنوم عند الضرورة إليه إذا لم يقع على وجه الاخلاص لم يحصل به الامتثال ، وكان المكلف به آثماً بتركه ، وإن حصل براءة الذمة من حق الناس وبعض المصالح المتعلقة بالمأمور فيسقط التكليف لعدم بقاء المحل لا لوقوع الامتثال فلا يكون الاخلاص في مثله شرطاً لحصول الثواب فقط ، بل لعدم العقاب أيضاً فتأمل .

وإن قلنا اللام للتعليل كما في الكشف <sup>(٢)</sup> والبيضاوى : احتمل ذلك أيضاً أى ما أمر واما أمروا إلا لأجل أن يعبدوا الله بذلك حال كونهم مخلصين له تلك العبادة ولا يبعد أن لا يعتبر كون تعبدكم بذلك المأمور به ، أى ما أمر واما أمروا إلا لأجل أن يعبدوا الله مخلصين له العبادة ، فالأمر حينئذ إما بالعبادة مخلصين ، أو بما يؤدى العمل به إليها .

ويحتمل على الوجوه كلها أن يكون الحصر إضافياً كما لا يخفى ، فلا يأتي بعض ما قلنا . نعم لا ريب في كون العبادة على وجه الاخلاص مأموراً بها على الوجوه كلها .

« حنفاء » حال آخر ، أى مستقيمين على طريق الحق والصواب أو مائلين إليه عن الاعتقادات الزائفة والطرق الباطلة ، فهو تأكيد لحصر العبادة في الله ، المفهوم من قوله إلا الخ بعد تأكيده بالاخلاص ، وعطف « يقيموا ويؤتوا » يدل على زيادة الاهتمام

---

الاصبع ص ١٠٤ وشرح النهج للخوئي ط الاسلامي ج ١ ص ١٥٨ والتعريفات للجرجاني ص ١٦ و البرهان للزركشى ج ٣ ص ٤٤٦ والاتقان ج ٢ ص ١٨٤ النوع الثامن والخمسون وريحانة الالباء ج ١ ص ٣٣ والتفاسير عند تفسير هذه الآية او تفسير « ولكل اجل كتاب » .

(١) قد عرفت صحة زيادة اللام لإفادة التأكيد بعد فعل الامر وفعل الارادة فراجع تمايلقنا على هذا الكتاب ص ٣٣ يؤيد هذا الوجه قراءة ابن مسعود على ما نقله في الكشف ج ٤ ص ٧٨٢ إلا ان يعبدوا .

(٢) الكشف ج ٤ ص ٧٨٢ .

بالصلاة والزكوة « وذلك » أى عبادة الله على الوجه المذكور ، وإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكوة دين الملة القيّمة ، أى عبادة الملة المستقيمة الحقّة ، وهي شريعة نبينا ﷺ الآن .

أو المراد بالدين الملة كما في قراءة : « وذلك الدين القيّمة » <sup>(١)</sup> فنكون من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة ، وتأنيث القيّمة إما للردّ إلى الملة أو الهاء للمبالغة <sup>(٢)</sup> وهذه الإضافة قد جوّزها الكوفيّون <sup>(٣)</sup> ومن لم يجوّز فأنما لم يجوّز مع إفادة الصفة لا مطلقاً ، وهو مصرّح ، ولهذا يجوز الإضافة البيانيّة بالاتفاق ، أو صفة للكتب التي جرى ذكرها كذلك أى ذلك ملة الكتب القيّمة أو ملة أصحابها كما قيل فتأمل . وعلى الوجهين يمكن أن يراد به العبادة كما لا يخفى ، بل في القراءة أيضاً . [وقد يتأمل في دلالة الآية على اعتبار الاخلاص في العبادة لاحتمال أن يراد باخلاص الدين له اختيار دين الاسلام مثلاً خالصاً لله ، وفيه أنه خلاف أقوال العلماء لم ينقل من أحدهم ذلك ، وأيضاً الأظهر في إخلاص الدين لله أن يوقع الأعمال الدينيّة خالصاً لله ، ولم سلم فحنفاء ، فيه ما يكفي في هذا المعنى كما قدّمنا ] .

وبالجملّة لا ريب في دلالة الآية على اعتبار الاخلاص في العبادة ، واشراطه فيها ، ولو من قوله « وذلك دين القيّمة » ولعلّ إخلاصها هو أن توقعها لله وحده ، فلا ترجو بها إلا من عنده ، وإن كان الكمال التام أن يكون معرفتك بجلال ربك وكرمه واعتقادك بفيض جوده وفضله ، فوق أن ترجوما عنده بامثاله ، ورسوخك في محبته وطريق مودّته وشوقك إلى متابعة مراده وتحصيل مرضاته أكثر من أن يكون شيء من ذلك ملحوظاً لك في عبادته ، كما هو المفهوم من قول مقتداك وهاديك ، و باب علم نبيك ﷺ : « ما عبدتك خوفاً من نارك ، ولا طمعاً في جنتك ، بل وجدتك أهلاً

(١) الكشف ج ٤ ص ٧٨٢ .

(٢) وفي المجموع ج ٥ ص ٥٢٣ قال النضرين شميل سالت الخليل عن هذا فقال القيّمة جمع القيم والقيم والقائم واحد فالمراد وذلك دين القائمين لله بالتوحيد .

(٣) وهو الحق انظر تماليتنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٨١ .

للعبادة فعبادتك<sup>(١)</sup> .

ولا يخفى أن الفعل لا تنفع هكذا إلا باعتبار قصده كذلك ، وهو النية التي يستدل بها أصحاب الآية عليها ، والاخلاص هو المراد بالقرابة التي يذكرونها في النيات لئلا يمتدح في العبادة الصحيحة ، وترتيبها عليه ، ولا اعتبار بصفة القرابة في الآيات والروايات كثيراً .

إذا تقرر ذلك ، فلا تصح مع قصد الرياء أو التبرُّد أو إزالة الكسل أو الوسخ أو نحوها ، لكونه منافياً للاخلاص فيكون مفسداً لها ، وتصح مع رجاء الفوز بالجنة ، والخلود فيها ، والخلاص من النار والأمن منها بالامثال بها ، فإن هذا غير مناف بل مؤيد ومؤكِّد إلا لنادر ، ولذلك تضمن بعض الآيات والأخبار الأمر به ، والمدح عليه فافهم .

ثم لا يخفى أن قوله « حنفاء » ظاهره على ما تقدّم عدم صحة عبادة الفاسق سيما مع إصراره على الكبائر لأنه غير مستقيم على طرق الحق والصواب ، وغير مايل إليه عن الاعتقادات الزائفة والطرق الباطلة ، اللهم إلا أن يراد بهم المائلون إلى الاسلام عن الاديان كلها ، كما في اللباب<sup>(٢)</sup> أو المتبوعون لملة إبراهيم عليه السلام ، وقيل حنفاء أي حجاجاً وإنما قدّمه على الصلاة والزكاة لأن فيه صلاة ، وإنفاق مال ، وهو غير مناسب كما لا يخفى .

وكظاهر هذه الآية قوله تعالى في نبأ ابني آدم « إنما يتقبل الله من المتقين » فإن ظاهر إطلاقه كما قاله القاضي أن الطاعة لا تقبل إلا من مؤمن متيق ، وفيه : إلا على قول من يقول بأن فاعل الكبيرة غير مؤمن ، على أن فيه ما فيه من الاشكال فإن الفقهاء لم يذكروا ذلك ، بل ظاهرهم أن الفسق لا يمنع من صحة العبادة إذا فعلها على وجهها .

فلعل المراد أن الله لا يقبل قربان القربان بإرسال نار تأكلها إلا من المتقين أو أنه

(١) انظر تعاليفنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٣٥ .

(٢) تفسير الخازن ج ٤ ص ٣٩٩ سورة الواقعة ويؤيد ذلك ما روى عن الصادقين .

لا يقبل عبادة إلا من المتقين فيها ، بأن يأتي بها على وجه لا يكون عصياناً ، مثل أن يقصد بها الرياء أو غير ذلك من المبطلات ، أو المراد تقوى عن ذنب ينافي تلك العبادة ، فتكون إشارة إلى أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، فهو موجب للفساد ، فلا يلزم الاشتراط عدم كونها معصية ، أو عدم استلزامها للمعصية ، والله أعلم . ثم أعلم أنه إذا كان المراد بدين القيمة الملة المستقيمة أي شريعة الاسلام كما تقدم ، يجب أن يكون ذلك إشارة إما إلى الدين الكائن أو امره ، أو عبادته على الوجه المخصوص المفهوم التزاماً وإمّا إلى الأوامر المخصوصة ، أو العبادة المخصوصة أو إلى كون الأوامر على الوجه المخصوص أو العبادة كذلك ، ومعلوم أن شيئاً من ذلك ليس عين شريعة الاسلام فان شريعة الاسلام أوامرو ونواه وغيرهما ، وكذلك عبادة وغيرها ، فلا بد من ارتكاب مجاز في الاسناد ، أو في ظرف أو تقدير مضاف ونحوها .

وحينئذ فلا يرد ما قيل من أن ظاهره دخول الأعمال خصوصاً إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة في الاسلام ، وهو ذهب الخوارج ، فإن من أخل بالعمل فاسق عند الكل ، وكافر عند الخوارج ، وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة ، لاعتبارهم الأعمال في الايمان فبعض كلاً ، وبعض الفرائض ، وبعض مجرّد الكبائر .

فمنهم من استدّل بذلك كالخوارج بأن الايمان إن كان هو الاسلام ، فظاهر وإلا فكل ما يعتبر في الاسلام يعتبر في الايمان ، ولا يرد حينئذ هذا أيضاً مع ما فيه كما لا يخفى .



**الواقعة :** « إنه ، أي المملو » لقرآن كريم « صفة قرآن ، أي حسن مرضي » أو عزيز مكرم ، أو كثير النفع « في كتاب مكنون ، مصون عن الباطل ، أو مستور عن الخلق في لوحه المحفوظ ، ومتعلق الجار إما صفة بعد أخرى لقرآن أو خبر بعد خبر ، وكذلك لا يسمه إلا المطهرون ، لأنه لو كان صفة لكتاب كان كالتأكيد والبيان لمكنون ، والتأسيس التام أتم وأولى ، ولأن السياق لاظهار شرف القرآن وفضله ، وينبئ عليه قوله « تنزيل من رب العالمين » أي القرآن أو المملو ، لا الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ ، ولا الذي فيه .

في الكشف : « تنزيل » صفة رابعة للقرآن أي منزل « من ربّ العالمين » أو وصف بالمصدر ، لأنّه نزل نجوماً بين كتب الله تعالى فكأنه في نفسه تنزيل ، و لذلك جرى مجرى بعض أسمائه ، ف قيل جاء في التنزيل كذا ونطق به التنزيل ، أو هو تنزيل على حذف المبتدئ ، و قرئ « تنزيلاً » على « نزل تنزيلاً » انتهى ، و أيضاً اطلاع الملائكة على ما في اللوح المحفوظ ومستمع إياه غير واضح ، فإن مفاد بعض الاخبار وكلام بعض الأخيار خلافه ، وكذلك قيل في تفسير « مكنون » : مستور عن الخلق [ ولم يقل مستور عن الناس و نحو ذلك ] كما تقدّم .

وفي التبيان ومجمع البيان وعندنا أنّ الضمير يعود إلى القرآن ، فلا يجوز لغير الطاهر مستهملًا للنفي على معنى النهي ونحوه ، ويؤيد ذلك ما روى <sup>(١)</sup> عن الصادقين عليهم السلام أنّ المراد المطهرون من الأحداث والجنابات ، وأن أخبارهم عليهم السلام متفقة في المنع اغير الطاهر من المسّ ، وفي بعضها الذي ينبغي أن يعدّ من الصحاح نسب ذلك إلى الآية الشريفة ، فيحرم مسّ كلّ ما صدق عليه أنه قرآن ، سواء في مصحف أو لوح أو جدار أو جلد أو ورق ولومسوّد أو غير ذلك كما هو المشهور عندنا .

نعم قد يتأمل في التشديد والاعراب ونحوه ، وربما فرق بينهما ، وفيه نظر لا يخفى .

ثمّ لو كان صفة « كتاب » للقرب مع بعده فلا ظهر إرادة الخط والكتابة القرآني مطلقاً ، كلاً كان أو بعضاً ومصحح الظرفيّة حينئذ استنفادة القرآن منه ، ودلالته عليه وهو في المال كالاولّ أو لا مطلقاً كلاً ، وحينئذ فيدلّ على تحریم مسّ كتابة القرآن في المصحف ونحوه ، ولا أعرف منّا قايلاً بهذا الخصوص لكن ربما أمكن أن يقال لا فرق بين ذلك وبين غيره ، إذ الظاهر أنّ المقتضى لذلك كونه خطّ القرآن وكتابته فتأمل .

(١) انظر الباب ١٢ من ابواب الوضوء من الوسائل و ص ٤٣ ج ١ مستدرك الوسائل و

ص ٨٤ ج ١ من جامع احاديث الشيعة وراجع ايضاً في المسئلة مسالك الافهام ج ١ من ص ٨٢ الى ص ٨٥ و تعالىتقافان فيها ما قل ان يوجد في الكتب الاخرى .



أما أن يراد به المصحف ، أعنى مجموع الأوراق أو الألواح المكتوبة فيها القرآن جميعاً ، أو الجلد إذا كان ، أو الكيس ونحوه ، كما ذهب إليه الشافعية فبعيد جداً لكن ربّما كان اعتمادهم في ذلك على إطلاق منع مسّ المصحف في الخبر فليتأمل فيه .

وقد أورد في المقام أن استفادة التحريم من الآية على ما ذكر يتوقف على كون النفي بمعنى النهي بتقدير مقول فيه ، وهو تكلف ، وكونه صفة لـ «كتاب» أي اللوح والمطهرون الملائكة المقربون المطهرون عن الذنوب وغيرها محتمل واضح خال عن التكلف ، فلا يجوز العدول عنه ، وإن ثبت الحكم بالأخبار أو الاجماع إلا أن يدل دليل على أنه مراد منها .

ويمكن أن يجاب بأنّ هذا الاحتمال مدفوع بما قدّمنا ، ومعه ارتكاب نحو هذا التكلف سهل وأولى ، لكن قد ذهب جماعة من الأصحاب إلى كراهة مسّ خطّ القرآن للمحدث .

وفي الكشف : « وإن جعلته صفة للقرآن فالمنعنى لا ينبغى أن يمسّه إلا من هو على الطهارة من الناس » ولا يخفى أن « لا ينبغى » ظاهره الاخبار والكراهة دون التحريم ، وأنه قريب ، وأن المحذور الذي هو لزوم الكذب يندفع بهذا المقدار فلا يلزم ارتكاب ما يلزم منه التحريم ، بل لا يجوز إلا بما يقتضيه بخصوصه .

وتبيّن أيضاً أنه لا يتوقف استفادة الحكم على كون النفي بمعنى النهي خصوصاً على التقدير المذكور ، فيجوز التقدير إخباراً على التحريم أيضاً كلاً يجوز ونحوه ، وأيضاً لمسلم وجوب كون النفي هنا بمعنى النهي في الجملة ، فلا يلزم كونه للتحريم بل جاز كونه بمعنى نهى التنزيه .

لا يقال النهي ظاهره التحريم وإن احتمل التنزيه ، لأننا نقول ذلك في صيغة النهي لا مطلق طلب الترك ، فإن للنفي في هذا المقام معنيين مجازيين : أحدهما معنى نهى التحريم ، والآخر نهى التنزيه ، بل ثالث هو طلب الترك مجعلاً ، فإذا تعذر

الحقيقة وجب الحمل على المجاز، لكن لا يجوز التخصيص إلا بمخصّص خصوصاً في التحريم، لمزيد مخالفته للأصل، على أنه لو تساوى الجميع فلا ريب أن الكراهة تثبت على كل من المعنيين الأخيرين، فيكون أقوى وأرجح.

وقد يقال التحريم وإن كان خلاف الأصل، إلا أنه أقرب المجازات إلى النفي لدلالته على الانتفاء شرعاً حتماً، وفيه نوع تأمل فليتدبّر.

وفي الكشف<sup>(١)</sup>: «ومن الناس من حمّله على القراءة أيضاً، ولا يخفى بعده، ولهذا لم يذهب إليه أحد من الفقهاء، وفي بعض التفاسير عن محمد بن الفضل: لا يقرأ القرآن إلا موحّداً، وعن حسين بن الفضل لا يعلم تفسيره وتأويله إلا المطهّرون من الكفر والنفاق، وعن أبي العباس بن عطا لا يعرف حقائق القرآن إلا المطهّرون بأنوار العصمة عن أقذار المعصية، وعن جنيد المطهّرون أسرارهم عمّا سوى الله، وقيل المراد المطهّرون من الحدث الأكبر نحو الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاس، وأما المس فقيل اختص بالملاقاة بباطن الكف وقيل بل هو اسم للملاقاة مطلقاً، وهو الأقرب من حيث اللغة.



التوبة: «فيه رجال يحبون أن يتطهّروا والله يحبّ المطهّرين» المروي عندنا عن الباقر والصادق عليهما السلام<sup>(٢)</sup> وهو الأشهر عند العامة<sup>(٣)</sup> أيضاً أنها نزلت في أهل قباء، فروي لجمعهم في الاستنجاء من الغائط بين الاحجار والماء، وروي لاستنجائهم بالماء، والجمع ممكن، وفيها دلالة على استحباب الجمع في الاستنجاء من الغائط وأولوية الماء من مجرد الاحجار، فانه انهم، وربما دل على استحباب المبالغة في الاجتناب من النجاسات، ولا يبعد فهم استحباب النورة وامثالها، واستحباب الكون على الطهارة.

(١) الكشف ج ٤ ص ٤٦٩.

(٢) انظر البرهان ج ٢ ص ١٤١ و ١٦٢ ونور الثقلين ج ٢ ص ٢٦٧ و ٢٦٨.

(٣) انظر الدر المنثور ج ٣ ص ٢٧٨ و ٢٧٩ والطبري ج ١١ ص ٢٦ الى ص ٣١.

وابن كثير ج ٢ ص ٣٨٩ و ٣٩٠.

وتأييد لدلائل الاغسال المستحبة ، واستحباب المبالغة في الاجتناب عن المحرمات والمكروهات ، والاجتناب عن مجال الشبهات ، وكل ما فيه نوع خسة ودناءة ، والحرص على الطاعات والحسنات ، فانهم يذهبون السيئات ، فان الطهارة إن كانت لها شرعاً حقيقة فهي رافع الحدث ، أو المبيح للصلاة ، وهنا ليست مستعملة فيه اتفاقاً فلم يبق إلا معناها اللغوي العرفي أي النزاهة والنظافة ، وهو يعم الكل ، كما لا يخفى .

ويؤيد هذا العموم قوله تعالى « إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » قال القاضي أي المتنزهين عن الفواحش والاقذار والأتیان في غير المأثم ، وحسبنا ذلك لعل من الأقوال الباقية وجه .

قال في الكشف <sup>(١)</sup> وقيل : هو عام في التطهر من النجاسات كلها ، وقيل كانوا لا ينامون الليل على الجنابة ، ويتبعون الماء على أثر البول ، وعن الحسن هو التطهر من الذنوب بالتوبة ، وقيل يحبون أن يتطهروا بالحمى المكفرة لذنوبهم ، فحموا عن آخرهم ، ومحبتهم للتطهر حرصهم عليه حرص المحب للشيء المشتبه له ، ومحبة الله إليهم أنه يرضى عنهم ويحسن إليهم كما يقول المحب لمحبوبه هذا .

[ وقيل : يفهم من الآية أن من فعل حسناً مع عدم أخذه بدليل شرعي كان ممدوحاً مثاباً حيث وقع هذا الثناء العظيم من الله سبحانه لهم ، مع عدم علمهم كما يفهم من شأن النزول ، وفيه منع ظاهر ، على أن كفاية الماء وحده والاحجار كذلك على بعض الوجوه كما هو المقرر ، كاف في افادة اولوية الجمع ، والماء عند العقل ، لظهور أن المقصود هو النظافة كما لا يخفى ] .



**الفرقان** « وأنزّلنا من السماء ماء طهوراً » قيل أي مطهراً ؛ عنه <sup>(٢)</sup> عليه السلام ظهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعاً إحداهن بالتراب أي مطهره وعنه <sup>(٣)</sup> عليه السلام

(١) الكشف ج ٢ ص ٣١١ .

(٢) الجامع الصغير بالرقم ٥٣٨٠ ج ٤ ص ٢٧٢ فيض القدير عن أبي هريرة وفي بعض الروايات أولاهن مكن أحديهن وفي الفيض وقيل طهور بالضم بمعنى الفعل والمشهور بفتح الطاء بمعنى المطهر .

(٣) مرصود الحديث ص ٣٢ من هذا الجلد .

جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وعنه عليه السلام أيضاً وتراها طهوراً ، ولو أراد الطاهر لم يكن فيه مزيّة ، وعنه عليه السلام <sup>(١)</sup> وقد سئل عن الوضوء بماء البحر : هو الطهور ماءه الحل ميتته ولو لم يرد مطهراً لم يصلح جواباً .

و قال اليزيدي <sup>(٢)</sup> الطهور بالفتح من الأسماء المتعدية ، وهو المطهر غيره ، وأيضاً

(١) رواه ابن تيمية في المنتقى ج ١ ص ٢٤ نيل الاوطار عن ابي هريرة وفيه رواه الخمسة (أى احمد واصحاب السنن) وفي النيل اخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک والدارقطني و البيهقي في سننهما وابن ابي شيبه وحكى الترمذى عن البخارى صحيحه وفي النيل أيضاً انه صححه ابن المنذر وابن منده والبنوى وقال هذا الحديث متفق على صحته .

وقال ابن الاثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور اخرجه الائمة في كتبهم واحتجوا به ورجاله ثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث صحيح جليل مروى من طرق الذى حضرنا منها تسع ثم ذكرها جميعاً والمال الكلام عليها انتهى ما اردنا نقله من النيل . وروى الحديث في المعبر ص ٧ ونقله عنه في الوسائل الباب ٢ من ابواب الماء المطلق ورواه في كنز العرفان ج ١ ص ٣٨ ورواه في المستدرک ج ١ ص ٢٥ عن دعائم الاسلام وغوالى اللالى وروى حديثي المعبر ودعائم الاسلام في جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ٣ وروى حديث المعبر في الوسائل الباب ٢ من ابواب الماء المطلق ج ١ ص ١٠٢ المسلسل ٣٣٥ ط الاسلاميه . (٢) المشهور في كتب اللغة والتفاسير نسبة كون الطهور بمعنى الطاهر في نفسه المطهر لغيره انما هو الى ثعلب كما سينقله المصنف نفسه أيضاً عن الكشاف عن احمد بن يحيى وهو ثعلب ثم ينقلون عن الازهرى وكان بعد ثعلب توفي ٣٧٠ وقيل تتلذذ على ثعلب وعلى اى فالمنقول منه انه قال الطهور في اللغة هو الطاهر المطهر .

قال فمول في كلام العرب لمعان منها فعول لما يفعل به مثل الطهور لما ينظربه والوضوء لما يتوضا به والظطر لما يظطر عليه والفسول لما يفتسل به ويفسل به الشيء واما كون الطهور بالفتح من الاسماء المتعدية وهو المطهر لغيره فقد نقله المصنف هنا عن اليزيدي وسبقه في ذلك الفاضل المقداد في كنز العرفان ج ١ ص ٣٧ ط المرتضوى وادعاء شيخ الطائفة وبراعته في اللغة والادب مما لا ينكره احد من الفريقين .

قال في التهذيب ج ١ ص ٢١٤ : وليس لاحد ان يقول ان الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهراً لان هذا خلاف على اهل اللغة لانهم لا يفرقون بين قول القائل هذا ماء طهور وهذا ماء مطهر انتهى . ←

يقال ماء طهور ولا يقال ثوب طهور ولا شيء يختص به الماء يقتضي ذلك الآ التطهير ،  
وأيضاً فعولاً للمبالغة ، ولا يتحقق إلا مع إفادة التطهير .

وفي الكشف<sup>(١)</sup> طهوراً بليغاً في طهارته . وعن احمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> : هو ما كان  
طاهراً في نفسه مطهراً لغيره ، فان كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة ، كان سديداً و

ثم البيزدي عنداهل الادب انما يطلق على يحيى بن المبارك المتوفى ٢٠٢ المعروف  
نفسه وبنوه الخمسة بالادب والنحوترى ترجمته مع مصادر الترجمة في الاعلام ج ٩ ص ٢٠٥ .  
وفي حاشية نسختنا «كانه محمد بن يزيد المبرد منه مدظله» واطنه سهواً منه قدس سره  
لكون ابي المبرد يزيد فتوهم انه البيزدي عنداهل الادب و الافوه معروف بلقبه المعروف  
المبرد بكسر الراء لقب به لماسأله شيخه ابوعثمان المازني عن عويصة فاجابه باحسن جواب  
برد به غليله فقال قم فانت المبرد فحرفه الكوفيون ففتحوا الراء تهكماً به وعلى اى فانظر البحث  
في الطهور و ما قيل فيه في اللسان و التاج و المصباح المنير و النفاسير تفسير الايه ٤٨ من  
سورة الفرقان و الحقائق ج ١ ص ١٧٤ الى ١٧٧ .  
(١) الكشف ج ٣ ص ٢٨٤ .

(٢) هو ابو العباس احمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني مولا هم امام الكوفيين في عصره  
لغة ونحواً و ثعلب لقب له و قد ظن انه ثعلب بالناء القوقانية و الغين المعجمة و هو اشتباه ولد  
ثعلب سنة مائتين و توفي سنة احدى و تسعين و مائتين و كان راي احد عشر خليفة اولهم الامامون  
واخرهم المكتفى بن المعتضد له كتب كثيرة و قالوا في رثائه .

مات ابن يحيى فماتت دولة الادب و مات احمد انجي العجم و العرب  
فان تولى ابو العباس مفتقداً فلم يمت ذكره في الناس و الكتب

انظر ترجمة الرجل في الاعلام ج ١ ص ٢٥٢ و بنية الوعاة ج ١ ص ٣٩٦ الرقم ٧٨٧  
و تاريخ بغداد ج ٥ ص ٢٠٤ و انباء الرواة ج ١ ص ١٣٨ الرقم ٨٦ و نزهة الالباب ص ١٧٣  
ط بغداد و تاريخ ابن كثير ج ١١ ص ٩٨ و وفيات الاعيان ج ١ ص ٣٠ و معجم الادباء  
ج ٥ من ص ١٠٢ الى ص ١٤٦ و تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢١٤ و طبقات القراء ج ١ ص ١٤٨  
الرقم ٦٩٢ و الفهرست ص ١١٦ و اداب اللغة ج ٢ ص ١٨١ و تهذيب الاسماء و اللغات  
للنووي ج ٢ ص ٢٧٥ الرقم ٤٥٧ و النجوم الزاهرة ج ٣ ص ١٣٣ و ربحانة الادب ج ١  
ص ٢٣٩ الرقم ٥٩٤ و رغبة الامل ج ١ ص ٤ و روضات الجنات ص ٥٦ .

بعضه قوله تعالى «وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به» وإلا فليس فعول من التفعيل في شيء.

والطهور في العربية على وجهين صفة واسم غير صفة، فالصفة ماء طهور كقولك طاهر، والاسم كقولك لما يتطهر به طهور، كالوضوء والوقود لما يتوضأ به وتوقد به النار، وقولهم تطهّرت طهوراً حسناً كقولك وضوء حسناً ذكره سيبويه ومنه قوله ﷺ: لأصلاة إلا بطهور، أي بطهارة انتهى.

واعترضه النيشابوريّ بأنه حيث سلم أن الطهور في العربية على الوجهين اندفع النزاع، لأنّ كون الماء ممّا يتطهر به هو كونه مطهراً لغيره، فكأنه سبحانه قال وأنزلنا من السماء ما هو آلة للطهارة، ويلزم أن يكون طاهراً في نفسه، قال و مما يؤيد هذا التفسير أنه تعالى ذكره في معرض الانعام، فوجب حمله على الوصف الأكمل، وظاهر أنّ المطهر أكمل من الطاهر، ونظيره قوله «وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به» انتهى، ولا يخفى أن تسليمه ذلك على وجه لا يصح كون ذلك مراداً هنا إذ قد صرح بكونه حينئذ اسماً غير صفة أي لا يوصف به، وذلك لأنّ أسماء الآلة كأسماء الزمان والمكان لا يوصف بها من المشتقات كما هو المصرّح به في النحو، فكيف يستلزم ذلك التسليم اندفاع النزاع، على أنّ نزاعه هو في كون التطهير من مفهومه الموضوع له كما هو صريح قوله «فإن كان ما قاله شرحاً لبلاغته في الطهارة كان سديداً» وحينئذ لو صحّ التوصيف به وكان هو مراداً كان النزاع باقياً لتغاير مفهوم المطهر وآلة الطهارة، وإن تلازما هنا، ولذلك لم يلزم مثل هذا التلازم في نظيرهما كلياً، ولا صحت نسبة الفعل إلى الآلة كذلك حقيقة، بل ولا مجازاً تدبر. وأيضاً إذ قد تبين أنّ المطهريّة لازم على التقديرين، من غير أن يكون من المفهوم الموضوع له، فلا يلزم كون الوصف بالآلية أكمل، بل الظاهر حينئذ أنّ البالغ في شدّة الطهارة إلى هذا الحدّ أبلغ من آلة الطهارة، كيف لا؟ وطهارته في نفسه حينئذ من مفهومه الموضوع له، بخلافه على ذلك، بل قد ينظر في استلزامه عقلاً أو شرعاً،

وهذا أيضاً أنسب ببقية الآية خصوصاً على إرادة ماء المطر : كما هو الظاهر ، وصرح به عامة المفسرين فليستدبر .

وفي معالم البغوى : وذهب بعضهم إلى أن الطهور ما يتكرر منه التطهير ، كالصبر لمن يتكرر منه الصبر ، والشكور لمن يتكرر منه الشكر ، وهو قول مالك حتى جوزوا الوضوء بما توضع به مرة ، وذهب أصحاب الرأي إلى أن الطهور هو الظاهر حتى جوزوا إزالة النجاسة بالمبايعات الطاهرة ، مثل الخل وماء الورد والمرق .

وقال النيشابورى : هذا القول علم بين الفقهاء في الاستدلال على طهارة الماء في نفسه ، وعلى مطهريته لغيره ، ولا يخفى أن الاستدلال بهذا على طهورة الماء مطلقاً مشكل لما عرفت من ظهوره في ماء المطر ، وهو أنظف المياه وأطهره ، فوصفه بذلك خصوصاً للفائدة المذكورة في بقية الآية لا يستلزم اتصاف غيره من المياه بذلك ، إلا باعتبار الاجماع على طهورة مطلق الماء من غير فرق أو النص كقوله لَا يَجْعَلُ « خلق الماء طهوراً » <sup>(١)</sup> ، والدليل حينئذ ذلك لا ما في الآية .

(١) الحديث رواه في المعبر عن الجمهور بلفظ خلق الماء طهوراً لا ينجسه شئ الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ورواه في السرائر بعنوان المتفق على روايته وفي المدارك ص ٥ كونه من الاخبار المستفيضة ورواه في الوسائل بلفظ خلق الله الماء طهوراً الخ عن المعبر وابن اديس ورواه في المستدرک وغوالي اللالى عن الفاضل المقداد بلفظ خلق الله الماء الخ ولفظ الفاضل في كنز المرفان ج ١ ص ٣٩ الماء طهور لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه او ريحه ورواه بدون الاستثناء بلفظ خلق مع رمز على كلمة الله .

ولم اظفر في الجوامع الحديثية لاهل السنة على الحديث بهذا اللفظ نعم ارسلوه في كتبهم في الفقه والتفسير وغيرهما كالرازي ج ٢٤ ص ٩٥ والمناوى في فيض القدير ص ٣١٢ ج ١ شرح الرقم ٥١٢ وجواهر الاخبار ذيل البحر الزخار ج ١ ص ٢٨ ومختصر المزنى واحياء العلوم للفرالى ج ١ ص ١١٥ .

واما اخبارهم المسندة فليس فيها لفظ خلق او خلق الله الا ان فيها الماء طهور ان الماء طهور ومثاله وكفى هذه الالفاظ ايضاً فيما اراد المصنف اثباته من عدم اختصاص الحكم بالمياه المنزلة من السماء بالاجماع والاخبار لالابالية فلا حاجة لنا بشرح اختلاف الفاظ الاحاديث في ذلك الباب .

نعم يمكن أن يستدل به على مزية قوة التطهير لماء المطر أما الاستدلال بها على اختصاص الطهورية بالماء كما هو ظاهر جماعة من الشافعية ، فلا ، إلا أن يقال : حيث ثبت في الشريعة أن الماء مطلقاً طهور ، علم أن المراد هنا وصفه بالطهورية بحسب حقيقته ونوعه ، فينتفى عن غيره بالمفهوم ، فليتدبر .

ثم هذا عام يأتي على المعاني المتعبرة كلها ، سواء البليغ في الطهارة ، والظاهر في نفسه المطهر لغيره ، وغيره ، فلا ينفع في الفرار عن ذلك الحمل على البليغ في الطهارة كما ذهب إليه الحنفية ، وكأنهم غفلوا عن مقتضى المبالغة فحملوه على الظاهر في الجملة [ مع أن الماء يصح به إزالة النجاسة لوصفه بالطهورية قطعاً ] فلا يأتي حينئذ الاختصاص بالمفهوم ، للاجماع على طهارة غير الماء أيضاً فليتأمل .

ثم لا يخفى مع ذلك أن الطهارة حكم شرعي لا بد فيه من دليل شرعي ليحكم بها بعد ثبوت النجاسة شرعاً ، وذلك واضح ، مع استعمال الماء على وجهه للاجماع وغيره أما في غير الماء فلا ، وما يستدل به من الأمر المطلق بالغسل والتطهير المطلق من غير تقييد بالماء ففيه أن الظاهر من التطهير والغسل عرفاً وشرعاً إنما هو بالماء فينصرف إليه .

على أنه قد ورد التقييد في بعض الأخبار بالماء ، فينبغي حمل المطلق على المقيّد وإن لم يثبت عرف في ذلك ، فيعلم الشرع به ، على أن ذلك خلاف الاحتياط و كاد أن يكون خلاف الاجماع في ذلك الزمان على ما قيل فليتأمل .

ثم الأظهر أن المفسرين لما وجدوا المقام مناسباً للمبحث عن معنى الطهور وكون الماء طهوراً بحثوا عنه ، وأوردوا مذاهب الفقهاء على حسب ما ناسب ذلك من غير أن يكون مدار مذهب كل في هذه المسائل على المراد بما في الآية ، هذا ، ولا يخفى أن الظاهر على الأقوال كلها أنه يصح استعماله للطهارة ، وأنه يفيدها ، فهو ظاهر مطهر يصح الطهارة به عن الحدث الأصغر والكبير ، وإزالة الخبث به عن كل شيء إلا ما أخرجه الدليل ، وأن الظاهر بقاء الطهارة والطهورية مع بقاء الاسم ، وإن استعمل أو تفسر من نفسه ، أو بالامتزاج ، أو المجاورة ، ، حتى يثبت المزيل ، والله أعلم .



الانفال: وَفُتِنَ الَّذِينَ عَلَى السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهَبَ عَنْكُم رِجْزُ الشَّيْطَانِ وَيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ (١).

كان المراد بتطهير الله إيتاهم توفيقهم للطهارة، وقيل: الحكم به بعد استعمال الماء على الوجه المعتبر، « وليطهركم » إما إشارة إلى إزالة الخبث « و يذهب » إما إلى إزالة الحدث، أو إلى نوع منه، أو منهما، والاول إلى الكل، غير ذلك أومع ذلك فيكون الثاني تصريحا بما علم ضمناً أو الامر على عكس الاول<sup>(٢)</sup> أو الاول إشارة إلى الكل كمالاً، والثاني إلى رفع الوسوسة، وعلى كل حال دلالتها على أن الماء طاهر مطهر يتطهر به من الاحداث والابخاث ظاهرة. [ خصوصاً على مقتضى سبب النزول كما يأتي .

أما الاستدلال على فني إفادة غير الماء الطهارة لامن الحدث ولا من الخبث بدالتها على الامتنان بانزال الماء لتطهيرهم، فلا يكون غير الماء مفيداً ذلك، وإلا لكان ذكر الاعم أولى .

فيه أن ذكر الماء ربما كان تنصيصاً للواقع، مع كون الماء أقوى في هذا المعنى وأظهر راعماً نفعاً وأكثر . بل لم يكن يستجمع تلك الفوائد المقصودة المهمة إلا الماء، بل إنما كان مطلوبهم خصوص الماء كما لا يخفى . وأيضاً لو سلم المفهوم حينئذ فغاية ما يلزم منه أن لا يكون غير الماء مطهراً مطلقاً فتدبر ] .

وفي الكشف: رجز الشيطان وسوسته إليهم<sup>(٣)</sup> وتخويفه إيتاهم من العطش، وقيل الجنابة لأنها من تخييله، وقرئ « رجز الشيطان » وذلك أن إبليس تمثل

(١) الانفال : ١١ .

(٢) يعني أن يذهب اشارة الى ازالة الخبث وليطهر اشارة الى ازالة الحدث .

(٣) انظر الكشف ج ٢ ص ٢٠٣ وفيه اللسان لكرامت حسين من ص ٢٨٥ الى ص ٢٩١

ج ١ محاصله ان الوجس مصدر يحكى الصوت الخفى مثل الرجس والرجس القدر من ذلك الصوت الخفى الحادث للمستفقد وقديمر به عن الحرام والفعل القبيح و العذاب و اللعنة و الكفر والنجس مصدر فرعى مشتق من رجس صار اصلا فى النجاسة بعد كونه حاكياً لصوت يسمع عند الاستقذار والرجز مصدر فرعى من رجس بمعنى الصوت الخفى من المستفذر ثم اطلق على القبيح شر كما كان اوعبادة الاوثان ورجز الشيطان وساوسه .

لهم ، وكان المشركون قد سبقوهم إلى الماء ، ونزل المؤمنون في كتيب أعفر تسوخ فيه الاقدام على غير ماء ، وناموا ، فاحتلم أكثرهم ، فقال أتم بها أصحاب محمد تزعمون أنكم على الحق وإنكم تصلون على غير وضوء وعلى الجنابة ، وقد عطشتم ، ولو كنتم على الحق ما غلبكم هؤلاء على الماء وما ينتظرون بكم إلا أن يجهدكم العطش ، فذاق طع العطش أعناقكم مشوا إليكم فقتلوا من أحبوا وساقوا بقيتكم إلى مكة ، فحزنوا حزناً شديداً ، وأشفقوا .

فأنزل الله المطر فمطروا ليلاً حتى جرى الوادي ، و اتخذ رسول الله ﷺ وأصحابه الحياض على عدوة الوادي وسقوا الركاب واغتسلوا وتوضؤوا ، وتلبّد الرمل الذي كان بينهم وبين العدو حتى ثبتت عليه الاقدام ، وزالت وسوسة الشيطان ، و طابت النفوس .

وعلى القيل وقد ذهب إليه كثير فمع دلالة على رفع حدث الجنابة بخصوصه يدل أيضاً على كون الاحتلام من الشيطان ويحتمل أن يراد به المنى لأن الظاهر من الرجز النجاسة العينية ويؤيده قراءة رجس الشيطان .

البقرة : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَقْبَرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ .

المحيض جاء مصدراً كالمجيء والمبيت ، واسم زمان واسم مكان ، فالاول إما اسم مكان موافقاً للثاني كما يأتي أو مصدر أريد به دم الحيض ، أو معناه المصدرى لقوله « قل هواذي » أى مستقذر يؤذي من يقربه نفرة منه و كراهة ، وفي الايتان باسم الظاهر أو لا تم بضميره ثم بالاخبار عنه بالاذى ، تنبيه على غلظه نجاسته ، وتوضيح للحكم ، وللتفريع في قوله « فاعتزلوا النساء في المحيض » .

اعلم أنه قد أجمع العلماء على جواز الاستمتاع بالحائض بما فوق السرة وتحت الركبة ، وجواز مضاجعتها وملاستها ، وهذا يقتضي أن يكون المحيض الثاني اسم

مكان ، وإلا لاشتمل إطلاق الاعتزال على خلاف ما أجمع عليه كما لا يخفى .

ويؤيده ما روي<sup>(١)</sup> "أن أهل الجاهلية كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يجالسوها على فرش ولم يساكنوها في بيت ، كفعل اليهود والمجوس ، فلما نزلت ، أخذ المسلمون بظواهر اعتزالهن فأخرجوهن من بيوتهم ، فقال ناس من الأعراب : يا رسول الله البرد شديد ، والثياب قليلة ، فان آثرناهن بالثياب هلك سائر أهل البيت ، وإن استأثرنا بها هلكت الحيض ! فقال ﷺ : إنما أمرتم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن ، ولم يأمركم باخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم .

وقيل : إن النصارى كانوا يجامعونهن ولا يبالون بالحيض ، واليهود كانوا يعتزلونهن في كل شيء ، فأمر الله في الاقتصاد بين الشيئين ، وما رواه مسلم<sup>(٢)</sup> من أن اليهود كانوا يعتزلون النساء في زمان الحيض ، فسأل أصحاب النبي عن ذلك فنزلت ، فقال اصنعوا كل شيء إلا النكاح .

ويؤيد ذلك أيضاً قوله « ولا تقربوهن » من وجوه كما يأتي وقوله « فإذا تطهرن فأتوهن » ، فان إتيانهن جماعهن ، فيكون المراد النهي عن مجامعتهن في القبل ، وهو مذهب الأكثر منّا ومن العامة ، إلا أن بعضاً - مع حملهم المحيض على المصدر بتقدير أو اسم زمان - قالوا بذلك للروايات وبقية الآية وغيرها ، وأبو حنيفة وأبو يوسف أوجبا اعتزال ما اشتمل عليه الأزار ، وهو قول للمرتضى منّا<sup>(٣)</sup> ويؤيد

(١) رواه في كنز العرفان ج ١ ص ٤٣ وفي المستدرك ج ١ ص ٧٧ عن غوالي اللالي وجامع احاديث الشيعة ج ١ ص ١٩٠ واخرجه في الكشف ج ١ ص ٢٦٥ والامام الرازي ج ٦ ص ٦٦ مع زيادة .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٣ ص ٢١١ ورواه في الدر المنثور ج ١ ص ٢٥٨ عن احمد وعبد بن حميد والدارمي ومسلم وابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابي يعلى وابن المنذر وابن ابي حاتم والنحاس في ناسخه وابن حبان والبيهقي في سننه ورواه في المنتقى بشرح نيل الاوطار ج ١ ص ٢٩٩ عن الجماعة الا البخاري وفيه وفي لفظ الجماعة والحديث طويل اخذ المصنف موضع الحاجة .

(٣) نقله عنه في المختلف ج ١ ص ٣٥ عن شرح الرسالة له .

ما قدّمناه الأصل ، والاستصحاب ، والشهرة ، وروايات أخر من طرفنا ، وسهولة الجمع حينئذ بينها وبين ما يخالفها من بعض الروايات الدالة على اجتناب ما اشتمل عليه الازار ، بالحمل على الكراهة أو شدتها ، كما هو المشهور <sup>(١)</sup> عندنا .

وفي الكشف <sup>(٢)</sup> أنّ محمد بن الحسن لم يوجب إلّا اعتزال الفرج ، وروى حديث عائشة أنّ عبد الله بن عمر <sup>(٣)</sup> سألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حايض ؟ فقالت : تشدّ إزارها على سفلتها ثمّ ليباشرها إن شاء ، وما روى زيد بن أسلم أنّ رجلاً سأل النبي ﷺ ما يحلّ لي من امرأتي وهي حايض ؟ قال : لتشدّ عليها إزارها ثمّ شأنك بأعلاها .

ثمّ قال محمد : وهذا قول أبي حنيفة ، وقد جاء ما هو أرحص من هذا عن عائشة <sup>(٤)</sup> أنّها قالت يجتنب موضع شعار الدم ، وله ما سوى ذلك انتهى .

وعلى خلاف المشهور لا يمكن مثل هذا ، بل لابدّ من طرح الروايات ، وظواهر الكتاب ، مع ضعف رواياتهم وقلتها ، على أنّها لا تدلّ أيضاً على أنّ ذلك هو المراد بالآية ، بخلاف رواياتنا فينبغي حمل رواياتهم على السنّة كما لا يخفى ، وأيضاً على قولهم مع قطع النظر عن ظهور الآية فيما قلنا ، وعدم صلوح رواياتهم مؤوّلاً لظاهر القرآن ، يلزم الاجمال في القرآن ، مع كونه تعيين كل شيء ، وهو خلاف الأصل على كلّ حال ، وأيضاً يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة إذ مع رجحان رواياتنا دلالة

(١) انظر تعاليفنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٩٤ وقد احتملنا هناك كون النهي للإرشاد الى محافظة اتقاء موضع الدم ويؤيد ذلك ما في بعض الفاظ الحديث عن عايشة وايمك يملك اربه و الارب بكسر الهمزة و سكون الراء العضو و بفتحهما بمعنى الحاجة و روى الحديث بالوجهين انظر فتح الباري ج ١ ص ٤١٩ وتفسير الخازن ج ١ ص ١٤٩ .

(٢) الكشف ج ١ ص ٢٤٥ .

(٣) ترى الحديثين في الموطأ بشرح الرزقاني ج ١ ص ١١٥ و ١١٦ وتووير الحواك

ج ١ ص ٥٩ والدر المنثور ج ١ ص ٢٦٠ والدارمي ج ١ ص ٢٤٢ .

(٤) انظر الدارمي ج ١ ص ٢٤٣ والدر المنثور ج ١ ص ٢٥٩ والمغني لابن قدامة

وصحة وكثرة - إن لم يترجح ما قلنا - فلا أقل أن يتساوبا فيتمارضان فيتساقدان فافهم .

وقوله « لا تقربوهن » حتى يطهرن ، بالتخفيف أي حتى ينقطع حيضهن تأكيد للاعتزال ، وبيان لغاية وقته وتأيد للمشهور كما قلنا من وجوه :  
منها أن الظاهر من مقاربتهن عرفاً مجامعتن ، فلا يوافق المعنى الثاني ، فلو أريد كان خلاف الظاهر ، مع ما تقدم .

ومنها أن الحكم بالاعتزال على الثاني لا يشمل ما بعد زمان الحيض بوجه ، فكان منتهاه معلوماً فيلغو قوله « حتى يطهرن » وعلى ما قلناه ليس كذلك ولو سلم أن في التعبير بالمحيض نوع إشعار إلى المدّة لكن ليس بصريح الكلام كما في قولهم . ومنها أن هذا مع إفادته التأكيد يفيد نوع توضيح للمدّة على قولنا لا على ما قالوا ، وذلك لاحتمال الخلاف لفظاً فافهم .

وقرىء « يطهرن » بالتشديد أي يغتسلن ، والجمع بحمل هذا النهي على الكراهة كما هو المشهور عندنا وجه واضح ، لقرب النهي من الكراهة ويدل عليه بعض رواياتنا ، وفيه الجمع بين الروايات أيضاً وحينئذ فيحتمل أن يراد التحريم قبل الانقطاع بقرينة ما تقدم ، والكراهة بعده حتى يغتسلن ، وأن يراد المرجوحية المطلقة أو غير الواصل إلى حدّ التحريم أي الكراهة باعتبار الانتهاء إلى الغتسل نظراً إلى أن المجامعة جائزة في الجملة ولو بعد الانقطاع ، وبكفي ذلك ، فلا يجب قصد خصوص التحريم بوجه فافهم .

وحينئذ ينبغي حمل « فأتوهن » على الإباحة بمعنى رفع التحريم والكراهة ، بقرينة ما تقدم ، أو الإباحة بالمعنى الخاص .

ومن أصحابنا <sup>(١)</sup> من قال بالجمع بحمل تطهر على طهر كتمكبر في صفاته تعالى بمعنى كبر ، وتطعمت الطعام بمعنى طعمته ، وقد يجمع بحمل قراءة التخفيف على قراءة التشديد ، إما بترك مفهوم الغاية بقرينة قوله « فإذا تطهرن » وهو ظاهر

الكشاف ، حيث قال : التطهر الاغتسال ، والطهر انقطاع دم الحيض ، وكلتا القراءتين مما يجب العمل به ، ثم قال : وذهب الشافعي إلى أنه لا يقربها حتى تطهر وتطهر فيجمع بين الأمرين ، وهو قول واضح ، وبعضه قوله « فاذا تطهرن فأتوهن » انتهى ولا يخفى ما فيه .

أو بحمل يطهرن مخففاً على معنى ينظفن بالاغتسال بعد الانقطاع بقرينة القراءة الاخرى ، وقوله « فاذا تطهرن » . أو على معنى نفس الاغتسال بعد الانقطاع ، وهو ظاهر القاضي . وفي مجمع البيان : ومنهم من قال إذا توضأت أو غسلت فرجها حلّ وطؤها ، عن عطاء وطاروس ، وهو مذهبنا انتهى .

ولا نعرف كون الوضوء غاية التحريم مذهباً لأحد من أصحابنا سواء في هذا الكتاب أما غسل الفرج فالمعروف المشهور أنه غاية لشدة الكراهة أو أصلها عند الشبك ، وهو مقتضى الجمع بين الروايات عندنا ، ولا نعرف كونه غاية للحرمة قولاً لأحدهما إلا هذا ، وما قاله في المعتبر إن من الأصحاب من أورد ذلك بلفظ الوجوب فلا يبعد أن يكون أراد هذا ، والله أعلم .

ثم الظاهر أن ذلك بحمل قراءة التشديد على ما يعم الاغتسال والوضوء وغسل الفرج ، وحينئذ فاما أن نحمل القراءة الأخرى على نحو ذلك أو على ظاهرها باعتبار أن المجامعة قد حلت وصار المحل صالحاً ، وإن توقفت على شرط فتأمل وتنبيهه ره لما هو أحسن الوجوه لولا بعض الروايات ، والشبهة ، حتى كاد أن يكون إجماعاً عندنا . وكلام ابن بابويه ليس صريحاً في الخلاف ذهاباً إلى ما قاله الشافعي ، ولا يبعد كونه مراد الكشاف ، ووجهاً للجمع على قول الشافعي أما ما ذهب إليه أبو حنيفة كما في الكشاف من أن له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم ، وإن لم تفتسل في أقل الحيض لا يقربها حتى تفتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل ، فهو أبعد الوجوه ، لا شاهد له في العقل والنقل ما يعتد به .

ثم قوله « فاذا تطهرن فأتوهن » أي جامعوهن ، وفيه من تأييد كون الاعتزال

عن المجامعة لا غير ، ما لا يخفى ، فالأمر للإباحة بمعنى رفع التحريم على قول الشافعي وابن بابويه إن صح عنه ذلك ، وكذا على قول من لا يستفيد الكراهة من الكتاب من أصحابنا ، لكن ظاهراً وعلى المشهور عندنا بمعنى رفع المرجوحية المطلقة الشاملة للتحريم والكراهة مطلقاً ، أو رفع خصوص الكراهة والتحريم مطلقاً ، أو على قراءة التشديد فقط ، وعلى التخفيف رفع التحريم وفيه تأمل أو بمعنى الإباحة بالمعنى الأخص مطلقاً على المذاهب فتأمل .

قيل: الأمر ليس هنا للوجوب مطلقاً بل قد يكون له كما لو كان قد اعتزلها أربعة أشهر آخرها أو لزمان الانقطاع والغسل ، وكذا لو وافق انقضاء مدة الترتبص في الإيلاء والظهار ، وقد يكون للندب كما في اقتضاء الحال ذلك ، فهو إذن لمطلق الرجحان ، وفيه نظر من وجوه لا يخفى .

« من حيث أمركم الله » أي من قبل الطهر لا من قبل الحيض ، عن السدي والضحاك ، وقيل : من قبل النكاح دون الفجور عن ابن الحنفية وقال الزجاج ، معناه من الجهات التي يحل منها ، ولا تقربوهن من حيث لا يجوز من كونهن صائمات أو محرّمات أو معتكفات ، وقال الفرّاء ولو أراد الفرج لقال « في حيث » فلما قال « من حيث » علمنا أنه أراد من الجهة التي أمركم الله منها كذا في مجمع البيان .

وفي الكشف والقاضي من المأني الذي أمركم الله به وحلله لكم ، وهو القبل ، وقيل من حيث أمركم الله بتجنبه ، وهو محل الحيض أعنى القبل ، وما في مجمع البيان أوضح وأنسب كما لا يخفى .

« إن الله يحب التوابين » ممّا وقع منهم من المناهي نهى تحريم أو تنزيه سيّما عمّا نهاه هنا بقرينة المقام ، ولا يوجب التخصيص ، فكذا « ويحب المتطهرين » أي المتنزّهين عمّا اجتنبه نزاهة ونظافة ، فيدخل فيه كلّ مكروه وحرام ، وترك كلّ مستحبّ وواجب ، خصوصاً ما تقدّم في المقام ، وهنا أقوال آخر عامتها تخصيص وتقييد .

التوبة: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ  
بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا .

النجس : القذر ، قيل في الأصل مصدر، ولذلك لا ينثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث  
وفيه نظر ، وإذا استعمل مع الرجس كسر أو قل ، يقال رجس نجس - بكسر أو لهما  
وسكون الجيم - وهو تخفيف ، نحو كبدي في كبدي قاله الفراء وقرئ به شاذاً قال في  
الكشاف <sup>(١)</sup> على تقدير حذف الموصوف كأنه قيل : إنما المشركون جنس رجس أو  
ضرب نجس ، وأكثر ما جاء تابعاً لرجس .

لا يخفى أن هذا وما تقدم يقتضى أن يقدّر له الموصوف رجس فكأنه قيل  
إنما المشركون رجس نجس ، فيكون أبلغ وأفيد وأظهر ، وظاهر «إنما» الحصر ، فكأنه  
قيل : ليس المشركون إلا نجساً ، والغرض المطابقة في نجاستهم ، أو الحصر إضافي  
بالنسبة إلى الطهارة ، والأول أبلغ ، وإن كان كلاهما غير خارج عن مقتضى اللفظ  
والمقام .

وقال فخر الدين الرازي <sup>(٢)</sup> : حصر الله تعالى في هذه الآية الشريفة النجاسة في  
المشركين ، أي لانجس غيرهم ، وعكس بعض الناس ذلك ، وقال لانجس إلا المسلم حيث  
ذهب إلى أن الماء الذي استعمله المسلم في رفع الحدث مثل الوضوء والغسل نجس ،  
بخلاف الماء الذي استعمله المشرك ، فأنه طاهر لعدم إزالة حدثه ، وأراد به أبا حنيفة  
فأنه الذي ذهب إلى ذلك كما هو المشهور ، وفيه تعريض عظيم عليه ، حيث قال : إنّه  
عكس قول الله سبحانه .

لكن لا يخفى أن كلامه هو ، أظهر في عكس قوله تعالى ، لأنه سبحانه حصر  
المشركين في النجاسة ، وقد جعله هو حصر النجاسة في المشركين ، فهو أولى بهذا  
التشنيع ، وإن توجه نحوه على أبي حنيفة على ابلغ وجه ، خصوصاً على القول بأن  
الحصر إضافي ، فإن مفاده أن المشرك بصفة الشرك ليس له من صفتي الطهارة و

(١) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) انظر تفسيره ج ١٦ ص ٢٥ وما نقله المصنف مضمون كلامه وليس عين لفظه .



النجاسة إلّا النجاسة، وقد عكس هو ذلك ويقول : ليس له منهما إلّا صفة الطهارة .  
حيث يقول بطهارته و طهارة ما استعمله مع قوله بنجاسة ما استعمله المسلم في وضوء  
أو غسل ، ولعلّ هذا أوضح .

وكلام الفخر هذا يدلّ على أنّ مذهبه نجاسة المشركين نجاسة عينيّة كما هو  
الظاهر المتبادر لغة وعرفاً فهو صريح القرآن ، مع ما في قوله « فلا يقربوا المسجد  
الحرام » من تأييد ذلك . وكذا قراءة نجسّ التابع غالباً لرجس ، كما تقدّم ، حتّى  
صار بمنزلة النصّ ، خصوصاً عند عدم دليل على خلافه ، فيجب الحمل عليه ، وهو  
المروى<sup>(١)</sup> عن أهل البيت عليهم السلام ومذهب شيعتهم الامامية ، ويروى<sup>(٢)</sup> عن الزيدية  
أيضاً .

وفي الكشف : معناه ذونجس ، لأنّ معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ،  
ولأنّهم لا يتطهّرون ولا يغتسلون ولا يجتنبون النجاسات ، فهي ملابسة لهم ، أو جعلوا  
كأنّهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها ، وعن ابن عباس أعيانهم نجسة كالكلاب  
والخنزير ، وعن الحسن من صافح مشركاً توضع أي غسل يده ، وأهل المذاهب على  
خلاف هذين القولين ، أي قول ابن عباس والحسن ، وإن كان مفادهما واحداً .

ولا يخفى أنّه لا يجوز العدول عن صريح القرآن إلّا بما هو مثله أو أقوى منه  
عقلاً ونقلاً ، وظاهره<sup>(٣)</sup> أن لا دليل عليه إلّا اتفاق أهل المذاهب الأربعة على خلاف  
صريح القرآن ، وإلّا كان ينبغي أن يشير إليه .

أما قوله لأنّ الخ يريد به بيان وجه التجوّز وعلاقة المجاز ، فكأنه لما رأى  
كلام أهل المذاهب لا يقبل التأويل ، ولا يجوز الحكم ببطلانه عنده ، فاحتج إلى  
إبطال صريح القرآن ، فلما أبطله بتأويله بما لا يخالف مذهب الاثنيّة أراد بيان صحّة

(١) انظر جامع احاديث الشيعة الباب ١٣ من ابواب النجاسات ج ١ ص ٤٢ و ٤٣ .

(٢) انظر البحر الزخار ج ١ ص ١٢ وانظر ايضاً تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٠١ .

(٣) اي الكشف .

هذا التجوُّز حذراً من إبطاله بالكلية وتصحيحاً لما ذهب إليه من التجوُّز بعد إبطال الحقيقة ، فقال لأنَّ النجس .

وفي البيضاوى<sup>(١)</sup> : أو لأنَّهم لا يتطهرون ولا يجتنبون عن النجاسات ، فهم ملابسون لها غالباً ، وفيه دليل على أنَّ ما الغالب نجاسته نجس ، انتهى .

اعلم أنَّ ظاهر القاضي حيث لم يفسر «نجس» بذي نجس ، وقال فلا يقر بوا المسجد الحرام لنجاستهم ، أنَّ لفظة نجس عنده باق على حقيقته ، وأنَّ المشركين نجس حقيقة لكن توهتهم هذه الوجوه دلائل للنجاسة ، وعللاً لها وبدل على الأمرين قوله «وفيه دليل» ، الخ ، وأنت خير بأنَّ نجاستهم تخالف قول أثمتهم الأربعة وأنَّ هذه وجوه التجوُّز وطاهر أنَّها لا تصلح عللاً للحكم ، ولا دلائل له ، فايرادها في مقام التعليل للحكم خطأ .

ثمَّ ظاهر أنَّ تسميتهم بالنجاسة مبالغة للغلبة ، لا يوجب كونهم نجساً حقيقة فضلاً عن نجاسة غيرهم لغلبتها فيهم ، بل لا يلزم صحة الإطلاق على غيرهم مجازاً ، لعدم أطراد المجاز .

نعم إذا قيل بالنجاسة حقيقة ولم يعلم لها مقتضى إلَّا الغلبة ، بل علم أنَّ لا مقتضى غيرها وقيل بصحة القياس ، أمكن الاستدلال به على نجاسة الغير إذا وجد فيه تلك الغلبة أو أقوى منها ، إذ ربَّما يكون مرتبة خاصة منها علّة دون ما درنها ، وأين ذلك عمّا قال .

وأيضاً يلزم أن يكون المسلم الغالب نجاسة بدنه نجساً ، فيجب اجتنابه مطلقاً ويصحُّ تنجيسه حقيقة ، وليس كذلك وإلَّا لزم أن يكون المسلم أنجس من المشرك وأسوأ حالاً ، لأنَّه يطهر بالاسلام ، وليس الاسلام يطهره ، لأنَّه نجس مع كونه مسلماً وتحصيل الحاصل محال ، وإيجاب الكفر لتجديد الاسلام أقبح شيء ، خصوصاً إذا كان عن فطرة فتأمل ، فلعله توهتهم النجس أعمّ من المتننجس ، ومع فساد ذلك يأتي

فيه بعض ما تقدّم فنفكر .

ثمّ الظاهر من المشترك من أثبت لله شريكاً ، فهو غير الموحّد ، فلا يدخل الموحّد الكتابي ، ويحتمل كون الجميع مشركين لقوله تعالى « وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله » إلى قوله : « سبحانه وتعالى عما يشركون » كما قاله كثير من الأصحاب ، وصاحب الكشف أيضاً في غير هذا الموضع فتأمل ، فيكون الجميع نجساً فينجس ما يباشرونه من المايعات التي تنجس بملاقاة النجاسة وغيرها مع الرطوبة .

فقوله « طعامهم حلّ لكم »<sup>(١)</sup> يراد به الحبوب كما هو المشهور ، ووردت به الرواية أو يراد به أنّ طعامهم من حيث أنّه طعامهم غير حرام ، بل إنّما يحرم منه ما تنجس بالملاقاة للنجاسة ، فان قبل الطهارة حلّ أيضاً أو عندها فافهم .

ولا يجوز لهم دخول المسجد الحرام كما هو صريح قوله « فلا يقربوا المسجد الحرام » إن كان تعلّق النهي بالقرب للمبالغة والتأكيد ، وإلّا فيحرم دخولهم الحرم أيضاً ، وهو أقرب من قول عطاء أنّ المراد بالمسجد الحرام الحرم ، وإنّ أيّده بقوله تعالى « سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام » .

وصاحب اللباب خلط بينهما<sup>(٢)</sup> وأبعد شيء قول أبي حنيفة أنّ النهي عن الحجّ والعمرة لأعن الدخول مطلقاً ، لقول عليّ عليه السلام حين نادى ببراءة « ألا لا يحجّ بعد عامنا هذا مشرك » حتّى أنّه جوز للمشركين دخول المسجد الحرام لغير الحجّ والعمرة ، وغير خفيّ على ذي مسكة أنّ الخبر غير مناف لتحريم دخولهم المسجد الحرام الذي هو صريح الآية ، فلا يجوز العدول عنه .

ولو قلنا إنّ ظاهر الحال يقتضي أن يكون ذلك من مقتضى الآية ، فأنّه لا يستلزم ما قاله ، بل لعلمه لقطع تعلّقهم من دخول المسجد أو الحرم أيضاً ، لاستلزام الحجّ والعمرة دخول المسجد والحرم ، أو لأنّ الحاجّ والمُعتمر يقربان من دخول

(١) معنى في قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم » .

(٢) انظر تفسير الخازن ج ٢ ص ٢١٢ .

المسجد والحرم ، لاقتضاء حالهما ذلك فافهم .

وهنا أحكام آخر منها أن الكافر مكلف بالفروع ، ومنها عدم جواز إدخال مطلق النجاسة المسجد الحرام للتفريع كما ذهب إليه العلامة في المساجد مطلقاً ، ويؤيده وجوب تعظيم شعائر الله وما روى عنه ﷺ جنبوا مساجدكم النجاسة<sup>(١)</sup> . وما يقال من أن الآية ليست صريحة لاختصاص الحكم بنجاسة الشرك ولم يثبت وجوب تعظيم الشعائر إلى هذه المرتبة ، والرواية لا يعرف سندها فضلاً عن صحتها .

ففيه أن الظاهر أن وصف النجاسة هو علة حرمة القرب من المسجد ، ويؤيده أصل قلة الحذف في الكلام ، وأن تعليق الحكم بالوصف المناسب يدل على عليته ، والظاهر عدم انضمام علة العلة في التفريع على العلة والتعليل بها على أن الأصل عدم مدخلية غير ما علم من التعليق .

وأما الخبر فمشهور جداً معمول عليه عند الخاصة والعامة مع روايات آخر بعضها .

وأكثر الأصحاب على اختصاص الحرمة بالمتعدّي حملاً لما تقدّم على ذلك لبعض الروايات ، وأن ذلك يتحقق به تعظيم الشعائر وتجنب المسجد النجاسة فتأمل فيه . ومنها عدم تمكين المسلمين لهم من ذلك ، بمعنى منعهم ، حتى قيل : هو المراد بالنهي ، ويقضي ذلك تصدير الآية بيا أيها الذين آمنوا ، وبيان كون المشركين نجساً لهم ، وقوله تعالى بعد ذلك « وإن خفتم عيلة » .

ومنها إزالة النجاسة عنه مطلقاً كما ينبّه عليه ما تقدّم في الحكمين المتقدمين . ومنها منع الكلب والخنزير من دخول المسجد الحرام كذلك وجوب الإخراج وكذلك المرتد وغيره من الكافر الموحد على القول بنجاستهم .

(١) راجع البحث في الحديث تعاليفنا على مسالك الأفهام ج ١ ص ١٠٣ وعلى أي فالحديث

وان كان مرسلًا لكنه منجبر بعمل الأصحاب حيث أنهم استندوا في الحكم إلى الحديث .

ومنها تعميم الحكم لباقي المساجد كما ذهب إليه مالك ، وهو غير صريح الآية فيحتاج إلى دليل ، وذهب الشافعي إلى الاختصاص بالمسجد الحرام ، وأجاز دخولهم في غيره ، ثم قوله «بعد عامهم هذا» في الكشف بعد حج عامهم هذا ، ولا يخفى عدم الاحتياج إلى هذا التقدير مع كونه خلاف الأصل ، وذلك العام قيل سنة حجة الوداع والأصح أنه سنة تسع من الهجرة ، حين بعث النبي ﷺ أبا بكر ببراءة ثم أمر الله بعزله وألا يؤدبها عنه إلا هو أو رجل منه ، فبعث علياً رضي الله عنه .  
المائدة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ .

في المجمع : الخمر عصير العنب المشدّد ، وهو العصير الذي يسكر كثيره ، وعن ابن عباس أن المراد جميع الأشربة التي تسكر ، وهذا هو الذي تقتضيه روايات أهل البيت رضي الله عنهم ، والميسر القمار ، والأنصاب أحجار أصنام كانوا ينصبونها للعبادة ويذبحون عندها ، والأزلام هي القداح التي كانوا يستقسمون بها ، والرجس بالكسر القذر والمائم ، وكل ما استقذر من العمل ، والعمل المؤدّي إلى العذاب ، قاله في القاموس .

والظاهر أنه حقيقة في الأوّل دون البواقي وإفراده هنا لأنه جنس ، أو لأنه خبر للخمر ، وخبر البواقي محذوف من جنسه ، لدلالته عليه ، أو خبر للمضاف المحذوف أي تعاطى الخمر الخ ، واحتمل كونه خبراً عن كلّ واحد من عمل الشيطان لأنه نشأ من تسويله وتزيينه ، وهو صفة أو خبر آخر .  
« فاجتنبوه » أي ما ذكر ، أو تعاطيها ، أو الرجس ، أو عمل الشيطان ، أو كلّ واحد « لعلكم تفلحون » سبب الاجتناب .

وفي الآية في تحريم الخمر والميسر وجوه من المبالغة من مخاطبتهم أولاً بـ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » والاثيان بأنهما الدالّ على حصر الأوصاف بل الحقيقة أيضاً ، والمقارنة للأنصاب المشعر بالكفر المحض ، والأزلام التي هي من شعار الكفار ، والتقديم عليهما وتسميتهما رجساً ، وجعلها من عمل الشيطان الموزن بأنّها شرٌّ محض .

ثمّ الامر بالاجتناب عن عينها ظاهراً وجعله سبباً يرجى منه الفلاح ، مشعراً بأنّ مباشرها لا يفلح مع إمكان أن يقال إنّ في لعلّ أيضاً نحو تأكيد وإيماء بأنهم لما تقدّم منهم من ذلك ، صاروا بعيدين عن الفلاح فافهم .

ثمّ أكّد ذلك ببيان مافيهما من المفسدات الدنيويّة والدينيّة ثمّ قرّر كلّ ذلك فقال « فهل أنتم منتهون » بصيغة الاستفهام مرتّباً على ما تقدّم من أنواع الصوارف ، إبداناً بأنّ الامر في المنع والتحذير بلغ الغاية ، وأنّ الاعذار قد انقطعت .  
ثمّ أمر بطاعة الله ورسوله وحذّر عن المخالفة وهدّد على التولّي عن ذلك وغير ذلك .

وفي اللباب <sup>(١)</sup> فروى أبو ميسرة أنّ عمر بن الخطاب قال : اللهمّ بيّن لنا في الخمر بيان شفاء ، فأنزله الله الآية التي في سورة البقرة « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير » الآية فدعي عمر فقرئت عليه ، فقال : اللهمّ بيّن لنا في الخمر بيان شفاء ، فنزلت التي في النساء « يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » فدعي عمر فقرئت عليه فقال : اللهمّ بيّن لنا في الخمر بيان شفاء فنزلت التي في المائدة « إنّما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر - إلى قوله فهل أنتم منتهون » فدعي عمر فقرئ عليه ، فقال : انتهينا انتهينا . أخرجه الترمذي من طريقين ، وقال هذا أصحّ ، وأخرجه أبو داود والنسائي انتهى والعافل يكفيه إشارة .

ثمّ في الآية أحكام لكن إيرادها هنا باعتبار الاستدلال لها على نجاسة الخمر وهو من وجهين :

الف - أنّه وصفه بالرجس ، وهو وصف بالنجاسة لترادفهما ، ولذلك يؤكّد

(١) تفسير الخازن ج ١ ص ٤٨٥ ورواه في الترمذي كتاب التفسير انظر ج ٣ ص ٩٨

من تحفة الاحوذى ورواه ابوداود في كتاب الاشربة انظر عون المعبود ج ٣ ص ٣٦٤ والنسائي ج ٨ ص ٢٨٦ كتاب الاشربة و انظر في ذلك ايضاً تعاليفنا على كنز العرفان ج ٢ من ص ١٤ الى ص ١٨ ففيها مطالب مفيدة .

بالنجس فيقال « رجس نجس » .

ب - أنه أمر باجتنابه ، وهو موجب للتباعد المستلزم للمنع من الاقتراب بسائر أنواعه ، وكون كل منهما في جانب ، وهو يستلزم الهجران من كل وجه .  
والجواب أن الرجس وإن كان حقيقة في القدر ، لكن القدر أعم من النجس فإن الظاهر منه كل ما تنفّر منه النفس ، ولم سلم فلا يراد به هنالك حقيقة بالنسبة إلى أعيان هذه الاشياء ، وإلا لزم أن يكون الانصاب والازلام أقداراً نقنجس بملاقاتها برطوبة ، كما هو شأن كل نجس قدر ، ولا يعرف به قائل لا منّا ولا من غيرنا ، وظاهر الكلّ الاجماع على خلاف ذلك ، فلا بدّ من حمله على معنى غير ذلك يصحّ في الجميع ، فلا يستلزم قذارة العين نجاستها .

ولهذا قال جماعة من الفحول رجس خبر للمضاف المحذوف وهو تعاطي هذه الاشياء فإنّ الذي تستخبّثه العقول ويعاف منه يقيناً من هذه الاشياء ، تعاطيها على الوجوه المقتضية للمفاسد الظاهرة المشهورة المتعلقة بها ، كشرب الخمر ، وما يتعلق به من حفظها وبيعها وشرائها وغير ذلك للشرب ولو من الغير ، كما روي عنه عليه السلام « لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبايعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » <sup>(١)</sup> .

(١) حديث لعن النبي عشرة مستفيض بل لعله يعد من المتواترات انظر من كتب الشيعة الوسائل ج ١٢ ط الاسلاميه الباب ٥٥ من ابواب ما يكتسب به من التجارة ص ١٦٤ و ص ١٦٥ المسلسل ٢٢٣٨١ الى ٢٢٣٨٧ و ج ١٧ ص ٣٠٠ و ٣٠١ المسلسل ٣٢١٤٨ الى ٣٢١٥١ عن الكافي والتهذيب والفقيه والخصال وعقاب الاعمال ومستدرك الوسائل ج ٢ ص ٤٥٢ و ج ٣ ص ١٤٣ و البحار ج ١٤ ط كمپاني ص ٩١٣ .

ومن كتب اهل السنة كنز العمال ج ٥ ص ١٩١-٢٠٤ ومنتخب كنز العمال بهامش المسند ج ٢ من ص ٤١٨ الى ص ٤٢٥ والبيهقي ج ٨ ص ٢٨٧ و الترغيب و الترهيب للمنذرى ج ٣ ص ٢٤٩ و ص ٢٥٠ و فيض القدير ج ٥ ص ٢٦٧ الرقم ٧٢٥٣ و الدر المنثور ج ٢ ص ٣٢٢ و تفاسيرهم الاخر تفسير الايه ٢١٩ من سورة البقره او الايه ٩٣ من سورة المائده و في عدالمشرة قليل تفاوت لايهمنا التعرض له وفي مخطوطة كتابنا هذا عثمانية و لعل سقط الاثنان من سهو الناسخ .

ولعب الميسر وما يتعلق به ، وعبادة الأصنام وتعظيمها ، وما يتعلق بذلك ، والاستقسام بالأزلام ، وما يتعلق به ، حتى لا يبعد أن يقال إن قبح تعاطي هذه الاشياء واصل إلى حد إذا نسب إليها جميعا النجاسة والقذارة يتبادر هو لا غير ، خصوصاً مع قرينة عدم قائل بنجاستها جميعاً فتأمل .

لا يقال : القائل بنجاسة الخمر كثير بل أكثر ، ولا ريب أن مراعاة الحقيقة مع الامكان أولى والمجاز معها أقرب ، فينبغي أن يحمل الرجس بالنسبة الى الخمر على حقيقته ، وفي البواقي على غيرها .

لأن هذا وإن كان مجازاً لكنّه استعمال في الحقيقة والمجاز جميعاً ، ويحتاج فيه إلى وضع ثالث ، واعتبار عين كل من المعنيين في الوضع والاستعمال ، ومؤنة ذلك كثيرة غير لائق بأوضاع الألفاظ ، واستعمالاتها ، بل كاد أن لا يحتمله الوضع ولا

---

و العويصة في هذا الحديث انما هو في عد العاصر و المعتصر في كثير من نسخ الحديث اثنين و ان كان في بعض الاحاديث واحداً فليس في الخصال ذكر المعتصر انظر ص ٤٤٤ ط مكتبة الصدوق وكذا عقاب الاعمال ص ٢٩١ ط مكتبة الصدوق فاكثر الشارحين للحديث من كتب شرح الحديث و اللغة يقولون المعتصر من يعتصر لنفسه والعاصر من يعتصر لغيره مثل كال واكتال وقال بعضهم المعتصر حاسبها في الاواني والزجاجات وفي المقاييس ج ٤ ص ٣٤٢ عصرت الغنم اذا وليته بنفسك و اعتصرته اذا عصر لك خاصة .

و الذي يلوح لي ان العويصة انما تسببت حيث انهم قرؤا المعتصر بكسر الصاد والفلوقرى بفتحها فتكون الكلمة على وزن اسم المفعول واسم المكان من المزيد على وزن واحد فيكون اسم مكان وشمول اللعن لاصل الخمر فلا اشكال مضافاً الى ان المعتصر بفتح الصاد على ما في اساس اللغة و المقاييس ج ٤ ص ٣٤٤ يكون بمعنى الملجأ ايضاً بل في اللسان ان الاعتصار يجيء بمعنى الالتجاء فانشد البيت المعروف :

لونيير الماء حلقي شرق كنت كالغسان بالماء اعتصاري

و عليه فيكون المراد من المعتصر التشكيلات التي يسمونه في هذه الازمان بالرسومات.



الاستعمال ، ولذلك صار أبعد المجازات ، حتى منع منه بعض بالكلية ، خصوصاً بالنسبة إلى أمور مع تخصيص كلّ ببعض ، ولأريب فيه مع عدم قرينة مفهومة لشيء من ذلك كما هنا ، ومع جميع ذلك فلا ريب أنّه يحتاج في نوع المجاز إلى النقل ولا يجوز بدونه ، ولم ينقل مثله ، فهو غير جازز البتّة .

وأما جعل رجس خبراً عن الخمر على حقيقته وكون خبر البواقي من جنس لفظه في ما يناسبها من المجاز أو يكون قوله « من عمل الشيطان » خبراً عن البواقي فهذا كلّه خلاف الظاهر ، وخروج عن مقتضى اللفظ ، وقوانين الاستعمال من غير دليل وهو ظاهر .

لكن بقي في المقام شيء وهو أن يراد بالرجس حقيقته ويكون التجوُّز في الاسناد ، ولأريب أنّه بالنسبة إلى البعض فقط أقرب إلى الأصل والحقيقة منه بالنسبة إلى الكلّ ، فمع المقتضي للتجوُّز في البعض من الإجماع أو غيره لا ينبغي أن يصار إليه بالنسبة إلى الجميع ، اللهمّ إلا أن يقال : مقتضى اللفظ والتركيب أن المعنى والاسناد بالنسبة إلى الجميع واحد ، ولا يفهم للخمر مزية في ذلك فليتأمل فيه .

وأما الاجتناب في الوجه الثاني فعمّا أخبر عنه بأنّه رجس ، فإن كان التعاطي فلا يدلّ على اجتناب الغير من جميع الوجوه ، على أن الظاهر كونه في الجميع على نسق واحد ، فلو كان المراد عمّا ذكر أو نحوه ، لم يلزم نجاسة عين الخمر أيضاً فتأمل . واعلم أن الأخبار في نجاسة الخمر مع ضعفها مختلفة وأكثر العامة على النجاسة فلا يمكن حمل أحاديث الطهارة على الثقيّة ، فالجمع بالحمل على استحباب غسل الثوب منها إذا لم يفهم من الآية تنجيس متوجّه ، وطريق الاحتياط غير خفيّ .

المذكّر : وَحَيْثَابَكَ فَطَهَّرْ .

المبادر الذي ذهب إليه الأكثر : تطهير الثياب من النجاسات ، مؤيداً بأنّ الكفّار لم يكونوا يتطهرون منها ، ويجب بالماء لأنّه المفهوم عرفاً ، أما اعتبار العصر والورود والعدد ، فبدليل من إجماع أو خبر ، وتحقيقه في موضعه ، وإن أريد تفسير الثياب كما قيل ونقل عن الصادق عليه السلام أيضاً ، فيمكن فهم الطهارة أيضاً لأنها

المقصود كما علّل القائل به ، وفي الرواية <sup>(١)</sup> تشمير الثياب ظهور لها ، قال الله تعالى « وثيابك فطهر » أي فشمّر .

و يحتمل أن يكون المراد التنظيف الذي هو التطهير لغة ، فإنّ النظافة مطلوبة للمشاريع بإزالة الوسخ ونحوه أيضاً ، ففهم وجوب الطهارة الشرعية محل تأمل ، ولكن ظاهر الامر الوجوب ، ووجوب غير الشرعية غير معلوم ، بل قيل معلوم عدمه ، ولهذا على تقدير الحمل على الشرعى خصّ بالتطهير للصلاة فتأمل .

وفي اللباب <sup>(٢)</sup> وقيل : فطهر عن أن يكون مغسوبة أو محرمة ، وقيل : المراد نفسك فطهر من الرزايل ، يقال : فلان طاهر الثياب ، طاهر الجيب ، أو نقيته ، ومنه قول عنقرة « وشككت بالرّمح الأصمّ ثيابه » <sup>(٣)</sup> كنى عنه بما يشتمل عليه .

قيل وسئل ابن عباس عن قوله « وثيابك فطهر » فقال : لا تلبسها على معصية ولا غدر ، أما سمعت قول غيلان بن سلم الثقفيّ :

وإنّي بحمد الله لاثوب فاجر  
« وَأَثَرُ جَزْءٍ فَهَجَرَ » أى خصّ الرجز بلزوم الهجران ، والحصر إضافيٌّ أو التقديم لغيره ، وقرئ الرّجّ بالضم أيضاً ف قيل : هو - بهما - الصنم ، والمراد الثبات على عدم عبادته ، وعدم تعظيمه فأنّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان بريئاً منه وقيل : هو - بهما - العذاب والمراد اجتناب موجهه من الشرك وعبادة الأصنام ، وغيره من المعاصي مطلقاً ، وقيل بالكسر العذاب ، وبالضمّ الصنم ، وفي القاموس الرجز بالضمّ والكسر القدر ، وعبادة

(١) انظر البرهان ج ٤ ص ٣٩٩ و ص ٤٠٠ والوسائل الباب ٢٢ من أبواب أحكام

الملابس .

(٢) تفسير الخازن ج ٤ ص ٣٢٧ وروى مافيه من السؤال عن ابن عباس وانشاده شعر غيلان في الطبري وابن كثير وفتح القدير والدر المنثور وغيره عند تفسير الآية و انشد بيت غيلان في اللسان والتاج كلمه (ثوب) وفي المجمع ج ٥ ص ٣٨٥ والتبيين ج ٢ ص ٧٢٤ وفي الفاظ البيت تفاوت ففي بعضها غادر مكان فاجر وخزيه مكان غدره .

(٣) وبعده ليس الكريم على القنا بمحرم والبيت لعنرة ومعنى شككت طعنت والثياب بمعنى النفس ومعنى المصرع الثاني انه لم يمنعه ان يقتل بالقناة كرمه وانظر تماليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١١١ و ١١٢ .

الأوثان، والعذاب، والشرك فلا يبعد كونه بمعنى القدر كما وقع في بعض استدلالات الأصحاب، واحتمله جماعة، وهو مناسب لتكبير الصلاة وتطهير الثياب، قيل: فيكون تأكيداً لقوله «وثيابك فطهر» وتفسيراً وهو محتمل، والتأسيس خير، واختصاصه بطهارة البدن ممكن، وكذا التعميم بعد التخصيص وغير ذلك فتأمل.

البقرة: وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ.

أي اختبره ربه بأوامر ونواه، واختبار الله عبده مجاز عن تمكينه من اختياره ما يريد الله ومشتهى نفسه، كأنه يمتحنه ما يكون منه حتى يجازيه على حسب ذلك وعن ابن عباس رفع إبراهيم ونصب ربه، والمعنى أنه دعاه بكلمات من الدعاء شبه المختبر بجيبه إليه<sup>(١)</sup> أولاً؟

والمستمكن في «فأتمهن» على الأولى لإبراهيم أي فقام بهن حق القيام وأدأهن أحسن التأدية، وعلى الأخرى لله أي فأعطاه ما طلبه لم ينقص منه شيئاً ويعضده ما روي عن مقاتل أنه فسر الكلمات بما سأل إبراهيم ربه في قوله «رب اجعل هذا البلد آمناً» واجعلنا مسلمين لك، وابتعث فيهم رسولاً، ربنا تقبل منّا.

والفاء للتعقيب وعامل «إذ» إمّا «قال» فالمجموع جملة معطوفة على ما قبلها وإمّا مضمرة نحو واذكر كما هو المشهور، أو وإذ ابتلاه كان كيت، فموقع قال استئناف، كأنه قيل فماذا قال ربه حين أتم الكلمات؟ فقيل: قال الخ ويجوز أن يكون بيانا لقوله: ابتلى، وتفسير آله.

ففي الكشف والبيضاوي فيراد بالكلمات ما ذكره من الامامة، وتطهير البيت ورفع قواعده، والاسلام قبل ذلك في قوله «إذ قال له ربه أسلم» وفيه نظر، وقيل هي السنن الحنيفية العشر<sup>(١)</sup>: خمس في الرأس: الفرق، وقص الشارب، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق، وخمس في البدن: الختان، وحلق العانة، وتقليم الأظفار وتنف الإبطين، والاستنجاء بالماء.

(١) انظر تعاليقنا على كنز العرفان ج ١ ص ٥٥ في وهن هذا التفسير.

وقيل هي الخصال الثلاثون المحموده المذكورة : عشرة منها في براءة « التائبون العابدون » وعشر في الاحزاب « إن المسلمين والمسلمات » وعشر في كل من المؤمنين و سأل سائل إلى قوله « والذين هم على صلاتهم يحافظون » .  
وقيل هي مناسك الحج ، وقيل ابتلاء بالكوكب والقمر والشمس والختان و ذبح ابنه والنار والهجرة .

و « للناس » إما متعلق بجعل أو بامام لما فيه من معنى الفعل ، فلا يحتاج إلى تقدير ما يكون به حالاً عنه ، والامام اسم من يؤتم به كالآزار لما يؤثر به أي يأتمون بك في دينهم ، وفي الكشف والبيضاوي : « ومن ذريتي » عطف على الكاف ، كأنه قال : وجاعل بعض ذريتي ، وكأنه على الأداء بطريق الدعاء ، أو على مسامحة ومبالغة منهما <sup>(١)</sup> .

« لا ينال عهدي الظالمين » وقرئ الظالمون ، والمعنى متقارب ، فإن النيل الإدراك والوصول ، فكلمنا نالك فقد نلته ، ولكن قراءة الأكثر أحسن وأليق ، ومقتضى العرف واللغة كظاهر المفسرين أن العهد هنا هو التقدم إلى المرء في الشيء ، أي تفويض أمر إليه وتوليته إياه إلا أن ظاهر الكشف تخصيصه هنا بالوصية بالامامة بقرينة السؤال ، وفي إيجابه ذلك نظر ، فإن العموم لا ينافيه ، بل ربما كان العموم معه أبلغ كما يلايمه كلام القاضي .

وما يقال من أن كون العهد هنا هو الامامة مروى عن أبي جعفر و أبي عبدالله عليهما السلام فلعله على وجه لا ينافي ما قلناه ، فإن صح في الخصوص فهو المطبوع ، فانهما أعلم بكلام الله ، ومراده سبحانه .

ثم اعلم أن المروى أن من الانبياء من كان مبعوثاً إلى قبيلة ، ومنهم من كان مبعوثاً إلى أهل بيته وخدمه ، ومنهم من اختص ذلك بنفسه ، وإنما كان عليه أن يعمل بما يوحى أو يكلمهم دون غيره ، والظاهر شمول العهد للكل كما هو ظاهر القاضي حيث استفاد الدلالة على عصمة الانبياء جميعاً قبل البعثة .

أما الإمامة فالظاهر أنه لا يتحقق إلا أن يكون الغير مأموراً بالایتمام به ، ومن هنا جاء «إن مرتبة الإمامة أجل من مرتبة النبوة إن الله سبحانه ابتلى إبراهيم بعد نبوته للإمامة ، ثم من عليه بها» .

إذا عرفت ذلك ففي البضاوي أن قوله سبحانه « لا ينال » الخ إجابة إلى ملتمسه وتنبيه على أنه قد يكون من ذرئته ظلمة ، وأنهم لا ينالون الإمامة ، لأنها أمانة من الله وعهد ، والظالم لا يصلح لها ، وإنما ينالها البررة الانقياء منهم ، وفيه دليل على عصمة الانبياء من الكبار قبل البعثة ، وأن الفاسق لا يصلح للإمامة انتهى . وفيه أبحاث :

الف - ان قوله « وإنما ينالها البررة الانقياء منهم » ينافي تخصيص عصمة الانبياء بكونها من الكبائر ، لأن فاعل الصغيرة أيضا لا يعد برا تقيا ، كيف وأيسر ما قيل في التقوى أنه «أن لاتجدك الله حيث نهاك ولا يفقدك حيث أمرك» .

ب - إن وجه الدلالة على العصمة كون الظالم بمعنى من وقع منه ظلم ، ولو من قبل ، ومن هنا يقال كان الاولى أن يقول قبل البعثة أيضا لكن الظاهر أن هذا منه لعدم اعتباره خلاف من أجاز الكبيرة حين النبوة ، وذلك على تقدير عدم اعتبار بقاء المعنى المشتق منه فيه كما هو الحق واضح ؛ إلا أنه خلاف ما ذهب إليه الاشاعرة .

ويمكن أن يقال إن الحقيقة ليست بمرادة على كل حال ، لأن الخطاب لابراهيم بالنسبة إلى ذرئته حتى الذين لم يوجدوا بعد ، فلا بد أن يراد من كان يتصف بظلم في الجملة ، وفيه نظر ، على أن اللازم حينئذ كونهم معصومين من أوّل عمرهم إلى الآخر على زعمه أيضا ، وهو خلاف مذهب الاشاعرة ، بل خلاف معتقده أيضا لوقوع الكفر ممن يعتقد إمامته ، إلا أن يخص الآية بالنبوة وهو بعيد جداً فإن العهد فيها كما عرفت إن لم يكن يخص الإمامة فلا بد أن يعتمها البتة ، لأن الكلام فيها .

أو يقال : إن الخلافة والإمامة لائمتهم ليست من الله ولا بعد البيعة لهم لانهم لا يصلحون لذلك كما هو ظاهر الآية ، وصريح قوله « والظالم لا يصلح لها » كيف و

لو كانوا يصلحون لذلك عند الله ، لماردّ أفضلهم عن قادية آيات من كتابه بأمر نبيّه ﷺ أنّه لا يؤدّي عنك إلا أنت أو رجل منك .

ويؤكّد ذلك ويكشف عن كون البيعة والايتمام منهم أيضاً معصية قوله تعالى « ولا تتركوا إلى الذين ظلموا فتمسّكم النار » فلاوجه لتخصيصه أيضاً الانبياء بالعصمة بل الائمة كذلك .

ج - أنه قد استدللّ بعض الاصحاب بكلّ من الآيتين على عصمة الانبياء والائمة عليهم السلام نظراً إلى أن الظلم إمّا انتقاص الحقّ أو وضع الشيء في غير موضعه ، أو التعدّي عن حدود الله كما قال سبحانه « ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه » ولا شكّ أن فعل الصغيرة خروج عن الاستقامة والطاعة ، ونقص للحقّ و وضع للشيء في غير موضعه ، وتعدّ عن حدود الله ، لأنّ حدود الله هي أوامره ونواهيه .

وأيضاً الظاهر أن تارك حكم الله يكون ظالماً عاصياً ، سيّما لو كان من الانبياء والائمة ﷺ ، وانه لا يتفاوت الحال في ذلك بين الصغيرة والكبيرة ، على ان جماعة قالوا : الذنوب كلّها كبيرة وإن كان بعضها اكبر من بعض فافهم ومن ذلك يتبيّن ان تخصيص العصمة بكونها من الكبار أيضاً لوجه له .

وفي الكشف : أي من كان ظالماً من ذرّيتك لا يناله استخلافي وعهدي إليه بالامامة ، وإنّما ينال من كان عادلاً بريئاً من الظلم ، وقالوا في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للامامة ؛ وكيف يصلح له ان لا يجوز حكمه وشهادته ؛ ولا يجب طاعته ؛ ولا يقبل خبره ، ولا يقدّم للصلاة ، وكان أبو حنيفة يفتي سرّاً بوجوب نصره زيد بن عليّ وحمل المال إليه والخروج على اللصّ المتغلب المتسمّى بالامام والخليفة كالدوانيقيّ وأشباهه ؛ وقالت له امرأة أشرت على ابني بالخروج مع إبراهيم ونجد ابني عبد الله بن الحسن حتّى قتل ، فقال : ليمنّي مكان ابنك ؛ وكان يقول في المنصور وأشياعه لو أرادوا بناء مسجد وأرادوني على عدّ آجره لما فعلت ؛ وعن ابن عيينة لا يكون الظالم إماماً قطّ ؛ وكيف يجوز نصب الظالم للامامة ، والامام إنّما هو لكفّ الظلمة ؛

فاذا نصب من كان ظالماً في نفسه فقد جاء المثل السائر من استرعى الذئب ظلم انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا وإن احتمل ما فهمه القاضي من العصمة قبل العهد أيضاً لكن الظاهر أن يكون مراده انتفاء العهد عن الظالم مادام على حكم الظلم من الفسق ، أما إذا تاب وأصلح وصار عدلاً فلا ، وفيه ما لا يخفى ، بعدما قدّمنا .

ثم على هذا التقدير إذا حمل العهد على عموميه فلا يبعد أن يفهم أن الفاسق لا يصلح أيضاً للقضاء ، ولالفتوى ولالتولي غير ذلك من مصالح المسلمين ، حتى لولايته على أطفاله والمجانين من أولاده .

## آيات الصلاة

الاولى: النساء: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا .

أي فرضاً محدوداً بأوقات معينة لا يجوز الاخلال بها ، أو محدود معيناً كذلك كما يقال وقت موقوف ، وفي تخصيص المؤمنين فيه تجرّيص وترغيب لهم في حفظها وحفظ أوقاتها ، حالتى الأمن والخوف ، ومراعاة جميع حدودها في حال الأمن وإيماء بأن ذلك من مقتضى الإيمان وشعار أهله ولا يجوز أن يفوتهم ، وبأن المتساهل فيها في إيمانه نظر ، وإشعار بأنهم هم المنتفعون لعدم صحتها من غيرهم ، أولعدم إتيان غيرهم بها ، فلا يدل على عدم وجوبها على غير المؤمنين ، فإن المفهوم على تقدير اعتباره إنما يعتبر إذا لم يكن للوصف فائدة أخرى ، على أنه لا نزاع في وجوبها على المنافقين و هوينا في اعتبار المفهوم هنا .

وفيه أيضاً تنبيه للمنافقين بما فيه من الإيماء بقصور إيمان من يتساهل فيها على كشف حالهم ، ووضوح أمرهم عند الله ، وأنه لا يبعد مع إصرارهم أن يظهر ذلك للمؤمنين ، فينبغى لهم حيث يحامون عن ذلك ان يؤمنوا على التحقيق كما يظهرون

وأيضاً فإن الخطاب هنا للمؤمنين ، والكلام في تحريرهم ، و بيان مقتضى أحوالهم كما سيأتي انشاء الله تعالى فلا يناسب التعميم .

على أنه لا يبعد أن يراد بالموقوت الواقعة في أوقات معينة لا يتعداها ولو بامداد اقتضاء الايمان ذلك ، والتعليق به ، فلو فهم منه عدم الوجوب على غيرهم بهذا الوجه فلا محذور فتدبر .

البقرة : خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ خَانِعِينَ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ .

قيل : بالأداء لوقتها والمداومة عليها ، وقيل : بالمواظبة على فعلها في أوقاتها بجميع شروطها وحدودها ، وإتمام أركانها ، وكأنَّ الأمر بذلك في تضاعيف أحكام الأزواج والأولاد لئلا يلهيهم الاشتغال بهم عنها ، ومن ظاهر عمومها يستفاد وجوب المحافظة على جميع الصلوات إلا ما أخرجها الدليل ، فلا يبعد الاستدلال بها على وجوب الجمعة والعيدين والآيات ، لكن في بعض الروايات أن المراد هو الصلوات الخمس <sup>(١)</sup> وهو قريب .

وخصَّ الصلوة الوسطى بذلك بعد التعميم لشدة الاهتمام بها ، لمزيد فضلها أو لكونها معرضة للضياع بينها على قول ، فهي الوسطى بين الصلوات أو الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط <sup>(٢)</sup> .

فقيل هي الصبح <sup>(٣)</sup> لتوسطها بين صلاتي الليل وصلاتي النهار ، وبين الظلام والضياء ، ولأنها لا تجمع مع أخرى ، فهي منفردة بين مجتمعين ، ولمزيد فضلها الحضور

(١) أخرجه في الدر المنثور عن ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عمر ج ١ ص ٣٠٠

ونقلوه عن عدة آخر .

(٢) انظر تعاليفنا على كنز العرفان ج ١ ص ٦٠ .

(٣) انظر تفاصيل الأقوال في الصلوة الوسطى في تعاليفنا على كنز العرفان ج ١



ملائكة الليل وملائكة النهار كما قال الله تعالى « إن قرآن الفجر كان مشهوداً » و لا أنها تأتي في وقت مشقة من برد الشتاء وطيب النوم في الصيف ، وفتور الأعضاء ، وكثرة النعاس ، وغفلة الناس ، واستراحتهم ، فكانت معرضة للضياع فخصت لذلك ، بشدة المحافظة وبه قال مالك والشافعي ، وقال : ولذلك عقبه بالقنوت ، فإنه لا يشرع عنده في فريضة إلا الصبح إلا عند نازلة فتعم .

وقيل : الظهر<sup>(١)</sup> في المجمع : وهو المروى عن الباقر والصادق عليهما السلام وهو مذهب

(١) وهو المختار عند أكثر علمائنا الامامية سوى علم الهدى وعدة وقد نطق به الروايات الكثيرة انظر في ذلك من كتب الشيعة الوسائل ط الاسلامية ج ٣ الباب ٥ من أبواب اعداد الفرائض ص ١٤ المسلسل ٤٤٠٥ الى المسلسل ٤٤١٠ والبرهان ج ص ٢٣٠ و ٢٣١ و نور الثقلين ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٩ و مستدرك الوسائل ج ١ ص ١٧١ و جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٤ و ٢٥ والمجمع ج ١ ص ٣٣٣ والبحار ج ١٨ ص ٢٤ الى ٣٠ والحدائق ج ٦ ص ٢١ الى ٢٤ وفي كثير من الروايات قراءة الامامين الهامين وصلوة العصر وفي بعضها قراءة رسول الله .

وحيث ان المطف يقتضى المفارقة فلا تكون هي العصر وكذلك ترى في كتب أهل السنة كلمة وصلوة العصر منقولة مع الواو انظر المصاحف لابن أبي داود من ص ٨٣ الى ٨٨ نقله بعدة طرق عن مصحف عايشة وحفصة وام سلمة وكذلك نقله ابن خالويه فى شواذ القراءات ص ١٥ عن عايشة وعن ابن عباس و جماعة بل لو راجعت الدر المنثور ج ١ من ص ٣٠٠ الى ص ٣٠٥ وابن كثير ج ١ من ص ٢٩٠ الى ٢٩٢ الخازن ج ١ ص ١٦٥-١٦٦ والطبرى ج ٢ من ص ٥٥٤ الى ٥٦٨ وفتح القدير ج ١ من ص ٢٩٠ الى ٢٩٢ وجدت روايات كثيرة عن غير المصاحف المتقدم ذكرها قراءة وصلوة العصر عن عدة .

واولها القائلون بان الوسطى هي العصر بان الواو زائدة واستشهدوا بآيات و آيات منها قوله : رسول الله وخاتم النبيين وقال العلامة فى المنتهى ج ١ ص ٢١٧ الزيادة منافية للاصل فلا يصار اليه الا لموجب والمثال الذى ذكروه نمنع زيادة الواو فيه بل هي للمطف على بابها واكتفى فى المنتهى بهذا المقدار وأنت تقدر على مراجعة الانصاف المسئلة ٦٤ من مسائل الخلاف من ص ٤٥٦ الى ٤٦٣ بحث زيادة الواو والاقوال فيها ، وأن الحق عدم الزيادة ، نعم يوجد فى بعض الروايات « صلاة العصر » بدون الواو ولعله من سهو الناسخ لا كثرة ما فيه ذكر -

أسامة وزيد بن ثابت ، روى عنه في لباب التأويل <sup>(١)</sup> أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم تكن صلاة أشد على أصحابه منها ، فنزلت « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » ، فذلك إما لأنها في وسط النهار ، أو في أشد الحر فكانت أشق ، فكانت أفضل ، لقوله ﷺ أفضل العبادات أجزها <sup>(٢)</sup> ولأنها أوّل صلاة فرضت ، ولأنها في الساعة التي تفتح فيها أبواب السماء فلا تغلق حتى يصلي الظهر ، ويستجاب فيها الدعاء ، قيل : ولأنها بين البردين أي صلاة الصبح وصلاة العصر ، وعن بعض أئمة الزيدية أنها الجمعة في يومها ، والظهر في غيرها .

وقيل : العصر لأنها بين صلاتي ليل وصلاتي نهار ، وعنه ﷺ أنه قال يوم الاحزاب : « شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر » <sup>(٣)</sup> وهي واردة من طرق وفي الكشف عن حفصة أنها قالت لمن كتبت لها المصحف إذا بلغت هذه الآية فلا تكتبها حتى أمليها عليك كما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ ، فأملت عليه « والصلاة الوسطى صلاة العصر » <sup>(٤)</sup> ولأنها خصت بمزيد التأكيد والامر بالمحافظة ، فعنه ﷺ « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » أي سلب أهله وماله ، وأيضاً عنه ﷺ

الروا وفي بعض الروايات وهي صلاة العصر ولعله بصورة التفسير .

وانظر أيضاً تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ من ص ١٢١ الى ١٢٣ وفيها نكت و شروح في موضوع الواو في وصلة العصر وانه ليس من التحريف الذي هو عندنا باطل مموه .  
(١) هو الخازن ترى الحديث في ج ١ ص ١٦٥ منه ط ١٣٧٤ مطبعة الاستقامة بالقاهرة  
اخرجه عن أبي داود وعن زيد بن ثابت .

(٢) لم اظفر الى الان على الحديث في كتب الشيعة وهو في كتب أهل السنة بعبارات

مختلفة تراها في كشف الخفاء ج ١ بالرقم ٤٥٩ ناقلا عن الحفاظ أنه لا أصل للحديث .

(٣) انظر المصادر التي سردناها في تفسير الصلوة الوسطى و اما شغل الخيل سليمان

النبي صلى الله عليه وآله عن الصلوة فغير صحيح انظر تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) انظر الكشف ج ١ ص ٢٨٧ وفي الشاف الكاف ذيله بيان مبسوط .

« من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله » <sup>(١)</sup> وهو يقتضى مزيد الاهتمام بها ، ولأنها تقع في حال اشتغال الناس بمعاشهم ، فيكون الاشتغال بها أشقّ فيكون أفضل .

وقيل : المغرب لأنها تأتي بين بياض النهار وسواد الليل ، ولأنها أزيد من ركعتين وأقلّ من أربع فهو متوسطة بين رباعيّ وثنايبي ، ولأنها لا تتغيّر فلا تنقص في السفر مع زيادته على الركعتين فيناسب تأكيد الامر بالمحافظة عليها ، ولأنّ الظهر هي الأولى إذ قد وجبت أولاً فيكون المغرب هي الوسطى .

وقيل : العشاء لأنها متوسطة بين صلاتين لا يقصران : الصبح والمغرب ، وأبين ليلية ونهارية ، ولأنها أنقل صلاة على المناقنين .

وقيل هي مخفية مثل ليلة القدر ، وساعة الاجابة ، واسم الله الاعظم ، لثلاثاً يطرّق التساهل إلى غيرها ، بل تحصل غاية الاهتمام بكل منها فيدرك كمال الفضل في الكلّ ، قيل فهي تدلّ على جواز العمل المعين لوقت من غير جزم بوجوده ، مثل

(١) رواه في المجمع ج ١ ص ٣٤٣ وروى بريدة قال قال النبي (ص) بكروا بالصلوة في يوم النجم فانه من فائته صلوة العصر حبط عمله ، ومثله مع يسير تفاوت في الالفاظ في تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٩٢ عن بريدة بن الحبيب ومثله في الدر المنثور ج ٦ ص ٢٩٩ عن ابن أبي شيبة والبخارى والنسائي وابن ماجه والبيهقي عن بريدة عن النبي (ص) ومثله في المضمون مع قريب تفاوت في الالفاظ بطرق اخر ومثله في كنز العمال ج ٨ ص ٢٨ الرقم ١٧١ والخازن ج ١ ص ١٦٦ ومثله في فيض القدير ج ٣ ص ٢٠٦ الرقم ٣١٥٨ عن أحمد وابن ماجه وابن حبان عن بريدة .

قال المناوي وظاهر صنيع المصنف أن ذا ليس في الصحيحين ولا أحدهما وهو ذهول عجب مع كونه كما قال الديلمي وغيره في البخارى عن بريدة .

قلت وهو في البخارى كتاب المواقيت باب من ترك العصر عن أبي المليح قال كنا مع بريدة في يوم ذى غيم فقال بكروا بصلوة العصر فان النبي (ص) قال من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله و هو في ص ١٧١ ج ٢ فتح البارى .

قلت ظاهر كلمات رواية الحديث ان بكروا من كلام النبي مع ان الاستفادة من رواية البخارى انه من كلام بريدة وهذا هو الذى يوجب علينا التحقيق والتدقيق ومراجعة اصل المصدر وعدم الاعتماد بنقل الناقلين .

عمل ليلة القدر والعيد، وأوّل رجب وغيرها - مع عدم ثبوت الهلال، وقد صرح بذلك في الاخبار، فلا يشترط الجزم في النية، ولهذا أجاز التردد فيها ليلة الشك، فافهم، وفيه نظر نعم فهمه من الروايات قريب.

[ثم لا يخفى أنه يحتمل أن يراد بالصلوات ما يشمل السنن والمندوبات، فإن حمل الأمر على الوجوب كان المراد بالمحافظة ضبطها وضبط أحكامها ومراعاتها على حسب ما هو اللازم في الدين، وإن حمل على التنب، فلا إشكال بوجه، ويدخل مراعاة الأمور المندوبة للغرض والتنب أيضاً فتدبر]

وفي الكشف<sup>(١)</sup>: «قوموا لله» في الصلاة «قانتين» ذاكين الله في قيامكم، والقنوت أن يذكر الله قائماً، وعن عكرمة كانوا يتكلمون في الصلاة فنهوا، وعن مجاهد هو الركون وكف الأيدي والبصر، وروى<sup>(٢)</sup> أنه إذا قام أحدهم إلى الصلاة هاب الرحمن أن يمدّ بصره أو يلتفت أو يقلب الحصى أو يحدث نفسه بشيء من أمور الدنيا، وفي المجمع<sup>(٣)</sup>: قال ابن عباس معناه داعين، والقنوت هو الدعاء في الصلاة حال القيام، وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وقيل: طائعين، وقيل: خاشعين، وقيل: ساكتين أي عملاً يجوز التكلم به في الصلاة، كما صرح به في الباب. واعلم أن المروى عنهما عليهما السلام في القنوت يعمّ الذكر والدعاء<sup>(٤)</sup>، ويؤيده ما فيه من إطلاق الدعاء على الذكر، وأنّ الظاهر شمول الذكر للدعاء، فيكون لفظ الدعاء في المجمع للاعمّ. والذكر في الكشف على عمومه. ويؤيد هذا عد صاحب اللباب كونه ذكراً ودعاء<sup>(٥)</sup>، قولاً واحداً، وهو صريح كلام الاصحاب في القنوت، بل غيرهم أيضاً تأمل.

(١) الكشف ج ١ ص ٢٨٨.

(٢) الدر المنثور ج ١ ص ٣٠٦ وفيه يهاب الرحمن مكان هاب الرحمن.

(٣) المجمع ج ١ ص ٣٤٣.

(٤) انظر ص ٣٤٥ و٣٤٨ جامع أحاديث الشيعة.

(٥) الخازن ج ١ ص ١٦٦.

ثم لا يبعد إرادة السكوت عما لا يجوز في ضمن ذلك ، كما لا يخفى ، ولعل ذلك مقتضى القيام طائعين أو خاشعين ، فيحتمل إرادة الذكر والدعاء المقرونين بالخشوع والطاعة إلا أن الظاهر أنه مجاز فتدبر .

وقد استدل بها على وجوب القنوت في الصلوة كلها ، وشرعيته فيها ، وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بالوسطى كما قيل ، واحتمال إرادة طائعين أو خاشعين ، أو إرادة الأذكار الواجبة في الصلاة كما قيل أيضاً ، ومع إطلاقه أيضاً تبرئ الذمة بها ، كما لا يخفى فكونه بالمعنى الشائع عند الفقهاء محل تأمل فوجوبه في الصبح على تقديره الوسطى أيضاً محل نظر .

قيل ولا أنه أمر بالقيام فهو إما قيام حقيقى أو كناية عن الاشتغال بالعبادة لله في حال القنوت ، فالواجب حينئذ هو القيام حال القنوت لا القنوت ، وإن احتمل حينئذ وجوب القنوت أيضاً ، إذ على تقدير تركه لم يوجد المأمور به ، وهو القيام حال القنوت ، فوجوبه يستلزم وجوبه لكن وجوبه غير معلوم القائل وعلى تقديره يكون مشروطاً أى إن قنتم فقوموا .

وفيه نظر أما أولاً ، فلا أن الواجب حينئذ هو القيام قائماً ، و وجوب المقيد يستلزم وجوب القيد ، فأنه منتف عند انتفائه وثانياً أن الظاهر أن كل من قال بوجوب القنوت يوجبه قائماً مع الامكان ، نعم فهم وجوبه حينئذ مع عدم وجوب القيام لعذر مشكل وثالثاً شتان ما بين الشرط والحال ، خصوصاً على تقدير كون القيام مقيداً بالقنوت كما فرضه فتدبر .

قال شيخنا <sup>(١)</sup> دام ظله : الأصل عدم الوجوب ، وهو مذهب الأكثر ، وأنه ليس في روايتى تعليم النبى ﷺ الصلاة الأعرابى <sup>(٢)</sup> و الصادق عليه السلام حماد بن عيسى و

(١) انظر زبدة البيان ص ٥٠ ط المرتضى .

(٢) ترى روايات تعليم الاعرابى فى كتب اهل السنة مع طرق الحديث واختلاف الفاظه

وشرح الحديث فى نيل الاوطار ج ٢ من ص ٢٧٢-٢٧٦ وفى فتح البارى ط مطبعة البابى الحلبي ج ٢ ص ٤٢٣ وتراه فى كتب الشيعة فى مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٦٢ عن غوالى اللالى ←

غيرهما من الروايات ، فلاستحباب غير بعيد ، ويمكن حمل الآية عليه فتأمل .  
 طه : وَأَمْرًا هَلَّتْكَ بِالصَّلَاةِ وَأَصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا فَنَحْنُ ذُرْرُوقٌ  
 وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى .

الظاهر نظراً إلى ما قبل وما بعد أن أمره تعالى له ﷺ بذلك بل أمره لهم  
 أيضاً كفاً لهم وتنزيهاً عن مدّ النظر إلى زهرات الدنيا و زخارفها ، بل فعلهم أيضاً  
 كذلك ينبغي فلا يبعد أن يفهم طلب مزيد عناية وهوأظية عليه ، كما يقتضيه الأمر  
 بالصطبار على وجه المبالغة .

وماروي عن عروة بن الزبير <sup>(١)</sup> أنه كان إذا رأى ما عند السلاطين قرأ : « ولا  
 تمدّن عينيك » الآية ثمّ ينادي الصلاة الصلاة رحمكم الله ، وعن بكر بن عبد الله  
 المزني <sup>(٢)</sup> أنه كان إذا أصاب أهله خصاصة قال : قوموا فصلّوا ، بهذا أمر الله رسوله ،

وهو في جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٤٥ الرقم ٢٦٦٣ و رواه في الذكري مرسل في المسئلة  
 الاولى من مسائل الركوع .

و ترى حديث حماد في جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٣٤١ الرقم ٢٢٥٥ و في منتقى  
 الجمان ج ١ ص ٤٥١ و في البحار ج ١٨ ص ١٨٢ و في الوسائل الباب ١ من ابواب افعال  
 الحديث الحديث ١ و في الوافي ص ١٢٥ من الجزء الخامس و تطلع على مواضع اختلاف الفاظ  
 الصلاة في مصادره بعد مراجعة البحار و المرات و منتقى الجمان و انظر ايضاً تعاليننا على  
 مسالك الافهام ج ١ من ص ١٢٧ الى ص ١٣٠ و انظر ايضاً تعاليننا على مسالك الافهام ج ١  
 من ص ٢٠٦ الى ص ٢٠٧ من عدم جواز التمسك بحديث تعليم الاعرابي لنفي وجوب مالم  
 يذكر فيه فكذا حديث حماد .

و اما ما اشتمل حديث حماد على بعض المندوبات فقد عرفت في ص ٣٦ كما افاده المحقق  
 النائيني أن الوجوب ليس قيداً في الموضوع له او المستعمل فيه في الامر بل منشأ استفادة الوجوب  
 حكم العقل بوجوب طاعة الامر وهذا الحكم فيما لم يرخص في تركه و يأذن في مخالفته فما يرد  
 فيه الرخصة يكون وارداً على حكم العقل و لذا ترى الجمع بين الواجب و المندوب في اخبار  
 كثيرة بصيغة واحدة و امر واحد و اسلوب واحد مع تعدد الامر .

(١) الكشف ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) الكشف ج ٣ ص ٩٩ .

ثم قرأ هذه الآية .

وفي المجمع روى أبو سعيد الخدري<sup>(١)</sup> قال : لما نزلت هذه الآية ، كان رسول الله ﷺ يأتي باب فاطمة وعلى ﷺ تسعة أشهر عند كل صلاة فيقول : الصلاة الصلاة برحمة الله ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا .

ورواه ابن عقدة<sup>(٢)</sup> بإسناده بطرق كثيرة عن أهل البيت ﷺ وغيرهم مثل أبي برزة وأبي رافع وقال أبو جعفر ﷺ أمر الله تعالى أن يخص أهله دون الناس ليعلم الناس أن لأهله عند الله منزلة ليست للناس فأمرهم مع الناس ، ثم أمرهم خاصة ، وهذا يدل على أن المراد من يختص به من أهل بيته ، لأهل دينه مطلقا كما قيل . ثم الظاهر وجوب أمره صلوات الله عليه أهله بذلك ، فالوجوب عليهم بأمره . إن قلنا إن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمرا بذلك الشئ . لما علم من وجوب اتباع أمره ؛ وإلا فبهذا الأمر ، قيل فيجب علينا أيضا أمر أهاليها بدلالة التأسي به ﷺ ؛ ويؤيده قوله تعالى « قوا أنفسكم وأهليكم نارا » وقد ينظر فيه لبعض ما تقدم مما قد يقتضى تخصيص أهله ﷺ ونحوه مما يأتي ؛ وحينئذ فقد يستحب لغيره فليتنامل .

« واضطر عليها » بالمداومة عليها واحتمال مشاقها بل الأمر بها واحتمال مشاقه أيضا فهو ﷺ مأمور بها على أبلغ وجه .

« لانسألك رزقا » لانكلك شيئا من الرزق لالنفسك ولالغيرك ؛ نحن نرزقك

(١) المجمع ج ٤ ص ٣٧ .

(٢) ترى روايات ابن عقدة في البحار ج ٩ خلال ص ٣٨ الى ص ٤٥ و ترى روايات

اتيان النبي عدة اشهر باختلاف الروايات باب فاطمة وعلى من طرق أهل السنة في الدر المنثور ج ٤ ص ٣١٣ تفسير هذه الآية و ج ٥ ص ١٩٩ تفسير آية التطهير وكفاية الطالب ط النجف ص ٢٣٢ و اسعاف الراغبين بهامش نور الابصار ص ١٠٨ و نور الابصار ص ١١٢ و غيرها من كتبهم .

ما يكفيك وأهلك ؛ أو كل ما تحتاج اليه فيحتمل أن يكون المراد ترك التوجه الى تحصيل الرزق وكسب المعيشة بالكلفة ؛ ويكون من خصايصه صلوات الله عليه وآله ولهذا قيل ففرغ بالك لأمر الآخرة من العبادة و أداء الرسالة ؛ وقد يفهم منه الامر بكل ما أمر به ، والصبر على تكليفه كلها ؛ وعدم جعل الرزق مانعا أصلا كما هو المناسب لشأن النبوة ومنزلة الرسالة .

وينبئ عليه قوله تعالى « والعاقبة للمتقوى » لدلالته على عدم الاعتداد بالدنيا لعدم العاقبة أو عدم عاقبة حمودة ؛ وانحصار العاقبة أو المحمودية في التقوى الذي هو العمل بمقتضى أوامر الله ونواهيه تعالى ؛ فمع كفاية الرزق في الدنيا لا وجه للتوجه اليها وعدم التفرغ للتقوى ؛ إلا أن الإنسان كالمجبول على هذا .

ثم لا يخفى أن اللازم حينئذ اختصاص وجوب الاصطبار أيضا لان هذا كالتعليل للامرين خلافا لكنز العرفان ؛ نعم قد يستحب لغيره ، ويحتمل العموم ، ولهذا ورد « من كان لله كان الله له ومن أصلح أمر دينه أصلح الله أمر دينه » ومن أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس <sup>(١)</sup> وقال تعالى « ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب » ويكون توجه الأمر إلى خصوصه مثل توجهه إليه في آيات أخر ، ولعل الأولى حينئذ أن يراد ترك الاعتناء والاهتمام ، لكون ذلك مظنة للموقع في خلاف الأولى كما روي عن عبد الله بن قسيط عن رافع <sup>(٢)</sup> قال : بعثنى رسول الله ﷺ إلى يهودى وقال قل له يقول لك رسول الله ﷺ أقرضنى إلى رجب ، فقال والله لا أقرضته إلا برهن ، فقال رسول الله ﷺ إني لأمين في السماء وإننى لأمين في الأرض احمِلْ إليه درعي الحديد ، فنزلت « ولا تمدن عينيك » وهذا كالتئمة لها كما لا يخفى .

(١) انظر مسالك الافهام ج ١ ص ١٣٢ والوسائل الباب ٣٩ من أبواب جهاد النفس .

(٢) كذلك في الكشف ج ٣ ص ٩٩ وترى مضمون الحديث في الدر المنثور ج ٤

ص ٣١٢ عن أبي رافع ومثله في الخازن ج ٣ ص ٢٥٣ ونص ابن حجر في الشاف الكاف ذيل الكشف ج ٣ ص ٩٩ وقوع التحريف في الروايتين وأنه يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي رافع :



ولا يبعد أن يكون بالنسبة إلى غيره عليه السلام مظنة للحرام فيجوز أن يحرم عليهم لهذا وعليه تنزيهاً لمرتبة الرسالة ، وتكميلاً لأمر التبليغ ، ويجوز عموم تكفل الرزق وتخصيص وجوب ترك التوجه به عليه السلام لما تقدم فافهم .  
المؤمنون : قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ .

« قد » حرف تأكيد يثبت المتوقع كما ينفيه « لمّا » و تفيد الثبات في الماضي والفلاح الظفر بالمراد ، وقيل البقاء في الخير ، وأفْلَح دخل في الفلاح كأبشر ، ويقال أفْلَحَه أصاره إلى الفلاح ، وعليه قراءة أفْلَح على البناء للمفعول <sup>(١)</sup> وقرئ « أفْلَحُوا » على أكلوني البراغيث ، أو على الإيهام والتفسير « وأفْلَح » اجتزاء بالضمّة عن الواو وقرأورش عن نافع <sup>(٢)</sup> بإلقاء فتح الهمزة على الدال وحذفها .

والإيمان في اللغة التصديق وشرعاً تصديق الرسول عليه السلام فيما علم مجيئه به ضرورة تفصيلاً فيما علم تفصيلاً وإجمالاً فيما علم إجمالاً كما قاله الأشعرية وبعض الإمامية فهو تصديق خاص أو هو مع الإقرار به كما قال بعض الإمامية ونادر من الأشعرية ويروى عن أبي حنيفة أوهما مع العمل بمقتضاه ، وهو مذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج وعند قوم من الآخرين أنه أعمال الجوارح ، فقيل الطاعات بأسرها فرضاً ونفلًا ، وقيل المفترضة من الأفعال والتروك دون النوافل وعند الكرامية أنه الإقرار بالشهادتين .  
ومما يدل على أنه التصديق وحده إضافة الإيمان إلى القلب الدالة على محليّة القلب له في آيات مثل « أولئك كتب في قلوبهم الإيمان » « وقلبه مطمئن بالإيمان » « ولم تؤمن قلوبهم » « ولمّا يدخل الإيمان في قلوبكم » ويقر بها الآيات الدالة على الختم والطبع على القلوب ، وكونها في أكنة في مقام امتناع الإيمان منهم ، و عطف

(١) انظر الالوسي ج ١٨ ص ٣ والكشاف ج ٣ ص ١٧٤ وفتح القدير ج ٣ ص ٤٥٨ ونقل الالوسي عن ابن خالويه اثبات الواو في الرسم أيضاً قال وحملت الكتابة على ذلك فهي محذوفة فيها أيضاً نظير يمح الله قلت وليس هذا الرسم في كتابه شواذ القراءات ص ٩٧ منه المتعلق بسورة المؤمنون ولم ينقل الرسم في ثر المرجان ج ٤ ص ٥١٩ ايضاً .  
(٢) نقله الالوسي ج ١٨ ص ٢ .

العمل الصالح على الإيمان في آيات ، واقتران الإيمان بالمعاصي في مثل قوله « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى » « والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » وظاهر أنه لا يجوز الخروج عن ظاهر القطعي إلا بأقوى أو مثله .

على أن مثل ذلك في الروايات كثيرة أيضاً ، وأيضاً فإنه أوفق للأصل من عدم اعتبار أمر زائد ، وأقرب إلى معناه اللغوي لقلة التغير وإلى الاستصحاب لبقائه في أفراد معناه اللغوي ، ويقال أيضاً لولا ذلك لزم كفر من صدق بقلبه ويمتص بالاقرار فمنعه مانع من خرس أو خوف من مخالف ، وهو خلاف الاجماع .

واستدل على اعتبار الاقرار بثبوت الكفر مع المعرفة كما في قوله تعالى « فلما جاءهم ماعرفوا كفروا به وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم » وفيه نظر واضح وفي البيضاوي : لعله الحق في المتمكن منه ، لأنه تعالى ذم المعاند أكثر من ذم الجاهل المقصر ، وللمانع أن يجعل الذم للانكار لعدم الاقرار ، وأما أنه لا يجوز مع التمكن منه تركه ، فإن سلم فلا يستلزم اعتباره شرطاً ولا شرطاً وأما أن الاسلام قد اعتبر فيه الاقرار والإيمان إماماً مرادف له أو أخص ففيه ما فيه ، والمذكور من حجج المعتزلة لا يخلو من ضعف .

إلا أنه ظاهر أخبار كثيرة<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ والأئمة كالأئمة خصوصاً الرضا عليه السلام حتى كاد أن يبلغ التواتر ، وقد يفهم تأييده من أخبار كثيرة أيضاً حيث يدل على خروج المؤمن بالفسق عن الإيمان ، ثم إذا تاب صار مؤمناً ، وقد حمل الجميع جماعة على الإيمان الكل الكائن للمتقين المخلصين جمعاً بين الأدلة .

ولعل كون الإيمان التصديق بطريق الانقياد على وجه يستتبع مقتضاه شرعاً من عدم ما يخرجه من الدين أو من اجتناب الكبائر فعلاً أو تركاً أقرب ، ولأن أويل حينئذ إلا فيما دل على اعتبار الاقرار والأعمال شرطاً أو شرطاً مطلقاً ، وهو لازم ، وإلا لزم

(١) ترى الاخبار مبثوثة في المجلد الخامس عشر من كتاب البحار كمباني .

الحرج المنفي بقوله « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فيمن منعه عن الاقرار والأعمال لزوم قبله أو نحوه وأيضاً لا بد من اعتبار نحو ذلك وإلا يكون سبب النبي مع التصديق المذكور مؤمناً ، مع أنه خلاف الاجماع ، وكذا غير ذلك مما يوجب الارتداد ، ويمكن اجتماعه مع التصديق المذكور ، والقول بكونه مؤمناً فيما بينه وبين الله مع كونه محكوماً بالكفر بعيد .

ثم أصول الايمان عند الامامية التوحيد والعدل والنبوة والامامة والمعاد ، وعند الأشعرية ما عدا العدل والامامة ، وعند المعتزلة التوحيد والعدل والنبوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد ، وقالوا من لم يقر ببعض هذه لم يكن مسلماً ، ومن أقرّ وفعل كبيرة لم يكن مؤمناً ولا كافراً بل هو منزلة بين المنزلتين .

والخشوع الخضوع والتذلل « خاشعون » أي خاضعون متواضعون متذللون لا يرفعون أبصارهم عن مواضع سجودهم ، ولا يلتفتون يميناً ولا شمالاً وروي <sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ رأى رجلاً يعبت بلحيته في صلاته فقال : أما إنّه لو خشع قلبه لخشعت جوارحه ، وفي هذا دلالة على أن الخشوع في الصلاة يكون بالقلب والجوارح : أما بالقلب فهو أن يفرغ قلبه بجميع همته بها والاعراض عما سواها ، فلا يكون فيه غير العبادة والمعبود ، وأما بالجوارح فبغض البصر ، والاقبال إليها ، وترك الالتفات والعبث ، قاله في مجمع البيان .

والظاهر أن المراد بغض البصر خفضه وترك التوجّه وطلب الابصار به كما روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : اخشع بصرك ولا ترفعه إلى السماء <sup>(٢)</sup> ولذلك

(١) رواه في جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٥٣ الرقم ٢٣٥٠ وفي كتب اهل السنة الكشف ج ٣ ص ١٥٧ وبين مصادره في الشاف الكاف ذيله واخرجه في فيض القدير ج ٥ ص ٣١٩ الرقم ٧٤٤٧ من الجامع الصغير .

(٢) هذا جزء الحديث رواه في الكافي والفقيه والتهذيب انظر ص ١٨٧ ج ٢ جامع احاديث الشيعة الرقم ١٧٥٥ و ١٧٥٦ و رواه صاحب المعالم في المنتقى من ص ٤٦٢ الى ص ٤٦٣ مع ذكر مواضع اختلاف الفاظ الكتب الثلاثة واختلاف نسخها .

قيل : المراد صرف النظر حال القيام إلى موضع سجوده ، وحال الركوع إلى ما بين رجليه ، وحال السجود إلى طرف أنفه ، وحال التشهد إلى حجره ، وحال القنوت إلى باطن كفييه .

وقال الشيخ في الجمع بين ما في رواية حماد من غمض العين حال الركوع وما في رواية زرارة من النظر إلى ما بين رجليه حينئذ أنه إذا لم ينظر إلا إلى ما بين رجليه ، فكأنه غمض بصره ، فإن ظاهره أن الغرض من الغمض والنظر الخاص غمض البصر بالمعنى المذكور المتحقق معهما ، فكل حينئذ مستحب تخيري .

نعم قوله « لا يرفعون أبصارهم عن مواضع سجودهم » مقيّد بحال القيام ، وأهمّل لظاهر الحال ، وشهرته رواية وفتوى ، وأما غمض العين حينئذ فالظاهر عدم استحبابه ، فقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يغمض الرجل عينيه في الصلاة <sup>(١)</sup> ويؤيد ذلك إضافه النظر والبصر إلى موضع السجود في الروايات الكثيرة .

أما ما في رواية حماد من الغمض في الركوع فالوجه تقديمه لوجوب تقديم الخاص على العام ، ولأنها أصح مع اختصاص تأييد تلك الرواية بالروايات المشار إليها ظاهراً بحال القيام ، وقيل باستحبابه حينئذ تخييراً وكأنه لاستضعاف الرواية بالقطع ، وحصول غمض البصر وإلباده كما روى عن قتادة مع الغمض أيضاً ، فإنه الذي ينبغي أن يراد بالنظر إلى موضع السجود وعدم رفع البصر عنه ، مع عدم منافاته للاقبال بالقلب ، بل ربما كان أعون عليه كما نقل عن هذا القايل ، لكنّه موضع تأمل . وعن علي عليه السلام لا تجاوز بطرفك في الصلاة موضع سجودك في الصلاة <sup>(٢)</sup> ومن ثم قال ابن بابويه ينظر الراكع ما بين قدميه إلى موضع سجوده ، وربما احتمل أن يكون عدم الرفع في كلام الطبرسي بهذا المعنى ، وإن كان خلاف الظاهر ، وعلى هذا

(١) الحديث ١ من الباب ٦ من ابواب قواطع الصلوة من الوسائل ج ٤ ص ١٢٥٣ المسلسل ٩٢٤٧ ط الاسلاميه .

(٢) و مثله الحديث في الباب ٩ من ابواب القبلة ج ٣ ص ٢٢٧ المسلسل ٥٢٤١ عن ابي جعفر وفيه وليكن حذاء وجهك في موضع سجودك . . .

لا يبعد الجمع بين الروايات بكون النظر الى موضع السجود قائما والى ما بين رجله راكما أكد استحبابا والله اعلم .

وأما الاقبال بالجوارح ، فظاهر أن المراد به حفظها عما لا يناسب الصلاة أو ينافي التوجه اليها بالقلب ، مفسر بقوله « وترك الالتفات والعبث » فكأنه أذلها بعبادته فلم يشتغل بغيرها ، وفي الصحيح<sup>(١)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قمعت في الصلاة فعليك بالاكباب على صلاتك ، فانما يحسب لك منها ما أقبلت عليه ، ولا تبث فيها بيدك ولا برأسك ولا بلحيتك ، ولا تحدث نفسك ، ولا تتنأب ولا تنمط ولا تكفر ، فانما يفعل ذلك المجوس ، ولا تلثم ولا تحتقن ، وتفرج كما يفرج البعير ، ولا تقع على قدميك ، ولا تفرش ذراعك ، ولا تفرقع أصابعك ، فان ذلك كله نقصان من الصلاة ولا تقم إلى الصلاة متكسلا ولا متناعسا ولا متناقلا ، فانها من خلال النفاق ، فان الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى ، يعني سكر النوم ، وقال للمنافقين « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » .

هذا وظاهر البعض اعتبار ترك جميع المكروهات ، وفعل جميع المندوبات المتعلقة بالجوارح المبيضة في الفروع الواردة في الأصول في الخشوع ، حتى لو انتفى البعض انتفى ، وفيه تأمل لأنه يمكن أن يكون استحباب بعض تلك المستحبات لكون الخشوع معه أتم ، أو لأمر آخر كما في التكفير مثلا ، ويؤيد ذلك أن الخشوع في الأعضاء السكون كما صرح به جماعة من أهل اللغة وأهل التفسير حتى في تفسير الآية وعليه ما روي<sup>(٢)</sup> في هذا الباب عن سيد العابدين عليه السلام أنه إذا قام في الصلاة كان كأنه

(١) انظر جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٥٣ الرقم ٢٣٤٢ والمرات ج ٣ ص

١١٩ واللفظ في نسخ الكافي والمطبوع فعليك بالاقبال ولم ينقل في المنتقى ج ١ ص ٤٦٦ نسخة الاكباب الا ان في الجامع نقل نسخة الاكباب وكذا التعبير في مسالك الافهام ج ١ ص ١٣٥ عبر بالاكباب .

(٢) انظر جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٢٥١ الرقم ٢٣٢٧ .

ساق شجرة لا يتحرك منه إلا ما حركت الريح منه ، وربما كان في الرواية النبوية أيضاً إيماء إليه ، فإنَّ ظاهرها اعتبار خشوع القلب والذَّم على عدمه المفهوم من عبث اليد .

وأما ما تضمن من فوت الخشوع المعتبر عند فوت خشوع بعض الجوارح ، فذلك لا ينافي كون الخشوع من الجوارح سكونها ، ولا يوجب كونها على الهيآت المستحبة المذكورة كما لا يخفى ، وأيضاً لما دلَّ على أنَّ خشية القلب خشوع ، فالظاهر صدق الخاشع باعتبارها على المصلّي فيكون كافياً في المقام ، فلا يعتبر شيء من الهيآت معه ، إلاّ بدليل .

وأما فوت خشوع القلب عند عدم خشوع الجوارح ، فقد عرفت أنَّه لا ينافي ذلك ، فلا دلالة في الآية ولا في الحديث على اعتبار الهيآت المخصوصة جميعاً في الخشوع نعم خشوع الجوارح بمعنى السكون يفهم من الحديث اعتباره ، ولذلك فسّر الطبرسيُّ خشوع الجوارح بترك الالتفات وترك العبث ، لكن هل يستفاد حينئذ استحباب تسكين الجوارح جميعاً بحيث يثاب عليه بخصوصه ؟ أو المطلوب إنَّما هو خشوع القلب الذي يلزمه ذلك أو مع ما يتوقف عليه من ذلك كفضّ البصر مثلاً ؟

هذا هو الذي يقتضيه ما في الكشف أنَّ الخشوع في الصلاة خشية القلب وإلّباد البصر ، وربما كان ترك العبث من هذا القبيل أيضاً ، وأما قوله : ومن الخشوع أن يستعمل الآداب فيتوقى الخ أي نوع من الخشوع أو من آثاره كما قد يشعر استشهاده بالرواية النبوية ، أو باعتبار أنَّ ترك العبث وما يخلُّ بخشوع القلب معتبر أيضاً ولذلك عدَّ تركاً من هذا القبيل .

ثمَّ ظاهر الآية اعتبار الخشوع من أوّل الصلاة إلى آخرها ، وظاهر إطلاقها شمول الفرائض والنوافل المرتبة وغيرها ، ولهذا قيل إنَّما أُضيف إليهم لأنَّ المصلّي هو المنتفع بها وحده ، وهي عدّة وذخرته ، فهي صلاته ، وأما المصلّي له فغنيٌّ متعال عن الحاجة إليها ، والاتفااع بها .

وإن خصّ بالفرايض كما يشعر به بعض الروايات أمكن اعتبار مزيد الاختصاص وزيادة الانتفاع ، وعلى كلّ حال فأنما لم يهمل ويطلق ، إيماء إلى ذلك للتحريض والترغيب ، وفي ترتب الفلاح على الخشوع في الصلاة لا على الصلاة وحدها ولا عليهما جميعاً من التنبيه على فضل الخشوع ما لا يخفى .  
وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ :

اللغو ما لا يعينك من قول أو فعل ، وما توجب المروّة إلغائه وإطراحه ، يعني أنّ بهم من الجدّ ما شغلهم عن الهزل ، ولما وصفهم بالخشوع في الصلاة أتبعه الوصف بالاعراض عن اللغو ليجمع لهم الفعل والترك الشاقين على النفس اللّذين هما قاعدتا بناء التكليف ، كذا في الكشف <sup>(١)</sup> والظاهر أنّ اللغو لا يختصّ بنحو اللعب والهزل كما قد يتوهم ، بل يعمّ جميع المعاصي والمكروهات ، أما المباحات كما زعمه شيخنا المحقق <sup>(٢)</sup> فموضع نظر ، نعم عن الحسن أنه المعاصي .

ثمّ لا يخفى أنّ الخشوع فيها حقيقة هو جمع الهمّ لها ، والاقبال والتوجّه إليها ، وهو فعل لا ترك ، وإن استلزم تركاً ، وأنّ اللغو لو كان منه تركاً فالظاهر الممدوح عليه هنا المرغّب فيه تركه ، ولو بفعل ، فلا ينبغي المناقشة بأنّ في كل جمعا بين الفعل والترك كما لا ينبغي بأنّ الاعراض فعل وإن استلزم ترك المعرض عنه ، فأنّه قد يراد من الترك ذلك ، أو يراد بالاعراض عدم الالتفات ولو على طريق المبالغة أو المراد تركه متوجّها الى ما يعنيه أو على وجه يبعد منه فعله .

ولعلّ في ذكر الاعراض وتعليق الفلاح به تنبيهاً على أنّ موجب الفلاح أوعلامته حقيقة هو ترك اللغو أو عدم الالتفات إليه قصداً ، وأنه الكمال لا مجرد عدم وقوعه منهم فافهم .

قيل : يفهم من الآية وجوب الاعراض عن اللغو ، لأنّ له دخلاً في الإيمان أي في كماله ، وقارنه بفعل الزكوة وترك الزناء ، وفيه أنّه إن أراد أنه من علامات كمال

(١) الكشف ج ٣ ص ١٧٥ .

(٢) زبدة البيان ص ٥٤ ط مرتضى .

الايمان ، فلا نسلم أن كلما كان كذلك كان واجباً ، وإن قارن فعل الزكوة ، وإلا فلا نسلم أن له دخلاً في حصول كمال الايمان ، بل هو من متفرعاته .

وأيضاً فإن ظاهر السياق في الجميع واحد ، فإن فهم الوجوب فهم في الخشوع أيضاً ، ولم يفهم هذا القابل ، بل صرح بدلالاتها على الاستحباب ولم يذكر احتمال الوجوب ، مع قوله بدلالاتها على الترغيب في الخشوع حتى كاد أن يكون له دخل عظيم في الايمان أي كماله ، وكونه أقرب إلى فعل الزكوة غير موجب لاختصاصه بذلك كما لا يخفى .

نعم الآية قد دلت على المدح العظيم ، وثبوت الفلاح للمؤمن الموصوف بهذه الأوصاف أو أحدها ، وهذا لا يستلزم عدم اشتغالها على المندوب أصلاً ، ولو قلنا بحصر الفلاح أو المؤمنين فيهم كما لا يخفى .

إذا عرفت ذلك فاعلم أن في الآية دلالة على كراهة الميل إلى اللغو وحضوره وتسببه أيضاً كما أشار إليه القاضي <sup>(١)</sup> حيث قال : وهو أبلغ من : الذين لا يلغون ، من وجوه : جعل الجملة اسمية ، وبناء الحكم على الضمير ، والتعبير عنه بالاسم ، وتقديم الصلة عليه ، وإقامة الاعراض مقام الترك ، ليدل على بعدهم عنه رأساً مباشرة وتسبباً وميلاً وحضوراً ، فإن أصله أن يكون في عرض غير عرضه .

و كذلك قوله : **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ :**

الزكوة اسم <sup>(٢)</sup> مشترك بين عين هو القدر المخرج من النصاب ، ومعنى هو التزكية وهو المراد ، وما من مصدر إلا وقد يعبر عن معناه بالفعل ، ويقال لمحدثه فاعله كما يقال للضارب فاعل الضرب ، ويجوز أن يراد العين على تقدير مضاف هو الأداء ، ولم يمتنع أن يتعلق بها فاعلون من غير حذف لخروجها من صحة أن يتناولها

(١) البياض ج ٣ ص ٢١٥ .

(٢) الزكاة قال في مقاييس اللغة ج ٣ ص ١٧ الزاء والكاف والحرف المعتل اصل يدل على نماء وزيادة ويقال الطهارة زكاة المال قال بعضهم سميت بذلك لانها مما يرجى به زكاة المال و هو زيادته و نماؤه و قال بعضهم سميت زكوة لانها طهارة .



الفاعل ، بل لَأَنَّ الخلق ليسوا بفاعليها .

ثمَّ الزكوة باطلاقها تشمل الواجب والندب ، فمن لم يجب عليه يدخل فيهم باعتبار فعل مندوبها ، وأما حملها على الواجب كما قيل ، فيخرج هذا فلم أعلم ما يوجبه نعم يحتمله المقام ، ومنهم من قال المراد بها العمل الصالح وأما فهم وجوب الزكوة من هنا فكفهم وجوب الخشوع والاعراض عن اللغو ، والله أعلم .

وَأَلَدِينَهُمْ يُفَرِّجُهُمْ حَافِظُونَ لِأَعْلَىٰ أَرْوَاهِهِمْ أَوْ مَا مَلَكْتَ آيَمَانَهُمْ فَيَأْتَهُمْ غَيْرُ مَكُومِينَ .

« لِأَعْلَىٰ أَرْوَاهِهِمْ » في موضع الحال أي إِلَّا والين أَوْ قَوَّامِينَ عليهنَّ ، من قولك فلان كان على فلانة فمات فخلف عليها فلان ، نظيره كان فلان على البصرة أي والياً عليها ، ومنه فلانة تحت فلان ، ومن ثمَّ سُمِّيت المرأة فراشاً والمعنى أنهم لفروجههم حافظون في كافة الأحوال إِلَّا حال تزوجهم أو تسريهم ، أو تعلق بمحذوف يدلُّ عليه غير ملومين ، كأنه قيل يلامون إِلَّا على أَرْوَاهِهِمْ أي يلامون على كلِّ مباشرة إِلَّا على ما أُطلق لهم ، فأنهم غير ملومين عليه ، أو تجعله صلة لحافظين من قولك احفظ على عنان فرسى ، على تضمينه معنى النفي كما ضمن قولهم نشدتك بالله إِلَّا فعلت ؛ الكشف .

ولا يخفى أنَّ استثناء حال تزوجهم و تسريهم مطلقاً غير مراد فلا بدَّ من جعل ذلك كناية عن بذلها لهنَّ ، بل عمَّا أُطلق لهم من ذلك كما قال في الوجه الثاني أو تقدير ما يخصه به ، وحينئذ فتقدير ما يكون أقرب من المراد مع احتمال المقام أولى فلا يبعد تقدير « من كل وجه إِلَّا ما يستحقونه » أو « ما يحقُّ لهم على أَرْوَاهِهِمْ » ونحو ذلك .

ثمَّ أعلم أنه كما يجوز تعلقه بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده ، كذلك يجوز تعلقه بما يدلُّ عليه ما قبله ، من حافظون لفروجههم ، فأنه يدلُّ على أنهم لا يتظاهرون بفروجههم ولا يعرضونها على الغير بالمباشرة والملازمة ، وأن ينظر إليها ، فيجوز أن يتعلَّق به باعتبار ذلك ، وحيث يفهم منه جاز أن يقال بتضمينه ، وهذا هو المراد بقوله أو يجعله

صلة لحافظون الخ .

ثم لا يخفى أن ظاهر حفظ الفرج باطلاقه يعم المباشرة وغيرها كما تقدم فالتخصيص بها كما أورد في الوجه الثاني محل نظر أيضاً ، نعم روى <sup>(١)</sup> عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : « ويحفظوا فروجهم » أن المراد في غيره بحفظ الفرج الحفظ من الزنا إلا أن فيه تاملاً فتدبر .

ثم إن القاضي قدّر النفى لا يبذلون ، والمعروف تعديته باللام ، فيقال بذلك له ، وصحة تعلق على به محل نظر ، قال البغوى <sup>(٢)</sup> في المعالم : على بمعنى من أي من أزواجهم ومجىء على بمعنى من في الكشف أيضاً ولكن إن ثبت فهو خلاف ظاهرها .

وعلى أى تقدير في الآية دلالة على جواز التزويج وتملك الجارية ، وإباحة التسرى ، فلا ينبغي اعتقاد أنه ليس بحسن لكونه غير لائق ، أو أن حصول الولد منها عار عليه أو على الولد ، أو أن الولد منها لا يجىء قابلاً غالباً ، ولا تركه بهذا الاعتقاد كما يفعله بعض الجهلة ، وهو ظاهر يدل عليه أيضاً غير هذه من الآيات ، والأخبار ، بل فيها دلالة على استحبابه ومدح الولد ورداً على الجهلة أكد بقوله « فأنهم غير ملومين » أي غير مستحقين للؤم ، أو خبر في معنى النهي فيكون لومهم على ذلك حراماً البته .

فيل أي غير ملومين على حفظهم من غيرهن وعلى عدم حفظهم منهن ، وفيه نظر لأن الحفظ وقع متعلق بمدح عظيم هو علامة الفلاح ومع ذلك فهو معروف بالحسن بين الرجحان ، فلا يليق توجيهه بنفى اللوم أو تأكيد .

إن قيل : المقدمة الاستثنائية أيضاً متعلق المدح لما تقرر من أن الاستثناء من الموجب نفى ومن النفى إيجاب ، فهما في ذلك سواء ، وحينئذ يستفاد استحباب التزويج

(١) انظر تفسير نور الثقلين ج ٣ ص ٥٨٨ و البرهان ج ٣ ص ١٣٠ تفسير الاية ٣٢

من سورة النور عن الصادق كل آية في القرآن في ذكر الفروج فهي من الزنا الا هذه الاية فانها من النظر .

(٢) الخازن ج ٣ ص ٣٠١ .

والتسري وكراهة الحفظ منهن<sup>١</sup>.

قلنا ليس تعلق المدح في ظاهر الكلام بالاستثنائية كتعلقه بما قبلها ، فانه صريح كالنص ، والاستثناء كثيراً ما يكون لغرض آخر من تشخيص المراد كمتعلق المدح هنا ، ودفع توهم غيره ، مثل أن يتوهم المدح على الحفظ من الأزواج والاماء أيضاً ، و تمهيد حكم آخر كما هنا ، ولاني معروف الحسن بين الرجحان كما قبله ، وإلّا بدّ لقوله « فانهم غير ملومين » من متعلق ، فليكن الاستثنائية ، وبعض محققينا مشايخنا بناء على ما قدمنا حكم باستحباب التزويج والتسري مع تعليق هذا القول بالاستثنائية في ظاهر كلامه فليتأمل والتعلق بالجميع على تقدير كونه بمعنى النهي ، وإن كان ممكناً إلا أنه بعيد .

ثم قد يشعر قوله « فانهم غير ملومين » بأن يكون تارك الحفظ من غيرهن ملوماً ولأقل يستشعر به فيراد حكم فيحتاج إلى قوله .

« فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ » .

أي الكاملون في العدوان المتناهون فيه تأكيداً و توضيحاً أو تبيناً ، فيحسن وإن كان المقام مقام الاختصار والكلام في المفلحين .

ثم لا يخفى أن ما قد رأوا ضمن نصحيح « على » ، إن قيّد فيه المستثنى بالنسبة إلى الأزواج والاماء بالحل ، لم يكن في الآية دلالة على حل شيء مما يحل منهن ، اللهم إلا المعروف المشهور ، ولا حرمة غيره منهن ، بل كانت مجملة ، فلا بدّ من فهم ذلك من غيرها ، وإلّا دلّ على حل كل ما يمكن من المستثنى منه بالنسبة إلى الأزواج والاماء ، إلّا ما خرج بعقل أو نقل ، كما يدل على حرمة بالنسبة إلى غيرهن كذلك ، حتّى كشف الفرج ، والاستمنا باليد ، وسائر البدن .

في الكشف : <sup>(١)</sup> فإن قلت : هل فيه دليل على تحريم المتعة ؟ قلت ؟ لا لأن المنكوحة نكاح المتعة من جملة الأزواج إذا صحّ النكاح ، وهو واضح ، و انتفاء بعض الأحكام مثل الارث عند بعض ، والقسمة لا يقتضى خروجها عن الزوجية كما في بعض

الدائمات مثل الناشزة والقائلة .

ثم لا يخفى أن إذا قد تشعر بوقوع الشرط ، ولعله باعتبار جواز المتعة وصحتها شرعاً في الجملة حتى بعد الآية في عام الفتح عندهم وإن نسخ ، فلا دلالة فيه على جواز المتعة عنده ، ولا على عدم جوازه ، فإن جواز المباشرة لكونها من الأزواج بشرط الصحة لا يستلزم الصحة ، ولا الجواز مطلقاً ، كما في الواهبة نفسها فإنه لما صحت الهبة في حق النبي صلى الله عليه وآله كانت زوجة ولما لم تصح في حق غيره لم تكن زوجة ، فلا تدل الآية على حرمة المباشرة ووجوب الحفاظ إلا بعد ثبوت عدم الصحة ، ولا على الجواز إلا بعد ثبوت الصحة ، وكذلك المجيرة والمعيّرة والمبيّحة نفسها ، ونحوها ، فإن الظاهر أنها لو صحت صارت هي زوجة ، فأنما تدل الآية على حرمة المباشرة فيهن لعدم كونها من الأزواج لعدم الصحة ، فلا يكون تحليل الأمة كذلك مع الصحة كما دلت عليه الأخبار الصحيحة والاجماع على ما نقل ، ففهم دلالة الآية على عدم صحة هذه الهبة والاجارة والتحليل وغيرها وهم .

إذا تقرر ذلك فهنا أمور :

١ - ظاهر الآية حصر سبب الحل في الزوجة ، وملك اليمين ، بحيث لا يرفعان ولا يجتمعان ، فإن المستباح بهما خارج عن القسمين ، إذ التفصيل يقطع الاشتراك ، وأيضاً فلا ريب في وضوح احتماله للانفصال الحقيقي وذلك يوجب الشك في الإباحة بغيرهما فيرجع إلى أصل المنع ، ولما ثبت عندنا صحة تحليل الأمة وأفادته الإباحة كما تقدم وجب دخوله في أحد الأمرين .

ف قيل إن التحليل كالعقد المنقطع يفيد الزوجية ، واعتراض بانتفاء لوازم المتعة من تعيين المدّة والمبلغ والصيغة الخاصة ، ويجب بمنع لزومها مطلقاً ، بل في قسم خاص منها أومنع انحصار عقد المنقطع منها ، أومنع حصر العقد المفيد للزوجية في الدائم ، والمنقطع الذي هو المتعة .

ويجاب أيضاً عن الاعتراض بأن عقد النكاح لازم ولا شيء من التحليل بالازم

فليتأمل .

وقيل انه تمليك يفيد ملك المنفعة ، فان الملك أعم من ملك العين وملك المنفعة وملك المنفعة أعم من أن يكون تبعاً للأصل أو منفرداً قيل : ولذلك قال « أو ما ملكت أيمانهم » فانه لا يشترط في هذا الملك العقل ، ولو أراد ملك العين لقال من ملكت أيمانهم ، فلا يقال ظاهر الآية ملك العين لا الأعم ، وهذا لا يحلّ بغير التحليل ممّا يفيد ملك المنفعة كالاجارة فان الملك مطلق يعم القسمين ، والتخصيص تقييد .

اذ قد عرفت أن الآية تدلّ على الاباحة على تقدير الملك مطلقا ، فعدم افادة غير التحليل ملك منفعة البضع كالاجارة وعدم دلالة الآية على الاباحة لذلك لا يقدح في دلالة الآية على الاباحة فيما علم فيه ملك منفعة البضع ، ولعلّ عدم افادة نحو الاجارة ذلك لكونه موضوعاً شرعاً لغير ذلك أو معروفاً شائعاً في الغير ، فلا يتبادر فيه ذلك ، مع كونه ممّا يراعى فيه الصراحة للاحتياط فتأمل .

واما نحو القبلة المحضة والمس بغير الفرج والنظر فقط ، فان لم يكن متعلق الفرج فلا دلالة في الآية عليه لاحلاً ولا حرمة ولا محذور فيه ، وانما يعلم ذلك بغيرها وان كان ممّا يتعلق به أو من أتباعه ، فاذا ثبت الحل فيها بالنصوص الصحيحة ، وجب القول بالملك أو العقد بهذا الوجه الخاص .

وشيخنا المحقق بعد القول بأنه يفهم من الآية عدم جواز التحليل مع دلالة الاخبار الصحيحة ، ونقل الاجماع قبل المخالف وبعده على الجواز ، وذكر اختلاف الاصحاب في كونه عقداً أو ملكاً ، وتزييف القولين ببعض ما تقدم ، قال : ولكن لما ثبت التحليل فلا بد من التأويل ، وان كان بعيداً ، فيمكن جعله قسماً آخر بنفسه ، وتخصيص هذه الآية فتدبر .

ب -- ظهر ممّا ذكرنا أن البضع لا يتبع بعض ، فلو ملك بعض أمة لم يحلّ له العقد على باقيها ، وإلاّ لزم التبعض استباحة ، بعض بالملك وبعض بالعقد .

أما لو حلل أحد الشريكين مثلاً لصاحبه حصته فذهب جماعة منهم ابن إدريس والشهيد إلى الجواز ، لان الاباحة تمليك منفعة ، فيكون حل جميعها بالملك ، ولا

يضرُّكون بعضه الملك وبعضه منفرداً ، ويؤيد ذلك صحيحة محمد بن مسلم <sup>(١)</sup> عن الباقر عليه السلام في جارية بين رجلين دبراها جميعاً ثم أحلَّ أحدهما فرجها لصاحبه ، قال : هو له حلال :

وأما قول الشهيد الثاني أنَّ الرواية ضعيفة السند فنأظر إلى ما في التهذيب <sup>(٢)</sup> وإلا فالصدوق في الفقيه رواه في الصحيح ، ولا يقدح فيها ذلك بل يؤيدها كما لا يخفى وقيل : بالمنع بناء على تبعض السبب حيث إنَّ بعضها بالملك ، وبعضها بالتحليل ، وهو أَمَّا عقد أو اباحة ، والكل مغاير للملك .

ج - في صحة التحليل بلفظ الاباحة قولان : إلحاقها به لمشاركتها له في المعنى ، فيكون كالمرادف الذي يجوز إقامته مقام رديفه ، والأكثر على منعه وقوفاً فيما خالف الأصل على موضع اليقين ، وتمسكاً بالأصل ، ومراعاة الاحتياط في الفروج المبنيّة عليه ، فيمنع المرادفة أولاً ثم الاكتفاء بالمرادفة مطلقاً فان كثيراً من أحكام النكاح توقيفية ، وفيه شائبة العبادة والاحتياط فيه مهمٌ ، قال الشهيد الثاني : فان جوازناه بلفظ الاباحة كفى : أذنت ، وسوّغت ، وملكت ، ووهبت ، ونحوها فتدبر .  
وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ .

سمي الشيء المؤمن عليه والمعاهد عليه أمانة وعهداً ، ومنه قوله تعالى « إنَّ الله يأمركم أن تؤدُّوا الأمانات إلى أهلها » وقال « وتخونوا أماناتكم » وإنَّما تؤدي العيون لالمعاني ، وتخان المؤمن عليه لا الأمانة في نفسها ، والراعى القايم على الشيء لاصلاح وحفظ كراعى الغنم ، وراعى الرعيّة ، ويقال من راعى هذا الشيء أي متوكليه وصاحبه ، ويحتمل العموم في كلما اتّمنوا عليه وعوهدوا من جهة الله عز وجل و من جهة الخلق ، والخصوص فيما حملوه من أمانات الناس وعهودهم كذا في الكشف <sup>(٣)</sup>

(١) رواها في الفقيه ٣/ ٢٩٠ ط نجف بإسناده عن الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن محمد بن مسلم ، وطريق الصدوق إلى الحسن بن محبوب صحيح كما في الخلاصة .  
(٢) رواها الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ٣٠٥ ط حجر وفي طريقه محمد بن قيس .  
(٣) الكشف ج ٣ ص ١٧٧ .

ونحوه في الجوامع ، وقرأ ابن كثير « لا مأنتهم »<sup>(١)</sup> لأن من الإلباس ، أولاً أنها في الأصل مصدر ، وربما احتمل في الآية الحمل على المعاني أي عاملون بمقتضاها فتأمل .  
وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ .

بأن يقيموها في أوقاتها ولا يضيعوها ، فذكر الصلاة أولاً وآخرأ مختلفان ليس بتكرار : وصفوا أولاً بالخشوع في صلاتهم ، وآخرأ بالمحافظة عليها ، وفي الكشف<sup>(٢)</sup> وذلك أن لا يسهوا عنها ويؤدوها في أوقاتها وقيموا أركانها ويوكلوا نفوسهم بالاهتمام بها ، وبما ينبغي أن تتم به أوصافها ، وأيضاً فقد وجدت أولاً ليفاد الخشوع في جنس الصلاة ، أي صلاة كانت وجمعت آخرأ ليفاد المحافظة على أعدادها ، في الصلوات الخمس والوتر والسنن المرتبة مع كل صلاة وصلاة الجمعة والعيد والجنائز والاستسقاء والكسوف والخسوف وصلاة الضحى والتهجد وصلاة التيسيع وغيرها من النوافل هذا .  
واعلم أن الصلاة المذكورة كلها مرغّب فيها إلا صلاة الضحى ، فانها بدعة عندنا وقول المجمع إنمّا أعاد ذكر الصلاة تنبيهاً على عظم قدرها وعلو رتبته ، يريد أنه ينبه على ذلك ، إذ حينئذ صفتان من هذه الصفات العظيمة الموجبة لارث الفردوس والخلود فيها باعتبارها ، فكأنها تقتضى ذلك ، وتوجه من جهتين .  
وفي البيضاوى<sup>(٣)</sup> وفي تقدير الأوصاف بأمر الصلاة وفتحها به تعظيم لشأنها ، وهذا جهة أخرى فتأملها .

ثم إن في الصحيح عن الفضيل<sup>(٤)</sup> قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قوله عز وجل :  
« الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يَحْفَظُونَ » قال هي الفريضة ، قلت « والذين هم على صلاتهم دايمون » قال هي النافلة ، ويؤيده ظاهر روايات آخر ، بل ظاهر قوله تعالى « وحافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى » فإن ظاهرها في الفرائض وقد دلّت عليه الرواية أيضاً

(١) المجمع ج ٤ ص ٩٨ .

(٢) الكشف ج ٣ ص ١٧٧ .

(٣) البيضاوى ج ٣ ص ٢١٦ ط مصطفى محمد .

(٤) انظر نور الثقلين ج ٣ ص ٥٣٠ والبرهان ج ٣ ص ١٠٩ .

وأيضاً فإنه أقرب عرفاً من جميع النوافل والفرائض لمزيد اختصاص الفرائض ، وتفارقها وتبادرها عند الإطلاق كثيراً .

وظاهر البغوى في المعالم أن المراد بالخشوع والمحافظة كليهما في الفرائض ، حيث قال : كرّر ذكر الصلاة ليبين أن المحافظة عليها واجبة كما أن الخشوع فيها واجب .

وبالجملة فيهما ترغيب وتحريض على الصلاة كما وكيفاً ، جناناً و أركاناً ، و شيخنا دام طله<sup>(١)</sup> فهم من كلام الكشف أن المحافظة لابد أن يكون جميعها بخلاف الخشوع ، فأنه يكفي في الواحدة أيها كانت ، والظاهر أنه لا يريد ذلك بل إنه لا نظر فيه إلى النوع والشخص ، بل إلى الجنس فقط ، نعم على القول بارادة الفرائض مطلقاً أو اليومية يمكن الاكتفاء بها أما بغيرها فلا ولا بواحدة نوعاً أو شخصاً .

أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ .

أى من كان بهذه الصفات واجتمعت فيه هذه الخلال ، هم الوارثون يوم القيمة منازل أهل النار من الجنة ، فقد روي<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ قال : « ما منكم من أحد إلا وله منزل في الجنة ، ومنزل في النار ، فان مات و دخل النار ورث أهل الجنة منزله » وقيل : معنى الميراث هنا أنهم يصيرون إلى الجنة بعد الأحوال المتقدمة ، وينتهى أمرهم إليها كالميراث الذي يصير الوارث إليه ، والفردوس اسم من أسماء الجنة وقيل اسم لرياض الجنة : المجمع .

وفي الكشف : أي أولئك الجامعون بهذه الأوصاف الوارثون الأحققاء بأن يسموا وراثاً من دون من عداهم ، ثم ترجم الوارثين بقوله « الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ » فجاء بفخامة

(١) انظر زبدة البيان ص ٥٤ .

(٢) المجمع ج ٤ ص ٩٩ و زبدة البيان ص ٥٤ و مسالك الافهام ج ١ ص ١٤٠

و قريب منه في اللسان كلمة فردس و قريب منه في الدر المنثور ج ٥ ص ٦ عن سعيد بن منصور وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن مردويه والبيهقي في البعث .



وجزالة لارنهم لا يخفى على الناظر ، ومعنى الارث ما مر في سورة مريم ، أنت الفردوس على تأويل الجنة وهو البستان الواسع الجامع لأنواع النمر .

وروي <sup>(١)</sup> أن الله عز وجل بنى الجنة الفردوس لبنة من ذهب ولبنة من فضة ، وجعل خلالها المسك الأذفر وفي رواية لبنة من مسك ، وغرس فيها من جيد الفاكهة وجيد الرياح ، وقد قال في سورة مريم « نورث » استعارة أي تبقى على الوارث مال الموروث ولأن الأتقياء يلقون ربهم يوم القيمة ، وقد انقضت أعمالهم ونمرتها باقية ، وهي الجنة ، وإذا أدخلهم الجنة فقد أورنهم من تقواهم كما يورث الوارث المال من مال الموروث . وقيل أورنوا من الجنة المساكن التي كانت لأهل النار لو أطاعوا ، هذا .

ثم أعلم أن ظاهر العطف يقتضى أن يكون « أولئك » إشارة إلى المؤمنين الموصوفين بهذه الصفات ، ولو بعض ببعض ، لكن قد يتوهم أن الظاهر شرعاً أن الاتصاف بواحد منها غير كاف ، فلا بد من الحمل على إرادة الاتصاف بالجميع ، وفيه نظر ، لأن الاتصاف بالجميع ، أيضاً غير كاف ، إلا بشرايط ، فلا مانع من الحمل على الظاهر ، واعتبار ما علم من الشرع اعتباره فليتم .

بنى اسرائيل : أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً . وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَلَى أَنْ يُبْعَثَنَّ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً .

معنى إقامة الصلاة تعديل أركانها ، وحفظها من أن يقع زيغ في فرايضها وسننها وآدابها ، من أقام العود إذا قوامه ، أو الدوام عليها والمحافظة ، كما قال عز وعلا « والذين هم على صلاتهم دائمون . والذين هم على صلاتهم يحافظون » من قامت السوق إذا نفقت وأقامها ، قال :

(١) الكشف ج ٣ ص ١٧٨ و لم يذكر في الشاف الكاف في ذيله تخريج الحديث

و لم اظفر عليه في غيره .

أقامت غزالة سوق الضراب لأهل العراقين حولاً قمياً<sup>(١)</sup>

لأنها إذا حوِّظ عليها ، كانت كالشيء النافق الذي يتوجّه إليه الرغبات ويتنافس فيه المحصلون ، وإذا عطلت وأُضيعت كانت كالشيء الكسد الذي لا يرغب فيه .  
أو التجلد والتشمّر لآدابها ، وأن لا يكون في مؤدّيها فتور ولا توان ، من قولهم قام بالأمر وقامت الحرب على ساقها ، أو أدائها ، فعبّر عن الأداء بالأقامة ، لأنّ القيام بعض أركانها كما عبّر عنه بالقنوت وبالركوع وبالسجود ، وقالوا سبح إذا صلى لوجود التسبيح فيها ، قاله في الكشف ، ويبعد الأوّل لغوتها حينئذ بتفويت بعض آدابها أوسننها ، ولهذا اقتصر الطبرسي في الجوامع فيه على تعديل أركانها ولم يرد بالأركان المعروف عندنا كما لا يخفى .

وقال المققداد في الكنز : تعديل أركانها وحفظها من أن يقع زيغ في أفعالها ، و كأنه أراد ما لا بد منه فيها ، وحينئذ فلا يبعد أن يكون إقامتها بمعنى أدائها أي الاتيان بها بجميع شرائطها واجباتها على ما اعتبر فيها من أقام العود إذا قومه أوقام بالامر للمقالة كما لا يخفى .

وأما الثاني فعنه أن المحافظة كما ذكر في قوله « والذين هم على صلاتهم يحافظون »

(١) البيت استشهد به في المجمع ج ١ ص ٣٨ و الكشف ج ١ ص ٤٠ وكنز العرفان ج ١ ص ٦٦ والبيت لا يمين و ترى ترجمته في تاليفنا على مسالك الافهام ج ٢ ص ١٣١ و ترى الضرح الكامل للبيت في شواهد المجمع ج ١ ص ٨٠ الى ٨٣ و غزالة بفتح الغين وتخفيف الزاى المعجمتين اسم امرأة شبيب الخارجي كذا في شواهد المجمع عن الكشف وفيه في تاريخ ابن خلكان شبيب بن يزيد بن نعيم الحروري قتل الحجاج زوجها فحاربه لذلك سنة كاملة و هرب منها الحجاج فغيره عمر ابن حطان السدوسي لعنه الله واسد على وفي الحروب نعامه .

والضراب مضاربة السيف أى أقامت سوق المضاربة بالسيوف على التخيل والتشبيه او المبالغة وهذا كقولك أنا ابن الطمن ، والمراد بالعراقين كوفة وبصرة وقيل كوفة والحجاز على التثنية ، والحوّل القيط كأمر التام ، والشاهد في قوله أقامت ، فانه أراد لم تعطل ، يقال قامت السوق اذا نفقت وأقامها أى لم يطلها من البيع والشراء .

يتضمن المداومة ، فلا احتياج إليها ، ولكن كأنه أراد بها التصريح بمغايرته ومقابلته للأول ، وربما يوهم كون عطفها على التفسير ، وأن المراد المواظبة ، لهذا قال المقداد وقيل : المواظبة ، وبهذا المعنى يجوز كونه من أقام العود إذا تَوَّعَّه كما أن بالمعنى الأول يجوز أخذه من قامت السوق أيضا .

واللام للتوقيت مثلها في ثلاث خلون ونحوها ، وفي المجمع : قال قوم دلوك الشمس زوالها وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وفي البيضاوي : لزوالها ، و يدل عليه قوله عليه السلام أتاني جبرئيل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بى الظهر <sup>(١)</sup> ، وقيل لغروبها .

و في المعالم بعد نقل القول بكونه غروبها عن قائله : وقال ابن عباس وابن عمر وجابر : هوزوال الشمس ، وهو قول عطاء قتادة ومجاهد والحسن وأكثر التابعين ، ومعنى اللفظ يجمعهما ، لأن أصل الدلوك الميل ، والشمس تميل إذا زالت أو غربت ، والحمل على الزوال أولى لكثرة القائلين ، ولأننا إذا حملناه عليه كانت الآية جامعة لمواقيت الصلاة كلها .

وفي المجمع : وقيل : غسق الليل بدو الليل عن ابن عباس ، وقيل : هو انتصاف الليل عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام .

هذا وهو الصحيح ، وعليه يحمل القول بأنه شدة ظلمته ، وعليه تتم دلالة الآية على أوقات الصلوة الخمس كما في رواية عبيد بن زرارة <sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله أقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ، قال : إن الله عز وجل افترض أربع صلوات

(١) انظر الطبري ج ١٥ ص ١٣٧ وفتح القدير ج ٣ ص ٢٤٥ والكشاف ج ٢ ص ٦٨٤ وفي الشاف الكاف ذيله تخريجه .

(٢) انظر جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٤٦ الرقم ٣٤٧ رواه في التهذيب والاستبصار والعياشي وانظر البحار ج ١٨ ص ٤٢ ورواه في مفتي الجمان أيضاً ج ١ ص ٣١٤ وانظر مسالك الافهام و تعاليقنا ج ١ ص ١٤٣ وانظر الوسائل أيضاً ج ٣ ص ١١٥ المسلسل ٤٧٩٤ ط الاسلاميه .

أوّل وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل ، منها صلاتان أوّل وقتها من عند زوال الشمس إلى غروبها إلا أنّ هذه قبل هذه ، ومنها صلاتان من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أنّ هذه قبل هذه .

وصحيحة زرارة <sup>(١)</sup> قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عما فرض الله من الصلاة فقال خمس صلوات في الليل والنهار ، قلت : هل سماهنّ الله وبينهنّ في كتابه ؟ قال : نعم قال الله تبارك وتعالى لنبيّه عليه السلام « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » ودلوكها زوالها ، ففي ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهنّ « وبينهنّ » وغسق الليل انتصافه ، ثم قال « وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً » فهذه الخامسة الحديث .

وأما لو قلنا أنّ غسق الليل ظلمته عند ارتفاع الشفق ، وهو وقت صلاة العشاء عندهم ، كما في الكشاف والبيضاوي ، أو أوّل ظهور ظلمته كما في المعالم ، ونقله المجمع عن ابن عباس فيبقى وقت العشاء أو المغرب أيضاً خارجاً كما هو ظاهر إلى فلا تدلّ عليها ، فقول القاضي : والآية جامعة للصلوات الخمس ان فسرّ الدلوك بالزوال والصلوات الليل وحدها ان فسرّ بالغروب ، محلّ نظر ، وكذلك قول المعالم فتأمل ، ولهذا قيل : المراد بالصلاة صلاة المغرب وقوله لدلوك الشمس الى غسق الليل بيان لمبدء الوقت ومنتهاه ، واستدلّ به على أنّ الوقت يمتدّ الى غروب الشفق ، ونقله القاضي أيضا .

ثم لا يخفى أنّ ظاهر الآية <sup>(٢)</sup> توسعة أوقات الصلوات الأربع وامتدادها الى

(١) ما حكاه المصنف شطر من الحديث وهو في جامع أحاديث الشيعة ج ٢ ص ١٣ الرقم ٩٤ رواه عن التهذيب والكافي والفتاوى والعلل و تراه في البحار ج ١٨ الباب الثالث من كتاب الصلوة و ترى شرح الحديث في المرات ج ٣ ص ١١٠ و أوضح مواضع اختلاف الالفاظ في المنتقى ج ١ ص ٢٨٩ و ص ٢٩٠ و أوضحنا البحث في تعالينا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٢١ و ص ١٢٢ فراجع .

(٢) انظر تعالينا على كنز المرفان ج ١ ص ٦٧ الى ص ٧٠ .

الفسق ، وكون الجميع وقتاً في الجملة ، فلا بأس بالاستدلال به على ما هو المشهور ودلت الروايات أن آخر وقت العشاء نصف الليل ففيها إيماء الى كون الظهر هي الصلوات الأولى ، لأن الانتهاء يستدعي ابتداء هو الدلوك ، وقرآن الفجر صلاته ، والعطف على الصلاة ، وأهل البصرة على أن النصب على الاغراء أي عليك بصلوات الفجر .

وفي الكشف سميت قرآناً وهي القراءة لأنها ركن كما سميت ركوعاً وسجوداً وقنوتاً ، وهي حجة على ابن علية والأصم في زعمهما أن القراءة ليست بركن انتهى . وفيه أنه إن أراد بقوله كما سميت بيان مجرد أن الركنية تصلح علاقة ووجهاً للتجوز ، فهو بنفسه أوضح من هذا ، ويبقى قوله سميت قرآناً لأنها ركن وأنها حجة عليهما ، دعوى بلا ثبت في المقام ، وهو غير مناسب به .

على أن قوله وقنوتاً حيث لم يكن القنوت عندهم فرضاً بل سنة في بعض الصلوات أو مستحباً يدل على جواز كون التسمية لغير الركنية أيضاً ، فلا يتعين كونها للركنية ، فلا يتم حينئذ الاحتجاج عليهما ، فإيراده في هذا السلك لم يكن مناسباً بل مضراً ، ولذلك لم يورده القاضي ، وإن أراد به بيان أن كونها ركناً هو الوجه فقوله قنوتاً حينئذ أبعد من المقام وأضر بالمرام كما لا يخفى ، اللهم إلا أن يحمل القنوت على القيام هذا .

على أن الدعوى من أصله موضع نظر لأن هذا التجوز يكفي فيه كون القراءة جزءاً في الجملة وغير ذلك من الملابس فيحتمل وجوه كثيرة ، كأن يكون لأن القراءة مع الجهر بهامستغرفة لجميع ركعاتها دون باقي الصلوات ، أو لوجوبها كذلك لا يجزى عنها غيرها ، بخلاف باقي الصلوات ، أو لأن القراءة فيها أهم مرغّب فيها أكثر منها في غيرها ولذلك كانت أطول الصلوات قراءة أولاًن قراءتها على ما ينبغي فيها من الطول كأنها تغلب باقي أجزائها ، فغلب في الاسم تنبيهاً عليه وترغيباً فيه ، فلا تتعين الركنية لذلك ، على أن بعض ما ذكرنا منفرداً أو منضمّاً ربما كان أظهر في المقام وأنسب من أن يكون لكونها ركناً ، لو كان محققاً ، فكيف إذا كان محلّ

النزاع يستدلّ عليه بذلك .

هذا مع ما قيل : إنّ هذا ليس بشيء لأنّ التسمية لغوية ، وكونها ركناً أو غير ركن شرعية ، والجزئية في الجملة معنى معروف لغة كافية فيها ، فيكون لذلك لا للركنية ، وإن كان فيه نظراً . وفي القاضي : سميت قرآناً لأنه ركن كما سميت ركوعاً وسجوداً ، واستدلّ به على وجوب القراءة فيها ، ولا دليل فيه لجواز أن يكون التجوّز لكونها مندوبة فيها ، نعم لو فسّر بالقراءة في صلاة الفجر دلّ الأمر باقامتها على الوجوب فيها نصّاً وفي غيرها قياساً انتهى .

وتوجيه الكلام في المقام في الاستدلال على الوجوب والركنية أن يقال : إنه قد أمر بالصلاة معبراً عنها بالقرآن باعتبار اشتغالها على القراءة ، فيلزم الأمر بالقراءة ضمناً ، فيكون واجبة وأيضاً فيلزم عدم الاثيان بالمأمور به مع عدمها ، فلا يجزي ، ولا نريد بالركنية هنا إلّا هذا المقدار .

نعم لا يمتنع أن يثبت الاجزاء مع تركها سهواً بدليل ، لكن إذا لم يكن تعيين ذلك ، وحينئذ فربما اتضح كون التسمية لأنّها ركن بمعنى أنّه لو لم يكن ركناً لما صحّ الأمر باقامتها معبراً عنها بذلك ، لما قلنا ، لا لأنّ ظاهر اعتبار الاشتغال على طريق اللزوم في الواقع ، وإلّا لما صحّ تعلّق الأمر به على الوجه المفيد لركنية هذا وبعد التأمل فيما قدّمنا لا يخفى مواضع النظر من هذا والله اعلم .

« إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً » في الكافي والتهذيب باسنادهما عن إسحاق بن عمار <sup>(١)</sup> قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخبرني عن أفضل المواقيت في صلاة الفجر ؟ قال : مع طلوع الفجر إنّ الله تعالى يقول : « إنّ قرآن الفجر كان مشهوداً » يعني صلاة الفجر : تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار ، فإذا صلى العبد صلاة الصبح مع طلوع الفجر أثبتت له مرتين أثبتته ملائكة الليل وملائكة النهار .

(١) الوسائل ج ٣ ص ١٥٤ الباب ٢٨ من ابواب المواقيت المسلسل ٢٩٣٥ ط

وهذا صريح في أن كونه مشهوداً مشروط بفعالها أول الوقت ، وإليه ذهب شيخنا المحقق لكن الرواية ضعيفة<sup>(١)</sup> السند وما فيها من دلالة الآية أيضاً على ذلك إن قلنا به أمكن استفادة الوجوب من تعلق الأمر بالمدلول ، فلا يتم حينئذ إلا على القول بأن وقت الفضيلة وقت الاختيار ، اللهم إلا أن يقال المراد أن مراعاة القرب لهذه النسبة أولى ، وفيه نظر لا يخفى .

في القاضى : مشهوداً تشهد ملائكة الليل والنهار ، أو شواهد القدرة من تبديل الظلمة بالضياء والنوم الذى هو أخ الموت بالانتباه ، أو كثير من المصلين أو من حقه أن يشهده الجم الغفير ، وكذا في الكشف إلا « شواهد القدرة » .

« ومن الليل » عليك بعض الليل « فتهجد به » التهجد ترك الهجود أي النوم للصلاة ، ويقال أيضاً في النوم تهجد ، وعن المبرد<sup>(٢)</sup> التهجد عند أهل اللغة

(١) قد بسطنا الكلام فى كون اسحق بن عمار موثقاً والحديث الذى هو فى طريقه معتبر وإن لم يوصف بالصحة فى اصطلاح اهل الدراية فى تاليفنا على مسالك الافهام ج ٢ من ٢٤٥ الى ٢٤٨ فراجع نعم الراوى عنه هذا الحديث عبد الرحمن بن سالم ضعفه ابن الغضائرى وسكت عن تضعيفه النجاشى فكونه فى طريق الحديث يوهنه .

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبدالكبير الثمالى الازدى ابوالعباس المعروف بالمبرد نزيل بغداد صاحب كتاب الكامل وعدة كتب تنوف على اربعين امام العربية ببغداد فى زمنه واحد ائمة الادب والاخبار وكان بينه وبين ثعلب ما يكون بين المعاصرين من المنافسة فلذلك انشدوا .

نروح و نفدو لا تزاور بيننا      و ليس بمضروب لنا عنه موعد  
فأبداننا فى بلدة و التقاؤنا      عسير كأننا ثعلب و المبرد

ثم المبرد كما قد منا بكسر الراء لقب به لما سأل شيخه ابو عثمان المازنى عن عويصة فاجاب باحسن جواب برد غليله فقال له قم فانت المبرد فحرفه الكوفيون ففتحو الراء تهكمابه والثمالى نسبة الى ثمالة وهو ثمالة بن اسلم بن كعب الازدى قال عبد الصمد بن معدل :

سألنا عن ثمالة كل حى      فقال القائلون و من ثمالة  
فقلت محمد بن يزيد منهم      فقالوا زدتنا بهم جهالة

السهر للصلاة أو لذكر الله، وضميره إما للقرآن كما في القاضي أولمّن الليل بمعنى فيه « نافلة لك » عبادة زائدة لك على الصلاة، وضع نافلة موضع تهجداً، لأنّ التهجد عبادة زائدة، فكأنّ التهجد والنافلة يجمعهما معنى واحد، أو المعنى أنّ التهجد زيد لك على الصلوات المفروضة فريضة عليك خاصة دون غيرك، لأنّه تطوُّع لهم .  
الكشاف : أفضلة لك لاختصاص وجوبه بك. القاضي : روي أنّها فرضت عليه ولم تفرض على غيره، فكانت فضيلة له ذكره ابن عباس، وأشار<sup>(١)</sup> إليه أبو عبد الله عليه السلام كذا ذكره الراوندي وقيل : معناه نافلة لك ولغيرك، وخصّ بالخطاب لما في ذلك من صلاح الأمة في الاقتداء به، ودعاء الخير إلى الاستئنان بسنته .

وفي المعالم إنّ صلاة الليل كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وآله والأمة لقوله « يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً » ثمّ نزل فصار الوجوب منسوخاً في الأمة بالصلوات الخمس وبقي الاستحباب، وبقي الوجوب في حق النبي صلى الله عليه وآله، وذهب قوم إلى أنّ الوجوب صار منسوخاً في حقّه كما في الأمة فصارت نافلة و هو قول قتادة ومجاهد، لأنّ الله

فقال له المبرد خل قومي فقومي معشر فيهم نذالة

و الاكثرون على أن التهجد بمعنى الاضداد بمعنى النوم والسهر انظر ص ٥٠ من

كتاب الاضداد لابن الانباري ومسالك الافهام ج ١ ص ١٤٦ .

وانظر ترجمة المبرد في بنية الوعاة ج ١ ص ٢٦٩ الرقم ٥٠٣ والانساب ج ٣ ص ١٤٦

الرقم ٧٨٠ ونزهة الالباء ط بغداد ص ١٦٤ و آداب اللغة ج ٢ ص ١٨٦ والاعلام ج ٨

ص ١٥ وسمط اللالي ص ٣٤٠ و لسان الميزان ج ٣ ص ٤٣٠ وفيات الاعيان ط ايران

ج ١ ص ٤٩٥ و تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ و انباء الرواء ج ٣ ص ٢٤١ الرقم ٧٣٥ و

روضات الجنات ص ٦٧٠ و دبحانة الادب ج ٣ ص ٤٣٦ الرقم ٦٩٤ و طبقات القراء ج ٢

ص ٢٨٠ الرقم ٣٥٣٩ والفهرست لابن النديم ص ٩٣ و للباب ج ١ ص ١٩٧ والمزهر ج ٢

ص ٤٠٨ و ص ٤١٩ والنجوم الزاهرة ج ٣ ص ١١٧ و معجم الادبا ج ١٩ ص ١١١ الى

ص ١٢٢ مات سنة ٢٨٥ هـ ٢٨٦ و كان له تسع و سبعون سنة و قيل نيف على تسعين .

(١) انظر نور الثقلين ج ٣ ص ٢٠٤ الرقم ٣٨٢ والبرهان ج ٢ ص ٤٣٨ الرقم

٤ روي الحديث عن ابي عبد الله من التهذيب .



تعالى قال : « نافلة لك » ولم يقل عليك .

فان قيل : فما معنى التخصيص وهي زيادة في حق كافة المسلمين كما في حقه ﷺ ؟  
 قيل : التخصيص من حيث إن نوافل العباد كفارة لذنوبهم ، والنبي ﷺ قد غفر له  
 ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فكانت نوافله لا تعمل في كفارة الذنوب ، فتبقى له زيادة في رفع  
 الدرجات .

ثم بأسناده عن المغيرة بن شعبه <sup>(١)</sup> قال : صلى رسول الله ﷺ حتى انتفخت قدماءه ،  
 فقيل له أتتكلف هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ فقال : أفلا أكون عبداً  
 شكوراً .

« مقاماً محموداً » نصب على الظرف إما باضمار أي عسى أن يبعثك يوم القيمة  
 فيقيمك مقاماً محموداً ، أو بضمين يبعثك معنى يقيمك ، ويجوز أن يكون حالاً  
 بمعنى أن يبعثك ذا مقام محمود ، ومعنى المقام المحمود الذي يحمد القائم فيه ، و  
 كل من رآه وعرفه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات .  
 وقيل : المراد الشفاعة ، وهي نوع واحد مما يتناوله وعن ابن عباس مقاماً  
 يحمدك فيه الأول والآخر ، وتشرف فيه على جميع الخلائق : تسئل فتعطى ، و  
 تشفع فتشفع ، ليس أحد إلا وهو تحت لوائك .

وعن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي ، كذا في

(١) أخرجه الترمذی فی باب الاجتهاد فی الصلوة عن الميمر . بهذا اللفظ انظر  
 تحفة الاحوذی ج ١ ص ٣١٨ مع شرحه الالفاظ المختلفة بطرق مختلفة أخرى ففى بعضها  
 تودمت و فى بعض ترم بفتح المثنا و كسر الراء و فى بعضها تزلع بزى و عين مهملة و فى  
 بعض تنظر و فى بعض انشقت والمعنى واحد و انظر أيضاً فتح الباری ج ٣ ص ٢٥٦ و ص ٢٥٧  
 كتاب التهجد ففیه الالفاظ المختلفة بطرق مختلفة مع شرح كل .

(٢) الكشف ج ٢ ص ٢٨٦ و فى الشاف الكاف تخريجه و مثله فى الدر المنثور  
 ج ٤ ص ١٩٧ عن احمد والترمذی و حسنه و ابن جرير و ابرع ابى حاتم و ابن مردويه  
 والبيهقى فى الدلائل و انظر أيضاً فتح القدير ج ٣ ص ٢٤٦ أخرجه عن احمد والترمذی  
 و ابن جرير و ابن ابى حاتم والبيهقى .

الكشاف وفي القاضي : المشهور أنه مقام الشفاعة .

هود : « أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ .

« طرفي النهار » غدوة وعشيّة ، والاتصاف على الظرف « وزلفاً من الليل »<sup>(١)</sup> ساعات منه قريبة من آخر النهار وهو جمع زلفة كظلم جمع ظلمة ، من أزلفه إذا قرّبه وازدلف إليه ، وصلاة الغدوة الفجر ، وصلاة العشيّة الظهر والعصر ، لأنّ ما بعد الزوال عشيّة ، وصلات الزلف المغرب والعشاء : الكشاف ، وهو قول مجاهد والزجاج ، وعن ابن عباس والحسن والجبائي أنّ طرفي النهار وقت صلاة الفجر والمغرب ، وهو مروى عن أبي عبد الله عليه السلام ثمّ بناء هذا القول ظاهراً على أنّ النهار من طلوع الفجر إلى غروب الشفق ، أو أنّ بين الفجرين خارج فالنهار من طلوع الشمس إلى غروبها فتأمل . وعلى كلّ حال فكأنّ ترك الظهر والعصر لظهور أنّهما صلاتا النهار .

قيل : والتقدير أقم الصلوة طرفي النهار مع الصلاتين المفروضتين ، وقيل : إنّهما ذكرا على التبع للطرف الأخير لأنّهما بعد الزوال ، فهما أقرب إليه ، وقد قال « أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل » ودلوها زوالها .

وقيل وقت صلاة الفجر والعصر ، لأنّ طرف الشيء من الشيء ، وصلاة المغرب ليست من النهار ، وعلى كلّ تقدير دلالة الآية على توسعته لأوقات تلك الصلوات ظاهرة .

وقرىء « وزلفاً » بضمّتين<sup>(٢)</sup> وزلفا بسكون اللام ، وزلفى بوزن قريبي ، فالزلف

(١) في المقاييس ج ٣ ص ٢١ الزاء واللام والفاء يدل على اندفاع وتقدم في القرب الى شيء الى ان قال وسميت مزدلفة بمكة لا اقتراب الناس الى منى بعد الافاضة من عرفات الى ان قال واما الزلف من الليل فهي طوائف منه لان كل طائفة تقرب من الاخرى .

(٢) انظر المجموع ج ٣ ص ١٩٨ وفتح القريب ج ٢ ص ٥٠٧ وشواذ القرآن لابن خالويه ص ٦١ وروح المعاني ج ١٢ ص ١٤٠ .

بالسكون نحو بسرة وبسر ، وبضمتين نحو بسرفي بسر ، والزلفى بمعنى الزلفة كما أن القريبى بمعنى القربة ، وهو ما يقرب من آخر النهار من الليل ، وقيل «وزلفا من الليل» أي وأقم طاعات وصلوات تتقرب بها إلى الله عز وجل في بعض الليل ، فيمكن أن يكون إشارة إلى صلاة الليل المشهورة ، حينئذ ينبغي ادخال العشائين في صلاة طرفي النهار لكن في التوجيه تأمل .

« أن الحسنات » قيل أي الصلوات الخمس لتقدم ذكرها « بذهبن السيئات » فيه وجهان تكفير الذنوب بالطاعات أي العفو عن الذنوب بها ، وهو ظاهرها ، و ظاهر غيرها من الايات والاخبار في هذا الباب .

روى عن أبي حمزة<sup>(١)</sup> عن احدهما عليه السلام في حديث طويل عن علي<sup>عليه السلام</sup> قال: سمعت حبيبي رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: أرحى آية في كتاب الله تعالى أقم الصلاة طرفي النهار الخ والذي بعثني بالحق بشيراً ونذيراً أن أحدكم ليقوم في وضوئه فيتساقط عن جوارحه الذنوب ، وإذا استقبل الله عز وجل بوجهه وقلبه لم ينقل عليه من ذنوبه شيء كما ولدته أمه ، فإن أصابه شيء بين الصلاتين كان له مثل ذلك حتى عد الصلوات الخمس . ثم قال يا علي إنما منزلة الصلوات الخمس لأمتي كنهر جار على باب أحدكم فما يظن أحدكم لو كان في جسده درن ثم اغتسل في ذلك النهر خمس مرّات ؟ أكان يبقى في جسده درن ؟ فكذلك والله الصلوات الخمس لأمتي .

وفي الكشف : تكفر الصغائر بالطاعات ، وفي الحديث<sup>(٢)</sup> « إن الصلاة إلى الصلاة كفارة ما بينهما ما اجتنب من الكبائر .

و الثاني اللطف أي الطاعات موجبة لترك المعاصي بالخاصية أو بسبب لطفه تعالى كقوله « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » .

(١) انظر المجمع ج ٣ ص ٢٠١ والعياشي ج ٢ ص ١٦١ والبرهان ج ٢ ص ٢٣٩

و كنز العرفان ج ١ ص ١٥٠ .

(٢) انظر ابواب فضل الصلوة وانتظار الصلوة وتفسير هذه الآية من كتب الشيعة و اهل السنة ترى الاحاديث بهذا المضمون كثيرة .

في الكشف: <sup>(١)</sup> قيل نزلت في أبي اليسر عمرو بن غزيرة الأنصاري كان يبيع التمر فأتته امرأة فأعجبته فقال لها إن في البيت أجود من هذا التمر ، فذهب بها إلى بيته فضمها إلى نفسه وقبلها ، فقالت : اتق الله فتركها وندم ، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره بما فعل ، فقال أنتظر أمر ربّي ، فلمّا صلى صلاة العصر نزلت ، فقال نعم اذهب فانها كفارة لما عملت .

و روي أن رسول الله ﷺ قال له : توضع وضوءاً حسناً وصلّ ركعتين ، إن الحسنات يذهبن السيئات .

« ذلك » إشارة إلى قوله فاستقم وما بعده ، وقيل : إلى القرآن .

« ذكرى للذاكرين » عظة للمتّعطين ، وقيل « ذلك » إشارة إلى إقامة الصلاة فانه سبب لذكر الله ، بل هو ذكر الله على أحسن وجه ، فيوجب ذكر الله له كما قال « فاذكروني أذكركم » فيفوز بفيض فضله وإحسانه ، وموجب لذهاب السيئات ، فينجي من اليم عذابه وشديد عقابه ، فهو أولى ما يذكره الذاكرون .  
الرُّومُ : فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًا وَحِينَ يُظْهِرُونَ :

قيل إخبار في معنى الأمر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الاوقات ، وقيل سبحانه الله مصدر بمعنى الأمر أي سبحوا وربّما جعلاً وجهاً واحداً وفي كلّ نظر ، و الاظهر أنه تنزيه قصد به التنبيه والدلالة على أن ما يحدث فيها من الشواهد الناطقة بتنزيهه واستحقاقه الحمد ممّن له تميز من أهل السموات والارض ، فينبغي العمل بمقتضاه ، وعدم التقصير فيه .

وتخصيص التسبيح بالمساء والصباح لان آثار القدرة والعظمة فيهما أظهر ،

(١) الكشف ج ٢ ص ٤٣٥ وفي الشاف الكاف تخريجه وفيه ان الصحيح ابو اليسر كعب

ابن عمرو و مافي الكشف : عمرو بن غزيرة غلط وصاحب الكشف تبع في ذلك الغلط الثعلبي وانظر ترجمة ابي اليسر كعب بن عمرو في تعاليقنا على مسالك الافهام ج ٢ من ص ٢٦١ الى ص ٢٦٣ .

وتخصيص الحمد بالعشيّ الذي هو آخر النهار من عشي العين إذا نقص نورها ، والظهيرة التي هي وسطه لأنّ تجدد النعم فيها أكثر ، فعشيّاً عطف على السموات محلاً للقرب والاطهر أن يكون قوله وعشيّاً متصلاً بقوله « حين تمسون » وقوله « وله الحمد في السموات والارض » اعتراضاً بينهما .

وقيل : أريد بالتسبيح الصلاة ، وقيل لابن عباس<sup>(١)</sup> هل تجدد الصلوات الخمس في القرآن ؟ فقال نعم ، وتلا هذه الآية ، فالتسبيح حين تمسون صلاتا المغرب والعشاء ، وتصبحون صلاة الصبح وعشيّاً صلاة العصر ، وتظهرون صلاة الظهر ، ولذلك زعم الحسن أنّ الآية مدنيّة ، لانه كان يقول : كان الواجب بمكّة ركعتين في أي وقت اتفقت وإنما فرضت الخمس بالمدينة ، والاكثر على أنّ الخمس إنّما فرضت بمكّة .  
و يحتمل أن يراد بتسبيح المساء المغرب وبعشيّاً العشاء ، وتظهرون الظهرين ، وأن يراد بعشيّاً المغرب والعشاء ، و يتمسون العصر ، و بتظهرون الظهر كالصبح بتصبحون .

قيل : ولم يأت بحين في عشيّاً لعدم مجيء الفعل منه فليتأمل .  
واعلم أنّه يقال : أمسا إذ دخل في المساء وكذا أصبح وأظهر ، فتقييد ذلك بحين يقتضي نوع اختصاص بأوّل الوقت ، فلا يبعد حمل الطلب فيه على الاستحباب كما نبهنا في قولنا الاظهر .

وقيل يمكن أن يحتجّ بها من يجعل الوجوب مختصاً بأوّل الوقت ، وفيه نظر من وجوه تظهر ممّا قدّمناه .

ثمّ لا يخفى أنّ الحمد كالتسبيح جاز أن يراد به الصلاة ، فيحتمل كون كليهما جميعاً تنبيهاً على الصلوات الخمس ، و كون كل منفرداً أيضاً ، مع احتمال أن يجعل الاول إشارة إلى الفرائض والآخر إلى النوافل و وجه كل لا يخفى مع ما روى عن الصادق فيما قدمناه .

(١) الدر المنثور ج ٥ ص ١٥٤ والكشاف ج ٣ ص ٢٧١ وفتح التدير ج ٣ ص ٢١٤

و روح المعاني ج ٢١ ص ٢ .

وعنه عليه السلام: من <sup>(١)</sup> سره أن يكال له بالفقير الأوفى ، فليقل « فسبحان الله حين تمسون ، الآية .

وعنه عليه السلام <sup>(٢)</sup>: من قال حين يصبح « فسبحان الله حين تمسون - الى قوله - وكذلك تخرجون ، أدرك ، مافاته في يومه ، ومن قالها حين يمسي أدرك ما فاته في ليله ، و قرىء <sup>(٣)</sup> « حيناً تمسون و حيناً تصبحون » أي تمسون فيه وتصبحون فيه . طه : فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ اى الكفار من انك ساحر او شاعر او غير ذلك ، في المعالم نسختها آية القتال و فيه تامل - وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى . (١٣٠)

المراد بالتسبيح إما ظاهره ، فيراد المداومة على التسبيح والتحميد في عموم الأوقات ، كما في الجوامع أو الأوقات المعينة أو الصلاة كما هو المشهور ، و « بحمد ربك » في موضع الحال أي وأنت حامد لربك على أن وفقك للتسبيح ، وأعانك عليه كما في الكشف و الجوامع أو على أعم من ذلك كما في ي وهو الأظهر .

ثم الأشهر أن تسبيح قبل طلوع الشمس صلاة الفجر ، وقبل غروبها الظهر والعصر ، لأنهما واقعتان في النصف الأخير من النهار ، قبل غروبها .

«ومن آناء الليل ، أي وتعتمد من ساعاته جمع إلى بالكسر والقصر وأناء بالفتح والمد » يعني المغرب والعشاء وأطراف النهار تكرير لصلاتي الصبح والمغرب على إرادة الاختصاص كما في قوله « حافظوا على الصلوات والصلوات الوسطى » ومجيئه بلفظ الجمع لأن الالباس كقوله « صغت قلوبكما » وقول الشاعر « ظهرهما مثل ظهور الترسين » <sup>(٤)</sup>

(١) انظر قلائد الدرر ج ١ ص ١٠٤ نقله عن جوامع الجامع والكشاف .

(٢) رواه في قلائد الدرر ج ١ ص ١٠٤ عن غوالي اللالي ورواه في فتح القدير أيضاً

ج ٤ ص ٢١٥ .

(٣) انظر ص ١١٦ من شواذ القرآن لابن خالويه و روح المعاني للالوسي ج ٢١

ص ٢٦ .

(٤) انشده في الكشف ج ٣ ص ٩٧ والترس حيوان ناتئ الظهر .

ففيها دلالة على وجوب الصلوات الخمس وسعة أوقاتها وعدم اختصاصها بأوایل أوقاتها كما لا يخفى ، لكن مع نوع ضعف في المغرب باعتبار أطراف النهار لاني الصبح لتنصيص قبل على اعتبار قبليّة الطلوع ، مع أن كون مجموع ما قبل الطلوع طرفاً واضح .

وقيل أطراف النهار إشارة إلى العصر تخصيصاً لها ، لأنها الصلاة الوسطى . وربما كان جمع الاطراف باعتبار أن كل جزء من أوقاتها كأنه طرف ، وقد يؤيده قراءة « وأطراف النهار » بالكسر عطفاً على آناء الليل فإنّ الظاهر أن من للتبعيض لا بمعنى في ، ولالابتداء ، وقيل إنه للابتداء وفيه تنبيه على أن ابتداء وقت العشائين من أوّل الليل ، وفيه نظر فإنّ ذلك ليس لكون من للابتداء بل لشمول آناء الليل أوله مع ظاهر السياق .

ثمّ أعلم أن ظاهر اتساع الوقت المفهوم اشتراك الصلاتين في جميع الوقت ، وأنّ وقت العشائين جميع الليل إلا أن يراد بمن آناء الليل بعض معين منه حملاً على أنه كالإضافة للمعهد .

وقيل قبل غروبها صلاة العصر وأطراف النهار هو الظهر ، لأن وقته الزوال ، وهو آخر النصف الأوّل من النهار ، وأوّل النصف الثاني ، وقيل المراد بآناء الليل صلاة العشاء و من أطراف النهار صلاة الظهر والمغرب لأنّ الظهر في آخر الطرف الأوّل من النهار ، وأوّل الطرف الآخر فهو طرفان منه ، والطرف الثالث غروب الشمس فيها صلاة المغرب .

وقد يفهم من الكشف<sup>(١)</sup> قول آخر : أن يكون آناء الليل العشاء ، وأطراف النهار للمغرب والصبح أيضاً ، لكن على طريق الاختصاص ، وكأنه بناء على كونها الوسطى ويحتمل آخر : أن يكون أطراف النهار كآناء الليل شاملاً للمغرب والعشاء أيضاً على طريق الاختصاص فتأمل هذا .

(١) الكشف ج ٣ ص ٩٦ وفي كنز العرفان ١ ص ٧٧ مباحث مفيدة اطراف هذه الاية

وقد احتمل أن يكون أطراف النهار باعتبار التطوُّع في أجزائه فاما من دون فريضة أو معها ، كما نقل الطبرسي عن ابن عباس في آناء الليل أنها صلاة الليل كله فركعتي سنة الفجر فيه وجهان ، ويحمل الأمر على معنييه أو الرجحان المطلق أو الاستحباب باعتبار جواز الترك بالاختصار على الفريضة أو باختصاص الأمر بالنوافل فان إطلاق السبحة وإرادة النافلة في رواياتنا شائعة .

وربما احتمل نحو ذلك في قوله قبل طلوع الشمس وقبل الغروب أيضا فتأمل .  
و «لعل» للمخاطب <sup>(١)</sup> أي افعل ما أمرت به في هذه الأوقات طمعا ورجاء أن تنال عند الله ما به ترضى نفسك ويسر قلبك ، وقرىء ترضى على بناء المفعول أي يرضيك ربك ، وقيل أي يرضاك الله كما قال تعالى «وكان عند ربّه مرضياً» .  
ق : فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ الشُّجُودِ . (٣٩)

فاصبر على ما يقول اليهود ويأتون به من الكفر والتشبيه ، وقيل : واصبر على ما يقول المشركون من إنكارهم البعث ، فان من قدر على خلق العالم قدر على بعثهم والانتقام منهم ، وقيل هي منسوخة بآية السيف ، وقيل : الصبر مأمور به في كل حال .

« بحمد ربك » حامداً ربك ، والتسبيح محمول على ظاهره أو على الصلاة أو عليهما ، فالصلاة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب الظهر والعصر ، وقيل العصر « ومن الليل » العشاءان ، وقيل : التهجد و أدبار السجود التسبيح في آثار الصلوات والسجود والركوع يعبر بهما عن الصلاة ، وقيل النوافل بعد المكتوبات .

وعن علي عليه السلام <sup>(٢)</sup> الركعتان بعد المغرب ، وفي الصحيح <sup>(٣)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام

(١) انظر تعاليفنا على هذا الكتاب ص ٣٥ او آخرة الوضوء .

(٢) انظر نيل الاوطار ج ٣ ص ٥٩ أخرجه عن الديلمي في الفردوس وكذا في فيض

التقدير ج ٦ ص ١٦٧ .

(٣) انظر الوسائل الباب ٣٠ من ابواب التعقيب ج ٤ ص ١٠٥٧ ط الاسلاميه :



أَيْضاً وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرَبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ كَتَبَتْ صَلَاتُهُ فِي عُلْيَا، وَنَحْوَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ أَعْجَبِي لَا التَّعْقِيبَ كَمَا فَسَّرَ فِي الصَّحِيحِ <sup>(١)</sup> عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَالْأَدْبَارُ جَمْعُ دَبْرٍ وَقُرِئَ إِدْبَارُ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَدْبَرْتَ الصَّلَاةَ إِذَا انْقَضَتْ وَتَمَّتْ ، وَمَعْنَاهُ وَقْتُ انْقِضَاءِ السُّجُودِ كَقَوْلِهِمْ أَتَيْتَكَ خُفُوقِ النُّجُومِ ، وَيَقْرَبُ مِنَ الْآيَةِ مَا فِي الطُّورِ :

وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ . (٤٩)

« أَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ » بِأَمْهَالِهِمْ وَمَا يُلْحَقُكَ فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ وَالْكَفَّةِ « فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا » مِثْلُ أَيِّ بَحِثٍ نَرَاكَ وَنُكَلِّأُكَ وَجَمْعُ الْعَيْنِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ بِلَفْظِ الْجَمَاعَةِ لَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ « وَلَتَصْنَعَنَّ عَلَيَّ عَيْنِي » وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى شِدَّةِ الْحِفْظِ بِكَثْرَةِ أَسْبَابِهِ ، وَقُرِئَ بِأَعْيُنِنَا <sup>(٣)</sup> بِالْإِدْغَامِ « وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ » قِيلَ مِنْ أَيِّ مَكَانٍ قُمْتَ ، وَقِيلَ : مِنْ مَنْامِكَ ، وَقِيلَ حِينَ تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ ، فَقُلْ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَقِيلَ حِينَ تَقُومُ مِنَ الْمَجْلِسِ ، فَقُلْ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ . وَقَدْ رَوَى <sup>(٤)</sup> مَرْفُوعاً أَنَّهُ كَفَّارَةُ الْمَجْلِسِ ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(٥)</sup> مِنْ أَحَبِّ أَنْ يَكْتَالَ بِالْمَكِّيَالِ الْأَوْفَى فَلْيَكُنْ آخِرَ كَلَامِهِ مِنْ مَجْلِسِهِ « سُبْحَانَكَ رَبِّكَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وَقِيلَ أَذْكَرَ اللَّهُ بِلِسَانِكَ

(١) التَّعْقِيبُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ ثُمَّ عَقِبَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَصِلَ ....

(٢) الْمَجْمَعُ ج ٥ ص ١٤٨ .

(٣) نَقَلَهُ الْأَلَوْسِيُّ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ٢٧ ص ٢٤ عَنْ أَبِي السَّمَالِ .

(٤) انْظُرِ الْمَجْمَعُ ج ٥ ص ١٧٠ وَقَلَائِدُ الدَّرَجِ ١ ص ١٠٩ وَزَبْدَةُ الْبَيَانِ ص ٦١ وَ

كَفَرُ الْعِرْفَانِ ج ١ ص ٨٧ وَالدر المنثور ج ٦ ص ٣٠ .

(٥) الْبَحَارُ ج ١٨ ص ٣٥ وَقَلَائِدُ الدَّرَجِ ١ ص ١٠٩ وَمِثْلُهُ فِي الْمَجْمَعِ ج ٤ ص ٤٦٣

عَنْ النَّبِيِّ (ص) مَعَ تَفَاوُتٍ يَسِيرٍ فِي اللَّفْظِ .

حين تقوم إلى الصلاة إلى أن تدخل في الصلاة وقيل وصلّ بأمر ربك حين تقوم من منامك ، وقيل الركعتان قبل صلاة الفجر .

« ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم » وقرأ أدبار النجوم <sup>(١)</sup> بفتح الهمزة أيضاً أي أعقابها فقيل المراد الأمر بقول سبحان الله وبحمده في هذه الأوقات وقيل يعني صلاة الليل ، وروى زرارة وحران ومجذبن مسلم <sup>(٢)</sup> عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في هذه الآية قالا : إن رسول الله ﷺ كان يقوم من الليل ثلاث مرات فينظر في آفاق السماء فيقرأ خمس آيات من آل عمران « إن في خلق السموات والأرض - إلى - إنك لا تخلف الميعاد » ثم يفتتح صلاة الليل الخبر .

وقيل يعني صلاة المغرب والعشاء الآخرة ، وإدبار النجوم يعني الركعتين ، قبل صلاة الفجر ، وهو قول الأكثر وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام <sup>(٣)</sup> وذلك حين تدبر النجوم إلى حين يغيب بضوء الصباح ، وقيل يعني فريضة الصباح ، وقيل معنى الآية لا تنفل عن ذكر ربك صباحاً ومساءً ، ونزّهه في جميع أحوالك ليلاً ونهاراً ، فإنه لا يغفل عنك وعن حفظك .

ويتصور في معنى الآية وجوه آخر منها : وصلّ حامداً ربك شاكراً له على ما هداك ، أو حفظك ، أو عليهما ، أو مطلقاً ، حين تقوم بأمر ربك بالصلوات المفروضة وتمثله ، فيكون مخصوصاً بالفرايض ، وقوله « ومن الليل » إشارة إلى النوافل الليلية « وإدبار النجوم » إشارة إلى النوافل النهارية أو « حين تقوم » في خدمة ربك ، أو أمر ربك بالصلوة المفروضة ونوافلها ، ومن الليل لصلاة الليل وإدبار النجوم لركعتي سنة الفجر ، باعتبار أنها قد تقع في الليل فتتبع صلاة الليل ، وقد تقع مرتبطاً بفريضة

(١) شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤٦ و نقله الالوسي في روح المعاني عن سالم

ابن أبي الجعد والمنهال وابن عمرو ويعقوب وفي المجمع نقله عن زيد عن يعقوب .

(٢) المجمع ج ٥ ص ١٧٠ .

(٣) المجمع ج ٥ ص ١٧٠ .

الفجر بعده قبلها فلا بأس بالإشارة إليها بخصوصها ، وبيان وقتها .

وربما احتمل أن يكون « ومن الليل فسبحه » إشارة إلى صلاة الليل مع ركعتي سنة الفجر ، وإدبار النجوم إشارة إلى آخر وقت الجميع ، أوصلّ حامداً ربك على ما تقدم حين تقوم من منامك ، يعني بالنهار من الفرياض والسنن « ومن الليل فسبحه » يكون صلاة الليل من الفرياض وغيرها ، وإدبار النجوم مجموع ركعات الفجر من السنة والفريضة .

أو حين تقوم من منامك يعني بالنهار إلى أن تنام بالليل ، فيشمل جميع الفرياض وسننها والباقي لا يخفى ، وعلى كل تقدير يمكن استفادة شيء من الأحكام ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وعلى نسق هذه الآيات قوله تعالى في سورة المؤمن : [٥٥]

فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ .

واستغفر لذنبك ، تعبد من الله تعالى له ﷻ ليزيد في درجاته ، وتصير سنة لأمته ، وسبّح شاكر ربك بالعشي والإبكار ، قال الحسن : يعني صلاة العصر وصلاة الفجر ، وقال ابن عباس الصلوات الخمس كذا في المعالم .

وفي تفسير القاضي :<sup>(١)</sup> واستغفر لذنبك ، وأقبل على أمر دينك ، وتدارك فرطاناتك بترك الأولى ، والاهتمام بأمر العبد بالاستغفار ، فأنه تعالى كافيك في النصر وإظهار الأمر « وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار » ودم على التسبيح والتحميد لربك وقيل صلّ لهذين الوقتين أو كان الواجب بمكة ركعتان بكرة وركعتان عشيّة .

وفي الكشف<sup>(٢)</sup> وأقبل على التقوى واستدراك الفرط بالاستغفار ، ودم على عبادة ربك ، والثناء عليه بالعشي والإبكار ، وقيل هي صلاتا العصر والفجر فليتاكمل .

(١) البياض ج ٤ ص ١١١ ط مصطفى محمد .

(٢) الكشف ج ٤ ص ١٧٣ .

تذنيب :

سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ . (الحديد : ٢١)

قيل : يدلّ على أنّ المراد بالامر الفور ، وذلك غير ظاهر ، فإن إرادة استحباب المسارعة قريب كما هو ظاهر سياقه ، ويؤيده دخول المستحبات فيه ، فيدلّ على استحباب فعل العبادات أوّل وقتها كما هو المقرر .



## النوع الثاني في القبلة .

وفيه آيات :

الاول : سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . (البقرة : ١٤٢)

«سيقول السفهاء» الخفاف الاحلام من الناس ، قيل هم اليهود لكراهتهم التوجه إلى الكعبة ، وأنهم لا يرون النسخ . عن ابن عباس ، إن قوماً من اليهود قالوا يا محمد ما ولاك عن قبلتك ارجع إليها تتبعك ونؤمن بك، وأرادوا بذلك فتنته ﷺ، وقيل: المنافقون لحرصهم على الطعن والاستهزاء ، وقيل المشركون قالوا رغب عن قبلة آبائه ثم رجع إليها ، والله ليرجعن إلى دينهم وقيل : يريد المشركين لتغيير القبلة من هؤلاء جميعاً .

« ما وليهم » صرفهم « عن قبلتهم التي كانوا عليها » يعني البيت المقدس ، القبلة كالجلسة في الأصل للحال التي عليها الانسان من الاستقبال ، ثم صارت لما يستقبله في الصلاة ونحوها ، وفائدة الاخبار به قبل وقوعه كما هو صريح حرف الاستقبال أن مفاجاة المكروه أشد ، والعلم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب ، إذا وقع ، لما يتقدمه من توطين النفس ، وأن يستعد للجواب ، فإن الجواب العنيد قبل الحاجة إليه ، أقطع للخصم ، وأرد لشغبه ، وقبل الرمي يراش السهم .

بل ربما كان علم الخصم بمعرفة ذلك منهم ، واستعدادهم للجواب رافعا لاهتمامه . على أنه سبحانه ضمن هذا الاخبار من حقارة الخصوم ، وسخافة عقولهم وكلامهم ما فيه تسلية عظيمة ، وعلم الجواب المناسب وقارنه باللطاف عظيمة ، وفي كل ذلك تأييد وتعظيم له وللمسلمين ، وحفظ لهم من الاضطراب وملاقات المكروه .

« قل لله المشرق والمغرب » له الأرض والبلاد والعباد فيفعل فيها ما يشاء و يحكم ما يريد ، على مقتضى الحكمة ووفق المصلحة وانما على العباد الانقياد والاتباع

فبعد أمر الله بذلك لا يتوجه الإنكار وطلب العلة والمصلحة فلا يبعد أن يكون المقول في الجواب هذا المقدار لا غير ، كما هو المناسب لترك تطويل الكلام مع السفهاء ، وعدم الاشتغال ببيان خصوص مصلحة مصلحة .

فما بعد هذا خطاب للنبي ﷺ تسليّة له عن عدم إيمانهم وامتنانا عليه وعلى المؤمنين بهدايتهم لدين الاسلام ، أو بما هو مقتضى الحكمة والمصلحة ، وتأيداً وتنشيطاً لهم ويجوز دخوله في الجواب كما هو ظاهرهم توبيخاً لهم ، وتبكيّة على عدم هدايتهم والعناية بتحصيل استعدادها كما لا يخفى .

« يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » هو ما يقتضيه الحكمة ويستدعيه المصلحة قيل : من توجيههم تارة إلى بيت المقدس ، وأخرى إلى الكعبة ، والأول مثل توجيههم في تلك الأزمنة إلى بيت المقدس وبعدها إلى الكعبة .

الثاني : وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ . (١٤٣)

« التي كنت عليها » ليست صفة للقبلة ، بل ثاني مفعول جعل أي ما جعلنا القبلة بيت المقدس ، إلا لامتحان الناس ، كأنه يعني أن أصل أمرك أن تستقبل الكعبة وأن استقبالك بيت المقدس كان عارضاً لغرض .

وقيل : يريد وما جعلنا القبلة الآن التي كنت عليها بمكة أي الكعبة ، وما رددناك إليها إلا امتحاناً ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يصلي بمكة إلى الكعبة ، ثم أمر بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس بعد الهجرة تألفاً لليهود ، ثم حوّل إلى الكعبة .

وهذا لم يثبت ، بل الثابت عندنا ما روي عن ابن عباس<sup>(١)</sup> أن قبلته بمكة كانت بيت المقدس ، إلا أنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه ، وربما أمكن أن يراد ذلك باعتبار جعله الكعبة بينه وبين بيت المقدس ، فكأنه كان قبله له في الجملة ، ويمكن بوجه

(١) انظر الكشف ج ١ ص ٢٠٠ وانظر المجمع فقيه في تفسير الآية بيانات مفيدة لا يستغنى

احد عن الاطلاع عليها .

آخر أي ماجعلنا القبلة التي كنت مقبلاً عليها أو حريصاً عليها أو مديماً على حبها أن يجعل قبلة أو مصرّاً أو نحو ذلك .

وهنا وجوه أخر منها إرادة التحويل إطلاقاً للعام على الخاص ، ومنها تضمين الجعل معنى التحويل ، ومنها حذف الخبر أي منسوخة ، والكلّ ضعيف ، وأضعف منها ما في المعالم من جعلها من باب حذف المضاف أي ما جعلنا تحويل القبلة كما لا يخفى فعلى الأوّل الاخبار عن الجعل المنسوخ ، وعلى الباقي عن الجعل الناسخ .

« إلا لنعلم » أي إلا امتحاناً للناس لنعلم من يتبع الرسول ويثبت على الدين ممّن ينكص على عقبيه ، فعلى الأوّل يمكن أن يراد لنعلم ذلك عند كونها قبلة ، وأن يراد لنعلم الآن عند الصرف إلى الكعبة ذلك أو الأعمّ ولعله أولى .

فان قيل : كيف يكون علمه تعالى غاية لهذا الجعل ، وهو لم يزل عالماً ؟ يقال في ذلك وجوه :

أحدها أن المراد فيه وفي أشباهه العلم الذي يتعلّق به الجزاء ، أي العلم به موجوداً حاصلاً .

ثانيها أن المراد لتمييز ، فوضع العلم موضع التمييز ، وهو الذي يقضيه قوله « ممن ينقلب » كما لا يخفى كما قال تعالى « ليميز الله الخبيث من الطيب » قال القاضي وتشهد له قراءة « ليعلم » على البناء للمفعول .

وثالثها أن المراد علم رسول الله والمؤمنين مع علمه ، فعلمه وإن كان أزلياً لكن لا ريب في جواز عدم حصول علم الجميع إلا بعد الجعل ، كما هو الواقع . ورابعها أن المراد علم الرسول والمؤمنين ، وإنما استند علمهم إلى ذاته لأنهم خواصه ، وأهل الزلفى لديه ، وهو قريب ممّا تقدّمه .

وخامسها أن المقضي بالذات علم غيره من الرسول والمؤمنين ، أو والملائكة على ما قيل ، لكنّه ضمّهم إلى نفسه و علمهم إلى علمه إشارة إلى أنهم من خواصه وأهل الزلفى لديه فليتأمل فيه .

وسادسها وهو التمثيل أي فعلنا ذلك فعل من يريد أن يعلم ، فالعلم إمّا بمعنى

التمييز كما تقدّم ، أو بمعنى المعرفة ، إذ ليس له في الظاهر إلامفعول واحد هو «مَن» المرصولة .

ويجوز أن يكون من استفهاميّة واقعة موقع المبتداء ، ويتّبع موقع الخبر ، فيكون العلم من المتعدّي إلى مفعولين معلقاً عن الاستفهاميّة كقولك علمت أزيدني الدار أم عمرو ، و«مَن ينقلب» حالاً من فاعل يتبع ، أي مميزاً عنه ، وبهذا يندفع ما قال أبو البقاء من أنّه لايجوز كونها استفهاميّة لأنّه يلزم التعليق ، ولا يبقى لقوله مَن ينقلب متعلق ، إذ لا معنى لتعلّقه بمتبع ، ولا وجه لتعلّقه بنعلم ، لأنّ ما بعد الاستفهام لا يتعلّق بما قبله .

فان قيل لاقرينة على حذف مميزاً ، قلنا بل فحوى الكلام ليس غيره ، على أنّه مشترك الالزام ، إذ على تقدير الموصولية أيضاً هو حال مَن بمعنى متميزاً .  
فان قيل كيف يكون العلم بمعنى المعرفة ، والله تعالى لا يوصف بها ؟ قلنا إن ثبت فعله لشيوعها فيما يكون مسبقاً بالعدم ، وليس العلم الذي بمعنى المعرفة كذلك بل المراد به الادراك الذي لا يتعدّى إلى مفعولين .

ثمّ قوله «مَن ينقلب» قيل فيه قولان أحدهما أنّ المراد من يرتدّ عن الاسلام كما روي أنّ القبلة لما حوّلت ارتدّت قوم من المسلمين إلى اليهودية ، والآخر أنّ المراد به كلّ مقيم على كفره ، لأنّ جهة الاستقامة إقبال ، وخلافها إدبار ، ولذلك وصف الكافر بأنّه أدبر واستكبر ، وقال «لا يصليها إلّا الأشقي الذي كذّب وتولّى» عن الحق ، وهنا وجه ثالث ، وهو ما يعمّ الجميع وهو غير بعيد فافهم .

وَإِنْ كَانَتْ تَجْبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ .

إن هي المخففة التي يلزمها لام الفارقة بينها وبين النافية ، لا بينها وبين المشدّدة وعن سيبويه إن تأكيد يشبه اليمين ، ولذلك دخلت اللام في جوابها . وفي تفسير القاضي : وقال الكوفيّون هي النافية ، واللام بمعنى إلّا ، والضمير لما دلّ عليه قوله «وما جعلنا القبلة التي كنّت عليها» من الردّة والتحويل ويجوز أن يكون للقبلة .



« كبيرة » أي ثقيلة شاقّة إلّا على الذين هداهم الله للثبات والبقاء على دينه ، والصدق في اتباع الرسول ، وقرى لكبيرة بالرفع <sup>(١)</sup> ، ووجهها أن تكون كان زائدة .

في الكشف كما في قوله « وجيران لنا كانوا كرام » وفيه نظر ، ويحكي عن الاحتجاج أنه قال للحسن ما رأيك في أبي تراب ؟ فقرأ قوله « إلّا على الذين هدى الله » ثم قال : وعلى منهم وهو ابن عم رسول الله وختنه على ابنته ، وأقرب الناس إليه وأحبّهم .  
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ :

اللام لام الجحود لتأكيد النفي ، ينتصب الفعل بعدها بتقدير أن ، والخطاب للمؤمنين تأييداً لهم وترغيباً في الثبات ، قيل أي ثباتكم على الإيمان ورسوخكم فيه ، فلم تزلوا ولم ترتابوا ، بل شكر صنيعكم وأعد لكم الثواب العظيم .  
ويجوز أن يراد « وما كان الله ليضيع إيمانكم » بترك تحويلكم لعلمه أن تركه مفسدة واضاعة لإيمانكم ، وقيل إيمانكم بالقبلة المنسوخة أوصلوا نكم إليها ، وبه رواية من الصادق عليه السلام .

وعن ابن عباس <sup>(٢)</sup> : لما حوّلت القبلة ، قال ناس : كيف أعمالنا التي كنّا نعمل في قبلتنا الأولى ، وكيف بمن مات من إخواننا قبل ذلك ؟ فأَنزَلَ الله .

إن قيل : كيف جاز عليهم الشكّ فيمن مضى من إخوانهم وأعمالهم ، فلم يدروا أنهم كانوا على حقّ في صلاتهم إلى بيت المقدس ؟ أجيب بأنهم تمنّوا ذلك وأحبّوا

(١) انظر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٠ وقال انه اختيار اليزيدي ونقله في الكشف أيضاً عن اليزيدي وأنشد بيت الفرزدق وجيران لنا كانوا كرام

وانظر البحث في قراءة لكبيرة بالنصب واختلاف البصريين والكوفيين كما أشار اليه المصنف في الانصاف الرقم ٩٠ من ص ٦٤٠ الى ص ٦٤٣ فالبصريون على أن ان مخففة من الثقيلة واللام بعده لام التأكيد والكوفيون على أن ان نافية واللام بمعنى الا .

(٢) المجمع ج ١ ص ٢٢٥ :

لهم ما أحببوا لأنفسهم ، أو قال ذلك ضعيف الفهم أو منافق كما قد يشعر به قول ابن عباس « ناس » فخطب الله المؤمنين بما فيه الرد على المنافقين ، فغلب الأحياء على الأموات في إضافة الإيمان كما لا يخفى .

إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ .

فلا يضيع أجورهم ، ولا يدع صلاحهم ، ولعله قدّم الرؤف وهو أبلغ في الرحمة محافظة على الفواصل .

الثالث : قَدْ نَرَى قَلْبَكَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَتَكَ تَرْضَاهَا قَوْلُ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ . (١٤٤)

روى أن رسول الله صلى مدّة مقامه بمكة إلى بيت المقدس ثلاث عشرة سنة وبعد مهاجرته إلى المدينة سبعة أشهر على ما رواه علي بن إبراهيم <sup>(١)</sup> ، وذكره جماعة ، قال الصدوق <sup>(٢)</sup> تسعة عشر شهراً ويؤيده رواية ضعيفة في التهذيب <sup>(٣)</sup> فقالت اليهود تعبيراً إنّ محمداً تابع لنا يصلّي على قبلتنا ، فاعتم لذلك رسول الله ﷺ وكان قد استشعر أنّه سيحوّل إلى الكعبة ، أو كان وعد ذلك كما قيل ، أو كان يحبه ويرقبه لأنّه أقدم القبليتين ، وقبله أبيه إبراهيم عليه السلام ، وأدعى للعرب إلى الاسلام ، لأنها مفخرتهم ومزادهم ومطافهم ، فاشتدّ شوقه إلى ذلك مخالفة على اليهود ، وتميزاً منهم ، وخرج في جوف الليل ينظر إلى آفاق السماء ينتظر من الله في ذلك أمراً .

وروي <sup>(٤)</sup> أنّه ﷺ قال لجبرئيل : وددت أن يحوّلني الله إلى الكعبة ، فقال

(١) رواه علي بن إبراهيم انظر البرهان ج ١ ص ١٥٨ والمجمع ج ١ ص ١ ص ٢٢٣ و

مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٩٧ و تفسير علي بن إبراهيم ط ايران ١٣١٥ ص ٣٣ .

(٢) انظر الوسائل ج ٣ ص ٢١٨ المسلسل ٥٢٠٨ والحديث مبسوط .

(٣) انظر الوسائل ج ٣ ص ٢١٥ المسلسل ٥١٩٧ وفي سند الحديث علي بن الحسن

الطاطري وابن أبي حمزة وحالهما معلوم لكل احد ، وفيه ان التحويل كان بعد رجوع النبي (ص) عن بدر .

(٤) الدر المنثور ج ١ ص ١٤٢ أخرجه عن أبي داود في ناسخه .

جبرئيل إنَّما أنا عبدٌ مثلك وأنت كريم على ربِّك فأَسأَلُ فأنك عند الله عز وجل بمكان فخرج جبرئيل ، وجعل رسول الله يديهم النظر إلى السماء رجاء أن ينزل جبرئيل لما يحب من أمر القبله .

فلما أصبح وحضرت صلاة الظهر ، وقد صلى منها ركعتين ، فنزل جبرئيل و أخذ بعضديه وحوّله إلى الكعبة ، وأنزل عليه « قد نرى » فصلّى الركعتين الاخيرتين إلى الكعبة .

فلا ريب في أن « قد » على أصله من التوقع والتحقيق ، إنَّما الكلام في أنه هل بمجرّد ذلك من غير اعتبار تقليل ولا تكثير كما قاله الرضى أوقد استعير بمناسبة التضاد لاقتضاء المقام ، واستدعاء السياق كقوله « قد أنكر القرن مصفراً أنامله » كما ذهب إليه الكشاف<sup>(١)</sup> أو على أصله من التقليل في المضارع لقله وقوع المرئى من تقلب وجهه ﷺ كما في الكنز ، وربما احتمل كونه على أصله ويستفاد التكثير كما في البيت أيضاً على نحو ما ذكره الكشاف في « علمت نفس ما أحضرت » مع احتمال كلامه هنا أيضاً فتأمل .

والرؤية منه تعالى علمه سبحانه بالمرئى ، وليس بآلة كما في حقنا ، قيل : وقد يأتى لفظ المضارع للماضي كما قال « فلم تقتلون أنبياء الله » أي قتلتم ، فلا يبعد أن يكون نرى كذلك هو ظاهر ما تلونا في سبب النزول .

ويمكن أن يقال إنَّما أتى بلفظ المضارع لانه استجاب له حين توجهه إلى السماء ، فلا يتوهم من تأخير النزول تأخير الاستجابة ، بل ذلك لمصلحة .

« تقلب وجهك » أي تردّد وجهك ، وتصرف نظرك في جهة السماء فتقدر جهة مضافاً أو يراد بالسماء جهتها ، أو يقال التجوّز في النسبة ، ويحتمل كون في بمعنى إلى باعتبار تضمين النظر كما لا يخفى ، وإلا فالظاهر أنه لا يكفى ، وفيه نوع تأمل .

« فلنولينك قبلة » فلنعطينك ، ولنمكّنك من استقبالها من قولك وليته

(١) الكشاف ج ١ ص ٢٠٢ وفيه البيت و هو للهذلى وقيل لعبيد بن الابرص واصفرار

كذا إذا جعلته والياً له ، أو فلنجعلنك تلي سمتها كذا في الكشف ، « ترضاها » تحبها وتميل إليها لأغراضك الصحيحة ، فلا يستلزم ذلك سخط بيت المقدس ، ولا سخط التوجه إليه كما هو الظاهر من سبب النزول ، وطعن اليهود ، والشرط النحو والجهة ، وقرأ أ بي تلقاء المسجد الحرام<sup>(١)</sup> أي صاحب حرمة لا تهتك . في الكشف : والنصب على الظرف أي اجعل تولية الوجه في جهته وسمته ، لأن استقبال عين القبلة فيه حرج عظيم على البعيد ، وذكر المسجد الحرام دون الكعبة دليل على أن الواجب مراعاة الجهة دون العين وفيه أبحاث :

الف : إن النصب على الظرف سيما على ما فسره مناف لما قدمه في قوله « فلنولينك » فتدبر .

ب : إن استقبال العين إذا كان بحسب الظن وما تيسر من القرابين ، فلا نسلم أن فيه الحرج على البعيد ، بل الظاهر أنه لافرق حينئذ في ذلك بين كونها العين أو الجهة ، كيف لا والعلامات المعتمدة مشتركة بين الفريقين ، سيما على ما قال صاحب التذكرة من أن الجهة يريد بها هنا ما يظن أنه الكعبة حتى لو ظن خروجها عنه لم يصح ، بل الظاهر حينئذ عدم الفرق أصلاً ، وكون النزاع لفظياً فتأمل ، بل الاعتماد في ذلك على ظاهر النص نعم فيه من التوسيع والتسهيل ما لا يخفى .

ولعل الأ ولي أن يقال الجهة هنا سمت تدل أمانة شرعية على عدم خروج الكعبة عنه ، مع عدم اختصاص بعضه بها أو بمثلها ان تجزى ، وأما ما يقال إن سمت الكعبة أن يصل الخط الخارج من جبين المصلّى إلى الخط المارّ بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قاعدتان أو أن يقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كساقى مثلث ، فالبحث فيه طويل لا يناسب المقام<sup>(٢)</sup> .

(١) نقله في الكشف ج ١ ص ٢٠٢ .

(٢) المشهور عند اصحابنا انه يستحب التياسر لاهل العراق وعليه روايات تجدها في

الوسائل الباب ٤ من ابواب القبلة ج ٣ ص ٢٢١ و ٢٢٢ من المسلسل ٥٢١٨ الى ٥٢٢٠ .

وقد اورد على ما في روض الجنان ص ١٩٩ العلامة السعيد سلطان العلماء المحققين ←

خواجه نصير الدين الطوسي رحمة الله عليه حين حضر بعض مجالس المحقق نجم الدين بن سعيد و جرى في درسه هذه المسئلة اورد على المحقق بما ملخصه انه ان كان الى القبلة فواجب والافحرام

فاجابه المحقق اعلى الله مقامه ثم صنف رسالة في تحقيق الجواب والسؤال و بعثها اليه فاستحسنها العلامة حين وقف عليها وقد نقل الرسالة بتمامها ابن فهد الحلبي قدس سره في المذهب ولما طبع ولم اغفر في الكتب الفقهية المطبوعة طبع هذه الرسالة فاعجبني ان انقلها بيمينها هنا لتصير مورداً لاستفادة الفقهاء الكرام والرسالة على ما في المذهب البارع :

### بسم الله الرحمن الرحيم

جرى في أثناء فوائد المولى افضل علماء الاسلام و اكمل فضلاء الانام نصير الدين والديناو الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي أيد الله بهمته العالية قواعد الدين ، و وطد أركانه ، و مهد بمباحثه السامية عقايد الايمان ، و شيد بنيانه - اشكالا على التياسر ، و حكايته الامر بالتياسر لاهل العراق لا يتحقق معناه لان التياسر أمر اضافي لا يتحقق الا بالاضافة الى صاحب يسار متوجه الى جهة .

وحينئذ اما أن تكون الجهة محصله واما أن لا تكون ، ويلزم من الاول التياسر عما وجب التوجه اليه و هو خلاف مدلول الآية و من الثاني عدم امكان التياسر اذ تحققه موقوف على تحقق الجهة التي يتياسر عنها ثم يلزم مع تحقق هذا الاشكال تنزيل التياسر على التأويل أو التوقف فيه حتى يوضحه الدليل .

و هذا الاشكال مما لم تقع عليه الخواطر ولا تنبه له الاوائل ولا الاواخر ولا كشف عن مكنونه القطا ، لكن الفضل يبدالله يؤتبه من يشاء .

و فرض من يقف على فوائد هذا المولى الاعظم من علماء الانام ، أن يبسطوا له يد الانقياد والاستسلام ، وأن يكون قصاراهم النقاط ما يصدر عنه من جواهر الكلام ، فانها شفاء الانفس و جلاء الافهام ، غير أنه ظاهر الله جلالة ولا أعدم اوليائه فضله و افضاله سوغ لى الدخول في هذا الباب و اذن لى أن اورد ما يخطر في الجواب ما يكون صواباً أو مقارناً للصواب ، فأقول ممثلاً لامره مشتملاً على ملابس صفحه و غفره .

انه يبنى أن يتقدم ذلك مقدمة تشتمل على بحثين :

الاول لفهائنا قولان أحدهما أن الكعبة قبله لمن كان في الحرم ، و من خرج عنه والتوجه اليها متعين على التقديرات فعلى هذا لا يتياسر اصلا ، والثاني أنها قبيلة لمن كان في —

• • • • •

المسجد والمسجد قبله لمن كان في الحرم، والحرم قبله لمن خرج عنه ، وتوجه هذانم الافاق ليس الى الكعبة حتى أن استقبال الكعبة في الصف المتطاوول متعذر ، لان عنده جهة كل واحد من المصلين غير جهة الآخر ، !ذنو خرج من وجه كل واحد منهم خط مواز للخط الخارج من وجه الآخر لخرج بعض تلك الخطوط عن ملاقة الكعبة فحينئذ يسقط اعتبار الكعبة بانفرادها في الاستقبال و يعود الاستقبال مختصاً باستقبال ما اتفق من الحرم

لا يقال هذا باطل لقوله تعالى «فول وجهك شطر المسجد الحرام» ولانه لو كان كذا لجاز لمن وقف على طرف الحرم في جهة الحل أن يعدل عن الكعبة الى استقبال بعض الحرم لانا نجيب عن الاول بأن المسجد قد يطلق على الحرم كما روى في تأويل قوله «سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام» وقد روى أنه كان في بيت ام هاني ، و هو خارج عن المسجد و لا نتكلم على التياسر المبني على قول من يقول بذلك

ونجيب عن الثاني بأن استقبال جهة الكعبة متعين لمن يتيقنها ، وانما يقتصر على الحرم من تعذر عليه التيقن بجهتها لموضوئنا جاز أن يلتزم ذلك تمسكاً بظاهر الرواية .

**البحث الثاني :** من شاهد الكعبة استقبال ماشاء منها ولا تياسر عليه ، وكذا من تيقن جهتها على التعيين ، أما من فقد القسمين فعليه البناء على العلامات المنصوبة للقبلة لكن محاذاة كل علامة من العلامات ما المنصوبة المختص بهامن المصلى ليس بوجوب محاذاة القبلة تحقيقاً اذ قد يتوهم المحاذات و يكون منحرفاً عن السمات انحرافاً خفياً خصوصاً عند مقابلة الشيء الصغير

اذا تقرر ذلك رجعنا الى الاشكال أما كون التياسر أمراً اضافياً لا يتحقق الا بالماض فلا ريب فيه وأما كون الجهة اما محصلة أو غير محصلة فالوجه انها محصلة وبيان ذلك أن الشرع نصب علامات أو جب محاذات كل واحد منها بشيء من أعضاء المصلى بحيث تكون الجهة المقابلة لوجهه حال محاذات تلك العلامة هي جهة الاستقبال فالتياسر حينئذ يكون عن تلك الجهة المقابلة لوجه المصلى

و اما أنه اذا كانت محصلة كانت هي جهة الكعبة والانحراف عنها يزيل التوجه اليها فالجواب عنه أنا قد بينا أن الفرض هو استقبال الحرم لا نفس الكعبة فان العلام قد يحصل الخلل في مسامتتها فالتياسر حينئذ استظهار في مقابلة الحرم الذي يحب التوجه اليه في كلا

حالتى الاستقبال والتياسر يكون متوجهاً الى القبلة المأمور بها .

أما فى حال الاستقبال فلانها جهة الاجزاء من حيث هو محاذجهة من جهات الحرم  
تقليباً مستنداً الى الشرع و اما فى حال التياسر فلتتحققه محاذات جهة الحرم ولهذا تحقق  
الاستحباب فى طرفه لحصول الاستظهار به  
ان قيل هنا ايرادات ثلاثة :

الاول النصوص خالية عن هذا التعيين فمن اين صرتم اليه

الثانى ما الحكم فى التياسر عن جهة التى نصب العلام علىها فان قلتم لاجل تفاوت مقدار  
الحرم عن يمين الكعبة ويسارها قلنا ان اريد بالتياسر وسط الحرم فحينئذ يخرج المصلى عن  
جهة الكعبة تعييناً و ان اريد تياسر لا يخرج عن سمت الكعبة فحينئذ يكون ذلك قبلة حقيقة  
ثم لا يكون بينه و بين التيامن اليسير فرق

الثالث الجهة المشار اليها ان كان استقبالها واجباً لم يجز المدول عنها والتياسر عدول  
فلا تكون مأموراً به

قلنا أما الجواب عن الاول فانه وان كانت النصوص خالية عن تعيين الجهة نطقاً فانها غير  
خالية من التنبيه عليها اذ لم يثبت وجوب استقبال الجهة التى دلت عليها العلام و ثبت الامر  
بالتياسر بمعنى أنه عن سمت المدلول عليه .

و عن الثانى بالتفصى عن ابانة الحكمة فى التياسر فانه غير لازم فى كل موضع بل  
غير ممكن فى كل تكليف ، و من شأن الفقيه تلقى الحكم مهما صح المستند .

أو نقول اما أن يكون الامر بالتياسر ثابتاً و اما أن لا يكون فان كان لازم الامثال تلقياً  
عن صاحب الشرع و ان لم نط العلة الموجبة للتشريع و ان لم يكن ثابتاً فلا حكم .  
ويمكن أن نتكلف ابانة الحكمة بأن نقول :

لما كانت الحكمة متعلقة باستقبال الحرم و كان المستقبل من أهل الافاق قد تخرج من  
الاستناد الى العلامات عن سمت به بان يكون منحرفاً الى اليمين وقدر الحرم بشبر عن يمين الكعبة  
فلوا قصر على ما يظن أنه جهة الاستقبال أمكن أن يكون مائلاً الى جهة اليمين فيخرج عن  
الحرم و هو يظن استقباله أو محاذة العلام على الوجه المحرر قد يخفى على المهندس الماهر  
فيكون التياسر يسيراً عن سمت العلام مفضياً الى سمت المحاذة

أما قوله استقبال عين القبلة وإن خالف المشهور من أن قبلة البعيد هي الجهة أو العين لكن لا بأس به تنبيهاً على أن القبلة في الحقيقة والقصد هي الكعبة كما لا لا يخفى .

ج - إن ذكر المسجد الحرام دون الكعبة مع إرادتها به ؛ تسمية للجزء الاشرف باسم الكل ، مع كونها في محل التأمل ، لما روي من أن أشرف بقاع الارض ما بين الركن والمقام والباب ، محل نظر لجواز أن يكون ذلك لأن عنوان المسجد أنسب باستحقاق التعظيم والتكريم وأقرب اليه من عنوان البيت والكعبة . على أن البيت بنفسه مسجد أيضاً ، فلا يجوز ، والحرام صفة له كما في قوله تعالى « البيت الحرام » وتسمية أجزاء المسجد مسجداً شائع أيضاً ، ولا ريب أن هذه الفائدة أظهر مع كونها مقرنة بالحصول قطعاً بخلاف ما ذكر .

و يشهد لهذا التأويل ما روى عن ابي عبدالله (ع) وقد سئل عن سبب التحريف عن القبلة ذات اليسار فقال ان الحرم عن يسار الكعبة ثمانية أميال وعن يمينها أربعة أميال فإذا انحرف ذات اليمين خرج عن حد القبلة و اذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجاً عن حد القبلة وهذا الحديث يؤذن بأن المقابلة قد يحصل معها احتمال الانحراف و أما الجواب عن الثالث فقد مرفى أثناء البحث ، و هذا كله مبني على أن استقبال أهل العراق الى الحرم لا الى الكعبة و ليس ذلك بمعمد بل الوجه الاستقبال الى جهة الكعبة اذا علمت او غلب الظن مع عدم الطريق الى العلم سواء كان في المسجد أو خارجه فيسقط حينئذ اعتبار التياسر والتحويل في استقبال الحرم انما هو على اخبار آحاد وبتقدير أن يجمع جامع بين هذا المذهب و بين التياسر فكون ورود الاشكال عليه أتم و بالله العصمة والتوفيق انه ولى الاجابة

هذا آخر رسالة المحقق قدس سره

قال ابن فهد في المذهب البارع ( و عندي منه نسخة خطية ) و اعلم أن غير المصنف أجاب عن هذا الاشكال بمنع الحصر لان حاصل السؤال أن التياسر اما الى القبلة فيكون واجباً لا مستحباً و اما عنها فيكون حراماً ، والجواب منع الحصر ، بل نقول التياسر شرفها و جاز اختصاص بعض جهات الحرم بمزيد الفضيلة على بعض أو حصول الاستظهار بالتوسط بسبب الانحراف ، انتهى ما في المذهب البارع



إن قيل المراد ذكر شطر المسجد الحرام دون شطر الكعبة، مع أن المراد شطرها فإن ذلك لعدم الفرق والتميز بينهما بالنسبة إلى البعيد .

قلنا ذلك بارادة الكعبة بالمسجد ما هو الذي قد منا ، وبارادة ما هو المعروف به يقدح فيه قيام ما قدح من الاحتمال وعدم ظهور قاييل به، وأن الظاهر الاتفاق على خلافه . على أنا لانسك عدم الفرق والتميز بالنسبة الى كل بعيد ، فإن كل من يتعذر أو يتعسر عليه مشاهدة الكعبة أو تحصيل عينها قطعاً للبعد ، لا يجب أن يعتبر عليه مثلاً تحصيل خط يخصص المسجد دون الكعبة ظناً كما لا يخفى ، ولانسلم أيضاً اختصاص الحكم بالبعيد بل هو أعم كما يأتي .

د : قد ذهب جماعة من الخاصة والعامة إلى أن قبلة الآفاقى النائي هو الحرم لروايات ، وفي المجمع أن أبا إسحق الثعلبي ذكر ذلك في كتابه عن ابن عباس وحينئذ فالمراد بالمسجد الحرام الحرم كما قيل في قوله « سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام » لاحاطته بالمسجد والتباسه به .

وعن ابن عباس الحرم كله مسجد ، وعن عطاء في قوله تعالى « فلا يقرؤوا المسجد الحرام » أن المراد بالمسجد الحرام الحرم ، وذكر الراوندى عنه في الآية أيضاً القول بأن الحرم كله مسجد ، وعلى هذا فترجيح هل المسجد الحرام على الكعبة على حمله على الحرم تسمية للكل باسم أشرف الاجزاء ترغيباً وتشريفاً أولكوته في حكم المسجد لحرمته كما يقتضيه كونه حرماً أولكوته مسجداً حقيقة ، وثبوت وصف الحرام مع تأييد ذلك بالروايات ، وموافقة أقوال المفسرين في غير هذا المقام ، أيضاً محل نظر على ما قرره الكشاف ، نعم في سند الروايات ضعف ، مع كونه خلاف الظاهر فتأمل .

وأما على ما قررنا فلا يبعد كونه حقيقة والافمجاز شائع ، على أنه أوفق وأنسب بعموم قوله « وحيث ما كنتم » كما لا يخفى .

ه : أنه تعالى خص الرسول بالخطاب أولاً تعظيماً له ، وإيجاباً لرغبته ، ثم

عتم تصريحا بعموم الحكم وتأكيداً لأمر القبلة ، ونحضيضاً للأمة على المتابعة ، فقال « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » ولأريب في اتحاد المراد بالشرطي الخطابين وأن الظاهر العموم وشمول القريب والبعيد ، وأنه يصدق على المشاهد للعين المتوجه إليها أنه مول وجهه شطرها ونحوها ، فلا يكون معنى الشرط ما يخص البعيد ، بل يعم القريب أيضا ، فلا يلزم كون قبلة البعيد الجهة دون العين فليتأمل فيه .

ثم لا يخفى تعاضد هذه الأبحاث ، وتقوى بعضها ببعض ، فلا تغفل .

واعلم أنه لا خلاف أن هذا الأمر على التحتم دون التخيير ، وما في الكنز من أنه قيل بأنه على التخيير أظنه وهما نعم ذكر الراندي عن الربيع أن التوجه الى البيت المقدس قبل نسخه كان فرضا على التخيير وهو أيضا وهم عن الربيع ، وعن ابن عباس هو أول نسخ وقع في القرآن ، وهو يؤيد ما قد منا أنه بعد الهجرة بسبعة أشهر لاسبعة عشر أو ستة عشر كما هو المشهور عند الجمهور ، أو تسعة عشر كما هو قول ابن بابويه .

قيل هو نسخ للسنة بالكتاب ، لأنه ليس في القرآن أمر بالتوجه الى الصخرة وعن قتادة نسخت هذه الآية ماقبلها ، وهو غير ظاهر ، وقيل أنها نسخت قوله « فأينما نولوا فثم وجه الله » وهو وهم ويأتي أنه ليس بمنسوخ .

ومن الأقوال النادرة القول بأنه يجب التوجه الى الميزاب وقصده ، وهو باطل على الإطلاق ، لأنه خلاف القرآن والاجماع ، وفي المجمع وذكر أبو اسحق الثعلبي<sup>(١)</sup> عن ابن عباس أنه قال : البيت كله قبلة وقبلة البيت كله الباب ، والبيت قبلة أهل المسجد ، والمسجد قبلة أهل الحرم ، والحرم قبلة أهل الارض ، وهذا موافق لما قاله أصحابنا أن الحرم قبلة من نأى عن الحرم من أهل الآفاق انتهى .

كون الباب قبلة البيت كله غير مطابق لما رأيت من كلام أصحابنا ، بل للدلالة أيضا ، والمشهور أنه يستقبل أي جدرانه شاء وفي المعبر وهو اتفاق العلماء وقريب منه

ما في التذكركه ، نعم في الفقيه أن أفضل ذلك أن تقف بين العمودين على البلاطة الحمراء تستقبل الركن الذي فيه الحجر الأسود ، فإن أراد ذلك والأفغير واضح أو الاسناد اليه غير صحيح .

وأما أن البيت قبله لأهل المسجد ، والمسجد لأهل الحرم ، والحرم لأهل الارض ، فقد ذهب اليه الشيخان وجماعة ومن العامة مالك وأصحابه لروايات من طرقنا وطرقهم إلا أن في إسنادها ضعفا ، وهو خلاف ظاهر القرآن حيث قال سبحانه «وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » ودعوى الاجماع غير مسموع لشهرة الخلاف .

ثم قوله « لما قاله أصحابنا » يريد به هؤلاء القائلين دون جميع الأصحاب ، أو زعم كالشيخ أنه اجماع وهو بعيد جداً ، وأما قوله « من نأى عن الحرم » فكذا في التذكرة أيضا لأن الأشهر من خرج عنه فليتأمل .

واعلم أن الظاهر أن أمر القبلة واسع جداً فيه قناعة بأدنى التوجه المناسب بجهة البيت ، مع عدم تيسر الأتم من ذلك ، لا كما قيل من أنه لابد من حصول زاويتين قائمتين أو نحو ذلك ، إذ لم يبين الشارع علامة لكل بلد بل لبلد ، فأننا لانعرف في ذلك إلا ما روي في الضعيف<sup>(١)</sup> عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال « سئلته عن القبلة قال ضع الجدي على قفاك وصل ، وما في الفقيه مرفوعاً<sup>(٢)</sup> قال رجل للصادق عليه السلام إنني أكون في السفر ولا أهتمدي إلى القبلة بالليل ، فقال : أنعرف الكوكب الذي يقال له جدي ؟ قلت نعم ، قال اجعله على يمينك ، وإذا كنت في طريق الحج فاجعله بين كتفيك .

(١) التهذيب ج ٢ ص ٤٥ الرقم ١٤٣ والسند الطاطري عن جعفر بن سماعة عن علاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما و حال الطاطري و جعفر بن سماعة معلوم عند كل عالم بالرجال فالحديث ضعيف كما افاده المصنف

(٢) الفقيه ج ١ ص ١٨١ الرقم ٨٦٠ وترى الحديثين مع احاديث اخرى في الباب ٥ من ابواب القبلة ج ٣ ص ٢٢٢ من المسلسل ٥٢٢١ الى المسلسل ٥٢٢٤ وانظر ايضا تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٦٥ ثم الصحيح في ضبط الكلمة كما عن الحلبي في السرائر فتح الجيم و سكون الدال المهملة و عن المغرب ان المنجمين يصغرونه فرقاً بينه و بين البرج .

وعما مع ما في سندهما في غاية الاجمال ، فالظاهر الاعتماد على ما هو المشهور المعروف فيما بين الناس بحسب ما يتداولون في توجهاتهم إلى الجهات من النجوم ، والمشرق والمغرب ونحوها ، من قرائن الأحوال ، كما هو ظاهر كثير من الأخبار أيضاً مثل ما بين المشرق والمغرب قبلة<sup>(١)</sup>.

ويجزى التحريّ أبداً ما لم يعلم أين وجه القبلة وأنه ينحرف إلى القبلة في الصلاة ما لم يستدبرها ونحوها وأما الاعتماد على المعلوم من قوانين الهيئة ، فلا بحث في جوازه ، ولوطن<sup>٢</sup> أن ظاهر الانتهاء إلى قول بعض الحكماء الذي لا يعلم إسلامه فضلاً عن عدالته وعدم إفادتها العلم بالعين ولوقيل بالجزم ، وأما وجوب الرجوع إليها على عامة الملكتين أكثر مما قدّمنا ، ومعرفة الدائرة الهندية ونحوه ، فلا دليل عليه وينفيه الأصل ، ولزوم الحرج ، وظاهر بعض الأخبار ، فلا يبعد كون ذلك إجماعاً فإنه يبعد ذهاب احد إلى ذلك مع عدم ذكره قولاً في شيء من الكتب المشهورة والله أعلم.

« وإن الذين أوتوا الكتاب » قيل هم اليهود وعن السدي ، ويحتمل عموم النصارى وقيل : هم أحبار اليهود وعلماء النصارى ، لأنهم جماعة قليلة يجوز على مثلهم إظهار خلاف ما يبطنون ، وأما الجمع الكثير فلا ، للعادة باختلاف الدواعي « يعلمون أنه » أي تحويل القبلة أو التوجه إلى الكعبة « الحق من ربهم » قيل لعلمهم بحجة أن كل شريعة لابد لها من قبلة وتفصيلاً لتضمن كتبهم أنه ﷺ يصلى إلى القبلتين ، لكنهم لا يعترفون لشدة عنادهم « وما الله بغافل عما يعملون » بالياء وعيد لأهل الكتاب ، وبالتاء وعيد لهذه الأمة ، أو وعد ووعد مطلقاً تأمل .

الرابع: والله المشرق والمغرب أينما قوّلوا فثم وجه الله (البقرة : ١١٥)

أي مجموع ما في جهة الشرق والغرب من الأرض والبلاد لله هو مالكتها ، ففي أي مكان فعلتم التولية أي تولية وجوهكم شطر القبلة بدليل قوله « قول وجهك

(١) انظر الوسائل الباب ١٠ من ابواب القبلة و خلال سائر ابوابها و جامع احاديث

الشيعة الباب ٨ من ابواب القبلة و خلال سائر ابوابها و من طرق اهل السنة سنن البيهقي

ج ٦ ص ٩ و خلال سائر الصفحات .

شطر المسجد الحرام وأينما كنتم فولوا وجوهكم شطره» ، فثمَّ جهة التي أمر بها ورضيها ، والمعنى أنكم إذا منعتم أن تصلُّوا في المسجد الحرام أوفي بيت المقدس ، فقد جعلنا لكم الأرض مسجداً فصلُّوا في أي بقعة شئتم من بقاعها ، وافعلوا التولية فيها ، فإنَّ التولية لا يختصُّ بمسجد ولا مكان .

هذا عليه اعتماد الكشاف نظراً الى ما قبله من قوله «ومن أظلم ممن منع مساجد الله» الآية وكذا القاضي والجوامع<sup>(١)</sup> لكنَّه لم يذكر احتمال بيت المقدس هنا ، وكأنَّه استضعافاً له ، واعتماداً على ما تقدَّم وزاد القاضي احتمال أن يراد بوجه الله ذاته ، وهو بأن يكون وجه صلاة لا كما في «كل شيء هالك إلاَّ وجهه» يعني فثمَّ الله يرى ويعلم كما في المعالم ، وفيه أيضاً : وقيل : رضى الله ، هذا .

وفي المجمع<sup>(٢)</sup> قيل : نزلت في التطوُّع على الراحلة حيث توجهت حال السفر وهذا مروى عن أئمتنا عليهم السلام انتهى ، ورواه مسلم والترمذي عن عبدالله بن عمر<sup>(٣)</sup> وإليه نسب المعالم والكشاف أيضاً إلاَّ أنه لم يعتدَّ بالتطوع ، ولعلَّه مراده وفي الجوامع لم يعتدَّ بحال السفر قال : وهو عنهم عليهم السلام ، ونحوه في التذكرة عن أبي عبدالله عليه السلام وفي الكنز<sup>(٤)</sup> كالأول عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهم السلام .

وفي المعبر : وقد استفاض النقل أنَّها في النافلة ثم في المجمع : روى عن جابر<sup>(٥)</sup>

(١) انظر الكشاف ج ١ ص ١٨٠ والبيضاوى ج ١ ص ١٨٢ ط مصطفى محمد

(٢) المجمع ج ١ ص ١٩١ .

(٣) وأخرجه في الدرد المنثور ج ١ ص ١٠٩ عن ابن أبي شيبة وعبد بن حميد و مسلم والترمذي والنسائي وابن جرير وابن المنذر والنحاس في ناسخه والطبراني والبيهقي في سننه عن ابن عمر قال كان النبي (ص) يصلى على راحلته تطوعاً أينما توجهت به ثم قرء ابن عمر هذه الآية «فأينما تولوا فثمَّ وجه الله» وقال ابن عمر في هذا نزلت الآية .

(٤) انظر كنز العرفان ج ١ ص ٩٠ وانظر أيضاً العياشى ج ١ ص ٥٦ و ٥٧ والباب ١٥

من ابواب القبلة من الوسائل ج ٣ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ من الرقم ٥٣١٠ الى ٥٣١٥ .

(٥) المجمع ج ١ ص ١٩١ وأخرجه في الدرد المنثور أيضاً ج ١ ص ١٠٩ عن

الدارقطنى وابن مردويه والبيهقي عن جابر بن عبدالله .

أنه قال : بعث النبي ﷺ سرية كنت فيها وأصابتنا ظلمة ، فلم نعرف القبلة ، فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة هي هنا ، قبل الشمال ، فصلوا وخطوا خطوطاً ، وقال بعضهم القبلة هي هنا قبل الجنوب ، فخطوا خطوطاً ، فلما أصبحوا طلعت الشمس أصبحت تلك الخطوط بغير القبلة ، فلما رجعنا من سفرنا سألني النبي ﷺ عن ذلك فسكت فأنزل الله هذه الآية انتهى .

وفي المعالم قال ابن عباس : خرج نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفر فذكر قريباً مما تقدم ، وفي الجامع <sup>(١)</sup> عامر ابن ربيعة عن أبيه قال كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر في ليلة مظلمة ، فلم ندر أين القبلة ، فصرى كل رجل منا على حياله أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت « فأينما تولوا فثم وجه الله » أخرج الترمذى .

وفي التهذيب أيضاً رواية <sup>(٢)</sup> ظاهرها أنها في الخطأ في القبلة في الفريضة إلا أن فيها ضعفاً سنداً ومثناً ، ونقل في المعتبّر <sup>(٣)</sup> عنهم الطعن في رواية جابر ، بأنه رواها محمد بن سالم ومحمد بن عبد الله العزمي عن عطاء عن جابر وهما ضعيفان ، وفي رواية عامر بأنه من

(١) انظر القرطبي ج ٢ ص ٨٠ وتحفة الاحوذى ج ١ ص ٢٨٠ مع بيان ضعف الحديث وأخرجه

في الدر المنثور ج ١ ص ١٠٩ عن أبي داود الطيالسي وعبد بن حميد والترمذى وضعفه وابن ماجه وابن جرير وابن أبي حاتم والعقيلي وضعفه والدارقطني وابن نعيم في الحلية والبيهقي في سننه عن عامر بن ربيعة .

ثم المذكور في نسختنا المخطوطة عامر بن ربيعة عن أبيه ومثله في المعتبّر والموجود في الترمذى وجامع القرطبي والدر المنثور أن الراوى هو عامر بن ربيعة وهو على ما في تحفة الاحوذى عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي كان من المهاجرين الاولين أسلم قبل عمر فلعل كلمة عن أبيه في النسخة وفي المعتبّر من سهو الناسخين .

(٢) انظر ج ٣ ص ٢٣٠ المسلسل ٥٣٥٧ من الوسائل ط الاسلاميه وفي طريقه محمد بن

الحسين يقول في حقه علماء الرجال كان ضعيفاً ملعوناً .

(٣) انظر المعتبّر ١٣١٨ ص ١٤٦

من حديث أشعث وهو ضعيف ، وكيف كان فقد يقال بحملها على النافلة والفريضة في الجملة جمعا بين الروايات لامكانه ، ومراعاة لعموم اللفظ ما أمكن .

قال في الكنز<sup>(١)</sup> أعلم أنه مهما أمكن تكثير الفائدة مع بقاء اللفظ على عمومته كان أولى فعلى هذا يمكن أن يحتج بالاية في الفريضة على مسائل :

١ - صحة صلاة الظان أو الناسي فيمتبئن خطاه وهو في الصلاة غير مستدبر ولا مشرّق ولا مغرّب فليتدبّر .

٢ - صلاة الظان فيمتبئن خطاؤه بعد فراغه ، وكان التوجه بين المشرق والمغرب فتصح .

٣ - الصورة بحالها وكان صلاته الى المشرق والمغرب ، ويتمبئن بعد خروج الوقت .

٤ - المتحير الفاعد الامارات يصلى الى أربع جهات تصحّ صلاته .

كذا قال ، والحق أنها تدلّ على أن صلاته الى أي جهة شاء تجزى ولا يجب القضاء مع تبين الخطاء ، وإن كان مستدبراً .

٥ - صحة صلاة شدة الخوف حيث توجه المصلى .

٦ - صحة صلاة الماشي أيضا عند ضيق الوقت متوجّها الى غير القبلة . كذا قال وكان ضيق الوقت لا يحتاج اليه .

٧ - صحة صلاة مريض لا يمكنه التوجه بنفسه ولم يوجد غيره عنده يوجهه .

وأما الاحتجاج بها على صحة النافلة حضراً ففيه نظر لمخالفته فعل النبيّ

صلى الله عليه وآله فإنه لم ينقل عنه فعل ذلك ولا أمره ولا تقريره ، فيكون ادخالاً في الشرع ما ليس منه ، نعم يحتج بها على موضع الاجماع ، وهو حال السفر والحرب ويكون ذلك مخصصاً لعموم « وحيث ما كنتم » بما عدا ذلك ، وهو المطلوب انتهى .

واعلم أنه ذكر - وكذا الراوندي وغيرهما - عنهما عليهما السلام أن قوله « فول » في الفريضة ، وهذا في النافلة من غير تقييد ، وظاهر ذلك جواز النافلة الى أينما كان التوجه

لإطلاق قوله هذا في النافلة ، ولقوله هذا في الفريضة ، لأنّ الظاهر أنّه لاندخل النافلة تحته حينئذٍ وأنّ غيرها من الايات الدالة على الوجوب في معنى ذلك .  
على أنّ الايات كلّها مطلق في ايجاب التوجّه الى القبلة ، فاذا وجد محمل صحيح فالظاهر الخروج من العهدة به ، وأيضا لو عمّم الامر بتولية الوجه النافلة مع كونها للوجوب ظاهراً ومطلقاً كما ترى ، لزم استحقاق العقاب بتركه ، ولو بترك النافلة ، وأيضا الاصل عدم الوجوب ، وعدم الدليل مع عدم وضوح ما يدلّ على وجوبه فيها كما لا يخفى ، بل ربما كان في الروايات ما ينبئ عن الاستحباب دون الوجوب .

وعلى كلّ حال هذا البحث في النافلة اختياراً من غير أن يكون راكباً أو ماشياً ولو في غير سفر ، فإنّ السفر قد دلّت على الجواز حينئذٍ ، وهذا العموم ظاهر المحقق لقوله بالاستفاضة وبأنّ اللفظ على عموميه ، وفي التذكرة الاقرب وجوب الاستقبال في النافلة أيضا ، وبه قال الشافعيّ لمداومة النبيّ وأهل بيته عليهم السلام على ذلك .

فيقال عليه وعلى قول الكنز فانه لم ينقل الخ أنّ المداومة لا توجب الوجوب ولا يستلزمه كما يبيّن في الاصول على أنّه قد نقل كون الآية مع عموم لفظها في النافلة حتّى قيل أنّه قد استفيض مع موافقته للاصل فكيف يكون ادخالاً في الشرع ما ليس منه .  
ثمّ قوله نعم يحتجّ بها على موضع الاجماع إلخ لا يخفى أنّ فيه قطعاً لفائدة دلالتها أو تقليلاً لها ، نعم لا بأس بالاحتياط بأن لا يدفع به أقوى ما دلّ على كون الآية في النافلة - في النافلة - ومما دلّ على كونها في الفريضة - في الفريضة - وكيف يجوز الاقتصار على موضع الاجماع مع وضوح وجوب كونه مرجحاً في محلّ الخلاف لأقلّ كما لا يخفى .  
ثمّ فيما ذكره من المسائل ما ليس مجمّعاً عليه ، بل محلّ الخلاف مثل الناسي والثلاث الآية بعدها ، هذا .

و في الكشف : وقيل معناه فإنما تولوا للدعاء والذكر ، ولم يرد انصالة ، و في المعالم قال مجاهد والحسن لما نزلت « وقال ربّكم ادعوني أستجب لكم » قالوا أين



ندعوه؟ فأنزل الله الآية، وقال أبو العالية لما صرفت القبلة قالت اليهود ليست لهم قبلة معلومة فتارة يصلون هكذا وتارة هكذا، فنزلت.

وفى القاضي: <sup>(١)</sup> وقيل في هذه الآية توطئة لنسخ القبلة، وتنزيه للمعبود أن يكون في حيز وجهة، وعلى هذه الأقوال ليست بمنسوخة كما لا يخفى، وقيل: كان للمسلمين التوجه في صلاتهم حيث شاؤا كما في المجمع، أو من الصخرة والكعبة كما في الكنز وكتاب الراندي ثم نسخت بقوله «فول» الآية ولا شاهد له.

ثم لا يخفى أن التقدير على هذه الأقوال غير ما تقدم عن الكشف ولعله ينبغي أن يراد «وأينما تولوا أوجهكم» ويمكن أن يقال إنه أقل تقديرًا مما تقدم، فتأمل.

وقال شيخنا المحقق <sup>(٢)</sup> ويفهم من رواية جابر أنه لا تجب الصلاة حال الحيرة إلى أكثر من جانب واحد، وبكفي الظن، وإن لم يكن عن علامات شرعية، وأن العلم قبل الفعل ليس بشرط، بل إذا حصل الظن وفعل وكان موافقاً لغرضه كان مجزياً لا يحتاج إلى الإعادة كما يفهم من عبارات الأصحاب.

وأما الحكم المستفاد من الآية بناء على الأول فهو إباحة الصلاة في أي مكان كان وعموم التوجه إلى المسجد الحرام، وأما ما يستفاد من ظاهرها قبل التأمل، فهو عدم اشتراط القبلة مطلقاً وقيّد بحال الضرورة أو النافلة على الرحلة سفرًا لما مرّ، أو غير ذلك، ويحتمل عدم النافلة فتأمل.

«إن الله واسع» باحاطته بالأشياء أو برحمته يريد التوسعة واليسر لعباده «عليم» بمصالحهم وأعمالهم في الأماكن كلها، وقد يفهم على الأول أنهم لما منعوا وعدهم الله مزيد الثواب أفضل مما منعوا منه فتأمل.

المأددة [٩٧]: جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ

(١) انظر البيضاوي ج ١ ص ١٨٢ وفي البيان لسماحة الآية الخوئي مدخله من ص ١٩٩

الى ص ٢٠٠ بيان كاف في رد هذا النظر فراجع

(٢) انظر زبدة البيان ص ٦٩ ط المرتضى.

## وَالْهَدْيَ وَالْقُلُوبَ.

البيت الحرام عطف بيان للكعبة «قياماً للناس» يستقيم به أمور دينهم و دنياهم لما يتم به من أمر حاجتهم وعمرتهم وتجارتهم ، وأنواع منافعهم ، وجاء في الأثر أنه لو ترك<sup>(١)</sup> عاماً لم يحجّ إليه لم ينظروا ولم يؤخّروا ، ومعناه يهلكوا وهذا هو المشهور ، والظاهر ، وقال الراوندي<sup>(٢)</sup> في بعض التفسير أي جعل الله الكعبة ليقوم الناس في متعبّدتهم متوجّهين إليها قياماً وعزماً عليها .

وفي الكنز<sup>(٣)</sup> المعنى أن الله جعلها لتقويم الناس والتوجه إليها في متعبّدتهم ومعاشهم ، أما المتعبّدت فالصلاة إليها والطواف حولها ، والتوجه إليها في ذبايحهم واحتضار موتاهم ، ودفنهم وغسلهم ودعائهم وقضاء أحكامهم ، وهنا قيل بالعكس ، و أما في معاشهم فأمنهم عندها من المخاوف وأذى الظالمين ، وتحصيل الرزق ، والاجتماع العام عندها بجملة الخلق الذي هو أحد أسباب انتظام معاشهم إلى غير ذلك من الفوائد .

وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ أَي اقصدوا عبادته مستقيمين إليها غير عادلين إلى غيرها عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ فِي كُلِّ وَتٍ سَجُودٍ أَوْ فِي كُلِّ مَكَانٍ سَجُودٍ وَهُوَ الصَّلَاةُ ، هذا معتمد الكشاف<sup>(٤)</sup> وزاد القاضي<sup>(٥)</sup> أو أقيموها إلى القبلة ، وفي المعالم عن مجاهد والسديّ يعنى وجوهكم حيث ما كنتم في الصلاة إلى الكعبة ، وعليه اعتمد القرطبي<sup>(٥)</sup> «و حينئذ يدلّ ظاهراً

(١) انظر الوسائل ج ٧ الباب ٤ من ابواب وجوب الحج ص ١٣ و ١٤ ط الاسامية  
و مستدرک الوسائل ص ٣ و ٤ و تفسير البرهان ج ١ ص ٥٠٦ وهو الموافق لما في وصية على  
عليه السلام للحسن والحسين لما ضربه ابن ملجم وفيه الله الله في بيت ربكم لاتخلوه فانه ان  
ترك لم تناظروا .

(٢) انظر كنز العرفان ج ١ ص ٩٢ .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٩٩ .

(٤) البيضاوى ج ٢ ص ٢٢٣ ط مصطفى محمد ومثله في مسالك الافهام ج ١ ص ١٩١

(٥) القرطبي ج ٧ ص ١٧٧ .

على وجوب الاستقبال في النافلة أيضاً إلا ما استثنى، وعن الضحاك إذا حضرت الصلاة وأنتم عند مسجد فصلوا فيه ولا يقولنَّ أحدكم أصلي في مسجدي .

{ولعلَّ الاظهر أن يكون المراد وأقيموا نفوسكم أي اجعلوها مستقيمين كما أمر به النبي ﷺ بقوله « واستقم كما أمرت » فيحتمل أن يكون إشارة إلى اعتبار الايمان وعدم الفسق، أو إلى التقوى، وكأنه على التقديرين يستلزم الاخلاص وترك الرياء، فما يأتي تصريح و توضيح لما تقدم ضمناً فتدبر} .

وَأَدْعُوهُ وَاعْبُدُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ <sup>(١)</sup> أي الطاعة مبتهجين وجهه خالصاً، ولو أريد بالدين الملة أو الاسلام مع كونه غير واضح هنا، ولم ينقل من أحد من المفسرين، أمكن أن يقال باستلزام اعتبار الاخلاص في العبادة أو الدعاء، وأنه المتبادر فتدبر، وقد يحمل على ظاهره من الامر بالدعاء فيدل على استحباب الدعاء في المساجد، وقد يستخرج من الآية استحباب التحيّة على بعض الوجوه فتأمل .



## النوع الآخر

❦ ( في مقدمات آخر للصلاة ) ❦

و فيه آيات :

الأولى : يَا جَنَى آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا ( الاعراف : ٢٦ ) خلقناه لكم بتدبيرات <sup>(١)</sup> سماوية وأسباب نازلة منه ، ونظيره قوله تعالى « وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْإِنْعَامِ » وقوله « وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ » فنبه على أن « للأموال السماوية كالمطر دخلاً في حصول اللباس وغيره أو إشارة إلى علو رتبته وجلال مرتبته تعالى ، فإن « منه إلينا نزول من العليا إلى السفلى ، وفي الكشف : جعل ما في الأرض من السماء لأنه قضي ثم وكتب . وفي الكنز لأن « التأثير بسبب العلويات أو عند مقابلاتها ولاقياها على اختلاف الرأيين ، فليتأمل ، وقال القرطبي : وقيل ألهمناكم كيفية صنعته ، وقيل هذا الانزال انزال شيء من اللباس مع آدم وحواء ليكون مثلاً لغيره .

يُؤَاوِي سَوَآتِكُمْ صفة لباساً أي يستر عوراتكم وكل ما يسوء كشفه منكم ، روي أن « العرب <sup>(٢)</sup> كانوا يطوفون بالبيت عراة ويقولون : لانطوف في ثياب عصينا الله فيها فنزلت ، قال القاضي : <sup>(٣)</sup> لعل ذكر قصة آدم مقدمة لذلك حتى يعلم أن انكشف العورة أول سوء أصاب الإنسان من الشيطان ، وأنه أغويهم في ذلك كما أغوى أبويهم .

(١) الحق أن الانزال في القرآن يستعمل كثيراً في إساءة النعمة من الخالق إلى المخلوق ، تشبيهاً للعلو الرتبي بالعلو الحسي ومع هذا المعنى للانزال يحل كل مشكل في كل مورد استعمل فيه كلمة الانزال ، مثل انزل القرآن وانزال الحديد واللباس وغيره والله العالم ،

(٢) انظر المجموع ج ٢ ص ٤١٠ والدر المنثور ج ٣ ص ٧٥ إلى ٧٨ .

(٣) البيضاوي ج ٢ ص ٢٢٣ ط مصطفى محمد .

«و ريشاً»<sup>(١)</sup> عطف على لباساً ، وهو لباس الزينة ، أُستعير من ريش الطير لأنّه لباسه وزينته ، فالاول ظاهره وجوب ستر العورة باللباس مطلقاً ، فإن «يواري سواً نكحكم» يومئذ إلى قبح الكشف ، وأنّ الستر مراد الله تعالى ، وظاهر الثاني استحباب التجمّل باللباس ، ولا يبعد فهم إشراف كون اللباس مباحاً ، لأنّ الله تعالى لا يمنّ بالحرام ، وقيل الريش بمعنى الجمال والزينة وأتته اللباس الأول ، ويأتى ما يؤيده فى الآية الثانية ، فيمكن عطفه على «يواري سواً نكحكم» ولو بتقدير .

وفى المعالم «وريشاً» أى مالا فى قول ابن عباس والكسائى ومجاهد والضحاك والسدى ، يقال تريتش الرجل إذا تمول ، وقال القرطبي وقيل هو الخصب ورفاهية العيش ، والذي عليه أكثر أهل اللغة ، أنّ الريش ما يستر من لباس أو معيشة ، وقرئ «ريشاً»<sup>(٢)</sup> وهو جمع ريش<sup>(٣)</sup> كشعب وشعاب كما فى القاضى والكشاف ، وعن المرء واحد كلبس ولباس ، وفى الكنز ترجيحه بشهادة الجوهرى . وبأنّ الجمع غير مراد هنا وفيه نظر .

وَلِبَاسُ التَّقْوَى قِيلَ خَشْيَةُ اللَّهِ ، وقيل العمل الصالح ، وقيل ما علّمه الله وهدى

(١) قال فى مقاييس اللغة ج ٢ ص ٤٦٦ الراء والياء و الشين اصل واحد يدل على حسن الحال وما يكتسب الانسان من خير فالريش الخير والرياش المال ودرشت فلاناً أريشه ريشاً اذا قمت بمصلحة حاله .

(٢) انظر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٤٣ و كنز العرفان ج ١ ص ٩٣ وروح المعانى ج ٨ ص ٩٠ والقرطبي ج ٧ ص ١٨٤ و الدر المنثور ج ٣ ص ٧٦ .

(٣) قال المؤلف قدس سره فى هامش الاصل وفى ايجاز البيان : الريش ما يستر الرجل فى معيشته وفى جسده ، وعن على (ع) أنه اشترى ثوباً بثلاثة دراهم وقال : الحمد لله الذى هذا من ريشه ، وفى القرطبي : وأنشد سيبويه :

فريشى منكم و هوأى معكم و ان كانت زيارتكم لماماً

وحكى أبو حاتم عن أبى عبيدة : « وهبت له دابة بريشها » أى بكسوتها وما عليها من اللباس . انتهى .

أقول : راجع فى ذلك القرطبي ج ٧ ص ١٨٤ .

به ، وقيل استشعار تقوى الله فيما أمر ونهى <sup>(١)</sup> وهو الأظهر وكأنه مآل ما تقدّم من الأقوال ، ومراد الكلبى بأنّه العفاف ، وقول الكشف أنه الورع والخشية من الله ، ويحتمل رجوع ما قيل إنّه الايمان ، وأنّه الحياء ، وأنه سمت الحسن أيضاً إلى ذلك بوجه .

وقيل ما يقصد به التواضع لله تعالى وعبادته كالصوف والشعر والخشن من الثياب وعن زيد بن عليّ عليه السلام أنّه ما يلبس من الدروع والجواشن والمغافر وغيرها ممّا يتقى به في الجروب ، وقيل : مطلق اللباس الذي يتقى من الضر كالحرّ والبرد والجرح ، وفي الكنز تضعيفه بأنّ المتبادر من التقوى غير ذلك شرعاً وعرفاً .

ورفعه بالابتداء والخبر جملة « ذلك خير » أو المفرد الذي هو خير ، وذلك صفة للمبتدأ كأنه قيل : ولباس التقوى المشار إليه خير ، وذلك يراد به تعظيم لباس التقوى أو إشارة إلى موارد السوء فأنّه من التقوى ، تفضيلاً له على نفس اللباس مطلقاً كأنّه يريد أن الامتنان عليكم بهدايتكم لستر العورة والاحتراز من القبيح أقوى وأعظم .

وفي الكشف أو إشارة إلى اللباس الموارى للسوء تفضيلاً له على لباس الزينة وهو غير مناسب لما قدّمه من تفسير لباس التقوى بالورع ، وبناء الكلام عليه ، نعم يناسب قول من قال بأنّ لباس التقوى هو اللباس الأوّل أعيد إشارة إلى أنّ ستر العورة من التقوى وأنّه خير من التعرّي في الطواف .

وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف أي وهو لباس التقوى ، ثمّ قيل : ذلك خير ، ويأتى عليه احتمالان : رجوع هو إلى اللباس الأوّل ، ورجوعه إلى موارد السوء ، فتأمل .

(١) قال المؤلف قده في الهامش : ومنه قيل :

اذ المرأة لم يلبس ثياباً من التقى

تقلب عريانا وان كان كاسيا

فخير لباس المرأة طاعة ربه

ولا خير فيمن كان لله عاصيا

انتهى ، وأقول : أنشده في القرطبي ١٨٤٧ .

وفي قراءة ابن مسعود وأبي «لباس التقوى خير» وذكره القرطبي عن الأعمش<sup>(١)</sup> وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب عطفاً على لباساً وريشاً .  
وظاهر بعض مشايخنا<sup>(٢)</sup> أنّ الراجح حينئذ أن يراد لباس يتقى به عن الحرّ والبرد والجرح والقتل ، وأنّ اللباس حينئذ ثلاثة أقسام قد امتنّ الله بها على عباده قال : وحينئذ في « ذلك خير » تأمل .

ويمكن كونه خيراً لأنه يحصل به الستر والحفظ عن الحرّ والبرد والجرح بخلافهما ، ويحتمل رجوعه إلى اللباس مطلقاً انتهى وفيه أما أولاً منع رجحان ذلك حينئذ ، فإنّ إرادة ما أريد على الرفع احتمال واضح ، نعم هذا القول حينئذ أقرب منه على الرفع ، وثانياً منع لزوم كون اللباس حينئذ ثلاثة فإنه يحتمل اثنين على ما قدّمنا واحداً كما صرّح به في الكنز .

وأيضاً لإشكال في « ذلك خير » حينئذ لما قاله وغيره ، و رجوعه إلى اللباس مطلقاً أو إنزاله كاف بأن يراد بخير أنّه خير كثير كما هو المحتمل مطلقاً لا التفضل كما هو المشهور ، مع احتمالهما كما لا يخفى .

« ذلك » يعنى إنزال اللباس مطلقاً أو جميع ما تقدّم « من آيات الله » الدالة على فضله و رحمته على عباده ، وقيل من آيات الله الدالة على وجوده بأنّ لذلك خالفاً لعلمهم يذكرون » فيعرفون عظيم النعمة فيه أو يتعظون فيتورعوا عن القبائح .

في الكشف : هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد ، عقيب ذكر بدو السوء ، وخصف الورق إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس ، ولما في العرى وكشف العورة من المهانة والفضيحة ، وإشعاراً بأنّ الستر باب عظيم من أبواب التقوى انتهى واستطراد

(١) انظر القرطبي ج ٧ ص ١٨٥ وشواذ القرآن لابن خالويه ص ٤٣ وفيه نقل قراءة

ولبوس التقوى أيضاً وأما قراءة ولباس التقوى بنصب اللباس فهو مروى عن قراء المدينة والكسائي انظر المجمع ج ٢ ص ٤٠٨ .

(٢) انظر زبدة البيان ص ٧٠ ط المرتضى .

الاية ينافي ما تقدّم عن القاضي فتأمل فيه ، ويمكن الاتحاد ، ولكنّه خلاف الظاهر وقول القاضي أنسب بمقصود الشرع ، ولهذا اكّده خصوصاً وعموماً كرّة بعد أخرى فقال :

« يا بني آدم لا يفتننّكُم الشيطان » لا يوقعنّكُم في فتنة وفضيحة بأن يدعوكم أن لا تتذكّروا بآيات الله ولا تتورّعوا عن القبائح ، فيخرجكم من محالّ فضل الله ومواضع رحمته ، فيسلبكم نعمة الله وستره عليكم ، ويحرمكم الجنّة ، أو لا يضلّنّكم عن الدين ولا يصرفنّكم عن الحقّ بأن يدعوكم إلى المعاصي التي تميل إليها نفوسكم فيحرمكم الجنّة ، أو لا يقنطنكم بأن لا تدخلوا الجنّة .

« كما أخرج أبويكم من الجنّة » حال كونه « ينزع عنهما لباسهما » أو حال من أبويكم وإسناد النزاع إليه للتسبّب فيه « ليريهما سوآتهما » يري كلاّ منهما سوأته وسوء الآخر ، قيل ليري كلّ واحد سوء الآخر ، وفيه نظر ، وفي ذلك إشارة إلى أنّ الشيطان لكمال عداوته كان قاصداً ذلك لمزيد الاهانة وفرط الفضيحة فيه ، فيمكن أن يكون إشارة إلى أن انكشاف العورة وإن كان فيما بين الزوجين لا يخلو من فضيحة وقبح فليتأمل فيه .

« إنّه يريكم هو وقبيله » جنوده من الشياطين ، عطف على مؤكّد هو وضمين « أنّه » للشأن قصداً للتفخيم المناسب للمقام ، ويمكن كونه لابليس ، وقرى « قبيله » بالنصب<sup>(١)</sup> فهو إمّا عطف على اسم إنّه على أنه لابليس ، أو يكون الواو بمعنى مع . « من حيث لا ترونهم » وذلك لتعليل للنهي وتحذير من فتنته بأنه بمنزلة العدو المراجى يكيدكم ويغتالكُم من حيث لا تشعرون ، فهو شديد المؤنة ، فالحذر كلّ الحذر منه .

في الكشف : فيه دليل بين أن الجن لا يرون ، وأنّ إظهارهم أنفسهم ليس في استطاعتهم ، وأنّ دعوى رؤيتهم زور ومخرقة ، وفيه نظر ، وعن ابن عباس<sup>(٢)</sup> أن الله

(١) انظر شواذ القرآن ص ٤٣ وروح المعاني ج ٨ ص ٩١ عن اليزيدي .

(٢) المجمع ج ٣ ص ٤٠٩ .



تعالى جعلهم يجرون من بني آدم مجرى الدم ، وصدور بني آدم مساكن لهم .  
 «إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» أي أعواناً لهم وسلطانهم عليهم  
 يزيدون في غيبتهم عن الزجّاج ، وذلك بأن خلّى بينهم وبينهم لن يكفّ عنهم حتّى  
 تولّوهم ، أو أطاعوهم فيما سوّوا لهم من مخالفة الله كما في الجوامع .

وفي البياضى : بما أوجدنا بينهم من التناسب ، أو بارسالهم عليهم و تمكينهم  
 من جذبهم وخذلانهم ، وحملهم على ما سوّوا لهم ، وفيهما نظر ، و يمكن أن يقال  
 بأن أوجدهم على ما بينهم من التناسب والتمكّن من التسويل ، ثم لم يكفّ عنهم ،  
 ولا يبعد كونه مراد الجوامع ، فلا يجوز للمؤمن أن يأخذه ولياً ؛ بل لا يكون حينئذ  
 مؤمناً بل لا يجوز متابعتة والميل إلى ما يدعو ، وقد يؤمّي إلى أن الفاسق ليس بمؤمن  
 والله أعلم .

« وَإِذَا فَعَلُوا فَاحْشَةً » هي ما تبالغ في القبح من الذنوب ، عن ابن عباس<sup>(١)</sup> ومجاهد  
 هي هنا طوافهم بالبيت عراة ، وعن عطاء هو الشرك ، واللفظ مطلق والتقييد خلاف  
 الظاهر .

« قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها » أي إذا ما نهوا عنها وسئلوا ، اعتذروا  
 واحتجّوا بأمرين : بتقليد الآباء ، والافتراء على الله ، وهو أقبح من الأوّل وأقالوا ذلك  
 ترويحاً لها أو تليسيا وقيل هما جوابان لسؤالين مترتبين<sup>(٢)</sup> .

« قل إنّ الله لا يأمر بالفحشاء » بشيء منها فكيف يكون أمركم بها أو آباءكم ،  
 فإذا لا يجوز تقليدكم فيها ، وقيل هوردٌ للثاني وإعراض عن التقليد لظهور فساد  
 « أنقولون على الله ما لا تعلمون » إنكار يتضمن النهي عن الافتراء على الله ، بل عن  
 الأعم من الافتراء تأمل .

(١) الدر المنثور ج ٣ ص ٧٧ .

(٢) كأنه لما فعلوها قيل : لم فعلتم ؟ فقالوا وجدنا عليها آباءنا ، فقيل : ومن أين  
 أخذنا بأوكم فقالوا : الله أمرنا بها . كذا في هامش الاصل .

« قل أمر ربّي بالقسط،<sup>(١)</sup> بالعدل الوسط بين طرفي الإفراط والتفريط في كل أمر ، فلا يأمر بخلافه من الإفراط أو التفريط في شيء ، فكيف بالفاحشة ، ففي الآية دليل على أن الله لا يأمر بالقبيح بل ولا بالمكروه وخلاف الأولى ، وأنه لا يفعل القبيح وأن الفعل في نفسه قبيح من غير أمر الشارع ، ونحوه كثير كقوله «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الفحشاء والمنكر ، وغيره .

فقول الأشعري أن الحسن مجرد قول الشارع افعل ، والقبيح مجرد قوله لاتفعل ، واضح البطلان ؛ وعن الحسن إن الله بعث محمداً ﷺ إلى العرب وهم قدرية مجبرة يحملون ذنوبهم على الله ، وتصديقه قول الله عز وجل « وإذا فعلوا فاحشة » و أما التقليد ففيل يدل على عدم جوازه . وأطلق ، وقال القاضي : يمنع التقليد إذا قام الدليل على خلافه ، لا مطلقاً فافهم .

الثانية : يا بني آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ .

[ الاعراف ٣٠ ] أي خذوا بشيا بكم التي تزيّنون بها عند كل صلاة ، وروي<sup>(٢)</sup>

عن الحسن بن عليّ رضي الله عنهما أنه كان إذا قام إلى الصلاة لبس أجود ثيابه ، ف قيل له في ذلك ، فقال : إن الله جميل يحبُّ الجمال فأتجمل لربّي ، وقرأ الآية .

وقيل هو أمر بلبس الثياب في الصلاة والطواف ، وكانوا يطوفون عراة ، وقالوا : لا نعبد الله في ثياب أذنبن فيها ، وقيل : أخذ الزينة هو التمشيط عند كل صلاة ، كذا في الجوامع ، وعلى الأول اعتماد الكشف أيضاً ظاهراً إلا أنه قال : كلما صليتم أو طفتم وكانوا يطوفون عراة .

وفي الكنز<sup>(٣)</sup> اتفق المفسرون على أن المراد به ستر العورة في الصلاة ، والمعالم

(١) قال ابن فارس في مقاييس اللغة ج ٥ ص ٨٥ القاف والسين و الطاء اصل و صحيح يدل على معنيين متضادين و البناء واحد فالقسط العدل و يقال منه اقسط يقسط قال الله تعالى ان الله يحب المقسطين و القسط يفتح القاف الجور انتهى ما اردنا نقله و سرد الكلمة ابن الانباري في الاضداد بالرقم ٢٦ ص ٥٨ ط كويت .

(٢) المجمع ج ٢ ص ٤١٢ والعياشي ج ٢ ص ١٤ والبرهان ج ٢ ص ١٠ و نور

الثقلين ج ٢ ص ١٩ .

(٣) كنز العرفان ج ١ ص ٩٥ .

جعله قول أهل التفسير ، لكن قال لطواف أوصالة ، وعليه اعتمد القاضي ساكتاً عن غيره من الأقوال .

وما روي عن الحسن بن علي عليه السلام لا ينافي ذلك فإن في التعبير بالزينة تنبيهاً على أن لبس الثياب مطلوب من حيث أنها زينة مطلقاً ، وإن كان أقل الواجب ما يستتر العورة ، فيحتمل قراءته عليه السلام الآية كذلك ، ويؤيده ما رواه مسلم والنسائي <sup>(١)</sup> في شأن النزول وهذا يؤيد حمل الريش في الآية المتقدمة على الجمال والزينة ، واتحاده مع اللباس الأول ، فذلك يؤيد هذا أيضاً فيكون الاضافة على تقديره للعهد ، ثم على هذا لا يبعد فهم استحباب التمشط كما في القول الثالث .

وفي التذكرة وسئل الرضا عليه السلام <sup>(٢)</sup> عن قوله تعالى « خذوا زينتكم عند كل مسجد » قال من ذلك التمشط عند كل صلاة ، بل الطيب كما في الرابع ، بل ما في الخامس ، قال شيخنا <sup>(٣)</sup> دام ظله : وقد فسّر بالمشط والسواك والخاتم والسجادة والسبحة وعلى نحو ذلك ينبغي أن يحمل ما روي <sup>(٤)</sup> في الصحيح - ظاهراً - عن الصادق عليه السلام في الآية أنه قال في العيدين والجمعة وإن كان أبعد .

وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا .

روي أن بني عامر كانوا في أيام حجّهم لا يأكلون الطعام ، إلّا قوتاً ، ولا يأكلون دسماً يعظّمون بذلك حجّهم ، فقال المسلمون فائناً أحق أن نفعل ، فنزلت .

« كلوا واشربوا » أي من الطيبات كما سيأتي التنبيه عليه « ولا تسرفوا » بتعدّي

(١) راجع القرطبي ج ٧ ص ١٨٩ وانظر أيضاً الدد المنثور ج ٣ ص ٧٨ أخرجه عن أبي أبي شيبه ومسلم والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس .

(٢) انظر البرهان ج ٢ ص ٩ و ص ١٠ .

(٣) انظر زبدة البيان ص ٧٢ ط المرتضى .

(٤) انظر البرهان ج ٢ ص ٩ الحديث ١ وفيه احاديث اخرايضاً بهذا المضمون فانظر ص ٩ و ص ١٠ من الكتاب .

حدود الله مطلقاً بتحريم حلال أو تحليل حرام ، أو غير ذلك ، أو في المأكل والمشرب والملبس ، فلا يجوز الأكل والشرب والملبس مما لا يحلّ ذلك منه ، ولا ينبغي أيضاً ما لا يليق بحاله ، ولبس لباس التجمّل وقت النوم والخدمة ، ونحو ذلك ، كما بيّـن وفصل في موضعه ، أوفي الأكل والشرب والملبس وهو قريب من الثاني .

عن ابن عباس<sup>(١)</sup> كل ما شئت والبس ماشئت ما اخطأتك خصلتان : سرف ومخيلة أوفي الأكل و الشرب إشارة إلى كراهة الاكثار أو تحريمه أو تحریم المؤدّي منه إلى الضرر ، ولهذا قيل جمع الله الطبّ في نصف آية .  
إنّه لا يجب المسرفين .

قيل أي يبغضهم ، فينبغي حمل لا تسرفوا على فعل الحرام ، في تفسير البيضاوي : أي لا يرضي فعلهم وفيه نظر .

وقد أكد ما تقدّم بقوله « قل من حرم زينة الله » الثياب وسائر ما يتجمّل به « التي أخرج لعباده » من النبات كالقطن والكتّان ، من الحيوان كالحرير والصوف من المعادن : كما يعمل منه الدروع وغيرها .

« والطيبات من الرزق » المستلذّات من المأكل والمشرب أو المباحات والاستفهام للانكار ، ففي الآية دلالة واضحة على أنّ الأشياء المذكورة أو مطلقاً لعدم الفرق على الاباحة دون الحرمة ، كما في غير ها كما صرّح الكشاف في قوله « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » أي لا تنفعاكم بجميع ما خلق فيها ، بل هي وما فيها ، كما دلّ عليه العقل ، فاجتمع العقل والنقل على أنّ الأصل في الأشياء هو الاباحة فغيرها يحتاج إلى دليل فتأمّل .

« قل هي » أي الزينة والطيبات من الرزق « للذين آمنوا في الحياة الدنيا » الظرف متعلّق بآمنوا « خالصة يوم القيمة » حال عن المستتر في متعلّق للذين ، و يوم القيمة ظرف لخالصة ، أي لا يشاركهم غيرهم فيها كما يشاركهم في الدنيا ، أو متعلّق

(١) ترى هذا المضمون مروياً عن ابن عباس في الدر المنثور ج ٣ ص ٧٩ بالفاظ مختلفة.

بمتعلق للذين أي هي حاصلة للذين آمنوا في الحياة الدنيا غير خالصة لهم ، خالصة لهم يوم القيمة ، قيل : ولم يقل و لغيرهم لينبته على أنها خلقت لهم بالأصالة ، وأن غيرهم تبع كقوله « ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار » و قرىء<sup>(١)</sup> خالصة بالرفع على أنها خبر بعد خبر .

« كذلك فصل الآيات لقوم يعلمون » ثم أكد عدم حرمة الأشياء بحصر المحرمات حقيقة أو إضافة بقوله « قل إنما حرّم ربّي الفواحش » ما تفاحش قبحه أي تزايد ، وقيل هو ما يتعلق بالفروج « ما ظهر منها وما بطن » ظاهرها وخفيّتها ، قيل ما ظهر طواف الرجال عراة نهاراً ، وما بطن طواف النساء كذلك ليلاً ، وقيل الزنا سرّاً وعلانية .

« والائمه » أي ما يوجب الائمه عام لكل ذنب ، فعمم بعد التخصيص ، وقيل شرب الخمر ، وقيل الذنب الذي لاحد فيه عن الضحّاك « والبغي » الظلم والكبر أفرد للمبالغة « بغير الحق » متعلق بالبغي مؤكّد له معنى .

« و أن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً » أي برهاناً وحجّة ، وإفراذه كذلك للمبالغة وفيه تهكم بالمشرکين ، حيث أشركوا بالله ما يستحيل منه الاثبات ببرهان لو أمكن ، بل ما لا يقدر على شيء أصلاً فكيف على إنزال البرهان ، وتنبيه على حرمة اتباع ما لم يدل عليه برهان .

ويمكن أن يفهم منه وجوب اتباع البرهان ، لأنّ ترك مقتضى البرهان اتباع لما لم يدل عليه برهان ، فافهم .

« وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » بالاحاد في صفاته ، والافتراء عليه ، وإسناد ما لم يصدر منه إليه ، ويقال منها أن الحكم في المسئلة كذا مع أنه ليس كذلك ، وأن الله يعلم كذا ولم يكن كذلك ، وقيل يدخل فيه الفتوى والقضاء بغير استحقاق ، ولا ريب في وجود مجرمات غير المذكورات على بعض الأقوال ، فحينئذ « إنما » على ذلك للتأكيد أو الحصر إضافي أو الآية مخصوصة بها ، فافهم .

المائدة [٤] حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ الْآيَةِ .

كأنه بيان المستثنى في قوله « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » فمن المحرّمات المتلوّة الميئة ، وأعلمها ما فارقت الروح من الحيوان بغير تذكية شرعية ، وقيل يحتمل أن يكون المراد من الحيوان المأكول اللحم فيكون التحريم من الموت خاصة كما هو ظاهر السياق ، وفيه منع لعدم منافاته أن يكون هناك جهة أخرى أيضاً للحرمة ، مع إطلاق اللفظ أو عمومه .

ثمّ ظاهر ذلك مشعر بأن ما لم تحلّ فيه الحياة منها لا يدخل في الحرمة ، ولهذا استثناء الأصحاب مؤيداً بالأجماع على الظاهر والأخبار ، ولا في الميئة حقيقة ، فالاستثناء على التجوّز فافهم .

ثمّ لا ريب أن إسناد الحرمة إلى الذوات ليس حقيقة فلا بدّ من اعتبار ما به يصحّ ذلك ، ومع احتمال أمور وعدم أولوية البعض ، الأولى ما يعمّ الجميع لثلاث يلزم الاجمال ، ولا الترجيح من غير مرجّح ، وهو هنا الانتفاع مطلقاً ، وحينئذ فيدلّ على عدم جواز لبس جلد الميئة في الصلاة وغيرها دبغت أم لا<sup>(١)</sup> بل سائر الاستعمالات والانتفاعات كما تدلّ عليه الأخبار ، بل إجماع الأصحاب ظاهر أ .

أمّا دلالة الآية على نجاسة الميئة فلا ، بل ربّما يقال المتبادر من تحريم الميئة هنا تحريم أكلها كما في الدم ولحم الخنزير ، كتبادر حلّه من قوله « أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » فلا يستلزم محذوراً ، ولا يدلّ على غيره من الانتفاعات فان ثبت بغيرها ، تأمّل فيه وسيأتي البحث في التمتّع في الأُطعمة إن شاء الله تعالى .

النحل [٥] : وَالْأَنْعَامُ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا كَأْكُلُونَ .

الانعام الأزواج الثمانية ، وأكثرها يقع على الابل ، وانتصابها بمضمريفسره الظاهر ، أو بالعطف على الانسان في قوله « خلق الانسان » و « خلقها لكم » بيان ما خلق لاجله .

الكشاف : أي ما خلقها إلا لكم ولمصالحكم يا جنس الانسان .  
 الدف اسم ما يدفأ به فيبقى البرد ، وهو اللباس المعمول من صوف أو  
 وبر أو شعر وكأنه يشمل الفراء ، وقرئ دف<sup>(١)</sup> بطرح الهمزة وإلقاء حركتها  
 على الفاء .

« ومنافع » هي نسلها ودورها وظهورها وغير ذلك ، قيل إنما عبر عنها بالمنافع  
 ليمتأول عوضها . « ومنها تأكلون » ما يؤكل منها كاللحوم والشحوم والألبان وغيرها  
 وتقديم الظرف المؤذن بالاختصاص ، لأن الأكل منها هو الأصل الذي يعتمد عليه الناس  
 في معاشهم ، والاكل من غيرها من الدجاج والبط وصيد البر والبحر ، فكغير المعتمد به  
 والجارى مجرى التفكه ، ويحتمل : إن طعمتكم منها ، لأنكم تجرثون بالبقر ،  
 فالحب والثمار التي تأكلونها منها ، وتكتسبون باكراء الابل ، وتبتغون نتاجها وألبانها  
 وجلودها .

ويمكن أن يقال ذلك باعتبار إفادة « من » التبويض ، أو لعدم حل أكلها الحرمة  
 بعضها مما يحرم من الذبيحة ، أو لعدم جواز أكل الكل ، وقطع جنسها ، أو باعتبار  
 بعض ذلك مع آخر مما يمكن اعتباره معه فيه ، والله أعلم . وظاهر القاضى قوة أن  
 يكون التقديم للمحافظة على رؤس الآي فقط فافهم .

« والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً  
 تستخفون بها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى  
 حين » [النحل : ٨٠] .

أي الله هو الذي جعل من جملة بيوتكم التي تسكنونها من الحجر والمدرو والخيام  
 والأخبية وغيرها سكناً ، والسكن فعل بمعنى مفعول ، وهو ما يسكن إليه وينقطع إليه من

(١) انظر روح المعاني ج ١٤ ص ٨٩ وس ٩٠ وفيه نقل قراءة دف بضم الفاء وشدها  
 وتنوينها ودف بنقل الحركة والحذف بدون التشديد ودف بضم الفاء من غير همزة وهى محركة  
 بحر كتهاء ولم ينقل هذه القراءات ابن خالويه فى شواذ القرآن وفى المقاييس ج ٢ ص ٢٨٧ الدال  
 والفاء والهمزة اصل واحد يدل على خلاف البرد .

بيت أو إلف قاله الكشف ، وقيل موضعاً تسكنون فيه وقت إقامتكم كالبيوت المتخذة من الحجر والمدر ، فالأول مفاد اللغة والثاني مفاد الآية . «والله جعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً» كالقباب والأبنية المتخذة من الادم والأنطاع قال القاضي ويجوز أن يتناول المتخذة من الور والصوف والشعر ، فإنها من حيث أنها نابتة على جلودها يصدق عليها أنها من جلودها فليتامل .

«تستخفونها» تجدونها خفيفة وقت نرحالكم رفعاً ولمناً وزمناً ونقلات ، ووقت نزولكم وإقامتكم حلاً ونصباً ، ويمكن أن يكون ذلك كله يوم الظعن أي السفر ونحوه أيام الإقامة أي الحضر وإن قل فتأمل ، وقيل : الظاهر أن الأصواف تختص بالضائنة منها ، والأوبار بالابل ، والأشعار بالمعز ، أو البقر ، وفيه نظر ، والاضافة إلى ضمير الأنعام لأنّها من حملتها فلا يقدح لو ثبت شيء من ذلك والاثاث أنواع متاع البيت من الفرش والأكسية ، وقيل المال والمتاع ما يتجر به من سلعة أو منفعة به مطلقاً . «إلى حين» إلى أن تقضوا منه أوطاركم أو إلى حين مماتكم ، وزاد القاضي : إلى مدة من الزمان ، فإنّها لصلابتها تبقى مدّة مديدة ، وفي مجمع البيان إلى يوم القيمة عن الحسن . وقيل إلى وقت الموت ، يحتمل أنه أراد به موت المالك أو موت الأنعام ، وقيل إلى وقت البلى والفناء ، وفيه إشارة إلى أنها فانية ، فلا ينبغي للعاقل أن يختارها انتهى .

وقيل الأول بعيد ويمكن أن يقال المراد انقضاء الدنيا وانقطاع الانسان منها فليس ببعيد ، وفي الآية دلالة على جواز اتخاذ الملابس والفرش وغيرها ، وأنواع ارتفاع يمكن من أصوافها وأوبارها وأشعارها ، وجواز الصلاة فيها وعليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود ونحوه ، وطهارتها ولو من الميتة لاطلاق اللفظ ، إن قيل فكذا الجلد ، قيل فرق ، على أن الجلد من الميتة فتذكر وتامل .

«والله جعل لكم ممّا خلق ظلالاً» أشياء تستظلون بها في الحرّ والبرد كالأشجار والأبنية وغيرها ، أو ممّا خلق من المستظلات ظلالاً .

«وجعل لكم من الجبال أكنائاً» جمع كن وهو ما يستكنّ به من البيوت



المنحوتة في الجبال والغيران والكهوف .

« وجعل لكم سرايل ، هي القمصان والثياب من الكتّان والقطن والصوف وغيرها « تقيكم الحر » أي والبرد وترك لدلالة الكلام عليه عرفاً ، لجريان العادة بذكر الحر والبرد كذلك معاً ، وشيوعه حتى يفهم بالأول منهما الثاني أيضاً ، فاكتمى به على أن البرد أولى بالحكم هنا لأن وقاية الثياب من البرد أظهر ، وقصد دفعه بها أكثر ، فيكون مراداً بالطريق الأولى .

وفي الكشف : لم يذكر البرد لأن الوقاية من الحر أهم عندهم ، وقل ما يهم البرد لكونه يسيراً محتملاً وقيل ما بقي من الحر بقي من البرد ، فدل ذكر الحر على البرد .

وقال شيخنا دام ظلّه <sup>(١)</sup> ترك البرد لأن ما يقيه يقيه ، واختار الحر على البرد ، لأن المخاطبين أهل الحر ، وليس البرد إلا قليلاً ، فالحفظ عنه أهم عندهم وقيل إن الحر يقتل دون البرد ، ويحتمل أن يكون لأن البرد يمكن دفعه بشيء آخر مثل النار والدّخول في البيوت ، وخصه بالذكر اكتفاءً بأحد الضدين ، أو لأن وقاية الحر كانت أهم عندهم .

« وسرايل تقيكم بأسكم ، شدة الطعن والضرب في الحروب ، والسربال عام يقع على ما كان من حديد وغيره ، والمراد هنا نحو الدروع والجواشن ، وفي الآية دلالة على إباحة هذه الأشياء عملاً وانتفاعاً خصوصاً في الأغراض المذكورة بل استحبابها أو وجوبها ، وهو ظاهر .

« كذلك » كاتمام هذه النعم « يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون » تنظرون في نعمه الفايضة فتؤمنون به أو تنقادون لحكمه ، وقرئ تسلمون من السلامة أي تشكرون فتسلمون من العذاب ، أو تنظرون فيها فتسلمون من الشرك ، وقيل تسلمون من الجراح بلبس الدروع .

« فان تولوا فإنا علىكم البلاغ المبين . يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم

الكافرون « يعرفون نعمه وأنها منه ثم ينكرونها بعبادة غيره ، وقولهم أنها بشفاعة آلهتنا أو بأعراضهم عن شكرها ، وقيل نعمة الله نبوة محمد ﷺ ، وقيل إنكارهم قولهم ورنناها من آبائنا .

وقيل قولهم لولا فلان ما أصبت كذا ، لبعض نعم ، وإنما لا يجوز التكلم بنحو هذا إذا لم يكن باعتقاد [يعتقد] أنها من الله ، وأنه أجراها على يد فلان ، وجعله سبباً في نيلها ، فيدل على تحريم هذا القول ، ويدل عليه بعض الاخبار أيضاً فلا بد من الاحتياط والاجتناب .

البقرة [١١٤].

وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ .

روي عن الصادق عليه السلام <sup>(١)</sup> أن المراد بذلك قريش حين منعوا رسول الله ﷺ دخول مكة والمسجد الحرام ، وبه قال بعض المفسرين وقال بعضهم إنهم الروم غزوا بيت المقدس ، وسعوا في خرابه إلى أن أظهر الله المسلمين ، وقيل هو بخت نصر وأصحابه غزوا النصارى وخرّبوا بيت المقدس وأعانهم على ذلك جماعة من النصارى من أهل الروم ، فقتل بغضاً لليهود ، وقيل من أجل قتلهم يحيى بن زكريّا هذا .

وقوله « أن يذكر » ثاني مفعول « منع » ويجوز أن يحذف حرف الجر مع أن ، ويحتمل نصبه بكونه مفعولاً بمعنى كراهية أن يذكر ، ولا يرد أنه حينئذ يفيد تحريم المنع المعلن المقيّد لا المطلق ، فيفهم جواز غير ذلك ، ولو في الجملة ، لأنه إنما يفيد أن لا أشد منه في الظلم ، ولو مبالغة في الإفراط فيه ، فغاية ما يفهم منه أن المنع لا لذلك ليس بالغاً هذا الحد ، أما الجواز فلا .

واعترض عليه الكنتز <sup>(٢)</sup> بأنه لا بدّ لمنع من مفعولين ، والثاني لا يمكن أن

(١) المجمع ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) كنز العرفان ج ١ ص ١٠٥ .

يقدّر غير الذكر ، لأنه هو الممنوع فكيف يجعل مفعولاً له ؟ وفيه نظر لجواز أن يقدّر من الناس أو من قاصديه أو من ما وضعت له ، ونحو ذلك كما لا يخفى ، فلعلّه لا يريد أزيد من ذلك .

أما ما قيل من أنّ في جعل مساجد الله ممنوعاً كما وقع في الاحتمال الاول مسامحة ، فيتوجه القول بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فكان الاصل متردّدي مساجد الله منها .

ففيه نظر لأنّ المانع قد حال بينه وبين أن يذكر فيها ، وأيضاً تقدير متردّدي وبناء يذكر للمفعول غير مناسب ، كما لا يخفى على الذوق السليم .

وفي مجمع البيان احتمال كون « أن يذكر » بدلاً عن مساجد الله بدل اشتغال كأنه يقول ليس أحد أظلم ممن منع أن يذكر في مساجد الله اسمه ، وهو ظاهر من اشتغال الظرف على المظروف مثل قوله « يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه » فكان « يذكر فيها اسمه » يقوم مقام مفعولين ، أو يمنع لزوم مفعولين لمنع مطلقاً فتأمل .

ثمّ قد يحمل إنكار وجود أنظلم على المبالغة كما قد يشعر به كلام الكشاف حيث قال : هو حكم عامٌ لجنس مساجد الله ، وأنّ مانعها من ذكر الله مفرط في الظلم وكأنّه غير لازم ، وقد يفرق بين الثاني وبين الاول والثالث باحتمالهما ذلك لا لاطلاقهما وفيه أنّ المنع من الذكر لا يكون الاكراهة له ، فتأمل .

وعوم الحكم بالنسبة إلى أيّ مسجد كان ، وأي ذكر قد يتأمل فيه أيضاً قال الكشاف : فان قلت : فكيف قيل مساجد الله ، وإنّما وقع المنع والتخريب على مسجد واحد ؟ قلت : لا بأس بان يجيء الحكم عاماً وإن كان السبب خاصاً كما تقول لمن آذى صالحاً واحداً « ومن أظلم ممن آذى الصالحين » وكما قال تعالى « ويل لكلّ همزة لمزة » والمنزول فيه الأخص بن شريق انتهى <sup>(١)</sup> .

وربما احتمل جمع المساجد هنا أن يكون إشارة إلى أن المنع وإن كان من واحد، إلا أنه كمنع الجميع كما في قتل النفس، فيمكن اختصاصه بمثل المسجد الحرام، أو بيت المقدس. لكن العموم أنسب باطلاق اللفظ والله أعلم.

ويقرب منه الذكر ولا يبعد أن يراد به مطلق العبادة، وينبغي أن يراد بمنع العموم أيضاً لا أولئك المانعين بأعيانهم.

«وسعى» أي عمل «في خرابها» الكشف: بائق طاع الذكر أو بتخريب البنين وكأنه أراد به تفسير خرابها فالتخريب مصدر مجهول مضاف إلى المفعول، قيل ونحوه قول القاضي بالهدم أو التعطيل فتأمل.

أما كونه تفسيراً للسعى في خرابها فموضع نظر، لأنه أعم من ذلك، اللهم إلا أن يراد أو نحوهما، فإن «في» إن كان للسببية فهو كل ما يعمل لخرابها، وإن كان بمعنى إلى فكل ما ينتهي إلى خرابها، أو كل ما يقصد به انتهاءه إلى ذلك، أما كونه للظرفية فبعده ممّا لا يخفى، والخراب ضد العمران لم يأت بمعنى التخريب والمرجع في خرابها إلى العرف.

والآية تدل على تحريم السعى فيه ونفس تخريبها أظهر أفراده تحريماً وقيل إنّه يفهم بطريق أولى، وقد يجعل قوله «وسعى في خرابها» كالتمميم بعد التخصيص أو إيراداً لما تقدم بعنوان آخر توضيحاً لقبحه وبياناً لشدّته ومبالغة في التفضيح والتشنيع، فيفيد أن المنع من الذكر سعى في خرابها.

وقد يشعر بأن في المنع تخريباً وفي الذكر تعميراً، بل بأن المنع تخريب والذكر تعمير، وفي بعض الروايات ما قد يؤيده، ولهذا قيل بوجوب شغلها بالذكر على الكفاية، وإلا لزم التعطيل، قال في الكنز: فكل ما يعدّ تخريباً فهو حرام، فمنه هدم جدرانها وأخذ فرشها وإطفاء السراج والأضواء فيها، وشغلها بما ينافي العبادة وغير ذلك.

«أولئك» المانعون «ما كان» ينبغي لهم أن يدخلوا مساجد الله إلا خائفين على حال التهيب وارتعاد الفرائص من المؤمنين أن يبطشوا بهم، فضلاً عن أن

يستولوا عليها ، ويلوها ، ويمنعوا المؤمنين منها ، والمعنى ما كان الحق والواجب إلا ذلك ، لولا ظلم الكفرة وعتوهم .

وقيل : ما كان لهم في حكم الله يعني أن الله قد حكم وكتب في اللوح المحفوظ أنه ينصر المؤمنين ويقو بهم حتى لا يدخلوها إلا خائفين ، كذا في الكشاف ، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة واستخلاص المساجد منهم ، وقد أنجز سبحانه وعده .

أو ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها إلا بخشية وخشوع فضلاً عن أن يجترؤا على على تخريبها ، فيستفاد استحباب دخولها بالخشوع والخضوع والخشية من الله تعالى كما هو حال العبد الواقف بين يدي سيده كما قيل .

أو ما كان ينبغي لهم أن يدخلوها بحسب حالهم من العتو والعصيان إلا خائفين أن يصيبهم من الله عذاب أليم لاستحقاقهم منه ذلك كما قال سبحانه « ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم » فيمكن أن يكون التتمّة كالبيان لذلك ، وفيها وعد للمسلمين ، وقيل معناه النهي عن تمكينهم من الدخول في المساجد .

« لهم في الدنيا خزي » قتل وسبى أودلة بضرب الجزية ، وقيل : فتح مدائنهم قسطنطينية ورومية وعمورية كذا في الكشاف وزاد الجوامع تقيد الفتح بعند قيام المهدي ، وقيل أي عذاب وهوان فيكون أعم ، وكأنه لا بأس به والله أعلم وقد جعل بعض على القول الأوّل في شأن النزول النفى بدل الذلّ بضرب الجزية فتأمل « ولهم في الآخرة عذاب عظيم » في نار جهنم نعوذ بالله منه .

وروي <sup>(١)</sup> عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام أن المراد بالمساجد في الآية بقاع الأرض لقوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً » فقيل ينافي ذلك قوله « وسعى في خرابها » وأجيب بأنه لا منافاة بأن يكون المراد الوعيد على خراب الأرض بالظالم والجور كقوله تعالى « ويسعون في الأرض فساداً » .

وقيل وإن أمكن ذلك لكن كيف يصنع بقوله « أولئك ما كان لهم أن يدخلوها » ومن هو في الأرض لا يقال دخلها إلا مجازاً ، والأصل عدمه ، وفيه أن المراد بقاع

الارض لا الارض مطلقاً ، بل الظاهر دخول شيء منها فيصح القول بلاخذشة ، لكن الرواية مرفوعة غير مشهورة ، ولا ريب في كونه خلاف الظاهر للاية ، فإن الظاهر من مساجد الله لأقل خلاف ذلك ، ومع ذلك ينافي ظاهر ما روي في شأن النزول فتفكر .  
التوبة [١٧] مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ .

أي ما كانوا أهل ذلك ولا جاز لهم ، أو ماصح ولا استقام لهم ، والمراد ليس لهم عمارة شيء من مساجد الله مطلقاً ، فضلاً عن المسجد الحرام ، وهو صدرها ومقدّمها ، وهذا أبليغ ، وقيل هو المراد كما هو الظاهر على قراءة ابن كثير وأبي عمرو و يعقوب <sup>(١)</sup> « مسجد الله » لقوله تعالى فيما بعده « وعمارة المسجد الحرام » وإنما جمع لأنها قبلة المساجد كلها وإمامها ، فعماره كعمار جميعها ، أو لأن كل بقعة عنه مسجد .  
« شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ » .

بإظهار كفرهم فأنهم نصبوا أصنامهم حول البيت وطافوا حول البيت عراة و سجدوا لها كلّمًا طافوا شوطاً ، وقيل : هو قولهم « لبيك لأشريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك » عن الحسن ، لم يقولوا نحن كفّار ، ولكن كلامهم بالكفر شاهد عليهم بالكفر ، وقيل هي اعترافهم بملة من ملل الكفار كالنصراني بأنه نصراني . وروي أنه لما أسر العباس يوم بدر وبخ على عليه السلام العباس بقتال رسول الله صلى الله عليه وآله وقطية الرحم ، فقال العباس : تذكرون مساوينا وتكتمون محاسننا ، فقال أولكم محاسن ؟ قال : نعم ، إنما لنعمر المسجد الحرام ، ونحجب الكعبة ، ونسقى الحجيج ، ونفك العاني : فنزلت <sup>(٢)</sup> ونصب شاهدين على الحال من الضمير في يعمروا .  
« أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ » .

من القربات من عمارة المساجد وغيرها ، وفي الكشاف والجوامع : التي هي العمارة والحجابة والسقاية وفكّ العناء ، ونحوه في تفسير القاضي فتأمل فيه .

(١) انظر تعالينا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٨٧ و ص ١٨٨ .

(٢) انظر مسالك الافهام ج ١ ص ١٨٨ والكشاف ج ٢ ص ٢٥٤ .

والظاهر أن المراد أنها وقعت باطلا وهو ظاهر القاضي وما في الكشف يحتمل خلاف ذلك فتأمل وفي الآية دلالة على بطلان أعمال الكفار وعدم صحة شيء منها ، ويمكن أن يفهم جواز منعهم من مثل العمارة ، وربما قيل بأن فيه أمر بذلك فتدبر .

وَفِي النَّارِهِمْ خَالِدُونَ .

إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَن آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ .

الحصر المفهوم من إنما إما إضافي بالنسبة إلى أولئك المشركين أو مطلق الكفرة ، فغير هؤلاء الموصوفين بهذه الصفات من المسلمين في حكم المسكوت عنه ، فكانت هذه الأوصاف حينئذ لتفخيم شأن عمارة مساجد الله ، وتعظيم عاملها ، وأنه ينبغي أن يكون على هذه الأوصاف ، وليبيان مزيد بعد أولئك عن عملها ، ومزيد بيان بعدهم عن ذلك .

أو المراد عمارتها حق العمارة التي لا يوفق لها إلا هؤلاء الموصوفين باعتبار قوة إيمانهم وكمال إخلاصهم ، كما قيل « حسنات الأبرار سيئات المقرئين » وقد تقدم في سبب النزول في الآية المتقدمة أن المنزول فيهم ذكر ذلك على التفخيم والتعظيم فخراً ومباهاة ، فناسب مقام الرد نفي أدناها أو جنسها عنهم وإثبات ما ادعوا لانفسهم أو أعظم منه لمقابلتهم من المؤمنين ، أو المراد بالخشية التقوى في أبواب الدين وأن لا يختار على رضا الله رضا غيره ، كما قال « إنما يتقبل الله من المتقين » فيمكن أن يراد على حد ما يستلزم اجتناب الكبائر ، فيوافق القول بأن فاعل الكبيرة غير مؤمن ، على اشتراط الإيمان في قبول الأعمال فتأمل .

أو المراد أنه لا يستقيم ولا يصح عمارة مساجد الله من أحد على طريق الولاية عليها إلا ممن كان كذلك فإن الظاهر أن أولئك المفتخرين أرادوا نحو ذلك ، وأنهم ولاه المسجد الحرام ، وأنهم عامرون على ذلك ، فيختص بالنبى والأئمة الطاهرين

صلوات الله عليهم .

على أَنَّ الظاهر من قوله « ولم يخش إلا الله » عدم سبق الفسق ، بل ولا ذنب ، فكيف الكفر ، والله أعلم ، وقيل إنهم كانوا يخشون الأصنام ويرجونها ، فأريد نفى تلك الخشية .

فَعَسَىٰ أَوْلَىٰ لَكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُتَهْتِدِينَ .

تبعيد للمشركين عن مواقف الاهتداء وحسم لأطماعهم في الانتفاع بأعمالهم التي استعظموها وافتخروا بها وأملوا عاقبتها ، بأن الذين آمنوا وضموا إلى إيمانهم العمل بالشرائع ، مع استشعار الخشية والتقوى اهتداؤهم دايرين عسى ولعل ، فما بال المشركين يقطعون أنهم مهتدون ونائلون عند الله الحسنى .

وفي هذا الكلام ونحوه لطف للمؤمنين في ترجيح الخشية ورفض الاغترار بالله كذا في الكشف، وإنما كان لطفاً في ترجيح الخشية مع أن عسى هنا لترجيح الاهتداء باعتبار أنه لو لارجحان الخشية على الرجاء كان ينبغي عندهذه الاعمال والانصاف بهذه الاوصاف القطع بالاهتداء .

اعلم أن عسى<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون إشارة إلى حال المؤمنين ، وأنهم مع ذلك في دعواهم للهداية وعدّ نفوسهم من المهتدين على هذا الحال ، فما بال الكفار يقطعون لأنفسهم بالاهتداء .

ثم ذلك للمؤمنين إما أن يكون لارجحان الخشية وقوتها أو على سبيل التأدب والتواضع لجنا بربهم ، أو نظراً منهم إلى مرتبة أعلى ودرجة أسمى ، أو إشارة إلى أن حالهم في الواقع على ذلك بالنظر إلى الاوصاف المذكورة أي رجحان ذلك في حقهم فان مجرّد ذلك في كل مرتبة كان غير كاف في تمام الاهتداء والاختتام به ونيل ما عند الله من الدرجات العالية .

نعم عسى أن يكون كذلك ولعلّ ، فلا ينبغي القطع لهم بمجرّد ذلك ، أو أن

(١) انظر تعالىتنا على هذا الجزء ص ٣٥ و ٣٦ في معنى عسى ولعل في القرآن .



ذلك من الله سبحانه وهو واقع إلا أنه أتى بعسى ونحوه لطفاً بالعباد ، و تنبيهاً لهم على عدم القطع وعدم اليأس فليتأمل .

ثم في الآية من الحث على تعمير المساجد وتعظيم شأنه ما لا يخفى ، وقيل المراد العمارة المعروفة من بنائه ومرمته عند الخراب أو إزالة ما تكره النفس منه مثل كنسها روي <sup>(١)</sup> أن من كنس مسجداً يوم الخميس وليلة الجمعة فأخرج من التراب مقدار ما يذر في العين غفر الله له .

وتنويرها بالسراج روي أن <sup>(٢)</sup> من أسرج في مسجد سراجاً لم تزل الملائكة وحمة العرش يستغفرون له مادام في ذلك المسجد ضوء ، وقيل : المراد شغلها بالعبادة مثل الصلاة والذكر وتلاوة القرآن قيل : وصيانتها من أعمال الدنيا والله واللفظ وعمل الصنائع ، وظاهر القاضي والكشاف والجوامع : القول بالجميع ، وقد تقدم ما يقتضي ذلك في الجملة .

قالوا : ومن الذكر درس العلم ، قال بل هو أجله وأفضله وكذا صيانتها من أحاديث الدنيا فضلاً عن فضول الحديث وفي الحديث <sup>(٣)</sup> « يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي ياتون المساجد فيقعدون فيها حلقاً ذكرهم الدنيا وحب الدنيا ، لا تجالسوهم فليس لله بهم حاجة » .

وفيه أيضاً <sup>(٤)</sup> : الحديث في المسجد تأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش وفي الصحيح <sup>(٥)</sup> عن عليّ الحسين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : من سمعتموه ينشد

(١) انظر الوسائل الباب ٣٢ من احكام المساجد .

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من ابواب احكام المساجد وقريب منه في الكشف ج ٢

ص ٢٥٥ .

(٣) الوسائل الباب ١٤ من ابواب احكام المساجد وقريب منه في الكشف ج ٢

ص ٢٥٤ .

(٤) ترى مضمونه في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٢٨ والكشاف ج ٢ ص ٢٥٤ .

(٥) الباب ١٤ من ابواب احكام المساجد من الوسائل .

الشعر في المساجد فقولوا: فضَّ الله فاك إنما بنيت المساجد للقرآن.

في الكشف: <sup>(١)</sup> وقال عليه السلام قال الله إن بيوتى في أرض المساجد، وإن زوارى فيها عمارها، فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارنى في بيتى، فحق على المزور أن يكرم زائره.

وروى <sup>(٢)</sup> ابن بابويه باسناده إلى عبد الله بن جعفر عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال الله تبارك وتعالى: ألا إن بيوتى في الأرض المساجد تضىء لأهل السماء كما تضىء النجوم لأهل الأرض، الأطوبى لمن كانت المساجد بيوته، الأطوبى لعبد توضع ثم زارنى في بيتى، ألا إن على المزور كرامة الزاير، ألا بشر المشائين في الظلمات إلى المساجد بالنور الساطع يوم القيمة.

#### بحث الاذان :

المائدة [ ٥٧-٥٨ ] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَاتَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالتَّكْفَارِ أَوْ لِيَمَاءٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ -

أن توالوا أعداء الله فإن الإيمان يقتضى معاداتهم والحدز عن موالاتهم، وقد رتب الحكم على الوصف إيماء إلى العلة، وأن من هذا شأنه بعيد من الموالات جدير بالمعاداة، وقيل: فيه إشعار بعدم جواز موالات الفساق، ومعاشرتهم بحيث يشعر بالصدقة فافهم.

وإذا ناديتهم إلى الصلوة اتَّخَذُوا أي الصلاة أو المناداة هُزُوا وتعباً فكيف يجوز موالاتهم ذلك يأتىهم قوم لا يعقلون.

فإن السفه يؤدى إلى الجهل بالحق والهزء به، والعقل يمنع منه فيؤدى إلى معرفة الحق واتباعه وتعظيمه.

(١) الكشف ج ٢ ص ٢٥٤.

(٢) الوسائل الباب ٣ من احكام المساجد.

في الكنز: <sup>(١)</sup> اتفق المفسرون على أن المراد هنا بالنداء الأذان، ففيه دليل على أن الأذان والنداء إلى الصلاة مشروع بل مرغوب فيه من شعائر الاسلام، ويؤمى إلى أن ما يشعر بالتهاون بشعار من شعائر الاسلام حرام لا يجوز، ولالعباب كل ما بعد لعباً لا يجوز بالنسبة إلى شيء من أمور الدين وأحكامه فكيف الاستهزاء . وربما أشعر بأن اتخاذ نحو الصلاة والمناداة إليها هزواً ولعباً هو اتخاذ الدّين كذلك، وفيه تنبيه أيضاً على أنه لا ينبغي ألا يجوز موالاته المجانين والسفهاء وأن دين الرّجل من عقله وعلى قدر عقله .

قيل: كان رجل من النصارى <sup>(٢)</sup> بالمدينة إذا سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، قال حرق الكاذب، فدخل خادمه بنار ذات ليلة وهو نائم فتطايرت منها شرارة في البيت فاحترق البيت واحترق هو وأهله، وقيل فيه دليل على أن ثبوت الأذان بالكتاب لا بالعلم . وفيه نظر، نعم يدل على ما تقدم، وعلى أنه كان ثابتاً .



(١) انظر كنز المرفان ج ١ ص ١١٢ .

(٢) حكاة في الكشف ج ١ ص ٦٥٠ وفي الكاف الشاف اخرج الطبري من رواية اسباط عن السدي وحكى القصة في البحار ط كهباني ج ١٨ ص ١٦٠ عن السدي وقال في الكشف وقيل فيه دليل على ثبوت الاذان بنص الكتاب لا بالعلم وحده وانظر تمايقنا على كنز المرفان من ص ١١٢ الى ص ١١٤ ج ١ ومسالك الافهام ج ١ من ص ١٩٢ الى ص ١٩٤ .

## النوع الخامس

### فى مقارنات الصلاة

#### وفيه آيات

الاولى : وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ .

استدل به على وجوب القيام ، وعلى وجوب النية ، وعلى وجوب القنوت ، وقد تقدم البحث فيه في أوّل كتاب الصلاة .

الثانية والثالثة : وَكَبِّرْهُ كَبِيرًا ، وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ .

واستدل بهما على وجوب تكبيرة الاحرام في الصلاة بأن ظاهرهما وجوب التكبير ، وليس في غير الصلاة فيجب أن يكون فيها وفيه تأمل .

الرابعة [المزمل : ٢٠] إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ كُلِّ سِتْرٍ .

استعين الأدنى للأقلّ بقليل مبالغة في قلة التفاوت ، على أن الظاهر المتعارف التدرّج من القلة إلى الكثرة ، وقيل : للأقلّ لأنّ الأقرب إلى الشيء أقل بعداً منه . وَصِفْهُ وَذُلُّهُ : قرئ بالنصب <sup>(١)</sup> عطفاً على أدنى وبالجرّ عطفاً على ثلثي وطائفة من المؤمنين معك عن ابن عباس : على وأبودز <sup>(٢)</sup> ، والعطف على المستمر في « تقوم » ، وجاز للفصل .

وَاللَّهُ يَقْدَرُ الثَّيْلَ وَالنَّهَارَ وتقديم اسمه يشعر بالاختصاص فالله هو يعلم مقادير ساعاتهما عليم أن لن فخصوه أي تقدير أوقاتهم واضبط ساعاتهما إلا أن تأخذوا أبالاً وسع للاحتياط ، وذلك شاق عليكم فتأبّ عليكم عبارة عن الترخيص في ترك القيام المقدّر

(١) انظر المجمع ج ٥ ص ٣٨١ .

(٢) رواه في المجمع ج ٥ ص ٣٨١ عن الحسكاني وترى ترجمة الحسكاني في تاليفنا

على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٢٣ و ص ٢٢٤ .

كقوله « فتأب عليكم وعفانكم ، فالآن بأشروهن » ، والمعنى أنه خفف عنكم أرفع  
التبعة في تركه عنكم كما يرفع التبعة عن التأب .

فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ :

عبّر عن الصلاة بالقراءة <sup>(١)</sup> لأنها بعض أركانها كما عبّر عنها بالقيام والركوع  
والسجود يريد فصلوا ما تيسر عليكم ، ولم يتعذر من صلاة الليل ، وقيل هي قراءة  
القرآن بعينها كذا في الكشف والقاضي والجوامع ، ويمكن أن يكون المراد القراءة  
في صلاة الليل كما قيل ، وفيه : ثم اختلفوا في القدر الذي تضمنه الأمر : عن سعيد  
ابن جبير خمسون آية ، وعن ابن عباس مائة آية ، وعن السدي مائتا آية .

والكشف نقل مائة قولاً وخمسين قولاً من غير ذكر اختلاف في القدر المتضمن ،  
وكأنه أولى ، إذ عدم التقدير أصلاً أنسب بالآية ، ولهذا قال القاضي : فاقروا القرآن  
كيف ما تيسر لكم ، وهذا ويمكن اختصاصه بالليل كما قيل ، وعلى التقديرين يحتمل  
الاستحباب لأنه يناسب السياق ، والوجوب لظاهر الأمر حفظاً للمعجزة وغيرها ،  
والله أعلم .

وبعد الحمل على صلاة الليل ؛ في الكشف وهذا ناسخ للأول ، ثم نسخاً جميعاً  
بالصلوات الخمس ، والقاضي نقل هذا قولاً فيفهم منه أنه يمكن أن يقال بالحمل  
على صلاة الليل من غير نسخ ، وهو خلاف ما يأتي من الكنز .

عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ  
اللَّهِ وَآخَرُونَ يَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

استئناف على تقدير السؤال على وجه النسخ ، فذكر حكمة أخرى للترخيص  
والتخفيف ، ولذلك كرر الحكم مرتباً عليها ، فقال « فاقروا ما تيسر منه » في المعالم قال

(١) انظر البحث في الأقوال المجمع ج ٥ ص ٣٨١ و ٣٨٢ والكشاف ج ٤ ص ٦٤٣

و ص ٦٤٤ والبيضاوي ج ٣ ص ٢٢٨ ط مصطفى محمود و روح المعاني ج ٢٩ من ص ١١٠  
الى ص ١١٤

أهل التفسير : كان في صدر الاسلام ثم نسخ بالصلوات الخمس ، وذلك قوله تعالى :  
وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاقْرَأُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا (١) فليتمأمل .

وفي الكنز<sup>(٢)</sup> إشارة إلى قوله « فاقروا ما تيسر من القرآن » وقوله « فاقروا ما تيسر منه » : دلنا على وجوب قراءة شيء من القرآن ، فيصدق دليل هكذا :  
قراءة شيء من القرآن واجب ❖ ولا شيء من القرآن في غير الصلاة بواجب ❖  
فيكون الوجوب في الصلاة وهو المطلوب .

أما الصغرى فلصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما الكبرى فاجتماعية ، ثم قال : وما ذكرناه قول أكثر المفسرين ، وقد قيل إن المراد بالقراءة الصلاة تسمية للشيء ببعض أجزائه ، وعنى به صلاة الليل : ثم نسخ بالصلوات الخمس ، وقيل : الأمر في غير الصلاة فقيل على الوجوب نظراً في المعجزة و وقوفاً على دلائل التوحيد ، وإرسال الرسل ، وقيل : على الاستحباب ، فقيل أقله في اليوم والليله خمسون آية ، وقيل مائة ، وقيل : ثلث القرآن انتهى .

وقوله « ما ذكرناه قول أكثر المفسرين » فيه نظر ، إذ ليس في أكثر التفاسير المعتبرة فكيف يجوز ذلك نعم في المعالم<sup>(٣)</sup> : فاقروا ما تيسر من القرآن يعني في الصلاة قال الحسن : يعنى في صلاة المغرب والعشاء ، قال قيس بن أبي حازم : صليت خلف ابن عباس بالبصرة فقرأ في أول ركعة بالحمد وأول آية من البقرة ثم قام في الثانية فقرأ بالحمد والآية الثانية من البقرة ثم ركع ، فلما انصرف أقبل علينا فقال : إن الله عز وجل

(١) قد استشكل بان سورة المزمل من اوائل ما نزلت بمكة ولم تفرض الصلوات الخمس الا بعد الاسراء والزكاة انما فرضت بالمدينة واجيب بان الذاهب الى ذلك يجعل هذه الايات مدنية وقيل ان الزكاة فرضت بمكة من غير تعيين الانبياء والذي فرض بالمدينة الانبياء فلا مانع عن كون الايات مكية لكن يلتزم بكونها بعد الاسراء .

(٢) كنز العرفان ج ١ ص ١١٨ .

(٣) ليس عندى كتاب المعالم الا ان ما نقله مذكور فى الباب تفسير الخازن ج ٤

ص ٣٢٥ فراجع .

يقول «فاقرؤا ما تيسر منه» انتهى .

وهذا غير كاف في المقام ، وعن ابن عباس لم يثبت ، ويمكن قراءته على مناسبة ما فالاستدلال موضع نظرو تأمل ، والظاهر أن المراد القراءة في صلاة الليل أو الصلاة نفسها .

وفي المجمع : هو قول أكثر المفسرين كما أن المراد بقم الليل صلاة الليل باجماع المفسرين إلا أبا مسلم فإنه قال المراد قراءة القرآن في الليل ، وكأنه يريد الإشارة إلى أن من قال بأن قيام الليل هو صلاة الليل ينبغي أن يقول : المراد بالقراءة هنا صلاة الليل ، فمن أين قول الأكثر بأن المراد قراءة القرآن ولو في الفريضة .

الحج [٧٢] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا .

أي صلوا ، فأراد بها الأمر بالصلاة التي هي أجل العبادات كما هو معتمد الكشاف والجوامع ، لأن الركوع والسجود أعظم أركانها ، أوفي الصلاة روى الشيخ في الموثق<sup>(١)</sup> عن سماعة قال : سألته عن الركوع والسجود هل نزل في القرآن ؟ فقال نعم قول الله عز وجل « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا » الحديث والتمتة نص في ركوع الصلاة وسجودها لكنّها طويلة .

وقيل كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بلا ركوع ويركعون بلا سجود ، فأمروا أن تكون صلاتهم بركوع وسجود ، وفي تفسير القاضي : أو اخضعوا له وخرؤ والله سجداً . اعلم أن الركوع لغة الانحناء ، ويمكن أن يكنى به عن التواضع ، وشرعاً انحناء خاص ، والسجود لغة الخضوع وشرعاً وضع الجبهة أو نحوها على الأرض أو نحوها ، فهذا الاحتمال حمل للأول على غير حقيقته اللغوية والشرعية و كأنه على مجازة اللغوى مع حمل قرينه على حقيقته الشرعية مع استوائهما بحسب القرائن بالنسبة إلى كل من المعنيين ، ففيه بعد لا يخفى .

(١) الوسائل نقل صدر الحديث في الباب ٥ من ابواب الركوع ج ٤ ص ٩٢٦ ط

الاسلاميه المسلسل ٨٠٣٢ وذيله في الباب ٦ ص ٩٢٧ المسلسل ٨٠٣٩ .

ثم قال القاضي : والآية آية سجدة عندنا لظاهرها فيها من الأمر بالسجود ، و لقوله عَلَيْكُمْ فضلت سورة الحج بسجدين من لم يسجدهما فلا يقرءهما ، وهذا يقتضي ترجيحه الاحتمال الثالث الذي اختص بذكره ، وقد عرفت ما فيه من البعد ، على أن الأمر لا يقتضي الفور والتكرار ، وإطلاقه يقتضي تحققه لسجدة الصلاة وغيرها من السجود الواجبة ، وتحقق الامتثال بها .

ثم إنه يقرب من الاحتمال المذكور أن يكون الركوع كناية عن الصلاة والسجود على حقيقته الشرعية ، فيوافقه في المقتضى أو اللغوية فيخالفه ، وأن يكون الركوع كما ذكره والسجود بمعنى الصلاة فتأمل .

وفي الكشف : <sup>(١)</sup> وعن عقبة بن عامر قال : قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدة ثان ؟ قال : نعم إن لم تسجدهما فلا تقرأهما وعن عبد الله بن عمر : فضلت سورة الحج بسجدين و بذلك احتج الشافعي فرأى سجدين في سورة الحج ، و أبو حنيفة و أصحابه لا يرون فيها إلا سجدة واحدة ، لأنهم يقولون قرن السجود بالركوع فدل ذلك على أنها سجدة صلاة لا سجدة تلاوة انتهى .

وفي المعالم <sup>(٢)</sup> نسب القول بالسجود عند الآية إلى جماعة منهم على عَلَيْكُمْ و ابن عباس و في التذكرة أنهما سجداً لذلك فإن صح فبطريق الذب كما قال أصحابنا بدليل من خارج كالروايات .

و اعبدوا ربكم : قيل أمر بغير الصلاة من سائر العبادات كالصوم والحج والزكاة والغزو ، وقيل : بل أمر بسائرهما حتى الصلاة أيضاً ، وقيل معناه أقصدوا بركوعكم وسجودكم وجه الله .

و افعلوا الخير : ثم عم بالحث على سائر الخيرات ، و عن ابن عباس <sup>(٣)</sup> :

(١) انظر الكشف ج ٣ ص ١٧٢ وفي الكاف الشاف ذيله تخريجه وانظر أيضاً تاليفنا

في البحث عن الحديث على مسالك الافهام ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) وانظر تفسير الخازن أيضاً ج ٣ ص ٢٩٩ ففيه تفصيل الاقوال أيضاً .

(٣) الخازن ج ٣ ص ٢٩٨ والكشف ج ٣ ص ١٧٢ والمجمع ج ٤ ص ٩٧ .



الخير صلة الأرحام ومكارم الأخلاق ، و قد يشعر كلام بعض المفسرين بأن يكون المراد فعل غير العبادات الواجبة كنوافل الطاعات ، و ما تقدّم ، و ربّما يحتمل أن يراد بالعبادة الصلاة فانّها رأسها و أجّلها ، و بالرّكوع والسجود معناهما الظاهر، أو التواضع و الخضوع ، وهذا يأتي على عموم العبادة أيضاً .

و يحتمل اختصاص العبادة بالبدنيّة و نحوها ممّا لا يتعلق فيه الغرض باليقاع الغير ، والخير بالمالية و نحوها ممّا يتعلق فيه الغرض بالايقاع ، والله أعلم .  
لعلّكم تفلحون : أي افعلوا هذا كلّهُ و أنتم راجون الفلاح طامعون فيه، غير مستيقنين فلا تتكلموا على أعمالكم وقد تقدم تفصيل ذلك في قوله تعالى : «دعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين» .

فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ [الواقعة : ٧٤] ومثلها : سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى [الأعلى : ١]

فأحدث التسبيح بذكر اسم ربك أو أراد بالاسم الذكر أي بذكر ربك ، والعظيم صفة للمضاف أو للمضاف إليه . فكانته سبحانه لما ذكر ما دلّ على قدرته الكاملة و أنعامه الشاملة البالغة على عباده ، قال : فأحدث التسبيح ، و هو أن يقول سبحانه الله إمّا تنزيهاً له عمّا يقول الظالمون الذين يجحدون وحدانيّته ، و يكفرون نعمته ، و إمّا تعجباً من أمرهم في غمط الآيّة و أياديه الظاهرة ، و إمّا شكراً لله على النعم التي عدّها و نبّه عليها قاله في الكشف .

وعن عقبة بن عامر<sup>(١)</sup> قال لما نزل فسبح باسم ربك العظيم قال النبي ﷺ اجعلوها في ركوعكم ، و لما نزل سبّح اسم ربك الأعلى ، قال اجعلوها في سجودكم رواه العامة ، و رواه الشيخ أيضاً في التهذيب مسنداً<sup>(٢)</sup> .

(١) الكشف ج ٤ ص ٧٣٨ وفي الكاف الشاف ذيله : أخرجه ابوداود وابن ماجه وابن حبان واحمد من رواية اياس بن عامر عن عقبة بن عامر وانظر أيضاً تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٩٩ .

(٢) الوسائل الباب ٢١ من ابواب الركوع ج ٤ ص ٩٤٤ المسلسل ٨١٠٤ . و زاد المصنف قدس سره في الهامش مانعه بلفظه : لكن بسند ضعيف لضعف بعض الرواة و جهل

و روي كذلك عن هشام بن سالم<sup>(١)</sup> قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في الركوع والسجود ، فقال تقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الأعلى القرينة من ذلك تسبيحة و السنة ثلاث ، والفضل في سبع .  
و عن أبي بكر الحضرمي<sup>(٢)</sup> قال قلت لأبي جعفر عليه السلام أي شيء حدّ الركوع والسجود ؟ قال تقول سبحان ربّي العظيم و بحمده ثلاثاً في الركوع ، و سبحان ربّي الأعلى و بحمده ثلاثاً في السجود ، فمن نقص واحدة نقص ثلث صلاته ، و من نقص اثنين نقص ثلثا صلاته ، و من لم يسبح فلا صلاة له ، وقد قال بعض أصحابنا بوجوب هذين التسبيحين في الركوع و السجود .

و يمكن ان يحتج له بالأيتين بدلالتهما على وجوب التسبيح ، و ليس في غير الموضعين ، فيجب فيهما ، وإتمام ذلك بالروايات المذكورة ، أو بأن يكون المراد باسم ربك العظيم كون التسبيح معلقاً باسم الربّ مضافاً إليه موصوفاً بالعظيم ، فكأنه قال قل سبحان ربّي العظيم كما روي في سبّح اسم ربك الأعلى ، في الجمع : عن ابن

بعض ولم أجده في صحاح العامة أيضاً ، والاخران لم يصح سندهما والله اعلم .

اما سند الحديث الذي أشرنا اليه بالسلسل ٨١٠٤ فهو هكذا : محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن احمد بن يحيى عن يوسف بن الحارث عن عبد الله بن يزيد المنقري عن موسى بن ايوب الفافقي عن عمه عن اياس بن عامر الفافقي عن عقبة بن عامر الجهني ومن بعد محمد بن احمد بن يحيى اماءهم او مجهول او مضعف اشد الضعف عند علماء رجال الامامية .  
واما قوله « لم أجده في صحاح العامة » فالمستفاد مما أفاده المصنف أن رواية الكشف عن عقبة بن عامر ليست في صحاحهم وقد عرفت عن تخريج الكاف الشاف أن الحديث أخرجه ابو داود وابن ماجه وهما من صحاحهم وكذا أخرجه في المنتقى بشرح نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٥٤ عن أبي داود وابن ماجه ، وللعهد المسند أيضاً من الصحاح فقد أخرجه أحمد أيضاً كما في المنتقى والكاف الشاف .

(١) الوسائل الباب ٤ من ابواب الركوع ح ٤ ص ٩٢٣ السلسل ٨٠٢١ .

(٢) الوسائل الباب ٤ من ابواب الركوع ص ٩٢٤ السلسل ٨٠٢٥ و ٨٠٢٦ وانظر

البحث في ذكر الركوع والسجود في تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٠٠ .

عباس كان النبي ﷺ إذا قرء سُبْحَ اسم ربك الأعلى قال سبحان ربّي الأعلى .  
 وفي المعالم <sup>(١)</sup> سُبْحَ اسم ربك الأعلى ، يعني قل سبحان ربّي الأعلى وإلى  
 هذا ذهب جماعة من الصحابة والتابعين ، ثمّ بأسناده عن ابن عباس أنّ النبي ﷺ  
 قرء سُبْحَ اسم ربك الأعلى ، فقال سبحان ربّي الأعلى ، لكن في ذلك إشارة إلى مخرج  
 عن تعيينهما في الركوع والسجود فتأمل فيه .

وأكثر القائلين منابعتين التسبيح خير روا بين هذين وبين سبحان الله ثلاثاً ،  
 وقد صحت به روايات عنهم عليهم السلام ، والاحتجاج بالآية حينئذ أوضح على ما تقدّم  
 من التفسير بسبحان الله ، لكن اعتبار الثلاث بالروايات ، وقد ذهب جمع من الأصحاب  
 إلى عدم تعيين التسبيح ، وإجزاء كل ذكر يتضمّن الثناء على الله تعالى لروايات ذلك  
 عليه ، والآية حينئذ إما محمولة على الاستحباب ، أو يراد بالتسبيح فيه نحو ذلك ،  
 والأوفق بلفظه أحبّ وأولى وأحوط كزيادة وبحمده كما لا يخفى .

هذا كلّ من غير حكم بأنّ مراد الآية ذلك ، لعدم ثبوته ، واحتمال غير ذلك  
 قال قوم في الآية الثانية: معناه نزّه ربك الأعلى ، وجعلوا الاسم صلة ، وقال آخرون  
 نزّه تسمية ربك بأن تذكره وأنت له معظم ، ولذكرك محترم ، وجعلوا الاسم بمعنى  
 التسمية وقال ابن عباس أي صلّ بأمر ربك كذا في المعالم .

وفي الكشف تسبيح اسمه عزّ وجلّ تنزيهية عما لا يليق من المعاني التي هي  
 الالحاد في أسمائه كالجبور والتشبيه ونحو ذلك ، مثل أن يفسر الأعلى بمعنى العلو  
 الذي هو القهر والافتقار ، لا بمعنى العلو في المكان ، والاستواء على العرش حقيقة ،  
 وأن يصان عن الابتذال والذكر لأعلى وجه الخشوع والتعظيم . ويجوز أن يكون  
 الأعلى صفة للربّ والاسم انتهى .

هذا وقد وافق أحمد على وجوب الذكر وقال الشافعيّ وأبو حنيفة باستحباب  
 الذكر المقدم ، وأنكر زيادة وبحمده لأنّها زيادة لم تحفظ ، وتوقف أحمد مع أنّه

قد روي<sup>(١)</sup> في طرقهم عن حذيفة عنه عليه السلام أنه قال ذلك ، على أنه زيادة ذكر لله ومزيد خير ، وفيه زيادة ثناء مع ورود ذلك في آيات منها «و سُبِّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ» كما تقدّم ، و تقدّم أنه إشارة إلى الصلاة على قول جماعة ، فلو تضمنت صريح ذلك كان أولى ، وإلا فالأولى كونها على ما يتيقن معه الامتثال به ، وعلى كل حال هذه الزيادة متواترة من طرق أهل البيت عليهم السلام .

الجن [١٨] وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا .

قيل : المراد بالمساجد أعضاء السجود السبعة ، و قد روي عن أبي عبد الله عليه السلام في رواية حماد المشهورة وعن أبي جعفر الثاني عليه السلام محمد بن علي الجواد عليه السلام و في الكنز : و به قال سعيد بن جببر و الزجاج و الفراء و يؤيده<sup>(٢)</sup> قول رسول الله صلى الله عليه وآله أمّرت أن أسجد على سبعة آراب أي أعضاء ، والمعنى لا نشركوا مع الله غيره في سجودكم عليها ، و قيل لا تراؤا أحداً بصلايتكم ، و الأكثر على أنها المساجد المعروفة ، فاطمئنى أنها مختصة بالله تعالى ، فلا تعبدوا فيها مع الله غيره .

وعن قتادة كان اليهود والنصارى إذا دخلوا بيعهم وكنائسهم أشركوا بالله فأمرنا

(١) ففي سنن الدارقطني ج ١ ص ٣٤١ عن حذيفة ان النبي (ص) كان يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربى الاعلى وبحمده ثلاثاً .

قلت بل ليس ذكر زيادة وبحمده محصوراً في رواية حذيفة ففي نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٥٤ واما زيادة « وبحمده » فهي عند ابى داود من حديث عقبة الاتى و عند الدارقطني من حديث ابن مسعود الاتى أيضاً وعنده أيضاً من حديث حذيفة وعنده احمد والطبراني من حديث ابى مالك الاشعري وعنده الحاكم من حديث ابى جحيفة ثم ذكر ما قيل في بعض اسانيد الاحاديث ثم نقل عن الحافظ انه قد انكر هذه الزيادة ابو الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيرد بها هذا الانكار وسئل احمد عنها فقال اما انا فلا اقول وبحمده انتهى .

(٢) المجمع ج ٥ ص ٣٧٢ وكنز العرفان ج ١ ص ١٢٧ وروح المعاني ج ٢٩ ص ٩١ .

(٣) سنن ابى داود ج ١ ص ٢٢٥ الرقم ٨٨٩ قال محمد بن يحيى الدين في تذييله اخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ورواه في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٣٢٧ عن غوالى اللالى .

أن نخلص لله الدعوة إذا دخلنا المساجد، وقيل : يعنى بقاع الأرض كلها لأنها جعلت للنبي ﷺ مسجداً، وقيل : المراد بها المسجد الحرام لأنه قبلة المساجد، ومنه قوله تعالى « ومن أظلم ممن منع مساجد الله » وقيل السجدة فهي جمع مسجد بالفتح مصدراً بمعنى السجود .

بنى إسرائيل [١١٠] وَ لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَ لَا تَخَافِتْ بِهَا وَ ابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا .

في الكشف<sup>(١)</sup> لا تجهر بقراءة صلاتك على حذف المضاف، ولا لبس من قبل أن الجهر والمخافة صفتان يعقبان على الصوت لا غير، والصلاة أفعال وأذكار، وكان<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ يرفع صوته بقراءته، فإذا سمعه المشركون لغوا وسبوا، فأمر بأن يحفض من صوته، والمعنى ولا تجهر حتى تسمع المشركين، ولا تخاف بها حتى لا تسمع من خلفك، وابتغ بين الجهر والمخافة سبيلاً وسطاً .

وفي المجمع<sup>(٣)</sup> : أحد الأقوال أن معناه لا تجهر باشاعة صلاتك عند من يؤذيك، ولا تخاف بها عند من يلتمسها منك عن الحسن، وروي أن النبي ﷺ كان إذا صلى جهر في صلاته حتى يسمع المشركون فشموه وآذوه فأمره سبحانه بترك الجهر، وكان ذلك بمكة في أوّل الأمر، وبه قال سعيد بن جبير، وروي ذلك عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ .

هذا، وظاهر قول الحسن أن الجهر بها إظهارها من غير تقدير مضاف هو القراءة، وإن كان بسببها كما لا يخفى والرواية عنهما ﷺ على ما أوردها لا يستلزم كون الجهر والاختفات على ما تضمنته قول الحسن أو الكشف، وإن كانت الرواية من طرقهم على وفق الكشف .

(١) الكشف ج ٢ ص ٧٠٠ .

(٢) كنز العرفان ج ١ ص ١٢٩ وانظر أيضاً الطبري ج ١٥ من ص ١٨٤ الى ص ١٨٦

والبرهان ج ٢ ص ٤٥٣ .

(٣) المجمع ج ٣ ص ٤٤٦ .

ثم من الأقوال<sup>(١)</sup> لاتجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها ، وابتغ بين ذلك سبيلاً بأن تجهر في صلاة الليل وتخافت بصلاة النهار ، وهذا مع كونه خلاف الظاهر توجب الاجمال مع وضوح ظاهرها كما يأتي وأما المناقشة بأنه يحتاج إلى كون صلاة الصبح من صلاة الليل ، والتخصيص بالأولتين فسهل مندفع بأن يقال وابتغ بين ذلك ذلك سبيلاً أي التبعض على ما بين في السنة .

ومنها أن المراد بالصلاة الدعاء ، وهو أيضاً خلاف الظاهر ، وينافي قوله تعالى «ادعوا ربكم تضرعاً وخفية» وفي موضع آخر «خيفة ودون الجهر من القول» حتى قيل : إنها منسوخة بذلك والله أعلم .

ومنها أن يكون خطاباً لكل واحد من المكلفين أو من باب إيتاك أعني و اسمعي يا جاره أي لاتعلنها إعلالاً توهم الرياء ، ولا تسترها بحيث يظن بك تركها والتهاون بها .

ومنها لاتجهر جهراً يشتغل به من يصلي بقربك ولا تخافت حتى لا تسمع نفسك عن الجبائي ، وكأنه يريد بما يشغل القريب رفع الصوت بها شديداً كما هو ظاهر الآية ، والمروى من طرفنا وقال به أصحابنا أن الجهر أن ترفع صوتك

(١) هذا القول أخرجه في الدر المنثور عن ابن أبي حاتم عن ابن عباس ج ٤ ص ٢٠٨

و كذا في روح المعاني ج ٥ ص ١٧٩ وذكره كثير من المفسرين قولاً من دون نسبة .

واستحسنه العلامة الطباطبائي مدظله في الميزان ج ١٣ ص ٢٣١ الا انه مدظله علق هذا المعنى على كون اللام في الصلوة للجنس لا للاستفراق ولعله سهو من قلمه الشريف اذ ليس هناك لام في الصلوة في الآية وانما الآية ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها ، وعلى أي فقال بعد ذكر احتمال المعنى ما هذا لفظه :

ولعل هذا الوجه اوفق بالنظر الى اتصال ذيل الآية بصدرها فالجهر بالصلوة يناسب كونه عليا متعالياً والاختفات يناسب كونه قريباً اقرب من حبل الوريد فاتخاذ الخصلتين جميعاً في الصلوات أداء لحق أسمائه جميعاً انتهى .

واختار الفاضل الجواد في المسالك عدم وجوب الجهر والاختفات وأنها من السنن

المؤكدة انظر ج ١ ص ٢٠٢ .

شديداً و المخافته ما دون سمعك أي لم يسمعه اُذْكَ « وابتغ بين ذلك سبيلاً » أي بين المخافته و الجهر ، أو بين الجهر الشديد و المخافته جداً ، فلا يجوز الافراط ولا التفريط ، و يجب الوسط و العدل ، لكن قد علم من السنة الشريفة اختيار بعض أفراد هذا الوسط في بعض الصلوات كالجهر غير العالي شديداً للرجل في الصبح وأوليي المغرب والعشاء ، وكالاخفات لاجد آبحيث يلحق بحديث النفس في غيرها من الفرائض ، وهل ذلك على سبيل الوجوب أو الاستحباب ؟ فيه نظر .

ثم لا يخفى أن ما نسب إلى أبي جعفر و أبي عبدالله عليه السلام لا ينافي ذلك .  
الاحزاب [٥٤]: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا .

قريء «و ملائكتُه» بالرفع أيضاً عطفاً<sup>(١)</sup> على محلّ إنّ و اسمها ، أو بحذف الخبر لدلالة يصلّون عليه ، ثم المشهور أن الصلاة من الله الرحمة ومن غيره طلبها . في الكشف في تفسير قوله تعالى « هو الذي يصلي عليكم و ملائكته »<sup>(٢)</sup> لما كان من شأن المصلّي أن يعطف في ركوعه و سجوده ، استعير لمن يعطف على غيره حنوّاً عليه و تروفاً كعائد المريض في انعطافه عليه ، و المرأة في حنوّها على ولدها ، ثم كثر حتّى استعمل في الرحمة و التروّف ، و منه قولهم : صلى الله عليك ، أي ترحم عليك و ترأّف .

(١) انظر كنز العرفان ج ١ ص ١٣٠ و الكشف ج ٢ ص ٥٥٧ ونقل هذه القراءة في شواذ القرآن ص ١٢٠ عن أبي عمرو ونقلها في روح المعاني ج ٢٢ ص ٧٢ عن ابن عباس و عبد الوارث عن أبي عمرو ونقل في المجمع ج ٢ ص ٣٦٩ ايضاً قراءة فصلوا عليه في الشواذ وقال في الحجة انما جاز دخول الفاء لما في الكلام من معنى الشرط .

(٢) انظر الكشف ج ٣ ص ٥٤٥ و ص ٥٤٦ تفسير الايه ٤٣ من سورة الاحزاب قال ابن المنير في الانتصاف المطبوع ذيل الكشف عند ما نقله المصنف عن الكشف في معنى صلوة الملائكة انه كثيراً ما يفر الزمخشري من اعتقاد ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وقد التزمه هنا . قلت وقد قدمنا في ص ٥٠-٥٥ من هذا الجزء عدم المانع من استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد فراجع .

فان قلت: فما تصنع بقوله «و ملائكته» و ما معنى صلاتهم؟ قلت: هي قولهم اللهم صل على المؤمنين، جعلوا لكونهم مستجابي الدعوة، كأنهم فاعلون الرحمة، أو الرأفة، و نظيره قولك حيّاك الله أي أحيّاك و أبقاك، و حيّيتك أي دعوت لك بأن يحييك الله، لانتك لا تنالك على إجابة دعوتك، كأنك تبقيه على الحقيقة، و كذلك عمرك الله و عمرتك و عليه قوله تعالى «إن الله و ملائكته» الآية أي ادعوا الله بأن يصلي عليه.

ثم قال في تفسير الآية أي قولوا الصلاة على الرسول، والسلام و معناه الدعاء بأن يترحم عليه الله و يسلم، و نحو ذلك في الجوامع في قوله «هو الذي يصلي عليكم» أما هنا فقال: صلاة الله سبحانه ما يفعله به من إعلاء درجاته و رفع منازلته و تعظيم شأنه، و غير ذلك من أنواع كراماته، و صلاة الملائكة عليه مسئلتهم الله عز اسمه أن يفعل به مثل ذلك «صلّوا عليه» أي قولوا اللهم صلّ على محمد و آل محمد كما صليت على إبراهيم و آل إبراهيم انتهى.

و كأنه أورد هذا القول على طريق التمثيل و إشارة إلى أن الأولى اتباع المنقول فلا اختلاف والله أعلم. والقاضي جعل الصلاة من الجميع بمعنى الاعتناء باظهار شرفه و تعظيم شأنه، و كأنه لكونه قدراً مشتركاً بين الجميع و سبباً للمعنى المشهور بالنسبة إلى كل. وفي الكنز: الصلاة و إن كانت من الله الرحمة فالمراد بها هنا هو الاعتناء باظهار شرفه و رفع شأنه، و من هنا قال بعضهم تشریف الله محمداً ﷺ بقوله «إن الله و ملائكته يصلّون على النبي» أبلغ من تشریف آدم بالسجود له هذا.

و كأنه لانزع أنه يراد هنا طلب الصلاة من الله سبحانه بالقول، قال القاضي: اعتنوا أنتم أيضاً فانكم أولى بذلك، و قولوا اللهم صلّ على محمد، و هو ظاهر الكنز أيضاً.

إذا تقرر ذلك فظاهر الآية وجوب الصلاة على النبي ﷺ في الجملة: في



الكشاف<sup>(١)</sup> : الصلاة على رسول الله واجبة ، وقد اختلفوا في حال وجوبها ، فمنهم من أوجبها كلما جرى ذكره ، وفي الحديث<sup>(٢)</sup> من ذكرت عنده فلم يصل على قد دخل النار فأبعده الله .

و يروى<sup>(٣)</sup> أنه قيل يا رسول الله أرايت قول الله تعالى «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» فقال ﷺ هذا من العلم المكنون ، و لولا أنكم سألتهموني عنه ما أخبرتكم به ، إِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ بِيْ مَلَكٍ فَلَا أُذْكَرُ عِنْدَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ فَيُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا قَالَ ذَاكَ الْمَلَكُ غُفْرَانُكَ لَكَ ، و قَالَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ جَوَاباً لَّذِينَكَ الْمَلَائِكَةُ آمِينَ ، وَلَا أُذْكَرُ عِنْدَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ فَلَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ إِلَّا قَالَ ذَاكَ الْمَلَكُ لَاغُفْرَانُكَ لَكَ ، و قَالَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ لَّذِينَكَ الْمَلَائِكَةُ آمِينَ .

و منهم من قال يجب في كل مجلس مرة و إن تكرر ذكره كما قيل في آية السجدة و تسميت العاطس ، وكذلك في كل دعاء في أوّله و آخره .

و منهم من أوجبها في العمر مرة و كذا قال في إظهار الشهادتين ، و الذي يقتضيه الاحتياط الصلاة عند كل ذكر لما ورد من الأخبار<sup>(٤)</sup> انتهى .

و في الأخبار من طرقنا أيضاً كالأوّل و اختاره في الكنز<sup>(٥)</sup> قال : و نقل عن ابن بابويه من أصحابنا و اختاره الزمخشري ، وفيه نظر لا يخفى ، و استدلل بالروايات المذكورة و بدلالة ذلك على التنويه لرفع شأنه و الشكر لإحسانه المأمور بهما ، و بأنه لولاه لكان كذكر بعضنا بعضاً وهو منهي عنه في آية النور ، و في الكل نظر و في المعتبر دعوى الاجماع على خلاف ذلك كما يأتي .

(١) الكشاف ج ٣ ص ٥٥٧ .

(٢) قال في الكاف الشاف المطبوع ذيل الكشاف أخرجه ابن حبان و ترى الحديث في كتب الامامية أيضاً انظر الوسائل الباب ١٠ من ابواب الشهد ص ٩٩٩ ج ٤ ط الاسلامية

(٣) قال في الكاف الشاف انه أخرجه الطبراني و ابن مردويه و الثعلبي و ترى مثله في الدر المنثور ج ٥ ص ٢١٨ .

(٤) و ذكر في الكاف الشاف ذيله جملة من الاخبار فراجع ص ٥٥٨ ج ٣ من الكشاف

(٥) انظر كنز المرفان ج ١ ص ١٢٣ .

و قال بعض مشايخنا أديمت أيتامهم: يمكن اختيار الوجوب في كل مجلس مرة إن صلى آخرأ و إن صلى ثم ذكر يجب أيضاً كما في تعدد الكفارة بتعدد الموجب إذا تخللت ، و إلا فلا ، و الظاهر أنه نظر إلى الروايات فان اعتبر ظاهرها فهو عند كل ذكر ، مع أنه لا يعلم بما قال قائل سواء ، و إلا فالاستحباب أولى ، نعم هو أظهر فيها من الحمل على كل مجلس مطلقاً ، و كأنه لا يريد أزيد من هذا .

ولا يبعد أن يقال محل وجوبها الصلاة قال في المعتبر<sup>(١)</sup> : أما الصلاة على النبي ﷺ فاتها واجبة في التشهدين ، و به قال علماؤنا أجمع ، و قال الشيخ هو ركن ، و به قال أحمد ، و قال الشافعي : مستحبة في الأول و ركن من الصلاة في الأخير ، و أنكر أبو حنيفة ذلك واستحبتهما في الموضعين ، و به قال مالك ، لأن النبي ﷺ لم يعلمه الاعرابي<sup>(٢)</sup> ، ولأن النبي ﷺ قال لعبدالله بن مسعود<sup>(٣)</sup> عقب ذكر الشهادتين فإذا قلت ذلك فقد تمت صلاتك أو قضيت صلاتك .

لنا ما روه عن عائشة<sup>(٤)</sup> قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يقبل صلاة إلا بطهور ، و بالصلاة على ، و روه عن أنس<sup>(٥)</sup> عن النبي ﷺ قال إذا صلى أحدكم

(١) انظر المعتبر ط إيران ١٣١٨ ص ١٨٨ .

(٢) ولابن القيم الجوزية في جواب هذا الاشكال بيان نقلناه ص ٢٠٦ ج ١ مسالك

الافهام فراجع .

(٣) قال ابن القيم الجوزية في جلاء الافهام ص ٢٣١ ان هذه الزيادة ليست من كلام

النبي (ص) بين ذلك الحفاظ ثم بسط الكلام في ذلك من شاء فليراجع .

(٤) انظر نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٦ نقلا عن البيهقي والدارقطني .

(٥) قد بينا في كنز العرفان ج ١ ص ١٣٢ ان الحديث انما هو عن فضالة بن عبيد

في كتب اهل السنة انظر نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٩ وكذا في المنتهى للعلامة نقل هذا الحديث عنهم عن فضالة بن عبيد انظر المنتهى ج ١ ص ٢٩٣ فلعل لفظ أنس في المعتبر وكنز العرفان وهذا الكتاب من سهو الناسخين اذ لم اعثر في كتبهم الاخر ايضاً على هذا الحديث عن أنس .

فليبدء بحمد الله ثم ليصل على النبي، ولأنه لو لم يجب الصلاة عليه في التشهد لزم أحد الأمرين إما خروج الصلاة عليه عن الوجوب، أو وجوبها في غير الصلاة، ويلزم من الأول خروج الأمر عن الوجوب، ومن الثاني مخالفة الإجماع.

لا يقال ذهب الكرخي إلى وجوبها في غير الصلاة في العمر مرة، وقال الطحاوي كلما ذكر، قلنا الإجماع سبق الكرخي والطحاوي، فلا عبرة بتخريجهما، وقول أبي حنيفة لم يعلمه الأعرابي، قلنا يحمل على أنه لم يكن، ثم تجدد الوجوب لأن ما ذكرناه زيادة تضمنتها الحديث الصحيح عندهم، فيكون العمل به أرجح، ولأن التمام قد يحمل على المقاربة أو بمعنى أنها تمت مع أفعالها الباقية التي من جملتها الصلاة عليه.

ومن طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام قال من صلى ولم يصل على النبي وتركه عامداً فلا صلاة له، وأما قول الشيخ إنها ركن، فإن عني الوجوب والبطلان بتركها عمداً فهو صواب، وإن عني ما ففسر به الركن فلا. ثم قال في الاستدلال على وجوب الصلاة على آله عليهم السلام؛ لنا ما رواه كعب بن عجرة<sup>(٢)</sup> قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في صلاته اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم إنك حميد مجيد، فيجب متابعتة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي، وحديث جابر الجعفي عن أبي جعفر عن ابن مسعود الانصاري<sup>(٤)</sup>

(١) انظر الوسائل الباب ١٠ من ابواب التشهد.

(٢) انظر البيهقي ج ٢ ص ١٤٧ والام للشافعي ج ١ ص ١١٧.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الادب باب رحمة الناس والبهائم ج ١٣ ص ٤٤ فتح الباري وفي باب اجازة خبر الواحد ج ١٦ ص ٣٦٤ فتح الباري وفي الادب المفرد تراه في فضل الله الصمد الباب ١٠٨ الحديث ٢١٣ ج ١ ص ٣٠٣ وأخرجه الدارمي أيضاً ج ١ ص ٢٨٦ والشافعي في الام ج ١ ص ١٥٨ وأخرجه احمد في المسند ج ٥ ص ٥٣ بلفظ وصلوا كما ترونني أصلي.

(٤) هكذا في المعتبر ص ١٨٨ والمنتهى ج ١ ص ٢٩٣ والشيخ في الخلاف المسئلة

١٣٢ من كتاب الصلوة ج ١ ص ١٢٠ ط شركة دار المعارف الاسلامية لكن في الخلاف ←

قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى صلاةً ولم يصل فيها علىّ و على أهل بيتي لم تقبل منه انتهى.

و تلخيص الكلام أنّ ظاهر الآية الوجوب في الجملة ، و ليس في غير الصلاة للأصل ، وعدم الدليل ، وشهرته حتى ادّعى بعض أكابر العلماء الاجماع عليه ، فليكن في الصلاة ، مؤيداً بمادل عليه من الأخبار والاجماع فافهم .

ثم في الكشف<sup>(١)</sup> : فان قلت فما تقول في الصلاة على غيره ؟ قلت : القياس جواز الصلاة على كل مؤمن ، لقوله « هو الذي يصلي عليكم » و قوله « و صلّ عليهم إنّ صلاتك سكن لهم » و قوله ﷺ « اللهم صل على آل أبي أوفى » .

و لكن للعلماء تفصيلاً في ذلك ، و هو أنّها إنّ كانت على سبيل التبعية كقولك صلى الله على النبي وآله ، فلا كلام فيها ، وأما إذا أُفرد غيره من أهل البيت بالصلاة كما يفرد هو ، فمكروه لأنّ ذلك صار شعاراً لذكر رسول الله ، و لأنّه يؤدّي إلى الاتهام بالرفض ، و قال رسول الله من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم انتهى .

عن ابي مسعود الانصارى مكان ابن مسعود ولمله هو الصحيح فقد روى الحديث في نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٦ عن الدارقطني عن ابي مسعود وهو في سنن الدارقطني ج ١ ص ٣٥٥ عن جابر عن ابي جعفر عن ابي مسعود الانصارى .

وابو مسعود الانصارى على ما في اسد الغابه ج ٥ ص ٢٩٦ اسمه عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن اسيرة ويقال يسيره وهو المعروف بالبدرى لانه سكن او نزل ماء بدر وشهد العقبة ولم يشهد بدرأ عند أكثر اهل السير وقيل شهد بدرأ انتهى ما اردنا نقله واما ابن مسعود فلم يكن من الانصار وقد روى الحديث في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٣٣٤ عن متشابه القرآن لابن شهر آشوب عن ابن مسعود الانصارى من دون ذكر من قبله وكذا نقله في جامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٣٥٦ بالرقم ٣٣٣٨ عن المستدرک واطن ان الصحيح في الكل ابو مسعود الانصارى كما في الخلاف والدارقطني .

(١) الكشف ج ٣ ص ٥٥٨ وانظر في ذلك تمايلقنا على كنز العرفان ج ١ ص ١٣٨

ولا يخفى أن ما ذكره من الكتاب والسنة نصٌ في الباب يفيد القطع في المقام، و يقتضى الجواز مطلقاً بل الانفراد بخصوصه، فلا مجال للتفصيل، و مثل ذلك قوله «و بشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم و رحمة» فانه إذا ثبت لهم ذلك من الله سبحانه، جاز القول أو الدّعاء لهم بذلك، فلا ينبغي جعل ذلك شعاراً لذكره ﷺ بمنع ذلك عند ذكر غيره ﷺ ممن يستأهل ذلك، ولا بتركه، ولا جعل هذا مانعاً من ذلك، كيف و لا وجه للحكم بكراهة ما ثبت بالكتاب و السنة الترغيب فيه و التحريض عليه و - الامر به .

على أن كون أهل بيته ﷺ في حال الانفراد في ذلك مثله ﷺ ممّا لا فصور فيه، بل فيه مزيد تعظيم له، فإن ذلك لا تنهم أهل بيته ﷺ و أقرب الناس إليه و أمستهم به نسباً و شرفاً و حشناهم ﷺ على مودّتهم و تعظيم شأنهم، و إتماما ذلك شعاراً للرفضة لترك غيرهم ذلك بغير وجه، مع فعلهم اتباعاً للكتاب و السنة كما في كثير من الأصول والفروع، فإن كان تداولهم بشيء من الأعمال الدينية موجباً لتركه أو كراهته عندهم، لزمهم ذلك في جميع العبادات .

و بالجملة ما ثبت شرعاً من حكم لا ينبغي فيه الذّهاب إلى خلافه، ولا ترك مقتضاه بسبب أن جماعة من المسلمين يتداولونه، فإن ذلك عناد و تعصّب، نعوذ بالله منه، و قد وقع لهم من ذلك كثير كتسليم القبور و التختّم بالشّمال و غير ذلك. و أمّا قوله «و سلموا تسليماً» أي انقادوا له في الأمور كلّها و أطيعوه، أو سلموا عليه بأن تقولوا السلام عليك يا رسول الله، و نحو ذلك، و ربّما رجح هذا بمقارنته بالصلاة، و قد يحمل على المعنيين معاً، و على التقديرين فيه دلالة على وجوب السلام في الجملة فهو إما في ضمن التسليم المخرج من الصلاة كما قيل و استدلّ به عليه على قياس الصلاة، أو بقول السلام عليك أيّها النّبي و رحمة الله و بركاته قبل التسليم المخرج كما في الكنز، و الاستدلال على نحو ما تقدّم، مع أن الظاهر التسليم على النّبي فلا يشمل نحو التسليم المخرج، أو ذلك شيء كان في حال حياته

كما احتمله شيخنا مع احتمال الاستحباب مطلقاً ، أو مؤكداً في الصلاة ، والله أعلم .  
ثم ذيل سبحانه الأمر بالصلاة عليه و السلام بالوعيد الشديد على أداء عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فقال « إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً  
مُهِيناً » .

عن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>(١)</sup> حدثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ و هو أخذ بشعره فقال من آذى  
شعرة منك فقد آذاني و من آذاني فقد آذى الله ، و من آذى الله فعليه لعنة  
الله ، و ينسبه على شدة قبح ذلك أيضاً حرمة الأذى و وضوح قبحه بالنسبة إلى  
كل مؤمن و مؤمنة بغير ما يوجب استحقاق ذلك ، المدلول عليه بقوله « و الَّذِينَ  
يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً و إثمأً مبيناً » و لما لم  
يكن آذى الله و رسوله إلا بغير حق لم يقيدهما قيدهما .

ثم قال : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ قُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ  
أَعْمَالَكُمْ » بالقبول و الانابة عليها ، أو بالتوفيق للمجيء بها صالحة مرضية « و يغفر  
لكم ذنوبكم » و فيه تنبيه بأن حفظ اللسان و سداد القول رأس كل خير .

## النوع السادس

### في المندوبات - وفيه آيات

الاولى : فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ [التكوير : ٢]

قيل : إن أناساً كانوا يصلّون و ينحرون لغير الله ، فأمر الله نبيه أن يصلّي و  
ينحصر لله عزّ و جل ، أي فصلّ لوجه ربك إذا صليت لا لغيره ، و انحصر لوجهه و  
باسمه إذا نحرت مخالفاً أعمالهم في العبادة و النحر لغيره كالأوثان ، و قيل : هي صلاة  
الفجر بجمع و النحر بمنى ، و قيل : صلاة العيد فيكون دليلاً على وجوبها ، و

(١) وانظر أيضاً الباب الثاني عشر والمائة من كتاب فضائل الخمسة ج ٢ من ص

٢٢٦ الى ص ٢٢٨ الاحاديث في قول النبي (ص) من اذى عليا فقد آذاني كلها من طرق  
اهل السنة .

الشرايط مستفاد من السنة الشريفة ، و قد يؤيده « وانحر » على تقدير أن المراد به نحر الابل كما قيل ، ويمكن أن يعمّ الذّبح فيشمل الشاة وغيرها ، والمراد الهدي الواجب<sup>(١)</sup> كما في المعالم أو الأضحية كما في الكشف .

وحينئذ فيمكن اختصاص الوجوب به عليه السلام للاجماع المنقول على عدم وجوبها على أمته ، بل الظاهر أنها سنة مؤكدة للأخبار المذكورة في موضعها .

و في الدرر<sup>(٢)</sup> : و روى الصدوق خبرين بوجوبها على الواحد ، و أخذ ابن الجنيّد بهما ، و قيل : صلّ صلاة الفرض لرّبك ، و استقبل القبلة بنحرِكَ من قول العرب منازلنا تتناحر: أي تتقابل، كذا في الجمع و نقل شيخنا<sup>(٣)</sup> هذا القول على أن المراد الصلاة مطلقاً ، و روى الشيخ في الصحيح<sup>(٤)</sup> عن حماد عن حريز عن رجل عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له فصلّ لرّبك و انحر ، قال : النحر الاعتدال في القيام أن يقيم صلبه ونحره ، وكأنّ هذا معنى آخر .

في الكشف: نحر الدّار الدار كمنع استقبالها، والرّجل في الصلاة انتصب ونهد صدره ، أو وضع يمينه على شماله ، أو انتصب بنحره إزاء القبلة .

(١) وانظر اللباب للخازن ج ٤ ص ٤١٦ والكشاف ج ٤ ص ٨٠٧ وفيهما ذكر اقوال اخر ايضا .

(٢) و ترى الحديثين في الفقيه ط النجف ج ٢ ص ٢٩٢ الرقم ١٣٤٥ و ١٣٤٦ وهو في الوسائل ج ١٠ ص ١٧٣ المسلسل ١٨٩٩٠ و ١٨٩٩١ .

(٣) انظر زبدة البيان ط المرتضى ص ٨٩ و نقل هذا القول ايضا في المجمع انظر ج ٥ ص ٥٥٠ و انشد بيتاً واستشهد به على صحة هذا الاستعمال .

(٤) وهو في التهذيب ج ٢ ص ٨٤ الرقم ٣٠٩ وفي الكافي ج ١ ص ٩٣ والمرآت ج ٣ ص ١٢٢ والوسائل الباب ٢ من ابواب القيام ج ٤ ص ٦٩٤ المسلسل ٧١٣٩ والرجل الذي روى عنه حريز مجهول و لذا عده في المرآت من المراسيل فلم ادركيف جملة المصنف من الصحيح .

هذا وقد روى العامة<sup>(١)</sup> عن علي عليه السلام أن معناه ضع يدك اليمنى على اليسرى حذاء النحر ، و هو غير صحيح عنه ، بل عمرته الطاهرة مجمعون على خلاف ذلك .  
وقيل : إن معناه ارفع يديك في الصلاة بالتكبير إلى محاذاة النحر أي نحر الصدر و هو أعلاه ، و هو الذي يقتضيه روايات عن أهل البيت عليهم السلام كرواية<sup>(٢)</sup> عمر بن يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في قوله فصل لربك وانحر هو رفع يديك حذاء وجهك .

و رواية عبد الله بن سنان عنه عليه السلام مثله ، و رواية جميل : قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام : فصل لربك وانحر ، فقال بيده هكذا يعني استقبل بيديه حذو وجهه القبلة في افتتاح الصلاة .

و رواية حماد بن عثمان قال : سألت الصادق عليه السلام ما النحر؟ فرفع يديه إلى صدره فقال : هكذا ثم رفعهما فوق ذلك ، فقال هكذا ، يعني استقبل بيديه القبلة في افتتاح الصلاة .

و رواية مقاتل بن حيان عن الأصبع بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله لجبرئيل ما هذه النحيرة التي أمرني ربي؟ قال : ليست بنحيرة و لكنّه يأمرك إذا عزمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبّرت ، و إذا ركعت ، و إذا رفعت رأسك من الركوع ، و إذا سجدت ، فانه صلاتنا و صلاة

(١) الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠٣ وانظر تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢١٤ فقد

اوضحنا فيه اضطراب الحديث متناً و سنداً حتى من طريق اهل السنة .

(٢) ترى روايات عمر بن يزيد و عبد الله بن سنان و جميل و حماد بن عثمان و مقاتل بن حيان في المجمع ج ٥ ص ٥٥٠ والوسائل الباب ٩ من ابواب التكبير ج ٤ ص ٧٢٧ و ص ٧٢٨ من المسلسل ٧٢٦٥ الى ٧٢٦٩ نقلها عن المجمع لكنه لم يرو في الوسائل حديث حماد بن عثمان المروى في المجمع كما حكاه المصنف و اخرج حديث علي عليه السلام المروى هنا ايضاً في الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠٣ و فتح القدير ج ٥ ص ٤٩٠ و ادعى الحاكم في المستدرک ج ٢ ص ١٥٣٧ من أحسن ما روى في تفسير الآية و تفاوت الفاظ الحديث في المصادر المذكورة يسير .



الملائكة في السموات السبع ، فان لكل شيء زينة وإن زينة الصلاة رفع الأيدي على كل تكبيرة .

قال النبي ﷺ <sup>(١)</sup> رفع الأيدي من الاستكانة ، قلت : وما الاستكانة ؟ قال : ألا تقرأ هذه الآية «فما استكانوا لربهم وما يتضرعون» أورد هذا الثعلبي ، والواحدى في تفسيريهما .

فالظاهر أن المراد رفع اليدين بالتكبير فيها حذاء النحر ، بحيث يقع الأصابع أو بعض الكف أيضاً حذاء الوجه ، وهو على هيئة الناظر إلى موضع سجوده ، فيرتفع اختلاف الروايات باعتبار الوجه والصدر .

وقد ينبه عليه رواية <sup>(٢)</sup> زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال : ترفع يديك في افتتاح الصلاة قبالة وجهك ولا ترفعهما كل ذلك ، وصحيحة <sup>(٣)</sup> معوية بن عمار قال : رأيت

(١) انظر كنز العرفان ج ١ ص ١٤٧ .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب تكبيرة الاحرام ج ٤ ص ٢٢٨ المسلسل ٧٢٦٩ عن فروج الكافي وهو في المنتقى ج ١ ص ٤٠٥ .

(٣) الوسائل الباب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام ج ٤ ص ٢٢٥ المسلسل ٧٢٥٣ وهو في التهذيب ج ٢ ص ٩٥ الرقم ٢٣٤ واورده في المنتقى ج ١ ص ٤٠٢ هكذا محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى عن فضالة عن معاوية بن عمار قال رأيت ابا عبد الله حين افتتح الصلوة يرفع يديه اسفل من وجهه قليلا .

ثم قال في المنتقى قلت هكذا صورة اسناد هذا الحديث في نسخ التهذيب وهو مما وقع فيه الغلط بوضع كلمة عن في موضع واو المطف كما نبهنا عليه اجمالاً وتفصيلاً فان حماد بن عيسى وفضالة يرويان معاً عن معاوية بن عمار والحسين بن سعيد يروى عنهما عنه وذلك شائع معروف وقد راجعت خط الشيخ فوجدت قلمه قد سهى فيه واظنه مما تداركه بالاصلاح على النحو الذي ذكرناه في فوائده المقدمة وذلك بوصل طرفي العين ليصير واواً وهو مما لا يكاد يفتن له لبعده عن الصورة المعهودة للواو ، وقد عرض لموضع الاصلاح هنا في خط الشيخ محو قليل قوى بسببه الاشتباه فلذلك توقفنا عن الجزم بالاصلاح كما اتفق لنا في غير هذا الموضع اذ كان هناك سليماً من هذا المعارض فحققناه بالتأمل انتهى ما في المنتقى .

أبا عبد الله عليه السلام حين افتتح الصلاة يرفع يديه أسفل من وجهه قليلاً ، وصحيحة صفوان بن مهران <sup>(١)</sup> قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام إذا كبر في الصلاة يرفع يديه حتى يكاد تبلغ أذنيه .

أو أقل ذلك بلوغ محاذاة النحر أو إلى النحر و غايته أن لا يتجاوز أذنيه كما تنبه عليه حسنة <sup>(٢)</sup> زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا قمت في الصلاة فكبرت فارفع يديك ولا تجاوز بكفّيك أذنك أي حيال خديك .

وفي صحيح العامة <sup>(٣)</sup> أنه عليه السلام رفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه ، وحاذى إبهاميه أذنيه ، ثم كبر ، وقال في رواية أخرى: حتى رأيت إبهاميه قريباً من أذنيه ، فكل ذلك لا ينافي كون يديه حيال منكبيه ، وهما مثل النحر في رواياتنا . على أنه لا مانع أن يراد رفع اليدين فوق النحر إذا كان مقتضى الروايات ذلك ، والله اعلم .

ثم ظهر الأمر الوجوب كما ذهب إليه المرتضى قدس الله روحه ، مستدلاً باجماع الفرق ، وفعل النبي والائمة عليه السلام ، ومداومتهم ، وفي بعض الأخبار المعتبرة الأمر به أيضاً ، ورواية عبد الله بن سنان المتقدمة أوردها الشيخ في التهذيب في سند <sup>(٤)</sup> صحيح أيضاً ، لكن المشهور بين الأصحاب الاستحباب ، و يقتضيه الأصل و

(١) الوسائل الباب المتقدم المسلسل ٧٢٥٢ والتهذيب ج ٢ ص ٩٥ الرقم ٢٣٥ و

هو في المنتقى ج ١ ص ٤٠٤ .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من ابواب تكبيرة الاحرام ج ٤ ص ٧٢٨ المسلسل ٧٢٧٠ عن

فروع الكافي ج ١ ص ٨٥ و هو في المنتقى ج ١ ص ٤٠٥ .

(٣) انظر نيل الاوطار ج ٢ من ص ١٨٢ الى ص ١٩٢ ترى نقل الحديثين كما نقله المصنف في المنتقى و في شرحه نيل الاوطار بطرق مختلفة و الفاظ متفاوتة عن الكتب الصحاح عندهم كما نقله المصنف .

(٤) قد تقدم عن المجمع حديث عبد الله بن سنان مثل حديث عمر بن يزيد عن ابي عبد الله يقول في قوله فصل لربك و انحر هو رفع يديك حذاء وجهك و قد اورد الحديث في التهذيب ج ٢ ص ٦٦ بالرقم ٢٣٧ و الوسائل الباب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام ج ٤ ص ٧٢٥

المسلسل ٧٢٥٥ و في المنتقى ج ١ ص ٤٠٣ .

الشهرة ، و قد يؤيده الاحتمالات في هذه الآية ، ونفي الوجوب عن غير الامام في بعض الروايات الصحيحة مع عدم قائل ظاهراً بهذا الفرق ، إلا على كونه مؤكداً في حق الامام ، فمقتضى الوجوب ظاهراً يحمل على شدة الاستحباب .

روى على بن جعفر<sup>(١)</sup> في الصحيح عن أخيه موسى عليه السلام قال : قال : على الامام أن يرفع يده في الصلاة ، و ليس على غيره أن يرفع يده في الصلاة .

قال الشيخ رحمه الله: المعنى في هذا الخبر أن فعل الامام أكثر فضلاً و أشد تأكيداً من فعل المأموم و إن كان فعل المأموم أيضاً فيه فضل ، و كأنه يريد المأموم مثلاً . و كان الأولى غير الامام ، وأيد أيضاً بعدم نقل حماد رفع اليد في بعض تكبيرات الصلاة كتكبير السجود ، مع أن المقام للتعليم ، و بدلالة رواية مقاتل<sup>(٢)</sup> على أنه من زينة الصلاة و أنه من التضرع و الخضوع فيها ، و معلوم عدم وجوبهما ، فانهما زايدتان على الأصل ، و باحتمال أن يكون مراد السيد أيضاً بالوجوب الاستحباب ، فانه قد يطلق ذلك عليه ، و يؤيده أنه لم ينقل عنه وجوب التكبير صريحاً .

و يبعد وجوب الرفع مع عدم وجوب التكبير و جعل الرفع شرطاً ، و لهذا قال الشهيد كأنه قابل بوجوب التكبير أيضاً ، إذ لا معنى لوجوب الكيفية مع استحباب الأصل فليتأمل .

وأجيب عن حجج السيد بمنع الاجماع ، و على الرُّجحان مسلم والمفاد الاستحباب ، وكذا مفاد فعل النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام ومداومتهم ، وغايته تأكيد الاستحباب والأمر كثيراً ما يجيء للاستحباب ايضاً هذا ، ولا يخفى أن أكثر هذه الروايات في تكبير الافتتاح ، فلو كان قول بالوجوب فيها وحدها لتوجّه ، ومقتضى الاحتياط لا يخفى وأما الصلاة حينئذ فظاهر البعض أنها أعم من الفرض والنفل ،

(١) التهذيب ج ٢ ص ٢٨٧ الرقم ١١٥٣ و هو في الوسائل الباب المتقدم المسلسل

٧٢٥٨ و رواه عن الشيخ في المنتقى ج ١ ص ٢٠٣ و رواه في الوسائل عن قرب الاسناد ايضاً

الا انه قال في آخره ان يرفع يديه في التكبير .

(٢) قد مرّ آنفاً عن المجمع .

لكن اختصاص الفرض بمقصود الآية غير بعيد ، سيما لو حمل على الوجوب ولو في الاستفتاح ثم الاحتياط في حق الامام أولى كما لا يخفى .

النحل [ ٩٨ ] فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

لما ذكر العمل الصالح وتوعد عليه جزيل الثواب ، بقوله « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حيوه طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » وصل به قوله هذا إيذانا بأن الاستعاذة - كقراءة القرآن - عندها من جملة الأعمال الصالحة التي يجزل الله عليها الثواب .

والمعنى إذا أردت قراءة القرآن فاستعذك قوله « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » وقوله « إذا أكلت فسم الله » فعبّر عن إرادة الفعل بلفظ الفعل ، لأنه يوجد عند القصد والارادة بغير فاصل وعلى حسبه ، فكان منه بسبب قوي وملابسة ظاهرة مع ظهور المراد وتبادره عرفاً وشرعاً كما يدل عليه إجماعنا وروايتنا ورواياتهم بل إجماعهم أيضاً .

وعن عبدالله بن مسعود <sup>(١)</sup> قرأت على رسول الله ﷺ فقلت أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ، فقال يابن أم عبد ، قل : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، هكذا أقرأني جبرئيل عليه السلام عن القلم عن اللوح المحفوظ وعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم <sup>(٢)</sup> وهو ظاهر لفظ القرآن والمشهور بين الأصحاب ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفي

(١) الكشف ج ٢ ص ٦٣٤ قال في الكاف الشاف رواه الثعلبي عن شيخه ابي الفضل

محمد بن جعفر الخزازي بإسناده الى ابن مسعود و رواه الواحدى فى الوسيط عن الثعلبي .

(٢) المروى عن ابي سعيد الخدرى فى تفسير الامام الرازى ج ١ ص ٦١ عن البيهقى

والمنقى بشرح نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٠٣ زيادة السميع العليم نعم فى الوسائل الباب ٥٧ من

ابواب القراءة فى الصلوة ج ٤ ص ٨٠١ المسلسل ٧٥٥٠ عن الشهيد الاول فى الذكرى عن

ابى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وآله انه كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من

الشيطان الرجيم .

المجمع: <sup>(١)</sup> والاستعاذة استدفاع الأذى بالأعلى على وجه الخضوع والتذلل، وتأويله استعذ بالله من وسوسة الشيطان عند قراءتك لتسلم في التلاوة من الزلل، وفي التأويل من الخطل.

والاستعاذة عند التلاوة مستحبة غير واجبة بلا خلاف، في الصلاة وخارج الصلاة فالظاهر أن الحمل على الاستحباب إجماع وهو ظاهر كلام الأصحاب أيضاً حتى ظاهر بعضها كون ذلك في صلاته، فيبعد الوجوب مختصاً به عليه السلام أيضاً مع قرب الأمر من الاستحباب وكثرته فيه إلا أن الظاهر حينئذ كان استحبابها في أول قراءة كل ركعة كما هو أحد قولي الشافعي للعموم ظاهراً عرفاً لا قياساً كما في تفسير البيضاوي.

لكن الأخبار من طرقنا وطرقهم، وما نقل من أوصاف صلاة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام متفقة على عدمها إلا في الركعة الأولى في الجملة، وربما أيت ذلك بأن الصلاة كالفعل الواحد، وتوجيه ذلك أن القراءة فيها كالواحدة لارتباط بعضها ببعض، وقصد الكل في ضمن الصلاة وتخلل الأذكار، والأدعية غير فادحة كما في غير الصلاة في الجملة فتأمل.

قال في الذكري: وللشيخ أبي علي ابن الشيخ أبي جعفر الطوسي قول بوجوب الاستعاذة للأمر به، وهو غريب، لأن الأمر هنا للندب بالاتفاق، وقد نقل فيه والده في الخلاف الإجماع مناً، وقد روى الكليني <sup>(٢)</sup> بإسناده إلى فرات بن أحنف

(١) انظر المجمع ج ٣ ص ٣٨٥.

(٢) الوسائل الباب ١١ من ابواب القراءة ج ٤ ص ٧٤٦ المسلسل ٧٣٤٥ عن

فروع الكافي وهو في الفروع ج ١ ص ٨٦ وفي المرات ج ٣ ص ١٢٤ وفي الوافي الجزء الخامس ص ٩٩ واللفظ في الكل أول كل كتاب نزل من السماء مكان مفتاح، فكلمة مفتاح في نسختنا سهو.

وقال المجلسي قدس سره في المرات ينافية بعض الروايات الدالة على أنه لم يعطها الله غير نبيينا وسليمان.

عن أبي جعفر عليه السلام قال : مفتاح كل كتاب نزل من السماء « بسم الله الرحمن الرحيم » ، فإذا قرأت « بسم الله الرحمن الرحيم » فلا تبال أن لا تستعيز ، فإذا قرأت « بسم الله الرحمن الرحيم » سترتك فيما بين السماء والأرض انتهى .

وقيل المنقول عنه وجوبها في الركعة الأولى قبل الحمد فقط ، فكأنه نظر إلى أن ظاهره الوجوب مطلقاً ، ولم يقل به أحد ، ويبعد وجوب الاستعاذة بمجرد إرادة القراءة المندوبة ، إذ له أن يرجع عنها فكيف الاستعاذة ، ولهذا لا يجب الغسل والوضوء لما يتوقف عليهما إلا أن يكون واجباً ، فيخص بأول الركعة الأولى وهو بعيد جداً ، لأن إرادة الركعة الأولى من الفريضة بعيد لا يفهم ، ولا قرينة أصلاً فلا يمكن إرادة الله تعالى ذلك ، مع أنه لم يذهب إليه سواء أحد ولا يوافقه ما نقل في وصف صلاة النبي والأئمة عليهم السلام حتى حماد لم يذكر الاستعاذة في صفة صلاة الصادق عليه السلام فالحمل على الاستحباب وإن كان مجازاً متعين لما تقدم .

المزمل [ ١ - ٢ ] يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمِ اللَّيْلَ أَقْبِلْ لَا تَخْصُفْهُ أَوْ انْقُصْ

مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَقِّلِ الْقُرْآنَ قَرْقِيلاً .

المزمل المتزمل ، وهو الذي تزمل في ثيابه أي تلفف بها ، أدغم التاء في الزاء لقرب المخرج كما هو المشهور ، وقرئ على الأصل ، والمزمل بتخفيف الزاي وفتح الميم وكسرها <sup>(١)</sup> على أنه اسم فاعل أو مفعول من زمله غيره ، أو زمل نفسه .  
ف قيل : وكان <sup>(٢)</sup> رسول الله عليه السلام نائماً بالليل متزماً في قطيفة فنبهه ونودي بما تهجن إليه الحالة التي كان عليها من استعداده للاشتغال في النوم كما يفعل من

(١) نقل هذه الثلاثة في روح المعاني ج ٢٩ ص ١٠٠ والكشاف ج ٣ ص ٦٣٤ ونقل

ابن خالويه المتزمل على الأصل والمزمل بكسر الميم في شواذ القرآن ص ١٦٤ .

(٢) هذا النظر ذكره في الكشاف ج ٤ ص ٦٣٤ وتحامل عليه المفسرون لاجترائه

على هذه النسبة إلى النبي صلى الله عليه وآله مع أن خطاب الله تعالى إياه بهذا اللفظ إنما كان للتأنيس والملاطفة على عادة العرب كما خاطب النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله علياً عليه السلام بقوله قم يا باتراب .

لا يهتم أمر ولا يعنيه شأن ، فأمر بان يختار على الهجوع التهجّد وعلى التزمّل التشمّر للعبادة والمجاهدة في الله ، لاجرم أن رسول الله ﷺ قد تشمّر لذلك وطائفة من أصحابه حقّ التشمّر ، وأقبلوا على إحياء لياليهم ، ورفضوا الرقاد والدعة وجاهدوا فيه حتّى انتفخت أقدامهم واصفرّت ألوانهم ، وتراعى أمرهم إلى حدّ رحمهم ربّهم ، فخفف عنهم بما يأتى في آخر السّورة .

وقيل : كان <sup>(١)</sup> متزماً في مرطٍ لعائشة يصلي ، فهو على هذا ليس بتهجين ، بل هو ثناء وتحسين لحاله الّتى كان عليها .

وقيل : دخل على خديجة وقد جثّ فرفاً أوّل ما أتاه جبرئيل ، وبودره ترعد فقال : زملوني ، فبينما هو على ذلك إذ ناداه جبرئيل فقال : يا أيّها المزمّل . وعن عكرمة أنّ المعنى : يا أيّها الذي زمّل أمراً عظيماً أي حمّله ، والزمّل الحمل ، وازدمله احتمله ، وقرئ « قم اللّيل » بضمّ الميم وفتحها ف قيل : الغرض بهذه الحركة التّبلغ بها هرباً من التّقاء السّاكنين ، فبأيّ الحركات تحرّك فقد وقع الغرض <sup>(٢)</sup> .

« نصفه » لا يبعد أن يكون بدلاً من اللّيل المستثنى منه « قليلاً » أي ما بقى بعد الاستثناء ، ورجوع ضمير « منه » و « عليه » إلى قيام ذلك أو إلى « نصفه » بتقدير واضح ، والمعنى أيضاً كذلك ، لا يقال فحينئذٍ يلغو الاستثناء ، فأنه ينبغي حينئذ أن يقال : قم نصف اللّيل أو قم اللّيل نصفه ، إذ يمكن أن يكون إشارة إلى نوع توسعة وأنّ النّصف تقريب كما هو أوفق بما تقدّم من قوله سبحانه « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي اللّيل ونصفه وثلثه » نصّاً وجراً .

على أنّه لا يبعد أن يكون المراد التوسعة والتخيير بين النصف والأقلّ والأكثر

(١) هذا أيضاً نقله في الكشف واعترض عليه الاكثرون ان السورة من اوائل ما نزلت

بمكة فلا يستقيم ذلك !!

(٢) الكشف ج ٢ ص ٦٣٦ .

مطلقاً ، أو إشارة إلى أن النصف الذي هو وقت القيام ، أكثر بركة وأقوى شرفاً حتى كأنه أكثر بحيث إذا قام فيه قام الليل إلا قليلاً ، أو أنه إذا قام نصف الليل كأنه قام الليل كله إلا قليلاً .

أو الاستثناء إشارة إلى وقت النوم والاستراحة من النصف الآخر دون ما صرف منه في صلاة المغرب والعشاء وتوابعهما ، فكأنه مستثنى عقلاً ، أو أن ما يقع فيه القيام من حيث القيام فيه كأنه أكثر .

على أنه لو كانت القلة بالنسبة إلى أعداد الليل كما قيل ويأتي ، لم يلزم هنا لغو أصلاً .

هذا كله إذا رجع ضمير « نصفه » إلى الليل المطلق ، أما إذا رجع إلى الباقي بعد الاستثناء أعني المبدل ، كان المأمور بقيامه أقل من النصف ، والنقصان والزيادة منه وعليه ، والتخيير قريب على الأول ، وربما كان القليل المستثنى عبارة عما يصرف في العشائين ونحو ذلك من أول الليل والله اعلم .

أو يكون بدلاً عن قليلاً وضمير منه وعليه لليل المستثنى منه النصف ، أو اقيامه ، والحاصل قم نصف الليل أو أقل أو أكثر ، والاستثناء لا يلغو لما تقدم .

« أو انقص أو زد » عطف على « قم » على التقديرين فليتماثل ، وعلى الأخير يمكن أن يرجع ضمير منه وعليه إلى نصفه أو قليلاً ، والمعنى حينئذ قم الليل إلا نصفه أو انقص منه ، أو أزيد ، ف« أو انقص منه » إشارة إلى قيام أكثر من النصف ، و« أو زد » إلى قيام أقل من النصف ، ولا يبعد أن يكون ما نقل في مجمع البيان <sup>(١)</sup> والجمع عن الصادق عليه السلام القليل النصف أو انقص من القليل قليلاً أو زد على القليل قليلاً ، إشارة إلى ذلك ، ويمكن كونه إشارة إلى كل واحد من الأولين لكن على خلاف الظاهر .

ويمكن كونه إشارة إلى ما ذكره الكشاف بقوله « ويجوز إذا أبدلت نصفه من قليلاً ، وفسترته به ، أن تجعل قليلاً الثاني بمعنى نصف النصف ، وهو الربع ، كأنه



قيل أو انقص منه قليلاً نصفه ، ويجعل المزيد على هذا القليل اعنى الربع نصف الربع كأنه قيل أو زد عليه قليلاً نصفه ، قال : ويجوز ان تجعل الزيادة لكونها مطلقة تتمم الثلاث ، فيكون تخييراً بين النصف والثلث والرُّبع .

ولا يخفى ان الأظهر ان تكون الزيادة على النصف المأمور بقيامه كالنقصان كما هو ظاهر قوله : فيكون تخييراً . فلو جعل تتمم الثلاثين أو ما بين النصف إلى الثلاثين لكان أظهر وانسب بقوله « ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه » كما لا يخفى ولو جعل فيما قبله أيضاً كذلك<sup>(١)</sup> لكان كذلك وكون الثلاثين أقل من ثلاثة ارباع كما يقتضيه جعله القليل نصف المزيد عليه والمنقوص منه لا يمنع ذلك مع عدم لزومه كما لا يخفى .

ويمكن اعتبار الزيادة والنقصان بالنسبة إلى القليل والنصف البدل عنه على هذا النسق ، فيكون التخيير بين النصف والثلاثة الأرباع والرُّبع ، وبأى احتمال الثلث في الرُّبع كما تقدم ، ويمكن اعتبار الزيادة بالنسبة إلى الباقي بعد النقصان وإلى النقصان ، وهذا أولى بكلام الكشف ، لو لا قوله فيكون تخييراً الخ كما لا يخفى ، بل أوفق بالرّواية أيضاً فتأمل .

وفي تفسير القاضي : « أو نصفه » بدل من الليل ، والاستثناء من النصف ، والضمير في « منه » ، وعليه ، للأقل من النصف كالثلث ، فيكون التخيير بينه وبين الأقل منه كالرُّبع ، والأكثر منه كالنصف أو للنصف والتخيير بين أن يقوم أقل منه على البت وأن يختار أحد الأمرين من الأقل والأكثر ، أو الاستثناء من أعداد الليل ، فانه عام والتخيير بين قيام النصف والناقص عنه والزّيد عليه . هذا والأوّلان في الكشف أيضاً ، وكون الاستثناء من نصفه مع اتصاله بالليل وتقدمه على نصفه ، وكون نصفه بدلا من الليل وحده مع توسط الاستثناء خلاف الظاهر ، بعيد جداً عن فصاحة كلام الله سبحانه .

ويلزم على الثاني كون أو انقص منه لغواً ، لأنّه بعينه معنى قم نصف الليل إلا قليلاً ، والعذر بأنّ الترديد بين الشيء على البت وبينه وبين غيره على التخيير

(١) وهو قوله : ويجوز اذا أبدلت الخ .

كما قالوا ، أو بأن «انقص» لمناسبة «أو زد» كما في مجمع البيان بعيد غير لائق أيضاً قيل خصوصاً الثاني ، فإن مرجعه إلى التخيير بينهما فلي تأمل .

ولا يخفى أن القليل في الاستثناء وغيره ليس له حد معين ، فكأنه لا يحصل من استثناء القليل ثم اعتبار نقصان قليل من ذلك ، معنى مشخص محدود ، فيبعد التردد على هذا الوجه كما في الأول ، ولهذا قيل : عليه يلزم كون الاستثناء لغواً ، وقيل على الثالث : إرادة القليل من اللبالي - وهي لبالي القدر والمرض - من الاستثناء بعيد لعدم ظهور كون الليل للاستغراق وعدم الاحتياج إلى الاستثناء ، وللاحتياج إلى التكلف في الاستثناء والبدل ، وفي أو انقص أوزد فلي تأمل فيه .

والامر بالقيام بالليل للصلاة أو القيام بالليل كناية عن الصلاة بالليل كما في مجمع البيان قال : المراد بقم الليل صلاة الليل باجماع المفسرين إلا أبا مسلم ، فإنه قال : المراد قراءة القرآن في الليل .

في الكشف : فان قلت : أكان القيام فرضاً أم نفلاً ؟ قلت : عن عائشة أن الله جعله تطوعاً بعد أن كان فريضة ، وقيل : كان فرضاً قبل أن تفرض الصلوات الخمس ثم نسخ بهن ، إلا ما تطوعوا به . وعن الحسن كان قيام ثلث الليل فريضة وكانوا على ذلك سنة ، وقيل : كان واجباً وإنما وقع التخيير في المقدار ثم نسخ بعد عشرين ، وعن الكلبي كان الرجل يقوم حتى يصبح مخافة أن لا يحفظ ما بين النصف والثلث والثلثين .

ومنهم من قال كان نفلاً بدليل التخيير في المقدار ، ولقوله تعالى «ومن الليل فتهجد به نافلة لك» انتهى وتقدم عن المعالم أنه كان واجباً على النبي ﷺ والآمة ثم نسخ الوجوب في حق الآمة دونه ﷺ فبقي مستحباً عليهم واجباً عليه ﷺ . وعن قتادة نسخ الوجوب في حقه أيضاً وقد سبق عن الراوندي عن ابن عباس وأبي عبد الله عليه السلام أنها فرضت على النبي ﷺ ولم تفرض على غيره ، فلا يبعد أن تكون هذه الآية إشارة إلى وجوب صلاة الليل عليه ﷺ كقوله «ومن الليل فتهجد به نافلة» أي زيادة «لك» على باقي الفرائض ، مخصوصة بك دون أمته على ما

قيل ، ويكون المراد بالترخيص المفهوم من آخر السورة التخفيف في الوقت لا إسقاط الصلاة بالكلية .

ويمكن كونه إشارة إلى النسخ عنه ومساواته للغير في الاستحباب مع التخفيف في الوقت عن الجميع ، مع احتمال النسخ عن الجميع ، أو الأمة وحدها ، لكن مع بعد لقوله : « وطائفة من الذين معك » خصوصاً على ما روي أن المراد بالطائفة علياً وأبو ذر مع ما تقدم عن ابن عباس وأبي عبد الله عليهما السلام وموافقته للأصل ، وعدم ثبوت الوجوب على غيره عليه السلام فتأمل .

وترتيل القرآن قراءته على ترسل ونودة ، بتبيين الحروف ، وإشباع الحركات حتى يجيء المتلو منه شبيهاً بالثر المرتل وهو المفلج ، وأن لا يهذه هذا حتى يشبه المتلو في تقابعه الثغر الأصل .

عن أمير المؤمنين عليه السلام : بينه تبياناً ولا تهذه هذا الشعر ، ولا تنثره نثر الرمل ، ولكن أفرع به القلوب القاسية ، ولا يكونن هم أحدكم آخر السورة وعن ابن عباس لأن أقرء البقرة أرتلها أحب إلي من أن أقرء القرآن كله .

وعن الصادق عليه السلام في الترتيل هو أن تتمكك فيه ، وتحسن به صوتك ، وقال : إذا مررت بآية فيها ذكر الجنة فاسأل الله الجنة ، وإذا مررت بآية فيها ذكر النار فتعوذ بالله من النار <sup>(١)</sup> .

وفي المعالم عن أبي ذر قال : قام النبي عليه السلام حتى أصبح بآية ، والآية « إن تعذبهم فأنهم عبادك وإن تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم » .

عن عائشة أنها سئلت عن قراءة النبي عليه السلام فقالت لا كسر دكم هذا ، لو أراد السامع أن يعد حروفه لعدّها .

و« ترتيلاً » تأكيد في إيجاب الأمر به ، وأنه مما لا بد للقارئ منه ، بل للمصلي بل في صلاة الليل ، على أن المراد بقم الليل الأمر بصلاة الليل ، وبرتل ترتيل القراءة فيها ، أو في الليل على أن المراد زائداً عن الصلاة ، أو على قول أبي مسلم أن القيام للقراءة في الليل ، أو مطلقاً ، وفيهما بعد ، والآخر أبعد لقوله فيما بعد « إن ناشئة »

الآية روي عن النبي ﷺ أنه قال : يقال لصاحب القرآن : اقرأ وارق ، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرأها <sup>(١)</sup> .  
 إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا .

هذه الآية اعتراض ، ويعني بالقول الثقيل القرآن ، وما فيه من الأوامر والنواهي التي هي تكاليف شاقّة ثقيلة على المكلفين ، خاصة على رسول الله ﷺ لانه متحملها بنفسه ، ومحملها لأمته ، فهي أثقل عليه وأبھظ له فيحتاج في ضبط ذلك وتأديته الى قيام الليل .

وأراد بهذا الاعتراض أن ما كلفه من قيام الليل من جملة التكاليف الثقيلة الصعبة التي ورد بها القرآن ، لأن الليل وقت السبات والراحة ، فلا بد لمن أحياء من مضادة لطبعه ومجاهدة لنفسه ، وقيل نزوله أو تلقيه .

عن ابن عباس : كان اذا نزل عليه الوحي ثقل عليه وتربّد له جلده ، وعن عائشة رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فينصم عنه وانّ جبينه ليرفض عرقاً <sup>(٢)</sup> وعن الحسن : ثقيل في الميزان ، وقيل ثقيل على المنافقين ، وقيل كلام له وزن ورجحان ، فيحتاج الى مزيد تدبّر وتأمّل ووقت لائق بذلك ، فلا بد من قيام الليل .

إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَهْوَمُ حَيْلًا .

ناشئة الليل : النفس الناشئة بالليل التي تنشأ من مضجعتها الى العبادة ، أي تنهض وترفع ، من نشأت السحابة : اذا ارتفعت ، ونشأ من مكانه اذا نهض .  
 أو قيام الليل ، على أن الناشئة مصدر من نشأ اذا قام ونهض ، ويدل عليه ما صحّ عن أبي عبد الله عليه السلام هي قيام الرجل عن فراشه لا يريد به إلا الله ، وما روي عن عبيد بن عمير قلت لعائشة : رجل قام من أوّل الليل أقولين له قام ناشئة من الليل

(١) المجمع ج ٥ ص ٣٧٧ .

(٢) الكشف ج ٤ ص ٦٣٨ .

قالت : لا ، انما الناشئة القيام بعد النوم ، أو العبادة التي تنشأ بالليل أي تحدث وترفع .

وقيل هي ساعات الليل كلها ، لانها تحدث واحدة بعد أخرى ، وقيل الساعات الأول منها ، من نشأت اذا ابتدأت عن عكرمة ، وعن الحسن كل صلاة بعد العشاء فهي ناشئة في الليل ، هي خاصة دون ناشئة النهار .

وعن علي بن الحسين عليه السلام أنه كان يصلي بين المغرب والعشاء ويقول أما سمعتم قول الله تعالى « ان ناشئة الليل » هذه ناشئة الليل ، ولم يثبت ، ولو ثبت فلعله ليس معناه اختصاص الناشئة بالساعات الأول ، بل هي مطلق الساعات أو القيام في مطلقها كما هو قول الأكثر .

لكن في المعالم بعد أن قدم عن ابن عباس أن الليل كله ناشئة : وقال ابن عباس كانت صلاتهم أوّل الليل هي أشدّ وطأ يقول هواجدر ان تحصوا ما فرض الله عليكم من القيام ، وذلك ان الانسان اذا نام لم يعرف متى يستيقظ ، ورواه عنه ابو داود في صحيحه ، وقوله عليه السلام ناظر الى ذلك فليتماثل فيه .

« اشدّ وطاء » اي مواطاة يواطى قلبها لسانها ان اردت النفس ، او يواطى فيها قلب القائم لسانه ان اردت القيام أو العبادة أو الساعات ، أو أشدّ موافقة لما يراد من العبادة والخشوع والاخلاص ، ويؤيده ما تقدم عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعن الحسن أشدّ موافقة بين السرّ والعلانية ، لانقطاع رؤية الخلاق ، وقرئ « أشدّ وطأ » بالفتح والسكون <sup>(١)</sup> والمعنى أشدّ ثبات قدم وأبعد من الزلل ، أو أنقل ، وأغلظ على المصلي من صلاة النهار ، من قوله عليه السلام « اشدد وطأتك على مضر » .

« وأقوم قبلاً » وأشدّ مقالاً وأثبت قراءة لهدو الاصوات ، وعن أنس أنه قرأ وأصوب قبلاً ، وقال إنهما واحد .

ان لك في النهار سبحة طويلاً .

سبحاً : تصرفاً وتقلباً في مهماتك وشواغلِكَ ، فلا تفرغ كما ينبغي لعبادتك ومناجاة ربك التي تقتضي فراغ البال إلا بالليل ، فاجعله لذلك لتفوز بخير الدنيا والآخرة ، وقيل : فراغاً وسعة لنومك وتصرفك في حوايجك ، وهو مروى عنهم عليهم السلام وقيل إن فاتك من الليل شيء فلك في النهار فراغٌ تقدر على تداركه فيه ، وأما القراءة بالخاء <sup>(١)</sup> فاستعارة من سبخ الصوف وهو نفسه ونشر أجزائه لانتشار الهم ، وتفرق القلب بالشواغل .

« واذكر اسم ربك » ودم على ذكره في ليلك ونهارك ، واحرص عليه ، وذكر الله يتناول كل ما كان من ذكر طيب : تسبيح وتلهيل وتكبير وتمجيد وتوحيد و صلاة وتلاوة قرآن ودراسة علم وغير ذلك مما كان رسول الله استغرق به ساعات ليله ونهاره كذا في الكشف ، وقريب منه في تفسير القاضي والجوامع ، وقد استدل به على وجوب البسملة .

و قيل : المراد به الدعاء بذكر أسمائه الحسنی كما في قوله « ولله الأسماء الحسنی فادعوه بها » ويستدل بذلك على جواز الدعاء في جميع الحالات ، وفي الصلاة للدين والدنيا ، ولاخوانه المؤمنين ، ولشخص بعينه ، قال في الكنز : وليس بعيداً من الصواب لعموم قوله « وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون » الآية وكل ذلك موضع تأمل كما لا يخفى .

وتبتل إليه بتبتيلاً ، وانقطع إليه ، وقال تبتيلاً لأن معنى تبتل بتل نفسه ، فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل ، روى محمد بن مسلم وحران بن أعين عن الصادق عليه السلام <sup>(٢)</sup> « أن التبتل هنا رفع اليدين في الصلاة ، وفي رواية أبي بصير قال : هو رفع يديك إلى الله وتصرفك إليه ، ويمكن أن يكون ذلك علامة للانقطاع إليه »

(١) نقل هذه القراءة في روح المعاني ج ٢٩ ص ١٠٦ عن ابن يعمر وعكرمة وابن

أبي عبيد ونقلها ابن خالويه في شواذ القرآن ص ١٦٤ عن يحيى بن يعمر .

(٢) المجمع ج ٥ ص ٣٧٨ .

الذى هو معنى التبتيل ، ودليلا عليه فيستحب فتأمل .

ثم يمكن حينئذ أن يكون المراد بالذكر الذكر في قيام الليل فتفكر .

إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ كُلِّ لَيْلٍ وَنِصْفَهُ وَكُلُّهُ وَطَائِفَتُهُ  
مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يَقْدَرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عِلْمَ أَنْ لَنْ تَحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا  
مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِيمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ  
مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَءُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ .

قد تقدم في بحث القراءة ما يتعلق بذلك ، وأنه ناسخ لمادل عليه أوّل السورة  
من تحديد الوقت أو وجوب القيام و صلاة الليل عنه ﷺ فقط ، لعدم الوجوب على  
غيره ، أو عنهم جميعاً للوجوب عليهم أيضاً أو عنهم فقط لبقاء ذلك عليه ، وأن المراد  
بالقراءة صلاة الليل قال في المجمع : هو قول أكثر المفسرين كما أن المراد بقم الليل  
صلاة الليل باجماع المفسرين إلا أبا مسلم ، فأنه قال المراد قراءة القرآن في الليل .  
و لا يخفى ما في هذا التّخفيف من التّرجيب و التّحريرص على فعل ما تيسر ،  
حتى لو لا الاجماع أمكن القول بالوجوب بذلك كما قيل ، حملاً على القراءة في الفريضة ،  
فلا ينبغي ترك صلاة الليل بالكليّة ، ولا النقصان من ثلاثة عشر ركعة المشهورة مع التيسر ،  
و يفهم عدم سقوطها سقراً ولا مرضاً ، وقد يفهم من الأخبار أيضاً بل الاجماع أيضاً .  
وكذا قراءة القرآن على ما قيل ، فإن قراءة القرآن مع ما تقدم فيها فضل عظيم ،  
خصوصاً في الليل ، ويدل عليها أخبار العامة والخاصة ، وقيل واجبة كفاية للحفاظ  
في الصدر لبقاء الأحكام والمعجزة وأدلة أصول الدين ، فلا يبعد حمل الآية عليه ، و  
فيه نظر كما قيل ، للزوم كون القيود لغواً فتأمل ، وقد قدّمنا أن القائلين بأن  
المراد قراءة القرآن فيهم من حدّه بخمسين آية ، و من حدّه بمائة ، و من حدّه  
بمائتين ، والذي ينبغي أن يكون المراد حينئذ ما يصدق عليه ما تيسر ، وكلما زاد  
كان أحسن ، وما ورد من المقدار محمول على تأكيد فضله .

روي عن الصادق (عليه السلام) <sup>(١)</sup> أنه قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : من قرأ عشر آيات في ليل لم يكتب من الغافلين ، و من قرأ خمسين آية كتب من الذّاكرين ، و من قرأ مائة آية كتب من القانتين ، و من قرأ مائتي آية كتب من الخاشعين ، و من قرأ ثلثمائة آية كتب من الفائزين ، و من قرأ خمسمائة آية كتب من المجتهدين ، و من قرأ ألف آية كتب له قنطار من برٍّ ، و القنطار خمسة عشر مثقالاً من الذهب ، و المنقال أربعة و عشرون قيراطاً أصغرها مثل جيل أحد ، و أكبرها ما بين السماء والأرض .  
و قال الصادق (عليه السلام) <sup>(٢)</sup> من قرأ في المصحف متّع ببصره ، و خفف عن والديه ، و لو كانا كافرين .

ثم ينبغي القراءة من المصحف و إن كان حافظاً :  
عنه (عليه السلام) يرفعه إلى النبي (صلى الله عليه وآله) : ليس شيء أشدّ على الشيطان من القراءة في المصحف نظراً ، و عنه (عليه السلام) أنه قال لاسحق بن عمار <sup>(٣)</sup> : اقرأه و انظر في المصحف فهو أفضل ، أما علمت أن النظر في المصحف عبادة ، و عنه (عليه السلام) <sup>(٤)</sup> يقدم لقارئ القرآن بكل حرف يقرأ في الصلاة قائماً مائة حسنة ، و قاعداً خمسون حسنة ، و متطهراً في غير الصلاة خمس وعشرون حسنة ، و غير متطهر عشر حسنات . أما إنني لا أقول المرحرف ، بل له بالألف عشر ، و باللام عشر ، و بالميم عشر ، و بالراء عشر ، و فيه دلالة على أن الصلاة قائماً أفضل حتّى الوتيرة ، فلا تغفل ، و الروايات في فضل قراءة القرآن و شرائطها كثيرة مذكورة في موضعها ، و ينبغي أن يكون على الترتيل كما تقدّم .

(١) هكذا في نسختنا المخطوط وكذا في نسخ مسالك الافهام وقد اوضحنا في تالميقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٢٦ أن الصحيح عن ابي جعفر وتري الحديث في الوسائل الباب ١٧ من ابواب قراءة القرآن ج ٤ ص ٨٥١ المسلسل ٧٧٣٤ والبحار ج ١٩ ص ٥٠ .  
(٢) الوسائل الباب ١٩ من ابواب قراءة القرآن ج ٤ ص ٨٥٣ المسلسل ٧٧٣٧ و

٧٧٨٣

(٣) الوسائل المسلسل ٧٧٣٩

(٤) البحار ج ١٩ ص ٥١



قوله : « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله » ظاهر أن فضل الله أعم من المال والعلم والثواب وغيرها فيدخل فيه السفر للتجارة وتحصيل المال ، ولتحصيل العلم والحج والزيارات ، وصلة الرحم ونحوها ، وقد ورد من طرق العامة والخاصة روايات في الحث على التجارة المذكورة في موضعها .

نقل عن ابن مسعود <sup>(١)</sup> أيتما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين صابراً محتسباً فباعه بسعر يومه ، كان عند الله بمنزلة الشهداء ثم قرأ « وآخرون يضربون » الآية .

« وأقيموا الصلاة » المفروضة ، وقيل هو الناسخ لهذا الترخيص الناسخ للأوّل وفيه نظر . « وآتوا الزكاة » الواجبة ، وقيل زكاة الفطر لأنه لم تكن زكاة بمكة ، وإتباعاً وجبت بعد ذلك ، ومن فسرها بالزكاة الواجبة جعل آخر السورة مدنيّاً . « وأقرضوا الله قرضاً حسناً » على وجه حسن معروف خال عن الأذى والمنة والرياء مثلاً ، ويجوز أن يراد به سائر الصدقات ، وأن يراد أداء الزكاة على أحسن وجه من أطيب المال وأعوده على الفقراء ، ومراعاة النية ، وابتغاء وجه الله ، والصرف إلى المستحق ، وأن يراد كل شيء يفعل من الخير مما يتعلق بالنفس والمال ، وروى سماعة عنه عليه السلام أن المراد به غير الزكاة .

« وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً » ما موصولة تضمن معنى الشرط مبتدأ مع صلته ، و « تجدوه » خبره بمنزلة الجزاء ، والهاء مفعوله الأوّل ، و « عند » ظرفه « وخيراً » مفعوله الثاني و « هو » فصل و جاز وإن لم يقع بين معرفتين ، لأن « أفعل من » أشبه المعرفة في امتناعه من حرف التعريف ، فالمعنى خيراً مما تؤخّرونه إلى وقت الوصية كما روي أن عتبة العابد <sup>(٢)</sup> قال : قلت

(١) الكشاف ج ٤ ص ٤٣٣ وفي الكاف الشاف ذيله تخريجه و مثله في المجمع ج ٥

ص ٢٨٢ والدر المنثور ج ٦ ص ٢٨٠ .

(٢) الكافي باب النوادر من الوصايا ج ٢ ص ٢٥٢ والتهذيب ج ٩ ص ٢٣٧ الرقم

٩٢٢ في الزيادات من احكام الوصايا و هو في الوسائل الباب ٩٨ من ابواب احكام الوصايا ج ١٣ ص ٤٨٣ المسلسل ٢٢٨٩٥ .

لأبي عبد الله عليه السلام : أوصني ، فقال أعدّ جهازك ، وقدم زادك ، وكن وصي نفسك ، ولا تقل لغيرك يبعث إليك بما يصلحك .

أو خيراً من مطلق ما يترك إنفاقه أو فعله من القربات والطاعات ، وربما احتتمل مضمون « واستبقوا الخيرات » فكل ما قدم وعجل ، كان خيراً وأعظم أجراً ، وقيل بجواز كون هو تأكيداً وبدلاً وصفة ، وفيه أنه يلزم تأكيد المنصوب بالرفع أو بدليته عنه أو وصفه به ، على أن المشهور أن الضمير لا يوصف ولا يوصف به .

نعم ربما جاز كون عند الله ظرفاً للمفعول الأول بتقدير حاصله ونحوه حينئذٍ فربما جاز كون هو تأكيداً أو بدلاً من الضمير فيه ، أو صفة باعتبار متعلقه ، حيث هو من أوصافه وأحواله ، لكن لا يخفى ما في الكل من التعسف .

ويجوز أن يكون عند الله مفعولاً ثانياً وهو على نحو ما ذكر وخيراً وأعظم حالان أو تميزان ، أو الثاني عطف تفسير مع نوع تأمل فليتدبر .

وأعظم عطف على خيراً وأجراً تميز عن نسبة تجدوه عند الله أي خيراً وأعظم ، أو عن نسبته إلى أعظم ، وقرأ أبو السماك هو خير وأعظم أجراً على الابتداء والخبر ، فيكون عند الله مفعوله الثاني ، والجملة حالية أو مستأنفة .

« واستغفروا لله » في مجامع الأحوال ، إذا الإنسان لا يخلو من تفريط ، والأكثر من تفاحش فيه ، وظاهر الأمر وجوب الاستغفار ووجهه « إن الله غفور رحيم » ستار لذنوبكم ، عفوّ عنكم ، كثير الرحمة بكم ، عظيم الترحم عليكم ، فدلت على وجوب الاستغفار ومشروعيته دائماً وإن لم يعلم بذنب ، فكذا التوبة لما ثبت أن الاستغفار من غير ندامة ورجوع إليه غير نافعة ، وعلى قبول التوبة أيضاً .

و الداريات [١٥-١٩] إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ .

قابلين جميع ذلك راضين به ، يعني أنه ليس فيما آتاهم إلّا ما هو متلقى بالقبول مرضى ، لأنّ جميعه حسن طيب .

إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ .

أحسنوا أعمالهم . و ما بعد ذلك تفسير لاحسانهم .

كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ .

ما مزيدة و المعنى كانوا يهجمون في طائفة قليلة من الليل ، إن جمعت قليلاً ظرفاً و لك أن تجعله صفة للمصدر أي كانوا يهجمون هجوعاً قليلاً قاله الكشف ، لكن اتصال قليلاً بمن الليل ، مع تقدّمهما بأبي ذلك ظاهراً ، فإن المتبادر كون القليل من الليل ، و إن أمكن كون من بمعنى الباء كالباء بمعنى من في قوله تعالى « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادَ اللَّهِ » أي منها ، فتدبّر .

أو ما مصدرية أو موصولة على « كانوا قليلاً من الليل هجوعهم ، أو ما يهجمون فيه » و ارتفاعه بقليلاً على الفاعلية ، و فيه مبالغات : لفظ الهجوع و هو من النوم ، و قوله قليلاً ، و من الليل ، لأنّ الليل وقت السبات و الراحة و زيادة ما الموكدة كذلك .

وصفهم بأنهم يحيون الليل متهجدين فإذا أسجروا أخذوا في الاستغفار ، كأنّهم أسلفوا في ليلهم الجرائم ، و قوله « هم يستغفرون » فيه أنّهم هم المستغفرون الأحقّاء بالاستغفار دون المصرّين ، أو كأنّهم المختصّون به لاستدامتهم له ، أو إطنابهم فيه . فإن قلت : هل يجوز أن تكون ما نافية كما قال بعضهم و أن يكون المعنى أنّهم لا يهجمون من الليل قليلاً و يحيونه كلّهم ؟ قلت لا ، لأنّ ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، تقول زيداً لم أضرب ، ولا تقول زيداً ما ضربت كذا في الكشف<sup>(١)</sup> .

و في الحسن عن محمد بن مسلم<sup>(٢)</sup> أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الآية ، فقال : كانوا أقلّ الليالي تفوتهم لا يقومون فيها ، و هو يحتمل ما تقدّم ، أي أقلّ أجزاء

(١) انظر الكشف ج ٤ ص ٣٩٨ و ٣٩٩ والمجمع ج ٥ ص ١٥٥ و انظر أيضاً روح

المعاني ج ٢٧ ص ٥ و ص ٦ .

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الصلوة المندوبة ج ٥ ص ٢٧٩ المسلسل ١٠٣٠٩

و مثله في البرهان ج ٤ ص ٢٣١ و ما نقله المصنف ذيل الحديث

لياليهم تفوتهم لا يقومون فيها ، كما قيل في الآية من أن معناها قل ليلة أتت عليهم إلا صلوا فيها، أي في قليل من الليالي ينامون فلا يصلون ، وذلك لأن المراد حالهم في لياليهم .

و في المعالم <sup>(١)</sup> : و وقف بعضهم على قوله «قليلًا» أي كانوا من الناس قليلًا ، ثم ابتدأ «من الليل ما يجمعون» وجعله جحدًا أي لا ينامون بالليل ، بل يقومون للصلاة والعبادة ، و هو قول الضحاك ومقاتل ، هذا ولا يخفى أنه يمكن كون «ما» حينئذ زائدة أو موصولة أو مصدرية كما تقدم ، ولا يتعين حملها على النفي كما نقل ، هذا . وعن الكلبي ومجاهد ومقاتل «و بالأسحارهم يستغفرون» يصلون وذلك أن صلاتهم لطلب المغفرة ، وقيل الاستغفار في الوتر ، والظاهر الإطلاق كما تقدم وخص الاستغفار بالسحر مطلقاً ومقيداً في الأخبار كثيراً ، لمزيد الاهتمام بالاستغفار وشرف الوقت ، واستعداد الشخص فيه غالباً .

وفي عدة الداعي في أشرف الأوقات ، وأما الثلث الأخير فمتواتر ، قال رسول الله <sup>(٢)</sup> ﷺ : إذا كان آخر الليل يقول الله سبحانه : هل من داع فاجبيه ؟ هل من سائل فأعطيه سؤله ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ وروى إبراهيم بن أبي محمود <sup>(٣)</sup> قال : قلت للرضا عليه السلام : ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول الله ﷺ قال : إن الله تبارك وتعالى ينزل في كل ليلة إلى السماء الدنيا ؟ فقال ﷺ : لعن الله المحرّفين الكلم عن مواضعه ، والله ما قال رسول الله كذلك إنما قال : إن الله تبارك وتعالى ينزل ملكاً إلى السماء الدنيا في كل ليلة في الثلث الأخير ، وليلة الجمعة في أول الليل ، فيأمره فينادي هل من سائل فأعطيه سؤله ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ ياطالب

(١) وكذا في الباب ج ٤ ص ١٨١ .

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الدعاء ج ٤ ص ١١١٨ المسلسل ٨٧٥٢ ومثله

في الباب ٣٠ ص ١١٢٥ المسلسل ٨٧٨٤ عن عدة الداعي .

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب صلوة الجمعة ج ٥ ص ٧٢ المسلسل ٩٦٦١ .

الخير أقبل يا طالب الشر أقصر! فلا يزال ينادي حتى يطلع الفجر فإذا طلع عاد إلى محله من ملكوت السماء، حدثني بذلك أبي عن جدي عن آبائه عن رسول الله ﷺ. وفي الحديث<sup>(١)</sup> عن رسول الله ﷺ من ختم له بقيام الليل ثم مات فله الجنة وأنه جاء رجل<sup>(٢)</sup> إلى عليّ عليه السلام فقال: إني قد حرمت صلاة الليل، فقال له: أنت رجل قد قيدتك ذنوبك.

«وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» السائل الذي يستجدي، والمحروم الذي يحسب غنياً فيحرم الصدقة لتعففه، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>: ليس المسكين الذي تردّه الأكلة والأكلتان، والتمرة والتمران. قالوا: فما هو؟ قال الذي لا يجد ولا يتصدق عليه، وقيل: الذي لا ينمو له مال، وقيل: المحارف الذي لا يكاد يكسب، ويأتى تمام الكلام فيه في الزكوة إنشاء الله تعالى.

الم السجدة [ ١٥ - ١٧ ] أَمَّا يُؤْمِنُ بِيَاثِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ تَتَجَافَى : تَرَفَع وَتَعَنَّى «جَنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ».

أى الفرش ومواضع النوم والاضطجاع «يَدْعُونَ رَبَّهُمْ» أى داعين إياه خوفاً من سخطه وطمعاً في رحمته.

المشهور أنهم المنتهجون الذين يقومون لصلاة الليل، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام وفي رواية عن الصادق عليه السلام<sup>(٤)</sup>: ما من عمل حسن يعمله العبد إلا وله ثواب في القرآن إلا صلاة الليل، فإن الله لم يبين ثوابها لعظم خطرها فقال «تتجافى» إلى «يعملون».

(١) الوسائل الباب ٣٩ من ابواب الصلوات المندوبة ج ٥ ص ٢٧٤ المسلسل ١٠٢٨٨.

(٢) الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الصلوات المندوبة ج ٥ ص ٢٧٩ المسلسل ١٠٣١٠.

(٣) الكشاف ج ٤ ص ٣٩٩ وفي الكاف الشاف اخرج مسلم من حديث ابى هريره.

(٤) المجمع ج ٤ ص ٣٣١.

(٥) المجمع ج ٤ ص ٣٣١ وتراه في الوسائل الباب ٤٠ من ابواب الصلوات المندوبة

ج ٥ ص ٢٨٠ المسلسل ١٠٣١٨.

وعن بلال <sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وإن قيام الليل قربة إلى الله تعالى ، ومنهارة عن الائم ، وتكفير المسيئات ، ومطرودة للداء عن الجسد .

وعنه <sup>(٢)</sup> شرف المؤمن قيامه بالليل ، وعزه كفه الأذى عن الناس .  
وعن أنس <sup>(٣)</sup> بن مالك : كان أناس من أصحاب رسول الله ﷺ يصلون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء الآخرة ، فنزلت فيهم ، وقيل : هم الذين يصلون صلاة العتمة لا ينامون عنها ، هذه رواية الترمذي والأولى رواية أبي داود كلاهما عن أنس .  
وقيل هم الذين يصلون العشاء والفجر في جماعة ، في المعالم <sup>(٤)</sup> روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال : من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى الفجر في جماعة كان كقيام ليلة .

وفي تفسير القاضي <sup>(٥)</sup> : وعنه <sup>(٦)</sup> إذا جمع الله الأولين والآخرين جاء مناد ينادى يسمع الخلائق كلهم : سيعلم أهل الجمع اليوم من أولى بالكرم ؟ ثم يرجع فينادى : ليقم الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع ! فيقومون وهم قليل ، ثم يرجع فينادى : ليقم الذين كانوا يحمدون الله في البأساء والضراء ، فيقومون وهم قليل ، فيروحون جميعاً إلى الجنة ، ثم يحاسب سائر الناس .

(١) المجمع ج ٤ ص ٣٣١ .

(٢) رواه بعين هذا اللفظ في الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الصلوات المندوبة ج ٥ ص ٢٧٠ المسلسل ١٠٢٧١ و ترى مضمونه في احاديث كثيرة في هذا الباب .

(٣) انظر الترمذي بشرح تحفة الاحوذى ج ٤ ص ١٤١ و روى ما نقله المصنف عن انس ثم قال في تحفة الاحوذى عند شرحه و رواه ابو داود عن انس بوجه اخر كما افاده المصنف قدس سره و انظر ايضاً المجمع ج ٤ ص ٣٣١ والدر المنثور ج ٥ ص ١٧٤ والكشاف ج ٣ ص ٥١٢ و تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٥٩ و تفسير الخازن ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٤) و مثله في تفسير الخازن ج ٣ ص ٤٤٧ .

(٥) البيضاوى ج ٤ ص ٣٥ ط مصطفى محمد .

« وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ » فى الله « فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ » .

قرئ « ما أخفى لهم » على البناء للمفعول ، ما أخفى لهم على البناء<sup>(١)</sup> للفاعل وهو الله سبحانه « ما أخفى لهم » و « ما يخفى لهم » و « ما أخفيت » الثلاثة للمتكلم وهو الله سبحانه ، وما بمعنى الذى أو بمعنى أى شيء ، وقرئ من « قرأة أعين »<sup>(٢)</sup> لاختلاف أجناسها والمعنى : لا تعلم النفوس كلهن ، ولا نفس واحدة منهن ، لملك مقرب ولا نبي مرسل ، أى نوع عظيم من الثواب اذ خر الله سبحانه لأولئك وأخفاه من جميع خلايقه لا يعلمه إلا هو مما تقرأ به عيونهم ، ولا مزيد على هذه العدة ، ولا مطمح وراءها .

(١) قال فى روح المعاني ج ٢١ ص ١١٨ قرء حمزه و يعقوب اخفى بسكون الباء فعلا مضارعاً للمتكلم و ابن مسعود نخفى بنون العظمة و الاعمش ايضاً اخفيت بالاسناد الى ضمير المتكلم وحده و محمد بن كعب اخفى فعلا ما ضيا مبنياً للفاعل انتهى ما اردنا نقله .

و فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ١١٨ ما اخفيت لهم من قرءة اعين الاعمش ، ما نخفى لهم ابن مسعود ما اخفينا لهم حكاه ابو عبيد عن بعضهم وانظر ايضاً الدر المنثور ج ٥ ص ١٧٦ ترى بعض هذى القراءات مروية فيه .

(٢) حكاه فى المجمع ج ٤ ص ٣٣٠ عن ابى هريره و فى روح المعاني ج ٢١ ص ١١٩ قال و قرء عبد الله و ابوالدرداء و ابو هريره و عون و المعلى من قرأت على الجمع بالالف و التاء و هى رواية عن ابى عمرو و ابى جعفر و الاعمش و جمع المصدر او اسمه لاختلاف انواع القرءة و الجار و المجرور فى موضع حال انتهى .

و فى شواذ القرآن لابن خالويه ص ١١٨ « من قرأت اعين » النبى صلى الله عليه و اله و ابو هريره و ابوالدرداء ، و انظر ايضاً الدر المنثور ج ٥ ص ١٧٦ نقل هذه القرائة عن الحاكم و صححه و ابن مردويه عن ابى هريره و كذا عن ابى عبيد فى فضائله و عبيد بن منصور و ابن ابى حاتم و ابن الانبارى فى المصاحف عن ابى هريره .

ثُمَّ قَالَ جَزَاءُ بِيَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ .

فحسم أطماع المتمعنين ، و عن النبي <sup>(١)</sup> ﷺ يقول الله تعالى : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بَلْهَ مَا أَطَّلَعَكُمْ عَلَيْهِ ، اقرؤا إن شئتم « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرّة أعين » .  
وعن الحسن <sup>(٢)</sup> أخفى القوم أعمالاً في الدنيا فأخفى الله لهم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، وارتباط تتجافى بآئها يؤمن ربها أوماً إلى الوجوب ، إذ كانه مما لا ينفك عن الايمان ، فتأمل .



(١) المجمع ج ٤ ص ٣٣١ والخازن ج ٣ ص ٤٤٨ وابن كثير ج ٣ ص ٤٦٠ وروح المعاني ج ٢١ ص ١١٨ والدر المنثور ج ٥ ص ١٧٦ .  
(٢) انظر تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٦٠ .



## ﴿ النوع السابع ﴾

﴿ فى احكام متعددة يتعلق بالصلاة ﴾

وفيه آيات :

الاولى النساء [ ٨٥ ] **وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا .**

أصل تحية تحية<sup>(١)</sup> ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها وأدغم الياء في الياء وبعدئى بتضعيف العين ، وإنتما قال بتحية بالياء ، لأنه لم يرد به المصدر ، بل أراد بنوع من أنواع التحايا ، والتنوين فيها للنوعية ، واشتقاقها من الحيوية ، لأنَّ المسلم إذا قال : سلام عليكم ، فقد دعا للمخاطب بالسَّلامة من كلِّ مكروه ، والموت من أشدِّ المكاره ، فدخل تحت الدعاء ، واعلم أنه لم يرد بحييتهم سلام عليكم ، بل كلَّ تحية وبرٍّ وإحسان ، ويؤيده ما ذكره علىُّ بن إبراهيم في تفسيره عن الصادق عليه السلام أن المراد بالتحية في الآية السلام وغيره من البرِّ كذا في الكنز<sup>(٢)</sup> .

والذى يظهر من اللغة وأكثر التفاسير المعتمدة أن المراد بالتحية المتعارفة بين المسلمين أعني السلام بعد رفع ما كان في الجاهلية حتى روى النسي عن ذلك مثل أنعم صباحاً، وأنعم الله بك عينا، واشتهر أن تحية الاسلام هو السلام ، في القاموس: التحية السلام وفي مجمع البيان : اللغة : <sup>(٣)</sup> التحية السلام يقال حتى يحى تحية : إذا سلم ثم قال : المعنى أمر تعالى المسلمين برد السلام ثم طوّل جاريا عليه إلى أن نقل ما تقدم عن على بن إبراهيم ، ورجع إلى نحو ما تقدّم ، والكشاف<sup>(٤)</sup> بنى على

(١) قال فى المقاييس ج ٢ ص ١٢٢ الحاء والياء والحرف المعتل اعلان احدهما

خلاف الموت والاخر الاستحياء الذى هو الوقاحة انتهى ما اردنا نقله .

(٢) كنز العرفان ج ١ ص ١٥٥ والمجمع ج ٢ ص ٨٥ .

(٣) المجمع ج ٢ ص ٨٤ .

(٤) الكشاف ج ١ ص ٥٤٤ .

السلام وجرى عليه، وكذا الجمع وفي المعالم<sup>(١)</sup> : التحية دعاء الحياة، والمراد بها هنا السلام عليكم، وفي تفسير القاضي<sup>(٢)</sup> الجمهور على أنه في السلام ثم جرى عليه إلى أن قال : والتحية في الأصل مصدر حيثك الله على الاخبار من الحياة، ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك، ثم قيل لكل دعاء فغلب في السلام، وقيل المراد بالتحية العطية، وأوجب الثواب أو الرد على المنتهب، وهو قول قديم للشافعي انتهى.

ولا يخفى أن ما نقل عن الشافعي خلاف الظاهر المتبادر جداً، والأصل عدم وجوب عوض العطية، ووجوب ردّها، بل ردّها مذموم شرعاً، فلا يمكن إيجابه بمثل هذا الاحتمال، بل الظاهر أنه لا يحتمله.

وأما ما ذكره علي بن إبراهيم فالذي أفهم ممّا وصل إليّ من كلامه أنه يريد تفسير أحسن منها بالزيادة في البر والإحسان، ولهذا قال أوردوها يعني بمثلها من السلام، فلا نزاع حينئذٍ، ولا يبعد حمل ما تقدّم من الكثر على نحو ذلك بأن يراد أن المراد السلام وما مع السلام من البر كرحمة الله وبركاته، فلو صحّت في ذلك رواية عنهم عليهم السلام احتمل ذلك، فلا يذهب به إلى خلاف ظاهر القرآن، ولا يؤوّل بها مطلقاً.

وقيل : لو صحّت الرواية المنقولة في ذلك يمكن حملها على الرجحان المطلق، لا الوجوب، إذ الظاهر عدم القائل بوجوب تعويض كل بر وإحسان، وهو معلوم من الروايات أيضاً فتأمل.

ويمكن أيضاً الحمل على كل بر ممّا يسمّى تحية على ما نقل من القول بوجوب الرد في غير السلام، كأنهم صباحاً لعموم الآية، في كل ما يسمّى تحية، وهذا أيضاً خلاف الظاهر إلا أنه أقرب من بقية الأقوال غير خصوص السلام، ولهذا لا خلاف في وجوب ردّه وغيره غير ظاهر كونه مراداً بالاية، فيترك بالأصل و

(١) وكذا في الباب ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) البياض ج ٢ ص ١٠٥ ط مصطفى محمد .

لا يترك الاحتياط .

إذا عرفت ذلك فهنا أمور :

١ - ظاهر أصحابنا أن " عليك السلام بتقديم عليك أو عليكم ونحوه تسليم صحيح يوجب الرد ، وروى العامة <sup>(١)</sup> عنه عليه السلام أنه قال لمن قال عليك السلام يا رسول الله : لا تقل عليك السلام ، فإن " عليك السلام تحية الموتى ، إذا سلمت فقل سلام عليك فيقول الراد عليك السلام ، ولم يثبت ذلك عندنا ، نعم الأولى ما تضمنته ، ولو صححت لم يلزم عدم وجوب الرد كما في رواية أخرى لهم أن النبي ﷺ رد عليه بعد نحو هذا الكلام .

ب - سلام وسلاماً والظاهر صحتها ووجوب جوابها ، لوقوع الأولين في القرآن ، وكون الأخير كالأول ، ولظهور المراد عرفاً وصدق التحية كذلك ، وحذف الخبر ونحوه غير قادح في ذلك ، بل جاز لغة وعرفاً بل شرعاً ، وقيل : يحتمل العدم للأصل ، وعدم كونه متعارفاً شرعاً وعرفاً عاماً ، وعدم العلم بكونه مراداً في الآية ، لأنها غير صريح في العموم ، لأنها مهملة ، وإن كان ظاهرها عاماً عرفاً ، فتأمل فيه .

ج - وكذلك سلامي وسلام الله عليك أو عليكم ونحوه على ما صرح به شيخنا <sup>(٢)</sup> سلمه الله ، وينبته عليه بعض الروايات ، وربما اقتضى كلام ابن إدريس خلاف ذلك كما يأتي .

د - في المجمع <sup>(٣)</sup> أمر تعالى المسلمين برد السلام على المسلم بأحسن مما سلم إن كان مؤمناً وإلا فليقل وعليكم لا يزيد على ذلك ، فقوله " بأحسن منها " للمسلمين

(١) رواه ابوداود ج ٤ باب كراهية ان يقول عليك السلام ص ٤٧٨ الرقم ٥٢٠٩ عن ابى جري الهجيمي . قال اتيت النبي صلى الله عليه فقلت عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى قال محمد محيي الدين في تذييله واخرجه الترمذى والنسائي مختصراً ومطولاً وقال الترمذى حسن صحيح .

(٢) زبدة البيان ص ١٠٥ ط المرتضى .

(٣) المجمع ج ٢ ص ٨٥ .

خاصّة ، و قوله «أو ردّوها» لأهل الكتاب عن ابن عباس ، فإذا قال المسلم : السّلام عليكم ، فقلت : و عليكم السّلام و رحمة الله و بركاته ، فقد حيّيته بأحسن منها ، و هذا منتهى السّلام ، و قيل : إنّ قوله «أو ردّوها» للمسلمين أيضاً .

و في تفسير القاضي : إنّ الجواب إمّا بأحسن منه ، و هو أن يزيد عليه و رحمة الله ، فإن قاله المسلم زاد و بركاته ، و هي النّهاية ، و إمّا يردّ مثله ، كما <sup>(١)</sup> روي أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ السّلام عليك ، فقال : و عليك السّلام و رحمة الله ، و قال : آخر : السّلام عليك و رحمة الله ، فقال و عليك السّلام و رحمة الله و بركاته ، و قال آخر السّلام عليك و رحمة الله و بركاته ، فقال : و عليك فقال الرجل نقصتني فأين ما قال الله؟ و تلا الآية ، فقال ﷺ : إنك لم تترك لي فضلاً فرددت عليك مثله ، و ذلك لاستجماعه أقسام المطالب : السّلامة عن المضار ، و حصول المنافع و ثباتها ، و منه قيل «أو» للترديد بين أن يحيي المسلم ببعض التحية ، و بين أن يحيي بتمامها انتهى .

و الظاهر عندنا بل عندهم أيضاً أن «أو» للتخيير بين الزيادة و عدمه كما صرح به الكشف ، و هو ظاهر الآية ، و مقتضى الرواية السابقة ، و ما تقدم من قوله «فقل سلام عليك» فيقول الرادّ : عليك السّلام ، إذ الظاهر أنه ليس بأحسن ، و غير ذلك من روايات الخاصّة و العامّة .

نعم الأحسن للمسلم أحسن ، و في الكتابي يمكن المثل ، و استحباب الاقتصار بعليك يعني ما ذكرت من غير ذكر السّلام أو وجوبه مع احتمال تخصيص الأمر بسلام المسلم ، كما قد يشعر به قول المجمع .

وقيل إنّ قوله «أو ردّوها» للمسلمين أيضاً فلا يجب ردّ الكتابي أيضاً كالحربي ، لعدم حسن التحية عليهم بل يجب بغضهم .

هـ - كون منتهى السّلام و جوابه زيادة رحمة الله و بركاته كما تقدّم ، و ظاهر

(١) البيضاوى ج ٢ ص ١٠٥ و ترى الحديث في الدر المنثور ج ٢ ص ١٨٨ و قريب منه

الكنز أن عليه اتفاق الجمهور من الفقهاء والمفسرين ، غير ظاهر عندنا ، ويخالفه ما روه في صحاحهم <sup>(١)</sup> أنه سلم عليه ﷺ رابع بعد تسليم ثالث وقوله ﷺ بعد الجواب عشر ثم عشرون ثم ثلاثون فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته و مغفرته ، فردّ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وقال أربعون ، ثم قال لنا: هكذا نكون الفضائل .

و - وجوب الردّ بالمثل أو الأحسن كلياً ظاهر الآية ، و تقتضيه أخبار من العامة و الخاصة ، وكأنه لاخلاف عندنا وعندهم ، إذا كان السلام صحيحاً مشروعاً ، و الظاهر أنه فوريٌ كذلك ، و يدلّ عليه الغاء ، فالتارك له يأثم ، و يبقى في ذمته مثل سائر الحقوق ، و ليس ببعيد ، لأنّه المتعارف ، و المطلوب من المسلم عليه عادة ، و لذلك قالوا يجب الاسماع أيضاً ، قال شيخنا سلمه الله : وجوب الاسماع ليس بواضح الدليل <sup>(٢)</sup> بل بعض الأخبار الصحيحة صريحة في عدم وجوب الاسماع ، و أنه يكفي أن يجيب في نفسه بحيث لا يسمع المسلم إلا أن يكون إجماعياً فيؤوّل الأخبار .

ز - قالوا : وجوب الردّ كفائياً إذا كان السلام على جماعة ، في الكنز : لأصالة البراءة و لأنّ المقصود حصول المكافاة على التحية ، و قد حصل و للحديث انتهى .

(١) انظر الدر المنثور ج ٢ ص ١٨٨ .

(٢) انظر زبدة البيان ص ١٠٣ و الحديث الذي تمسك به تراه في الوسائل ج ٢ ص ١٢٤٥ الباب ١٦ من ابواب قواطع الصلوة المسلسل ٩٣٠٧ و ٩٣٠٨ قال ملاسراب على في حاشيته على زبدة البيان (قد اتحفنا نسخة مخطوطة منه الأستاذ مدرسي جهاردهي مدظله) لا يبعد الاستدلال عليه بان اشتغال الذمة برد السلام ثابت بقوله تعالى فحيوا باحسن منها اورودها وبالاخبار ولا يحصل العلم ببرائة الذمة بدون الاسماع ، و صراحة بعض الاخبار التي ادعاها ليست عامة فان لم يمكن التاويل وجب تخصيصها بموردها .

لكن يمكن أن يكون حديث النفس كناية عن انخفاض الصوت في حالة الصلوة ، ولا يبعد الاستدلال ، بظاهر فحيوا لعدم اطلاق التحية عرفاً على حديث النفس وما لا يسمع أصلاً . و يمكن تأييده بما رواه ابن القداح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سلم احدكم فليجهر بسلامه ولا يقول سلمت فلم يردوا على و لعله يكون قد سلم ولم يسمعه فاذ ارد احدكم فليجهر برده ولا

أما العامة <sup>(١)</sup> فرووا عن عليّ و الحسن بن عليّ عليهما السلام يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزى عن الجلوس أن يردّ أحدهم .

أما الخاصة <sup>(٢)</sup> فقد رووا ذلك عن أبي عبد الله في روايات ، وإن ضعف طريق بعضها ، لكن لم نر رواية في خلافه ولا أعلم فيه خلافاً إلا أنه خلاف ظاهر الآية ، قال سلمه الله <sup>(٣)</sup> لكن الظاهر إجماع الأمة على ذلك ، ولا أنه إنما سلم سلاماً واحداً فليس له إلا عوض واحد .

ثم الظاهر أنه إنما يسقط بفعل من كان داخلاً في المسلم عليهم ، و كونه مكلفاً بالجواب ، فلا يسقط بردّ من لم يكن كذلك ، فلو خصّ البعض من جماعة لم يجب على غيره ردّ ولا بردّ الغير يسقط عنه ، و كذا ردّ غير المكلف وإن كان داخلاً فيهم لا يسقط به ، لأنه إنما يجب عليهم دونه ، فهو بمنزلة العدم .

يقول المسلم سلمت فلم يردوا على انتهى ما أفاده .

قلت والحديث الذي تمسك به للجهر تراه في الوسائل الباب ٣٨ من أبواب احكام المشرع ج ٨ ص ٤٤٣ بالرقم ١٦٦٦١ .

(١) انظر الباب ج ١ ص ٢٧٧ أخرجه عن علي عليه السلام قال أخرجه ابو داود

وأخرج مثله في الدر المنثور ج ٢ ص ١٨٩ عن زيد بن اسلم .

(٢) سيأتي الإشارة اليه عند نقل بيان ملا سراب على .

(٣) زبدة البيان ص ١٠٣ وقال ملا سراب على في حاشيته على زبدة البيان في النسخة

التي اتحفنا الاستاذ المدرسى الجهاردهى مدظله :

ويؤيد ظاهر الاجماع مارواه الكليني عن غياث بن ابراهيم في الموثق به عن ابي

عبدالله قال اذا سلم القوم واحد اجزء عنهم واذا رد واحدا جزء عنهم وعن ابي عبد الله في رواية اخرى واذا سلم على القوم وهم جماعة اجزاهم ان يرد واحد منهم . ولا يبعد الاستدلال على الامر المتوفر الدواعى بمثل تلك الاخبار والاشتهار وان لم يثبت الاجماع واما قوله رحمه الله تعالى ولانه انما سلم سلاماً واحداً فلا يخلو من ضعف انتهى .

قلت و ترى الحديثين في الوسائل الباب ٤٦ من أبواب احكام المشرع ج ٨ ص ٤٥٠

المسلسل ١٥٦٨٥ و ١٥٦٨٦ .

نعم، لو كان المقصود بالذات بالسَّلام والعمدة فيه الغير المكلف كأولاد الملوك،  
احتمل الاجتزاء بجوابه كما يحتمل عدم الاجتزاء بجواب من كان مقصوداً بالتبع ،  
إذا كانوا جميعاً مكلفين ، بل في الصورة المتقدمة مع احتمال الاجتزاء بجواب المجيب  
إذا كان مقصوداً بالسَّلام مطلقاً لشمول مقيّد ظاهر الآية له ، مع عدم كون الردّ -  
وإن كان واجباً-عبادة يشرط فيه القربة ، فاذا أتى بالردّ الصحيح لغةً وعرفاً كفى،  
فليتنامل فيه .

وفي الذكرى : وفي الصبى المميّز وجهان مبنيّان على صحة قيامه بفرض  
الكفاية ، وهو مبنيٌّ على أنّ أفعاله شرعيّة أولاً ، نعم لو كان غير مميّز لم  
يعتدّ به .

ح - ظاهر الآية وجوب جواب سلام غير البالغ المميّز القاصد للتحية، كالبالغ،  
وقيل لا يجب لعدم كونه مكلفاً وأفعاله شرعيّة ، لكن اشتراط التكليف و شرعيّة  
الأفعال غير ظاهر ، والاحتياط واضح، نعم إن ثبت عدم كونه تحيةً شرعاً توجه عدم  
الوجوب لكن الظاهر خلافه .

ط - قال شيخنا دام ظلّه معلوم أنّ وجوب الردّ إنّما يكون في السَّلام المشروع،  
ولكن الظاهر عموم المشروعيّة حتّى يحصل المانع ، فيجب الردّ حال الخطبة والقراءة  
والحتمّام والخلاء ، فإنّ الظاهر استحباب ذلك كلّهُ ، ومشروعيته ، إلّا أنّ ثوابه  
أقلّ من بعض الأفراد، نعم إن ثبت الكراهة في هذه المواضع بمعنى رجحان عدمه ،  
و يكون الجواب مخصوصاً بالمستحبّ والرّاجح ، لم يجب الردّ ، ولكن ظاهر  
الاية العموم ، ولهذا قيل بوجوب ردّ سلام الأجنبيّة مع القول بالتحريم فتأمل .  
و الظاهر أنّ الكراهة بهذا المعنى لا بمعنى الأقلّ ثواباً كما قال بعض الاصحاب  
أن لا كراهة في العبادات إلّا بهذا المعنى ، و ظاهر الاصحاب الوجوب كلياً ، فكأنّته  
بالاجماع وعموم العرفي المفهوم من الآية و الرواية ، و يؤيده ما ورد من الردّ في  
الصلاة فيدلّ على المشروعيّة ووجوب الردّ ، إذ السَّلام منهى عنه فيها ، فلو لم يكن  
الردّ واجباً لم يجز .

ي - لا يكره السلام على المصلي ، وبه قال ابن عمر ، وأحمد في رواية للأصل  
ولعموم قوله تعالى « إذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم » قال في الذكرى<sup>(١)</sup> : روى  
البزنجي في سياق أحاديث الباقر عليه السلام : إذا دخلت المسجد والناس يصلون فسلم  
عليهم ، وإذا سلم عليك فاردد فأتى أفعله ، وإن عمار بن ياسر مر على رسول الله  
هو يصلي فقال : السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته ، فرد عليه السلام .  
وظاهر الشافعي الكراهة لأنه كره السلام على الامام حال الخطبة ، فحال  
الصلاة أولى ، وهو رواية أخرى عن أحمد ، ونقل عن عطاء وجابر أيضاً .

وفي الكنز : الأقوى عندي كراهية السلام على المصلي لأنه ربما شغله عن  
القيام بالواجب إذا رد أو ترك الواجب إذا لم يرد ، وفيه نظر .  
نعم بعض رواياتنا أيضاً يتضمن أنه لا يسلم على الرجل وهو في الصلاة ، فلو  
حملت الكراهة على الأقل ثواباً لم يبعد ، ثم إذا سلم عليه وهو في الصلاة وجب عليه  
الرد لفظاً عند علمائنا ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وقنادة ، و  
قال الشافعي : يرد إشارة ، ومنع أبو حنيفة نطقاً وإشارة ، وقال عطاء والنخعي  
الثوري : يرد بعد فراغه ، ونقله الجمهور عن أبي ذر .

لنا عموم الآية ، وما تقدم من جوابه عليه السلام لعمار بن ياسر في الصلاة ، وما  
في الكافي<sup>(٢)</sup> عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل  
يسلم عليه وهو في الصلاة ، قال يرد بقول سلام عليكم ، ولا يقول وعليكم السلام ،  
فإن رسول الله صلى الله عليه وآله كان قائماً يصلي فمر به عمار بن ياسر فسلم عليه عمار ، فرد عليه  
النبي صلى الله عليه وآله هكذا ، وفي التهذيب<sup>(٣)</sup> لم يذكر سماعة .

(١) نقله في الوسائل في الباب ١٧ من ابواب قواطع الصلوة ح ٤ ص ١٢٦٧

المسلسل ٩٣١٤ .

(٢) الكافي ج ١ ص ١٠٢ وهو في الوسائل الباب ١٦ من ابواب قواطع الصلوة ح

٤ ص ١٢٦٥ المسلسل ٩٣٠٦ .

(٣) انظر التهذيب ج ٢ ص ٣٢٨ الرقم ١٣٤٨ وقد اوضحنا في تعاليمنا على مسالك



وما رواه الصدوق <sup>(١)</sup> عن محمد بن مسلم: سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يسلم على القوم في الصلاة فقال: إذا سلم عليك مسلم وأنت في الصلاة فسلم عليه بقول «السلام عليك» وأشر بأصابعك، وغير ذلك من الروايات.

ويردُّ الاكتفاء بإشارة أنه خلاف ظاهر القرآن، وإلا لكفى في غير الصلاة، ويردُّ التأخير ما تقدم من الفورية المستفادة من الآية وكذا الروايات، ولذلك قال العلامة رحمه الله: بل لو اشتغل بالقراءة عقيب التسليم عليه ولم يشتغل بالردِّ بطلت صلاته، لأنه فعل منهى عنه. ولا يريد حصر الحكم في القراءة، بل المراد الاشتغال بشيء من أجزاء الصلاة منافي للردِّ الواجب على وجهه، لأنَّ الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده الخاص كما حقق في موضعه.

لا يقال سلمنا الفورية ولكن الموالات في الصلاة خصوصاً بين أجزاء القراءة واجبة فوراً أيضاً فلا نسلم وجوب تقديم الردِّ، لأننا نقول قد علم وجوب تقديم الردِّ من الروايات، على أنَّ الأصل عدم اعتبار الموالات بحيث تنافي الردِّ مع الوجوب فوراً. ثم لا يخفى أنَّ ما اشتغل به من غير الردِّ إنما تبطل به الصلاة إذا وصل إلى حدٍّ يدخل تحت المبطلات، كأن يكون كلاماً بحرّفين أو واحداً مفهماً من غير الأجزاء الواجبة للصلاة، أو من الواجبة ولو حرفاً غير مفهم ولم يتدارك، أو فعلاً كثيراً أو قليلاً مع عدم التدارك، و الظاهر عدم القدر مع نسيان السلام أو وجوب الردِّ، وكذا جهل السلام، أما جاهل الوجوب أو الفورية مع ظنِّ عدم جواز الردِّ في الصلاة أو عدمه، فلا يبعد صحة صلاته والله أعلم.

واعلم أنه لا يبعد أن يقال الفورية المفهومة في جواب السلام، إنما هو تعجيله بحيث لا يبعد تاركاً، ولا يخرج عن حدِّ الكلام والجواب، فلا يبعد أن لا يضر الاشتغال

الافهام ج ١ ص ٢٣٠ ان نسخة الكافي لعلها تكون اصح لان عثمان بن عيسى لا ينقل عن ابي عبدالله وقد وصف الحديث فى المرات ج ٣ ص ١٣٧ بالموثق وقد اوضحنا فى تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٣٠ ان الاقوى ضعف الحديث فراجع .

(١) الوسائل الباب ١٦ من ابواب قواطع الصلوة ح ٤ ص ١٢٦٦ المسلسل ٩٣٠٩ .

باتمام كلمة إذا كان السلام في أثناءها .

يا - قال السيد المرتضى قدس الله روحه إن الشيعة يقول يجب أن يقول المصلي في رد السلام مثل ما قال المسلم «سلام عليكم» ولا يقول «و عليكم السلام» و به فتوى الشيخ في كتبه ، و قد تقدم رواية عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام أو عنه عليه السلام بغير واسطة ، إلا أن عثمان ضعيف ، لكن قد يعد من الموثق <sup>(١)</sup> .

و روى هشام بن سالم <sup>(٢)</sup> في الصحيح عن محمد بن مسلم قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام و هو في الصلاة فقلت السلام عليك فقال السلام عليك ، قلت كيف أصبحت فسكت ، فلمّا انصرف قلت له أيرد السلام و هو في الصلاة ؟ فقال : نعم مثل ما قيل له ، وقال إدريس إذا كان المسلم عليه قال له «سلام عليكم» أو «سلام عليك» أو «السلام عليك» أو «عليكم السلام» فله أن يردّ عليه بأيّ هذه الالفاظ كان ، لانه ردّ سلام مأمور به ، و ينوى به ردّ سلام لأقراءة قرآن ، فان سلم بغير ما بيّناه فلا يجوز للمصلي الردّ عليه ، لانه ما تعلق بذمته الردّ لانه غير سلام ، هذا .

وما تضمنت رواية عثمان بن عيسى من النهي عن الردّ بقول «و عليكم السلام» لاشبهة فيه ، لأنّ حرف العطف أمرٌ زائد على الواجب من ردّ السلام ، أمّا إذا قال المسلم «عليكم السلام» و صحّحناه ، فالجواب بعلينا السلام ممّا لا ينبغي النزاع في جوازه كما لا يخفى ، بل في وجوبه كما هو ظاهر الروايتين مؤيداً بالشهرة أو الاجماع كما هو مقتضى كلام السيد قدس الله روحه ، لكن ابن إدريس على أصله من عدم العمل بأخبار الآحاد ، و السيد كذلك ، إلا أنه ادّعى إجماع الطائفة و اعتمد عليه .

و قول شيخنا <sup>(٣)</sup> دام ظلّه الظاهر أن الردّ بالمثل شامل لقوله «السلام عليكم»

(١) قد تقدم ان الأقوى ضعفه .

(٢) الوسائل الباب ١٦ من ابواب قواطع الصلوة ح ٤ ص ١٢٦٥ المسلسل ٩٣٠٥ .

(٣) قد تقدم انه بين ذلك في ص ١٠٤ و ص ١٠٥ من زبدة البيان ط المرتضى .

و«عليكم السلام» لعدم التفاوت بين التقديم والتأخير ، وكذا بالتنكير والتعريف ، وسلامي وسلام الله ونحو ذلك على الظاهر ، وأن الأفضلية تحصل بضم «و رحمة الله وبركاته» مع عدمهما ، وأن الانسان مخير في الرد بينهما بظاهر الآية وغيره ، فالظاهر أنه يريد بيان المثلية المعتبرة في قوله تعالى «أو ردوها» على ما ذكر بعض أن المراد به الجواب بالمثل ، ومع ذلك موضع تأمل كما لا يخفى .

أما المثلية المعتبرة في الصلاة ، فلا يبعد أن يكون أحال على ذلك إذ لم يذكر غير هذا ، فيكون قد وافق ابن إدريس ، بل زاد ، وما قدمنا هو الظاهر لما تقدم ، وهو مقتضى مراعاة الواجبين جميعاً والاحتياط أيضاً .

وأما ما ذهب إليه المحقق وتبعه صاحب الكنز من اعتبار لفظ القرآن ، فلا يجب في غير «سلام عليكم» كما صرحوا به ، فالرواية الصحيحة صريحة في عدمه ، إذ ليس في القرآن السلام عليكم ، وقال العلامة على قول ابن إدريس : فان سلم بغير ما بيناه الخ : ليس بمعتمد بل الواجب الرد في كل ما يسمى تحية لعموم الآية ، ولا أنه إما داع له أو راد لتحيته وعلى التقديرين لا تحريم ، وهذا يقتضي أن تكون التحية و ردّها دعاءً وجائزاً في الصلاة ، وليس بمعتمد .

يب - في الذكرى : يجب إسماعه تحقيقاً أو تقديرأ كما في سائر الرد - وبعد الإشارة إلى ما في الموثق عن عمار الساباطي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم على المصلّي فقال إذا سلم عليك مسلم وأنت في الصلاة فردّ عليه فيما بينك وبين نفسك ، ترفع صوتك .

وما في الصحيح <sup>(١)</sup> عن منصور بن حازم أنه قال إذا سلم الرجل على الرجل وهو يصلي يردّ عليه خفياً كما قال ، قال : مما يشعران بعدم اشتراط إسماع المسلم ، والأقرب اشتراط إسماعه ليحصل قضاء حقه من السلام .

وحملهما في التذكرة على حال التقيّة فقال : لو اتقي ردّ فيما بينه وبين نفسه تحصيلاً لثواب الردّ ، وتخليصاً من الضرر ، ولقول الصادق عليه السلام - وأشار إلى ما في

(١) قد تقدم في ص ٢٣٢ عند بيان ملاسراب على انهما بالسلسل ٩٣٠٧ و ٩٣٠٨ .

الرَّوَايَتَيْنِ ، وهو الَّذِي يَنْبَغِي ، ونحوهما ما تقدّم أو لا عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام فسلم عليه تقول «السلام عليك» وأشر بأصابعك ، ويدل على وجوب الاسماع أيضاً أنه لو لم يجب الاسماع في الصلاة يَنْبَغِي أن لا يجب في غيرها أيضاً كما تقدم .  
 إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا .

محاسباً أي يحاسبكم على كل شيء من التحيّة وغيرها ، وفي المعالم قال مجاهد : حفيظاً ، وقال أبو عبيدة : كافياً ، وفي الجمع الحسيب : المحاسب الحفيظ ، فتأمل .

الانعام [ ١٦٢ ] قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
 لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ .

«نُسُكِي» قيل عبادتي وتقرّبي كلّهُ فتعميم بعد تخصيص ، وقيل مناسك حجّي ، وقيل ذبحي ، وجمع بين الصلّاة والذّبح كما في قوله «فصل لربك وانحر» وفي المعالم : وقيل ديني ، وربما رجع إلى الأوّل «و محيائي ومماتي» قيل ما آتية في حياتي وأموت عليه من الإيمان والعمل الصّالح ، وقيل العبادات والخيرات الواقعة حال الحيوة ، وألتي تقع بعد الموت بالوصية ونحوها كالمدبر ، وقيل نفس الحيوة والموت .

«لله» أي الطّاعة خالصة له والحيوة والممات منه خالصة لا شريك له في شيء من ذلك «وبذلك» المذكور «أمرت» وهو مراد من قال أي الاخلاص المذكور ، وقيل أو بذلك القول .

«و أنا أوّل المسلمين» فإنّ إسلام كلّ نبيّ متقدّم على إسلام أمته ، فلا ريب في دلالة على تحريم قسمي الشّرك الظّاهر كعبادة الأصنام والكواكب ونحوها ، والخفي كالرياء والسمعة ، وأنه لا يجوز إسناد شيء من ذلك إلى غيره مستقلاً ولا مشاركا كالكواكب والأفلاك والعقول وغيرها .

وقد يستشكل حينئذ قصد حصول الثواب والخلاص من العقاب ، ولا إشكال ، لأنّ الثواب والعقاب لما كانا منه سبحانه برضاه واختياره لا شريك له في ذلك بوجه :

كان قصد تحصيل ثوابه و الخلاص من عقابه سبحانه بالعبادة له مؤكداً للاخلاص فيها و مقتضياً له ، فلا ينافي الاخلاص ، و بالجملة كل ما كان مقصوداً منه بالعبادة له لا ينافي قصده بها الاخلاص فيها له كما تقدم في بحث النية الاشارة إليه أيضاً .

نعم مزيد المعرفة بجلال شأنه و عظيم سلطانه و اليقين بسعة فضله و إنعامه و مشاهدة كمال إشفاقه و إحسانه توجب محبة و رغبة في ابتغاء مراده بحيث لا يلحظ في الامتثال شيء من حصول الثواب و عدم العقاب ، بل لا يخطر ان بالبال ، وهذا أنم من أن يتأكد بنحو ما تقدم .

و قد استدل بالآية على كون الاخلاص المذكور من أحكام الاسلام التي يلزم كل مسلم و أن كل مسلم مأمور بذلك ، لقوله « و أنا أوّل المسلمين » فانه يدل على أن غيره ايضاً مكلف مأمور بذلك ، و أنه أوّلهم ، مع ما ثبت من عموم التاسي ، و في تقديم « بذلك » على « أمرت » دلالة على الاختصاص ، فاما على اختصاص الامر بذلك و ما يستلزمه أو بالنسبة إلى ما ينافي ذلك من الشرك و نحوه ، و أما كون ذلك من لوازم الاسلام فمشكل ، إذ يلزم الخروج منه بالرياء .

فيمكن أن يقال معنى « لله » أن جميع ذلك هو مالكة و مستحقه ، فالمعنى واحد في الجميع ، و الأمر بالقول معتقداً أو باعتقاد ذلك أو الأمر بكونها منه أو جعلها على الوجه المذكور ، و المراد و أنا أوّل المنقادين لا الاسلام الشرعي ، وهو غير بعيد ، و هو قريب من الايمان ، فيمكن على قول المعتزلة التشبث بذلك في خروج المرائي من الايمان ، و الظاهر أن الرياء كبيرة فيصح على قول من يقول بالخروج بها من الايمان نحوه هذا ، و يمكن كونه يعم الايمان بوجه فتأمل ، أو أوّل المنقادين انقياداً شرعياً هو الاسلام ، فاذا كان شرعاً لا يضر بالانقياد الرياء و السمتة مع الاعتقاد الصحيح في ذلك ، لم يلزم الخروج بذلك كما لا يخفى ، و على كل حال الظاهر أنه لا يراد به الاسلام و لوظاهراً .

هذا و قال شيخنا <sup>(١)</sup> سلمه الله : إنه لا يفهم منها أن الاخلاص المذكور من

أحكام الاسلام ، فيكون كل مسلم مأموراً به فليتماثل فيه ، وقيل : في الآية إيماء إلى كون العبادة شكراً لنعمة التربية و الابداد ، لذكر هذه الصفة عقيب ذكر العبادة ، إشعاراً بالعلية وفيه نوع تأمل .

نعم لا ريب في الإيماء إلى أن للصفة مدخلاً في ما تقدم حتى الاختصاص و « لا شريك له » ، إماً تأكيد للاختصاص المفهوم من « لله » فلا يكون داخلياً في الصفة ، أو هو منها أي لا شريك له في خلق العالمين وتربيتهن ، أو مطلقاً بوجه من الوجوه وهو أقرب لفظاً ومعنى .

ثم فيما قد منّا من اختصاص الاخلاص المذكور بالأمر دون ما يخالفه وينافيه - إذا أُشير بذلك إلى كون ما تقدّم أو جعله على الوجه المذكور - دلالة واضحة على توقف صحة الصلاة بل سائر العبادات على الاخلاص المذكور ، و ما تضمنته من معرفة الله و وحدانيته و كونه ربّاً للعالمين أي منشأ و مرتباً لهم .

قيل : فيستلزم ذلك وجوب العلم بكونه قادراً وعالمًا وحكيماً إذ الاخلاص يستلزم ذلك ، وهو موضع نظر ، فإن استلزام ذلك وجوب العلم بما ذكره غير واضح ، نعم استلزامه للعلم به قريب .

ثم الاخلاص المذكور يستلزم المعرفة المذكورة و توقف العبادة عليها و على الاخلاص المذكور ، لكن قد يمنع ذلك لأن كل ما كان واجباً مأموراً في شيء بوجه لا يجب أن يبطل ذلك عند عدمه بالكلية ، فلا يتم إلى أن ينضم إلى ذلك الاجماع أو نحوه ممّا يقتضي اشتراط الاخلاص في العبادة مطلقاً بهذا الوجه ، وقد يقال : فاذا ثبت كون العبادة مأموراً بها على هذا الوجه ، فاذا لم يأت بها على الوجه الخاص لم يأت بالمأمور به فتكون باطلة .

و قد يجاب بأن ذلك إذا كان الأمر بالعبادة هو الذي تضمن هذا الوجه ، لا أن يكون بأمر على حدة ، و هنا كذلك ، لكن تضمن على ما قد مناه ما يلزم منه أن لا يكون خلاف ذلك مأموراً به ، فاذا لم يكن كذلك كانت باطلة .

وقيل : يمكن الاستدلال بها على وجوب المعرفة و توقف الصحة عليها للأمر

بذلك القول، فانه يفهم أنه يجب قول ذلك ومعرفة القول وفهمه وصدقه مع المتعلقات متوقفة عليها، وهذا إنما يتم بما قدّمنا كما لا يخفى، وقيل: ويتفرّع على ذلك عدم صحّة عبادة من لم يكن عارفاً بالله تعالى هذه المعرفة، بدليل، وإن كان في الظاهر مسلماً، وفيه بعد.

المائدة [ ٥٥ ] إِنَّمَا وَلِيَّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُدُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ .

قال عليّ القوشجيّ في شرحه للتجريد: <sup>(١)</sup> اتفق المفسّرون على أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حين تصدّق بخاتمه في الصلّاة راکعاً هذا .

وقد تظافر عليه الرّوايات من جهة الخاصّة والعامة <sup>(٢)</sup> فمئها ما أورد في جامع الأصول عن عبد الله بن سلام <sup>(٣)</sup>، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله ورهط من قومي فقلنا: إنّ قومنا حادّونا لما صدّقنا الله ورسوله، وأقسموا أن لا يكلمونا، فأنزل الله تعالى وإنا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا، ثمّ أذنّ بلال لصلّاة الظهر، فقام الناس يصلّون: فمن بين ساجد وراكع، وسائل إذا سأل فأعطاه عليّ خاتمه وهو راکع،

(١) انظر شرح القوشجيّ على التجريد ط ايران ١٣٠١ ص ٤٠٢ .

(٢) انظر غاية المرام من ص ٩٠ الى ص ١٠٧ الباب الثامن عشر والباب التاسع عشر وفيه ٣٥ حديثاً عن طرق الفريقين وانظر ايضاً المراجعات للمرحوم آية الله السيد شرف الدين المراجعة ٤٠ والفدير للمرحوم آية الله الاميني ج ٢ ص ٥٢ الى ٥٣ وج ٣ ص ١٥٦-١٦٢ وتعاليق احقاق الحق لآية الله المرعشي مدظله ج ٢ من ص ٣٩٩ الى ص ٤٠٨ ففي الكتب الاخيرة اشارة الى مصادر حديث نزول الآية في شان علي بن ابي طالب من طرق أهل السنة .

وانظر ايضاً الدر المنثور ج ٢ ص ٢٩٣ و ٢٩٤ وتفسير البرهان ج ١ ص ٤٧٩ الى ص ٤٨٥ وتفسير نور الثقلين ج ١ من ص ٥٣٣ الى ص ٥٣٧ وانظر ايضاً تعاليق السيد حسين بحر العلوم على تلخيص الشافعي ج ٢ ص ١٩ و ص ٢٠ .

(٣) راجع جامع الاصول ج ٩ ص ٤٧٨ ورواه عن النسائي في المراجعات ونقله في تعاليق احقاق الحق عن جامع الاصول و تراه كما نقله المصنف في الدر المنثور ج ٢ ص ٢٩٣ آخر الصحيفة اخرجه عن ابن مردويه من طريق الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس عن عبد الله بن سلام .

فأخبر السائل رسول الله ﷺ فقرأ علينا رسول الله ﷺ «إِنَّمَا وَلَيْسَ كُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راعون ، و من يقول الله ورسوله و الذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون» .

في الجوامع؛ نزلت في عليّ وفي الكشاف: فإن قلت: كيف يصح أن يكون لعليّ (عليه السلام) (١) و اللفظ لفظ جماعة؟ قلت: جيء به على لفظ الجمع ، وإن كان السبب فيه رجلاً واحداً ليرغب الناس في مثل فعله ، فينالوا مثل ثوابه ، ولينبه على أن سجيّة المؤمنين يجب أن يكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ و الاحسان ، و تفقد الفقراء ، حتّى إن ازهم أمر لا يقبل التأخير وهم في الصلاة ، لم يؤخروا إلى الفراغ منها ، هذا و جاز ذلك للمتّعظيم أيضاً .

على أن في أخبار الشيعة زادهم الله هداية و توفيقاً أن مثل ذلك واقع من كلّ واحد من الأئمة الأحد عشر من ولده (عليه السلام) (٢) ، و لا يبعد كون الحصر إضافياً بالنسبة إلى من يتوقع كونه وليّاً مثله ، و يكفي لذلك علمه تعالى بأنّه يقع التردّد بل يجزم جماعة بخلافه .

ولا يحتاج إلى ثبوته حين النزول ، لو ثبت عدم ثبوته حينئذٍ ، فإنّ الله أن يخبر أنّه الامام حين الاحتياج ، و هو بعد فوته (عليه السلام) بغير فصل و هو ظاهر ، فإنّه بعد أداء الحصر و انحصار الأوصاف فيه (عليه السلام) و اتفاق المفسرين على أنّه في حقّه (عليه السلام) يدلّ على اختصاصه بها بلا تكلف .

فلا وجه لجعل قوله «وهم راعون» عطفاً أو بمعنى «خاضعون» ولا الاعتراض بأنّ الولي قد يكون بمعنى الناصر و المحبّ و غير ذلك ، فإنّه يقتضي أن لا يختصّ به (عليه السلام) لأنّه لا يناسب الاختصاص كما لا يخفى .

(١) الكشاف ج ١ ص ٦٤٩ .

(٢) ولالية المظفر قدس سره في السر عن التعبير بلفظ الجمع والاية سيد شرف الدين

قدس الله روحه ايضاً بيان نقلناهما في تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٤٢ و ص



على أن لنا أن نقول حينئذ بأي معنى كان ، فلا بدّ لولايته بذلك المعنى من مزية باعتبارها اقترنت بولاية الله وولاية رسول الله وقارنهما دون ولاية غيره كما هو مقتضى الحصر ، وما ذلك إلا لكون ولايته كولاية الرسول ﷺ دون غيره ، وذلك يقتضى إمامته ﷺ بعده ﷺ .

ولا [الاعتراض] بأنّه ليس فى حقّه للجمع ، وللحصر وهم لا يقولون به ، كما قاله القوشجى ، فإنّه بعد نبوت ما تقدّم من كونها فى حقّه ﷺ فى تصدّقه بخاتمته يكون ذلك اعتراضاً على الله و غمضاً للعين عن الحق .

وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ .

وضع المظهر موضع المضرر تنبيهاً على البرهان عليه ، فكأنّه قال فهم حزب الله و حزب الله هم الغالبون ، و تنوياً بذكرهم و تعظيماً لشأنهم و تشريفاً لهم بهذا الاسم ، و تعريضاً بمن يوالي غير هؤلاء بأنّهم حزب الشيطان ، و فى الصحاح : حزب الرّجل أصحابه .

و فى المقام يستدلّ بها على أمور :

كون الفعل القليل لا يبطل الصلاة ، و أنّ نيّة التصدق و الزّكوة يجوز بغير لفظ ، و أنّها فى الصلاة جائزة لا تنافي التوجه إلى الصلاة ، و استدامة نيّتها و أنّه تصحّ كذلك نيّة الزّكوة احتساباً على الفقير و صحّة نيّة الصوم فى الصلاة ، و كذا نيّة الوقوف فى عرفة و مشعر فيها .

أمانيّة الاحرام والتلبية أيضاً فيها كما ذهب إليه صاحب الكنز ، مستدلاً بأنّها ذكر و ثناء على الله ، فموضع تأمل ، و تسمية التصدق زكوة ، لأنّ الظاهر أنّ ذلك لم يكن زكوة واجبة ، و إن كانت واجبة فتدلّ على جواز التأخير فى الجملة و إخراج القيمة و الله أعلم .

طه : [٢٤] إِنِّى أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِى وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِى إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتَعْزِى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى .

فى ترتيب الحكم على الذات الشريفة والتوحيد من الأشعار بالعلية والاختصاص

«لا يخفى «الذكرى» لتذكرني ، فان ذكرى أن أعبد و يصلى لي ، أو لتذكرني فيها لاشتغال الصلاة على الأذكار، عن مجاهد، فكأنه قيل: لكونها ذكرى ، أو لذكرى فيها أو لأنني ذكرتها في الكتب وأمرت بها ، أو لأن أذكرك بالمدح و الثناء و أجعل لك لسان صدق .

أو لذكرى خاصة لا تشوبه بذكر غيري ، أو لاختصاص ذكرى و طلب وجهي لائرائي بها و لا تقصد بها غرضاً آخر ، أو لتكون لي ذاكرة غير ناس فعل المخلصين في جعلهم ذكر ربهم على بال منهم ، و توكيل مهمهم وأفكارهم به كما قال «لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله» .

أو لأوقات ذكرى <sup>(١)</sup> وهي مواقيت الصلاة ، وقيل إنه ذكر الصلاة بعد نسيانها <sup>(٢)</sup> أي أقمها متى ذكرت كنت في وقتها أو لم تكن ، كذا في الجمع ، و كلام بعض ظاهر في القضاء لما روي <sup>(٣)</sup> أنه ﷺ قال : من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، إن الله تعالى يقول : «واقم الصلاة لذكرى» .

و عن الباقر <sup>(٤)</sup> ﷺ : إذا فاتتك صلاة فذكرتها في وقت أخرى فان كنت تعلم

(١) فاللام وقتية بمعنى عند مثلها في قوله تعالى ياليتنى قدمت لحيوتي و قولك كان كذا لخمس خلون .

(٢) فيكون اللام وقتية او تعليلية والمراد اقم الصلوة عند تذكرها اولاجل تذكرها.

(٣) انظر سنن البيهقي ج ٢ ص ٢١٦ الى ص ٢١٩ وبالفاظ مختلفة في الدر المنثور ج ٤ ص ٢٩٤ والقصة مارواه الشهيد في الذكرى بسنده الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر تراه في الوسائل الباب ٦١ من ابواب مواقيت الصلوة ج ٣ ص ٢٠٧ المسلسل ٥١٧٣ .

قال في الحقائق ج ٦ ص ٢١٧ وهذه الرواية لم نقف عليها الا في الذكرى وكفى به ناقلاً وفي الذكرى بسط كلام في ما يستفاد من الحديث نقله في البحار ج ١٨ ص ٥٢٧ ط كهماني و اضاف العلامة قدس سره فوائد اخر يستفاد من الحديث فراجع

(٤) الوسائل الباب ٦٢ من ابواب المواقيت ج ٣ ص ٢٠٩ المسلسل ٥١٧٨ عن الكافي والتهذيب والاستبصار مع قليل تفاوت في اللفظ وهو في الكافي ج ١ ص ٨٠ وهو في المرآت ج ٣ ص ١١٧ وقال في وصف الحديث انه مجهول كما يشير المصنف بعيد ذلك

أَنَّكَ إِذَا صَلَّيْتَ الَّتِي فَاتَكَ كُنْتَ مِنَ الْآخِرَى فِي وَقْتِ فَابِدَاءِ بَالْتِي فَاتَكَ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ «أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي» إِلَّا أَنْ فِي الطَّرِيقِ الْقَاسِمُ بْنُ عُرْوَةَ وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوحٍ بِالتَّوَثُّوقِ وَكَانَ الظَّاهِرُ فِي الْعِبَارَةِ حِينَئِذٍ لَذِكْرَهَا ، فَإِمَّا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيْ لَذِكْرِ صَلَاتِي ، أَوْ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الصَّلَاةَ فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهَ ، أَوْ لِأَنَّ الذِّكْرَ وَالنِّسْيَانَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْحَقِيقَةِ .

«أَكَادُ أَخْفِيهَا» فَلَا أَقُولُ هِيَ آتِيَةٌ لِفِرَاطِ إِرَادَتِي إِخْفَاءَهَا ، وَلَوْلَا مَا فِي الْإِخْبَارِ بِأَتْيَانِهَا مَعَ نَعْمِيَّةٍ وَقْتَهَا مِنَ اللَّطْفِ لَمَا أَخْبَرْتُ بِهِ ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ <sup>(١)</sup> وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ «أَخْفِيهَا» بِالْفَتْحِ مِنْ خَفَا إِذَا أَظْهَرَهُ أَيْ قَرَّبَ إِظْهَارَهَا كَقَوْلِهِ «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ» وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ أَخْفَاهُ بِمَعْنَى خَفَاهُ ، فَأَكَادُ أَخْفِيهَا مُحْتَمَلٌ لِلْمَعْنَيْنِ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَكَادُ أَخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي وَذَكَرُوا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي مَصْحَفِ أَبِي .

وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ «أَكَادُ أَخْفِيهَا فَكَيْفَ أَظْهَرَ كَمْ عَلَيْهَا» لَكِنْ لِأَدْلِيلٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْمَحْذُوفِ وَمَحْذُوفٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مَطْرُوحٍ وَمَا قِيلَ <sup>(٢)</sup> : إِنَّهُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ثَمَّ نَقَلَ عَنِ الْجَبَلِ الْمَتِينِ أَنَّ الْحَدِيثَ يَدُلُّ عَلَى تَرْتِيبِ مُطْلَقِ الْغَائِثَةِ عَلَى الْحَاضِرَةِ كَمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْمَضَاقِفَةِ .

وَانْظُرِ الْبَحْثَ فِي مَسَالَةِ الْمَضَاقِفَةِ مَسَالِكَ الْإِفْهَامِ ج ١ ص ٢٤٧ إِلَى ص ٢٢٩ مَعَ تَعَالِيْقِنَا عَلَيْهِ وَقَدْ نَقَلْنَا فِيهِ عَنْ اسْتَاذِنَا الْعَلَمَةِ مُؤَسَّسِ الْحَوْزَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِقَمِ آيَةَ اللَّهِ الْحَاضِرِي نُوْرَ اللَّهِ مُضْجَمُهُ الشَّرِيفِ بَيَانًا جَامِعًا مُفِيدًا كَامِلًا يَحِقُّ أَنْ يَكْتُبَ بِالنُّورِ عَلَى خُدُودِ الْحُورِ .

(١) نَقَلَهُ فِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ١٦ ص ١٥٧ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنَ جَبْرِ وَ الْحَسَنِ وَ مُجَاهِدٍ وَفِيهِ وَرَوَيْتُ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَعَاسِمٍ وَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي شَوَاحِدِ الْقُرْآنِ ص ٨٧ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَابِي الدَّرْدَاءِ وَفِيهِ عَنْ أَبِي وَأَخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أَظْهَرَ كَمْ عَلَيْهَا وَفِي رُوحِ الْمَعَانِي ج ١٦ ص ١٧٦ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَعْفَرِ الصَّادِقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْمَعْنَى أَكَادُ أَخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي مَصْحَفِ أَبِي كَذَلِكَ وَرَوَى ابْنُ خَالَوَيْهِ عِنْدَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ فَكَيْفَ أَظْهَرَ كَمْ عَلَيْهَا وَفِي بَعْضِ الْقَرَاءَاتِ بِزِيَادَةِ فَكَيْفَ أَظْهَرَهَا لَكُمْ وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ فَكَيْفَ يَعْلَمُهَا مَخْلُوقٌ .

وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْعَرَبِ مِنْ أَنَّ أَحَدَهُمْ إِذَا أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي كِتْمَانِ الشَّيْءِ قَالَ كَدَتِ أَخْفِيهِ مِنْ نَفْسِي انْتَهَى وَانْظُرِ أَيْضًا الْكَشَافَ ج ٣ ص ٥٦ وَالْمَجْمَعَ ج ٤ ص ٦ وَالدر المنثور ج ٤ ص ٢٩٤ .

(٢) وَلَكِنْ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمَعَ عَنِ الصَّادِقِ ج ٤ ص ٦ مَرْسَلًا .

الصّادق عليه السلام فلم يثبت .

« لتجزى » متعلّقه بآنية ، وقيل : أو بأكاد ، ويحتمل بأخفيها ، وهو أقرب

من أكاد .

« بما تسعى » أي لسعيها ، فيدلُّ على أنّه لا يجوز تولية الغير شيئاً من العبادات الواجبة البدنية حال حياته ممّا يتمكّن من مباشرته ، وأنّه ليس له فيما يجوز التولية إذا ولى ، إلّا ثواب سعيه لاثواب تلك العبادة بنفسها والله أعلم ، ولو قيل بما يسعى له أمكن ذلك له ، ومثله قوله تعالى « ليس للإنسان إلّا ما سعى » .

[ الفرهمان ٦٢ ] وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ

أَوْ أَرَادَ شُكُورًا .

«خلفة» للحالة من خلف أي جعلهما ذوي خليفة يخلف كلُّ منهما الآخر ، بأنّه يقوم مقامه فيما كان ينبغي أن يعمل فيه ، أو بأن يعتقبه ، ويقال هما يختلفان كما يقال يعتقبان ، ومنه قوله « واختلاف الليل والنهار » ويقال بفلان خليفة و اختلاف : إذا اختلف كثيراً إلى متبرّزه ، على ما قاله الكشف <sup>(١)</sup> واعتمد عليه وإلى الأوّل مال القاضي <sup>(٢)</sup> وأورده المعالم <sup>(٣)</sup> بقوله يعني خلفاً وعوضاً يقوم أحدهما مقام الآخر لمن فاته عمله في أحدهما قضاء في الآخر عن ابن عباس والحسن وقتادة وأورد الثاني عن أبي زيد وغيره ، وأورد ثالثاً عن مجاهد ، يعني جعل كل واحد منهما مخالفاً للآخر ، وليس بشيء ، ولذلك لم يورده المتأخرون .

ثمّ في الكشف <sup>(٤)</sup> وقرئ يذكّر ويذكّر ، وعن أبي بن كعب يتذكّر ، و

(١) الكشف ج ٣ ص ٢٩٠ .

(٢) انظر البيضاوي ج ٣ ص ٢٥١ ط مصطفى محمد .

(٣) ومثله في تفسير الخازن ج ٣ ص ٣٥٥ .

(٤) انظر الكشف ج ٣ ص ٢٩٠ والمجمع ج ٤ ص ١٧٧ وفي روح المعاني ج ١٩

ص ٣٩ وقرئ أبي بن كعب ان يتذكر وهو اصل ليذكر فابدل التاء ذالا وادغم و قرء النخعي وابن وثاب وطلحة وحرمان ان يذكر مضارع ذكر الثلاثي بمعنى تذكر .

المعنى لينظر في اختلافهما الناظر فيعلم أن لا بد لانتقالهما من حال إلى حال وتغيرهما من نافل ومغير ، و يستدل بذلك على عظم قدرته و يشكر الشاكر على النعمة فيهما من السكون بالليل ، و التصرف بالنهار ، كما قال عز وجل « و من رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله » أليكونا وقتين للمتذكرين و الشاكرين ، من فاته في أحدهما ورده من العبادة قام به في الآخر انتهى .

و يفهم منه أنه يحتمل أن يفهم منها جواز قضاء ما فات في الليل بالنهار و بالعكس على تقدير كون «خلفة» بمعنى ذوي تعاقب أيضاً ، وهو كذلك بل هو الأظهر ، فإن الظاهر جعلهما لانتفاع من أراد تذكراً أو شكوراً بأي وجه كان ، غاية الأمر أن يقيّد بالانتفاع فيهما فيبقى أعم من أن يكون يجعلهما طرفين لهما و وقتين فيحصل التوسعة ، ويتمكّن من تدارك ما فاته في أحدهما و ينتفع بفعله في الآخر ، أو بالنظر فيما يشتملانه من الآيات و غير ذلك ، فتأمل .

فيمكن أن يستدل بظاهرها على جواز قضاء ما فات بالليل في النهار ، وبالعكس إلا ما أخرجه دليل ، وقد روى التنبيه<sup>(١)</sup> بهاعليه عن أبي عبد الله عليه السلام في طرق لكنها غير نفيّة والله اعلم .

[براءة : ٥] فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَاحْضَرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَأِنْ قَاتِلُوا وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ .

استدل بهذه الآية على أن تارك الصلاة مستحلاً مردّد يجب قتله ، لا أنه علق المنع من قتله على أمور هي التوبة ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، فانهم إذا فعلوا ذلك تخلى سبيلهم ، ولا شك أن تركهم للصلاة كان على وجه الاستحلال لعدم تحقق

(١) انظر المجمع ج ٤ ص ١٧٨ وجامع احاديث الشيعة ج ٢ ص ٩٤ الرقم ٨١٢

عن التهذيب عن عسبة العابد عن ابي عبد الله وهو في الوسائل الباب ٥٧ من ابواب المواقيت ج ٣ ص ١٩٩ المسلسل ٥١٤٥ ومثله مرسل عن الصادق في الفقيه ج ١ ص ٣١٥ الرقم ١٣٢٨ وهو في جامع احاديث الشيعة بالرقم ٨١٣ وفي الوسائل المسلسل ٥١٤٧ .

اعتقاد وجوبها من المشرک، والحکم المعلق على مجموع لا يتحقق إلا مع تحقق المجموع ويكفي في حصول مقتضيه فوات واحد من المجموع، وهو إباحة قتالهم، وفيه نظر . هذا وقد يستدل بها أيضاً على دخول الأعمال في الإيمان وعدم قبول التوبة عن ذنب مع الإصرار على غيره، وإن كان أصغر منه فليتمأمل فيه .

[ البقرة : ٢٠ ] يَا أَيُّهَا النَّاسُ (١) اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ

(١) قدكثر التنافس والتبايض في كلمة يا أيها المقدم على المقصود بالنداء وترى البحث مبسوطاً في الاشياء والنظائر للسيوطي ج ٣ ص ٦٤ الى ص ٧١ وفي امالي ابن السجري ج ٢ ص ١١٦ الى ص ١٢٢ المجلس الثامن والخمسين (٥٨) وقد لخص البحث في روح المعاني ويناسب لنا هنا نقله ففيه تذكارات لكثير من المباحث الادبية قال في ص ١٦٨ ج ١ : روح المعاني :

واي لها معان شهيرة والواقعة في النداء نكرة موضوعة لبعض من كل ثم تعرفت بالنداء وتوصل بها الى نداء ما فيه الان بالادخل عليها في غير الله الاشدوداً لتعذر الجمع بين حرفي التعريف فانهما كمثلين وهما لا يجتمعان الا فيما شذمن نحو .

فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابداً دواء

واعطيت حكم المنادى وجعل المقصود بالنداء وصفاً لها والتزم فيه هذه الحركة الخاصة المسماة بالضمة خلافاً للمازني فانه اجاز نصبه وليس له في ذلك سلف ولا خلف لمخالفته للمسموع وانما التزم ذلك اشعاراً بانه المقصود بالنداء ولا ينافي هذا كون الوصف تابعاً غير مقصود لمتبوعه لان ذلك بحسب الوضع الاصلى حيث لم يطرء عليه ما يجعله مقصوداً في حدوداته ككونه مفسراً لمبهم ومن هنالم يشترطوا ذلك في التبعوت على ما بين في محله .

وها التنبيهية زائدة لازمة للتأكيد والتعويض عما تستحق من المضاف اليه او ما في حكمه من التنوين كما في (أياً تدعوا) وان لم يستعمل هنا مضافاً اصلاً وكثر النداء على هذه الطريقة لما فيها من التأكيد الذي كثيراً ما يقتضيه المقام بكرر الذكر وايضاح بعد الابهام والتأكيد بحرف التنبيه واجتماع التعريفين .

هذا ما ذهب اليه الجمهور وقطع الاخفش - لضعف نظره - بان ايا الواقعة في النداء موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبتها التخفيف للمنادى وايد بكثرة وقوعها في كلامهم موصولة وندرة وقوعها موصوفة واعتذر عن عدم نصبها حينئذ مع انها مضارعة للمضاف بانه اذا حذف صدر صلتها كان الاغلب فيها البناء على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلاً على مبنى على -

قَبْلَهُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ .

العبادة أقصى غاية الخضوع ، و لذلك لا تكون إلا للخالق ، أو المقام مقامه ، و

الضم ولم يغيره . وان كان مضارعاً للمضارع .

ويؤيد الاول عدم الاحتياج الى الحذف وصدق تعريف النعت والموافقة مع هذا وانها لو كانت موصولة لجاز ان توصل بجملة فعلية وظرفية مما يقطع المنصف معه بارجحية مذهب الجمهور .

نعم اورد عليه اشكال استصعبه بعض من سلف من علماء العربية وقال انه لاجواب له وهو ان ما ادعوا كونه تابعاً معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث بمعامل ولا عامل يقتضى الرفع هناك لان متبوعه مبنى لفظاً ومنسوب محلاً فلا وجه لرفعه ،

واقول ان هذا من الابحاث الواقعة بين ابى نزار وابن السجري و ذلك انه وقع سؤال عن ضمة هذا التابع فكتب ابونزار انها ضمة بناء وليست ضمة الاعراب لان ضمة الاعراب لا بد لها من عامل يوجبها ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة .

وكتب الشيخ منصور موهوب بن احمد انها ضمة اعراب ولا يجوز ان تكون ضمة بناء ومن قال ذلك فقد غفل عن السواب وذلك لان الواقع عليه النداء اى المبنى على الضم لوقوعه موقع الحرف والاسم الواقع بعد وان كان مقصوداً بالنداء الا انه صفة اى فمحال ان يبنى ايضاً لانه مرفوع رفعاً صحيحاً ولهذا اجاز المازنى النصب على الموضع كما يجوز فى يازيد الظريف وعللة الرفع انه لما استمر الضم فى كل منادى معرفة اشبه ما اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فرفعت .

واجاب ابن السجري بما اجاب به الشيخ وكتب انها ضمة اعراب لاضمة المنادى المفرد لها باطرادها منزلة بين منزلتين فليست كضمة حيث لانها غير مطردة لعدم اطراد العلة التى اوجبتها ولا كضمة زيد فى نحو خرج زيد لانها حدثت بمعامل لفظى ولما اطردت الضمة فى نحو ياعمر و كذلك اطردت فى نحو يارجل يا غلام الى ما لا يحصى نزل الاطراد فيها منزلة العامل المعنوى الواقع للمبتداء من حيث اطردت الرفة فى كل اسم ابتداء به مجرداً عن عامل لفظى وجبىء له بخبر كعمرو منطلق وزيد ذاهب الى غير ذلك .

فلما استمرت ضمة المنادى فى معظم الاسماء كما استمرت فى الاسماء المعربة الضمة الحادثة عن الابتداء اشبهتها العرب بضمة المبتداء فاتبعتهما ضمة الاعراب فى صفة المنادى فى نحو يازيد الطويل وجمع بينهما ايضاً ان الاطراد معناه كما ان الابتداء كذلك . ←

ما روي أن كل خطاب بيا أيها الناس مكّي<sup>١</sup> و بيا أيها الذين آمنوا مدني<sup>(١)</sup> إن

ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول ادنى مناسبة بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائصها إلا ترى أنهم اتبعوا حركة الأعراب حركة البناء في قراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام وكذلك اتبعوا حركة البناء حركة الأعراب في نحو يازيد بن عمرو في قول من فتح الدال من زيد انتهى ملخصاً .

وقد ذكر ذلك ابن السجري في أماليه وأكثر في الحط على ابن نزار وبين ما وقع بينه وبينه مشافهة ولولا مزيد الإطالة لذكرته بعجره وبجره وانت تعلم ما في ذلك كله من الوهن ولهذا قال بعض المحققين إن الحق أنها حركة اتباع و مناسبة لصفة المنادى ككسر الميم من غلامى وحينئذ يندفع الأشكال كما لا يخفى على ذوى الكمال .

بقي الكلام في اللام الداخلة على هذا النعت هل هي للتعريف أم لا والذي عليه الجمهور وهو المشهور أنها للتعريف كما تقدمت الإشارة إليه .

ولما سئل عن ذلك أبو نزار قال أنها هناك ليست للتعريف لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثالث واللام فيما نحن فيه داخلة في اسم المخاطب ثم قال والصحيح أنها دخلت بدلا من يا وأى وإن كان منادى إلا أن ندائه لفظي و المنادى على الحقيقة هو المقرون بأل ولما قصدوا تأكيد التنبيه وقد راوا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف النداء ثانياً وثالثاً إل .

وتعقبه ابن السجري قائلاً إن هذا قول فاسد بل اللام هناك لتعريف الحضور كالتعريف في قولك جاء هذا الرجل مثلاً ولكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان قولنا يا أيها الرجل معناه يارجل ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب فأكفينا باثنين لأن أسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث .

إلا ترى أن قولك خرجت يا هذا وانطلقت واكرمتك لأحاجة به إلى ثالث وليس كل وجوه التعريف يقتضي أن يكون بين اثنين في ثالث فإن ضمير المتكلم في أنا خرجت معرفة اجتماعاً ولا يتوقف تعريفه على حضور ثالث .

وايضاً ما قس من حديث التعويض يستدعي بظاهره أن يكون أصل يا أيها الرجل يا أي يارجل وأنهم عوضوا من الثانية ومن الثالثة الألف واللام وانت تعلم أن هذا مع مخالفتهم لقول الجماعة خلف من القول يمجبه السمع وينكره الطبع فليفهم انتهى ما في روح المعاني .



صحّ فلا يوجب تخصيصه بالكفّار ، فإنّ المأمور به هو العبادة مطلقاً يعمّ بدو العبادة وازديادها ، والمواظبة عليها .

في تفسير القاضي <sup>(١)</sup> إنّما قال ربّكم تنبيهاً على أنّ الموجب القريب للعبادة هي الربوبية ، و «الذى» بصلته صفة جرت عليه للتعظيم والتعليل ، و يحتمل التقيد إن خصّ الخطاب بالمشركين و أريد بالربّ أعمّ من الحقيقيّ و ما سموه باسمه ، لكنّه خلاف الظاهر كما لا يخفى .

و الخلق الایجاد على تقدير و استواء ، و لعلّ للترجّي و الاشفاق ، تقول لعلّ زيداً يكرمني ، و لعلّه يهينني ، و الجملة حال عن فاعل «اعبدوا» أي راجين أن تكونوا من المتّقين ، وينبّه على أنّ العابد ينبغي أن لا يفتّر بعبادته بل يكون بين خوف ورجاء ، مع رجحان للرجاء .

أو عن الخالق لكن على طريق التشبيه بالرّاجي ، أو عن المخلوقين كذلك ، فأنّه لما أراح العلل في إقذارهم وتمكينهم ، وهداهم النّجدين وأراد منهم الخير والتّقوى ، فهم في صورة المرجوّ منهم أن يتّقوا لترجح أمرهم وهم يختارون بين الطّاعة والعصيان .

وأما كونها علّة بمعنى كي موافقاً لقوله «وما خلقت الجنّ والانس إلّا ليعبدون» كما يظهر من المجمع <sup>(٢)</sup> فقد أنكره الكشاف والقاضي <sup>(٣)</sup> فعلى هذا يجوز أن يكون غرض المجمع بيان محصل المعنى على تجوّز ، أو معناها المجازي ومنعهما باعتبار الحقيقة أو على مقنضى مذهبه فتأمل .

و «الذين» عطف على مفعول خلقكم و غلب الخطاب على الغيبة في لعلكم أوحذف «وإياهم» للحضور .

فان قلت : فهلاّ قيل تعبدون لأجل اعبدوا أو اتقوا لمكان يتّقون ، ليتجاوب

(١) انظر البيضاوى ج ١ ص ١٠٦ ط مصطفى محمد .

(٢) انظر مجمع البيان ج ١ ص ٦٠ .

(٣) انظر الكشاف ج ١ ص ٩٢ و البيضاوى ج ١ ص ١٠٨ ط مصطفى محمد وانظر

تأليقنا على هذا الجزء ص ٣٥ فى معنى لفظة لعل وعسى من الله .

طرفا النظم ؟ قلت : ليست التقوى غير العبادة حتى يؤدي ذلك إلى تنافر النظم وإنما التقوى قصارى أمر العابد ومنتهى جهده ، فإذا قال « عابدوا ربكم الذي خلقكم » للاستيلاء على أقصى غايات العبادة ، كان أبعث على العبادة ، وأشدّ إلزاماً على ما ثبت في النفوس ، كذا في الكشف.

ثمّ ظاهر الأمر إيجاب مطلق العبادة على كلّ النّاس : مسلمهم وكافرهم ، حرّهم وعبدهم ، إلّا ما أخرجه الدليل كالصّبيان والمجانين ، فيدلّ على وجوب العبادة في الجملة ، أو حتى يكونوا متقين .

وعلى مشروعيّتها مطلقاً ، قيل فلا يحتاج إلى التوقيف فتصلح النّافلة دائماً والصّوم كذلك وإعادة العبادة والقضاء ، وغير ذلك من أنواع العبادة ، ولا يخفى أنّ ذلك بعد ثبوت كونها عبادة مطلقاً وربّما يكتفي باشتغالها على الخضوع والتذلل مع ورود الشرع بشيء من جنسه أو مطلقاً فتأمل .

وعلى أنّ الكافر مكلف ، والعبد كذلك ، قيل : وتدلّ على أنّ العابد لا يستحقّ بعبادته عليه نواباً ، وإنما وجبت عليه شكراً لما عدّه عليه من النّعم السابقة فهو كأجير أخذ الأجر قبل العمل ، وفيه نظر لجواز ذكر النعم المعدودة لمزيد التّغريب والتحريض فإنّ الأمر إذا عدّد بعض نعمه عند الأمر ، كان ذلك أكد وأنتم ، وأبعث على الرّغبة .

ثمّ غايته أن يكون مقارنتها للأمر دالة على وجوب امتثاله لهذه الأوصاف وأقصى ذلك أن يكون هذه موجبة لعبادته ، أو اختصاصه بالعبادة ، وعلى كلّ تقدير لا يلزم كونها لمجرد الشّكر ، أن لا يترتّب عليها ثواب ، ولا يستحقّ بها أجر بوجه . على أنّ قوله « لعلمكم تتقون » لا يبعد أن يكون إشارة إلى حصول الثّواب ودفع العقاب ، بل هو أقوى في ذلك كما لا يخفى .

على أنّ تعداد النّعم والامتنان بها على العباد في مواضع كثيرة من المنعم الغنيّ المطلق ، إنّما يناسب عدم إرادة العوض ، فلا ينبغي كونها سبباً موجباً للعبادة وشكراً لها على ما ادّعاه ، هذا مع ما دلّ على ترتّب الثّواب من الآيات والأخبار ،

وغيرها مما هو المذكور في أصول الكلام مما لا ينبغي معه الذهاب إلى خلافه بل كاد أن يكون الثواب والعقاب من ضروريات دين محمد ﷺ بل كل الأديان، وبهما يثبتون الحشر والنشر، والظاهر أنه إجماع المسلمين .

نعم هذا مذهبٌ منسوبٌ إلى أبي القاسم البلخي وذهبٌ غيره غير معلوم ، ودوام قائل به بعيدٌ جداً ، ولم يُنقل ذلك من أحدٍ من الطائفة المحقة .

[ البقرة ٢١ ] الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

« الذي » منصوبٌ بأنه صفة ثانية أو بالمدح أو مرفوعٌ خبراً عن محذوفٍ أو مبتدأٌ خبره « فلا تجعلوا » وقرئ « بساطاً ومهاداً » والمعنى أنهم يقعدون عليها وينامون ويتقلبون كما يتقلب أحدُهم على فراشه وبساطه ومهاده ، وكأنَّ المراد بذلك تسهيل الانتفاع بهاجداً ، ولهذا قيل : ولا يلزم كون الأرض مسطحةً ، لأنها لاتساعها لا ينافي هذا المعنى منها ، كرويتها .

والسَّمَاء اسم جنس تقعُ على الواحد والمتعدد ، والبناء مصدرٌ سُمِّي به المبنى بيتاً كان أو قبةً أو خباءً أو طرافاً ، وأبنية العرب أخبيتهم ، ومنه بنى على أمراته لأنهم كانوا إذا تزوجوا ضربوا عليها خباءً جديداً ، كذا في الكشف .

« وأنزل » عطفٌ على « جعل » ومن ابتدائية سواء أريدَ بالسَّمَاء السحاب أو جهة الفوق مطلقاً ، فإنَّ ما علاك سماءُ أو الفلك ودُأخرج « عطفٌ على » أنزل ، وضمير به للماء ، ومن تبعيضيةٌ فرزقاً مفعول له بمضى المرزوق أو حالٌ أو بيانيةٌ مقدِّمة على المبين كما في : « انفقت من الدراهم الفاً » فرزقاً مفعول « أخرج » « ولكم » صفة رزقاً أو مفعوله إن أريد به المصدر كأنه قال رزقاً إيتاكم ، وإنما ساغ الثمرات والموضع موضع الكثرة لأنه أراد بالثمره جماعة الثمرة كما في قولك أدركت ثمرة بستانه ، ويؤيده قراءة من الثمرة على التوحيد أو لأنَّ الجموع يتعاور بعضها موقع بعض ، أو لأنها لما كانت محللة باللام خرجت عن حدِّ القلة .

« فلا تجعلوا » إمَّا متعلقٌ بعبدوا على أنه نهى معطوف عليه أو نفي منصوب

باضمار أن جواب له ، أو بلعلّ على أنّه منصوبٌ نصب فاطلع في قوله تعالى « أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع » إلحاقاً لها بالأشياء الستة ، وينبغي حينئذ أن يكون « الذي » مفعول « يتقون » .

أو بالذي جعل على أنّه نهى وقع خبراً على تأويل « مقول فيه لا تجعلوا » والفاء للسببية أدخلت عليه لتضمن المبتدأ معنى الشرط أو بهو الذي على تقدير كونه خبراً ، فإمّا من عطف الإنشاء على الإخبار لجوازه أو بتأويل .

في الكشف : <sup>(١)</sup> الندّ المثل ، ولا يقال إلّا للمثل المخالف المناوي ، ومعنى « ليس لله ندّ ولا ضدّ » نفى ما يسدّه مسدّه ، ونفى ما ينافيه ، والكفار لما نقرّوا إلى أصنامهم وعظموها وسمّوها آلهة ، أشبهت حالهم حال من يعتقد أنها آلهة مثله قادرة على مخالفته ومضادّته ، ف قيل لهم الأنداد على سبيل التهكم ، وكما نهكم بهم بلفظ الندّ ، شنع عليهم واستفزع شأنهم من حيث الجمع بأن جعلوا أنداداً كثيرة لمن لا يصح أن يكون له ندّ قطّ ، وقرئ « ندّاً » .

« وأنتم تعلمون » حال من ضمير « فلا تجعلوا » والمفعول محذوف أي وحالكم أنكم من أهل العلم والنظر وإصابة الرأي ، متمكّنون من معرفة أنّه لا يجوز أن يكون له ندّ ، أو مقدّر منويّ وهو أنّه لا يجوز ، أو لا يكون له ندّ ، أو أنّه لا يقدر على مثل هذه الأفعال ولا يفعله غيره ، أو ما بينه وبينها من التفاوت ، وعلى التقدير فالملقود منه مزيد التوبيخ لا تقييد الحكم وقصره عليه ، فإنّ الظاهر أنّ العالم والجاهل المتمكّن من العلم سواء في التكليف ، ولهذا صحّ الأوّل أيضاً .

نعم يمكن أن يفهم أنّ الجاهل معذور على تقدير عدم القدرة على العلم وتمكّنه منه ، فيمكن أن يستفاد منه عدم التكليف بما لا يطاق ، ويستنبط هنا أحكام آخر :

منها إباحة السكون في أيّ جزء من الأرض كان على أيّ وجه أراد ، والصلاة فيه وسائر العبادات ، بل إباحة الأرض والتصرف فيها سكنى وغيرها إلّا ما أخرجه

دليل ، إذ ليس المراد بجعلها فراشاً ما يختصُّ ببعض ما تقدّم ، وكذا إباحة الماء واستعماله وطهارته بل طهوريته أيضاً ، لأنّها من جملة انتفاعاتها المتعارفة المطلوبة منه . كما هو مقتضى مقام الامتنان ، ولكن قوله « فأخرج به من الثمرات » ربّما استدعى خلافه فتأمّل .

والطّام يستدعى كون جميع الثمرات المخرجة رزقاً وفي المجمع في « كلّما رزقوا » أنّ الرّزق عبارة عما يصحُّ الانتفاع به ، ولا يكون لأحد المنع منه ، وفي القاموس: الرّزق ما ينتفع به ، وقد يقرب منه كلام القاضي كما يأتي فقد استفاد إباحة الثمرات جميعاً وعموم الانتفاع بها إلّا ما أخرجه دليل ، وتحريم الشرك وثبوت الوحداينة .

قال القاضي <sup>(١)</sup> : أعلم أنّ مضمون الآيتين هو الأمر بعبادة الله والنهي عن الاشراك به ، والاشارة إلى ما هو العلة والمقتضى لها ، وبيانه أنّه رتب الأمر بالعبادة على صفة الربوبية إشعاراً بأنّها العلة لوجوبها ، ثمّ بيّن ربوبيتها بأنّه خالقهم وخالق أصولهم وما يحتاجون إليه في معاشهم من المظلة والمطعم والملابس ، فإنّ الثمرة أعمّ من المطعم ، والرّزق أعمّ من المأكول والمشروب ، ثمّ لمّا كانت هذه أُمورالتي لا يقدر عليها غيره شاهدة على وحدانيّته ، رتب عليها النهي عن الاشراك به .

(١) تفسير البيضاوى ١/١١١ .

## النوع الثامن

فيما عدا اليومية واجكام يلحق اليومية ايضا

الأولى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ [الجمعة ٩].

خصَّ الخطاب بالمؤمنين تشریفاً لهم وتعظيماً ، ولأنهم المنتفعون بذلك ، والنداء الاذان . في المجمع <sup>(١)</sup> أي إذا أذن لصلاة الجمعة ، وذلك إذا جلس الامام على المنبر يوم الجمعة ، وذلك أنه لم يكن على عهد رسول الله نداء سواء ، ونحو ذلك في الكشف . واللام للاجل وقيل : للتوقيت ، وحينئذ يلزم عدم اعتبار الاذان قبل وقت الصلاة في ذلك وإن شرع ، وعلى الاول يعتبر مع شرعيته ، أما لا معها فالأظهر لا .

و « من » ببيان مفسرة لا إذا وقيل : للصلاة على توقيت اللام ، وقيل بمعنى في ، وقيل للتبعض ، ويوم الجمعة يوم الفوج المجموع كقولهم ضحكة للمضحوك منه ، ويوم الجمعة بفتح الميم يوم الوقت الجامع كقولهم ضحكة ولعنة ، والجمعة تثقيل للجمعة ، وقرئ بهنَّ جميعاً <sup>(٢)</sup> .  
« فاسعوا » أي فامضوا <sup>(٣)</sup> وقد قرئ به عبدالله بن مسعود ، وروي ذلك عن عليّ

(١) انظر المجمع ج ٥ ص ٢٨٨ والكشاف ج ٤ ص ٥٣٢ .

(٢) كذا في الكشف ج ٤ ص ٥٣٢ وفي روح المعاني ج ٢٨ ص ٨٧ والجمعة بضم الميم وهو الافصح والاكثر الشايخ و به قرأ الجمهور و قرأ ابن الزبير وابو حيوة وابن ابي عبله وزيد بن علي والاعمش بسكونها وروى عن ابي عمرو وهو لغة تميم وجاء فتحها ولم يقرأ به ونقل بعضهم الكسر ايضاً انتهى .

وانظر ايضاً شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٥٣ .

(٣) هكذا ترى في المجمع ج ٥ ص ٢٨٨ وفيه ايضاً رواية ابن مسعود لو علمت الاسراع الخ . وترى احاديث كثيرة في ذلك في الدر المنثور ج ٦ ص ٢١٩ وفتح القدير ج ٥ ص -

عليه السلام وعمر بن الخطاب وأبي بن كعب وابن عباس ، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وعن ابن مسعود : لو علمت الاسراع لأسرت حتى يقع ردائي من كتفي ، ونحوه عن عمر ، وعن الحسن : ما هو السعي على الاقدام ، وقد نهوا أن يأتمروا بالصلاة إلا وعليهم السكينة والوقار ، ولكن بالقلوب والنيات ، ويقرب منه ما قيل : إنه عبس بالسعي للمبالغة في الفعل وعدم الترك ، ولا يبعد أن يحمل على نحو ذلك قول قتادة أي امضوا إليها مسرعين غير متفائلين .

وفي الكشف : وقيل : المراد بالسعي القصد دون العدو ، والسعي التصرف في كل عمل ، ومنه قوله تعالى « فلما بلغ معه السعي » وأن ليس للانسان إلا ما سعى ، فليمتأمل .

والمراد بذكر الله إما الصلاة فكأنه قال إليها ، إلا أنه عبس عنها بذكر الله تشریفاً لها وترغيباً في فعلها ، وقيل : إشارة إلى أنها ذكر الله وأنه ينبغي القصد بفعلها أنها ذكر الله ، أو الخطبة أو هما جميعاً والله أعلم .

وظاهر الآية وجوب السعي على جميع المؤمنين ، وما يقال من أن فيها إشارة إلى الاختصاص بالأحرار ، لأن العبد محجور عليه ، فموضع نظر وتأمل ، نعم لا ريب في تأييده القول بالعدد الأقل كالخمسة دون السبعة ، وإطلاق تحريم البيع بعد النداء يقتضي حرمة ، وإن لم يكن مانعاً من السعي ، إذ قد يمكن الجمع بينهما .

والظاهر أن لافائل أيضاً بتخصيص المنع بالمناهي ، فلا يبعد أن يكون تحريمه نوع تعبد فلا ينبغي إلحاق سائر العقود به مطلقاً من غير نص ، لأنه قياس من غير ظهور علة جامعة ، مع مخالفته للأصل ، وما دل على إباحتها من العقل والنقل كتاباً وسنة وإجماعاً ، وهو مذهب أكثر أصحابنا ، حتى لم ينقل فيه خلاف بين المتقدمين منهم .

→ ٢٢٣ وفي روح المعاني ج ٢٨ ص ٩١ وقرء كثير من الصحابة والتابعين فامضوا و حملت على التفسير بناء على انه لا يراد بالسعي الاسراع في المشي ولم تجعل قرآناً لمخالفتها سواد المصحف المجمع عليه .

وما يقال من أن في الآية إيماء إلى العلة ، وهي موجودة في محل النزاع فإن قوله سبحانه « ذلكم خير لكم » جرى مجرى التعليل لما قبله ، الذي من جملته ترك البيع ، ولا شبهة في مشاركة سائر العقود البيع في ذلك ، فيشاركه في التحريم ، وتخصيص البيع بالذكر لأن فعله كان أكثرياً لأنهم كانوا يهبطون من قراهم وبواديههم وينصبون إلى المصر من كل أوب لأجل البيع والشراء .

أو أن ظاهر الآية وجوب السعي بعد النداء على الفور ، وإن لم يكن ذلك من نفس الأمر ، لأن الأمر بترك البيع قرينة لإرادة المسارعة ، فيكون كل ما شأنه أن يكون منافياً له منجراً إلى التراخي عنه مأموراً بتركه ، فيكون محرماً فوضع نظر لا يخفى .

وقول الشهيد أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ، لا يفيد الإطلاق وأما ما أشار إليه بقوله لو حملنا البيع على المعاوضة المطلقة الذي هو معناه الأصلي كان مستفاداً من الآية تحريم غيره أيضاً فبعيد لأنه خلاف المعنى الشرعي هذا .  
وأما الانعقاد فعليه أكثر المتأخرين لعموم «أوفوا بالعقود» و «إلا أن يكون تجارة عن تراض منكم» وعدم كون النهي في المعاملات دالاً على الفساد ، وأكثر المتقدمين على عدمه لكون النهي دالاً على الفساد كما قد يشعر به قوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربى » .

وقال بعض مشايخنا سلمهم الله <sup>(١)</sup> : لا يبعد عدم الانعقاد وإن لم يكن النهي مطلقاً دالاً على الفساد ، لITEM المطلوب ، والترغيب إلى الصلاة ، ولأن ما يدل على انعقاده هو إباحته ، فمع رفعها لا ينعقد ، مؤيداً بالأصل من عدم الانتقال ، وليس كون العقد الحرام الذي لا يرضى الله به دليلاً وموجباً لذلك بظاهر فليتأمل فيه .

وظاهر التعليق ألا يحرم بمجرد زوال الشمس [ بدون الأذان ] و صرح في المنتهى أنه مذهب علمائنا أجمع وأكثر أهل العلم خلافاً لمالك وأحمد ، فذهاب الشهيد الثاني في شرح الشرايع إلى ما ذهبنا إليه .



وظاهر الأكثر أن المراد بالبيع المبايعة ، أي مايعمُ الشراء ، وهو غير بعيد وربما فهم ترك التوجه والعناية به أيضاً .

ولو كان أحد المتبايعين ممن لا يجب عليه الجمعة ، فقليل بالكراهية بالنسبة إليه لعدم مقتضى التحريم ، وقيل بالحرمة أيضاً لقوله تعالى « ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » وأيضاً لما فهم من الآية عموم ترك البيع قبولاً أيضاً ، فالخروج منه بمجرّد سقوط وجوب الجمعة عنه بدليل مخصوص به موضع نظر .

« ذلكم » أي ماأمر به من السعي وترك البيع « خيرٌ لكم » و أنفع عاقبة بل وديناً « إن كنتم تعلمون » الخير والشر أو كنتم من أهل العلم والتمييز تعلمون أن ذلك خير لكم .

الثانية : فإذا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ .

ثم أطلق لهم ماحظر عليهم بعد قضاء الصلاة من الانتشار ، وابتغاء الربح والنفع من فضل الله ورحمته مع التوصية باكتثار الذكر ، وأن لا يلهيهم شيء من تجارة وغيرها عنه ، لأنّ فلاحهم فيه وفوزهم منوط به .

وفي ذلك إشارة إلى أن الطالب لا ينبغي أن يعتمد على سعيه وكده ، بل على فضل الله ورحمته وتوفيقه وتيسيره ، طالباً ذلك من الله وروى <sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت .

وروى عمر بن يزيد <sup>(٢)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إنني لأركب في الحاجة

(١) كنز العرفان ج ١ ص ١٧١ والمجمع ج ٥ ص ٢٨٩ والوسائل الباب ٥٢ من

ابواب صلوة الجمعة ج ٥ ص ٨٥ المسلسل ٩٧٠٥ والفتاوى ج ١ ص ٢٧٣ الرقم ١٢٥٢ ط النجف و نور الثقلين ج ٥ ص ٣٢٨ .

(٢) المجمع ج ٥ ص ٢٨٩ و نور الثقلين ج ٥ ص ٣٢٧ و مسالك الافهام ج ١ ص

٢٦٥ والوسائل الباب ٥ من مقدمات التجارة ج ١٢ ص ١٦ المسلسل ٢١٨٩٣ عن عدة الداعي .

التي كفاها الله ما أركب فيها إلا التماس أن يراني الله أضحي في طلب الحلال ، أما تسمع قول الله عز وجل « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » أرايت لو أن رجلاً دخل بيتاً وطبق عليه بابهُ ثم قال رزقي ينزل عليّ ، كان يكون هذا ؟ أما إنه أحد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم : أي رجل يدعو على امرأته ، [أن يريحه منها فلا يستجاب له لأن عصمتها بيده لو شاء أن يخلّي سبيلها لخلّا سبيلها] ورجل يكون له الحق على آخر فلا يشهد عليه فيجحد فيدعو ، ورجل يكون عنده الشيء فيجلس في بيته فلا ينتشر ولا يطلب حتّى يأكله ثم يدعو فلا يستجاب لهم . وعن ابن عباس لم يؤمروا بطلب شيء من الدنيا ، إنّما هو عيادة المريض ، وحضور الجنائز ، وزيارة أخ في الله ، وذلك في المجمع عن أنس عن النبي ﷺ وعن الحسن وسعيد بن المسيّب وسعيد بن جبير ومكحول طلب العلم وقيل : صلاة التطوع وقيل : واذكروا الله أي على إحسانه واشكروه على نعمه وعلى ما وفقكم من طاعته وأداء فرضه .

وقيل : المراد بالذكر هنا الفكر كما قال <sup>(١)</sup> « تفكّر ساعة خير من عبادة سنة » وقيل : معناه اذكروا الله في تجارتكم وأسواقكم ، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال « من ذكر الله في سوق مخلصاً عند غفلة الناس وشغلهم بما فيه ، كتب له ألف حسنة ، ويفقر الله له يوم القيامة مغفرة لم تخطر على قلب بشر ، ولا يبعد أن يكون المراد واذكروا الله في الطلب ، فراعوا أوامره ونواهيه ، فلا تطلبوا إلا ما يحلّ من حيث يحلّ دون ما لا يحلّ ومن حيث لا يحلّ » .

الثالثة وإذا رآوا تجارة أو نهوا أنقصوا إليها وتركوك فأيما قبل منا عند الله خير من الثمن ومن التجارة والله خير الرازيين .

روي <sup>(٢)</sup> أن دحية بن خليفة الكلبي قدم من الشام بتجارة ذات جمعة ورسول

(١) المجمع ج ٥ ص ٢٨٩ .

(٢) انظر المجمع ج ٥ ص ٢٨٧ والكشاف ج ٤ ص ٥٣٦ والدر المنثور ج ٦ ص ٢٢٠ .

الى ٢٢٢ و روح المعاني ج ٢٨ ص ٩٢ .

الله ﷺ على المنبر يخطب ، وقيل : يصلي وكان يضرب بالطبل ليؤذن الناس بقدومه أوكانوا إذا أقبلت العير استقبلوها بالطبل والتصفيق ، فلما انتفق ذلك قاموا إليه ، فما بقي معه إلا يسير ، قيل : ثمانية ، وأحد عشر ، واثنان عشر ، وأربعون ، فقال : و الذي نفس محمد بيده لو خرجوا جميعاً لأضرم الله عليهم الوادي ناراً .

وعن قتادة : فعلوا ذلك ثلاث مرات في كل مقدم عير وتزلت في ذم أولئك بأنهم إذا علموا تجارة أولهوا أنصرفوا عنه ﷺ «إليها» إلى التجارة ، وإنما خست برد الضمير إليها ، لأنها كانت أهم إليهم اكتفاء ، والتقرير إذا رأوا تجارة انفضتوا إليها أولهوا انفضتوا إليه ، فحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه .

وكذلك قراءة من قرء « انفضتوا إليه » وقراءة من قرء لهوا أو تجارة انفضتوا إليها ، وقرئ إليهما <sup>(١)</sup> فالظاهر أن منهم من خرج للتجارة ، ومنهم من خرج لللهو ، كما قيل .

وقيل : الضمير للتجارة من غير تقدير آخر ، لأن المراد إذا رأوا تجارة وعلموها أولهوا دالاً عليها فظنوها انفضتوا إليها . وقدّم التجارة أولاً للترقي باللهو ، إذ لا فائدة لهم فيه ، بخلافها فالذم على الانصراف أولى وأقوى وأخبرها نائياً للترقي بها فإن كون ما عند الله من الثواب على سماع الخطبة وحضور الموعظة والصلاة والثبات مع النبي ﷺ - أو من خير الدنيا والآخرة - خير آمن التجارة أبلغ من كونه خير آمن اللهو الذي لا فائدة فيه إلا وهماً ولعل التفضيل أيضاً بناء على وهمهم ليناً ومماشة وتخلّفاً معهم .

« والله خير الرازقين » في رزقكم إن لم تتركوا الخطبة والجمعة خير أم ما يرزقكم

(١) نقله في الكشف ج ٤ ص ٥٣٧ قال في روح المعاني ص ٩٣ وقرئ إليهما بضمير

الاثنين كما في قوله ان يكن غنيا أو فقيراً فالله أولى بهما وهو متاويل لانه بدالطف باو لكونها لا حاد الشيتين لا يشئ الضمير وكذا الخبر والحال والوصف فهي على هذه القراءة بمعنى الواو كما قيل في الآية التي ذكرناها انتهى .

مع الترك ، أو خيراً ممّا ترجون من التجارة ونحوها ، وقيل : أي يرزقكم وإن لم تتركوا الخطبة والجمعة ، « وخير الرازقين » من قبيل « أحكم الحاكمين » ، و« أحسن الخالقين » ، أي إن أمكن وجود الرازقين فهو خيرهم ، وقيل الاطلاق على غيره بطريق المجاز ، ولا ريب أن الرازق بطريق الحقيقة خير من الرازقين بطريق المجاز .

الرابعة: فى التوبة [٨٤] وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآقُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ .

« مات » فى موضع جرّ صفة لأحد ، ومضيه بالنسبة إلى فعل الصلاة ، وفى الكشف : وإنما قيل : مات وماتوا بلفظ الماضي ، والمعنى على الاستقبال على تقدير الكون والوجود ، لأنه كائن موجود لامحالة ، وفيه ما لا يخفى .

« وأبدأ » منصوب على أنه ظرف للنهي تأكيد له وكونه ظرفاً للمنهى كما هو ظاهر بعض إن صحّ فبتكلف إما للموت كما قال به القاضى وإنما كسر إن فى « إنهم » وإن كان فى موضع التعليل ، لتحقيق الاخبار بأنهم على الصفة التى ذكرها ، روي <sup>(١)</sup> أنه عليه السلام صلى على عبد الله أبى وألبسه قميصه قبل أن ينهى عن الصلاة على المنافقين ، عن ابن عباس وجابر وقتادة .

وقيل : إنه عليه السلام أراد أن يصلّى عليه فأخذ جبرئيل بثوبه وتلا عليه : لا تصلّ الآية ، عن أس والحسن ، وروي أنه كان قد أنفذ إليه قميصه ، فقيل له عليه السلام : لم وجهت بقميصك إليه يكفّن فيه وهو كافر ؟ فقال : إن قميصي لن يغني عنه من الله شيئاً ، وإنى أؤمل من الله أن يدخل بهذا السبب فى الاسلام خلق كثير ، فروي أنه أسلم ألف من الخزرج لما رأوه يطلب الاستشفاء بثوب رسول الله عليه السلام ذكره الزجاج ، قال : « والأكثر فى الرواية أنه لم يصل عليه .

وقيل : وإنما فعل ذلك <sup>(٢)</sup> مكافأة له على حسنه فى الحديبية فاتّه لما قال المشركون لا تأذن : لمحمد ولكنّا تأذن لعبد الله ، قال : لا لى أسوة برسول الله عليه السلام

(١) المجمع ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) انظر الكشف ج ٢ ص ٢٩٨ وفى الكاف الشاف ذيله تخريجه .

وأيضاً لما اسر العباس يوم بدر ، لم يجدوا له قميصاً على طول له وكان طويلاً فكساه  
عبدالله هذا قميصه ، أو إجابة إلى مسئلته إتياء ، فقد روى ذلك ، وكان ﷺ لا يردُّ  
سائلاً ، وكان يتوفر على دواعي المروءة ويعمل بعبادات الكرام ، أو إكراماً لابنه :  
فقد روي أنه قال : أسئلك أن تكفنه في بعض قمصانك ، وأن تقوم على قبره لا يشمت  
به الأعداء

وروى محمد بن يعقوب في الحسن<sup>(١)</sup> عن أبي عبدالله ﷺ قال : لما مات عبد الله أبي  
بن سلول حضر النبي ﷺ جنازته فقال عمر لرسول الله : يا رسول الله ألم ينهك الله  
أن تقوم على قبره ؟ فسكت ، فقال : يا رسول الله ألم ينهك الله أن تقوم على قبره ؟  
فقال له : ويلك ما يدريك ما قلت ؟ إنني قلت اللهم أحش جوفه ناراً واملأ قبره ناراً  
وأصله ناراً ، قال أبو عبد الله : فأبدا من رسول الله ﷺ ما كان يكره .

فالظاهر أن المراد في الآية الوقوف للدعاء له ، والاستغفار ، ونحو ذلك ، وكأنه  
كذا يعتبر في الصلاة على أحدهم ، فإن الظاهر منها أيضاً ما يكون فيه دعاء للميت  
كما صرح به القاضي ، فلا منافاة بين فعله ﷺ ومفاد الآية أصلاً ، وجاز أيضاً أن  
يكون ذلك بعد الصلاة وتزول الآية ، فلا ينافي قول ابن عباس ، وعلى القول الآخر  
فليس في الرواية أنه صلى ، هذا .

فقد ظهر دلالة الآية على عدم جواز الصلاة في وقت من الأوقات على أحد من  
الكفار مات على كفره ، وكذا الوقوف على قبورهم للدعاء لهم ، وأن العلة كفرهم  
وموتهم عليه ، بناء على أن المراد من الفسق هنا الكفر كما قيل ، وإشعارها بأن ذلك

(١) انظر الوسائل ج ٢ ص ٧٧٠ المسلسل ٣٠٤٢ وهى فى المنتقى لصاحب المعالم ج

١ ص ٢٢٢ وصفه المصنف بالحسن لكون ابراهيم بن هاشم فى طريقه وقد اوضحنا فى  
تعاليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٢٩ ان الحديث من طريقه صحيح فراجع و ترى مضمون  
الحديث مروياً فى البرهان ج ٢ ص ١٤٨ و ص ١٤٩ و نور الثقلين ج ٢ ص ٢٢٨ الى ص  
٥٢١ عن كتب اخرى كالعيشى و تفسير على بن ابراهيم و عوالى اللالى فراجع .

عبادة مشروعة بالنسبة إلى سائر المسلمين ، إذ لو لا ذلك لم يخص سبحانه بالنهي الكافر ، هذا .

وقد يتأمل في الاشعار بكونها عبادة فتفكر .

الخامسة في النساء [١٠٠] . وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ . أي سافرتُم فيها فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ حَرَجٌ وَإِثْمٌ أَنْ تَقْصُرُوا . في الكشف في محلّ النصب بنزع الخافض ، وقيل في موضع جرّ على تقدير حرف الجرّ لأنّ الحرف حذف لطول الكلام ، وما حذف لذلك فهو في حكم الثابت ، وقرئ في الشواذ « تقصروا » من الاقصار، و« تقصروا » من التقصير .<sup>(١)</sup>

مِنَ الصَّلَاةِ مِنْ زَائِدَةٍ وَقَالَ سَيُؤَيِّدُهُ صِفَةُ مُوصُوفٍ مَحْذُوفٍ أَيْ شَيْئًا « مِنْ الصَّلَاةِ ، إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

في موضع نصب على المفعول به ، وقيل مفعول له أي كراهة أن يفتنكم و في قراءة أَبِي بِن كعب<sup>(٢)</sup> بغير « إِنْ خِفْتُمْ » فقيل المعنى أن لا يفتنكم أو كراهة أن يفتنكم كقوله « يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا » .  
إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا .

أي ظاهر العداوة ، قال في الكافرين عدوًّا ، لأنّ لفظة فعول تقع على الواحد والجماعة ، ثمّ الضرب في الأرض معتبر في القصر بنصّ الكتاب ، وقد أجمع علماؤنا على أن المسافة شرط وهو قول أهل العلم ، نعم عن داود يقصر في قليل السفر وكثيره .

(١) نقلهما في الكشف ج ١ ص ٥٥٨ وفيه وجاء في الحديث اقصار الخطبة بمعنى تقصيرها وفي الكاف الشاف تخريجه وكذا نقل القرائتين في روح المعاني ج ٥ ص ١١٩ وكذا نقل التشديد في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٨ وكل نقل التشديد عن الزهري وفي شواذ القرآن نقل ان تقصروا من افصر بالقاء عن عباس عن القاسم ولم اظفر في اللسان والناج على تلك اللفظة .

(٢) وكذا نقله عنه وعن عبدالله في روح المعاني ج ٥ ص ١٢١ وعن عبدالله في الكشف ج ١ ص ٥٥٩ .

فالذي عليه علماؤنا أربعة وعشرون ميلاً ثمانية فراسخ مسيرة يوم ، وبه قال الأوزاعي<sup>(١)</sup> قال : وبه قال عامة العلماء ، وأقل من ذلك إلى نصفه ، إذا كان قصده الرجوع في يومه أو قبل إقامة عشرة كذلك ، وقيل : مع عدم قصد الرجوع بالتخيير بينه وبين الاتمام ، وعند الشافعي ستة عشر فرسخاً مسيرة يومين ، وفي قول له مسيرة يوم ، وفي آخر أربعة فراسخ ، وعند أبي حنيفة أربعة وعشرون فرسخاً مسير ثلاثة أيام واعتبار الأربعة مطلقاً أقرب إلى إطلاق الآية ، والعموم المفهوم من إذا ، لكن لم يعتبرها الأكثر كذلك لمخالفتها لروايات كثيرة مع التصريح في بعضها باعتبار الرجوع ولو قبل عشرة كما يقتضيه قصر الحاج من أهل مكة تأمل .

وأيضاً ظاهر الآية أن مجرد الخروج إلى السفر وصدق الضرب في الأرض سبب للقصر ، لكن حدة أكثر الأصحاب بالوصول إلى موضع يخفى الأذان والجدران لروايات<sup>(٢)</sup> ، وقيل أيضاً بمجرد الخروج لبعض الروايات فتأمل .

ولا يخفى أن نفي الجناح يصح في الواجب والمستحب والمباح ، بل في المرجوح أيضاً ، فبالنظر إلى أن هذا قصر للصلاة الثامنة الواجبة ، والأصل عدم وجوبه ، قال الشافعي بالتخيير ، ونظراً إلى أن الروايات قد دلت على شيوع ذلك في فعل النبي<sup>(ص)</sup> والصحابة<sup>(٣)</sup> قال بأن القصر أفضل ، وبالنظر إلى أن أقل الرخصة جوازه مع المرجوحية قال أيضاً بأن الاتمام أفضل ، وأنت تعلم أن كل ذلك مع عدم الدليل على وجوب القصر ، أما معه فيتعين ، فيكون عزيمة كما ذهب إليه أصحابنا ، وهو مذهب أهل البيت<sup>(عليهم السلام)</sup> وعمر وابن عمر وكثير من الصحابة وأبي حنيفة وأصحابه .

فمن عمر : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان أبيهم<sup>(٤)</sup> وعن عائشة أول ما فرضت الصلاة فرضت ركعتين ، فأقرت في السفر ، وزيدت في الحضر ، وعن

(١) انظر الباب ٥ و ٦ و ٧ من ابواب صلوة المسافرين من الوسائل .

(٢) انظر الكشف ج ١ ص ٥٥٨ و في الكاف الشاف ذيله تخريج هذه الروايات وهي في كتب الشيعة كثيرة لا احتياج الى ذكر المصادر .

(٣) انظر الكشف ج ١ ص ٥٥٨ و تخريج الكاف الشاف ذيله .

ابن عباس فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين .

وعن ابن عمر <sup>(١)</sup> قال صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله تعالى ، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله ، وصحبت عمر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله عز وجل .

وعن ابن مسعود أنه لما بلغه أن عثمان صلى أربعاً ، استرجع وقال : صليت مع النبي ﷺ ركعتين ، ومع أبي بكر ركعتين ، ومع عمر ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق فباليك حظي من أربع ركعات ركعتان متقبلتان .

وعن ابن عباس أنه قال للذي قال له : كنت أتم الصلاة وصاحبى يقصر : أنت الذي كنت تقصر وصاحبك يتم ، وعن ابن عمر أنه قال لرجل سأل عن صلاة السفر : ركعتان فمن خالف السنة كفر .

وعن يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب « ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا » فقد أمن الناس ، فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه الجماعة إلا البخاري والموطأ .

وعن عبد الله بن خالد بن أسيد أنه قال لابن عمر : كيف تقصر الصلاة وإنما قال الله عز وجل « ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم » فقال ابن عمر يا ابن أخي إن رسول الله ﷺ أمانا ونحن ضلال ، فعلمنا فكان فيما علمنا أن أمرنا أن نصل ركعتين في السفر أخرجه النسائي والأمر للوجوب .

(١) ترى هذه الأحاديث بطرق مختلفة و أسناد متفاوتة في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٩

وص ٢١٠ و ترى بعضها في كنز العرفان او مسالك الافهام تفسير آية القصر قد بنا في تعالينا مصادر الحديث فراجع ولا يحسن لنا هنا التكرار و انظر أيضاً زاد المعاد لابن القيم الجوزية



ومن طريق الخاصة<sup>(١)</sup> ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال رسول الله ﷺ : إن الله عز وجل تصدق على مرضى أمتي ومسافريها بالتقصير والافطار ، أيسر أحذكم إذا تصدق أن ترد عليه ؟

وفي الصحيح<sup>(٢)</sup> عن علي بن يقطين قال : سألت أبا الحسن الأول عن الرجل يخرج في سفره وهو مسيرة يوم ، قال : يجب عليه التقصير ، إذا كان مسير يوم .

(١) انظر الباب ٢٢ من ابواب صلوة المسافر ج ٥ ص ٥٣٩ السلسل ١١٣٣٥ عن الفروع ج ١ ص ١٩٧ وكذا ج ٧ ص ١٢٤ الباب ١ من يصح منه الصوم السلسل ١٣١٤٨ ولم ينقل الحديث عن الشيخ والمصنف نقله عن الشيخ قلت وهذا الحديث مروى في التهذيب أيضاً ج ٤ ص ٢١٦ الرقم ٦٢٨ .

لكن في نسخة التهذيب عن ابن أبي نجران مكان ابن أبي عمير واما في الكافي فعن ابن أبي عمير وعده في المرات ج ٣ ص ٢٣١ من الصحيح وذلك للاجماع على تصحيح ما يصح عن ابن أبي عمير .

وقد روى الحديث في الفقيه أيضاً ج ٢ ص ٩٠ بالرقم ٢٠٣ له صدر ليس في الكافي والتهذيب رواه عن يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله قراجع ولم اظفر على نقل الحديث في المنتقى مع بناءه على نقل الاحاديث الصحيحة والحسنة و لعله لارسال الحديث بعد ابن أبي عمير في الكافي وبعد ابن أبي نجران في التهذيب وفي طريق الصدوق الى يحيى بن أبي العلاء ابان بن عثمان وقد تكلم فيه علماء الرجال .

وعلى اي فلم يكن الحديث عند صاحب المعالم من الصحاح او الحسن و لذا لم ينقله في المنتقى والحق كون الحديث معتبراً وان لم نسمه بالصحيح وابان بن عثمان من اصحاب الاجماع والله اعلم .

(٢) الحدائق ج ١١ ص ٢٩٩ والوسائل ج ٥ ص ٢٩٣ السلسل ١١١٥٧ - الباب ١ من ابواب صلوة المسافر : نقله عن التهذيب والاستبصار و هو في التهذيب ج ٣ ص ٢٠٩ الرقم ٥٠٣ والاستبصار ج ١ ص ٢٢٥ الرقم ٨٩٩ و آخر الحديث وان كان يدور في عمله و هو في المنتقى ج ١ ص ٥٥٣ .

وفي الصحيح <sup>(١)</sup> عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : الصلاة في السفر ركعتان ، ليس قبلهما ولا بعدهما شيء ، إلا المغرب ثلاث ركعات .

وفي الصحيح <sup>(٢)</sup> عن عبيدالله الحلبي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : صليت الظهر أربع ركعات وأنا في السفر ؟ قال : أعد .

وفي الصحيح <sup>(٣)</sup> عن زرارة وعبد بن مسلم أنهما قالا : قلنا لأبي جعفر عليه السلام ما

(١) الوسائل ج ٥ ص ٥٢٩ المسلسل ١١٢٩٩ - الباب ١٦ من ابواب صلوة المسافرين عن التهذيب والاستبصار وهو في المنتقى ج ١ ص ٥٣١ وفيه ان في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله قال الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما الا المغرب ثلاث .

ورواه في الاستبصار عن الشيخ ابي عبدالله المفيد عن احمد بن محمد عن ابيه عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد بساير السند انتهى ما في المنتقى قلت وتري الحديث في التهذيب ج ٢ ص ١٣ الرقم ٣١ وفي الاستبصار ج ١ ص ٢٢٠ الرقم ٧٧٨ مطابقاً لما افاده صاحب المعالم قدس سره في المنتقى فراجع .

(٢) الوسائل الباب ١٧ من ابواب صلوة المسافرين ج ٥ ص ٥٣١ المسلسل ١١٣٠٥ عن التهذيب قلت وهو في التهذيب صلوة المسافر ج ٢ ص ١٤ الرقم ٣٣ وهو في الحدائق ج ١ ص ٤٢٧ وفي المنتقى ج ١ ص ٥٥١ .

(٣) الحديث رواه كما في المتن في الفقيه ط النجف ج ١ ص ٢٧٨ الرقم ١٢٦٦ و ط مطبعة الصدوق ج ١ ص ٤٣٤ الرقم ١٢٦٥ وروى بمضه العياشي ج ١ ص ٢٧١ الرقم ٢٥٤ وفي البرهان ج ١ ص ٤١٠ ونور الثقلين ج ١ ص ٤٤٩ والمجمع ج ٢ ص ١٠١ والبحار ج ١٨ ص ٦٩٤ ودعائم الاسلام ج ١ ص ١٩٥ وتري اجزاء الحديث مبثوثة في الوسائل الباب ١ و ١٧ و ٢٢ من ابواب صلوة المسافرين .

وروى الحديث بتمامه في الحدائق ج ١١ ص ٢٩٦ وقلائد الدرر ج ١ ص ٢٣٣ وزبدة البيان ط المرتضى ص ١٢٠ وبين فيه فوائد يستفاد من الحديث نقلناها في تماليقنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٧٣ فراجع ونقل الحديث بتمامه ايضاً في المنتقى ج ١ ص ٥٥١ وقال في طريق الفقيه الى محمد بن مسلم جهالة والاعتبار بالطريق عن زرارة انتهى .

ثم ذوخشب على ما في معجم ما استعجم للبكري ص ٤٩٩ بضم اوله وثانيه وبالباء المعجمة بواحد موضع يتصل بالالاب - بضم الكاف - وهو على مرحلة من المدينة على طريق الشام وفي معجم -

تقول : في الصلاة في السفر كيف هي وكم هي ؟ فقال : إن الله عز وجل يقول « وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر ، قال : قلنا : إنما قال الله تعالى « فليس عليكم جناح » ولم يقل افعلوا فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر ؟ فقال عليه السلام : أوليس قد قال الله تعالى في الصفا والمروة : « فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » ألا ترى أن الطواف بهما واجب مفروض لأن الله عز وجل ذكره في كتابه وصنع نبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم وذكره الله تعالى في كتابه . قال : قلنا له فمن صلى في السفر أربعاً أيعيد أم لا ؟ قال : إن كان قد قرئت عليه آية التقصير وفسرت له فصلت أربعاً أعاد ، وإن لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه ، والصلاة كلها في السفر الفريضة ركعتان إلا المغرب ، فانها ثلاث ليس فيها تقصير : تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر ثلاث ركعات ، وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ذي خشب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون إليها بريدان أربعة وعشرون ميلاً ، فقصّر وأفطر ، فصارت سنة ، وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً صاموا حين أفطر « العصاة » قال : فهم العصاة إلى يوم القيامة ، وإننا لنعرف أبناءهم وأبناء آبائهم إلى يومنا هذا .

قال في الكشاف <sup>(١)</sup> : كأنهم ألقوا الاتمام فكانوا مظنة لأن يخطر ببالهم أن عليهم نقصاناً في القصر ، فنفي عنهم الجناح ليطيب أنفسهم بالقصر ، ويطمئنوا إليه وهو غير بعيد كما تنبه له من آخر حديث أبي عبد الله عليه السلام ، وتشبيهه القصر بالسعي بين الصفا والمروة ، كما سيتضح لك إنشاء الله ، والروايات الدالة على وجوب القصر

البلدان ج ٢ ص ٣٧٢ ط بيروت : خشب بضم اوله وثانيه وآخره باء موحده واد على مسيرة ليلة من المدينة له ذكر كثير في الحديث وفي المغازي قال كثير :

وذا خشب من آخر الليل قلت وتبني به ليلى على غير موعد

وفيه ان الخشب جمع اخشب وهو الخشن الغليظ من الجبل ويقال هو الذي لا يرتقى فيه .

(١) الكشاف ج ١ ص ٥٥٨ .

مطلقاً مخصصة بما دلت على التخيير في مواضعه الأربعة ، ولا تنافي الآية فتدبر  
وأيضاً إطلاق السفر يعم ما كان معصية ، ولكن رفع الجناح عن القصر إرفاقاً يناسب  
التخصيص بالمباح فلا يبعد كما هو مقتضى الأخبار والاجماع فتأمل .  
في المجمع <sup>(١)</sup> إن في المراد من قصر الصلاة هنا أقوالاً .  
الف - أن معناه أن تقصروا الرباعيات ركعتين ركعتين عن مجاهد وجماعة من  
المفسرين وهو قول الفقهاء ، ومذهب أهل البيت عليهم السلام .

ب - وذهب إليه جماعة من الصحابة والتابعين منهم جابر بن عبد الله وحذيفة بن  
اليمان وزيد بن ثابت وابن عباس وأبو هريرة وكعب وكان من الصحابة قطعت يده يوم  
اليمامة وابن عمر وسعيد بن جبير والسدي : أن المعنى قصر صلاة الخوف من صلاة  
السفر لامن إقامة لأن صلاة السفر عندهم ركعتان تمام غير قصر ، قال : فهنا  
قصران قصر الأمان من أربع إلى ركعتين ، وقصر الخوف من ركعتين إلى ركعة واحدة ،  
وقد رواه أصحابنا أيضاً .

ج - أن المراد القصر من حدود الصلاة عن ابن عباس وطاوس ، وهو الذي  
رواه أصحابنا في صلاة شدة الخوف ، وأنها تصلّى إيماءً ، والسجود أخفض من الركوع  
فإن لم يقدر على ذلك فالتسبيح المخصوص كاف عن ركعة .

د - أن المراد به الجمع بين الصلاتين ، قال : والصحيح الأول .  
ثم لا ريب أن ظاهر الآية أن الخوف أيضاً شرط للقصر ، فلا قصر مع الأمان  
لمفهوم الشرط ، لكن قد علم جواز القصر ببيان النبي صلى الله عليه وسلم فنقول المفهوم وإن كان  
حجة لكن بشرط عدم ظهور فائدة للتقييد سوى المفهوم ، ويحتمل أن يكون ذكر  
الخوف في الآية لوجود الخوف عند نزولها ، أو يكون قد خرج مخرج الأعم الأغلب  
عليهم في أسفارهم ، فأنهم كانوا يخافون الأعداء في عامتها كما قيل ، ومثله في القرآن  
كثير مثل « فان خفتهم أن لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به » ولا

(١) المجمع ج ٢ ص ١٠١ ولنا في تاليفنا على كنز العرفان ج ١ من ص ١٨٢ إلى

ص ١٨٦ مطالب مفيدة لا نكرر هنا ومن شاء فليراجع هناك .

تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً» وربما يدعى لزوم الخوف للسفر غالباً ويؤيد ذلك القراءة بترك «إن خفتم» .

على أن المفهوم معتبر ما لم يعارضه أقوى منه ، ومعارض هنا بأقوى وأصرح منه من الاجماع ومنطوق الأخبار من الخاصة والعامة كما تقدم بعضها ، قال القاضي : وقد تظاهرت السنن على جوازها أيضاً في حال الأمن ، فترك المفهوم بالمنطوق ، وإن كان المفهوم حجة أيضاً لأنه أقوى .

وقيل : قوله «إن خفتم» الخ منفصل عما قبله روي عن أبي أيوب الأنصاري أنه قال : نزلت إلى قوله «أن تقصروا من الصلاة» ثم بعد حول سألوا رسول الله عن صلاة الخوف ، فنزل «إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا» الآية هو في الظاهر كالتصل به وهو منفصل عنه .

وعلى هذا فيجوز أن يكون التقدير : اقصروا من الصلاة إن خفتم الآية ، أو لا جناح عليكم أن تقصروا من الصلاة إن خفتم بقرينة السؤال ووقوعه في المصحف بعد ذلك .

وعلى هذا يتوجه القول الثاني أو الثالث في القصر بالنسبة إلى الخوف مع الأوّل بالنسبة إلى السفر فليتأمل ، ويتوجه أيضاً قول أصحابنا أن كلاً من السفر والخوف موجب للقصر كما يتوجه على قراءة ترك إن خفتم كما لا يخفى ، على أن الاجماع والأخبار يكفي في ذلك كما تقدم وربما أمكن فهم القصر مع الخوف وحده من الآية الآتية بعد أيضاً هذا .

وقيل : المعنى إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا في الصلاة ، وقيل في أنفسكم أو دينكم ، وكأنه لامنافاة ، فافهم ، والفتنة قيل : القتل ، وقيل : العذاب ، والأظهر أنه هنا التعريض للمكروه ، والله أعلم .

السادسة في النساء أيضاً . [١٠١] وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا آسِيحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة

أُخْرِى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَٰلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا .

ثمَّ ابتداء سبحانه ببيان صلاة الخوف في جماعة ، فقال : « وإذا كنت » يا محمد « فيهم » أي في أصحابك الضارين في الأرض الخائفين عدوهم ، قاله في مجمع البيان وهو الذي يقتضيه اتصال الآية بما قبلها ، وسياقها في نفسها مع شأن نزولها ، فلا عموم لها حتى يستدل به على جواز صلاة الخوف في الحضر أيضاً كما في المنتهى .

وحيث شرط كونه عَلَيْكَ فيهم ، ذهب بعض الجمهور إلى اختصاص الصلاة على هذا الوجه بحضوره ﷺ متعلقاً بالآية وأُجيب بأنه مفهوم المخالفة ، أو مفهوم اللقب ، والحق أن المفهوم مفهوم شرط لكنّه ليس مفاده عدم مشروعيّتها بل أن لا تقوم الطائفة معه ﷺ الخ ولا دلالة لهذا على عدم مشروعيّتها بدونه ، نعم لا دلالة فيها على شرعيّتها مع غيره أيضاً بل يثبت بدليل التأسّي .

« فاقمت لهم الصلوة » بحدودها وركوعها وسجودها عن الحسن ، وقيل أقمت لهم الصلوة بأن تؤمهم « فلتقم طائفة منهم معك » في صلاتك ، وليكن سائرهم في وجه العدو فلم يذكر ما ينبغي أن تفعله الطائفة غير المصلية لدلالة الكلام عليه .

« وليأخذوا أسلحتهم » أي الطائفة المصلية لظاهر السياق نظراً إلى ما قبل وما بعد ، فيأخذون من السلاح ما لا يمنع واجباً في الصلاة كالسيف والخنجر والسكين ونحوها ، وجوباً لظاهر الأمر ، ولقوله آخر « ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى » الآية ، حيث نفى الحرج والاثم بشرط الأذى ، فيثبت مع عدمه ، وقال أبو حنيفة واحد والشافعي في قول استحبابا ، وعلى الأول لو كان السلاح نجساً لم يجز أخذه على قول ، وقيل بالجواز عملاً بالعموم ، والوجه اعتبار الحاجة .

وقيل : بل المأمور الطائفة التي بازاء العدوّ دون المصلية عن ابن عباس ، وهو خلاف الظاهر ، بل هذه الطائفة تأخذ السلاح لأنّ الحراسة إنّما تكون بالسلاح ، فهو امر معلوم يدلّ عليه الكلام وان لم يذكر « فاذنوا سجدا » اي الطائفة الأولى المصلية معه ﷺ « فليكنوا من ورائكم » فليصبروا بعد فراغهم من سجودهم مصافين للعدوّ .

واختلف هنا <sup>(١)</sup> فعندنا أنّ الطائفة الأولى إذا رفعت من السجود وفرغت من الركعة يصلّون ركعة أخرى ويتشهدون ويسلمون والامام قائم في الثانية ثمّ ينصرفون

(١) قد ورد حديث صلوة الرقاع في احاديث الشيعة مسنداً انظر التهذيب ج ٣ ص ١٧٢ الرقم ٣٨٠ والفقيه ج ١ ص ٢٩٣ الرقم ١٣٣٧ والكافي ط ١٣١٢ ج ١ ص ١٢٧ والمنتقى ج ١ ص ٥٦٨ واما صلوة بطن نخل فرواء - الشيخ عن الحسن عن ابي بكره في المبسوط انظر ج ١ ص ١٦٧ ط المرتضى واما صلوة عسفان فأرسله أيضاً الشيخ في المبسوط انظر ص ١٦٤ .

وقال الشهيد في الذكرى جواباً عن توقف العلامة في المنتهى تبعاً للمحقق في المعبر بعدم ثبوت النقل عن اهل البيت (ع) : قلت هذه صلوة مشهورة في النقل فهي كسائر المشهورات الثابتة وان لم تنقل باسناد صحيحة وقد ذكرها الشيخ مرسلها غير مسند ولا محيل على سند ، فلولم تصح عنده لم يتعرض لها حتى ينبه على ضعفها فلا تقصر فتواه عن روايته انتهى ما اردنا نقله وتحامل عليه في البحار ج ١٨ ص ٧٠٦ وفي الحقائق ج ١١ ص ٢٨٤ .

واما اهل السنة فلهم في كفيتهما روايات انهوها الى اربع وعشرين صفة انظر سنن ابي داود ج ٢ من ص ١٥ الى ص ٢٤ والام للشافعي ج ١ من ص ٢١٠ الى ص ٢٢٩ واحكام القرآن لابن العربي ص ٤٩١ الى ص ٤٩٦ وسنن البيهقي ج ٣ من ص ٢٥٢ الى ص ٢٦٤ والدر المنثور ج ٢ من ص ٢١١ الى ص ٢١٤ والقرطبي ج ٥ من ص ٣٦٤ الى ص ٣٧٣ وتفسير ابن كثير ج ١ من ص ٥٤٦ الى ص ٥٤٩ والخازن ج ١ من ص ٣٩١ الى ص ٣٩٣ ونيل الاوطار ج ٣ من ص ٣٣٦ الى ص ٣٤٥ .

ثم ذات الرقاع بكسر الراء وبطن نخل وعسفان على وزن عثمان اسماء لمواضع صلى رسول الله (ص) فيها صلوة الخوف انظر تعاليقنا على كنز العرفان ج ١ ص ١٨٩ .

إلى مواقف أصحابهم ويجبىء الآخرون فيستفتحون الصلاة ويصلى بهم الامام الركعة الثانية ويطيل ثبته حتى يقوموا فيصلوا بقية صلاتهم ثم يسلم بهم الامام ، فيكون للأولى تكبيرة الافتتاح ، وللثانية التسليم ، وهو مذهب الشافعى أيضاً .

وقيل : إن الطائفة الاولى إذا فرغت من ركعة يسلمون ويمضون إلى وجه العدو وتأتى الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة الأخرى ، وهذا مذهب جابر ومجاهد وحذيفة وابن جنيد ومن يرى أن صلاة الخوف ركعة واحدة .

وقيل : إن الامام يصلى بكل طائفة ركعتين فيصلى بهم مرتين ، عن الحسن وهذه صلاة بطن النخل ، ولا أعلم من أصحابنا أحداً حمل الآية عليها ، وإن جوازها كثير .

وقيل إنه إذا صلى بالطائفة الأولى ركعة مضوا إلى وجه العدو ، وتأتى الطائفة الأخرى فيكبثرون ويصلى بهم الركعة الثانية ، ويسلم الامام خاصة ويعودون إلى وجه العدو ، وتأتى الطائفة الأولى فيقضون ركعة بغير قراءة ، لأنهم لاحقون ، ويسلمون ويرجعون إلى وجه العدو وتأتى الطائفة الثانية ويقضون ركعة بقراءة لأنهم مسبوقون عن عبدالله بن مسعود وهو مذهب أبى حنيفة .

فالسجود في قوله «فإذا سجدوا» على ظاهره عند أبى حنيفة وعلى قولنا والشافعى بمعنى الصلاة أو يقدر : وأتموا بقريضة ما بعده . وهو وإن كان خلاف ظاهره ، إلا أنه أحوط للصلاة ، وأبلغ في حراسة العدو كما هو الظاهر ، وأشد موافقة لظاهر القرآن ، لأن قوله « ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا ، ظاهره أن الطائفة الأولى قدصلت ، وقوله « فليصلوا معك » مقتضاه أن يصلوا تمام الصلاة ، فالظاهر أن صلاة كل طائفة قدتمت عند تمام صلاته ، وأيضاً الظاهر أن مراد الآية بيان صلاة الطائفتين ، وذلك يتم على ما قلناه بأدنى تقدير أو تجوز بخلافه على قوله ، وقول حذيفة وابن الجنيد في ذلك كقولنا ، إذ لا بد بعد الركعة من التشهد والتسليم ، نعم التجوز حينئذ أقرب من التجوز على ما قلناه .

وربما يمكن حمل الآية على ما يعم الوجوه حتى صلاة بطن النخل ، بأن



يكون المراد فاذا صلّوا على ما بينت لهم ركعتين جماعة كما في بطن النخل ، أو منفرداً في الاخيرة كما في ذات الرقاع أو مكتفياً بالاولى منفرداً بالتشهد والتسليم كما في قول ابن الجنيّد ، لكنّه مخالف لظاهر الروايات مع عدم ظهور قائل به من الأصحاب فتأمل ، والحمل على ما يعم قول أبي حنيفة بعيد جداً كما لا يخفى .  
ثم ههنا أمور :

الف - قد اشترط الشافعي كون كل طائفة ثلاثة فصاعداً ، لأن الطائفة كذلك ولقوله تعالى «ولياخذوا أسلحتهم» ونحوه ، وأجيب بأن الطائفة يقع على الواحد أيضاً فانه قد يسمّى طائفة ذكره الفرّاء ، وكذلك القطعة من الأرض يسمّى الطائفة أيضاً ، والجمع للثنين فما فوق شايع ، على أنه يمكن خروجه مخرج الأعم الأغلب فتأمل .

ب - ينبغي للطائفة الأولى الانفراد عند القيام الى الثانية ، قاله الشيخ في المبسوط ، وفي الدروس أنهم يفارقونه على الأقوى ، وظاهره وجود قول بعدم المفارقة فتأمل .

ج - ذكروا لهذه الصلاة شروطاً منها كون العدو في خلاف جهة القبلة ذهب اليه علماؤنا أجمع ، على ما في المنتهى ، وربما دلّ عليه قوله تعالى «وليكونوا من ورائكم» ، ومنها كثرة المسلمين بحيث يمكنهم الافتراق فرقتين ، وفي كل فرقة بمقاومة العدو لتحصل المتابعة بفعل النبي ﷺ ، فانه هكذا فعل ، ومنها قوة العدو بحيث يخاف هجومه ، ومنها كون القتال سايقاً على قول ، ومنها عدم الاحتياج الى الزيادة على فرقتين على قول ، وقال العلامة لو احتاج أن يفرقهم ثلاثاً في المغرب أو أربعاً على التمام في الحضر جاز ، اذا نوى الماهوم المفارقة ، لأنها صلاة واجبة لم يخل بشيء من واجباتها ، وعلى هذا يختل أكثر الشرايط كما لا يخفى .

قوله «ولياخذوا حذرهم وأسلحتهم» أي الطائفة الثانية في صلاتهم كما هو الظاهر وقد جعل الحذر وهو التجرّز واليقظ آلة يستعملها الغازي ، فجمع بينه وبين

الأسلحة في الأخذ ، وجعلاً مأخوذتين مبالغة ، ولأم الأمر هنا وفي ما تقدم ساكنة باتفاق القراء<sup>(١)</sup> ، والأصل بالكسر ، ويستثقل فيحذف استخفافاً .

« ودّ الذين كفروا » أي تمنّوا « لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلاً واحدة » أي يحملون عليكم حملة واحدة ، وفيه تنبيه على وجه وجوب أخذ السلاح . وفي المجمع<sup>(٢)</sup> في الآية دلالة على صدق النبي ﷺ وصحة نبوته وذلك أنها نزلت والنبي ﷺ بعسفان ، والمشركون بضجنان<sup>(٣)</sup> ، فتوافقوا فصلّى النبي ﷺ باصحابه صلاة الظهر بتمام الركوع والسجود ، فهم المشركون بأن يغيروا عليهم ، فقال بعضهم انّ لهم صلاة أخرى أحبّ اليهم من هذه - يعنون صلاة العصر - فانزل الله تعالى عليه ، فصلّى بهم العصر صلاة الخوف ، وكان ذلك سبب اسلام خالد بن الوليد .

هذا ، ولا يتوهم من قوله والنبي ﷺ بعسفان أن يكون المراد بالآية صلاة الخوف المشهور بصلاة عسفان ، فإنّ أحداً لم يقل بالحمل عليها أصلاً كما صرح به في الكنز ، ولا الآية تحتملها كما لا يخفى ، بل لم ترو هذه الصلاة في طرقنا بل رواها الجمهور وأورده الشيخ ، فتبعه بعض ومنع بعض ، قال في المنتهى<sup>(٤)</sup> ونحن نتوقف في هذا لعدم ثبوت النقل عندنا عن أهل البيت ﷺ بذلك .

نعم في الذكرى : قلت هذه أي صلاة عسفان صلاة مشهورة في النقل كسائر

(١) انظر نثر المرجان للإركاني ج ١ ص ٦٥٤ لم ينقل فيه غير قراءة سكون اللام ثم الأصل في لام الطلب الكسر وتسكن عند الاتصال بالواو والفاء كما في هو وهي تقول فهو وهي يسكون الهاء وأما بعد ثم فنقلوا سكان اللام وكسرها على الأصل . ثم في لغة سليم يفتحون لام الطلب في غير ما يلتزم فيه السكون .

(٢) انظر المجمع ج ٢ ص ١٠٣

(٣) قال البكري في معجم ما استعجم ص ٨٥٦ بضجنان بفتح اوله وسكون ثانيه بعده نون و الف على وزن فعلان جبل بناحية مكة على طريق المدينة .

(٤) انظر ج ١ ص ٢٠٢ و ص ٢٠٣ .

المشهورات الثابتة وإن لم ينقل بأسانيد صحيحة ، وقد ذكرها الشيخ مرسلًا لها غير مسند ، ولا محيل على سند ، فلو لم يصحّ عنده لم يتعرّض حثيّته على ضعفها ، فلا تنقص فتواه عن روايته ، ثمّ ليس فيها مخالفة لأفعال الصلاة غير التقدم و التأخر ، والتخلف بركن ، وكلّ ذلك غير قادح في الصّحة اختياريًا وعند الضرورة انتهى ، وفيه نظر لا يخفى .

«ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم» موضع «أن تضعوا» النصب بنزع الخافض أي في أن تضعوا ، فلما أن سقطت «في» عمل ما قبل أن فيها ، وعلى القول الآخر يكون موضعها جرأ باضمار حرف الجرّ .

رخص لهم في وضع الأسلحة إن نقل عليهم حملها بسبب ما يبلّهم من مطر أو يضعفهم من توقع مرض ، وأمرهم مع ذلك بأخذ الحذر بقوله « وخذوا حذركم ، لئلا يغفلوا فيهمج عليهم العدو » ، ولما كان هذا يومهم شوكة العدو وغلبته واغترارهم قال «إن الله أعدّ للكافرين عذابا مهينا» فوعدهم بالنصر لتقوى قلوبهم ، وليعلموا أن الأمر بالحذر ليس لضعفهم أو غلبة عدوّهم ، بل لأنّ الواجب القيام بأمر الجهاد ، وربط الجاش في القتال ، وتعوّد مراسم التيقظ والتدبّر ، متوكّلين على الله ، فانه تعالى كثيرًا ما يفعل الأشياء بأسبابها .

السابعة في النساء [١٠٣] فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُودًا .

«فإذا قضيت الصلاة فادكروا الله قياما» حال قيامكم «وقعودا» حال قعودكم «وعلى جنوبكم» أي مضطجعين في الكشاف <sup>(١)</sup> قيل : معناه فإذا قضيت الخوف ، فادبموا ذكر الله مهلّين مكبّرين مسبحين ، داعين بالنصرة والتأييد في كافة أحوالكم من قيام وقعود واضطجاع ، فإنّ ما أنتم فيه من خوف وحرب جدير بذكر الله ودعائه

واللجأ اليه. وفي المجمع<sup>(١)</sup> أي ادعوا الله في هذه الأحوال لعلّه ينصركم على عدوكم ويظفركم به عن ابن عباس ، واكثر المفسرين ، وفي كون الذكر مطلقاً دعاءً نظر نعم كون الذكر يعمّ الدعاء قريب وكون ذلك على طريق التعقيب غير بعيد ، اما كون المراد به خصوص «سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر» على ما هو المستحب للمسافر عقيب كل صلاة مقصورة ، فلا يخلو من بعد ، وابعده منه ان يكون المراد الامر بالمداومة على الذكر في جميع الاحوال كما في الحديث القدسي : يا موسى اذكرني فان ذكرى حسن على كل حال .

وفي الكشف : فاذا صليتم في حال الخوف والقتال فصلّوها قياماً مسايين ومقارعين ، وقعوداً جالسين على الركب مرامين ، و على جنوبكم مثخنين بالجراح وكأنه على تضمين الارادة والذكر بمعنى الصلاة او بمعناه ، لكن بان يصلوا له ويمكن اعتبار حال الخوف مطلقاً من غير اختصاص بحال القتال .

وقيل : إشارة إلى صلاة القادر والعاجز أي إذا أردتم الصلاة فصلّوا قياماً إذا كنتم أصحاء وقعوداً إذا كنتم مرضى لا تقدرّون على القيام ، وعلى جنوبكم إذا لم تقدرّوا على القعود عن ابن مسعود .

وروي عن ابن عباس<sup>(٢)</sup> أنه قال عقيب تفسير الآية : لم يعذر الله تعالى أحداً في ترك ذكره إلا المغلوب على عقله ، وعلى هذا التفسير يستفاد الترتيب أيضاً لكن لم أفز برواية الاصحاب لهذا التفسير لهذه الآية .

نعم روى ذلك في تفسير قوله تعالى «الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً» ولا يخفى أن عدم اعتبار الخوف بأباه قوله «فاذا اطمأننتم فاقيموا الصلاة» فان ظاهره إذا

(١) المجمع ج ٢ ص ١٠٣ .

(٢) هكذا في النسخ المخطوطة من مسالك الافهام وكتابنا هذا وزبدة البيان ص ١٢٣

ط المرتضى و روح المعاني ج ٥ ١٢٤ ولكن الظاهر من كلام المجمع ج ٢ ص ١٠٤ انه من كلام ابن مسعود والمروى في تفسير الطبري ايضاً انه من كلام ابن عباس ج ٥ ص ٢٦٠ مع تفاوت يسير في اللفظ فلعل في كيفية اداء العبارة في المجمع تسامحاً .

استقررتهم بزوال خوفكم ، وسكنت قلوبكم ، فاتموا حدود الصلاة ، واحفظوا أركانها وشرايطها .

وقيل : معناه إذا أقمتهم فأتتموا الصلاة التي أُجيز لكم قصرها ، وقد يجمع بين الوجهين وفيه نظر .

وقيل : إذا أمنتهم فافضوا ماصليتهم في حال القلق و الانزعاج ، ذكره الكشف ذهباً إلى قول الشافعي من ايجاب الصلاة على المحارب في حال المسابقة والمشي والاضطراب في المعركة إذا حضر وقتها ، فإذا اطمأن فعليه القضاء ، وفيه بعد لا يخفى .

« إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » في المجمع قيل : أي واجبة مفروضة عن ابن عباس وجماعة ، وهو المروى عن الباقر والصادق عليهما السلام وقيل : معناه فرضاً موقوتاً أي منجماً تؤدونها في أنجمها عن ابن مسعود وقتادة وقد تقدم في أول كتاب الصلاة .

الثامنة [البقرة ٢٣٩] فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَدِّكُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ .

صدر هذه الآية قدمضي القول فيه في أول كتاب الصلاة و أما البقية ، فانه سبحانه لما قدم الأمر بالمحافظة ، عقبه بذكر الرخصة عند المخافة فقال إن خفتُم أي عدواً أو سبعاً أو غرقاً ونحوها ، فلم تتمكنوا أن تحافظوا عليها وتوفقوا حقها فتأتوا بها تامة الأفعال والشروط « فرجالاً » هو جمع راجل مثل تجار وصحاب وقيام ، وهو الكاين على رجله واقفاً كان أو ماشياً أي فصلوا حال كونكم رجالاً ، وقيل مشاة .

« أو ركباناً » جمع راكب كالفرسان وكل شيء علا شيئاً فقد ركبه ، أي : أو على ظهور دوابكم أي تراعون فيها دفع ما تخافون فلا ترتكبون ما به تخافون بل تأتون بها على حسب أحوالكم بما لاتخافون به : واقفين أو ماشين أو راكبين إلى القبلة أو

غيرها بالقيام والركوع والسجود ، أو بالإيماء أو بالنية والتكبير والتشهد والتسليم .  
ويروى أن علياً عليه السلام صلى ليلة الهرير خمس صلوات بالإيماء وقيل بالتكبير  
وإن النبي صلى يوم الأحزاب إيماء وبالجملة فيها إشارة إلى صلاة الخوف اجمالاً  
والتفصيل يعلم من السنة المطهرة .

«فاذا أمنتم» بزوال خوفكم «فاذكروا الله» أي فصلوا «كما علمكم ما لم تكونوا  
تعلمون» من صلاة الأمان ، وقيل اذكروا الله بالثناء عليه والحمد له شكراً على الأمان  
والخلاص من الخوف والعدو ، كما أحسن إليكم بما علمكم ما لم تكونوا تعلمون  
من الشرايع ، وكيف تصلون في حال الأمان وفي حال الخوف ، أو شكرًا يوازي نعمه  
وتعليمه ، ولعل هذا القول أظهر لظهور الذكر فيه ، وفهم صلاة الأمان من صدرها .  
التاسعة [ الانسراح : ٧ - ٨ ] فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ .

النصب التعب أي فاتعب ولا تشتغل بالراحة ، والمعنى إذا فرغت من الصلاة  
المكتوبة فانصب إلى ربك في الدعاء ، وإليه فارغب في المسئلة يعطك ، عن ابن عباس  
ومجاهد وقتادة والضحاك ومقاتل والكلبي ، وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله  
عليهما السلام .

في المجمع <sup>(١)</sup> : قال الصادق عليه السلام : هو الدعاء في دبر الصلاة وأنت جالس فالظاهر  
أن المراد به التعقيب بعد المكتوبة كما هو المشهور ، وعليه الأخبار والاجماع من  
الخاصة والعامة .

فالأمر على الندب أو من خواصه عليه السلام واعتبار الجلوس في قول الصادق عليه السلام  
محمول على تأكيد الاستحباب كما تدل عليه أخبار آخر ، منها ما رواه الصدوق في الصحيح <sup>(٢)</sup>  
أن هشام بن سالم قال لأبي عبد الله عليه السلام : إني أخرج أحب أن أكون معقباً ، فقال :

(١) المجمع ج ٥ ص ٥٠٩ .

(٢) الفقيه ج ١ ص ٢١٦ الرقم ٩٦٣ ط النجف وهو في ط مكتبة الصدوق ج ١ ص

٣٢٩ الرقم ٩٦٤ ورواه في الوسائل ج ٤ ص ١٠٣٤ الباب ١٧ من ابواب التعقيب المسلسل

٨٤٣٧ عن الفقيه وعن التهذيب وقريب منه في المضمون حديث الكافي بالمسلسل ٨٤٣٩ .

إن كنت على وضوء فأنت معقب .

وقد تدلُّ الفاء على الاشتغال به بغير فصل ، ويفهم من الروايات أيضاً حتى قبل النافلة في المغرب كما صرح به في رواية في الفقيه <sup>(١)</sup> مع ما ورد من تمجيلها وفعلها قبل الكلام .

وينبغي أن يكون المعقب على هيئة الصلاة كما قاله بعض الأصحاب ودلت عليه بعض الأخبار ، وادّعى إشعار الآية به ، وفي الذكرى أنه يضرُّ بالتعقيب جميع ما يضرُّ بالصلاة ، ولعله أراد نقص الفضيلة لا بطلان كونه تعقيباً شرعاً وأما اشتراط ذلك في كونه دعاء شرعاً مستحباً في الجملة ، فكأنه لا قابل به ، ولا شبهة في خلافه .

ثم في الآية أقوال آخر فقيل : إذا فرغت من الفرائض فانصب في قيام الليل ، عن ابن مسعود ، وقيل : إذا فرغت من دنياك فانصب في عبادة ربك وصلِّ ، عن الجبائي ومجاهد في رواية . وقيل : إذا فرغت من جهاد أعدائك فانصب في عبادة ربك عن الحسن وابن زيد ، وقيل : إذا فرغت من جهاد عدوك فانصب في جهاد نفسك ، وقيل : إذا فرغت من أداء الرسالة فانصب لطلب الشفاعة ، قيل أي استغفر للمؤمنين .

في المجمع <sup>(٢)</sup> وسئل على بن طلحة عن هذه الآية فقال : القول فيه كثير ، وقد سمعنا أنه يقال : إذا صححت فاجعل صحتك وفراغك نصباً في العبادة ، وإلى ربك فارغب أي بجميع حوائجك وأمورك ، ولا ترغب إلى غيره بوجه . ويجوز عطفه على الجزاء وعلى الشرط فافهم .

(١) إشارة إلى الحديث المروي في الفقيه ج ١ ص ١٤٣ ط النجف بالرقم ٦٦٤ وهو في ط مكتبة الصدوق ج ١ ص ٢٢١ الرقم ٦٦٥ والحديث هكذا و قال الصادق من صلى المغرب ثم عقب ولم يتكلم حتى يصلي ركعتين كتبنا له في عليين فان صلى اربعاً كتبت له حجة مبرورة والحديث في الوسائل الباب ٣٠ من ابواب التعقيب ج ٤ ص ١٠٥٧ السلسل ٨٥١٤ وفي الباب احاديث اخر ايضاً في النهي عن التكلم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب .

(٢) المجمع ج ٥ ص ٥٠١ وعلى ابن ابي طلحة ترى ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣٣٩ الرقم ٥٦٧ وميزان الاعتدال ج ٣ ص ١٣٤ الرقم ٥٨٧٠ والصحيح على بن ابي طلحة والظاهر انه سقط في المجمع وفي كتابنا هذا كلمة ابي .

العاشرة [ البقرة ٤٣ ] وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ .

اقامة الصلاة الاتيان بها تامة الافعال والشروط ، وأداء وظائفها المعتبرة ، والركوع لغة الانحناء ، وقيل الخضوع ، وشرعاً انحناء خاص ، قيل : أي بحيث تصل يدامستوي الخلقة الى ركبتيه ، او خضوع خاص ، وقد يعبر به عن الصلاة لأن الركوع أوّل ما يشاهد من الافعال التي يستدل بها على ان الانسان يصلّي ، او لكونه ركناً فيها او لغير ذلك ، ولاريب ان ليس المراد مطلق الانحناء ، فقيل : عبر به عن الصلاة وذلك لأن الخطاب لليهود ، وليس في صلاتهم ركوع ، وقوله «واقموا الصلاة» كان يحتمل الاشارة الى صلاتهم والى صلاتنا ، فاذا قيل ذلك اختصّ بصلاتنا فيكون بياناً لا تكراراً ومجرّد تأكيد كما قيل .

واصرح في هذا المعنى ما قيل ان المراد اركعوا في الصلاة مع الراكعين في صلاتهم ، فيراد به المعنى الشرعي ، والمعنية على القولين كأنها باعتبار المطابقة في الصلاة والدخول في دين الاسلام ، وحينئذ فالوجوب كما هو ظاهر الأمر ظاهر ، واذا حمل على صلاة الجماعة كما قيل : كانت المعنية اظهر ، ولكن الوجوب <sup>(١)</sup> كاد ان يكون خلاف الاجماع ، فامّا ان يحمل على الصلاة التي يجب فيها الجماعة كصلاة الجمعة والعيدين ، او على شدة الاستحباب للاخبار والاجماع .

هذا وقد يستدل على الاول على ركنية الركوع ، لتسميتها لاشتمالها عليه وعدم انفكاكها عنه ، فاذا عدم عدمت ، وفيه نظر . وعلى الثاني على وجوب الركوع ، وعلى الاخير على عدم ادراك الجماعة مع عدم الركوع مع الامام ، حتّى لو كان الامام

---

(١) قد عرفت في حواشينا السابقة ان مفاد الامر طلب العولى والعقل يحكم بوجوب اطاعة امره فما دل على جواز الترك يكون وارداً على حكم العقل ولذا صححنا التعبير بقوله اغتسل للجمعة والجنابة بامر واحد دل الدليل على جواز ترك احدهما ويبقى الاخر محكوماً بحكم العقل بلزوم الاتيان .



راكعاً وأدركه حينئذ لم يكن مدركاً لها ، لعدم الركوع مع الراكع ، بل بعده وفيه نظر : وقيل المراد الخضوع والانقياد لما يلزمهم في دين الله .

الحادية عشرة [ البقرة : ٤٤ ] أَقَامُوا النَّاسَ بَابِرٍّ .

الهمزة للتقرير مع التوييح والتعجيب من حالهم ، والبرسعة الخير والمعروف ومنه البرُّ لسمته ويتناول كل خير ، ومنه قولهم صدقت وبررت .  
« وَكُنْتُمْ أَفْئِسْتُمْ » .

تركونها تاركة للبر كالمنسيات .

« وَأَنْتُمْ تَكْتُلُونَ النَّبِيَّ أَفَلَا تَعْقِلُونَ » .

الخطاب لعلماء اليهود كانوا يقولون لأقربائهم من المسلمين : اثبتوا على ما أنتم عليه ، وهم لا يؤمنون ، أو يأمرهم من نصحوه في السر من أقاربهم وغيرهم باتباع محمد ﷺ ولا يتبعوه ، وقيل : كانوا يأمرهم العرب بالإيمان بمحمد ﷺ إذا بعث فلما بعث كفروا به .

وروى عن ابن عباس أنهم كانوا يأمرهم بالتوراة وتركواهم التمسك به ، لأن جحدهم النبي ﷺ وصفته ترك للتمسك به ، وعن قتاده كانوا يأمرهم الناس بطاعة الله وهم يخالفونه ، وقيل : كانوا يأمرهم بالصدقة ولا يتصدقون ، وإذا اتوا بصدقات ليفرقوها خانوا فيها .

وروى أنس بن مالك<sup>(١)</sup> قال : قال رسول الله ﷺ : مررت ليلة أُسرى بي على أُناس تقرر شفاهم بمقاريض من نار ، فقلت من هؤلاء يا جبرئيل ؟ فقال : هؤلاء خطباء من أهل الدنيا كانوا يأمرهم الناس بالبر وينسون أنفسهم .

(١) المجمع ج ١ ص ٩٨ و روح الجنان ج ١ ص ١٦٥ و القرطبي ج ١ ص ٣٦٥

والدر المنثور ج ١ ص ٦٤ وفيه و أخرج وكيع و ابن أبي شيبة و أحمد و عبد بن حميد و البزار و ابن أبي داود في البعث و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن حبان و أبو نعيم في الحلية و ابن مردويه و البيهقي في شعب الإيمان عن أنس .

«وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ» تبكيت مثل قوله «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» يعني تتلون التوراة وفيها نعمت محمد، وفيها الوعيد على الخيانة وترك البرّ ومخالفة القول بالعمل .  
 « أَفَلَا تَعْقِلُونَ » توبيخ عظيم بمعنى أَفَلَا تَفْطَنُونَ لقبح ما أقدمتم عليه حتّى يصدّكم استقباحه عن ارتكابه ، فكأنّكم في ذلك مسلوبو العقل ، لأنّ العقول تأباه وتدفعه ، ونحوه «أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ» وفي ذلك من الدلالة على كون القبح عقلياً مالا يخفى ، ولا يدفعه قوله « وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ » كما قاله التفّازاني .

في المجمع فإن قيل : فإذا كان فعل البرّ واجباً والأمر به واجباً فلما ذا وبّخهم على الأمر بالبرّ ؟ قلنا : لم يوبّخهم على الأمر بالبرّ ، وإنّما وبّخهم على ترك فعل البرّ المضموم إلى الأمر بالبرّ ، لأنّ ترك البرّ ممن يأمر به أقبح من تركه ممن لا يأمر به ، كقول الشاعر :

لأنّنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم <sup>(١)</sup>

وهذا هو المشهور ، ومقتضى الأصل و دليل العقل ، من حيث حكمه ظاهراً بحسن الأمر بالمعروف مطلقاً إلّا ما يستلزم مفسدة ، وليست هنا ، والنقل من النصوص الدالة عليه مطلقاً ، والاخلال بأحد الأمرين المأمور بهما لا يوجب الاخلال بالآخر إلّا

(١) البيت انشده في المجمع ج ١ ص ٩٦ و ص ٩٨ و روح الجنان ج ١ ص ١٥٩

و ١٦٥ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٤ والبيان ج ١ ص ٦٩ والقرطبي ج ١ ص ٣٦٧ والمغنى في حرف الواو وسيبويه في الكتاب ج ١ ص ٤٢٤ وابن عقيل عند شرح قول ابن مالك :  
 و الواو كالفاء ان تقد مفهوم مع  
 كلا تكن جلدأ و تظهر الجزع

و هو الشاهد ٣٢٨ من الشرح ج ٢ ص ٣٥٣ والامدى في المؤلف والمختلف ص ١٧٣

ط ١٣٨١ و شرحه العيني ج ٤ ص ٣٩٣ بهامش الخزانة جاعلا عليه رمز ضهع و شرحه القزويني في شرح شواهد المجمع ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٦٦ الشاهد بالرقم ١٤٨ و ١٥٦ .

واختلفوا في المنسوب اليه البيت فقيل للاخلال و قيل لابي الاسود الدثلي والنسبة اليه اشهر و قيل للمتوكل الليثي و قيل غيرهم .

بموجب ، وليس فيجوز على هذا لتارك الصلاة أمر الغير والتحريض عليها ، والنهي عما ينافيها و يوجب تركها بعد وجوبها .

وأما ما تقدم من كون ترك البرّ منه حينئذ أقبح وروى من مزيد عقابه وتزايد عذابه ، فلملّه لاستلزام ذلك كمال علمه بوجوبه ، ونهاية وضوح قبح الترك عنده ، ومزيد جرأته على الله ، وزيادة بعده عن الحياء منه تعالى ، وشدة خبثه .

وربما دلّ ذلك على عدم وقوع الامر به منه خالصاً ، فيكون ذلك باطلاً أيضاً بل ربما كان على وجه المعصية فتأمل فيه <sup>(١)</sup> .

الثانية عشرة [ البقرة : ٢٥ ] **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ** .

واستعينوا أي على حوايجكم إلى الله بالصبر والصلاة أي بالجمع بينهما ، بأن تصلّوا صابرين على تكاليف الصلاة متحمّلين لمشاقتها ، وما يجب من إخلاص القلب وحفظ النيات ، ودفع الوسوس ومراعات الآداب ، والاحتراس من المكروه مع الخشية والخشوع ، واستحضار العلم بأنه انتصاب بين يدي جبار السموات والارض ، ومنه قوله **دوأمّر أهلک بالصلاة واصطبر علیها** ، قاله الكشف .

فاذا فعل ذلك تقضى الحوايج وقد وردت صلوات للحوايج فيمكن الحمل عليها ولا يخفى أنّ الصبر هو منع النفس عن محابّتها وكفّها عن هواها ، وهو مفتاح كلّ خير ، فلا يبعد عدم القصر على مشاقّ الصلاة ، ويمكن أن يراد استعينوا على

(١) فقد روى عن الرضا (ع) في عيون الاخبار ما يشعر بقصد عدم قبول الامر بالبر منه الا بعد فعله و به يشعر عدم جواز أن يقيم الحد من عليه مثله ، فملك بالاستقصاء في ذلك و سيأتى مزيد كلام فيه في باب الامر بالمعروف كذا في هامش الاصل .

أقول : و قد خص صاحب الوسائل الباب ١٠ من ابواب الامر بالمعروف ج ١١ ص ٤١٨ بوجوب الاتيان بما يامر به و كذا روى احاديث تفيد ذلك في الباب ٣٨ من ابواب جهاد النفس ج ١١ ص ٢٣٤ وفي الابواب الاخر ايضاً ما يستفاد ذلك لانتيل الكلام بسردها .

ما أخلاكم من البر وأنساكم أنفسكم منه بهما ، أو على امتثال جميع ما أمر به ونهوا عنه من قوله : « اذكروا نعمتي -- إلى -- واستعينوا » كما ذكروا في رجوع ضمير «إنها» إليها .

أويراد استعينوا على البليات والنوايب بالصبر عليها والالتجاء إلى الصلاة عند وقوعها كما روي أن رسول الله ﷺ كان إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة .

وعن ابن عباس <sup>(١)</sup> أنه نعي إليه أخوه قثم وهو في سفر فاسترجع وتنحى عن الطريق ، فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ، ثم قام يمشى إلى راحلته وهو يقول «استعينوا بالصبر والصلاة» وقيل : الصبر الصوم لأنه حبس عن المفطرات ، ومنه قيل شهر رمضان شهر الصبر .

وفي المجمع <sup>(٢)</sup> أنه روي عن أئمتنا عليهم السلام <sup>(٣)</sup> فيكون فائدة الاستعانة أنه يذهب بالشره وهوى النفس كما قال عليه السلام : الصوم وجاء ، ويجوز أن يراد بالصلاة الدعاء ولا يجب أن يختص بكونه في البلاء كما قيل بأن يستعان على البلاء بالصبر والالتجاء إلى الدعاء ، والابتغال إلى الله في دفعه .

«وإنها» فيها وجوه :

الف - أنها للاستعانة بهما .

ب - أنها للصلاة وهو قول أكثر المفسرين لقربها منه وتأكيدها حالها وتفخيم شأنها ، وعموم فرضها ، وأنها الأهم والأفضل على أحد وجهين : الأول أن يراد بها الصلاة دون غيرها فيقدر للصبر على قياس ذلك إذا اقتضته قرينة والثاني أن يراد الاثنان وإن كان اللفظ واحداً ، وقيل يشهد لذلك قوله تعالى «والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله» . «وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها» . «والله ورسوله

(١) انظر الدر المنثور ج ١ ص ٦٧ و ص ٦٨ .

(٢) المجمع ج ١ ص ٩٩ .

(٣) انظر الوسائل ج ٦ ص ٢٩٨ المسلسل ١٣٧٢٠ الباب ٢ من ابواب الصوم المندوب

و انظر ايضاً تمايلاً على مسالك الافهام ج ١ ص ٢٩٧ .

أحقُّ أن يرضوه» .

ج - أنها لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل ونهوا عنها من قوله «اذكروا نعمتي - إلى - واستعينوا» وقيل إنها لمحذوف هو مؤاخذه النفس بهما أو تأدية ما تقدم أو تأدية الصلاة وضروب الصبر أو الإجابة للنبي ﷺ .

«لكبيرة» لشاقّة ثقيلة من قولك كبر عليّ هذا الامر ، والاصل فيه أن كل ما يكبر يثقل على الانسان حمله ، فيقال لكلّ ما يصعب على النفس وإن لم يكن من جهة الحمل يكبر عليها ، تشبيهاً بذلك .

«إلأعلى الخاشعين» في المجمع الخشوع والتذلل والاختبات نظائر ضدّ الخشوع الاستكبار ، وأصل الباب من اللين والسهولة ، والخاشع والمتواضع والمستكين بمعنى فلكونهم قد وطنوا أنفسهم على التواضع والتذلل والاستمكانة لا يثقل عليهم ، وقال مجاهد : أراد بالخاشعين المؤمنين فانهم إذا علموا ما يحصل لهم من الثواب بفعلها لم يثقل عليهم ذلك كما أن الانسان يتجرّع مرارة الدواء لما يرجو به من نيل الشفاء . في الكشف : لأنهم يتوقعون ما اذخر للصابرين على متاعها فتهون عليهم ، ألا ترى إلى قوله «الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم» أي يتوقعون لقاء نوابه ونيل ما عنده وفي مصحف عبدالله<sup>(١)</sup> «يعلمون» ومعناه يعلمون أن لابدّ من لقاء الجزاء فيعملون على حسب ذلك ، ولذلك فسرىظنونون بيتيقنون ، وأما من لم يوقن بالجزاء ولم يرج الثواب ، كانت عليه مشقة خالصة ، فنقلت عليه كالمنافين والمرائين .

وقال في المجمع بعد حمل الظنّ على اليقين : وقيل إنّه بمعنى الظنّ غير اليقين أي يظنون أنهم ملاقوا ربهم بذنوبهم لشدة إشفاقهم من الإقامة على معصية الله قال الرمائي : وفيه بعد لكثرة الحذف ، وقيل ، الذين يظنون انقضاء آجالهم وسرعة موتهم فيكونون أبدأ على حذر وجل ولا يركنون إلى الدنيا ، كما يقال لمن مات لقي الله .

« وأنهم إليه راجعون » يقال هنا : ما معنى الرجوع ؟ وهم ما كانوا قطّ في

(١) وكذا نقله الالوسي في روح المعاني ج ١ ص ٢٢٨ عن ابن مسعود.

الآخرة فيعودوا إليها؟ و يجاب بوجوه أحدها أنهم راجعون بالاعادة في الآخرة عن أبي العالية .

و ثانيها أنهم كانوا أمواتاً فأُحيوا ثم يموتون فيرجعون أمواتاً كما كانوا .  
و ثالثها أنهم يرجعون بالموت إلى موضع لا يملك أحد لهم خيراً ولا نفعاً غيره تعالى ، كما كانوا في بدو الخلق ، فانهم في أيام حياتهم قد يملك غيره الحكم عليهم و التدبير لنفعهم و ضررهم بوجه ، و تحقيقه أنهم يقرؤون بالانشاء الثانية ، فيجعل رجوعهم بعد الموت إلى المحشر رجوعاً إليه .

الثالثة عشرة [الاعراف ٢٠٥] وَ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَ آذَنُوا لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ ، وَ اذْكُرْ رَبَّكَ فِي ذَنْبِكَ قَضَرًا وَ خِيفَةً وَ دُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَ الْأَصَالِ وَ لَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَ لَهُ يَسْجُدُونَ .

في المجمع : <sup>(١)</sup> الانصات السكوت مع الاستماع ، قال ابن الأعرابي : نصت و أنصت و انتصت : استمع الحديث و سكنت و أنصت و أنصت له و أنصت<sup>١</sup> الرجل سكت ، و أنصت غيره عن الأزهرى ، و في القاموس : <sup>(٢)</sup> نصت ينصت و أنصت و انتصت سكت : و الاسم النصته بالضم ، و أنصته وله سكت له و استمع لحديثه و أنصته أسكتته .

فلما قدم هنا الأمر بالاستماع له ، فالظاهر أن الانصات إما بمعنى السكوت أو هو مع الاستماع تأكيداً فيه أيضاً ، فالحمل على مجرد الاستماع بعيد .

في المجمع <sup>(٣)</sup> اختلف في الوقت المأمور بالانصات للقرآن و الاستماع له ، فقيل إنه في الصلاة خاصة خلف الامام الذي يؤتم به إذا سمعت قراءته ، عن ابن مسعود و سعيد بن جبير و سعيد بن المسيب و مجاهد و الزهرى ، و روي ذلك عن أبي جعفر

(١) المجمع ج ٢ ص ٥١٥ .

(٢) القاموس كلمة نصت .

(٣) ترى ما افاده هنا الى قوله و قال احمد بن حنبل اجمعت الامة على انها نزلت في

الصلاة - في المجمع ج ٢ ص ٥١٥ فلا تزيل الكلام باخراج الاحاديث .

عليه السلام قالوا : وكان المسلمون يتكلمون في صلاتهم ويسلم بعضهم على بعض ، وإذا دخل داخل فقال لهم كم صليتم أجابوه ، فنهوا عن ذلك وأمرُوا بالاستماع .

وقيل إنه في الخطبة أمر بالانصات والاستماع إلى الإمام يوم الجمعة ، عن عطاء وعمر بن دينار وزيد بن أسلم ، وقيل : إنه في الخطبة والصلاة جميعاً عن الحسن وجماعة .

وقال الشيخ أبو جعفر قدس الله روحه وأقوى الأقوال الأول لأنه لا حال يجب فيه الانصات لقراءة القرآن إلا حال قراءة الإمام في الصلاة ، فإن على المأموم الانصات والاستماع فأما خارج الصلاة ، فلا خلاف أن الانصات والاستماع غير واجب . وروي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : يجب الانصات للقرآن في الصلاة وغيرها ، قال : وذلك على وجه الاستحباب .

وفي كتاب العياشي بإسناده عن أبي كهمس عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قرأ ابن كوء خلف أمير المؤمنين عليه السلام «لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين» فأنصت له أمير المؤمنين .

وعن عبدالله بن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت له الرجل يقرأ القرآن أيجب على من سمعه الانصات له والاستماع ؟ قال : نعم إذا قرئ عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع<sup>(١)</sup> .

قال الزجاج ويجوز أن يكون «فاستمعوا له وأنصتوا» أي اعملوا بما فيه ولا تجاوزوا ، لأن قول القائل سمع الله دعائك : أجاب الله دعائك ، لأن الله سميع علميم ، وقال العجائبي : إنها نزلت في ابتداء التبليغ ليعلموا ويتفهموا وقال أحمد بن حنبل : أجمعت الأمة على أنها نزلت في الصلاة .

(١) قال المؤلف قدس سره في الهامش : وفي التهذيب : وفي الصحيح عن بكر بن

أعين قال : سألت أبا عبدالله (ع) عن الناصب يؤمننا ما نقول في الصلاة معه فقال : أما إذا جهر فأنصت للقرآن وسمع ثم اركع واسجد أنت لنفسك . - راجع الوسائل ج ٥ ص ٣١١ المسلسل ١٠٩٢٧ الباب ٣٤ من أبواب صلوة الجماعة .

و في الكشف<sup>(١)</sup> : ظاهره وجوب الاستماع و الانصات وقت قراءة القرآن في صلاة و غير صلاة ، و قيل : كانوا يتكلمون في الصلاة فنزلت ، ثم صار سنة في غير الصلاة أن ينصت القوم إذا كانوا في مجلس يقرأ فيه القرآن ، و قيل : معناه و إذا تلا عليكم الرسول القرآن عند نزوله فاستمعوا له ، و في الجوامع ما هو قريب من ذلك .

و في المعالم عن سعيد بن جبير : هذا في الانصات يوم الأضحى والفطر و يوم الجمعة ، و فيما يجهر به الامام ، و عن عمر بن عبدالعزيز : الانصات لقول كل و اعظ قال : و الأول و هو أنها في القراءة في الصلاة أولى ، لأن الآية مكية ، و الجمع وجبت بالمدينة ، وهو واضح .

و أما قول الجبائي فيستلزم النسخ أو تقديرأ كثيراً من غير موجب ، و أبعد منه ما قيل من إلحاق المعصومين عليهم السلام في ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم و ما روي عن الزجاج فأنما يحتمله فاستمعوا له كما في الكشف ، و قيل : معنى فاستمعوا فاعملوا بما فيه و لاتجاوزوه ، و ينبه عليه أيضاً ما ذكر في توجيهه ، فاما أن يكون معنى الجميع ذلك فلا ، بل حيث قارنه قوله و «أنصتوا» أبعد عن هذا كما لا يخفى .

و أما ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام فهو ظاهر عبارة القرآن ، و ربما يحمل على ما إذا قصد به إسماع السامع كما وقع لأمر المؤمنين عليهم السلام و ربما أشعر به قول أبي عبد الله عليه السلام حيث لم يكن في الحكم بالوجوب على مجرد السماع ، بل قال نعم إذا قرئ عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع .

و مما يؤيد هذا الحمل أنه لو وجب مطلقاً لزم عدم جواز قراءة اثنين أو جماعة على وجه يسمع كل قراءة الاخر ، و عدم جواز الأذان بعد دخول الوقت عند من يقرأ ، و كذا صلاة النافلة و الدعاء و نحو ذلك ، بل الاجتماع في القراءة في الفريضة .



و في الصحيح <sup>(١)</sup> أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن القراءة خلف الامام ، فقال :  
أما آتني يجهر فيها فاتمّا أمرنا بالجهر لينصت من خلفه ، فإن سمعت فأنتصت ، وإن  
لم تسمع فاقرا .

فقراءة الامام ممّا قصد به استماع المأموم وإصنائه له ، أو في حكمه فتأمل .  
ثمّ على الحمل على الوجوب في الصلاة ، يدلّ على عدم جواز القراءة في موضع  
الوجوب خلافاً للشافعية حيث استحبّوا قراءة الحمد للمأموم في كلّ ركعة مطلقاً ،  
وكذا على الوجوب مطلقاً ، لكن إن جهر الامام حينئذ في موضع الاخفات على القول  
باستحبابهما و لو عمداً أو سهواً على القول بوجوبهما وجب الانصات ، ومقتضاه : أما  
لو تعمّد حينئذ فلا تظهر الوجوب ، وأما على ما ذكرنا فالجميع موضع نظر ، وربما  
يأتي تفصيل .

و على القول بأنّ الامر في الآية للاستحباب وقد علم الوجوب في الصلاة فيما  
علم بدليل من خارج أو للرجحان المطلق المتحقق مع الوجوب والندب و يعلم  
الوجوب بدليل من خارج أيضاً كما قيل فكان الأولى الانصات ، وكذا إن قرأ المأموم  
كما اتفق لعليّ عليه السلام مع ابن الكوّاء لا ما استلزم ما ينافي الصلاة من السكوت الطويل .  
أو فوت الوقت ونحوه .

« و اذكر ربك » في المجمع أنّه خطاب للنبيّ صلى الله عليه وآله والمراد به عامّ و كأنه أراد  
من جهة التأسّي كما هو الظاهر ، فعلى ظاهر إطلاقه معناه اذكر ربك في نفسك أي  
بقلبك و في خاطرك « تضرعاً وخيفة » أي متضرعاً متذللاً متوقّعاً ما عند الله وخائفاً من  
عقابه ، بل من موبقات ذنوبك ، قيل : هما مصدران وضعاً موضع الحال .

« ودون الجهر من القول » عطف عليه فيجب أن يكون في موضع الحال أي و  
غير رافع صوتك حتّى يبلغ حدّ الجهر ، و الأظهر عطفه على « في نفسك » أي و

(١) انظر الوسائل ج ٥ ص ٢٢٢ المسلسل ١٠٨٩١ و مثله اخبار اخر يستفاد ذلك

فيما دون الجهر من القول ، لأنَّ الاخفات أدخل في الاخلاص و أقرب إلى حسن التفكّر .

«بالغدو» جمع غدوة بالضمّ و هي البكرة أو ما بين صلاة الفجر و طلوع الشمس كالغداة ، قاله في القاموس .

«والآصال» في المجمع أنّه جمع أصل وأصل جمع أصيل فهو جمع الجمع، ومعناه العشيّات، وهو ما بين العصر إلى غروب الشمس والذي في القاموس أنّهما جمعان لأصيل ، وهو العشيّ ، و هو آخر النهار كالعشيّة ، فيكون أمراً له ﷺ بالذكر في هذين الوقتين لفضلهما أولاً فهما حال فراغ عن طلب المعاش ، فيكون الذكر فيهما ألصق من القلب كما أكّد التعقيب فيهما بعد صلاتي الصبح و العصر في أخبار كثيرة ، و ربما كان إشارة إليه ، و يمكن أن يكون أراد الدوام تعبيراً عن جميع الوقت بطرفيه كما قيل ، لكنه بعيد .

و قيل إنه أمر للامام أن يرفع صوته في الصلاة بالقراءة مقدار ما يسمع من خلفه عن ابن عباس ، و يمكن ذلك على أن يكون الخطاب له ﷺ من حيث إنّه إمام لكن ذلك بأن يراد بدون الجهر من القول ما ذكره من رفع الصوت مقدار ما يسمع من خلفه لا أكثر ، و هو بعيد ، و كذا يلغو قوله الآصال إن أبقى « في نفسك » على ظاهره .

و لو حمل على الاخفات الشرعي مع كونه خلاف ظاهره ، احتيج إلى أن يراد بالغدوّ و الاصال مجعوعهما مع ما بينهما ، أو حمل الاصال على ما بعد الزوال إلى الغروب ، إن اكتفى بشمول الظهرين أو إلى نصف الليل مثلاً إن أريد الإشارة إلى الصلوات الخمس ، و هو خلاف الظاهر كما تقدّم فتأمل .

وقيل : إن الآية متوجهة إلى من أمر بالاستماع للقرآن و الانصات ، وكانوا إذا سمعوا القرآن رفعوا أصواتهم بالدعاء عند ذكر الجنة والنار ، عن ابن زيد ومجاهد و ابن جريج ، فيكون إشارة إلى أن المستمع ينبغي أن يكون ذاكرة بقلبه متضرعاً خائفاً ، و بما دون الجهر من القول عند ذكر الجنة والنار ونحوهما .

ولا يخفى أنه على تقدير كون الأمر بالاستماع والانصات للقرآن في الصلاة وغيرها يأبى هذا القول قوله تعالى «بالغدو» والاصال، اللهم إلا أن يراد بهما مجموع الليل والنهار.

وأما على القول بالاختصاص بالمأموم في الصلاة فأقرب أن يكفي حمل الاصال على ما بعد الزوال أو إرادة الدوام كما تقدم

وأما الحكم في العشائين فمعلوم انه كما في الصبح أو يحتمل الآصال على ما يشتمل وقت العشائين أيضاً استحساناً، وليس ذلك كالاول، فأنهما حيث كانا من أوقات الصلاة ناسب ذكرهما هنادون الاول، وعلى هذا ففيها أمر بالاستعاذة وطلب الرحمة عند سماع آيتي العذاب والرحمة في الصلاة، مع الأمر بالانصات، فهي كالمخصص له، وفيه مع ذلك من التقييدات والتجوزات ما لا يخفى.

وعلى توجه الخطاب الى المأموم المستمع يمكن أن يراد بالذكر في النفس الذكر بالقلب حال الاستماع والانصات، وبالذكر بمادون الجهر من القول الذكر في باقي الأحوال من اذكار الركوع والسجود وغيرها، لكن يقتضي أن يراد بالاصال وقت العشائين أو ما يعمله، وأن يكون الأول في الصلاة الجهرية والثاني في الصلاة الاخفاية، ولعله أقرب، وكأنه المراد بما في المجمع.

وروى زرارة<sup>(١)</sup> عن أحدهما عليه السلام قال: «إذا كنت خلف الامام تأتم به فأنت

وسبح في نفسك» يعني فيما يجهر الامام فيه بالقراءة، أما أن يراد بالجميع حكم الاخفاية فبعيد يدفعه ذكر الغدو في الآية، وأما ظاهر الحديث فبالجهرية أنسب وفي الحمل عليه ما لا يخفى «ولا تكن من الغافلين» عن ذكر الله أو عما أمرناك به في هذين الوقتين، أو مطلقاً وهو أظهر، ومع ذلك يحتمل الوجوب حملاً على عموم التوجه

(١) الوسائل ج ٥ ص ٤٢٦ الباب ٣٢ من ابواب صلوة الجماعة المسلسل ١٠٩٠٦

ثم لا تغفل عن مراجعة مسالك الافهام تفسير هذه الآية أيضاً فان فيه ايضاً مطالب مفيدة وقد اشرنا في تعاليفنا عليه الى المصادر الاصلية للاحاديث ولم نكتف بذكر نقل الوسائل.

إلى الله ، وشدة العناية بامتثال أوامره ونواهيه ، فيذكر الله ويتذكر نوابه وعقابه عند أوامره ، فلا يفوته شيء منها ، وعند نواهيه فلا يرتكب شيئاً منها أو على ذكره عند أوامره ونواهيه فتمثلها ، وأما الامر المتقدم فبحسب ما فسر به فيحمل على ظاهره من الوجوب ، إلا أن يمنع مانع من الاجماع أو غيره .

ثم ذكر سبحانه ما يبعث إلى الذكر ويدعو إليه ويحث عليه ، فقال « إن الذين عند ربك » قالوا هم الملائكة ، ومعنى « عند » دنوا الزلفة والقرب من رحمة الله وفضله ، وربما أمكن أن يراد ما يعم جميع المقرئين من الملائكة وغيرهم ، الفايزين بمزيد الفضل والرحمة وعلو الدرجة ، فتأمل فيه .

« لا يستكبرون عن عبادته » بل يتوقفون على طاعته وابتغاء مرضاته ، ويذكرونه متضرعين خائفين كما أمرناكم به « ويسبحونه » يمزجونه عملاً لا يليق به « وله يسجدون » ويختصونه بالعبادة لا يشركون به غيره ، وهو تعريض بمن سواهم من المكلفين قاله الكشاف في المجمع : أى يخضعون ، وقيل يصلون ، وقيل يسجدون في الصلاة .

اعلم أنهم ذكروا استحباب السجدة<sup>(١)</sup> في هذه الآية ، وكأن فيها إشارة ما إلى ذلك ، وكذا في عشرة مواضع غيرها في الرعد ، والنحل ، وبنى إسرائيل ، ومريم ، والحج في موضعين ، والفرقان ، والنمل وص . وإذا السماء انشقت ووجوبه في أربع « ألم » عند قوله « إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا » الآية « وحم » عند قوله « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن » الآية ، ويحتمل عند « لا يسأمون » والأحوط السجدة عندهما ، وآخر النجم « واسجدوا لله واعبدوا » وآخر اقرأ « واسجدوا » واقترب .

ودليل الاصحاب في ذلك كله الاجماع والأخبار ، فلا استدلال على الوجوب بأنها

(١) انظر تفصيل مواضع السجدة في العروة الوثقى المسئلة ٢ من مسائل ساير اقسام السجود وانظر أيضاً دعائم الاسلام ط دارالمعارف بالقاهرة ج ١ ص ٢١٤ والحدائق ج ٨ ص ٣٢٩ والبحار ج ١٨ الصلوة ص ٣٧١ .

واردة بصيغة الأمر الدال على الوجوب منقوض وممنوع ، إذ دلالة فيها على الوجوب عند سماع تلك الآية وقراءتها ، فلا بد من انضمام دعوى الاجماع على أنها ليست سجدة الصلاة وأنه لا وجوب بغير هذا الوجه ، على أن دعوى الاجماع على المدعى أظهر وأولى .

وعند الشافعي كلها سنة ، وأسقط سجدة ص ، وعند أبي حنيفة كلها واجبة وأسقط السجدة الثانية من الحج . في الكشف : لأن المراد بالسجدة فيه سجدة الصلاة بقرينة مقارنتها بالركوع ، ولا يكفي ذلك مع دلالة الرواية كما استدلت بها الشافعي وذكره الكشف أيضاً ، لكن مراد الكشف بيان معتمد كل منهما ذهاباً من كل إلى أصله وإن تنافيا .

هذا ولا يجب فيها تكبير للافتتاح وللسجود ولا تشهد ولا تسليم ، ولا طهارة من حدث ، ولا من خبث ، ولا للثوب ، ولا استقبال القبلة ، ولا ستر العورة ، نعم يستحب التكبير بعد الرفع والذكر .

في الصحيح <sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام إذا قرأت شيئاً من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبّر قبل سجودك ، ولكن تكبّر حين ترفع رأسك .

وفي الصحيح <sup>(٢)</sup> عنه عليه السلام أيضاً إذا قرأ أحدكم السجدة من العزائم فليقل في سجوده «سجدت لك تعبداً ورقاً لاستكبراً من عبادتك ولا مستنكفاً ولا مستعظماً بل أنا عبد ذليل خائف مستجير» وأما وضع غير الجبهة من الأعضاء السبعة ومساواة المسجد للموقف أو كون علو أحدهما على الآخر بلينة فما دون ، وكون السجود على ما يصحّ السجود عليه في الصلاة ، فقد بينى على أن مفهوم السجود هل يقتضي شيئاً من

(١) الوسائل ج ٤ ص ٨٨٠ الباب ٤٢ من ابواب قراءة القرآن المسلسل ٧٨٣٧

ومثله احاديث اخر بعبارة متفاوتة .

(٢) انظر الوسائل ج ٤ ص ٨٨٤ الباب ٤٦ من ابواب القراءة المسلسل ٧٨٥٤ ولا

تفعل عن مراجعة مسالك الافهام في هذا الباب و تعاليناه عليه وابجائه في هاتين الايتين ج ١ من ص ٢٩٨ الى ص ٣٠٨

ذلك فيجب مقتضاه أولاً ؟ والثاني أظهر والأول أحوط .

الرابعة عشرة [ الكهف ١١١ ] قُلْ إِنَّمَا آتَا بَشَرٍ مِّثْلَكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ .

قال ابن عباس علم الله نبيه التواضع لئلا يزهى على خلقه فامر به ان يقرّ على نفسه بانه آدمى كغيره الا أنه اكرم بالوحي .  
فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ .

أي يأمل حسن لقاء ربه ، وأن يلقاه لقاء رضا وقبول أو يخاف سوء لقاءه ، قاله الكشاف .<sup>(١)</sup> ثم قال<sup>(٢)</sup> : لقاء الله مشل للوصول إلى العاقبة من تلقى ملك الموت والبعث والحساب والجزاء ، مثلت تلك الحال بحال عبد قدم على سيده بعد عهد طويل ، وقد اطلع مولاه على ما كان يأتي ويذر ، فإما أن يلقاه ببشر وترحيب لما رضي من أفعاله ، أو بضدّ ذلك لما سخطه منها ، فمعنى يرجو لقاء الله يأمل تلك الحال ، وأن يلقي فيها الكرامة من الله والبشرى .

وفي المجمع :<sup>(٣)</sup> أى يطمع في لقاء ثواب ربه ويأمله ، ويقرّ بالبعث إليه والوقوف بين يديه ، وقيل : معناه يخشى لقاء عقاب ربه ، وقيل : إن الرجاء يستعمل على كلا المعنيين الخوف والامل ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فلا كل ما ترجو من الخير كائن ولا كل ما ترجو من الشر واقع

ولا يخفى أن حاصل تفسيره لا يبعد مما في الكشاف وأن الظاهر كون الرجاء مجازاً في الخوف والاكتراث كما صرح في الأساس ، بل في الأمل والخوف جميعاً إن استعمل فتأمل .

فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَاحِبًا .

أي نافعاً متضمناً للصالح لا فاسداً متضمناً للفساد والشر ، وفي المجمع أي خالصاً

(١) الكشاف ج ٢ ص ٧٥٠ .

(٢) يعنى فى موضوع آخر .

(٣) المجمع ج ٣ ص ٤٩٩ .

لله يتقرب به إليه ، والأولى أن ذلك إنما يتخلص بعد قوله .  
وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا .

في المجمع أي أحداً غيره من ملك أو بشر أو حجر أو شجر عن الحسن ، وقيل معناه لا يري في عبادة ربه أحداً عن سعيد بن جبير ، وقال مجاهد : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله ، فيذكر ذلك مني وأحمد عليه فيسرني ذلك وأعجب به ، فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل شيئاً ، فنزلت الآية .

وقال عطاء عن ابن عباس : إن الله تعالى قال : «ولا يشرك» بعبادة ربه أحداً ، ولم يقل ولا يشرك به ، فأنه أراد العمل الذي يعمل لله ، وبحب أن يحمد عليه ، قال ولذلك يستحب للرجل أن يدفع صدقته إلى غيره ليقسمها ، كيلا يعظمه من يصل بها .

وروي عن النبي ﷺ أنه قال : قال الله عز وجل «أنا أغنى الشركاء عن الشرك فمن عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء» ، فهو للذي أشرك ، أورد مسلم في الصحيح وروى عبادة بن الصامت وشدّ آدين أوس قال سمعنا رسول الله ﷺ يقول : من صلى صلاة يري بها فقد أشرك ، ومن صام صوماً يري به فقد أشرك ، ثم قرأ هذه الآية .  
وروي أن أبا الحسن الرضا عليه السلام دخل يوماً على المأمون فرآه يتوضأ للصلاة والغلام يصب على يده الماء ، فقال : لا تشرك بعبادة ربك أحداً ، فصرف المأمون الغلام وتولى إتمام وضوئه بنفسه ، وفي الكشف أيضاً أن المراد بالنهاي أن لا يري بعمله ، وأن لا يبتغي به إلا وجه ربه خالصاً لا يخلط به غيره .

وقيل : نزلت <sup>(١)</sup> في جندب بن زهير قال لرسول الله ﷺ إني لأعمل العمل لله

(١) الكشف ج ٢ ص ٧٥١ وفي ذيله في الكاف الشاف تخريج الاحاديث و انظر

احاديث حرمة الريا و بطلان العبادة بالريا في الباب ١١ و ١٢ من ابواب مقدمات العبادات من الوسائل من ص ٤٧ الى ص ٥٤ ج ١ وكذا سائر الابواب .

فاذا اطلع عليه سرّنى فقال : إنّ الله لا يقبل ما شورك فيه ، وروي أنّه قال له : لك أجران : أجر السرّ وأجر العلانية ، وذلك إذا قصد أن يقتدى به ، وعنه عليه السلام اتقوا الشرك الأصغر قالوا : وما الشرك الأصغر ؟ قال : الرياء .

فالاية على تفسيرها المتفق بين المؤلف والمخالف تدلّ على وجوب الاخلاص في العبادة بحيث لا يلحقه ما ينافيه أيضاً ، وعلى بعض الوجوه على اشتراطه أيضاً كما يدلّ عليه غير هذه الاية وأخبار كثيرة وأما السرور بذكره والمدح عليه ، فان كان من قبيل العجب أو الرياء فكذلك كما هو ظاهر الاخبار وظاهر الوجه في السرور به ، وأما إن كان لمثل أنه عسى أن يقتدى به فيحوز أجر الاقتداء به في ذلك كما رواه الكشاف فلا يبعد عدم القبح .

على أنّ الأولى حينئذ أن يزيد خوفه وتشتد خشيته لاحتمال فوت شرط من شرايطه ، وعروض مانع من قبوله ، فيفوز بالذكر المادح بحسن ظنّه وإخلاصه ، وكذا المقتدى ويحرم هو الاجر بل يلحقه الذمّ والعقاب بتقصيره ، هذا .

وفي الفقيه <sup>(١)</sup> وكان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توجّس أن يدع أحداً يصبّ عليه الماء ، فقيل له يا أمير المؤمنين لم لاتدعهم يصبّون عليك الماء ؟ فقال : لا أحبّ أن أشرك في صلاتي أحداً وقال الله تعالى « فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً » .

وفي التهذيب والكافي <sup>(٢)</sup> عن الحسن بن عليّ الوشاء قال : دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه إبريق يريد أن يتهيأ منه للصلاة ، فذنوت لأصبّ عليه فأبى ذلك وقال : مه يا حسن ! فقلت : لم تنهاني أن أصبّ على يدك تكره أن أوجر ؟ فقال توجر أنت وأوزر أنا فقلت له : وكيف ذلك ؟ فقال : أما سمعت الله يقول « فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً » ، وما أناذا أتوجّساً

(١) الوسائل ج ١ ص ٣٣٥ الباب ٤٧ من ابواب الوضوء المسلسل ١٢٦٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣٣٥ الباب ٤٧ من ابواب الوضوء المسلسل ١٢٦٦ .



للصلاة، وهي العبادة، فأكره أن يشركني فيها أحد .

وفي المجمع وروى أن أبا الحسن الرضا عليه السلام دخل يوماً على المأمون فرآه يتوضأ للصلاة والغلام يصب على يده الماء فقال : لا تشرك بعبادة ربك أحداً فصرف المأمون الغلام وتولى إتمام وضوئه بنفسه ، وعلى هذا فيراد بالآية النهي عن الاستعانة فيها بأحد أيضاً بحيث يصير شريكاً في فعلها ، إما على أن يكون المعنى النهي عن إشراك الغير مطلقاً سواء جعل شريكاً لله أو شريكاً له أو على أن يكون هذا أحد المعنيين الصحيحين فيها .

وعلى التقديرين فيدل على عدم جواز تولية الغير شيئاً من العبادة لابعضاً ولا كلاً ولا استعانة إلا ما أخرجه دليل ، فلا يجوز التولية في الوضوء لابعضاً ولا كلاً اختياراً كما ذهب إليه الفقهاء الأربعة ، وكذا في الغسل والتيمم ولا الاتكاء في الصلاة بل يجب الاستقلال بالقيام والقعود وغيرهما اختياراً .

هذا وقد ينظر في رواية الوشاء من حيث دلالتها على عقاب المعان و ثواب المعين ، مع أنه ينبغي عقاب المعين أيضاً لأنه معين على الحرام ، فينبغي أن يحمل على كون الجاهل في ذلك معذوراً مثاباً مع قصده القرية ، أو على أن قوله عليه السلام « توجر انت » على سبيل الإنكار كأنه عليه السلام يقول كيف توجر أنت وأنا أوزر به فيكون دليلاً على عدم الثواب للجاهل ، وإن قصد القرية كما هو ظاهر قوله « تكره أنا وجر » .

وفي قضية المأمون من حيث دلالتها على صحة الفعل حينئذ مع أنه ينبغي البطلان وأنه يجب على المأمون إعادة الوضوء لا إتمام ، وعلى الإمام الأمر بذلك ، لكن يمكن أن يكون ما فعله المأمون من مستحبات الوضوء أو أنه عليه السلام لم يتمكن من أكثر من ذلك .

وأما أن يحمل المنع في الروايات على الكراهة ، ويكون المقصود من قراءة الآية الإشارة إلى المبالغة في المنع ، دون الحقيقة على ما قيل ، فبعيد ، لأن الآية إن لم يشتمل على المنع من ذلك ، ولوعلى سبيل الكراهة فقراءتها حينئذ غير لائق منه عليه السلام وإن اشتمل فيحتاج إلى حمل الروايات على الكراهة أو شدتها ، وكذا

الآية على الوجه الآخر فيها ، وعلى طلب الترك مطلقاً على الأول ، مع أن سياقاها يقتضي الحرمة كظاهر النهي ، وكذا الروايات خصوصاً روايه الوشاء كما لا يخفى .  
نعم إن لم نقل بجبر تعاضدها ما في إسنادها لم ينبغ التعدي بها عن الكراهة إلا بحجة أخرى كالنص الدال على تكليف الملكتف بفعلها ، والاجماع على ما في الذكرى ، وقول ابن الجنيّد بالاستحباب لا يعارضها .

وأما الآية ، فإن قلنا بظهورها في المنع من الاشراك مطلقا كما قد مناكفى في هذا المعنى ، ولزم حمل الروايات عليها ، وإلا فينبغي تركها على احتمالها .  
وإن قلنا بجبر تعاضدها فلعلّه لأبأس حينئذ بالتعدي بها إلى الحرمة وحمل الآية بها على هذا المعنى ، وإن لم نقل بظهورها فيه بنفسها .

واعلم أن الذي ينبغي أن يحمل عليه صبّ الماء في الروايات الصب على موضع الغسل ، فانه الذي تشتمل الآية على منعه لكونه إشراكاً لأن يصب في اليد يغسل به ، إذ ليس ذلك جزء للوضوء فلا يصير بذلك شريكاً في فعله ، ومما يؤيد ذلك ما روي في الصحيح عن أبي عبيدة الحذاء <sup>(١)</sup> قال « وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع ، وقد بال فناولته ماء فاستنجى ثم صببت عليه كفاً فغسل وجهه وكفاً غسل به ذراعه الأيمن وكفاً غسل به ذراعه الأيسر ، ثم مسح بفضلة النداء رأسه ورجليه » . هذا .

و في الكشف <sup>(٢)</sup> عنه عليه السلام من قرأ عند مضجعه « قل إنما أنا بشر مثلكم » كان له في مضجعه نوراً يتلألأ إلى مكة حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يقوم ، وإن كان مضجعه بمكة كان له نوراً يتلألأ من مضجعه إلى البيت المعمور حشو ذلك النور ملائكة يصلون عليه حتى يستيقظ .

وفي الفقيه <sup>(٣)</sup> قال النبي صلى الله عليه وآله : من قرأ هذه الآية عند منامه سطع له نور إلى

(١) الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء ج ١ ص ٢٧٥ المسلسل ١٠٢٧ .

(٢) الكشف ج ٢ ص ٧٥١ .

(٣) انظر الوسائل ج ٢ ص ٨٧٢ و ص ٨٧٣ الباب ٣٥ من أبواب قراءة القرآن و

كذا المجمع ج ٣ ص ٤٩٩ و نور الثقلين ج ٣ ص ٣١٣ إلى ص ٣١٨ .

المسجد الحرام حشو ذلك النور ملائكة يستغفرون له حتى يصبح ، ونحوه في التهذيب إلا أن فيه وروي عنه عليه السلام .

وفيها عن عامر بن عبدالله بن جذاعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال : مامن عبد يقرأ آخر الكهف حين ينام إلا استيقظ في الساعة التي يريد ، وقد ذكر ثقات من الأصحاب أنهم وجدوها كذلك .

الخامسة عشرة [ الكهف : ٢٨ ] وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ احْبِسْهَا وَتَبْتَهَا .  
مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ .

طري النهار فيستفتحون يومهم بالدعاء : ويختمونه به ، أو في مجامع أوقاتهم أي مداومون على الصلاة والدعاء كأنه لا شغل لهم غيره ، وقيل : المراد صلاة الفجر والعصر . يُرِيدُونَ وَجْهَهُ أي رضوانه وقيل : تعظيمه والقربة إليه دون الرياء والسمعة . وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ يقال : عداه إذا جاوزه ومنه عداطوره ، وإنما عدى بعن لتضمن عدا معنى نبا وعلا في قولك نبت عنه عينه وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به ، فَرِيدَ زِينَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا في موضع الحال فقد نهى رسول الله عليه السلام أن يزدرى بفقراء المؤمنين وأن تنبوعينه عن رثاءة زينتهم طموحاً إلى طراوة زي الأغنياء وحسن شارتهم .

في المجمع <sup>(١)</sup> نزلت في سلمان وأبي ذرٍّ وعمار وصهيب وخبّاب وغيرهم من فقراء أصحاب النبي وذلك أن المؤلفة قلوبهم عيينة بن حصن والأقرع بن حابس وذوهم جاؤا إلى رسول الله فقالوا : إن جلست في صدر المجلس ونحيت عنا هؤلاء وأرواح صفائهم كانت عليهم جباب الصوف . جلسنا نحن إليك وأخذنا عنك ، فلا يمنعهنا من الدخول عليك إلا هؤلاء ، فلمّا نزلت الآية قام النبي صلى الله عليه وسلم يلتمسهم فاصابهم في مؤخر المسجد يذكرون الله عز وجل فقال : الحمد لله الذي لم يمتني حتى أمرني أن أصبر نفسي مع رجال من أمتي : معكم المحيا ومعكم الممات .

هذا ولا يخفى ما يستفاد منه من الترغيب والتحريض في مجالسة الصالحاء والعباد وإن كانوا فقراء، وحقت مجالستهم بمكاره تناذى منها النفس وتفر، وفضل الدعاء وكأنه هنا يعم الأذكار وقراءة القرآن، والصلاة وفضيلة وقت الغداة والعشي، وهوان زينة الدنيا، وضرر التوجه إليها وإلى أهلها، واستقباح المدول عن صحبة أهل الطاعة إلى صحبتهم، ولو لاحتمال مصلحة دينية.

وَلَا قُطْعَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا أَيْ جَعَلْنَا قَلْبَهُ غَافِلًا عَنْهُ كَقَوْلِكَ أَجِبْنْتَهُ وَأَفْحَمْتَهُ وَأَبْخَلْتَهُ، إِذَا وَجَدْتَهُ كَذَلِكَ أَوْ مَنْ أَغْفَلَ أَهْلَهُ إِذَا تَرَكَهَا بِغَيْرِ سَمَةِ أَيْ لَمْ نَسْمِهِ بِالذِّكْرِ وَلَمْ نَجْعَلْهُمْ مِنَ الَّذِينَ كَتَبْنَا فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ، أَوْ نَسَبْنَا قَلْبَهُ إِلَى الْغَفْلَةِ كَمَا يُقَالُ أَكْفَرَهُ إِذَا نَسَهُ إِلَى الْكُفْرِ.

قال الكشف<sup>(١)</sup>: وقد أبطل الله توهم المجبسة بقوله «فاتبع هواه» وقرء «أغفلنا قلبه» باسناد الفعل إلى القلب على معنى حسبنا قلبه غافلين عمّن ذكرنا، فلا نعرف من ذكرنا ممن لم يذكرنا، أو ممن آمن بذكرنا ممن لم يؤمن به، أو عن ذكرنا إياه بالموأخذة وذلك أيضاً من أغفلته إذا وجدته غافلاً.

وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا: متقدماً للحق والصواب، نابذاً له وراء ظهره، من قولهم فرس فرط متقدّم للخيّل، وفيه من التحريض على ذكر الله واتّباع آيانه والزّجر عن الغفلة ومتابعة الهوى ما لا يخفى.

وقد يستفاد عدم جواز المماشاة مع الكفار والمنافقين أو الفساق أيضاً فيما يرومون من تعظيمهم والمداخلة معهم والمخالطة بهم استجلاباً لقلوبهم إلى الحق، والله أعلم.

السادسة عشرة [آل عمران: ١٩٠] إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ.

(١) الكشف ج ٢ ص ٧١٨ ونقل قراءة اغفلنا قلبه بفتح اللام وضم الباء في شواذ القراءات لابن خالويه ص ٧٩ عن عمرو بن فائد ونقله في روح المعاني ج ١٥ ص ٢٤٤ عن عمرو بن فائد وموسى السوادى وعمرو بن عبيد.

أى إن في إيجادهما بما فيهما من العجائب و البدائع ، و في اختلاف الليل و النهار باعتبار الخواصّ و الأحوال ، بل اختلاف كلّ بنفسه باعتبار الطول و القصر ، و الحرارة و البرودة و الشدة و الضعف في ذلك ، و التفاوت بين أجزائه و أحوالها ، لأدلة واضحة على وجود الصانع و كمال علمه و عظيم قدرته و باهر حكمته و غير ذلك من صفاته العليّة الثبوتية و السلبية لذوي البصائر و العقول .

اللبّ العقل<sup>(١)</sup> سمّي به لآفته خير ما في الانسان ، و اللبّ من كلّ شيء خيره و خالصة ، و في ذلك ترغيب في علم الكلام و الهيئة ، بل النجوم على بعض الوجوه .  
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَ قُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ .

أي مضطجعين ، و «الذين» في محلّ الجرّ بأنّه صفة أو عطف بيان لأولي ، و قيل أو تأكيد له ، و يمكن كونه مرفوعاً أو منصوباً على المدح ، و هو إشارة إلى أن «أولي الالباب» هم الذين يذكرون الله دائماً و على كل حال .

في المجمع : لان أحوال الملكتين لا تخلو من هذه الثلاثة ، و قد أمروا بذكر الله في جميعها .

و في الكشف ذكر أدايب على أيّ حال كانوا من قيام أو قعود أو اضطجاع لا يخلون بالذكر في غالب أحوالهم .

و علي التقديرين كان فيه إشعاراً بأن من لم يكن ذاكرةً لله كذلك كأنه خال عن اللبّ و العقل ، فكيف من كان غافلاً في غالب الأحوال ، و في ذلك من الترغيب في ذكر الله على جميع الأحوال مالا يخفى ، كما في الحديث القدسيّ إن ذكرني حسن علي كلّ حال .

و قيل معناه يصلّون في هذه الاحوال على حسب استطاعتهم فالصحيح يصلّي

(١) قال في المقاييس ج ٥ ص ١٩٩ اللام والباء اصل صحيح يدل على لزوم وثبات و خلوص وجوده فالاول لب بالمكان الى ان قال والمعنى الاخر اللب معروف من كل شيء و هو خالصة و ما ينتقى منه و لذلك سمى العقل لباً و رجل لبيب اي عاقل و قد لب بلب و خالص كل شيء لبابه انتهى ما اردنا نقله .

قائماً ، و المريض جالساً وعلى جنبه أي مضطجماً ، في المجمع : رواه علي بن إبراهيم <sup>(١)</sup> في تفسيره ولا تنافي بين التفسيرين ، لأنه غير ممتنع وصفهم بالذكر في هذه الأحوال وهم في الصلاة وهو قول ابن جريج وقادة .

و في الكافي <sup>(٢)</sup> عن علي عن أبيه عن ابن محبوب عن أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل «الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً» . قال : الصحيح يصلي قائماً وقُعُوداً ، المريض يصلي جالساً « و على جنوبهم » الذي يكون أضعف من المريض الذي يصلي جالساً ، و في ذلك ردُّ علي أبي حنيفة حيث قال بأنه يستلقى ، و أما الشافعي فعلى ما ذهب إليه أصحابنا .

وَيَتَفَتَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

عطف على «يذكرون» فيدلّ على أن من كمال العقل و حسن البصيرة التفكّر في خلقهما .

و الاستدلال به من جهة اختراع هذه الأجرام العظام ، و إبداع صنعتها و أوضاعها ، و ما دبّر فيها مما تكلّف الأفهام عن إدراك بعض عجائبه كما يعين عليه علم الهيئة و النجوم ، على عظم شأن الصانع و كبرياء سلطانه ، و جلال صفاته ، و كمال قدرته ، و عظيم حكمته قائلين - :

- رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، لَأَنهَا فِي مَعْنَى الْمَخْلُوقِ كَأَنَّهُ قِيلَ : ما خلقت هذا المخلوق العجيب باطلاً و في هذا ضرب من التعظيم ، أو إلى الخلق على أن المراد به المخلوق .

«بِاطِلًا» عبثاً بغير حكمة و مصلحة «سُبْحَانَكَ» تنزيهاً لك عن الباطل و العبث و جميع النقايس بل فيه حكم عظيمة و مصالح جلييلة منها أن تجعلها مبدءاً لوجود الانسان بل أصناف الحيوان و سبباً لمعاشهم و مساكن لهم وأدلة للمكلفين على

(١) المجمع ج ١ ص ٥٥٦ .

(٢) الوسائل ج ٤ ص ٦٨٩ المسلسل ٧١١٥ الباب ١ من ابواب القيام .

حكمتك ووجوب طاعتك واجتناب معصيتك ، تعرضاً إليهم للثواب بدلاً من العقاب ولذلك وصل به قوله فقينا عذاب النار .

فالفاء للدلالة على أن علمهم بما لاجله خلقت السموات والأرض حملهم على الاستعانة ويشعر بأن المكلف بما تقدم له من العلم والإيمان بأنه لم يفعل عبثاً وما استلزمه حتى أداه إلى الاستعانة ، أهل للطلب والمغفرة والله أعلم .

وفي الآية دلالة على أن الكفر والضلال والقبائح ليست خلقاً لله تعالى ، لأنها باطلة بلا خلاف ، وقد نفى الله سبحانه ذلك بحكايته عن أولى الألباب الذين رضي أقوالهم ، فيجب بذلك القطع على أن القبائح غير مضافة إليه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وفيها إشارة إلى أن العلم بوجود فائدة يدل على عودها إلى الخلق ، وذلك يدل على استحقاق العبادة وحسن التكليف وكونه لازماً واستحقاق الثواب على الطاعة والعقاب على العصيان ، وأن له المغفرة والعفو على جهة التفضل ، وأنه لا قبح فيه ، وهو قادر عليه مختار فيه ، وكان ذلك يستلزم كون الحسن والقبح عقليين .

ولا يخفى ما في ذلك أيضاً من الدلالة على عظم شأن علم أصول الدين وفضل أهله وشرف التفكير والتدبر في الخلق ، والاستدلال والاعتبار به ، حيث جعل كذا ذكر الله من لوازم العقل .

عنه ﷺ : لا عبادة كالتفكير<sup>(١)</sup> وعنه ﷺ أيضاً : بينما رجل مستلق على فراشه إذ رفع رأسه فنظر إلى النجوم وإلى السماء فقال : أشهد أن لك رباً وخالقاً أَللهم اغفر لي فنظر الله إليه فغفر له .

(١) انظر اخبار فضيلة التفكير في الباب ٥ من ابواب جهاد النفس في الوسائل ج ١١

ص ١٥٣ و ص ١٥٤ و مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٢٨١ و ص ٢٨٢ والدر المنثور ج ٢ ص

١١٠ و ص ١١١ .

و روى الثعلبي<sup>(١)</sup> بإسناده عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ كان إذا قام من الليل سواك ثم ينظر إلى السماء ثم يقول إن في خلق السموات إلى قوله «فمنا عذاب النار» .

«رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ» أي فقد أبلغت في إخراجته ، وهو نظير قوله «فقد فاز» و من كلامهم نحو من سبق فلاناً فقد سبق ، و الجملة استئناف في مقام التعليل للطلب المتقدم على جهة التأكيد و الإلحاح فيه بتهويل المستعاذ منه و إظهار شدة الخوف و العجز عن احتمال ذلك تعرضاً لرحمة الواسعة ، أو على جهة الاستشفاع بسعة رحمته و وفور كرمه لقبول ما تقدم من معرفة الله تعالى و الإيمان به و تنزيهه عما لا يليق به ، و الدعاء له و الاستعاذة به ، فلا يبلغ في إخراجته الغاية بل يدركه بالعناية الكاملة التي يقبل بها القليل و يعطي الجزيل .

فكأن ذلك بالنظر إلى مزيد عنايته بأثابة خلقه و تعلق إرادته بتعريضهم لثوابه بدلاً عن عقابه ، يناسب أن لا يكون بالنسبة إلى أهل معرفته و المتعوضين بجلال رحمته ، بل إنما يناسب المستغفرين في ظلم نفوسهم بجهل جلاله و التمرّد عن كبرياء سلطانه فلذلك قال «وَمَا يُلْظَأِ لِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ» .

في الكشف اللام إشارة إلى من يدخل النار و إعلام بأن من يدخل النار فلا ناصر له بشقاعة و لا غيرها ، و كأن ذلك بالنظر إلى أن من لم يخلد فيها كأنه لم يبلغ في إخراجته الغاية ، وإن كان الخزي حاصلاً في الحالين ، و قيل : الخزي إنما هو بالخلود في النار .

وفي تفسير القاضى<sup>(٢)</sup> : أراد بهم المدخلين ، و وضع المظهر مقام المضمر للدلالة على أن ظلمهم تسبب لادخالهم النار ؛ و انقطاع النصرة عنهم في الخلاص ، و لا يلزم من نفي النصرة نفي الشفاعة لأن النصرة دفع بقره و على هذا ينبغي أن يحمل إبلاغ الخزي على المبالغة و الشدة بالنسبة إلى الخزي بغير دخول النار .



و يمكن أن يكون مراد القاضي بيان مدلول لفظ الناصر فلا مانع من لزوم نفي الشفيع بدليل آخر ، كما يمكن أن يكون مراد الكشف بيان ما يستفاد و لو باعانة دليل من خارج ، فتأمل فيه .

وأما ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر وخروج آخرين بشفاعة أو بغيرها فالأخبار فيه من طريق الخاصة و العامة أكثر من أن تحصى ، وهاهي الآية الآتية صريحة في العفو عن مرتكب الكبيرة .

رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَوْقِعِ الْفعل عَلَى الْمسمع و حذف المسموع لدلالة وصفه عليه ، وفي تنكير المنادي وإطلاقه أولاً ثم تقييده بالإيمان ثانياً تفخيماً وتعظيماً لشأنه وهو الرسول ﷺ وقيل القرآن و الدعاء و النداء ونحوهما يعدى بالي و اللام ، لتضمنها معنى الاختصاص والانتفاء .

أَنْ آمَنُوا أَيِ آمَنُوا أَوْ بِأَنْ آمَنُوا . يَرْجِيكُمْ فَأَمَّا رَبَّنَا فَاعْفُرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَ كَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا .

لا يبعد أن يراد بالسيئات الصغائر كما في قوله «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم» فيخص الذنوب بالكبائر فيمكن كونه على سبيل التوبة و طلب مغفرة الذنوب بها وأن يلحقهم بذلك بمجتنب الكبائر في تكفير السيئات و ما قيل من أن المراد غفران الذنوب بالتوبة و تكفير السيئات إن تبنا ، أو اغفر لنا بالتوبة و كفر عنا باجتناب الكبائر ، فلا يخفى ما فيه .

و قَوْفُنَا مَعَ الْآبِرَارِ مَخْصُوصِينَ بِصَحْبَتِهِمْ مَعْدُودِينَ فِي جَهَنَّمَ وَالْآبِرَارِ جَمْعُ بَرٍّ أَوْ بَارٍّ كَأَرْبَابٍ وَأَصْحَابٍ .

رَبَّنَا وَ آتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ .

أي على تصديق رسلك أو محمولاً على رسلك أو منزلاً عليهم أو على السنة رسلك و الموعود هو الثواب و الأفضال .

و هذا السؤال ليس خوفاً من خلف الوعد ، كيف وهو محال عليه ؟ بل مخافة

أن لا يكون من الموعودين بسوء عاقبة أو قصور في الامتثال ، فهو طلب التوفيق في تكميل ما يكونون به من الموعودين و ما يحفظ عليهم أسباب إنجاز الوعد أو هو باب من اللجأ و التضرع إلى الله والخضوع و التبذل له كما كان الأنبياء و أكابر الأولياء يستغفرون و يبكون و يظهر منهم الخوف العظيم من العقاب مع عدم ذنب و تقصير بل يقصدون بذلك التذلل و التضرع و اللجأ الذي هو سيماء العبودية .

وقيل : إن الكلام وإن خرج مخرج المسئلة ، لكن المراد به الخبر أي توفقنا مع الأبرار لتؤثرتنا ما وعدتنا به على رسلك ، و لا تخزينا يوم القيعة لأنهم علموا أن ما وعد الله به حق ، و لا بد أن ينجزه ، و قيل الموعود النصر على الأعداء و انما سالوا تعجيله .

وَلَا تَخْزِينَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَي لَا تَفْضَحْنَا فِيهِ بِوَجْهِ بَأْنِ تَعْصِمُنَا مِمَّا يَقْتَضِيهِ وَتَوْفَقُنَا لِمَا يَبْعَدُنَا عَنْهُ ، أَوْ أَنْ تَعْفُو فَلَا تَفْعَل .

إِنَّكَ لَأَخْلِفُ الْمِيعَادَ بِإِثَابَةِ الْمُؤْمِنِ وَ عَدَمِ خَزِيهِ وَ إِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَ الْجُمْلَةُ اسْتِيفَانُ فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ لِمَا تَقْدَم ، أَي تَفْعَلُ بِنَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ وَعَدْتَنَا وَ أَنْتَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ ، وَ قِيلَ يُمْكِنُ كَوْنُهُ خَبَرًا بِمَعْنَى الدَّعَاءِ فَيَكُونُ تَاكِيدًا لِمَا تَقْدَم ، وَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمِيعَادُ الْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

و في المجمع : وقد اشتهرت الرواية عن النبي ﷺ أنه لما نزلت هذه الآيات قال : ويل لمن لا كفا بين فكّيه و لم يتأمل ما فيها ، و ورد عن الأئمة من آل محمد - ﷺ الأمر بقراءة هذه الآيات الخمس وقت القيام بالليل للصلاة ، و في الضبعة بعد ركعتي الفجر .

و روى محمد بن علي بن محبوب عن العباس بن المعروف عن عبد الله بن المغيرة عن معوية بن وهب قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام و ذكر صلاة النبي ﷺ قال : كان يأتي بطهور فيخمر عند رأسه ، و يوضع سواكه تحت فراشه ، ثم ينام ما شاء الله ، فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران «إِنْ فِي خَلْقِ

السموات، الآيات ثم يستنّ و يتطهّر ثم يقوم إلى المسجد فيركع أربع ركعات على قدر قراءته ركوعه ، و سجوده على قدر ركوعه : يركع حتّى يقال متى يرفع رأسه ؟ ويسجد حتّى يقال متى يرفع رأسه ؟ ثم يعود إلى فراشه فينام ماشاء الله .

ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ، و يقلب بصره في السماء ، ثم يستنّ و يتطهّر ، و يقوم إلى المسجد فيصلي أربع ركعات كما ركع قبل ذلك ثم يعود إلى فراشه فينام ماشاء الله ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ثم يستنّ و يتطهّر و يقوم إلى المسجد فيوتر و يصلي الركعتين ثم يخرج إلى الصلوة <sup>(١)</sup> .

و اعلم أن تكرير « ربنا » من باب الابتهاال و المبالغة فيه و الدلالة على استقلال المطالب و علوّ شأنها ، و إعلام بما يقتضي حسن الاجابة ، و في الكشف و روي عن جعفر الصادق عليه السلام « من حزه أمر فقال خمس مرات « ربنا » أنجاه الله مما يخاف و أعطاه ما أراد » و قرء هذه الآية .

فاستجاب لهم ربهم أنى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى الآية . و عن الحسن حكى الله عنهم أنهم قالوا خمس مرات « ربنا » ثم أخبر أنه استجاب لهم ، و في المجمع : هذه تتضمن الحث على مواظبة الادعية في الآيات المتقدمة ، و الإشارة إلى أنها مما تعبد الله بها لأنها تتضمن الاجابة لمن دعاها .

بعضكم من بعض معترضة بينت بها شركة النساء مع الرجال فيما وعد الله به عباده العاملين ، فلعل المراد وصلة الاسلام . في المجمع : في الدين والنصرة و الموالاته فحكمي في جميعكم واحد انتهى ، وعلى هذا استفاد أحكام كثيرة فتأمل .

فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَ آخَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَ أُوذُوا فِي سَبِيلِي وَ قَاتَلُوا وَ قُتِلُوا لَأَكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَ لَأَدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّد بمعنى إجابة أو ثوباً ، لأن قوله « لا كفرن عنهم سيئاتهم

و لا دخلنهم، في معنى لا يبينهم .

مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنُ الثَّوَابِ .

أى يختص به وبقدرته لا يثيبه غيره ، ولا يقدر عليه ، وفيه من الترغيب العظيم على المهاجرة في سبيل الله و احتمال الأذى و الاخراج عن الديار و الأهل ، والقتل و القتال في طاعة الله مالا يخفى .

و كذا دلالتها على أن الذنوب يكفرها العمل الصالح كقوله «إن الحسنات يذهبن السيئات» و مثلها كثيرة و لا ينافيها «و من يعمل مثقال ذرة» الآيتان فتأمل . قيل : وفيها دلالة أيضاً على أن العمل لا يقع شكراً بل عليه أجر و عوض تأمل فيه .

و في الآيات تعليم من الله كيف يدعى و كيف يبتهل إليه ، و يتضرع ، و إعلام بما يوجب حسن الاجابة و حسن الانابة من احتمال المشاق في دين الله ، و الصبر على صعوبة تكاليفه ، و قطع لاطماع الكسالى المتمنين عليه ، و تسجيل على من لا يرى الثواب موصولاً إليه بالعمل بالجهل و الغباوة .

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا عَلَى دِينِكُمْ وَابْتُوا عَلَيْهِ وَاصْبِرُوا الْكُفَّارَ وَابْطُوا هُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَنِ الْحَسَنِ وَفَنَادَ وَالضَّحَّاكَ ، و قيل : فمعناه اصبروا على طاعة الله و عن معاصيه و قاتلوا العدو فاصبروا على قتالهم في الحق كما يصبرون على قتالكم في الباطل ، و أعدوا لهم من الخيل ما يعدونه لكم كقوله سبحانه «و أعدوا لهم ما استطعتم من قوة» و من رباط الخيل ، و يقرب منه ما روي عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال : معناه اصبروا على المصائب ، و صابروا على عدوكم ، و رابطوا عدوكم .

و في الكشف : اصبروا على الدين و تكاليفه ، و صابروا الكفار أي و غابوهم في الصبر على شدائد الحرب لا تكونوا أقل صبراً منهم و ثباتاً ، و المصابرة باب من الصبر ذكر بعد الصبر على ما يجب الصبر عليه تخصيصاً لشدة و صعوبته ، و رابطوا و أقيموا في الثغور رابطين خيلكم فيها مترصدين مستعدين للغزو ، و قال الله تعالى «و من رباط الخيل ترهبون به عدو الله و عدوكم» .

وعن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> من رابط يوماً و ليلة في سبيل الله كان كعدل صيام شهر و قيامه لا يفطر ولا ينقثل عن صلاته إلا لحاجة .

و على هذا فيمكن الاستدلال على وجوب المراقبة المصطلحة مع الضرورة و استحبابها بدونها حملاً للأمر على الرجحان لعدم صحة الوجوب و الاستحباب مطلقاً مع الإجماع على الوجوب مع الضرورة فتأمل .

وقيل: إن معنى رابطوا رابطوا الصلاة و انتظروها واحدة بعد واحدة ، لأن المراقبة لم يكن حينئذ ، روي ذلك عن عليّ رضي الله عنه و عن جابر بن عبد الله و أبي سلمة بن عبد الرحمن و روي عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال إسباغ الوضوء في

(١) انظر مضمون الحديث في الدر المنثور ج ٢ ص ١١٣ و ص ١١٤ و كنز العمال ج ٤ ص ١٩٥ الى ص ٢٠١ و مستدرك الوسائل ج ٢ ص ٢٤٦ و لفظ المصنف مروي في مستدرك الوسائل عن غوالي اللالي والكشاف عند تفسير آخر سورة آل عمران و في النسائي ج ٦ ص ٣٩ و البيهقي ج ٩ ص ٣٨ و مستدرك الحاكم ج ٢ ص ٠٨ .

(٢) لم اظفر الى الان على الحديث بالوجه الذي نقله المصنف ففي اخبار الشيعة كون الثلاثة من الكفارات و ليس فيها ذكر كونها من الرباط الا في المروي عن دعائم الاسلام و هو في مصر ١٣٨٣ ج ١ ص ١٠٠ و نقله في المستدرك ج ١ ص ٥١ و ليس في واحد من اخبارهم كونها افضل الاعمال نعم في دعائم الاسلام كونها مما اختصم فيه الملا الاعلى انظر في ذلك جامع احاديث الشيعة ج ١ ص ٩٢ الى ص ٩٣ .

و اما اخبار اهل السنة ففيها ايضاً كون الثلاثة من الكفارات وفي مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٣٧ انها مما اختصم فيه الملا الاعلى و في اكثرها كونها من الرباط ليس فيها ذكر كونها من افضل الاعمال انظر في ذلك شرح النووي على صحيح مسلم ج ٣ ص ١٤١ و سنن البيهقي ج ١ ص ٨٢ و سنن ابن ماجة ص ١٣٨ و سنن الدارمي ج ١ ص ١٧٧ و تفسير الخازن ج ١ ص ٣١٢ و تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٤٤ تفسير الطبري ج ٤ ص ٢٢٢ و الدر المنثور ج ٢ ص ١١٤ .

ثم اللفظ في اكثر اخبار الشيعة اسباغ الوضوء في السبرات و في اخبار اهل السنة اسباغ الوضوء في المكاره او على المكاره الا في الرقم ٣٤٧٢ من الجامع الصغير ج ٣ ص ٣٠٧ فيض التقدير ففيه اسباغ الوضوء في السبرات وكذا في مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٣٧ و السبرات جمع سبرة بسكون الموحدة و هي شدة البرد كسجده و سجدات .

السبرات ، ونقل الاقدام إلى الجماعات ، و انتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذا لكم الرباط .

وَاتَّقُوا اللَّهَ أَنْ تَخْلَقُوهُ فَيَمْأُرَكُمْ وَيَنْهَاكُمْ ، أوعذابه بلزوم أوامره واجتناب نواهيه لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ لكي تظفروا وتفوزوا بنيل المنية . ودرك البغية في المجمع هذه الآية تتضمن جماع ما يتناول التكليف ، لأن قوله « اصبروا » يتناول لزوم العبادات وتجنب المحرمات « وصابروا » يتناول ما يتصل بالغير كمجاهدة الجن والانس وما هو أعظم منها من جهاد النفس « ورابطوا » يدخل فيه الدفاع عن المسلمين والذب عن الدين و « اتقوا الله » يتناول الانتهاء عن جميع النواهي والزواجر ، والایتمار بجميع الأوامر ، ثم تبع جميع ذلك الفلاح والنجاح والله التوفيق .

السابعة عشرة [ مريم : ٥٨ ] أُولَئِكَ الَّذِينَ آدَعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا (من الامم قوم) إِذَا قُتِلُوا عَلَىٰ آيَاتِ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُحِيًا .

فحذف لدلالة الكلام عليه عن أبي مسلم ، روي <sup>(١)</sup> عن علي بن الحسين عليه السلام أنه قال نحن غنينا بها ، وقيل : بل المراد الأنبياء الذين تقدم ذكرهم ، فيحتمل العطف على من « الاول » والثانية <sup>(٢)</sup> .

ثم إن جعلت « الذين » فيما قبل خبراً لأولئك كان « إذا قتلوا » كلاماً مستأنفاً ، وإن جعلته صفة له كان خبراً ، فكأنه سبحانه يبين أنهم مع جلالة قدرهم كانوا يسجدون ويبكون عند تلاوة آيات الله عليهم ، وهؤلاء العصاة ساهون لاعبون مع إحاطة السيئات بهم ، وفيه من الترغيب في السجود والبكاء حينئذ ما لا يخفى ،

(١) المجمع ج ٣ ص ٥١٩ .

(٢) قال المؤلف ره في الهامش : في الكشف : عن رسول الله صلى الله عليه وآله : اتلوا القرآن وابكوا فان لم تبكوا فنبأكوا وعن صالح المري قال : قرأت القرآن على رسول الله فقال لي : يا صالح هذه القراءة فأين البكاء ؟ أقول : راجع الكشف ج ٣ ص ٢٥ .

خصوصاً بالنسبة إلى هذه الآية ، لاشتمالها على هذا الترغيب والتحريض ، فلا يبعد فهم تأكيد استحباب السجدة عندها كما هو المشهور و المأثور و أما للتألي و السامع مطلقاً فاما لعدم الفرق أو الموتر إذ الغرض التعظيم أو للاجماع أو الاخبار <sup>(١)</sup> والله اعلم .

فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ خَلَفَهُ إِذَا عَقِبَهُ ، ثُمَّ قِيلَ فِي عَقِبِ الْخَيْرِ خَلْفٌ بِالْفَتْحِ ، وَفِي عَقِبِ السُّوءِ ، خَلْفٌ بِالسُّكُونِ كَمَا قَالُوا وَعَدَ فِي ضَمَانِ الْخَيْرِ ، وَوَعِيدَ فِي ضَمَانِ الشَّرِّ ، قِيلَ : هُمُ الْيَهُودُ وَ مِنْ تَبِعِهِمْ ، وَ قِيلَ : مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عِنْدَ قِيَامِ السَّاعَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَ قَتَادَةَ .

أَضَاعُوا الصَّلَاةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ <sup>(٢)</sup> هُمُ الْيَهُودُ تَرَكُوا الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَ شَرَبُوا الْخَمْرَ وَ اسْتَحْلَمُوا نِكَاحَ الْاِخْتِ مِنَ الْأَبِّ ، وَ قِيلَ : أَضَاعُوا بِتَأْخِيرِهَا عَنْ مَوَاقِيتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتْرَكُوهَا أَصْلًا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٍ . فِي الْمَجْمَعِ وَ هُوَ الْمُرُودُ <sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ فِي الْكَشَافِ : <sup>(٤)</sup> وَيَنْصُرُ الْأَوَّلُ قَوْلَهُ « إِلَّا مِنْ تَابَ وَ آمَنَ » يَعْنِي الْكُفَّارَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

وَأَقْبَعُوا الشَّهَوَاتِ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ . فِي الْمَجْمَعِ : وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِنْ بَنِي الْمُشَيْدِ ، وَ رَكِبَ الْمُنْظُورَ وَ لَبَسَ الْمَشْهُورَ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا أَيَّ شَرًّا ، فَانْ كَلَّ شَرْعًا عِنْدَ الْعَرَبِ غَيًّا ، وَ كُلُّ خَيْرٍ رَشَادٌ ، أَوْ مُجَازَاةُ الْغَيِّ لِقَوْلِهِ « وَ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا » أَيَّ

(١) انظر الوسائل الباب ١ من ابواب المواقيت ج ٣ من ص ٧٨ الى ص ٨٤

والباب ٩ من ابواب المواقيت في تاكيد كراهة تاخير العصر ج ٣ من ص ١١١ الى ص ١١٤

و مستدرک الوسائل ج ١ ص ١٨٤ و ص ١٨٧ ترى الاحاديث بهذه المضامين كثيرة .

(٢) الكشاف ج ٣ ص ٢٦ .

(٣) المجمع ج ٣ ص ٥١٩ .

(٤) الكشاف ج ٣ ص ٢٦ .

مجازاة أثم أو غيًّا عن طريق الجنة ، وقيل واد في جهنم تستعبد منه أوديتها وفيه دلالة على تحريم إضاعة الصلاة واتباع الشهوات .

الْأَمَنُ قَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا

يدلُّ على قبول التوبة مع الإيمان والعمل الصالح ، و على الخروج من الإيمان بما تقدم من الإضاعة واتباع الشهوات .





## كتاب الزكوة

وفيه مباحث :

الاولى فى وجوبها والحث عليها و محلها وشرايط قبولها

وفيه آيات : الاولى لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلَّوْا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ  
قيل : لما حوَّلت القبلة وكثر الخوض في أمرها حتَّى كأنه لا يراعى في طاعة الله  
إلاَّ التوجُّه للصلاة ، نزلت . و الخطاب للمسلمين وغيرهم ، أي ليس البرُّ كلُّه أو  
البرُّ العظيم الذي يحسن أن تذهلوا بشأنه عن غيره أمر القبلة .

وقيل الخطاب لأهل الكتاب فانهم أكثر الخوض على الباطل ، أي ليس البرُّ ما  
عليه النصارى من التوجُّه إلى المشرق ، ولما عليه اليهود من التوجُّه إلى المغرب ،  
وهو أنسب بالكلام ، و أقوى في المقام مع عموم الخطاب ، والتعريض بفعل الطائفتين .  
وَلَعِنَ الْبِرَّ ( جر ) مَنْ آمَنَ عَلَى حَذْفِ المضاف أو يراد بالبرِّ البارِّ لأنَّه مصدر ،  
أو ذا البرِّ لأنَّه اسم أو كما قالت « فانما هي إقبال و إدبار » <sup>(١)</sup> والآنسب على الأوَّل  
وهو أحسن الوجوه لموا فقته لقوله « ليس البرُّ أن تولُّوا » أن يكون التقدير : فعل  
من آمن كما نفى هناك أن يكون البرُّ فعلهم من التولية .

فاذا كان الخطاب لأهل الكتاب أو مطلقاً أفاد أن ليس لهم في أعمالهم ما يمكن  
أن يظنوه من البرِّ إلا التولية كما يقتضيه خوضهم ، ولذلك أتى به بعينه ، وهو على  
تقديره ليس بعظيم بل البرُّ أو العظيم منه منحصر في فعل من آمن ، وحينئذ فيتوجه

(١) انظر تعاليقنا على مسالك الافهام ج ٢ من ص ٣ الى ص ٦ والتصيدة للنساء

أن يراد به ما تضمنه الأوصاف من الإيمان وغيره ، فحذفه لدلالة الأوصاف عليه على أبلغ وجه ويمكن أن يراد أعم مما تضمنته الأوصاف وغيره ولو مبالغة .

ويمكن أيضاً أن يراد به تولية الوجه شطر المسجد الحرام فلا يبعد أن يكون المراد بالاية ليس البر في أمر القبلة ما تفعلونه أنتم يا أهل الكتاب ، بل البر فيه فعل من آمن فلا يبعد أن يكون ذكر الأوصاف إشارة إلى أن محامد المسلمين و مبرأتهم كثيرة ليست منحصرة في أمر القبلة مثلهم بحسب ما يشهد به خوضهم ، وترغيباً في الدخول فيما دخلوا ، و تنبيهاً على أن ذلك البر مرتبة بعد هذه المبررات أو أن هذه شروط لكون هذا برّاً كما قيل فتامل .

« بالله » في المجمع<sup>(١)</sup> أي صدق بالله ، ويدخل فيه جميع ما لا يتم معرفة الله سبحانه إلا به كمعرفة حدوث العالم وإثبات المحدث وصفاته الواجبة والجائزة ، وما يستحيل عليه ، ومعرفة عدله وحكمته « واليوم الآخر » ويدخل فيه البعث والحساب والثواب والعقاب « والملائكة » بأنهم موجودون وعباد الله المكرمون : إياه يعبدون وبأمره يعملون « والكتاب » جنس كتب الله أو القرآن بأنه حق منزل من عند الله « والنبیین » بأنهم مبعوثون إلى الناس معصومون وما أتوا به حق .

« وآتى المال على حبه » الجار والمجرور في موضع الحال أي مع حب المال كما روي<sup>(٢)</sup> عنه عليه السلام أنه لما سئل أي الصدقة أفضل ؟ قال : هو أن تعطيه وأنت صحيح شحيح تأمل العيش وتخشى الفقر ، أو الضمير لمن ، والاضافة إلى الفاعل ، ولم يذكر المفعول للظهور ، وهذا و الاول في المعنى سواء .

ويمكن كونه إشارة إلى أن ذلك لأعلى جهة السفاهة ، وعدم معرفته بقدر المال والمصالح المتعلقة به ، فانه على هذا الوجه لا يكون صفة مدح بل بمقتضى الإيمان على

(١) المجمع ج ١ ص ٣٦٣ .

(٢) انظر البخارى بشرح فتح البارى ج ٤ ص ٢٧ باب فضل صدقة الشحيح والنسائي

ج ٥ ص ٦٨ والكشاف ج ١ ص ٢١٨ الجامع الصغير بشرح فيض القدير ج ٢ ص ٣٦ الرقم ١٢٥٨ عن أبي هريرة أخرجه عن احمد والبخارى ومسلم وإبي داود والنسائي مع زيادة وتفاوت .

محبة و معرفة ، أو المفعول ما ذكره بعده وترك مفعول « آتى » للظهور ، فإنَّ حبَّ هؤلاء إنما يقتضى عطاءهم وسبق الايمان قد يكفى في الاشعار بكون الايتاء بل الحب لله أو في الله .

قيل : هو أحسن ما قيل ، لأن تأثير هذا أبلغ من تأثير حب المال فإنَّ محبه إذا لم يقصد وجه الله لم يستحق شيئاً من الثواب وإنما تأثيره في زيادة الثواب ، إذا قصد وجه الله ، وقاصده يستحق الثواب وإن لم يكن ذلك منه على حب المال فتأمل، وللإيتاء « ذوى القربى » قرابة المعطي كما روي <sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ أنه سئل عن أفضل الصدقة فقال جهد المقل على ذى الرحم الكاشح ، وعنه <sup>(٢)</sup> أيضاً صدقتك على المسكين صدقة ، وعلى ذوى رحمك اثنتان صدقة وصلة <sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الروايات في ذلك فأنشأ كثيرة .

أو قرابة النبي ﷺ في قوله « قل لأسألکم عليه أجراً إلا المودة في القربى » وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله <sup>(٤)</sup> ووجه التقديم على الوجهين

(١) رواه بلفظ المصنف في المجمع ج ١ ص ٢٦٣ ورواه مع تفاوت في الفقيه ط النجف ج ٢ ص ٣٨ بالرقم ١٦٥ والتهذيب ج ٤ ص ١٠٦ بالرقم ٣٠١ والكافي ج ١ ص ١٦٤ والكشاف ج ١ ص ٢١٩ وفي الكاف الشاف ذيله تخريجه واللسان والنهاية كلمة (ك ش ح) والمستدرک ج ١ ص ٥٣٦ عن الجعفریات و كتاب الغایات وانظر الوسائل و أيضاً ج ٦ ص ٢٨٦ الى ص ٢٨٧ الباب ٢٠ من ابواب الصدقة .

ثم الكشح ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف بكسر الخاء وهو ما بين السرة الى المتن قال ابن سيدة على ما في اللسان والكشح العدو الباطن العداوة كانها يطويها في كشحه أو كانه يوليك كشحه و يمرض عنك بوجهه وفي المقاييس ج ٥ ص ١٨٤ وقال قوم بل الكشح الذى يتبادل عنك من قولك كشح القوم عن الماء اذا تفرقوا .

(٢) أخرجه الكشاف كما في المتن وفي الكاف الشاف تخريجه و يستفاد منه ان اللفظ في بعض المصادر الصدقة على المسكين حسنة و أخرجه في الجامع الصغير عن أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن سليمان بن عامر بالرقم ٥١٤٥ ج ٤ ص ٢٣٧ فيض التقدير بلفظ المصنف الصدقة على المسكين صدقة وهى على ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة الرحم .

(٣) المجمع ج ١ ص ٢٦٣ .

## الأفضلية .

« واليتامى » جمع يتيم وهو صغير لا أب له ، قيل العطف على القريبى لا ذوى  
 إذ لا يصح إيبصال المال إلى الصغير ، والوجه أن المراد إيتاء اليتامى والايصال إليهم  
 على وجه شرعى وذلك ربما كان بالتسليم إلى الولى<sup>١</sup> و ربما كان بالتسليم إليهم  
 كأطعامهم ، هذا وقيل المراد المحاويج من الصنفين ولم يقيد لعدم الالتباس ، وفيه نظر  
 خصوصاً في ذى القربى .

« والمساكين » جمع المسكين وأصله الدائم السكون كالمشكير لدائم الشكر ،  
 ويراد به المحتاج لأنه قد أسكنه الخلّة أولاً أنه دايماً السكون إلى الناس لحاجته .  
 « وابن السبيل » المسافر المنقطع به سمى به لملازمته السبيل ، وقيل الضيف  
 لأن السبيل ترعف به .

« والسائلين » في تفسير القاضى : الذين ألجأتهم الحاجة إلى السؤال ، وفي  
 الكشف : المستطعمين ، قال رسول الله ﷺ للسائل حق وإن جاء على ظهر فرسه ،  
 وقيل المساكين الذين يسألون وما تقدم الذين لا يسألون والتخصيص بسائلى الطعام  
 كاشتراط الفقر أو إلباء الحاجة موضع نظر .

« وفي الرقاب » جمع رقبة وهي أصل العنق ويعبر به عن جميع البدن ، ومنه  
 تحرير رقبة وفكك الرقاب من النّار ، قيل المراد في معاونة المكاتبين حتى يفكوا  
 رقابهم ، وقيل ابتياع الرقاب وإعتاقها ، وقيل الاعم منهما وقيل : بشرط تخصيص  
 الثانى بالذين تحت الشدة وقيل في فك الاسارى وقيل : الاعم من الجميع .

« وإقام الصلاة » المفروضة أداها في ميقاتها بحدودها « و آتى الزكاة » قيل  
 المقصود منه ومن قوله و آتى المال الزكاة المفروضة<sup>(٢)</sup> ولكن الغرض من الاول بيان  
 مصارفها ، و بالثانى أداؤها و الحث عليها ، ولكون ذلك خلاف الظاهر قيل الأول

(١) فى هامش الاصل : لما روى : ليس فى المال حق سوى الزكاة وفى الحديث نسخت

الزكاة كل صدقة . راجع الكشف ج ١ ص ٢٢ وفى الكاف الشاف ذيله تخريجه .

محمول على وجوب حقوق في مال الانسان غير الزكاة مما له سبب وجوب كالانفاق على من يجب نفقته، ومن يجب سدُّ رمقه لخوف تلفه، وما يلزمه من النذور والكفتارات، وقيل يدخل فيه أيضاً ما يخرج الانسان على وجه التطوع والقربة إلى الله، لأنَّ ذلك كله من البرِّ، وفي الكشف والقاضي: احتمال أن يكون حثاً على نوافل الصدقات <sup>(١)</sup>.

«والموفون بعهدهم إذا عاهدوا» كأنه يعم النذر واليمين أيضاً بل ما بينهما وبين الخلق من العقود والوعود كما ذكروا قيل: رفعه على المدح خبراً لمبتدئ محذوف أي وهم الموفون كما أن «والصابرين» منصوب على المدح <sup>(٢)</sup> أي أغنى بهم الصابرين. وحينئذ فالوار للاستيناف، فإنَّ العطف غير مناسب، ويحتمل أن يكون والصابرين عطفاً على محل «من آمن» باعتبار كونه مضافاً إليه، فحمل على المعنى كالموفون على اللفظ، أو الموفون على مجموع المضاف والمضاف إليه لاعتبار المضاف فيه إلا أنه حذف وأعرب بأعرابه، وكذا في الصابرين إلا أنه لم يعرب بأعراب المضاف بل أبقى على إعرابه كما في «والله يريد الآخرة» على قراءة الجر بتقدير عرض الآخرة.

وفي الكشف: الموفون عطف على من آمن وأخرج الصابرين منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر المذكور، على سائر الاعمال، وقرئ والصابرون والموفين.

«والصابرين في البأساء الفقر والشدة» والضراء في البدن كالمرض والزمالة «وحين البأس» وقت القتال وجهاد العدو، ومنه ما روي عن علي عليه السلام كُنَّا إِذَا أَحْمَرَّ

(١) الكشف ج ١ ص ٢٢٠ والبيضاوي ج ١ ص ٢١٣ ط مصطفى محمد.

(٢) انظر في ذلك المجمع ج ١ ص ٢٦٢ فیه فی هذا البحث مطالب مفيدة وانظر

ايضاً الكشف ج ١ ص ٢٢ والبيضاوي ج ١ ص ٢١٣ وروح المعاني ج ٢ ص ٢١ والبيان الاتم انما هو في المجمع ثم في حواشي الكازروني على البيضاوي في الطبعة المشار اليها ايضاً مطالب مفيدة مضافاً الى ما في شرح اعراب الكلمة بطول لنا الكلام بنقلها فراجع اصل الكتاب.

الباس اتقينا برسول الله ﷺ فلم يكن أحد منا أقرب إلى العدو ، يريد إذا اشتدَّ الحرب .

« أولئك الذين صدقوا » فى الدين أو واتباع الحقّ و طلب البرّ أو أعم  
« وأولئك هم المتّقون » عن الكذب وغيره من المعاصى ، أو عن الكفر وسائر المعاصى  
أو والزاييل كما فى تفسير القاضى ، أو عن نار جهنّم وسائر العقوبات ، فربّما كان  
فيه بل فى أولئك الذين صدقوا أيضاً دلالة على وجوب ما تقدّم اللهم إلا أن يحمل  
الحصر على المبالغة ، أو على أنه بالاضافة إلى أهل الكتاب .

ولعل هذه الدلالة هى مستند المجمع ، وفى هذه الآية دلالة على وجوب  
إعطاء مال الزكاة المفروضة بلا خلاف فتأمل .

أمّا الحث والترغيب وكثرة الفوائد فيها فلا يخفاء فيه حتى قيل الآية جامعة  
للكمالات الانسانية بأسرها دالة عليها صريحاً أو ضمناً فانها بكثرتها وتشعبها  
منحصرة فى ثلثة أشياء : صحّة الاعتقاد وحسن المعاشرة وتهذيب النفس ، وقد أشير  
إلى الأوّل بقوله « من آمن » إلى « والنبيين » وإلى الثانى بقوله « وآتى المال »  
إلى « وفى الرقاب » وإلى الثالث بقوله « وإقام الصلوة » إلى آخرها ؛ ولذلك وصف  
المستجمع لها بالصدق نظراً إلى إيمانه واعتقاده ، وبالتقوى باعتبار معاشرته للخلق  
ومعاملته مع الحقّ ، وإليه أشار ﷺ بقوله من عمل بهذه الآية فقد استكمل  
الايمان <sup>(١)</sup> .

واستدل أصحابنا بهذه الآية على أن المعنى بها أمير المؤمنين ﷺ لأنّه لا خلاف  
بين الأئمة أنّه كان جامعاً لهذه الخصال ، فهو مراد بها قطعاً ، ولا قطع على كون غيره جامعاً  
ولهذا قال الزّجاج والفراء انها مخصوصة بالأنبياء المعصومين ، لأن هذه الأشياء لا يؤدّيها  
بكثرتها على حق الواجب فيها إلا الأنبياء كذا فى المجمع <sup>(٢)</sup> فلعل المراد أنه ﷺ  
هو المعنى بها من أمة النبي ﷺ قطعاً فافهم .

(١) أخرجه البيضاوى ج ١ ص ٢١٣ ط مصطفى محمد .

(٢) انظر المجمع ج ١ ص ٢٦٤ .

الثانية حم السجدة [ ٧ ] وَيَقِيلُ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ المفروضة ، وفيه دلالة على أن الكفار مخاطبون بالفروع ، وأن الزكاة واجبة عليهم وإن لم تصح منهم حال الكفر ، وسقط عنهم بالاسلام للاجماع والأخبار <sup>(١)</sup> فإن الظاهر كما هو المشهور أن تعليق الحكم بالوصف يشعر بالعلية ، فيستفاد أن لعدم إيمانها تأثيراً في ثبوت الويل لهم .

وقيل معناه لا يظهرون أنفسهم من الشرك بقول « لا إله إلا الله » فانها زكاة الأنفس وطهارتها من نجاسة الشرك عن عطا عن ابن عباس ، وقال الفراء الزكاة هنا أن قريشاً كانت تطعم الحاج وتسقيهم ، فحرّموا ذلك على من آمن بمحمد ﷺ وقيل معناه لا يقرّون بالزكاة ولا يرون إيمانها عن الحسن وقتادة .

« وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ » حال مشعرة بأن امتناعهم عن الزكاة لاستغفارهم في طلب الدنيا وإنكارهم للآخرة ، وكأن من قال بدلالة الآية على كفر مستحلها قال من ههنا ، باعتبار القول الأخير بل على الأول أيضاً ، لأن من المعلوم أن تركهم لها كان على جهة الاستحلال كما هو شأن المشرك .

وفهم من الجملة الحالية أيضاً مع العلية لكن فيه أن غاية ما يلزم أن يكون علة ترك المشركين بها الكفر أما مطلقاً فلا ، وربما أيّده الحصر في الحالية وكذا كونها مقيدة فليتامل .

نعم في الروايات ما يدل على أن مانع الزكاة غير مؤمن ولا مسلم ، فليتدبر .  
الثالثة في التوبة [ ٣٦ ] وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكُفْرَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى جمع الشيء بعضه إلى بعض ثم قيل لذلك الشيء ، ويقال للمال المدفون كثيراً ، والمراد هنا الأول .

الذهب سمي به لأنه يذهب ولا يبقى وَالْفِضَّةُ فُضْتُ لَانْهَا تَنْفُضُ وتفرق ، فلا يبقى وحسبك بالاسمين دلالة على فنائهما .

(١) انظر تعاليتنا على مسالك الافهام ج ٢ من ص ١٤ الى ص ١٦ في حديث الاسلام

وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَوْحِيدَ الضَّمِيرِ مُؤَنَّثًا إِمَّا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَعِدَّةٌ كَثِيرَةٌ ، فَالْمَجْمُوعُ كَذَلِكَ ، أَوَّلًا نَهَى لِلتَّكْنُوزِ وَالْأَمْوَالِ الْمُدْلُولَةِ أَوْ لِلْفَضَّةِ اقْتِصَارًا بِهَا لِقَرَبِهَا ، وَفَهْمُ حُكْمِ الذَّهَبِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى أَوْ هُوَ كَقَوْلِهِ « فَاتَى وَقِيَارُهَا لَغَرِيبٍ » <sup>(١)</sup> أَيْ وَقِيَارُكَ كَذَلِكَ .

وقيل إنَّ الذَّهَبَ جَمَعَ وَاحِدُهُ ذَهَبَةٌ <sup>(٢)</sup> فَهُوَ مُؤَنَّثٌ ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ إِلَّا الْهَاءُ يَذْكَرُ وَيؤنث ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا فِي التَّأْنِيثِ وَجَعَلَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ رَدَّ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا بِلَفْظِ التَّأْنِيثِ ، وَقَدْ يَكْتَفِي بِتَأْنِيثِ الْفَضَّةِ أَيْضًا إِذَا جُمِعَا فَتَامَلْ . فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ أَيْ فَيُقَالُ فِيهِمْ ذَلِكَ وَفِي الْكَشَافِ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ يَكْتُزُونَ إِشَارَةً إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى خَصْلَتَيْنِ مَذْمُومَتَيْنِ فِيهِمْ أَخَذَ الْبِرَاطِيلَ وَكُنَزَ الْأَمْوَالَ وَالضَّنَّ بِهَا عَنِ الْإِتْفَاقِ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ وَيَجُوزُ أَنْ يَرَادَ الْمُسْلِمُونَ الْكَاتِرُونَ غَيْرَ الْمُتَفَقِّينَ ، وَيَقْرَنُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُتَرَتِّبِينَ مِنْ

(١) الْبَيْتُ لِضَايِبِهِ مِنَ الْحَرْثِ الْبَرَجْمَى قَالَهُ حِينَ حَبَسَهُ عُثْمَانُ لَمَّا هَجَا بَنِي نَهْشَلٍ وَصَدَرَهُ « وَ مِنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحِلُهُ » أَنْشَدَهُ فِي الْكَشَافِ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ج ٢ ص ٢٤٨ وَ ج ١ ص ٦٢٩ عِنْدَ تَفْسِيرِ الْآيَةِ ٣٦ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ وَالسَّرُّ فِي تَوْحِيدِ الضَّمِيرِ فِي لِيْفَتْدُوا بِهِ . وَ قِيَارُ اسْمِ فَرَسِهِ وَ قِيلَ جَمْلُهُ وَ قِيلَ غَلَامُهُ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّبُوهِ ج ١ ص ٣٨ وَأَنْشَدَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ص ٩٤ الشَّاهِدُ بِالرَّقْمِ ٤٦ فِي الْمَسْئَلَةِ ١٣ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَالْأَشْمُونِي بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ مَحْبِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ج ١ ص ٥٠١ الشَّاهِدُ بِالرَّقْمِ ٢٧٤ وَالْكَامِلُ لِلْمُبَرِّدِ ط مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ ص ٢٧٦ . وَكَلَامُ أَهْلِ الْأَدَبِ فِي أَفْرَادِ كَلِمَةٍ لَغَرِيبٍ طَوِيلٍ مِنْ شَأْنِ فُلُوحِ الْمَصَادِرِ الَّتِي سَرَدْنَاهَا وَكَذَا الْمُغْنَى فِي الْمَطَفِ عَلَى الْمَحَلِّ مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ وَفِيمَا إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ .

(٢) وَ هَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْكَلِمَةِ مِمَّا تُضْمَنُ مَعْنَى الْجَمْعِ دَالًا عَلَى الْجِنْسِ وَ لَهُ مُفْرَدٌ مُمَيِّزٌ عَنْهُ بِالنَّاهِ أَوْ يَاءِ النِّسْبَةِ كَنَفَاحٍ وَ سَفَرَجَلٍ وَ بَطِيخٍ وَ تَمَرٍ وَ حَنْظَلٍ وَ مُفْرَدُهَا تَفَاحُهُ وَ سَفَرَجَلُهُ وَ بَطِيخُهُ وَ تَمَرُهُ وَ حَنْظَلُهُ وَ مِثْلُ عَرَبٍ وَ تَرْكٍ وَ رُومٍ وَ يَهُودٍ وَ مُفْرَدُهَا عَرَبِيٌّ وَ تَرْكِيٌّ وَ رُومِيٌّ وَ يَهُودِيٌّ يُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْأَدَبِ بِاسْمِ الْجِنْسِ الْجَمْعِيِّ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ مَعْنَى قَوْلِ السِّيُوطِيِّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ : ثُمَّ الْكَلِمُ عَلَى الصَّحِيحِ اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِي .



اليهود والنصارى تغليظاً ، ودلالة على أن من يأخذ منهم السحت ومن لا يعطى منكم طيب ماله سواء في استحقاق البشارة بالعذاب الأليم .

وهذا يقتضى تعلّق البشارة بالأخبار والرهبان و«الذين» جميعاً ، وكأنه على نصب «الذين» عطفاً على اسم إن ، والظاهر رفعه على الاستيناف ، وإن يعمّ المسلمين وغيرهم على كل حال ، ورجوع البشارة إلى الذين لا غير ، لأنّ إن باعتبار كثير ، قد وجد الخبر وتم ، فإن جاز مع ذلك فعلى بعد وتكلف .

يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فِي الْقَامُوسِ حَمِي الشَّمْسِ وَالنَّارِ حَمِيًا وَحَمِيًا اشْتَدَّ حرُّهُمَا ، وأحماها الله ، وكأنّه قد ضمّن معنى الايقاد أي يوم يشدّ في حرّ النار وتوقد عليها ، ولو قال يوم تحمى أي الكنوز مثلاً من حمى الميسم وأحميته لم يعط هذا المعنى وإنّما ذكّر الفعل مع أنّ الأحماء للنار لآته أسند إلى الجار والمجرور ويوم ظرف لعذاب أو صفة له ، قيل أو لأليم ظرفاً أو صفة أولهما ويمكن كونه ظرفاً لبشره على بعد فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم وجّه تخصيص تلك الأعضاء بوجوه وقيل معناه يكوون على جميع البدن ، لأنّ الجبهة كناية عن الاعضاء المقادير ، والجنوب عن الايمان والشمايل والظهور عن المآخير .

هَذَا مَا كُنْزْتُمْ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ ، وهذا إشارة إلى ما يكوى به .

لِأَنْفُسِكُمْ أَي كُنْزْتُمُوهُ لِنَفْسِكُمْ وَتَلْتَذُّ ، وهاهي تنضرّ ربه وتتعذّب . فَتَذَوَّقُوا وَبِالْ مَا كُنْتُمْ تَتَنَزَّوْنَ أو وبال كونكم كاترين أو هذا إشارة إلى الكي والعذاب ، وجعل ما كنزوا مبالغة في سببيته له ، حتّى كأنّه هو فافهم .

وَقُرِئَ «يَكْنُزُونَ» بِضَمِّ النَّوْنِ <sup>(١)</sup> وَالْآيَةُ ظَاهِرَةٌ فِي تَحْرِيمِ الْكُنْزِ وَعَدَمِ الْإِنْفَاقِ ، وقيل نسخت بالزكاة ، وفيه أنّه لامنافاة على أنّ الأصل عدم النسخ فيحتاج الى دليل وقيل ثابتة ، وإنّما عني بترك الانفاق في سبيل الله منع الزكاة .

(١) نقله الالوسي ج ١٠ ص ٧٩ فهو من باب ضرب وقعد ونقله ابن خالويه في شواذ

القرآن ص ٥٢ عن يحيى بن يعمر و ابي السمال .

عن النبي ﷺ <sup>(١)</sup> ما اُدّى زكوته فليس بكنز وإن كان باطناً ، وما بلغ أن يزكى فلم يزك فهو كنز ، وإن كان ظاهراً . وعنه <sup>(٢)</sup> ما من عبد له مال لا يؤدى زكوته إلا جمع يوم القيمة صفائح يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بهاجبينه وجنباه وظهره ، حتى يقضى الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار . أورده مسلم في الصحيح .

فتكون الآية حينئذ إشارة إجمالاً إلى وجوب الزكاة في الذهب والفضة ، والبيان موكولاً إلى السنة المطهرة فبدلائل اختصاص وجوبها بما تجب فيه تخصّ عموماً في الآية .

وروى محمد بن يعقوب <sup>(٣)</sup> عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن محمد بن سنان عن معاذ بن كثير قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول موسّع على شيعتنا أن ينفقوا مما في أيديهم بالمعروف ، فإذا قام قائمنا حرم على كل ذي كنز كنزه حتى يأتيه فيستعين به على عدوه ، وهو قول الله عز وجل في كتابه « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

وربما كان في زمن النبي ﷺ كذلك مع الاحتياج أو الضرورة إليه : عنه عليه السلام من ترك صفراء أو بيضاء كوى بها <sup>(٤)</sup> وأنه توفى رجل فوجد في مزره دينار ، فقال كيّة وتوفى آخر فوجد في ميزره ديناران فقال كيّتان <sup>(٥)</sup> ، فإما كان

(١) الكشف ج ٢ ص ٢٦٦ وفي الكاف الشاف تخريجه وتراه في الجامع الصغير ج ٥ ص ٢٩ فيض القدير الرقم ٦٣٤١ بلفظ كل مال ادى زكوته عن البيهقي ومثله في امالي الشيخ نقله في الوسائل ج ٦ ص ١٦ الباب ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكاة المسلسل ١١٤٢٧ .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ٦٧ واللفظ فيه ما من صاحب كنز لا يؤدى زكوته الى اخر ما نقله المصنف وللحديث قومه نقل المصنف مورد الحاجة .

(٣) انظر نور الثقلين ج ٢ ص ٢١٣ الرقم ١٢٩ .

(٤) الكشف ج ٢ ص ٢٦٧ وفي الكافي الشاف تخريجه وانظر في تفسير الآية تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي مدظله من ص ٢٦٠ الى ص ٢٧٧ ج ١٠ ففيها مباحث مفيدة جداً .

(٥) الكشف ج ٢ ص ٢٦٧ وفي الكاف الشاف ذيله تخريجه .

هذا قبل فرض الزكاة كما في الكشف أو كانت الدائير مما لم يزك ، وقد وجبت فيه أو وجب الاتفاق بها أو منها فلم ينفق . والله أعلم .

الرابعة والخامسة في البراءة [ ٥٣ و ٥٤ ] قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا .

نصب على الحال أي طائعين او مكرهين لَن يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ قِيل : الامر في معنى الخبر أي لن تتقبل منكم انفقتم طوعا او كرها وفايدته المبالغة في تساوي الاتفاقيين في عدم القبول كأنهم أمروا بأن يمتحنوا ينفقوا وينظروا هل تتقبل منهم .  
إِنَّمَا كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ تعليل لرد انفاقهم على طريق الاستيناف وما بعده بيان وتقرير له .

وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا بَأْتَاءَ الْبَاءِ مِنْهُمْ فَفَقَاتَهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ أَفْرَأُوا بِإِلَهِهِمْ وَرَسُولِهِ أَي ما منعهم من ذلك شيء إِلَّا كفرهم ، وقرئ « يَقْبَل » على أن الفعل لله و كذلك في منعهم ، وأنهم كفروا في موضع نصب كما أنه على الاول في موضع رفع وقيل على الاول يجوز ان يكون التقدير وما منعهم الله منه الا لانهم كفروا .  
وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كَسَالَى مُتَافِلُونَ وَلَا يَنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ تَارِهُونَ  
إن قلت كيف ذلك وقد جعلهم الله طائعين في قوله طوعاً والكفر ضد الطوع ؟  
قلت : لم يجعلهم طائعين في الواقع بل على سبيل الغرض ، كأن المنافقين كانوا يبدعون الطوع في ذلك ويظهرون توقع القبول ، فنفي القبول أولا ولو كانوا طائعين ، ثم رده عليهم في دعوى الطوع .

وفي الكشف <sup>(١)</sup> : قلت : المراد بطوعهم أنهم يبذلونه من غير إلزام من رسول الله صلى الله عليه وآله أو من رؤسائهم وما طوعهم ذلك إِلَّا عن كراهة واضطرار لا عن رغبة واختيار .

و أعلم أن الظاهر من الفسق ما هو أعم من الكفر ولا ينافي ذلك تعليل عدم قبول انفاقهم به لجواز التعليل بما يعمهم وغيرهم كأن يعمل عدم قبول شهادتهم به من غير فرق فانه قد لا يقبل اتفاق غير الكافر أيضا كشهادته مع الفسق ، ولا ينافية ما بعده

أما أولاً فلأن ذلك تعليل للاتفاق المفروض لهم طوعاً أو كرها فالمعلول هنا اعم ، و  
أما ثانياً فلأن ما بعده حصر للمانع في أمور منها كفر ومنها غير كفر فلا يبعد أن يكون  
غير الكفر ايضاً مانعاً كالكفر .

بل يقال لولا أن غير الكفر مانع ايضاً لم يصح استثناءه كالكفر ، فانه لا ريب  
في كون الكفر بنفسه مانعاً و علة لعدم القبول كما هو مقتضاه على تقدير كون الفسق  
عبارة عن الكفر ، فعلى التقديرين يلزم كون غير الكفر ايضاً مانعاً من القبول .  
اللهم إلا أن يعطف لا ياتون على ما منعهم او يجعل استينافاً او يكون المراد  
استثناء المجموع لأنه أقوى من الكفر وحده ، وإيراد غير الكفر معه على طريق  
التأييد والتقوية ، ولا ينافي ذلك كون الكفر كافياً في المنع وعلّة تامة في الجملة .  
لكنه موضع تأمل إذ الظاهر أن عدم الاتيان بالصلاة الاكسلانا وعدم الاتفاق  
إلا كارهاً مانعان حتى صرح بعض من حمل الفسق على الكفر بفهم منع الكسل والكره  
عن ذلك فليتأمل .

و بالجملة فما قيل من ان المراد بالفسق هنا الكفر فيه نظر ، وكذا في تأييد  
ما بعده إتياءه ، و تفسير المجموع الفسق بالتمرد عن طاعة الله و تفسير الكشاف بالتمرد  
و العتوّ ، إن أراد ما يكون كفراً فتفسيره بالاختصاص وإلا فلا سند فيه لذلك ، بل  
للأعم هذا .

وفي الآية دلالة على أن الكفار مخاطبون بالفروع ، في المجموع لانه سبحانه  
نمهم على ترك الصلاة و الزكاة ولولا وجوبهما عليهم لم يذموا على تركهما<sup>(١)</sup> وهذا  
يشعر منه بحمله الاتفاق على إتياء الزكاة لكن يستقيم على الأعم الظاهر ايضاً ، و  
ذموا على الكسل و الكره ايضاً فإنّ الذمّ هنا على عدم الخلو من أحد الأمرين فهما  
قبيحان مذمومان كما لا يخفى .

ثمّ الظاهر أن الوقف إتفاق فيستفاد عدم قبوله من الكافر أو الفاسق لكن الظاهر

أن المراد بعدم القبول عدم حصول الثواب و التقرب إلى الله ، فلا تنافي ما يظهر من كلام الأصحاب من صحة وقفهما و لزوم حكمه ، نعم ظاهر الأصحاب ترتب الثواب على وقف الفاسق ونحوه فليتأمل .

وقد يستفاد عدم قبول كل ما يتقرب به إلى الله و تقع عبادة سواء الانفاق و غيره لعدم قابيل بالفرق كما صرح به جماعة و أما عدم الصحة فهو الظاهر في كل ما يستلزم صحته حصول الثواب كالعبادات المحضة نحو الصلاة والصيام ، فلا تبريء بها الذمة أيضاً و أما غيره فلا ، فلا يقدر في ذلك أخذ حاكم الشرع الزكاة منهم قهراً مع الامتناع و حصول براءة الذمة من المال حينئذ كما هو ظاهر الأصحاب ، فإن الظاهر أن هنا أمرين حق مالي كالدين و تأدية شرعية ، فلم يتوقف الاول على الثاني ، مراعاة لجانب ذي الحق كما هو مقتضى الأصل ، و أما جبر تارك الصلاة عليها مع العلم بفسقه مثلاً فلم يتركه حفظاً لاحكام الشرع من الخلل ، وسدّاً لباب الجرأة على الخلاف ، فلا يقدر بطلانها فافهم .

و قد تقدم القول بأشعار الآية بأن إتيان الصلاة كسلاناً يقتضى عدم قبولها و كذا الانفاق كرهاً ، و قد أشرنا إلى أن الأشعار ينبغي أن يكون بعدم الإتيان إلا كذلك ، ولا إشكال في ذلك على ما فصلنا ، وإن كان خلاف ظاهر جمع من الأصحاب ، خصوصاً في الصلاة .

نعم لا يبعد فهم وجوب إتيان الصلاة غير كاسل فقد روى في الصحيح <sup>(١)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام و لا تقم إلى الصلاة متكسلاً و لا متناعساً و لا متثاقلاً ، فإنها من خلال النفاق ، فإن الله نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة وهم سكارى : يعنى سكر النوم ، و قال للمنافقين وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤن الناس ولا يذكرون

(١) انظر نور الثقلين ج ١ ص ٤٠٠ وكذا العياشي ج ١ ص ٢٤٢ الرقم ١٣٤ عن زرارة

عن أبي جعفر و في الكافي الباب الاول من باب الخشوع في الصلوة بوجه ايسر وهو في مرآت العقول ج ٣ ص ١١٩ وفي الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلوة ج ٤ ص ٦٧٧ المسلسل ٧٠٨٣ و ما نقل المصنف شطر من الحديث و بهذا المضمون احاديث اخر ايضاً .

الله إلا قليلاً .

وكذا وجوب كون الانفاق على طيبة النفس والرضا لاكارها ، وعلى كون الكره مانعا من القبول فما يأخذه الحاكم قهر الايثاب عليه نعم يمكن براءة الذمة كما تقدم .  
السادسة في المعارج : وألذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحرور (١) معلوم أي مقرر عندهم معلوم لهم ، وقيل أي مقدر شرعا فحمل على الزكوات والصدقات الموظفة ، والسائل المستعطى ، وأما المحرور (٢) فقد روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انه المحارف الذي ليس بعقله بأس وام يبسط له في الرزق ، وكأنه المعنى بما نقل عن ابن عباس ومجاهد أنه المحارف وقيل المتعفف لأنه يظن غنيا فيحرم الصدقة ، وقيل من لاسهم له في الغنيمة ، وفي المجمع : والاصل (٣) أن المحرور الممنوع الرزق بترك السؤال ، أو زهاب المال أو خراب الضيعة أو سقوط السهم من الغنيمة ، لأن الانسان يصير فقيرا بهذه الوجوه ، وأورده في التبيان (٤) قولا .  
ثم فيهما أن المراد حق ما يلزمهم لزوم الديون من الزكاة وغير ذلك ، أو ما الزموا انفسهم من مكارم الاخلاق ، والذي في رواياتنا هو هذا الأخير لكن في بعضهم أن هذا الالتزام واجب وانه على قدر السعة .

ففي الموثق (٥) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل : ولكن الله عز وجل فرض في اموال الاغنياء حقوقا غير الزكاة فقال عز وجل « في أموالهم حق معلوم » فالحق

(١) الاية ٢٤ و ٢٥ من سورة المعارج واما الاية ١٩ من سورة الذاريات فاللفظ فيها وفي أموالهم حق للسائل والمحرور و يشير المصنف قدس سره بتفاوت اليتين في اللفظ وان كان المقصود فيهما على ما ذكره المفسرون واحداً .

(٢) الوسائل ج ٦ ص ٣٠ المسلسل ١١٤٩٦ الباب ٧ من ابواب ما تجب فيه الزكاة .

(٣) انظر المجمع ج ٥ ص ١٥٥ .

(٤) التبيان ج ٢ ص ٦١٨ و ٧١٥ ط ايران .

(٥) الوسائل ج ٦ ص ٢٧ الباب ٧ من ابواب ما تجب فيه الزكاة المسلسل ١١٤٩٠

والحديث طويل نقل المصنف بعضه ما كان يحتاج اليه في المقام ومثله مع ادنى تغيير في المجمع

المعلوم غير الزكوة و هو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله يجب عليهم أن يفرضه على قدر طاقته وسعة ماله فيؤدى الذى فرض على نفسه إن شاء فى كل جمعة و إن شاء فى كل شهر .

وفي الصحيح<sup>(١)</sup> عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام وإن عليكم فى أموالكم غير الزكوة فقلت اصلحك الله و علينا فى أموالنا غير الزكوة فقال سبحان الله اما تسمع الله عز وجل يقول فى كتابه د و الذين فى أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم قال قلت : ماذا الحق المعلوم الذى علينا؟ قال هو الشيء يعلمه الرجل فى ماله يعطيه فى اليوم أو فى الجمعة أو فى الشهر قل أو أكثر ، غير أنه يدوم عليه .

و فى الموثق<sup>(٢)</sup> ايضا عن إسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل و الذين فى أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم « أهو سوى الزكوة فقال هو الرجل يؤتيه الله الثروة من المال فيخرج منه الالف والالفين و الثلاثة آلاف والأقل و الأكثر ، فيصل به رحمه و يحمل الكل عن قومه .

و فى طريق<sup>(٣)</sup> آخر عن أبى جعفر عليه السلام أن رجلا جاء إلى أبى على بن الحسين عليه السلام فقال له : أخبرنى عن قول الله عز وجل د و الذين فى أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم ، ما هذا الحق المعلوم ؟ فقال له على بن الحسين عليه السلام الحق المعلوم الشيء يخرج من ماله ليس من الزكوة و لا من الصدقة المفروضتين فقال فما هو فقال هو الشيء يخرج من الرجل من ماله إن شاء أكثر و إن شاء أقل على قدر ما يملك ، فقال له الرجل فما يصنع به قال يصل به رحما و يقوى به ضعيفا و يحمل به كلاً أو يصل به أخاً

(١) الوسائل ج ٦ ص ٢٨ المسلسل ١١٤٩١ والحديث طويل اخذ المصنف مورد الحاجة و يظهر من تعبير المصنف عن الحديث بالصحيح اعتماده بابى بصير و ان كنا فى حقه من المتوقفين كما اشرنا فى تعاليفنا على مسالك الافهام .

(٢) الوسائل ج ٦ ص ٢٩ المسلسل ١١٤٩٣ .

(٣) الوسائل ج ٦ ص ٢٩ المسلسل ١١٤٩٤ - الباب ٧ من ابواب من تجب

له فى الله او لنايبة تنوبه ، فقال الرجل الله يعلم حيث يجعل رسالته .  
والالتزام إما أن يراد به بالوجه الشرعى كالنذر ونحوه فيجب على تقدير وجوبه ويستحب على الاستحباب أو مجرد أن يقرر ذلك على نفسه عازما عليه بحيث لا يتخلف كما هو الاظهر ، وحينئذ فربما استحب النذر كما إذا كان مُعِيناً على ذلك كأن يخاف من نفسه التخلف بدون النذر ويأمن معه، وربما وجب مع ظن التخلف بدونه و ظن عدمه معه على تقدير وجوب الالتزام فليتأمل فيه .

وفى سورة الذاريات فى أحوال المتقين بيانا لكونهم محسنين « وفى أموالهم حقٌ للسايل والمحروم » و صرّح جماعة من المفسرين بانحداد المقصود من الايتين وربما أيد ذلك استحباب الالتزام ويمكن أن يستفاد من سياق كل منهما الدوام كما تقدّم فى الروايتين الاوالتين ، فكان حقهم ثابت فيها لا يزول ، فلا يبعد استحباب الوصية أو وجوبها ، ومن عموم الاموال يستفاد إعادة الكتب والمواعين ونحوها .  
وبالجملة يستفاد إعانتهم بكلّ ما فى يدك من الاموال مع احتمال الوجوب فلا تغفل .

## الثانى

### فى قبض الزكاة و اعطائها المستحق.

وفيه آيات :

الاولى والثانية فى التوبة [ ١٠٤ ] خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَواتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ .

اختلف فيمن نزلت الاية وما قبلها فيه ففى المجمع قال أبو حمزة الثمالى بلغنا أنهم ثلاثة نفر من الأنصار : أبو لبابة بن عبد المنذر ، و ثعلبة بن وديعة و أوس بن حذاف تخلفوا عن رسول الله ﷺ مخرجه إلى تبوك ، فلما بلغهم ما أنزل الله فيمن تخلف عن نبيّه أيقنوا بالهلاك ، فأوثقوا أنفسهم بسواري المسجد .



فلم يزالوا كذلك حتى قدم رسول الله ﷺ فسأل عنهم ، فذكر له أنهم أقسموا أن لا يحلوا أنفسهم حتى يكون رسول الله ﷺ يحلهم ، فقال رسول الله ﷺ وأنا أقسم لا أكون أول من حلهم إلا أن أومر فيهم بأمر .

فلما نزل « عسى الله أن يتوب عليهم » عمد رسول الله ﷺ إليهم فحلهم فانطلقوا فجاءوا بأموالهم إلى رسول الله ﷺ فقالوا هذه أموالنا التي خلقتنا عنك ، فخذها وتصدق بها عنا ، قال ﷺ ما أمرت فيها بأمر فنزلت « خذمن أموالهم صدقة » الآيات .

وقيل : إنهم كانوا عشرة رهط منهم أبو لبابة عن علي بن طلحة عن ابن عباس ، وقيل : كانوا سبعة عن قتادة ، وقيل كانوا خمسة ، وروى عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنها نزلت في أبي لبابة ولم يذكر معه غيره و سبب نزولها فيه ما جرى منه في بنى قريظة حين قال إن نزلتم علي حكمه فهو الذبيح ، وبه قال مجاهد وقيل نزلت فيه خاصة حين تأخر عن النبي ﷺ في غزوة تبوك فربط نفسه بسارية على ما تقدم ذكره عن الزهري .

قال ثم قال أبو لبابة يا رسول الله إن من توبتي أن أهجر دار قومي التي أصبت فيها الذنب وأن أنخلع من مالي كله ، فقال يجزيك يا أبا لبابة الثلث ، وفي جميع الأقوال أخذ رسول الله ﷺ ثلث أموالهم وترك الثلثين ، لأن الله تعالى قال « خذمن أموالهم » ولم يقل خذ أموالهم انتهى <sup>(١)</sup> .

وفي المعالم أيضاً ذكر الاتفاق على أخذ الثلث <sup>(٢)</sup> وزاد في الأقوال عن سعيد بن جبير وزيد بن أسلم أنهم كانوا ثمانية ، وقال قال الحسن و قتادة هؤلاء سوى الثلاثة الذين خلّفوا .

وفي الكشاف : وقيل كانوا عشرة فسبعة منهم أوثقوا أنفسهم <sup>(٣)</sup> .

(١) المجموع ج ٣ ص ٦٧ .

(٢) وكذا في الباب ج ٢ ص ٢٥٩ .

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٣٠٦ .

إذا عرفت ذلك فهنا أمور :

الف - قيل: من للتبعض أي بعض أموالهم فيكون « صدقة » تميزاً لأمفعولاً ، وهو خلاف الظاهر ، فالظاهر أنها للابتداء وتفيد التبعض هنا ، وربما كان المراد بالتبعض ذلك ، فليتامل .

ب - قيل : أمر بأخذ الصدقة من أموال هؤلاء التائبين تشديداً للتكليف، وليست بالصدقة المفروضة ، بل هي على سبيل الكفارة للذنوب التي أصابوها عن الحسن ، وغيره .

وأيضاً تزول الآية في هؤلاء وعموم أموالهم وشمولها للزكاة وغيرها والاتفاق على أخذ الثلث وأن الحمل على الزكاة المفروضة حمل على الخصوص ، فلا يجوز بغير دليل والأصل عدمه .

وقيل أراد بها الزكاة المفروضة عن الجبائي وأكثر أهل التفسير كذا في المجمع قال : وهو الظاهر ، لأنّ حمله على الخصوص بغير دليل لا وجه له ، وفيه نظر واضح . وفي الكنز <sup>(١)</sup> بعد ذكر سبب النزول : فنزلت فأخذ منهم الزكاة المفروضة شرعاً ، وعلى ذلك إجماع الأمة . ودعوى إجماع الأمة ، فيه ما لا يخفى بالنظر إلى قدّمنا أما إجماع الأصحاب فغير بعيد ، كما يظهر من استدلالناهم .

وأيضاً فإنهم قد دروا في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال أنزلت آية الزكاة « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله مناديه فنادى في الناس ، إن الله تعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة الحديث رواه في الصحيح محمد بن يعقوب في الكافي والصدوق في الفقيه <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر كنز العرفان ج ١ ص ٢٢٧ والتعليق في الصحيفة المذكورة .

(٢) انظر الوسائل ج ٦ ص ٣ الباب ١ من أبواب وجوب الزكاة المسلسل ١١٣٩٠

وانظر الكافي ج ١ ص ١٣٩ باب فرض الزكاة الحديث ٢ والفقيه ط النجف ج ٢ ص ٨

الرقم ٢٦ واورد صاحب المعالم في المنتقى حديث الكافي ج ٢ ص ٧٥ وحديث الفقيه ص ٧٨

و بين موارد المخالفة في الالفاظ فراجع ولا تنفل .

ووجه الجمع أن الآية وإن نزلت بسبب أبي لبابة أو غيره من مخصوصين ، إلا أنها عامة ، وأما أخذ الثلث منهم فلعله كان على سبيل الكفارة وجهة الاستحباب لمباغتتهم في ذلك ، حيث قد دلت الآية على كون الصدقة مطهرة لما في الرواية المتقدمة أنه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بعد نداء مناديه بذلك تركهم إلى تمام السنة ، ثم نبههم وبعث العمال .

أو الزايد على قدر الواجب كان كذلك أو الجميع واجبة لأن الآية في ذلك مجملة فلعله قد جاءه البيان بأن المطهر لهم الثلث في ذلك الوقت ، ثم لهم ولغيرهم القدر المعلوم .

على أنه لم يصح عندنا أخذ الثلث ولاكونه بمقتضى الآية ، وإن كان مشهوراً بين جمع من الجمهور .

ج - التاء في « تطهرهم » للتانيث ، فيقدر بها وأما في « تركيهم » فليس إلا للخطاب لوجوبها ، والتزكية مبالغة في التطهير وزيادة فيه ، أو بمعنى الانماء والبركة في المال ، ومن الاول قيل أي تطهرهم من الذنوب أو من حب المال المؤدّي إلى مثل ما تقدم منهم ، وتنمى في حسناتهم وترفعهم إلى منازل المخلصين فتعامل .

وعلى كل حال صفتان لصدقة ، ويجوز أن يكون على الاستيناف ، والاول أولى وأنسب بأخذ الثلث ، وربما نبّه على أن المأمور به ما يكون عن طيبة نفس بنية خالصة كما قيل في ترجيح الصفة على الجزم ، جواباً للأمر وقد قرئ به « تطهرهم » وحده ، قاله في الكشف وقيل بل قرأ سلمة بن محارب بالجزم <sup>(١)</sup> فيهما ، فلعل مراد الكشف أن أحداً من السبعة لم يقرأ « وتركهم » بالجزم والله اعلم .

د - فيها إشعار بأن الصدقة نافعة في تطهير الذنوب و تزكية النفس خصوصاً

(١) وفي روح المعاني ج ١١ ص ١٣ مسلمة بن محارب مكان سلمة والصحيح مسلمة

انظر غاية النهاية ج ٢ ص ٢٩٨ الرقم ٣٦٠٧ مسلمة بن محارب بن دينار السدوسي الكوفي و في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٥٥ نقل قراءة تطهرهم بالتخفيف عن الحسن .

على بعض الوجوه ، ودلالة على وجوب اخذ الزكاة ولا يشترط مجيء أهلها بها إليه ولا يجب عليهم ذلك أيضاً نعم لا يبعد وجوب الدفع إليه أو نايبه إذا طلب ، و كان باقيا .

هـ - « وصلّ عليهم » أي ادع لهم أو ترحم عليهم بالدعاء لهم بقبول صدقاتهم ونحوه ، مثل آجرك الله فيما أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت أو أعم .

عبدالله بن ابي أوفى قال <sup>(١)</sup> كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صلّ على آل فلان ، فاتاه أبي بصدقته فقال اللهم صلّ على آل ابي أوفى ، أخرجه البخاري و مسلم و أبو داود والنسائي و في ذلك من الدلالة على جواز الصلاة على خصوص غير النبي ﷺ أصالة خصوصاً عند أخذ الصدقة ورجحانها مالا يخفى .

واختلف في هذا الامر هل للوجوب لظهور مطلقه فيه على أنه قد عطف هنا على خذ الكاين للوجوب و علل مؤكداً بأن عموماً عند كل أخذ صدقة كما هو ظاهر السياق ، والمقصود اطمينان نفوسهم و طيب خواطرهم حشاً و ترغيباً و يؤيده الرواية المتقدمة ، أو في الجملة فإن الامر لا يقتضي التكرار ، أو للاستحباب للأصل من عدم الوجوب ، وقيل يتعين لفظ الصلاة كما في قوله « صلّوا عليه » والأولى جواز غيرها ، لأنه معناها والأصل هنا عدم النقل .

(١) انظر سنن ابي داود ج ٢ ص ١٤٢ الرقم ١٥٩٠ وابن ماجه ص ٥٧٢ الرقم ١٧٩٦

والنسائي ج ٥ ص ٣١ و صحيح مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٨٤ والبخاري بشرح فتح الباري ج ٤ ص ١٠٤ و أخرجه في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٧٥ عن ابن ابي شيبة والبخاري و مسلم و ابي داود والنسائي و ابن ماجه و ابن ابي المنذر و ابن مردويه .

و لفظ الحديث هكذا عن عبدالله بن ابي اوفى كان النبي (ص) اذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهم صل على آل فلان و في لفظ على فلان فاتاه ابي بصدقته فقال اللهم صلى على آل ابي اوفى .

و اسم ابي اوفى علقمة بن الحارث الاسلمى شهد هو و ابنه بيعة الرضوان تحت الشجرة و عمر عبدالله الى ان كان آخر من مات من الصحابة و ذلك سنة سبع و ثمانين .

ثم على الوجوب هل يجب على الامام أو الساعي والفقير النايب؟ قيل به لأن النايب كالمنوب وقائم مقامه وقيل للاختصاص الامر به عليه السلام كما قد يشعر به التعليل ولا نزاع في الرجحان واما المستحق فيستحب له بغير خلاف، والله أعلم.

و - «سكن لهم» تسكن إليه نفوسهم وتطمئن بها قلوبهم، وقيل رحمة لهم عن ابن عباس وقيل طمأنينة لهم بأن الله قد قبل منهم عن قتادة والكلبي، وقيل تثبيت لهم عن ابي عبيدة «والله سميع عليم» دعاءك لهم ويعلم ما يكون منهم، أو يسمع اعترافهم ودعائهم ويعلم ندامتهم وإخلاصهم.

ز - «ألم يعلموا» بالياء والتاء، والضمير إما للمتوب عليهم، والمراد أن يمكن في قلوبهم قبول توبتهم، والاعتداد بصدقاتهم، و«هو» للتخصيص والتأكيد، وأن الله من شأنه قبول توبة التائبين، وقيل: معنى التخصيص في هو أن ذلك ليس إلى رسول الله إنما الله هو الذي يقبل التوبة ويردّها، فاقصدوه بها، وجهوها إليه. في المجمع: والسبب فيه أنه لما سألوا النبي عليه السلام أن يأخذ من أموالهم ما يكون كفارة لذنوبهم امتنع من ذلك وانتظر الاذن من الله فيه، فبين الله أنه ليس بقبول التوبة إلى النبي عليه السلام وأن ذلك إلى الله عز اسمه، هذا.

والظاهر إرادة الحصر في قبول الصدقات أيضاً كما لا يخفى أو لغير التائبين ترغيباً لهم في التوبة وإيتاء الصدقات، فقد روي أنه لما تيب عليهم قال الذين لم يتوبوا هؤلاء أي الذين تابوا كانوا بالأمس معنا لا يكلمون ولا يجالسون فمالهم؟ فنزلت، وأخذ الصدقات مجاز عن قبوله لها، عن النبي عليه السلام الصدقة تقع في يد الله قبل أن تقع في يد السائل<sup>(١)</sup>، والمراد أنه ينزل هذا التنزيل وذلك يرجع إلى تضمن الجزاء، ولهذا قال الكشف: والمعنى أنه يتقبلها ويضاعف عليها.

(١) انظر المجمع ج ٣ ص ٦٨ والفقير ج ٢ ص ٣٧ الرقم ١٥٦ والكافي ج ١ ص ١٦٢

والتهذيب ج ٣ ص ١١٢ الرقم ٢٣١ وغيرهما من الاخبار وانظر أيضاً الباب ١٨ ص ٢٨٣ والباب ٢٩ ص ٣٠٢ من ج ٦ من ابواب الصدقة من الوسائل.

ح- في المجمع أن ذلك استفهام يراد به التنبية على ما يجب أن يعلم، فالمخاطب إذ أُرْجِعَ إلى نفسه وفكر فيما نبّه عليه، علم وجوبه، وإنما وجب أن يعلم أن الله يقبل التوبة، لأنه إذا علم ذلك كان داعياً له إلى فعل التوبة والتمسك بها والمسايرة إليها، وما هذه صورته يجب العلم به ليحصل به الفوز بالثواب، والخلاص من العقاب انتهى.

وأما ما يفيد العلم بذلك فمأنبته عليه بقوله «وأن الله هو الثواب الرحيم» شأنه قبول توبة التائبين و التفضل عليهم، فهو كثير القبول لتوبتهم واسع الرحمة بهم كما يقتضيه كماله و غناه وعموم قدرته وسبوغ كرمه، مع إحاطة علمه بجميع المعلومات. ط - وفيها الدلالة على قبول التوبة فيجب من الذنب في كل حال، ويستحب من المكروهات - وعلى قبول الصدقات واستحبابها بين يدي التوبة، وكذا قبول سائر العبادات لأن ما ينبه على أن الله يقبل التوبة ويأخذ الصدقات ينبّه على هذا أيضاً، ويؤيده قوله «وأن الله هو الثواب الرحيم» والله أعلم.

الثالثة والرابعة في البقرة [٢٦٧-٢٦٨] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَسَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ

في المجمع: <sup>(١)</sup> روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنها نزلت في أقوام لهم أموال من ربا الجاهلية، وكانوا يتصدقون منها فنهاهم الله عن ذلك وأمر بالصدقة من الطيب الحلال، وقيل: إنها نزلت في قوم كانوا يأتون بالحشف فيدخلونه في تمر الصدقة عن علي عليه السلام والبراء بن عازب والحسن وقنادة.

و ينبغي أن يحمل ذلك على نحو ما رواه محمد بن يعقوب <sup>(٢)</sup> في الكافي عن أبي-

(١) المجمع ج ١ ص ٣٨٠.

(٢) الكافي باب النواذر من كتاب الزكاة الحديث ١٠ ج ١ ص ١٧٥ وهو في المرات

ج ٣ ص ٢٠٨ وانظر البرهان ج ١ ص ٢٥٤ و ص ٢٥٥ وانظر أيضاً الوسائل الباب ٤٦

من أبواب الصدقة ج ٦ من ص ٣٢٥ إلى ص ٣٢٨ وما رواه المصنف انما هو بالمسلسل ١٢٥١١-←

عبد الله ﷺ من أن قوله «أنفقوا من طيبات ما كسبتم» في قوم كانوا قد كسبوا مكاسب سوء في الجاهلية، فلما أسلموا أرادوا أن يخرجوها من أموالهم ليتصدقوا بها، فأبى الله تبارك وتعالى إلا أن يخرجوا من طيب ما كسبوا.

وقوله ولا تيمموا في قوم كانوا يأتون بالردى عن الجيد في الزكاة. وهذا يؤيد ما قيل: إن هذا أمر بالانفاق في الزكاة المفروضة وقيل هو في المتطوع بها. وقيل: أراد الانفاق في سبل الخير وأعمال البر على العموم فيدخل فيه الفرائض والنوافل قال الطبرسي وهو الأوضح لكن حمل الأمر حينئذ على ظاهره من وجوب الانفاق مشكل اللهم إلا أن يحمل على كون الانفاق من الطيب بمعنى الحلال كما دلت عليه الرواية لا بمعنى الجيد كما قيل وأيد بقوله «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» ولا يستقيم قوله «ولا تيمموا» على هذا النسق إلا أن يراد بالخبيث الحرام كما قيل لكنّه خلاف الظاهر والمروى.

والحمل على الكراهة خلاف الظاهر أيضاً على أنه لا يستقيم حينئذ في الواجب سواء حمل على الردى أو الحرام، وعلى المرجوحية المطلقة خلاف الظاهر أيضاً على أن الاجمال اللازم محلّ بتعمام الفائدة وكذا حمل الأمر على الرجحان المطلق، فتأمل.

ولو حمل الخبيث على ما يعم الحرام<sup>(١)</sup> والردى باعتبار أن الحرام ردى

وانظر أيضاً مستدرك الوسائل ج ١ ص ٥٤٥ و نود الثقلين ج ١ ص ٢٣٧ و ص ٢٣٨ والعباشي ج ١ ص ١٤٨ الى ١٥٠.

(١) قلت قد اسلفنا في ٥٢ من هذا الجزء جواز استعمال اللفظ في أكثر من معنى واحد فنحن في سعة من الاشكال وبه ينحل اشكال تفسير الامام في الحديث ٩ من نود الزكاة من الكافي كما سيشرح المصنف اليه الخبيث بالردى من التمر وفي الحديث المارآناً الحديث ١٠ من نود الزكاة من الكافي بمكاسب السوء.

بل لو تصفحت كتب اهل السنة ايضاً ترى المعنيين في احاديثهم انظر الدر المنثور ج

١ من ص ٣٤٥ الى ص ٣٤٨ وابن كثير ج ١ ص ٣٢٠ و ص ٣٢١ و الطبري ج ٣ ص ٨٠ الى ص ٨٦ والقرطبي ج ٣ من ص ٣٢٠ الى ص ٣٢٨ فترى احاديث في صدقة التمر الردى

أيضاً لم يكن بعيداً حمل الطيب على ما يقابله في ذلك ، كما هو الأولى أو لا لكنني لا أعرف به قولاً ، و كونه طاهراً حقيقة في ذلك قد ينظر فيه ، و على كل حال فهو أيضاً بالفرض أنسب ، و عليه أوضح فليتماثل ، و قد يحمل على تقدير الوجوب على ما يعم الخمس للإطلاق .

فان قيل : إنَّ الحلال المختلط بالحرام ولا يتميز ولا يعرف قدره ولا ماله ، يجب فيه الخمس عندكم ، وهو يتضمن الاتفاق من الحرام أو هو هو ، وهو مناف لمنطوق الآية .

أمكن أن يقال : إنَّ ذلك إنفاق عن ماله كما باذن الشارع حيث تعذر الايصال والاذن ، فهذا إنفاق منه لحلال ماله ، نعم هو حرام علينا باعتبار التصرف وإعطائه مثلاً خمساً أو صدقة عن أموالنا بغير وجه شرعي ، حتى لو كان ذواليد غاصباً فتاب ورجع عن ذلك ولم يعرف المالك ولا القدر وتعذر ذلك ، كان عين هذا المال كلاً مانعة الشرعية عنده ، وإن كانت ذمته مشغولة بها الغصبها أولاً ، و لو قلنا بجواز ذلك عن نفسه بدليل ، فبضمانه في ماله فهو بذلك من حلال ماله كما لا يخفى ، على أنَّ الغاية خروج ذلك بدليل فتأمل .

قيل : وفي إيراد ما كسبتم دلالة على أنَّ ثواب الصدقة من الحلال المكتسب أعظم منه من الحلال غير المكتسب وإنَّما كان كذلك لانه يكون أشقَّ عليه خصوصاً ما كسبه بالجراحة ، وبمناسبة الكسب بهذا المعنى قد يستدلُّ بها على وجوب زكاة مال التجارة وهو غير واضح ، على أنَّ الأصل وخبر أبي ذر ينفيانه .

وفي الصحيح <sup>(١)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إنَّ أبا ذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله

واحاديث في الاتفاق من كسب الحرام حتى ان في الدر المنثور ج ١ ص ٣٤٧ في تفسير الايه ان النبي صلى الله عليه قال من حج بمال حرام فقال لبيك اللهم لبيك قال الله له : لالبيك ولا سمعك حجك مردود عليك . ومع ما سلفنا من جواز استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحد يفحل جميع الاشكالات فراجع ص ٥٢ من هذا الجزء .

(١) الوسائل الباب ١٤ من ابواب ما تجب فيه الزكاة ح ٦ ص ٤٨ المسلسل



قال عثمان : كل مال من ذهب أو فضة يدار ويعمل به ويتجر فيه الزكاة ، إذا حال عليه الحول ، فقال أبوذر أمّا ما يتجر به أودير وعمل به ليس فيه زكاة ، إنّما الزكاة فيه إذا كان ركازاً أو كنزاً موضوعاً ، فإذا حال عليه الحول ففيه الزكاة ، فاختصمافي ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : القول ما قاله أبوذر ... نعم الآية تناسب بهذا الاعتبار وجوب الخمس الكاين في المكتسب من الأرباح وأما زكاة مال التجارة فلا ، ولعل المراد بالكسب هنا ما هو أعم من ذلك .

و « ما كسبتم » إشارة إلى غير المخرج من الأرض ممّا يتعلق به الزكاة كالنقدين والمواشي من الغنم والبقر والابل ، قيل لأنها إنّما يحصل بالكسب والعمل تأمل ، أو ممّا يتعلق بهى أو الخمس ، فيعم الأجناس المذكورة وغيرها فإنه يجب في جميع المكسوبات . ولا يبعد هذا التعميم بل أعم منه على الأول أيضاً فإنه لا يبعد أن يراد بالطيبات حلّail ذلك وجباة ممّا يتعلق به الحق من جملة المكسوبات إشارة إلى أن « كسبتم » يتعلق بالحلّail والحرام أو بالجيّد والرديّ أوجيماً .

و « من » يفيد كون الانفاق ببعض الطيبات ابتدائية كانت أو تبعية « ومما أخرجنّا » قيل : أي من طيبات ما أخرجنّا فحذف المضاف بقرينة ماسبق ، ويمكن أن يستفاد هذا بغير حذف من نسبة الإخراج إلى جناب الحق سبحانه والإضافة إليهم باللام الدالّ على الملك واختصاص الانفاق المتضمّن للحلّ كما يقتضيه ظاهر الامتنان منه تعالى ، أو بأن يكون « ولا نيمّموا » متعلّقاً به فلا تكرار ولا تأكيد فافهم .

وقيل : ما أخرجنّا لكم من الحبّ والتمرّ والمعادن وغيرها وقيل : من الغلات والثمار ممّا يجب فيه الزكاة ، والأوّل أولى بالإطلاق ، وبشمول الخمس ، فعلى الاختصاص بالزكاة وجوبها في الجميع إلّا ما أخرجه دليل ، وعلى هذا يمكن أن يقال بأشعار « أخرجنّا لكم » باشتراط الحبّ والتمرّ في الملك فافهم .

وأما على تقدير شمول الخمس ، فجعل ذلك إشارة إلى وجوب الزكاة في الغلات وبعض الثمار أو جميع ما يخرج من الأرض ووجوب الخمس فيه أيضاً حتّى المعادن والكنوز إلّا ما أخرج بالدليل ، بخلاف الظاهر إذ الظاهر من شمول الانفاق الخمس

باطلاقه وجوب أحد الأمرين .

نعم يجب أن يكون بالطيب في أيتهما كان ، فلا دلالة فيه على عموم وجوب أحدهما للجميع ، ويمكن الاستدلال ظاهراً على وجوب أحدهما إذا انتفى الآخر بدليل فتأمل .

و«لا يمتصوا» لا تقصدوا «الخبث» أو الخبيث مما أخرجنا أي الردي أو الحرام منه أو الأعمّ حال كونكم تنفقونه منه ، فيجوز تعلّق منه بتنفقون ، وبمحذوف صفة للخبث أو حالاً عنه ، ويجوز كون «تنفقون» بياناً أي لا تقصدوا الخبيث من المال تنفقونه أو منه تنفقون ، فيجوز رجوع ضمير «منه» إلى الخبيث حينئذ ، ولعله أوجه .

ويجوز تعلّق منه بتنفقون حالاً عن الخبيث ، ورجوع الضمير إليه «ولستم بأخذيته» أي وحالكم وشأنكم أنكم لا تأخذونه في حقوقكم لرداءته «إلا أن تغمضوا فيه» أي تتسامحوا وتتساهلوا فيه بأن تركوا من حقوقكم من قولك أغمض فلان عن بعض حقه إذا غصّ بصره فتركه كأنه لا يراه .

فالأغماض مجاز عن التسامح لترك بعض الحق وأخذ ما جاء كأنه لا يعلم بالعيب والرداءة كما أن من أغمض عينه فلا يرى الشيء لا يعلم عيبه ورداءته وكذا في الحرام لكن الأول أظهر ، والأعمّ أوسط .

قيل أي لا تأخذونه إلا أن تحطّوا من الثمن فيه عن ابن عباس والحسن وقتادة ، ومثله قول الزّجاج ولستم بأخذيته إلا بوكس فكيف تعطونه في الصدقة كذا في المجمع<sup>(١)</sup> وفي الكشف<sup>(٢)</sup> وعن الحسن لو وجدتموه في السوق يباع ما أخذتموه إلا أن يهضم لكم من الثمن ، في سياق تفسير قراءة قتادة «تغمضوا» على البناء للمفعول<sup>(٣)</sup> ، وهو أوضح ،

(١) المجمع ج ١ ص ٣٨١ .

(٢) الكشف ج ١ ص ٣١٥ .

(٣) في روح المعاني ج ٣ ص ٣٤ الجمهور على ضم التاء واسكان الهمزة وكسر الميم

وقرأ الزهري تغمضوا بتشديد الميم وعنه أيضاً تغمضوا بضم الميم وكسر ها مع فتح التاء

وقرأه قتادة تغمضوا بالبناء للمفعول أي تحملوا على الأغماض أي توجدوا مغمضين وكلا ←

وبالجملة المراد أنكم تعلمون أن فيه نقصاناً للحق وتركاً منه ، فإذا أعطيتكم ذلك نقصتم الحق وتركتم منه ، فلما كانت المصلحة في ذلك لكم ، عاد النقص عليكم ، وكنتم بذلك مفوّتاً مصلحة أنفسكم ، ولذلك قال «واعلموا أن الله غنيّ» أي عن كلّ شيء خصوصاً عن إيفاقكم بالجيّد والحلال ، وإنّما ذلك لنفعكم ومراعاة مصلحتكم «حميد» في الأمور كلّها خصوصاً في أمركم بذلك ، فانه مراعاة مصلحتكم ، وكذا في قبوله وإثابته إيتاكم. والمقصود به الترغيب والتأكيد ، ولهذا عقبه بقوله «الشیطان يعدكم الفقر» في الاتفاق أصله وبالجيّد «ويأمركم بالفحشاء» أي المعاصي وترك الطاعات ، أو ترك الانفاق ، والاتفاق من الخبيث ، وفي الكشف وتفسير القاضي : أي يغريكم على البخل ، والفاحش عند العرب البخل ، وقيل : الفاحشة الزنا وما يشتدّ قبحه من الذنوب ، وكلّ ما نهى الله عنه ، والفحشاء البخل في أداء الزكاة والفاحش البخل جداً .

«والله يعدكم مغفرة منه» لذنوبكم فيسترها عليكم ويصفح عن عقوبتكم «وفضلاً» أي خلفاً أفضل ممّا أنفقتم من الخير والبركة ، وطهارة النفس مثلاً في الدنيا والآجر العظيم والثناء الجميل في الآخرة «والله واسع» الفضل والمغفرة عند بغية كلّ طالب لا يضيق بشيء «عليهم» فيعلم ما تعملون من الاتفاق وتركه وإعطاء الخبيث والطيب ، فيجازى كلّاً بعمله ، ويضاعف منفق الطيب بسعة فضله وكرمه في الدنيا والآخرة ، على ما يعلم من المصلحة .

ولا يخفى أن هذه الآية يقتضى أيضاً ظاهراً وجوب الاتفاق المذكور بخصوصياته فلا يجوز انفاق الحرام والارديّ من المريض والمعيب عن غيرها ولا يكون مجزية أيضاً كما هو مقتضى النهي ضمناً وصريحاً حتّى قيل : لأنّه المقصود من النهي ، ولعدم العلم بحصول براءة الذمّة مع يقين شغلها .

وربّما احتمل بهذا عدم إجزاء مقدار قيمته أيضاً إلّا أن يعلم بدليل ، وإن

---

المعنيين مما اثبتته الحفاظ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى وفي شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦ الا ان تتمعنوا بالتشديد الزهري الا ان ينعضوا بفتح الميم عن قتاده يعني الا ان ينعض لكم فيه .

قلنا باجزاء القيمة لاحتمال اختصاصه بالدرهم والدنانير ولأن الكلام فيما لم يعط باعتبار القيمة على أن فيه نظراً أيضاً للاطلاق المفيد للعموم فليتأمل .

وربما يقال بأشعارها بعدم وجوب الزكاة أو والخمس في الحرام وكذا في الردي لعموم عدم إخراجها مع أن وجوبها في العين ولا يجب إخراج الحلال والجيد عن الردي والحرام ، كما هو مقتضى الأصل والأخبار وإجماع المسلمين ، حتى كاد أن يكون ضرورياً .

ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن يعقوب<sup>(١)</sup> عن الحسين بن محمد عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن أبان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أمر بالنخل أن يزكى يجيء قوم بالوان من التمر وهو من أردء التمر يؤذونهم من زكوتهم : تمر يقال له الجمرور ، والمعاfrage قليلة اللحاء عظيمة النوى ، وكان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تخرصوا هاتين التمرتين ، ولا تجيؤا منهما بشيء وفي ذلك نزل «ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه» . وعلى هذا فعدم جواز إخراج الأدنى من الأعلى لا يستفاد هنا إلا من تتممة الآية «ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه والله غني حميد» فتدبر .

وفي قوله «ولا تيمموا» إشارة إلى أن ما لم يكن من إنفاق الخبيث بدلا عن الجيد عن تعمد فلا حرج ولا إثم فيه لكن يجب التدارك مع التنبيه له كما تنبئه عليه التتممة ، ونبهنا عليه سابقاً فافهم .

وحمل التتممة على أنكم لستم بآخذيه إلا أن تتسامحوا في أخذه بحسب الدين بناء على حمل الخبيث على الحرام ، مناف لما روي ، ولظاهر الآية الثانية ، ويوجب كونه

(١) الكافي باب النواذر من الزكاة الحديث ٩ وقد مر الحديث ١٠ منه وهو في ج ١

ص ١٧٥ وفي المرات ج ٣ ص ٢٠٨ وانظر الوسائل الباب ١٩ من ابواب زكاة الغلات ج ٦ ص ١٤١ وص ١٤٢ وهذا الحديث فيه بالمسلسل ١١٨٥١ وانظر أيضاً مستدرک الوسائل ج ١ ص ٥٠ والبرهان ج ١ ص ٢٥٤ وص ٢٥٥ والجراح ج ٢ ص ١٣ ونور الثقلين ج ١ ص ٢٣٧ و٢٣٨ والعياشي ج ١ ص ١٤٨ الى ص ١٥٠ .

تاكيداً ، ومفوّتٌ لفوائد كثيرة فتأمل .

وأما ما قد يستدلُّ بهاعليه من عدم جواز عتق الكافر ، فإن أريد عوضاً عن المسلمة أو المؤمنة فلا يخلو من وجه ، وأما مطلقاً فلا ، لأنّ ظاهرها النهى عن قصد الخبيث من جملة المال لتخصيص الاتفاق به دون الطيب المأمور به ، أو عن الطيب فليتأمل .  
وأجيب أيضاً بمنع كونه خبيثاً بأحد المعنيين فإنه ليس حراماً وإلّا لحرم بيعه وتملكه ولاردياً عرفاً ، ولذلك أيضاً جاز دفعه إلى الفقير صدقة لكونه مالاً قاله صاحب الكنز <sup>(١)</sup> .

الخامسة والسادسة في الروم [٣٨] فَاتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ .

في المجمع <sup>(٢)</sup> أعط ذوي قرباك يا محمد حقوقهم التي جعلها الله لهم من الأخماس عن مجاهد والسدي ، وروى أبو سعيد الخدري وغيره أنه لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وآله أعطى فاطمة عليها السلام فداً وسلمه إليها ، وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وقيل : إنه خطاب له ولغيره ، والمراد بالقربى قرابة الرجل ، وهو أمر بصلة الرحم بالمال والنفس هذا .

ولا يبعد أن يكون الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله والمراد بالحق صلة الرحم أو أعم كغيره أيضاً فافهم ، واحتج به الحنفية على وجوب النفقة للمحارم وهو غير واضح .  
وقال شيخنا <sup>(٣)</sup> ويحتمل وجوب نفقة الأقارب والتخصيص بالأبوين والأولاد

(١) كنز العرفان ج ١ ص ٢٣٣ .

(٢) المجمع ج ٤ ص ٣٠٦ وانظر أيضاً الدر المنثور ج ٤ ص ١٧٧ تفسير الآية ٢٦

من سورة الاسرى ففيه واخرج البزار وابو يعلى وابن ابى حاتم وابن مردويه عن ابى سعيد الخدري رضى الله عنه قال لما نزلت وآت ذا القربى حقه اقطع رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فداً واخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لما نزلت وآت ذا القربى حقه اقطع رسول الله (ص) فاطمة فداً وانظر أيضاً تماليقنا على مسالك الافهام ج ٢ من ص ٢٧ الى ص ٣٠ .

(٣) قد اوضحنا في تماليقنا على هذا الجزء ص ٣٧ ان الامر موضوع للطلب والعقل يحكم بلزوم اطاعة امر المولى قضاء لحق المولوية والعبودية مالم يرخص نفس المولى في الترك فما

الاجماع الاصحاب وأخبارهم ، والأولى كون الأمر هنا على الاجمال ، وبيانه بالأخبار والاجماع ، فإن ذوي القربى يتفاوتون في الحق فافهم .

والمسكين وابن السبيل ، أي وآتهم أحقتهما وهو ما أوجب الله لهما من الزكاة وغيرها وقيل : من الزكاة والاعم أولى . والخطاب للنبي ﷺ أول من بسط له ولذلك رتب على ما قبله بالفاء ، وقيل مرتب على قوله « إن الله يمسك الرزق لمن يشاء ويقدر » والأمر للموجب كما هو الظاهر ، أو للمرجحان المطلق والحقوق أعم من الواجبة والمندوبة ، والبيان من خارج .

« ذلك » أي إعطاء الحقوق مستحقها « خير للذين يريدون وجه الله » أي ذاته أوجهته وجانبه أي يقصدون بمعروفهم إيائه وجهه أوجهة التقرب اليه لاجهة أخرى ، والمعنيين متقاربين ، ولكن الطريقة مختلفة قاله الكشاف <sup>(١)</sup> .

ويقهم من تقيد كون ذلك خير بمرئى وجه الله أن ذلك ليس خيراً من عدمه لغيرهم أو هو شر لهم فيشترط في ترتب الثواب عليه وبرائة الذمة به كونه لوجه الله « وأولئك هم المفلحون » الفايزون بثواب الله والقرب لديه ، بل وتزكية النفس وتنمية المال وبرائة الذمة ويقهم نفى ذلك عن غيرهم ، فهو كالتأكيد لما قبله ، ويمكن أن يراد أن ذلك خير للذين يريدون وجه الله في أعمالهم ومأموراتهم فيكون موافقاً لقوله « إنما يتقبل الله من المتقين » ويحتمل أن يراد بذلك الاتيان بالمأمور به مطلقاً على بعدمنا فليتنامل .

« وما آتيتم من رب اليربوا » <sup>(٢)</sup> في أموال الناس ، أي ما أعطيتم من المال ليربوا

ورد فيه الترخيص يكون وادأعلى هذا الحكم من العقل ولذا ترى جمع الواجب والمستحب بلفظ امر واحد مثل اغتسل للجمعة والجنابة من دون مجاز او احتياج للحكم بكون الاستعمال في أكثر من معنى واحد فلا تغفل .

(١) انظر الكشاف ج ٣ ص ٤٨١ .

(٢) قال في نثر المرجان ج ٥ ص ٢٩٩ بوصل لام كي مكسورة وقرئ المدنيان

ويقوب بالثناء الفوقانية مضمومة وفتح الباء الموحدة وسكون الواو على الخطاب والبناء ←

ويزيد لكم في أموال الناس ، فسمي المال المقصود به الزيادة باسمها ، فإن الربا هو الزيادة ، فقليل المراد الربا المحرم ، وقيل هدية أو عطية يتوقع بها المكافآت بأزيد ، فهو حينئذ رباحلال ليس عليه أجر ولا وزر ، عن ابن عباس وطاوس ، وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(١)</sup> .

والذي في تفسير القاضى والكشاف أن المراد ما آتيتم من زيادة محرمة ليزيد في أموال آكلي الربا وأن يراد حينئذ : وزعمكم أنه يزيد في أموالهم ، وقال الكشاف والآية في معنى قوله « ويمحق الله الربا ويربي الصدقات » سواء بسواء .

ولا يخفى أنه لا يبعد أن يراد بالربا فيه أيضاً ما قد مناوأته هنا هو الأئسب بالفقرة الآتية من قوله « وما آتيتم من زكاة » الآية وبالمقصود من ترك إعطاء المال طمعاً في الربا وإعطائه زكاة فإن النهي عن أخذ الربا وإعطاء المال طمعاً فيها أولى وأهم من النهي عن إعطاء الربا بالأكليه ، فانه قل ما يكون ذلك إلا من حاجة أو ضرورة وبقوله « فلا يربوا عند الله » فانه عما قلناه أردع .

بل لا يبعد الحكم بعدم المناسبة لغيره لأن من يعطى الربا لا يبالي بعدم زيادة مال الآخذ بذلك بل لا يكون الإيعطاء في الأكثر عن طيب خاطر فلا بد من تكلف .

للمفعول من اربيته والضمير للمخاطبين وسقطت نون الرفع للنصب بتقدير ان وقرء الباقون بالياء التحتانية مفتوحة وضم الباء الموحدة ونصب الواو على النيب والبناء للفاعل من ربا والضمير للربا منصوب بتقدير ان ويزيادة الالف بعد الواو على القرائتين كما نص عليه الداني وهو المرسوم في مصحف الجزرى .

وفى هامش بعض المصاحف الصحيحة انه بالالف بعد الواو فى اكثر المصاحف وفى مصحف المدنيين بغير الالف بعد الواو انتهى وفيه انه يخالف لما نص عليه الداني والله اعلم بالصواب انتهى ما فى ثر المرجان .

ونقل فى روح المعانى عن ابى مالك لثربوا بضمير المؤنث وكان الضمير للربا على تاويله بالطية ونقل فيه عن ابن عباس والحسن وقناة وابى رجاء والشعبى ونافع ويعقوب وابى حيوه لثربوا بضم التاء بصيغة المعلوم والمفعول محذوف اى لثربوه .

ويؤيد الأول ويضعف هذا أيضاً قراءة نافع ويعقوب «لتربوا» بالتاء المضمومة وسكون الواو أي لتصيروا ذوي زيادة فافهم ، وقرأ ابن كثير<sup>(١)</sup> «وما آتيتكم» بالقصر ، أي ما غشيتهموه أو جئتم به من إعطاء رباً «فلا يربوا عند الله» فذلك لا يزيد ولا ينمو لكم عند الله أي في حكم الله وبحسب علم الله فمالكم إلا رؤس أموالكم ، أو فلا يكون لكم بذلك زيادة من عند الله .

وإنما اكتفى به عن عدم استحقاقهم بذلك عند الله عوضاً وشيئاً أصلاً مراعاةً لمقابلته للمضاعفة على الزكاة وإشارة إلى استلزام ذلك له ، وتنبهها على كمال فضله سبحانه وتعالى وأنه إذا استحق عنده العوض على شيء زاد البتة وضاعف واكتفاء في ذلك بما تقدم من أن مالم يكن لوجهه الكريم لم يستحق به من عنده شيئاً أصلاً بل وجوده كعدمه أو لآثته لو كان لهم من عند الله شيء لزادوا ربي عنده لأن لهم رأس مالمهم من أموال الناس كما لا يخفى فعلى القول الأخير يمكن أن يراد به نحو الأول ، وأن يكون كناية عن نحو «يمحق الله الربا» والله أعلم .

«وما آتيتكم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون» ذوو الاضعاف من الثواب ونظير المضعف المقوى والموسر لذي القوة واليسار ، وقيل : هم المضعفون للمال في العاجل وللثواب في الآجل ، فإن الزكاة منعمة للمال ، ومنه الحديث ما نقص مال من صدقة<sup>(٢)</sup> وعن أمير المؤمنين عليه السلام فرض الله الزكاة تسبيحاً للرزق<sup>(٣)</sup> في كلام

(١) انظر المجموع ج ٤ ص ٣٠٦ وكذا نشر المرجان ج ٥ ص ٢٩٨ والحجة في القراءات

السمع لابن خالويه ص ٢٥٧ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ١ ص ٥٢٨ عن الجعفریات وبعده فاعطوا ولا تجبنوا ومثله

بلفظ ما نقصت صدقة من مال مع زيادة في الحديث في الجامع الصغير بالرقم ٨١٢٠ ج ٥ ص ٥٠٣ فيض القدير وانظر المستدرک ص ٥٢٨ و ص ٥٢٩ والوسائل الباب ١ من ابواب الصدقة ج ٦ من ص ٢٥٥ الى ص ٢٥٩ ترى روايات يستفاد منها انه يستنزل الرزق بالصدقة .

(٣) انظر الرقم ٢٤٩ من باب المختار من حكم امير المومنين (ع) في نهج البلاغة

وقريب منه مافي الخطبة المعروفة من فاطمة الزهراء نقلها ايضاً احمد بن أبى طاهر طيفور في بلاغات النساء من ص ١٥ الى ص ٢٠ وفيها والزكاة تزييداً في الرزق وقد شرت



طويل والتغيير عن سنن المقابلة عبارةً ونظماً للمبالغة والتفنن ومراعاة أواخر الآي والالتفات فيه للتعظيم كأنه خاطب به ملائكته وخواص خلقه تعريفاً لحالهم ، أوللتنبيه على أن الغالب الشائع في المخاطبين ممن بسط له الرزق بعدهم عن هذا المعنى ، وقلة التفاتهم إلى نحو هذا الكلام ، بل تحويل وجوههم وإعراضهم عنه إذا خوطبوا به .

نعم ربما استمعوا إذا كان الكلام مع غيرهم ، أوللتعميم كأنه قال : فمن فعل ذلك فأولئك هم المضعفون والعائد منه محذوف والتقدير المضعفون به أو فمؤنوه أولئك هم المضعفون وقرئ بفتح العين <sup>(١)</sup> .

وفي الآية دلالة على اعتبار النية ، واشتراط القربة ، وإشعار بالاكتماء بها كما لا يخفى وما يقال كيف الجمع بين مادل على الأضعاف بوجوه شتى ، وقوله «أن ليس للإنسان إلا ماسعى» فالوجه أن هذه الأضعاف باختلافها آثار سعيه باختلاف أنواعه وقيل ماسعى من باب العدل والأضعاف من قسم التفضل ، فليتامل فيه .

السابعة في التوبة [٦١] إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْتَفَقَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ .

أتى بانثما تأكيداً لحصرها في المذكورين وتصريحاً ورداً على من يلزم النبي ﷺ فيها من المنافقين ، وقطعاً لأطماعهم ، واللام للاختصاص والاستحقاق في الجملة لالملكية فإن استعمالها فيه أغلب .

على أن الأولى مع الاستعمال فيهما أن يكون للقدر المشترك وعلى تقدير

الخطبة في اللمعة البيضاء شرحها الحاج ميرزا محمد على الأنصاري في ٤٦٤ صحيفة وأشار الى طرقها ايضاً وهو شرح لطيف مشتمل على مطالب مفيدة جداً طبع في ١٢٩٧ بتهران بالطبع الحجرى من شاء فليراجعه فانه كتاب ممتع .

(١) نقل القرائة في روح المعاني عن ابى ج ٢١ ص ٤١ وابن خالويه في شواذ

القرآن عن محمد بن كعب ص ١١٦ .

الاشتراك يرجح الحمل عليه أصل عدم الملك ، وأنَّ الظاهر أنَّ اللام كفي في البعض لا يفيد الملك وأنَّ كونها للملك يوجب البسط على جميع أفراد كلِّ صنف و عدم تخصُّص بعض بدون إذن الباقيين وليس بواجب إجماعاً و لذلك ذهب أصحابنا إلى أنَّ المراد بيان المصروف دون الملك كما قال به الشافعي<sup>١</sup> .

و اختلف في الفقراء و المساكين هل هما صنف واحد ذكرنا تأكيداً - و به قال جماعة - او صنفان وهو قول الاكثرين .

ثمَّ اختلف هؤلاء على أقوال : ف قيل الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل و المسكين الذي يسأل عن ابن عباس و جماعة وهو المروى<sup>(١)</sup> عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وقيل : بالعكس ويؤيد الأول قوله تعالى « للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً » .

وروى في الحديث ما يؤيد الثاني : عنه عليه السلام ليس المسكين الذي يردُّه الأكلة والاكثان و التمرة و التمرتان ولكنَّ المسكين الذي لا يجد غنى فيغنيه ولا يسأل الناس شيئاً ولا يفتن به فيتصدَّق عليه<sup>(٢)</sup> وقيل : الفقير هو الزَّمن المحتاج و المسكين هو الصحيح المحتاج عن قتادة وقيل الفقراء المهاجرون و المساكين غير المهاجرين عن الضحاك .

ثمَّ اختلفوا من وجه آخر فقيل الفقير أسوأ حالا فانه الذي لا شيء له و المسكين الذي له بلغة من العيش لا يكفيه وإليه ذهب الشافعي<sup>٣</sup> وابن الأنباري وهو قول للشيخ واحتجوا بقوله تعالى « وأما السفينة فكانت لمساكين » و بأنَّ الفقير مشتقٌّ من فقار الظهر فكانَّ الحاجة قد كسرت فقار ظهره ولأنَّ البداية بالأهم وقد بدى به .

ولأنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وآله قال<sup>(٤)</sup> اللهم أحيني مسكيناً وأميتني مسكيناً و احشرنى

(١) وانظر المجمع ج ٣ ص ٤١ و ص ٤٢ والتبيان ج ١ ص ٨٣٩ ط ايران وانظر

ايضاً تماليقنا على مسالك الافهام ج ٢ ص ٣٢ و ص ٣٣ .

(٢) المجمع ج ٣ ص ٤ والتبيان ج ١ ص ٨٣٩ .

(٣) كان المصنف جمع بين الاحاديث ونقل المجموع والا فالذى تراء في اللسان

في زمرة المساكين ونعوذ بالله من الفقر. وهويدل على أنه أشد وقيل بل المسكين أسوء حالا وهو قول أبي حنيفة والقتبي وابن دريد وأئمة اللغة وأنشد يونس :

أنا الفقير الذي كانت حلوبته وسط العيال فلم يترك له سبد

وعن يونس <sup>(١)</sup> أيضاً قلت لأعرابي أفقر أنت ؟ فقال لا والله بل مسكين وهذا هو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ولائمة لتحقيق ذلك في هذا المقام وربما كان في غيره والضابط في الاستحقاق من ليس بغنى والمشهور عندنا في ذلك من لا يملك مؤنة سنة له ولعiale الواجب النفقة بحسب حاله في الشرف فمادونه ولا بصنعة و كسب ويدخل فيهم النساء والأطفال وكذا الهاشمي وإن كان المتصدق غيرهم والاخراج بحسب الدليل من خارج .

«والعاملين عليها» هم السعاة في تحصيلها وتحسينها بجباية وولاية وكتابة وحفظ وحساب وغيرها «والمؤلفة قلوبهم» وهؤلاء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانوا قوما من الأشراف كان صلى الله عليه وسلم يعطيهم سهما من الزكاة بتألفهم على الاسلام ويستعين بهم على قتال العدو .

والنهاية العبارة المنقولة الى قوله في زمرة المساكين والحديث في جامع الصغير بالرقم ١٤٥٤ ج ٢ ص ١٠٢ فيض القدير وبعدة وان اشقى الاشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة وعبارة التعوذ عن الفقر مروى في ضمن ادعية تراها في فيض القدير ج ٢ ص ١٢٢ و ١٢٧ و ١٤٩ بالرقم ١٤٨٩ و ١٤٩٦ و ١٥٤٦ .

ولذلك ذكر في القرطبي روى عن النبي انه (ص) تعوذ عن الفقر و روى عنه انه قال اللهم احيني مسكيناً الخ ج ١ ص ١٦٩ ثم ان السبكي قال ان المراد من المسكين في الحديث استكانة القلب لا المسكنة التي هي نوع من الفقر فانه اغنى الناس بالله . وقال المناوي في فيض القدير ج ٢ ص ١٢٢ ان المراد من الفقر الذي تعوذ منه النبي فقر النفس لاما هو المتبادر من معناه من اطلاقه على الحاجة الضرورية فان ذلك يعم كل موجود يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله واصله كسر فقار الظهر .

(١) المجمع ج ٣ ص ٤٢ و التبيان ج ١ ص ٨٣٩ و انشد بيت الراعي

أنا الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد

و انشده في القرطبي أيضاً ج ٨ ص ١٦٩ .

وأورد على بن إبراهيم<sup>(١)</sup> في تفسيره عن العالم عليه السلام قال : هم قوم وحدوا الله و خلعوا عبادة من دون الله ولم يدخل المعرفة قلوبهم أنَّ تحمداً رسول الله وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يتألفهم ويعرفهم ويعلمهم كيما يعرفوا فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا .

وظاهر الشيخ في التهذيب البناء عليه وهذا يدل على عدم اشتراط إعانتهم في الجهاد ويؤيده الاطلاق وقول الصادق عليه السلام في حسنة زارة وتجد بن مسلم إنَّ الامام يعطي هؤلاء جميعاً لأنهم يقرّون له بالطاعة وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب في الدين فيثبت عليه فتأمل .

ثم اختلف في هذا السهم هل هو ثابت بعد النبي صلى الله عليه وآله أم لا ؟ فقيل : ثابت عن الشافعي وهو المروى عن أبي جعفر عليه السلام <sup>(٢)</sup> إلا أنه قال من شرطه أن يكون هناك إمام عادل يتألفهم على ذلك به وقيل سقط بعده صلى الله عليه وآله لأن الله سبحانه أعزَّ الاسلام وقهر الشرك عن الحسن وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .

واعلم أنَّ المشهور عندنا أنَّ المؤلفة كفار يستمالون بشيء من الصدقات إلى الاسلام يتألفون ليستعان بهم على قتال المشركين حتى قال الشيخ في المبسوط : ولا يعرف أصحابنا مؤلفة أهل الاسلام وقال المفيد والفاضلان و مسلمون مستدلّين بعموم الآية وقول الصادق عليه السلام في حسنة زارة وتجد بن مسلم «وسهم المؤلفة وسهم الرقاب عام والباقي خاص» وبه قال الشافعي .

وفي الرقاب «أى في فكّها ويدخل فيها المكاتبون والمبيد مطلقاً أو إذا لم

(١) ترى الحديث في تفسيره عند تفسير الآية و حكاه الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٤٩ بالرقم ١٣٩ وحكاه في الوسائل الباب ١ من ابواب المستحقين للزكاة ج ٦ ص ١٤٥ المسلسل ١١٨٦٥ وما اشار اليه المصنف من حسنة زارة و محمد بن مسلم تراء في الباب ١ من ابواب المستحقين للزكاة ج ٦ ص ١٤٣ المسلسل ١١٨٥٨ و اشار اليه المصنف في موضعين والحديث مبسوط فراجع .

(٢) المجموع ج ٣ ص ٤٢ .

يوجد مستحق أو إذا كانوا في ضرر وشدة وينبغي أن يعتقهم الامام أو المالك أو وكيل أحدهما بعد الشراء ويحتمل العتق بمحض الشراء مطلقاً أو مع نيته في الشراء والله أعلم .

قال في المعتبر : و من وجب عليه كفارة و لم يجد ما يعتق ، جاز أن يعطى من الزكوة ما يشتري به رقبة و يعتقها في كفارته روى ذلك على بن إبراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام قال : وفي الرقاب قوم لزمتهم كفارات في قتل الخطاء أو الظهار أو الأيمان وليس عندهم ما يكفرون جعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفرو عنهم . و عندي أن ذلك أشبه بالغارم لأن القصد به إبراء ذمة المكفر مما في عهده و يمكن أن يعطى من سهم الرقاب لأن القصد به إعتاق الرقبة انتهى .

والذى رأيت في تفسيره ونقله الشيخ في التهذيب بزيادة هكذا «وقتل الصيدين الحرم وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون فجعل الله الخ وربما أشعر كلامه بأن المراد ذلك فتأمل وقد مر ذكر الأقوال في أول هذا الكتاب .

وقالوا بشرط الايمان ، وقول الصادق عليه السلام وعموم الآية يدفعانه فلا تغفل .

و في جعل الرقاب ظرفاً تنبيه على أن استحقاقهم ليس كغيرهم وأنه يتعين صرف هذا السهم في الوجه الخاص فلا أولى أن يعطى للمولى في وجه مال الكتابة أو المكاتب مع الوثوق بصرفه فيه فإن صرفه فقد وقع موقعه وإن أبرأ المولى أو تطوع عليه متطوع أو عجز نفسه ارتجع وقال الشيخ في المبسوط لا يرتجع مطلقاً .

«وانفارمين» وهم المدينون في غير معصية للاخبار و كانه إجماعاً وللشافعي قولان والآخر الجواز وإن كان في معصية وقد مال المحقق إلى الجواز مع التوبة وفيه نظر . والعطف على الرقاب فيقضى عن الغارم دينه وإذا أعطى فبقدر دينه فإن صرفه في موضعه وإلا استعيد ، خلافاً للشيخ ، وتقضى الدين عمن يجب نفقته مع عجزه عنه لدخوله تحت العموم ، ولأن القضاء هو مصرف النصيب لا تمليك المدين ، وكذا لو كان الدين على ميت قضى عنه وقال أحمد وجماعة من الجمهور : لا يقضى لأن الغارم هو الميت ولا يمكن الدفع إليه ، والغريم ليس بغارم فلا يدفع إليه .

« وفي سبيل الله » قد اختلف فيه فقيل الجهاد ، وهو قول للشيخ وبه قال الشافعى وأبو حنيفة ومالك وأبو يوسف لأن إطلاق السبيل ينصرف إلى الجهاد ، وقيل معونة الحاج أو أعم منها ومن الجهاد لما روى أن رجلاً جعل ناقة له في سبيل الله فأرادت امرأته الحج فقال لها النبي ﷺ اركبها ، فإن الحج من سبيل الله .  
 وأكثر أصحابنا على أنه يعم جميع مصالح المسلمين ووجوه القرب إلى الله لأن السبيل هو الطريق ، فإذا أضيفت إلى الله كان عبارة عن كل ما يتوسل به إلى ثوابه ويتمتع به إليه ، ويؤيده ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم ﷺ قال : و في سبيل الله قوم يخرجون إلى الجهاد وليس عندهم ما ينفقون به ، وقوم مؤمنون ليس لهم ما يحجبون به ، وفي جميع سبل الخير ، وانصرف الإطلاق إلى الجهاد غير مسلم والخبر عنه ﷺ قد يشعر بما قلنا كما لا يخفى .

في المجمع <sup>(١)</sup> : وهو قول ابن عمر وعطاء واختيار البلخي وجعفر بن مبشر قالوا يبنى منه المساجد والقناطر وغير ذلك .

« وابن السبيل » وهو المسافر المنقطع به يعطى من الزكاة وإن كان غنياً في بلده ، وسمى به للزومه الطريق ، ويؤيده ما روى عن العالم ﷺ قال ابن السبيل أبناء الطريق يكونون في السفر في طاعة الله فينقطع بهم ويذهب مالهم ، فعلى الإمام أن يردّهم إلى أوطانهم من مال الصدقات ، فيدخل فيه الضيف إذا كان بالصفة ، وقيل مع السفر والاحتياج ، فلا يبعد الاتحاد ، وقد يفرق فتأمل .

وقيل إنه الضيف وأطلق عن قتادة ، وقيل مع كونه مسافراً محتاجاً قال شيخنا قدس الله روحه <sup>(٢)</sup> يمكن اشتراط عدم القدرة على التدين وغيره للوصول إلى بلده ، فإن المتبادر من ابن السبيل هو العاجز عن الوصول إلى بلده ، ويحتمل العدم لظاهر اللفظ وعدم ظهور التبادر فتأمل .

وليس منه المنشئ سفرأ من بلده خلافاً للشافعى وأبى حنيفة ، وابن الجنيدي

منّا ، ثم المنقطع به ان كان سفره طاعة أعطى وإن كان معصية منع ، وإن كان مباحا فعند أكثر نايعطى كالطاعة ، ومنع آخرون منّا ومنهم ، لنا عموم الآية وفي المختلف انه يكفي في مصداق الخبر كون السفر مباحاً مع اعتقاده ذلك وانقياده فيه فتعامل .

ثم إن أقام ناوياً عشرة فمازاد أو شهرا غير ناو ذلك ، فقليل يخرج عن كونه مسافراً فلا يصدق عليه ابن السبيل ، وأجاب عنه العلامة بالمنع وأنه وإن أخرجه ذلك عن كونه مسافراً يجب عليه القصر لم يخرج عن كونه مسافراً مطلقاً ، وهو الوجه لصدق ابن السبيل عليه عرفاً ، ويدفع إليه قدر كفايته لوصوله إلى بلده ، فان صرفه في ذلك فقد وقع موقعه ، وإن صرفه في غيره فهل يرجع ؟ قيل : نعم ، وقيل لا .

وفي المعتمر و التذكرة : الوجه استعادته إذا دفع لقصد الاعانة اقتصاراً على قصد الدافع وفي التذكرة بعد الجزم بالرد إن لم يسافر أنه لو وصل بلده ويده فضل لم يسترد ، لأنه ملكه بسبب السفر ، وقد وجد فلا يحكم عليه فيما يدفع إليه ، و قال المحقق يسترجع لأنه غنى في بلده .

ويقال بناء ذلك كله على معنى الظرفية وأن المراد صرفها فيه وفي معونته في الجملة أو في جهة احتياجه من حيث كونه ابن سبيل من مؤنة وصوله إلى بلده ، و رفع هذا الوصف عنه ، ولعل إطلاق اللفظ يؤيداً أوّل ويؤيد الثاني مقابلته للفقراء والمساكين مطلقاً والعدول من اللام إلى «في» ولعل المراد الثاني لكن مع ذلك في استرداد الفاضل بعد وصول البلد نظر خصوصاً إذا كان ممثلاً لا بد منه في الوصول و محتاجاً إليه في السفر لأنه قد صرف في مصرفه ، و كأنه الذي نظر إليه العلامة ثم هل يؤثر قصد الدافع خصوصاً على الأول أو لا فليعامل .

و في الكشف إنما عدل عن اللام <sup>(١)</sup> إلى «في» للايذان بأنهم أرسخ في

(١) انظر الكشف ج ٢ ص ٢٨٣ ولابن المنير في الانتصاف المطبوع ذيله ما يعجبنا نقله

بعين عبارته : قال احمد و ثم سر آخر هواظهر و اقرب و ذلك ان الاصناف الاربعة الاول ملاك لماعساء يدفع اليهم وانما ياخذونه ملكاً فكان دخول اللام لائقاً بهم واما الاربعة الاخر فلا يملكون ما يصرف نحوهم بل ولا يصرف اليهم ولكن في مصالح تتعلق بهم .

استحقاق التصدق عليهم ممن سبق لأن «فى» للوعاء فينبه على أنهم أحقّاء أن يوضع فيهم الصدقات ويجعلوا مصيباً لها ، وتكرير «فى» فى قوله «فى سبيل الله و ابن السبيل» فيه فضل ترجيح لهما على الرقاب والغارمين ، وهذا يؤيد الاطلاق أيضاً و على تقدير كونه تنبيهاً على أن الاستحقاق للجهة يمكن أن يقال التكرير لأن الظرفية فى هذين على وجه آخر فتأمل .

و «فريضة» فى معنى المصدر المؤكّد أى إنّما فرض الله الصدقات لهم فريضة ، أوحال عن الضمير المستكن فى للفقراء وقرىء «فريضة» على «تلك فريضة» أى مقدرة واجبة والله عليهم ، بالأمر والمصالح «حكيم» إنّما يفعل ويحكم على حسب المصالح فلا يحسن من الخلق إلا الانقياد والاتباع .

الثامنة [ فى سورة البقرة ٢٧١ ] إِنْ قَبِدُوا الصَّدَقَاتِ : تعطوها علانية

فالمال الذى يصرف فى الرقاب انما يتناوله السادة المكاتبون والباثمون فليس نصيبهم مصروفا الى ايديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم و انما هم مجال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به وكذلك الغارمون انما يصرف نصيبهم لارباب ديونهم تخليصاً لذممهم لا لهم .

و اما سبيل الله فواضح فيه ذلك و اما ابن السبيل فكانه كان مندرجاً فى سبيل الله وانما افرد بالذكر تنبيهاً على خصوصيته مع انه مجرد من الحرفين جميعاً وعطفه على المجرور باللام ممكن و لكنه على القريب منه اقرب والله اعلم .

و كان جدى ابوالمباس احمد بن فارس الفقيه الوزير استنبط من تفاير الحرفين المذكورين وجهاً فى الاستدلال لمالك على ان الفرض ببيان المصرف واللام لذلك لام الملك فيقول متعلق الجار الواقع خبراً عن الصدقات محذوف فيتمتع تقديره فاما ان يكون التقدير انما الصدقات مصروفة للفقراء كقول مالك او مملوكة للفقراء كقول الشافعى .

لكن الاول متعين لانه تقدير يكتفى به فى الحرفين جميعاً يصح تعلق اللام به و فى مما فيصح ان تقول هذا الشيء مصروف فى كذا و كذا بخلاف تقديره مملوكة فانه انما يلتم مع اللام وعند الانتهاء الى فى يحتاج الى تقدير مصروفة ليلتم بها تقديره من اللام عام التعلق شامل الصحة متعين والله الموفق انتهى ما فى الانتصاف .



فَنِعِمَّا هِيَ فَنِعْمَ شَيْئاً اَبْدَاؤُهَا<sup>(١)</sup>، حذف الابداء الذى هو المخصوص بالمدح حقيقة، وأقيم المضاف إليه الذى هو ضمير الصدقات مقامه لدلالة السياق عليه .

(١) قال القرطبي فى ج ٣ ص ٣٣٤ : واختلف القراء فى قوله فنعمما هى فقرة ابو عمرو ونافع فى رواية ورش وعاصم فى رواية حفص وابن كثير فنعمما هى بكسر النون والعين و قرء ابو عمرو ايضاً و نافع فى غير رواية ورش وعاصم فى رواية ابى بكر و المفضل فنعمما بكسر- النون و سكون العين و قرء الاعمش وابن عامر و حمزة و الكسائي فنعمما بفتح النون وكسر- العين و كلهم سكن الميم و يجوز فى غير القرآن فنعمما هى قال النحاس ولكنه فى السواد متصل فلزم الادغام .

و حكى النحويون فى نم اربع لفات نم الرجل زيد هذا الاصل و نم الرجل بكسر- النون لكسر العين و نم الرجل بفتح النون و سكون العين والاصل نم حذفت الكسرة لانها ثقيلة و نم الرجل و هذا افصح اللغات والاصل فيها نم وهى تقع فى كل مدح فخفت وقلبت كسرة العين على النون و اسكنت العين فمن قرء فنعمما هى فله تقديران احدهما ان يكون جاء به على لفة من يقول نم و التقدير الاخر ان يكون على اللفة الجيدة فيكون الاصل نم ثم كسرت العين لالتقاء الساكنين .

قال النحاس فاما الذى حكى عن ابى عمرو و نافع من اسكان العين فمجال حكى عن محمد بن يزيد انه قال اما اسكان العين والميم مشددة فلا يقدر احد ان ينطق به و انما يروم الجمع بين ساكنين و يحرك ولا يأبه و قال ابو على من قرء بسكون العين لم يستقم قوله لانه جمع بين ساكنين الاول منهما ليس بحرف مدولين و انما يجوز ذلك عند النحويين اذا كان الحرف الاول حرف مد اذ المد يصير عوضاً من الحركة و هذا نحو دابة و ضوال و نحوه و لعل اباء عمرو اخفى الحركة و اختلسها كاخذ بالاخفاء فى بارئكم و يأمركم فظن السامع الاخفاء اسكانا للطف ذلك فى السمع و خفائه .

قال ابو على و اما من قرء نعمما بفتح النون و كسر العين فانما جاء بالكلمة على اصلها و منه قول الشاعر :

ما اقلت قدماى انهم نم الساعون فى الامر المبر

قال ابو على و ما من قوله تعالى نعمما فى موضع نصب و قوله فى تفسير للمفاعل المضمر قبل الذكر و التقدير نم شيئاً ابدؤها و الابداء هو المخصوص بالمدح الا ان المضاف حذف و اقيم المضاف اليه مقامه و يدلك على هذا فهو خير لكم اى الاخفاء خير لكم فكما ان الضمير هنا

وأيضاً فإنَّ دهره، وفي إنَّ تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم لا خفاءُ فيها يجب أن يكون هنا إبداءُها أو هي للصدقات المبدوءة إشارة إلى أنَّ نفس الاعلان غير مضرٍ وليس في المدح بحيث يمدح بخصوصها عند الذكر مع الصدقة وأما في العديل فإنَّما أريد أنَّ الاخفاء خير من الاعلان .

والمراد الصدقات المتطوَّع بها فإنَّ الأفضل في الفرائض أن يجاهر بها وعليه أكثر أصحاب التفاسير وهو المروى عن أبي عبد الله عليه السلام في أسانيد<sup>(١)</sup> وفي مجمع البيان

للاخفاء للصدقات فكذلك أولا الفاعل هو الابداء وهو الذي اتصل به الضمير فحذف الابداء واقيم ضمير الصدقات مثله انتهى ما في القرطبي .

وانظر البحث في نعم في الانصاف المسئلة ١٤ من مسائل الخلاف من ص ٩٧ الى ص ١٢١ والاشموني بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ج ٤ من ص ٢٩٢ الى ص ٢٤٩ وشرح الرضى على الكافي ط اسلامبول من ص ٣١١ الى ص ٣١٩ و شرح الاشموني بحاشية الصبان ج ٣ من ص ٢٦ الى ص ٣٨ و اسرار العربي لابن الانباري من ص ٩٦ الى ص ١٠٦ و شرح ابن عقيل ج ٢ من ص ١٦٠ الى ص ١٧٤ ط ١٣٨٥ .

(١) قال في الهامش : منها ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن ايوب عن ابي المنرا عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل وان تبدوا الصدقات فنعمنا هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم، قال : ليس من الزكاة .

وهذا الاسناد عن أبيه عن ابن أبي عمير عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل : وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم، فقال : هي سوى الزكاة ، ان الزكاة علانية غير سر .

وعن علي بن ابراهيم عن أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن عبد الله بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن أبي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال كل ما فرض الله عز وجل عليك فاعلانه أفضل من اسراره وكل ما كان تطوعاً فاسراره أفضل من اعلانه ، ولو أن رجلاً يحمل زكاة ماله على عاتقه فقسمها علانية كان ذلك حسناً جميلاً .

أقول : الحديث الاول طويل رواه في الكافي ج ١ ص ١٤٠ باب فرض الزكاة الحديث ٩ و هو في المرات ج ٣ ص ١٨٤ و وصفه بالحسن لوجود ابراهيم بن هاشم في طريقه وقد اوضحنا

وقيل : الاخفاء في كلّ صدقة من الزكاة وغيرها أفضل عن الحسن وقتاده<sup>(١)</sup> وهو الاشبه لعموم الآية ويؤيد الأول استحباب حمل الواجبة إلى الامام ابتداء ووجوبه عند الطلب وأنه مع الاعلان فيها يسلم عن الاتهام بترك الفريضة ، وأنّ الريا لا يتطرق إليها كتنظرها إلى المندوبة ، وأنّ قوله « وتؤنوها الفقراء » يشعر بأن الاخفاء مظنة عدم إصابة مصارفها فينبغي في الفريضة الاحتياط بالاعلان .

وأيضاً لا ريب أنّ البسط أفضل فصرف الجميع على الفقراء كما هو ظاهرها لا يناسب الزكاة ، وعن ابن عباس صدقات السرّ في التطوع تفضل علانيتهما سبعين ضعفاً وصدقة الفريضة علانيتهما أفضل من سرّها بخمسة وعشرين ضعفاً .

وَتَقَرَّرْ عَنكُمْ قَرِئَ بالنون مرفوعاً عطفاً<sup>(٢)</sup> على محلّها ما بعد الغاء أو على أنّه خبر مبتدأ محذوف ، أي ونحن نكفر أو على أنّه جملة مبتدأة فيجوز أن يكون ذلك بسبب الانفاق مطلقاً ، وبسبب الانفاق المخفى تأمل .

في مسالك الافهام ج ١ ص ١٢٩ ان الحديث من طريقه صحيح معتبر معتمد وقد روى اجزائه في ابواب من الوسائل ونقله بتمامه ايضاً في الباب ٧ من ابواب ما تجب فيه الزكاة ج ٦ ص ٢٨ المسلسل ١١٤٩١ .

ولم يتعرض له في المنتقى و لعله لوجود ابي بصير في طريقه وانا ايضاً في حقه من المتوقفين كما شرحنا في تعاليفنا على مسالك الافهام ج ١ ص ٣٢٨ و قلنا انه و ان وثقه المحمّد باقرن الاربعة ( المجلسي و البهبهاني و السبزواري و الشفتي ) و انا ايضاً موسوم بمحمّد باقر الكلّيايكاني لكن لم اصر في هذا البحث لهم خامساً ولا اضفه بالبت و لكنني في حقه من المتوقفين الامع اليقين يكون المراد منه الليث المرادى فانه صحيح بالبت .

والثاني في الوسائل الباب ٥٤ من ابواب المستحقين للزكاة ج ٦ ص ١٢١٥ المسلسل ١٢٠٩٦ والثالث في الوسائل الباب ٥٤ من ابواب المستحقين للزكاة ج ٦ ص ٢١٥ المسلسل

١٢٠٩٥

(١) المجمع ج ١ ص ٣٨٤ .

(٢) انظر المجمع ج ١ ص ٣٨٣ و ص ٣٨٤ والكشاف ج ٣ ص ٣١٦ وروح المعاني ج ٣

ص ٣٩ و القرطبي ج ٣ ص ٣٣٥ و ص ٣٣٦ .

ومجزوماً عطفاً على محلّ الفاء وما بعده ، لأنه جواب الشرط وقرىء «ويكفر» بالياء مرفوعاً والفعل لله فيحتمل أن يكون مبتدأً فيجوز الاحتمالان أو الفعل للاخفاء وربما أمكن للأعم فافهم ، وقرىء «تكفر» بالناء مرفوعاً ومجزوماً والفعل للمصدقات وقرأ الحسن بالياء والنصب باضمار أن ، ومعناه إن تخفوها يكن خيراً لكم وأن يكفر عنكم أو ولأن يكفر عنكم .

مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ قيل «من» صلة وتحقيق للتعميم ، وربما خصص السيئات بالصغائر والأكثر على التبعيض فقل هو الصغائر ، وقيل أعم فإن العبادات تسقط الذنوب المتقدمة وجوباً ، وهو مذهب الاحباط والتكفير . وعلى مذهب الأصحاب من بطلان ذلك كما هو المشهور وادّعى عليه الاجماع يكون إسقاط الذنوب تفضلاً غير واجب إلا بالوعد أو يقال المجمع على بطلانها هو إحباط كل متأخر وإن كان قليلاً بجميع ما تقدّمه مطلقاً لإسقاط مادونه أو مساويه والله أعلم .

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ من الانفاق وغيره سرّاً وجهراً ، ليلاً ونهاراً ، حسناً وقبيحاً ، فيجازى كلاً بعمله ، ويزيد لمن يشاء من المحسنين بفضله .  
و ممّا جاء في صدقة السرّ <sup>(١)</sup> عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « صدقة السرّ تطفيء غضب الربّ و تطفيء الخطيئة كما تطفيء الماء النار ، ويدفع سبعين باباً من البلاء ، وسبعة يظلمهم الله في ظلمه يوم لا ظلّ إلا ظلمه : الامام العادل ، وشابّ نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه متعلّق بالمساجد ورجلان تحابّا في الله واجتمعا عليه وتفرّقا عليه ، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال : اني أخاف الله عز وجل ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتّى لم يعلم يمينه ما ينفق شماله ورجل ذكر الله ففاضت عيناه .

(١) كأن المصنف جمع بين مضامين الاحاديث ، تراها في كتب الشيعة واهل السنة انظر

في ذلك مسالك الافهام ج ٢ ص ٤٥ والوسائل الباب ١٣ من ابواب الصدقة ج ٦ ص ٢٧٥ الى ص ٢٧٨ ومستدرك الوسائل ج ١ ص ٥٣٤ والدر المنثور ج ١ من ص ٣٥٣ الى ص ٣٥٧ وابن كثير ج ١ ص ٣٢٣ والخازن ج ١ ص ١٩٤ .

## البحث الثالث

### في امور تتبع الاخراج وفيه آيات

منها في البقرة [ ٢٧٢ ] وَمَا كُنْتُمْ بِمَعْرِفَةٍ مِنْ خَيْرٍ مِنْ مَالٍ أَوْ مَا يَكُونُ كُلٌّ مَعْرُوفٍ  
فانه ضد الشر إلا أن الاتفاق ربما لا يساعد عليه لاختصاصه بالمال أو أخص منه كالدرهم  
والدنانير فتأمل .

فَلَا تَنْفُسُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ بِمَعْرِفَةٍ إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ قِيلَ حَالٌ ، وفيل عطف على ما قبله  
أي ليس إنفاقكم إلا لوجه الله على ما هو شأنكم أو على ما زعمتم فلا تمنوا ولا تنفقوا  
الخبث الذي لا يليق بابتغاء وجه الله ولا ترضون لأنفسكم .

في المجمع <sup>(١)</sup> هذا إخبار من الله تعالى عن صفة إنفاق المؤمنين المخلصين المستجيبين  
لله ورسوله أنهم لا ينفقون ما ينفقونه إلا لطلب الرضا الله هذا ويمكن خروج ذلك مخرج  
المبالغة كأن ما ليس لابتغاء وجه الله ليس بانفاق أصلاً أو على معنى أنكم لا تنفقون  
شيئاً إلا لابتغاء وجه الله فانه الذي يوجب الأجر والثواب .

ويحتمل أن يكون المعنى لا تنفقون إنفاقاً ينفقكم إلا لابتغاء وجه الله فافهم  
وقيل : نفى في معنى النهي ، فيستفاد اشتراط القرية وعدم اعتبار غيرها فابتغاء وجهه  
بالعمل هو النية .

قال في المجمع في ذكر الوجه هنا قولان : أحدهما أن المراد منه تحقيق الاضافة  
ودفع إبهام الشركة وذلك أنك لما ذكرت الوجه ومعناه النفس ، دلت على أنك تصرف  
الوهم عن الاشتراك إلى تحقيق الاختصاص فكنت بذلك محققاً للاضافة ، ومزبلاً لإيهام  
الشركة . والثاني أنك إذا قلت فعلته لوجه زيد كان أشرف في الذكر من فعلته له ،  
لأن وجه الشيء في الأصل أشرف ما فيه ، ثم كثر حتى صار يدل على شرف الذكر من غير  
تحقيق وجه الأثرى أنك تقول وجه الرأي ووجه الدليل ووجه الأمر فلا تدنو تحقيق الوجه

وإنما تريد أشرف ما فيه من جهة شدّة ظهوره وحسن بيانه تأمل فيه .

وَمَا تَنْقِفُوا مِنْ خَيْرٍ يُوقِ إِلَيْكُمْ أَيُّ يَوْفَرٍ وَيُودَى إِلَيْكُمْ يَعْنِي ثَوَابَهُ وَجَزَائِهِ  
 قيل : أى في الآخرة عن ابن عباس .

وَأَنْتُمْ لَا تَقْظَلُمُونَ بِمَنْعِ ثَوَابِهِ وَلَا بِنَقْصَانِ جَزَائِهِ بَلْ تَعْطُونَ أضعافاً مضاعفة ،  
 فالجملة الاولى دلّت على أنّ نفع الاتفاق إنّما هو للمنفق ، فينبغي أن ينفق ما يرضى به  
 لنفسه ولا يقصر فيه ولا يفسده بالمنّ والأذى ولا يتطاول به على الناس .

والثانية أنّ الاتفاق إنّما هو لوجه الله ، وغيره ضايع باطل ، فيجب أن يكون  
 على ما يليق بابتغاء وجه الله به فلا يجوز على وجه الرّياء والسمعة ، ولا تكديره بالمنّ  
 والأذى والتطاول على الناس ولا تقديم الخبيث الذي لا يليق لذلك فأنه لا يرضى به لنفسه  
 بل ينبغي ما هو أحبّ وأحسن .

والثالثة على ما دلّت عليه الأولى ، وزيادة أنّ ذلك يرجع إليه كمّلاً من غير  
 نقصان أصلاً <sup>(١)</sup> وفي تكرير ذلك في جمل متعددة بعنوانات مختلفة محفوفة بوجوهات  
 مؤكّدة من التبيين والتحريض والترغيب ما لا يخفى .

قيل : كان المسلمون يمتنعون عن التصدّق على غير أهل دينهم ، فأنزل الله هذه  
 الآية عن ابن عباس وابن الحنفية وسعيد بن جبير ، فذلك في المتبرّع به إن صحّ ،  
 وحمل على الجواز وإلاّ فالآية الآتية يشعر باختصاصه بغيرهم وأما الواجب فأنّما  
 أجاز أبو حنيفة صرف صدقة الفطر إلى أهل الذمة ، وأباه غيره ، وهو إجماعنا بل إجماع  
 المسلمين أجمعين ، هذا .

ولمّا حثّ ورغب في الاتفاق بأبلغ وجوه الترغيب ويبّين طريقه ، أشار إلى أفضل  
 الفقراء الذين هم مصرف الصدقات فقال :

«للفقراء» أى اجعلوا ما تنفقون لهم أو اعمدوه أو الاتفاق لهم على أنّ الأمر

(١) في المعيار : أعطيته المال كملاً كسبب أى كاملاً وافياً هكذا يتكلم به وهو سواء  
 في الجمع والواحد وليس بمصدر ولانتم انما هو كقولك أعطيته المال اجمع وقريب منه  
 في التاج واللسان نقلاً عن ابن سيده .

للاستحباب أو خير مبتدأ محذوف في هذا السياق أى ما تنفقون أو صدقاتكم لهؤلاء أى على وجه الأولوية ، أو ينبغي ذلك للفقراء أو هو أولى لهم أو اجعلوا منه أو بعضه لهم فافهم .

قيل : هذا مردود على اللام من قوله « وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم » .

قال علي بن عيسى <sup>(١)</sup> لا يجوز هذا لأن بدل الشي عن غيره لا يكون إلا والمعنى يشتمل عليه وليس كذلك ههنا ، لأن الاتفاق للنفس من حيث هو عايد عليها والفقراء من حيث هو واصل إليهم وليس من باب وأيضاً فلا يجوز أن يكون العامل فيه « تنفقوا » للفصل الكثير بالاجنبي كما لا يخفى .

« الذين أحصروا ، أى حبسوا أنفسهم كما قيل الاحصار باعتبار منع الشخص نفسه ، والحصر منع الغير » في سبيل الله ، الجهاد أو مطلق الطاعة والعبادة « لا يستطيعون ضرباً في الأرض » ذهاباً فيها للكسب للاقبال على الجهاد أو العبادة أو الذين منعوا أرزاقهم وأموالهم في طاعة الله « لا يستطيعون ضرباً في الأرض » لكسب المعاش : إما لخوف العدو من الكفار وإما لفقر أو مرض أو اشتغال بواجبات الدين وما هو أهم يحسبهم الجاهل ، بحالهم « أغنياء من التعفف » من أجل تعففهم وامتناعهم عن السؤال « تعرفهم بسيماهم » بعلامتهم من الضعف ورتانة الحال أو التخشع والخضوع الذى هو من شعار الصالحين والخطاب للنبي ﷺ أولكل من تأمل في شأنهم .

(١) هذا هو الرمانى ونقل ما افاده المصنف فى التبيان ج ١ ص ٢٨٠ عن على بن عيسى الرمانى وترى ترجمة الرجل ومصادر ترجمته فى انباء الرواة ج ٢ ص ٢٩٤ الرقم ٤٧٦ والاعلام ج ٥ ص ١٣٤ قال فى بغية الوعاة ج ٢ ص ١٨٠ الرقم ١٧٤٢ ط ١٣٨٤ على بن عيسى بن على بن عبد الله ابو الحسن الرمانى وكان يعرف أيضاً بالاخشيدي وبالوراق وهو بالرمانى اشهر كان اماماً فى العربية علامة فى الادب فى طبقة الفارسي والسيرافى معتزلياً ولد سنة ست وسبعين ومأتين وفيه مات فى حادى عشر جمادى الاولى سنة اربع وثمانين وثلاثمائة وفى الاعلام كان له نحو مائة مصنف .

«لا يسألون الناس إلحافاً» إلحاحاً ، وهو أن يلازم المسؤول حتى يعطيه وهو مصدر نصب على الحال أى لا يسألون ملحقين أو على المصدر لأنه سؤال على صفة والمعنى أنهم لا يسألون وإن سألوا الضرورة فبلطف من غير إلحاح ، وقيل بل المراد نفى السؤال أيضاً عن ابن عباس .

في المجمع<sup>(١)</sup> وهو قول الفراء والزجاج وأكثر أرباب المعاني ، وفي الآية ما يدل عليه وهو قوله « يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف » في المسئلة ، ولو كانوا يسألون لم يحسبهم الجاهل أغنياء لأن السؤال ظاهر في الفقر ، وكذا قوله « تعرفهم بسيماهم » ولو سألوا لعرفوا بالسؤال وإنما هو كقولك مارأيت مثله وأنت لم تردله مثلاً مارأيتهم وإنما تريد أن ليس له مثل فيرى ، فمعناه لم يكن سؤال فيكون إلحاح .

و في الحديث : إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده ويكره البؤس والتبأس وإن الله يحب الحيي الحليم المتعفف ويغض البذي السئال الملحف ، وعنه عليه السلام إن الله كره لكم ثلاثاً : قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال ، ونهى عن عقوق الأمهات وأد البنات وعن منع وهات<sup>(٢)</sup> .

«وما تنفقوا من خير» من مال قليل أو كثير لهم أو لغيرهم سراً أو جهراً «فإن الله به عليهم» فيجازى على حسب ما يستحقه باعتبار حسن النفقة والانفاق ، ومراعاة المنفق عليه كما وعد ، وما تضمن معنى الشرط ، ولهذا سقط النون ودخل الفاء في الخبر .

في المجمع<sup>(٣)</sup> قال أبو جعفر عليه السلام : نزلت الآية في أصحاب الصفة وكذلك رواه

(١) المجمع ج ١ ص ٣٨٧ .

(٢) المجمع ج ١ ص ٣٨٧ .

(٣) المجمع ج ١ ص ٣٨٧ عن أبي جعفر والكلبي عن ابن عباس وكذلك في الدر المنثور ج ١ ص ٣٥٨ عن ابن المنذر عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس وقد سرد أبو نعيم أسماء عدة من أصحاب الصفة وما ورد فيهم في حلية الأولياء ج ١ ص ٢٧٧ إلى آخر ٣٩٧ ج ٢ من ١ إلى ٣٩ .



الكلبيُّ عن ابن عباس وهم نحو من أربعمئة رجل لم يكن لهم مساكن بالمدينة ، ولا عشاير يأوون إليهم ، فجعلوا أنفسهم في المسجد ، وقالوا : نخرج في كلِّ سريّة يبعثها رسول الله فحثَّ الله الناس عليهم ، فكان الرجل إذا كان عنده فضل أتاهم به ، إذا أمسى .  
و في الكشف إنهم من مهاجري قريش ، وكانوا في صفّة المسجد و هي سقيفة يتعلّمون القرآن بالليل و يرضخون النوى بالنهار ، و كانوا يخرجون في كلِّ سريّة يبعثها رسول الله ﷺ .

وعن ابن عباس <sup>(١)</sup> وقف رسول الله ﷺ يوماً على أصحاب الصفّة فرأى فقرهم وجهدهم وطيب قلوبهم ، فقال : أبشروا يا أصحاب الصفّة ، فمن بقى من امتى على النعمة الّذى أنتم عليه راضياً بما فيه ، فانه من رفقاءى .  
وفيه من الحثِّ والترغيب للفقراء على الاتّصاف بصفاتهم على ما تضمّنه كآلية على ما تضمّنت من الاشتغال بالعبادة ، و حبس النفس في سبيل الله والصبر على الفقر ، وترك السؤال والرضا به ما لا يخفى ، فإنّ الحكم غير مختصّ بهؤلاء كما يفهم من الخبر ، و سياق الآية ، وذكر العلماء إبتأها في باب الزكوة .

على أنه مع حصول الحالات ينبغى عدم الفرق عقلاً ، وحينئذ فلا كراهية في ترك الكسب و حبس النفس على العبادة ، سيّما تحصيل العلوم الدنيّة و نشرها ، فانه كالجهاد أو أعظم على ما قالوا ، ودلّ عليه بعض الروايات ، والفنّاعة بما حصل من الزكوة وغيرها من الصدقات ، بل يكون أفضل وأحبّ إلّا أن يكون صاحب عيلة ولم يحصل منهما ما يصلح أن يقنع به فليتأمل وكذا ترغيب الأغنياء في الانفاق على أمثالهم كما لا يخفى .

ثمّ رغب في الانفاق وحثّ عليه حتى بجميع الأموال بقوله الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية هما اسمان وضعاً موضع المصدر على الحال ، أي

(١) رواه فى كنز المرفان ج ١ ص ٢٤٣ ومسالک الافهام ج ٢ ص ٥١ واخرجه فى-

كنز العمال ج ٦ ص ٢٦١ بالرقم ١٩٩٧ عن الخطيب عن ابن عباس وقريب منه فى تفسير الامام الرازى ج ٧ ص ٨٥ الطبعة الاخيرة .

مسرّين و معلنين أى يعمّون الاوقات والاحوال بالصدقة لحرصهم على الخير ، فكلّما نزلت بهم حاجة محتاج عجلوا قضاءها ولم يؤخّروا ولم يتعلّلوا بوقت ولا حال .

«فلهم أجرهم عند ربّهم» خبر الذين والفاء للسببية ، وقيل للعطف والخبر محذوف أى ومنهم الذين ، ولذلك جوّز الوقف على «وعلاية» وفيه نظر ، و «عند» ظرف مكان ، والعامل فيه ما يتعلق به اللام من «لهم» وربما أشعر بتعظيم الأجر كأنه لا يقدر عليه ولا يعلمه إلّا ربّهم ، فلا يوجد إلّا عنده .

« ولاخوف عليهم » لامن فوت الاجر ولا من أهوال يوم القيمة ، بل و ما قبلها «ولاهم يحزنون» على شيء من ذلك مع عظم تلك الأهوال ورشدّة تلك الأحزان، كما هو معلوم من الايات والأخبار ، فالانفاق المذكور أمر عظيم عند الله والله عناية جلييلة بحال الفقراء وإنقاذهم ، بل الظاهر أنّهم لا يحزنون بوجه أصلاً لامن خوف ضرر و لامن فوت مطمع ، لا لأمر متأخّر ولا متقدّم ، ولهذا نزل في من شأنه العصمة ، حيث لم يكن منه تقصير من وجه :

فعن ابن عباس<sup>(١)</sup> نزلت الآية في عليّ عليه السلام كانت معه أربعة دراهم فتصدّق

(١) وقد روى السيد البحرانى قدس سره فى غاية المرام الباب السابع والاربعين والباب الثامن والاربعين اثنى عشر حديثاً من طريق العامة واربعة احاديث من طريق الخاصة ص ٣٤٧ وص ٣٤٨ وانظر ايضاً تفسير البرهان ج ١ ص ٢٥٧ ونور الثقلين ج ١ ص ٢٤١ وسائر تفاسير الشيعة .

وانظر من كتب اهل السنة مجمع الزوائد ج ٦ ص ٣٢٤ واسد الغاب ج ٤ ص ٢٥ والرياض النضرة ج ٢ ص ٢٧٣ ونور الابصار للشبلنجى ص ٧٨ واسباب النزول للواحدي ص ٥٠ ولباب النقول ص ٤٢ والدر المنثور ج ١ ص ٣٦٣ وفيه انه اخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والطبرانى وابن عساكر من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن ابن عباس .

وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٢٦ عن ابن ابى حاتم وابن جرير من طريق عبد الوهاب وعن ابن مردويه بوجه آخر وتفسير الخازن ج ١ ص ١٩٦ وتفسير الكشاف ج ١ ص ٣١٩ وتفسير الرازى ج ٧ ص ٨٩ الطبعة الاخيرة والعجب انه ليس فى الكاف الشاف ذيل الكشاف تخريج الحديث مع ما عرفت من الرواة من اهل السنة .

بواحد نهاراً وبواحد ليلاً ، وبواحد سرّاً وبواحد علانية ، وهو المروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وروى عن أبي ذر <sup>(١)</sup> والأوزاعي أنها نزلت في النفقة على الخيل في سبيل الله ، وقيل هي في كل من أنفق ماله في طاعة الله .

وعلى هذه فنقول : الآية نزلت في علي عليه السلام كما هو المشهور ، ودلت عليه الروايات ، وشهد له ما تضمنته الآية من إنفاق جميع الأموال فانه لم يرو ذلك إلا في حق علي عليه السلام نعم حكمها سائر في كل من فعل مثل فعله ، فله فضل السبق إلى ذلك ، وأجر الافتداء به ، فله أجره وأجر كل من عمل به من غير أن ينقص من أجر العامل شيء للخبر المشهور .

ففي الآية دلالة على حسن الإنفاق والمبالغة فيه حتى بكل المال بل أحسنيته واغتنام الفرضة في ذلك فلا يبعد فهم عدم الخوف على المنفق المذكور من ذلك ولا حصول الحزن من ذا الوجه أصلاً للعموم فافهم .

ومنها [ في البقرة ٢١٥ ] يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالِإِحْرَاقِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ وَمَا قَفَعْتُمُ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ .

«ما» إمام فوع المحل على الابتداء وذا موصول بصلته خبر له والعائد محذوف أي ما الذي ينفقونه أو «ماذا» بمنزلة شيء واحد ، منصوب بأنه مفعول ينفقون ، فذا كاللغول لأن ما مفيد للمعنى كما قيل .

وما موصول تضمن معنى الشرط رفع بالابتداء ، وأنفقتم صلته ، وفي محل الجزم به ، و«من خير» في موضع الحال عن العايد المحذوف ، و«من» للتمييز ، فللوالدين خير مبتدأ محذوف أي فهو لهما ، والجملة خبر «ما» والفاء جواب الشرط ، ومطابقة الجواب للسؤال من حيث أنه قد تضمن قوله «ما أنفقتم من خير» بيان ما ينفقونه ، و هو كل خير فقد ر في طرف القلة بما يسمى خيراً وأما في الكثرة فلاحد له ، بل ما بلغ

لكن بنى الكلام على ما هو أهمّ وهو بيان المصرف لأنّ النفقة لا يعتدّ بها إلاّ أن تقع موقعها .

وعن ابن عباس <sup>(١)</sup> أنّه جاء عمرو بن الجموح وهو شيخ همّ و له مال عظيم فقال ماذا تنفق من اموالنا و اين نضعها ؟ فنزلت و حينئذ فتخصيص الأول في السؤال لعلّه لاهتمام السائل به و اعتقاده أنّ تحقيقه أهمّ وهو أدخل في القبول وترتب الأجر ففى الجواب أشير إلى خلافه ، وقيل : المراد ماذا ينفقون على وجه كامل . تأمل .  
في المجمع <sup>(٢)</sup> المراد بالوالدين الأب والامّ والجدّ والجدة وإن عليا ، لأنهم يدخلون في اسم الوالدين ، وبالأقربين قرابة المعطي ، واعلم أنّه يلوح من بعض دخول الأولاد في الأقربين ، وفيه نظر وكان الأول على التغليب أيضاً فتأمل .

وقد اختلفوا في هذه النفقة ، فقال الحسن : المراد نفقة التطوّع على من لا يجوز وضع الزكوة عنده والزكوة لمن يجوز وضع الزكاة عنده ، فهي عامّة في المفروضة والتطوّع قاله في المجمع ، و الأظهر في هذا المعنى إرادة الأعمّ <sup>(٣)</sup> و أنّها في هؤلاء على حسب ما يجوز شرعاً ، فيدخل الزكوة والنفقة الواجبة وصلة الأرحام ، و سائر مندوبات الصدقات ، كما ذهب إليه صاحب الكنز .

ويمكن الحمل على الواجبة على نحو ذلك فلا ينافي ذكر الوالدين لوجوب نفقتهما ، بل على الزكوة المفروضة لجواز إعطاء الوالدين لا في جهة النفقة كسهم الرقاب والغارمين ، بل ومن سهم الفقراء على ما قيل مثل إعطائهما ما يحتاجان إليه في طلب العلم أو الاشتغال بالعبادة زيادة على الواجب ، أو مؤنة الزواج ونحو ذلك .  
وفي الكشف وعن السديّ <sup>(٤)</sup> هي منسوخة بفرض الزكوة ، وأجيب بعدم المنافاة

(١) الكشف ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢) المجمع ج ١ ص ٣١٠ .

(٣) قد اوضحنا مراداً انه لا مانع من جمع الواجب والمندوب في جملة واحدة وان الحاكم بوجوب اطاعة امر المولى انما هو العقل وماورد من الرخصة في الترك يكون وارداً على هذا الحكم من العقل .

(٤) الكشف ج ١ ب ٢٥٧ .

مع أنه لا دليل عليه ، وفي المجمع وقال السدي الآية واردة في الزكاة ثم نسخت ببيان مصارف الزكاة . وحينئذ ربما توجه منافاة ولكن النسخ يحتاج إلى دليل قوي ، وليس ، ولا ضعيفا ، فإن وروده في الزكاة غير مشهور ، ولا به رواية عن ثقة وبأباه ظاهر الآية كما لا يخفى ، على أنك قد عرفت وجه الجمع وعدم التنافي .

وفي المجمع عن الحسن هي في التطوع دليل باقي الآية ولقوله « وما فعلوا من خير ، أي عمل صالح إلى هؤلاء وغيرهم » فإن الله به عليهم ، فيوفيكهم ثوابه ويجازيكم من غير أن يضيع منه شيء وكان ذلك تعميم للمجواب أو وتعميم له ، فيفهم أن ما ينفقونه من مال فلهؤلاء أولا وأعلى الأولوية والاحقية ، وما فعلوا من إنفاق الخير المذكور وغيره من المعروف لهؤلاء وغيرهم » فإن الله به عليهم ، فيوفيكهم الأجر من غير نقص ، فيكون فيه ترغيب على تعميم المعروف ، وتوسيع الخلق للخلق وحسن المعاشرة .

ومنها [ في البقرة ٢١٩ ] يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ .

قالوا : السائل عمرو بن الجموح : سأل عن النفقة في الجهاد ، وقيل : في الصدقات « قِيلَ الْعَفْوُ » أي أنفقوا العفو أو العفو تنفقون ، أو أنفقوا ، وقرئ بالرفع أي الذي تنفقونه العفو .

وفيه أقوال : أحدها أنه ما فضل عن الأهل والعيال أو الفضل عن الغنى عن ابن عباس وقتادة ، وثانيها الوسط من غير إسراف وإفطار عن الحسن وعطا وهو المروى عن أبي عبد الله عليه السلام ، وثالثها أنه ما فضل عن قوت السنة عن أبي جعفر عليه السلام : قال : ونسخ ذلك بآية الزكاة ، وبه قال السدي . ورابعها أنه أطيب المال وأفضله كذا في المجمع (١) .

والأقوال الأول متقاربة ، ولهذا قال في المعالم قال قتادة وعطا والسدي هو ما فضل عن الحاجة ، وكانت الصحابة يكسبون المال ويمسكون قدر النفقة ، ويتصدقون

بالفضل بحكم هذه الآية ثم نسخ بآية الزكوة هذا ، وفي النسخ تأمل لعدم منافاة ظاهرة ودليل واضح .

وعن طاوس أنه ما يسرّ ومنه قوله تعالى « خذ العفو » أي الميسور من أخلاق الناس ، وبه يشعر ما روي عن علي عليه السلام أنه قال لعامله : إياك أن تضرب مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً في درهم خراج أو تبيع دابة عمل في درهم ، فانما أمرنا أن نأخذ منهم العفو <sup>(١)</sup> .

وفي الكشف ونحوه في تفسير القاضي أنه نقيض الجهد ، وهو أن ينفق ما لا يبلغ منه الجهد قال « خذى العفو منى تستديمي مودتي » ويقال للأرض السهلة العفو ، وعن النبي صلى الله عليه وآله <sup>(٢)</sup> « أن رجلاً أتاه ببيضة من ذهب أصابها في بعض المغازي فقال : خذها منى صدقة فأعرض عنه رسول الله ، فأتاه من الجانب الأيمن فقال مثله فأعرض عنه ثم أتاه من الجانب الأيسر فأعرض عنه فقال هاتها مغضباً فأخذها فخذفه بها خذفاً أو أصابه لشجته أو عقرته ، ثم قال : يجيء أحدكم بماله يتصدق به ويجلس يتكفف الناس إنما الصدقة عن ظهر غنى .

ولا بعد في هذا الخبر « إن المبدّرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربّه

(١) للحديث صدر ترك نقله المصنف واخذ مورد الحاجة من الحديث وهو في الكافي

ج ١ ص ١٥٢ باب ادب المصدق الحديث ٨ وفي المرات ج ٣ ص ١٩٣ وفي التهذيب ج ٤ ص ٨٠ الرقم ٢٧٥ والفتية ج ٢ ص ١٣ الرقم ٩ والمقنعة ص ٤٢ ونقله في الوسائل الباب ١٤ من ابواب زكوة الانعام ج ٦ ص ٩٠ السلسل ١١٦٨٦ .

قال في المرات ان تأخذ منهم العفوأي الزيادة او الوسط او يكون منصوباً بنزع الخافض أي بالعفو وقال في النهاية في حديث ابن الزبير ان الله امر نبيه ان يأخذ بالعفو من اخلاق الناس هو السهل المتيسر أي امره ان يحتمل اخلاقهم و يقبل منها ما سهل ويسر ولا يستقصى عليهم وقال الجوهري العفو ما يفضل من الصدقة انتهى مافي المرات .

(٢) كنز العرفان ج ١ ص ٢٤٥ ومستدرک الوسائل ج ١ ص ٥٤٤ عن غوالي اللآلي

وسنن ابی داود ج ٢ ص ١٧٧ الرقم ١٦٧٣ طمطبعة السعادة وسنن البيهقي ج ٥ ص ١٨١ والكشاف ج ١ ص ٢٦٣ وفي الكافي الشاف ذيله تخريجه .

كفوراً» وقد أُشِيرَ فيه وفي قوله تعالى «و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً» إلى وجه الجمع بينهما وبين ما يدل على مواساة الاخوان والتسوية ، بل الاينار كما روى عن عليٍّ عليه السلام وأهل بيته حتى نزل فيهم «هل أتى» وقوله تعالى «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» أي حاجة .

«كذلك، بياناً مثل ذلك» يبين الله لكم الآيات» والحجج في أحكام الدين أو وأُمور الدنيا «لعلكم تتفكرون» في الدنيا والآخرة . إيماناً يتعلق بمتفكرين أي لعلكم تفكرون فيما يتعلق بالدارين ، فتأخذون بما هو أصلح لكم في الدارين فينتظم لكم أمر الدنيا والآخرة كما بينت لكم أن العفو أصلح من الجهد والاسراف في النفقة ، أو وأن الائتم في الخمر والميسر أكثر من نفعهما ، وفي تخصيص الإشارة بهذا نحو بعد ، أو في الدارين فتؤثرون إبقاءهما وأكثرهما منافع فتختارون الآخرة و تتركون الخمر والميسر لانهما ، ولا تتلوون بهما لمنافع زعم الناس لهم ، مع أن إئتمهما أكبر ، ولا تقصرون في الانفاق بل تتسابقون فيه حيث قدسهل عليكم . وإما إن يتعلق بيبين على معنى يبين لكم الآيات في أمر الدارين وما يتعلق بهما لعلكم تتفكرون .

ومنها [ في البقرة ٢٥٤ ] يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتِفَقُوا بِمَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١) .

الأمر بظاهره يقتضى وجوب الانفاق ، و ظاهر أن ليس المراد بشيء ما مطلقاً فلا بد أن يكون إشارة إلى معين في الجملة ، فمن السدي أراد به الزكاة المفروضة وذلك لأنها أعرف النفقات وأهمها .

وقيل أراد به الفرض مطلقاً الزكوات وغيرها كالانفاق على من وجبت نفقته ،

(١) قال في المجمع قرء ابن كثير وابو عمرو ويعقوب لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بالفتح فيها اجمع وفي سورة ابراهيم لا بيع فيه ولا خلال و في الطور لالو ولا تأثيم و قرء الباقر جميعها بالرفع انظر ج ١ ص ٣٥٩ وكذلك انظر روح الممانى ج ٣ ص ٤ والحجة لابن خالويه ص ٧٥ .

وسدّ جوعة المسلم ، وفي الحج دون النفل لا قران الوعيد به ، وقيل : يدخل فيه النفل أيضاً . في المجمع وهو الأقوى <sup>(١)</sup> لانه أعم ، ولأن الآية ليس فيها وعيد على ترك النفقة وإنما فيها إخبار عن عظم أهوال يوم القيمة وشدايدها .

وفيه نامل نظراً إلى ما يأتي ونظراً إلى ما تقدّم ، ويكون الأمر حريماً مطلق الرجحان أي أنفقوا من قبل أن يأتي يوم لا تقدر فيه على تدارك ما فرطتم ، والخلاص من تبعته من العذاب . أو الفوز بعظيم الاجر والثواب ، إذ لا بيع فتحصلون ما تنفقون أو تفقدون به ، ولا خلة حتى يعينكم أخلاقكم أو يسامحونكم به .

ولا شفاعه فيكون لكم شفيع يشفع لكم ، فمن فاته هنا فقد فاته هذا ، وقد قال تعالى «الآخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين» والآمة أجمعت على إثبات الشفاعه يوم القيمة ، وتدل عليه آيات وأخبار كثيرة فاما أن يكون المراد النفي مطلقا لتارك الانفاق كما هو المناسب بتمام الربط ، وظاهر السياق ، أو نفى ما يجوز الاعتماد عليه في التدارك ، أو المراد إلا ما استثنى وهو ما لا يجوز الاعتماد عليه في ذلك لاشتراط الاذن والرضا منه ، يقال فقد لا يأذن له ولا يرضى لعدم استئنهاله .

«والكافرون» قيل أي تاركوا الانفاق «هم الظالمون» فعبّر عن تركه بالكفر كما عبّر عن ترك الحج به ، وحصر الظالمين فيهم أيضاً للمبالغة ، ومزيد الاهتمام به أو المراد والكافرون هم مقيمون على ظلم أنفسهم فلا تكونوا مثلهم وأنتم مؤمنون إشارة إلى أن ترك الانفاق ظلم وهو من صفات الكفار لا يجوز للمؤمنين الاتصاف به ، وربما أوماً إلى أن إصرار ذلك قد يلحقهم بهم ، ويدل عليه بعض الروايات في منع الزكوة فتأمل .

أو المراد الكافرون بهذا اليوم هم الظالمون أنفسهم مطلقاً ، أو بمنع الانفاق كما في قوله «وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكوة وهم بالآخرة هم كافرون» وهذا قريب من السابق ، ويجوز أن يكون تخصيص الكافر بالظلم باعتبار أنهم الكامون في الظلم ، و



ظلمهم قد بلغ الغاية وليس مبلغ ظلم المؤمنين وغيرهم مبلغ ظلم الكافرين .

ونظيره فلان هو الفقيه ، وفلان هو الفاضل ، ويراد به تقديمه على غيره فيما أضيف إليه ، فكأنه قيل الكافرون هم الكاملون في الظلم ، بالعين الغاية فيه ، فبايكم أن تشبهوا بهم وتعملوا مثل عملهم وأنتم مؤمنون بالله واليوم الآخر ، فافهم .

أوباعتبار أن الله لا يظلمهم يوم القيمة بل هم الظالمون أنفسهم فكانه لما نفى البيع والخلة والشفاعة وأخبر أنه قد حرم الكافر هذه الأمور ، مع ما هو معلوم من الدين ضرورة من شدة عذابه وأليم عقابه في ذلك اليوم ، قال ليس ذلك بظلم منسب إلى الكافرون هم الظالمون أنفسهم بعمل ما استحقوا ذلك به ، فكذلك إذا استحققت شيئاً من العذاب أو حرمان شيء من الثواب يكون من قبل أنفسكم ، وعلى هذا يحتمل حمل الانفاق على ما يعم الغرض والنفل ، حملاً للأمر على مطلق الرجحان .

ومنها في البقرة [ ٢٤١ ] مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْجِهَادِ أَوْ مُطْلَقِ وَجْهِهِ الْبَرِّ كَمَثَلِ زَارِعٍ حَبِّهِ أَوْ الْمُرَادِ مِثْلُ نَفَقَةِ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ كَمِثْلِ حَبَّةٍ « أَتَبَتَتْ سَبْعَ سَنَاجِلٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِائَةُ حَبِّهِ » ، يعنى أن النفقة في سبيل الله بسبع مائة ضعف « وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ » أى يزيد على سبع مائة فيضاعفها وقيل يضاعف هذه المضاعفة لمن يشاء والله واسع المقدر والرحمة لا يضيق عليه ما شاء من الزيادة ، ولا يضيق عن المضاعفة أصلاً ، فكيف إذا وعد عليهم بكل شيء فيعلم ما كان من نفقة وبيته المنفق وقصده واستحقاقه الزيادة وعدمه .

واعلم أن الحسنه في قوله سبحانه « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » أعم من الانفاق ، فلأما منع أن يكون العشر لازماً ولو باعتبار الوعد في جميع الحسنات ، ويزيد إلى سبع مائة في الانفاق في سبيل الله مطلقاً ، وإلى أزيد في مواضع منه وأ غيره ، روى عن ابن عمر أنه قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ « رب زدنا متى » فنزل قوله « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة » فقال رب زدنا متى فنزل « إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب » .

الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُونَ مَا أَنْفَقُوا مِنْهَا وَلَا أَدْرَى  
الْمَنْ كَانَ يَتَعَدَّى بِإِحْسَانِهِ عَلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ ، وَ الَّذِي كَانَ يَتَطَاوَلُ عَلَيْهِ وَ  
يَتَرَفَّعُ بِسَبَبِ مَا نَعِمَ بِهِ عَلَيْهِ ، كَانَ يَعْبَسُ وَجْهَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ إِظْهَارُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْإِنْفَاقِ  
وَتَرْكِ الْمَنْ وَالْأَدْرَى ، وَأَنْ تَرْكُهُمَا خَيْرٌ مِنْ نَفْسِ الْإِنْفَاقِ كَمَا جَعَلَ الْإِسْتِقَامَةَ عَلَى الْإِيمَانِ  
خَيْرًا مِنَ الدَّخُولِ فِيهِ ، بِقَوْلِهِ «ثُمَّ اسْتَقَامُوا» .

أَوْ إِشَارَةٌ إِلَى بَعْدِ الْمُنْفِقِينَ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ تَرْكُ الْمَنْ وَالْأَدْرَى مِنْهُمْ بَعِيدًا عَنْ  
إِنْفَاقِهِمْ ، أَوْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنْ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِتِّبَاعِ إِتِّبَانُ ذَلِكَ بِالْفَصْلِ ، أَوْ عَنْ قَرَبِ ، بَلْ  
يَعْتَبَرُ عَدَمُهُ وَلَوْ طَالَ الْمُدَّةُ بَعْدَهُ ، يُؤِيدُهَا «وَلِ مَارُوى»<sup>(١)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْمُنْتَانُ  
بِمَا يُعْطَى لَا يَكْلُمُهُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا يُزَكِّيهِ وَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ، وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ وَجْهٌ لِعَدَمِ  
إِبْرَادِ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَإِنَّمَا قَالَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، لِأَنَّ النَّفْسَ إِلَيْهِ  
أَسْكَنَ ، وَبِهِ أَوْثَقَ ، فَإِنَّ مَا عِنْدَهُ لَا يَخَافُ عَلَيْهِ فَوْتَ وَلَا نَقْصَ وَقَدْ مَنَّا أَنْ فِيهِ تَعْظِيمًا  
وَتَفْخِيمًا لِلْأَجْرِ .

وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ لِفَوْتِ الْأَجْرِ وَنَقْصَانِهِ ، وَلَا يَبْعُدُ الْأَعْمَ ، وَ  
الْآيَةُ لَا رَيْبَ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى انْتِفَاءِ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ ، وَرَبَّمَا دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ أَجْرِهِمْ  
لَهُمْ مَعَ الْمَنْ وَالْأَدْرَى ، وَتَحَقُّقِ الْخَوْفِ وَالْحُزَنِ ، وَلَا يَبْعُدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ أَحْسَانٍ كَالْأَقْرَاضِ  
وَالْتَخْلِيسِ مِنْ شِدَّةِ وَالنَّصْرَةِ عَلَى الْعَدُوِّ وَالتَّعْظِيمِ وَرَدِّ الْغَيْبَةِ وَالتَّخْلُقِ وَحُسْنِ الْمَعَاشِرَةِ  
وَالْعَفْوِ وَالْمَسَامَحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَوْلُ مَعْرُوفٍ كَلَامٌ طَيِّبٌ يَرُدُّ بِهِ السَّائِلُ رَدًّا جَمِيلًا وَلَا يَخْصُ الدُّعَاءُ كَمَا قِيلَ  
نَحْوُ أَغْنَاكَ اللَّهُ .

وَمَغْفِرَةٌ أَيْ وَنِيلٌ مَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ بِسَبَبِ الرَّدِّ الْجَمِيلِ أَوْ وَعَفْوٌ عَنِ السَّائِلِ إِذَا  
وَجَدَ مِنْهُ مَا يَنْثَقِلُ عَلَى الْمَسْئُولِ كَأَنْ يُسْأَلَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ أَوْ يَسْأَلُ الْأَدَبَ ، أَوْ وَعَفْوٌ مِنْ قَبْلِ  
السَّائِلِ ، فَإِنَّهُ إِذَا رَدَّهُ رَدًّا جَمِيلًا عَذَرَهُ .

خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى خَيْرٌ أَمَا عَلَى حَقِيقَتِهِ بَاعْتِبَارُ أَنَّ الصَّدَقَةَ الَّتِي يَتَّبِعُهَا أَذَى قَبْلَ الْأَذَى حَسَنَةً يَقْتَضِي الْأَجْرَ وَالثَّوَابَ إِلَّا أَنَّ الْمُنَّ وَالْأَذَى يَبْطُلَانِ بَعْدَ وَ  
معنى البطلان صرف الثواب في عوض الأذى مثلاً ، بل إنَّه أعظم وأزيد ، فيبقى بعد  
أوعلى الاتساع فلا يلزم منه ما ينافي ما تقدم وإنَّما اقتصر على ذكر الأذى لأنَّ الْمُنَّ  
يستلزمه ولو غالباً .

رَوَى عَنْ النَّبِيِّ <sup>(١)</sup> ﷺ إِذَا سَأَلَ السَّائِلُ فَلَا تَقْطَعُوا عَلَيْهِ مَسْأَلَتَهُ حَتَّى  
يفرغ منها ، ثُمَّ رُدُّوا عَلَيْهِ بوقارولين : إما بذل يسير أو ردَّ جميل ، فأنَّه قد ياتيكُم من  
ليس بانس ولا جان ، ينظرون كيف صنيعكم فيما خَوَّلكم الله وَالله غَنِيٌّ خُصُوصاً عَنْ  
إِنْفَاقِكُمْ وَإِنَّمَا نَفَعَهُ لَكُمْ وَ بِأَمْرٍ بِهِ لِمَصْلَحَتِكُمْ حَلِيمٌ فَلَا يَعْجَلُ بِعُقُوبَةٍ مِنْ يَمَنُ  
ويؤذى ، بل يؤخر العقاب بحلمه ، وهذا سخط و وعيد على الْمُنِّ وَالْأَذَى ، : وَذَبَّاهُ  
من غضب الحليم .

وَأَكْذَبَكَ بِقَوْلِهِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْبَلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِأَلْمَنٍ وَالْأَذَى  
ولا بالأذى إبطالاً .

« كَأَلْمَنِي » كإبطال أو لا تبطلوا حال كونكم مائلين الذي يَنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ  
أَيَّ لَا جَلَّ رِئَاءُهُمْ أَوْ مَرَاتِبُهُمْ أَوْ إِنْفَاقَ رِئَاءٍ أَوْ إِنْفَاقاً كَمَا فِي تَفْسِيرِ الْقَاضِي لَكُنْ الْإِضَافَةُ  
لَفْظِيَّةً .

وَلَا يُؤْمِنُ بِإِلَهِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَيُرِيدُ بَانْفَاقِهِ أَوْ بِأَعْمَالِهِ وَجَهَ اللَّهِ وَالِدَارِ الْآخِرَةِ وَ  
ثَوَابِهِ فِيهَا ، وَالْعَطْفُ عَلَى « يَنْفِقُ » عَلَيْهِ قِيلَ أَيَّ وَكَالَّذِي لَا يُؤْمِنُ ، يَعْنِي كإبطاله أَعْمَالَهُ  
أَوْ إِنْفَاقَهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ ، وَ لَيْسَ بِوَجْهِ إِذِ الْمَوْصُولُ وَاحِدٌ لَمْ يَتَعَدَّ ، نَعَمْ فِيهِ تَنْبِيْهُ  
عليه كما أشرنا .

قِيلَ : وَيَحْتَمِلُ عَطْفَهُ عَلَى رِئَاءٍ بِجَعْلِهِ حَالاً بِتَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْبَايَةِ  
عَلَى أَنَّ كُلَّ مَرَاتِبٍ مُنَافِقٍ ، لِأَنَّ الْكَافِرَ الْمَعْلَنَ غَيْرَ مَرَاتِبٍ ، وَ فِيهِ نَظَرُ فَانْهَ لَوْ سَلِمَ ذَلِكَ  
فَانَّمَا يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمَرَاتِبِ الْمَذْكُورِ الْمُنَافِقَ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ « وَلَا يُؤْمِنُ » عَلَى

أن الحق أنه يصح في الكافر المعلن أيضاً فأنه حيث لا يؤمن بالله واليوم الآخر لا يبقى له داع إلى الانفاق إلاّ الرياء ، وإن لم يكن ذلك بالنسبة إلى المسلمين مثلاً فافهم ، ولادلالة في الكلام على لزوم عدم الإيمان للانفاق رثاء الناس ، وإن ناسبه لجواز أن يراد التشبيه بإبطال الكافر المرائي ، وإن كان في المسلمين أيضاً مبطل مرأى تغليظاً في النهي وتقييحاً للمن والأذى ، بل الرياء أيضاً في نظر المؤمنين فإن المن والأذى ربما كانا كاشفين عن الرياء وعدم الإيقاع لوجه الله كما قيل .

فمثله أي الذي ينفق رياء ولا يؤمن كممثل صفوان حجر أملى عليه قراب ، فأصابه وابل مطر عظيم القطر شديد الوقوع فتركة صلداً أملى نقيمان التراب لا يتقدرون على شيء مما كسبوا كما لا يقدر أحد على رد ذلك التراب والانتفاع به ، أو كما لا يقدر ذلك الحجر على إمساك ذلك التراب ولا على رده ، والانتفاع به ، وفيه تنبيهات فافهم ، والضمير للذي ينفق باعتبار المعنى إذا المراد الجنس أو الجمع ، كأنه قيل الفريق الذي أولضمير « فمثله » باعتبار المذكور أوله ولصفوان جميعاً .

قيل : الجملة في موضع الحال فامان الذي أوفاعل ينفق ، والاقرب ضمير « فمثله » أوهو والصفوان جميعاً ، ولا يبعد كونها استينافاً مبيناً للإبطال ، أوللتمثيل ، أولهما . وفي المجمع <sup>(١)</sup> « إن وجوه الأفعال تابعة لحدودها ، فإذافات فلا طريق إلى تلافيتها ، وليس في الآية ما يدل على أن الثواب الثابت المستقر يبطل ويزول بالمن فيما بعد ، ولا بالرياء الذي يحصل فيما يستقبل من الاوقات على ما قاله أهل الوعيد ، وفيه نظر واضح والآية ظاهرة في البطالان بالمن والأذى ولو بعد حين ، والأخبار مشحونة بذلك . وقد تضمنت الآية الحث على الانفاق في أبواب البرابتهاء مرضات الله ، والنهي عن المن والأذى والرياء والسمة والنفاق ، وبطلان العمل بها .

عن ابن عباس <sup>(٢)</sup> قال النبي ﷺ : إذا كان يوم القيمة نادى مناد يسمع أهل

(١) المجمع ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) المجمع ج ١ ص ٢٧٧ .

الجمع أين الذين كانوا يعبدون الناس؟ قوموا خذوا أجوركم ممن علمتم له، فأتى لأقبل عملاً خالطه شيء من الدنيا وأهلها.

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أسدى إلى مؤمن معروفاً ثم آذاه بالكلام أو من عليه، فقد أبطل الله صدقته، ثم ضرب فيه مثلاً كالذي ينفق ماله لرئاء الناس إلى قوله **وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ** إلى الثواب أو الجنة أو الخير والرشاد، وفيه تعريض بأن الرياء من صفات الكفار وأن المن والأذى كذلك ويجب على المؤمن أن يتجنب عنها ويراعى الاخلاص في الاتفاق بل في سائر الاعمال. **وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ أَي رِضاه، فهو إمام صدر ميمى أو اسم المصدر، وابتغاء نصب على المفعول له كما قيل، ويحتمل الحال وكذا ماعطف عليه أي «وتثبيتاً» لهم «من أنفسهم» على الإيمان ومقتضاه أو على الخير والرشاد أو على الاتفاق فكأنها برسوخها وقوة اليقين والبصيرة في الدين ورغبة ثابتتهم عليه، أو بموافقتها لهم ومتابعتها إياهم في إنفاق الأموال تثبتهم على الاتفاق، أو على أحداً أو اثنين، فإن بتحمل التكاليف وتكلف ما يصعب من مشاق العبادات يقل الطمع في الشهوات، ويتعوى بالخيرات، ويشتد الرغبة في السعادات، فكان في ذلك تثبيت.** وفيه تنبيه على أن من حكمة الاتفاق للمنفق تركية نفسه عن البخل وحب المال، بل عن الرياء والمن والأذى أيضاً أو تصديقا للإسلام وتحقيقاً للجزاء من أصل أنفسهم، فأنه إذا نفق المسلم ماله في سبيل الله علم أن تصديقه وإيمانه بالثواب من أصل نفسه، وإخلاص قلبه.

أو «وتثبيتاً من أنفسهم» عند المؤمنين أنها صادقة الإيمان مخلصة فيه، ويعضده قراءة مجاهد: «وتبييناً من أنفسهم» ويستفاد حينئذ رجحان الاعلان، فيخص بالواجب للروايات، أو «وتبييناً من أنفسهم عندهم، لانهاهم أنفسهم وعدهم إياها مقصورة، وعن الحسن ومجاهد تثبيتاً من أنفسهم أين يضعون.

و «من» على الوجوه ابتدائية، ويحتمل التبعية على معنى تثبيتاً بعض أنفسهم

على الايمان و مقتضاه، ببذل المال الذي هو شقيق الروح وبذله أشق شيء على النفس ، فمن بذل ماله اوجه الله فانه قد ثبتها في الجملة على ما أشرنا إليه سابقاً فكأنه قد ثبت بعض نفسه ومن بذل ماله وروحه فقد ثبتها كلها، كما قال « وتجاهدون بأموالكم وأنفسكم » وفيه التنبيه المتقدم أيضاً .

والمعنى ومثل نفقة هؤلاء في زكاتها عند الله « كمثل الجنة » بستان « بربرة » مثلت الرء و قرئت إلا أن الكسر غير متواتر أي بمكان مرتفع فان الشجر حينئذ أحسن نمتاً و منظرأ وأكثر ريعاً وأزكى ثمرأ « أصابها وابل » مطر عظيم القطر « فأنت أكلها » أي ما يؤكل منها يعني ثمرتها « ضعفين » مثلي ما كانت ثمر أو مثلي ما إذا لم يكن بربرة و قيل مثلي ما إذا كانت متسقة ، وقيل أربعة أمثاله ، و نصبه على الحال أي مضاعفاً و احتمال أن يكون المراد تؤتى أكلها مرتين في سنة كما قال سبحانه « تؤتى أكلها كل حين » أي كل سنة أشهر كما روي عن الصادق عليه السلام (١) .

« فان لم يصبها وابل فطل » فمطر صغير القطر أي فيصيبها أو فالذي يصيبها طل أو فطل يكفيها لكرم منبتها وبرودة هوائها لارتفاع مكانها ، فتؤتى أكلها ضعفين أيضاً و هو على ظاهر القول بمثلي ما كانت ثمر غير واضح .

أو فلا تنقص من ثمرها شيء ، وإن لم تأت ضعفين ، فكذلك نفقات هؤلاء زاكية عند الله يضاعف ثوابها دائماً أو لا يضيع ولا ينقص بحال ، وإن تفاوتت باعتبار ما ينضم إليها من الخصوصيات ويجوز أن يكون التمثيل لحالهم عند الله بالجنة على البربرة و نفقاتهم الكثيرة والقليلة بالوابل والطل .

في الكشف : فكما أن كل واحد من المطرين تضعف أكل الجنة ، فكذلك نفقتهم كثيرة كانت أو قليلة ، بعد أن يطلب بها وجه الله و يبذل فيها الوسع زاكية عند الله زيادة في زلفاهم و حسن حالهم عنده .

وقد فسّر ضعفين بمثلي ما كانت ثمر و في الجمع بينهما ظاهراً نظر ، إلا أن يراد إذا كانت في غير بربرة ولا يبعد أن يكون في اعتبار الضعف هنا إشارة إلى مضاعفة السبعمائة

في قوله « والله يضاعف لمن يشاء » لهؤلاء .

« والله بما تعملون بصير » فيه تحذير عن الريا والمن والاذى وضعف اليقين و النفاق ، و ترغيب في الاخلاص و الرسوخ و قوة اليقين والايمان .

« أيودُ أحدكم » الهمزة فيه للانكار « أن يكون له جنة من نخيل وأعنان تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات » جعل الجنة أولاً منهما مع ما فيها من سائر الاشجار والأثمار تغليبا لهما لشرفهما و كثرة منافعهما ، ثم ذكر أن فيها من كل الثمرات ليدل على احتوائها على سائر أنواع الاشجار والاثمار ، ويجوز أن يكون المراد بالثمرات المنافع .

« وأصابه الكبر » أي كبر السن فإن الفاقة في الشيخوخة أصعب ، و الواو للحال أول للعطف على نفسه حملا على المعنى ، كأنه قيل أيودُ أحدكم إذا كانت له جنة وأصابه الكبر « وله ذرية ضعفاء » لاقدره لهم على كسب لصغر أو مرض ونحوه مثله « فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت » عطف على أصابه ، أو يكون ، والأعصار ريح عاصفة تنعكس من الارض إلى السماء مستديرة كعمود .

والمعنى تمثيل حال من يفعل الأعمال الحسنة ويضم إليها ما يحبطها من رياء أو من أذى في الحسرة والاسف ، إذا كان يوم القيمة واشتدت حاجته إليها فوجدها محبطة ، بحال من هذا شأنه ، و أشبههم به من جال بسرّه في عالم الملكوت و ترقى بفكره إلى جناب الجبروت ثم تكص على عقبيه إلى عالم الزور والتفت إلى ماسوى الحق وجعل سعيه هباء منثوراً .

« كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » فيها فتعبرون بها .  
ومنها [ في آل عمران ١٨٠ ] وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ مِنْ قَرَأٍ بِالتَّاءِ <sup>(١)</sup> قَدْرَ مضافاً ليتطابق مفعولاه ، وكذا من قرأ بالياء

(١) وانظر أيضاً المجمع ج ١ ص ٥٤٣ و ٥٤٦ و ٥٥٢ و ٥٥٣ تفسير الايات ١٦٩

و ١٨٠ و ١٨٨ من سورة آل عمران وكذا روح المعاني ج ٤ ص ١٢٠ و ١٢٣ و ١٣٣ الى ص ١٣٥ والحجة لابن خالويه ص ٩٢ وممالك الافهام ج ٢ ص ٧٠ و ٧١ والتبيان

وجعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب ، ومن جعله الموصول كان المفعول الأول عنده محذوفاً لدلالة يبخلون عليه ، وهو يناقئ ما قيل من عدم جواز حذف أحد مفعولى باب حسبت ، فكأنه محمول على الغالب ، أو على الحذف منسياً . «هو» فصل ، وقرأ الاعمش بغير هو .

بَلْ هُوَ أَى الْبَخْلَ وَهُوَ مَنَعَ مَا أَوْجِبَهُ اللَّهُ شَرُّ لَهُمْ لَاسْتِجْلَابِ الْعِقَابِ عَلَيْهِمْ بَيَانُهُ سَيَمُوتُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَى سِيلْزَمُونَ وَبَالَ مَا بَخَلُوا بِهِ إِلْزَامِ الطَّوْقِ <sup>(١)</sup> وقيل يجعل ما بخل من المال طوقاً في عنقه ، والآية نزلت في مانعى الزكوة وهو المروى عن أبى جعفر عليه السلام وهو قول ابن مسعود و ابن عباس والسدى ، وقيل : يجعل في عنقه يوم القيمة طوق من نار عن النخعي ، وقيل يكلفون يوم القيمة أن يأتوا بما بخلوا من أموالهم عن مجاهد كذا في المجمع .

وفي الكشف : قيل يجعل ما بخل به من الزكوة حية يطوقها في عنقه يوم القيمة تنهشه من قرنه إلى قدمه وتنقر رأسه ، ويقول أنا مالك . وعن النبي صلّى الله عليه وآله في مانع الزكوة يطوق بشجاع أقرع و روى بشجاع أسود <sup>(٢)</sup> وفي رواياننا قريب من

ج ١ ص ٣٨٠ وص ٣٨١ وص ٣٨٥ وص ٣٨٦ ط ايران وفتح القدير للشوكانى ج ١ ص ٣٦٩ وص ٣٧٠ وص ٣٧٤ والخازن ج ١ ص ٣٠١ وص ٣٠٣ وص ٣٠٧ والنسفى بهامش الخازن وتفسير الامام الرازى ج ٩ ص ١٠٩ وص ١١٢ وص ١٣١ .

(١) ولعل هذا المعنى هو الانسب وهو نظيره وكل انسان الزمناه طائره في عنقه ، والبخل بالمغات الاربع كغفل و عنق ونجم و جبل ان يمنع الانسان الحق الواجب عليه و عليه فيشمل مانع الزكاة لانها الحق الواجب و كاتم العلم كما سيشير اليه المصنف . و ورد فى تفاسير اهل السنة كالقرطبى و ابن جرير وغيره عن ابن عباس انها نزلت فى اليهود و بخلهم ببيان ما علموه من امر محمد صلى الله عليه وآله وسلم و يشير المصنف نقلا عن زبدة البيان الى دلالة الآية على وجوب بذل العلم .

(٢) انظر الدرر المنثور ج ٢ ص ١٠٥ وفتح البارى ج ٤ ص ١١ و نيل الاوطار ج ٤ ص ١٢٥ و ص ١٢٦ و القرطبى ج ٤ ص ٢٩١ ترى الحديث بهذا المضمون بالفاظ مختلفة كثيرة . قال فى الفتح والمراد بالشجاع و هو بضم المعجمة ثم جيم الحية الذكر وفيه ان الاقرع الذى تقرع ←



ذلك في تفسير الآية فلنوردها :

منها في الحسن <sup>(١)</sup> عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما من أحد منع من زكاة ماله شيئاً إلا جعل الله ذلك يوم القيمة ثعباناً من نار مطوّفاً في عنقه تنهش من لحمه حتّى يفرغ من الحساب ، ثمّ قال هو قول الله عزّ وجل « سيطوّنون ما بخلوا به يوم القيمة » يعنى ما بخلوا به من الزكاة : ونحو ذلك في الموثق <sup>(٢)</sup> عن أبي جعفر عليه السلام .

راسه اى تمط لكثرة سمه وفيه عن تهذيب الازهرى سمى اقرع لانه يقرى السم و يجمعه فى راسه و تتمط فروة راسه انتهى و التمتع سقوط شعر الراس و الفروة على ما فى اللسان جلدة الراس و فروة الراس اعلاه .

(١) الكافي ج ١ ص ١٤١ باب منع الزكاة الحديث ١ وهو فى المتنقى ج ١ ص ٧٧ و فى المرات ج ٣ ص ١٨٥ و عده المجلسى كما فى المتن فى الحسن لوجود ابراهيم بن هاشم فى طريقه و قد نبهنا مراراً انه يعد من الصحيح .

(٢) رواه فى الفقيه ج ٢ ص ٦ بالرقم ١٤ وفى عقاب الاعمال ط مكتبة الصدوق ص ٢٧٨

الحديث ١ من عقاب مانع الزكاة وفى الكافي ج ١ ص ١٤٢ الحديث ١٠ من باب منع الزكاة وهو فى المرات ج ٣ ص ١٨٥ وفى المتنقى ج ٢ ص ٧٦ و عده المجلسى من الصحيح وكذا فى المتنقى عليه رمز الصحة وعبر عنه المصنف بالموثق لعله لما فى اسماعيل بن مهران من الكلام من اجل تضعيف الفاضلى اياه او من جهة اشتراك ابن مسكان وان كان المراد منه فى الاغلب عبد الله بن مسكان .

وقد اورد الحديث فى الوسائل الباب ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكاة ج ٦ ص ١١ المسلسل ١١٤٢٥ عن الصدوق ثم قال ورواه الكلينى عن على بن ابراهيم عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن مسلم وعن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن مهران عن ابن مسكان ثم قال ورواه الصدوق فى عقاب الاعمال .

قلت وهو خلط بين الحديثين فان الذى هو فى الكافي عن ابن مهران انما هو عن ابي جعفر كما فى الفقيه والذى رواه عن على بن ابراهيم انما هو عن ابي عبد الله ولم يبين صاحب الوسائل هذا الفرق بين الحديثين فى الامام المستول عنه .

والمعجب ان صاحب الوافى ايضاً خلط بين الحديثين فقال فى الجزء السادس ص ٥

وفي الحسن <sup>(١)</sup> عن حريز عن أبي عبد الله عليه الصلاة والسلام أنه قال : ما من نبي مال ذهب أو فضة يمنع زكوة ماله إلا حبسه الله عز وجل يوم القيمة بقاع قرقر ، وسلط عليه شجاعاً أقرع يريد به وهو يحيد عنه ، فإذا رأى أنه لا مخلص له منه أمكنه من يده ففضهما كما يقضم الفجل ثم يصير طوقاً في عنقه ، وذلك قول الله عز وجل « سيطو قون ما بخلوا به يوم القيمة » وما من ذي مال إبل أو غنم أو بقر يمنع

كما الثلاثة عن عبد الله بن مسكان عن يه محمد سالت ابا عبد الله حيث يستظهر منه ان المسئول عنه في حديث الفقيه أيضاً ابو عبد الله مع كونه ابا جعفر ثم المذكور في الكافي المطبوع والمرآت في حديث ابي جعفر ابن مهران ولكن المحكى عنه في المنتقى والوافي اسماعيل بن مهران .

وروى حديث ابي عبد الله في نور الثقلين عن الكافي ج ١ ص ٣٤٣ بالرقم ٥٤٩ وحديث ابي جعفر في ص ٣٤٤ بالرقم ٥٥٢ وروى حديث ابي عبد الله عن الكافي في البرهان ص ٣٢٧ وروى حديث ابي عبد الله في قلائد الدرر عن الكافي ج ١ ص ٢٦٦ في الحسن ثم قال ومثله رواه بسند صحيح والظاهر انه يريد حديث ابي جعفر الذي صححه المجلسي وصاحب المعالم وصححه أيضاً في الحدائق ج ١٢ ص ٥ .

ونظير الحديث أيضاً في العياشي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر في العياشي ج ١ ص ٢٠٧ الرقم ١٥٨ ورواه في البحار ج ٢ ص ٦ وفي المستدرک ج ١ ص ٥٠٨ ثم في الفاظ الحديث في المصادر التي سردناها قليل تفاوت لا يهملنا شرح تفصيل التفاوت من شاء فليراجع اصل المصادر .

(١) الحديث رواه في الكافي ج ١ ص ١٤٢ باب منع الزكاة الحديث ١٩ وهو في المرآت ج ٣ ص ١٨٦ وحكم بحسنه ورواه في المنتقى ج ٢ ص ٧٦ جاءه عليه رمز الحسن وحكمها بحسنه كما صنعه المصنف انما هو بابراهيم بن هاشم الذي ايدنا في مواضع متفرقة صحة الحديث من اجله .

وعلى اي فرواه في الفقيه أيضاً ج ٢ ص ٤ الرقم ١٠ ط النجف وهو في عقاب الاعمال ط مكتبة الصدوق ص ٢٧٩ الحديث ٣ من عقاب مانع الزكاة ورواه أيضاً في معاني الاخبار ط مكتبة الصدوق ص ٣٣٥ وفي المحاسن الباب ١٢ من كتاب عقاب الاعمال الحديث ٢٦ ص ٨٧ ورواه في البحار ج ٢ ص ٦ وفي قلائد الدرر ج ١ ص ٢٦٧ وفي الحدائق ج ١٢ ص ٥ ونور الثقلين ج ١ ص ٣٤٤ الرقم ٥٥٤ والوافي الجزء السادس ص ٥ عن الكافي

زكاة ماله إلا حبسه الله يوم القيمة بقاع قرقر يطاؤه كل ذات ظلف بظلفها وينهشه كل ذات ناب بنابها ، وهامن ذي مال نخل أوزرع يمنع زكاة ماله إلا طوقه الله ربعة أرضه إلى سبع أرضين إلى يوم القيمة .

و روى أيضاً عن <sup>(١)</sup> أبي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ما من ذي زكاة مال نخل أوزرع أوكرم يمنع زكاة ماله إلا قلده الله تربة أرضه يطوق به من سبع أرضين إلى يوم القيمة .

وعنه عليه السلام <sup>(٢)</sup> أيضاً مانع الزكاة يطوق بحية قرعاء تأكل من دماغه ، وذلك قوله عز وجل «سيطوقون ما بخلوا به يوم القيمة» .

وفي الحسن <sup>(٣)</sup> عنه عليه السلام أيضاً ما من عبد يمنع درهمًا في حقه إلا أنفق اثنين في غير

والفقيه و رواه في الوسائل الباب ٣ من ابواب ما تجب فيه الزكاة باب تحريم منع الزكاة ج ٦ ص ١٠ المسلسل ١١٤٢٣ .

وشرح اجزاء الحديث في الوافي والمنتهى والبحار والحدائق ونحن يعجبنا نقل ما في الحدائق قال قدس سره بعد نقل الحديث : اقول القاع الارض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والقرقر الارض المستوية اللينة وفي بعض النسخ قفر وهو الخلاه من الارض و شجاع بالضم والكسر الحية او الذكور منها اوضرب منها والجيد الميل والقزم بالمجموعة الاكل باطراف الاسنان والفحل بالمهملة الذكر من كل حيوان ومن الابل خاصة وهو المراد هنا والربع بكسر الراء وفتحها ثم المثناة من تحت ثم المهملة المرتفع من الارض واحدته بهاء انتهى . وزاد في معاني الاخبار رواية فرق ايضاً مكان قفر وقرقر ثم قال : وهو ايضاً مثل القرقر وانشد :

كان ايديهن بالقاع القرقر ايدي عذارى يتعاطين الورق

(١) الوسائل ج ٦ ص ١٤ المسلسل ١١٤٣٥ عن الكافي ورواه في المنتقى ج ٢

ص ٧٧ وقال انه من طريق فيه جهالة .

(٢) الوسائل ج ٦ ص ١٢ المسلسل ١١٤٢٨ و نور الثقلين ج ١ ص ٣٤٤ الرقم

٥٥٣ والبرهان ج ١ ص ٣٢٧ والحدائق ج ١٢ ص ٥ وفيه : اقول القرعاء من الحيات ما سقط شعر داسها لكثرة سمها .

(٣) الحديث رواه في الفقيه ج ٢ ص ٦ الرقم ١٥ ط النجف عن عبيد بن زرارة عن

حقه ومامن رجل يمنع حقاً إلا طوقه الله عز وجل به حية من نار يوم القيمة .  
وفي المجمع <sup>(١)</sup> وروى عن النبي ﷺ أنه قال : ما من رجل لا يؤدي زكاة ماله إلا جعل في عنقه شجاع يوم القيمة ثم تلا ﷺ هذه الآية ، وقال ﷺ ما من ذى رحم يأتي ذا رحمه يسأله من فضل أعطاه الله إياه فيبخل به عنه ، إلا أخرج الله له من جهنم شجاعاً يلمظ بلسانه حتى يطوقه ، وتلا هذه الآية .

أبى عبد الله وفي التهذيب ج ٤ ص ١١٢ الرقم ٣٢٨ والكافي ج ١ ص ١٤٢ باب منع الزكاة الحديث ٧ والمنتقى ج ٢ ص ٧٧ عن الكافي والتهذيب ثم بين اختلاف نسختي الكافي والتهذيب فإن في التهذيب مامن رجل ، مكان مامن عبد وحقاً في ماله مكان حقاً من ماله وطوقه الله حية مكان طوقه الله به حية ولم يرو حديث الفقيه وفيه أيضاً قليل اختلاف لفظ .  
والحديث في المرات ج ٣ ص ١٨٥ وهو في الوافي الجزء السادس ص ٦ عن الكافي والتهذيب والفقيه ورواه في نور الثقلين أيضاً ج ١ ص ٣٤٤ الرقم ٥٥١ .

والحديث في الوسائل ج ٦ ص ٢٥ الباب ٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاة باب تحريم منع كل حق واجب في المال المسلسل ١١٤٨٢ كل ذلك عن عبيدين زرارة عن أبى عبد الله وروى الحديث في الكافي ج ١ ص ١٥٤ باب الزكاة تعطى غير أهل الولاية الحديث ٢ وهو في المرات ج ٣ ص ١٩٤ وفي التهذيب ج ٤ ص ١٠٢ الرقم ٢٩٠ مع ذيل طويل ثم قال في الكافي وعن زرارة مثله غير أنه قال إلى آخر الحديث . وهو في التهذيب بالرقم ٢٩١ ورواه مع هذا الذيل في المنتقى ج ٢ ص ١١٥ ثم قال : قوله وعن زرارة معطوف على عبيد بن زرارة فهو متصل بالاسناد السابق .

وقد حكم بحسن الحديث في المرات في الموضوعين وعليه في المنتقى رمز الحسن كما حكم به المصنف هنا لكون إبراهيم بن هاشم في الطريق وتري الحديث الثاني في الوافي الجزء السادس ص ٢٨ وقد روى في الوسائل ذيل الحديث الثاني في ج ٦ ص ١٤٧ الباب ٢ من أبواب المستحقين للزكاة المسلسل ١١٨٦٨ وقوله عن زرارة مثله بالمسلسل ١١٨٦٩ وتري صدر الحديث وهو ما نقله المصنف هنا في المقنعة أيضاً مرسل .

(١) رواهما في المجمع ج ١ ص ٥٤٦ والقرطبي ج ٤ ص ٢٩١ والاول منهما في سنن ابن ماجه مع يسير تفاوت ص ٥٦٨ بالرقم ١٧٨٤ وروى الثاني منهما خاصة في روح المعاني ج ٤ ص ١٢٤ .

ثم قال : وروى عن ابن عباس <sup>(١)</sup> أن المراد بالآية الذين يبخلون ببيان صفة نعم الله عليهم والفضل هو التوربة التي فيها صفة ولا يخفى أن التخصيص بذلك بعيد جداً ، نعم شمول ذلك على وجه العموم محتمل ، ولهذا قال شيخنا <sup>(٢)</sup> قدس الله روحه : ولا يبعد جعلها دليلاً على وجوب بذل نحو العلم إلى كل من يستحقه لطلبه ، و يحتاج إليه مع عدم مانع من تقيته ونحوها لعمومها ، وعدم منافاة ماروي في تفسيرها وكذا ورودها في زكاة المال لو سلم لعدم كون خصوص السبب مخصصاً لأن المدار على ظاهر اللفظ ومقتضاه على حسب القوانين كما ثبت في الأصول ، ولا ينافيه «سيطو.قون» خصوصاً بالمعنى الأول .

ويؤيده ماروي في ذلك من الأخبار مثل ما روى <sup>(٣)</sup> عن النبي ﷺ من كتم علماً عن أهله ألجم بلجام من نار ، وماروى <sup>(٤)</sup> عن أمير المؤمنين عليه السلام ما أخذ الله

(١) رواه في المجمع كما افاده المصنف ورواه في روح المعاني عن ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس .

(٢) انظر زبدة البيان ص ٢٠٦ ط المرتضى .

(٣) أخرجه في الجامع الصغير عن الكامل لابن عدى بلفظ من كتم علماً عن أهله ألجم يوم القيمة لجاماً من نار عن ابن مسعود بالرقم ٨٩٨٨ ج ٦ ص ٢١٢ فيض القدير وضعفه وقال المناوي في الشرح انه مروى بإسناد صحيح بلفظ من كتم علماً ألجمه الله بلجام من نار ونقل قوة سند لفظ من علم علماً فكتمه ألجمه الله يوم القيمة بلجام من نار عن الذهبي ورواه في المجمع ج ١ ص ٢٤١ تفسير الآلة ١٥٩ من سورة البقرة بلفظ من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجم يوم القيمة بلجام من نار .

وروى الحديث في البحار ج ١ ص ٨٩ عن غوالي اللالي بلفظ من كتم علماً نافماً ألجمه الله يوم القيمة بلجام من نار وقد عقد المجلسي باباً مخصوصاً في النهي عن كتمان العلم انظر البحار ط كمپاني من ص ٨٥ الى ص ٩٠ .

(٤) هذا هو الرقم ٤٧٠ من المختار من الحكم من نهج اللاغة وروى الحديث أيضاً في اصول الكافي عن ابي عبدالله عن كتاب على باب بذل العلم الحديث ١ انظر شرح ملا صالح ج ٢ ص ١٣٢ مع تفاوت في اللفظ ورواه في البحار عن غوالي اللالي بلفظ النهج ج ١ ص ٨٩ ط كمپاني ورواه في زبدة البيان أيضاً ص ٢٠٦ كذلك كما في المتن .

على اهل الجهل أن يتعلموا حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا فليتامل .

وَلِلَّهِ مِجْرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَى لَهُ مَا يَتَوَارَثُ أَهْلُهُمَا مِنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ ، فَمَا لَهُمْ يَبْخُلُونَ عَلَيْهِ بِمُلْكِهِ وَلَا يَنْفِقُونَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَتَرَكُونَ لِلْغَيْرِ فَيَكُونُ عَلَيْهِمْ وَزْرُهُ وَ لِلْغَيْرِ نَفْعُهُ أَوْ أَنَّهُ يَرِثُ مِنْهُمْ مَا يُمْسِكُونَهُ وَلَا يَنْفِقُونَ فِي سَبِيلِهِ بِهَلاَكِهِمْ ، وَيَبْقَى عَلَيْهِمُ الْحَسْرَةُ وَالْعُقُوبَةُ .

وَاللَّهُ بِمَا قَعَمَلُونَ مِنَ الْمُنْعِ وَالْإِعْطَاءِ خَبِيرٌ فَيَجَازِيكُمْ عَلَى حِسْبِهِ ، وَفِيهِ تَأْكِيدٌ لِلْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ ، وَقِرْيَةٌ بِالتَّاءِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ أَبْلَغُ خُصُوصاً فِي الْوَعِيدِ .

\* \* \*

[وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا  
فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمِقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ] [آل عمران : ١٨٨] . (٢)

(١) انظر المجمع ج ١ ص ٥٤٦ وروح المعاني ج ٤ ص ١٢٤ والبدور الزاهرة ص ٧٢ وانظر بحث الالتفات فى انوار الربيع ط ١٣٨٩ ج ١ من ص ٣٦٢ الى ص ٣٨٥ وشروح التلخيص والمطول اواخر باب المسند اليه وخزانة الادب للحموى ص ٥٩ والبرهان فى علوم القرآن للزركشى ج ٢ من ص ٣١٤ الى ص ٣٣٨ والاتفان للسيوطى النوع الثامن والخمسين ج ٢ من ص ٨٥ الى ص ٨٧ والعمدة لابن رشيى ج ٢ ص ٤٥ والمثل السائر ط ١٣٨١ ج ٢ ص ١٧٠ وبديع القرآن لابن ابى الاصبع من ص ٤٢ الى ص ٤٥ ونهاية الارب للنويرى ج ٧ ص ١١٦ وشرح نهج البلاغة للخوئى ط الاسلاميه ج ١ من ص ١٧٠ الى ص ١٧٤ والبحث لطيف جداً تحقيق بالمراجعة يطول لنا الكلام ان حاولنا شرحه .

(٢) هذه الاية لم يتعرض لها فى كنز العرفان ومسالك الافهام وقلائد الدرر وقد تعرض لها فى زبدة البيان ص ٢٠٦ ط المرتضى آخر كتاب الزكاة ولم يتعرض لها المصنف فى المتن ولعل اعراضه اولاً لما رآى من عدم تناسبها كتاب الزكاة فنقص عن التعرض لشرحها وبيان ما فيها اولاً ثم توجه الى ان الفض عنها لعله يعد سوء ادب بالنسبة الى شيخه المحقق الاردبيلي قدس سره فتعرض لها فى الهامش .

مع ان للاية مع التوجه الى ماورد فى شان نزولها فى كتب التفسير مناسبة مع الاية ١٨٠ آل عمران السالفة حيث قد بينا هناك ان البخل بلغاته الاربع بمعنى منع الحق الواجب وهو فى المال منع الزكاة وفى العلم كتماناه وقد تعرض فى الاية التى قبل هذه الاية اعنى الاية ١٨٧ من سورة آل عمران ذم كتمان العلم .

الخطاب لرسول الله وأحد المفعولين «الذين يفرحون» والثاني «بمفازة» و«فلا تحسبنهم» تأكيد. وقرئ بضم الباء فيهما على خطاب الرسول والمؤمنين، وبالياء وفتح الباء فيهما على أن الفعل للرسول.

وقرأ أبو عمرو بالياء وفتح الباء في الأول، وضمها في الثاني، على أن الفعل للذين يفرحون، فمفعولاه محذوفان يدل عليهما مفعولا مؤكده، أو المفعول الاول محذوف وقوله «فلا تحسبنهم» تأكيد للفعل وفاعله ومفعوله الاول.

روى<sup>(١)</sup> أن رسول الله سأل اليهود عن شيء مما في التوراة فكتبوا الحق وأخبروه بخلافه وأرؤهم قد صدقوه واستحمدوا إليه وفرحوا بما فعلوا، فاطلع الله نبيه ﷺ على ذلك وسلاه بما أنزل من وعيدهم.

وقيل يفرحون بما فعلوا من كتمان نعت محمد ﷺ ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا من اتباع دين إبراهيم، حيث ادعوا أن إبراهيم كان على اليهودية وأنهم على دينه.

وقيل: هم قوم تخلفوا عن الغزو مع رسول الله، فلما قفل اعتذروا إليه بأنهم رأوا المصلحة في التخلف واستحمدوا إليه بترك الخروج.

وقيل: هم المنافقون يفرحون بما أتوا من إظهار الإيمان للمسلمين ومنافقتهم

ولذا روى عند تفسيرها في المجمع ج ١ ص ٥٥٢ والكشاف حديث على عليه السلام المار هناك من انه ما اخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا حتى اخذ على أهل العلم ان يعلموا فرجع المصنف عن الاغماض والغص فرأى شرح الآية مناسباً مع البحث السابق وما ذكر في شأن نزول الآية ومع ذلك كان التعرض لها اظهار أدب بالنسبة الى شيخه المحقق الاردبيلي قدس سره فتعرض لها في الهامش.

ثم ان احسن ما قيل في معنى هذه الآية والمراد منها ما بينه في تفسير المنار ج ٤ من ص ٢٨٨ الى ص ٢٩٥ فراجع فانه لا يخلو من لطف ودقة وهو المناسب للحديث المروى في الدر المنثور ج ٢ آخر الصحيحه ١٠٩ عن ابن ابي حاتم عن محمد بن كعب القرظي.

(١) الكشاف تفسير الآية ١٨٨ من سورة آل عمران.

و توصّلهم بذلك إلى أغراضهم و يستحمدون إليهم بالايمان الذي لم يفعلوه على الحقيقة لابطانهم الكفر .

في الكشف : ويجوز أن يكون شاملاً لكلّ من يأتي بحسنة فيفرح بها فرح إعجاب و يحب أن يحمده الناس و يثنوا عليه بالديانة والزهد و بما ليس فيه .  
وفي إحياء العلوم <sup>(١)</sup> نقل خبر لو صحّ لهلكنا : روى أنه ذكر احد في حضرة النبي ﷺ بمدح فقال : لو رضي بما قلتم فيه لدخل النار.

قال شيخنا <sup>(٢)</sup> قدّس الله روحه : تكفى هذه الآية حملاً لها على ما في الكشف ، وقد صرّح به وذهب إليه ، وفيه نظر ، لأنّ ظاهر الآية مع قطع النظر عمّا روى وقيل ذم الذين يفرحون بالذي اتوا به اى شيء كان حسناً او قبيحاً ، والفرح بالحسنة لا يستلزم ذلك ولا هو عينه ، اللهمّ إلا أن يكون « ما » فكرة بمعنى شيء وهو خلاف الظاهر فليتمّمل فيه .

واعلم انّ العُجب من المهلكات : عن رسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup> : ثلاث مهلكات : شحّ

(١) انظر الاحياء طالمطبعة العثمانية ١٣٥٢ ج ٣ ص ٢٤٨ كتاب ذم الجاه والرياء  
وفي المغنى للزين العراقي المطبوع ذيله : لما جدد للحديث اصلاً وتروى الحديث ايضاً في اتحاف السادة المتقين شرح احياء علوم الدين ج ٨ ص ٢٥٤ قال الزبيدي في الشرح : قال العراقي لا اصل للحديث .

و تراه ايضاً في المحجة البيضاء ج ٦ ص ١٣٣ ونقل الغفاري في ذيله عن العراقي انه لا اصل له قلت : والحديث حقيق بان لا يكون له اصل كيف وقد بين لنا ائمتنا ميزانابه يتميز الحديث الصحيح عن السقيم و هو الموافقة لكتاب الله العزيز الكريم ومخالفته له وقد اشرنا الى مصادره في تعاليفنا على مسالك الافهام ج ١ ص ١٢ .

والحديث المذكور في الاحياء مخالف للكتاب اذ فيه مخاطباً لنبيه (ص) ورفقنا لك ذكرك الآية ٤ سورة الانشراح وفي سورة الزخرف الآية ٤٤ و انه لذكر لك ولقومك فتدبر جيداً .

(٢) انظر زبدة البيان ص ٢٠٧ ط المرتضى .

(٣) الحديث مروي في عدة الداعي ص ١٧٢ وتراه في مواضع شتى من كتب الفريقين

منفرداً اوفى ضمن مطالب اخر فلا حاجة لنا الى تخريج الحديث بوجوهه و مع ذلك فراجع ←



مطاع ، وهوى متبّع ، و إعجاب المرء بنفسه . قال في العدة : وهو مجبّط للعمل ، والعجب إنّما هو الابتهاج بالعمل الصالح واستعظامه وان يرى نفسه خارجاً عن حدّ التقصير ، وهذا مهلك .

وأما السرور به مع التواضع لله جلّ جلاله والشكر على التوفيق لذلك وطلب الاستزادة فحسن محمود . قال امير المؤمنين عليه السلام : من سرّته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن<sup>(١)</sup> ، والله اعلم .

من كتب الشيعة الوسائل الباب ٢٣ من ابواب مقدمة العبادات من ص ٧٣ - الى ص ٨٠ ط الاسلاميه و مستدرك الوسائل ج ١ ص ١٦ و جامع احاديث الشيعة الباب ١٥ من ابواب المقدمات من ص ١٠٩ الى ص ١١٣ .

وانظر من كتب اهل السنة فيض القدير ج ٣ ص ٣٠٦ و ص ٣٠٧ الرقم ٣٢٧١ و ٢٢٧٢ من الجامع الصغير و احياء العلوم الطبعة المتقدمة ج ٣ ص ٣١٦ و قال الزين العراقي في ذيله : تقدم غير مرة .

(١) الحديث رواه في عدة الداعي ص ١٧٥ عن علي (ع) وقد روى الحديث عن النبي و عن ابي عبدالله في كتب الشيعة انظر الوسائل الباب ٢٤ من ابواب مقدمة العبادات ج ١ ص ٨٠ و ص ٨١ من المسلسل ٢٥٩ الى ٢٦١ و مستدرك الوسائل ص ١٧ و ص ١٨ و الباب ١٧ من ابواب المقدمات من جامع احاديث الشيعة ص ١٢٢ من الرقم ٩٢٦ الى ٩٢٩ . و نرى الحديث بهذا المضمون في كتب اهل السنة عن النبي (ص) ففي الترمذي الباب ٧ من ابواب الفتن باب لزوم الجماعة عن عمر عن النبي (ص) انظر تحفة الاحوذى ج ٣ ص ٢٠٧ والجملة آخر الحديث وكذا اخرجه احمد في المسند ج ١ ص ١٨ و ص ٢٦ عن عمر عن النبي (ص) مع ادنى تفاوت في اللفظ والجملة آخر الحديث .

وكذا اخرجه في ج ٣ ص ٤٤٦ عن عبدالله بن عامر بن ربيعه عن ابيه واللفظ فيه من سائته سيئته وسرته حسنته فهو مؤمن واخرجه في ج ٤ ص ٣٩٨ عن ابي موسى عن النبي واللفظ فيه من عمل حسنة فسر بها وعمل سيئة فسائته فهو مؤمن وفي ج ٥ ص ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٦ عن ابي امامه واللفظ في الاول اذا سائتك سيئتك وسرتك حسنتك فانت مؤمن وفي الثاني والثالث ٢٥٢ و ٢٥٦ اذا سرتك حسنتك و سائتك سيئتك فانت مؤمن . عند سؤال رجل عن النبي (ص) عن الايمان .

• • • • •

وروى الحديث فى الجامع الصغير ج ٦ فى القدير ص ١٥٢ بالرقم ٨٧٥١ عن الطبرانى فى الكبير عن ابي موسى بلفظ من سرته حسنته وسأنته سيئته فهو مؤمن وشرح الحديث المناوى ثم نقل رواية الطبرانى عن ابي امامة وفيه قال الهيثمى رجاله رجال الصحيح وفيه اخرج النساءى فى الكبرى عن عمر وقال الحافظ العراقى فى اماليه صحيح على شرط الشيخين ونقل عن- العراقى صحة حديث احمد ايضاً .

قال العلامة المجلسى فى المرات ج ٢ ص ٢٠٩ عند شرح الحديث ٦ من باب المومن وعلاماته وصفاته عند شرح هذا الحديث من سرته حسنته وسأنته سيئته فهو مومن: المروى عن- ابي عبدالله من سرته حسنة اى حسنة نفسه او اعم من ان يكون من نفسه ومن غيره . ويؤيد الاول ان فى بعض النسخ حسنته وسيئته كما فى كتاب صفات الشيعة والسرور بالحسنة لا يستلزم المجب فانه يمكن ان يكون عند نفسه مقصراً فى الطاعة لكن يسر بان لم يتركها راساً وكان هذا اولى مراتب الايمان مع ان السرور الواقع بالحسنة يستلزم السعى فى- الاتيان بكل حسنة والمساءة الواقعية بالسيئة يستلزم التنفر عن كل سيئة والاهتمام بتركها وهذان من كمال الايمان انتهى ما فى المرات .

\* \* \*

قدم المجلد الاول من شرح آيات الاحكام للعلامة المحقق والاستاد المدقق السيد السند والعالم المؤيد الرجالى المعروف الاغا ميرزا محمد الاسترابادى تفعده الله بفقرانه وبتلوه المجلد الثانى واوله كتاب الخمس .

## الفهرست<sup>(١)</sup>

<p>٥٩ مسّ كتابة القرآن</p> <p>٦٣ الماء طهور لغيره</p> <p>٦٣ ☆ معنى كلمة الطهور</p> <p>٦٩ أحكام الحيض</p> <p>٧٥ نجاسة المشركين</p> <p>٨١ تحريم الخمر ونجاستها</p> <p>٨٥ تطهير الثياب للصلاة</p> <p>٨٧ الخصال الحنيفية</p> <p>٨٩ الظلم المانع من الامامة</p> <p style="text-align: center;"><b>آيات الصلاة</b></p> <p>٩١ الصلاة الوسطى</p> <p>٩٢ ☆ الصلاة الوسطى هي الظهر</p> <p>٩٥ القنوت</p> <p>٩٧ أمر الأهل بالصلاة</p> <p>١٠١ معنى الايمان والخشوع</p> <p>١٠٩ حفظ الفرج من الايمان</p> <p>١١٣ هل التحليل يفيد الزوجية</p> <p>١١٥ المحافظة على الصلوات</p> <p>١١٧ اقامة الصلاة - اوقات الصلوات</p> <p>١٢١ قرآن الفجر - التهجد بالليل</p> <p>١٣٦ القبلة و أحكامها - تحويل القبلة</p>	<p>٢ ☆ مقدمة المؤلف</p> <p>٣ ☆ شرح حديث الابتداء (كل أمر ذي بال)</p> <p>٩ ☆ سبب اختلاف ألفاظ الحديث</p> <p>١٣ ☆ في منع الخلفاء من كتابة الحديث</p> <p>١٥ ☆ كتابة الحديث بعد القرن الاول</p> <p>١٧ ☆ ضبط احاديث الشيعة</p> <p>١٩ ☆ كتاب على من املا و رسول الله</p> <p>☆ الاحاديث المنقولة من كتاب الجامعة</p> <p style="text-align: center;">٢١</p> <p style="text-align: center;"><b>آيات الطهارة</b></p> <p>٢٧ أحكام الوضوء</p> <p>٣٣ ☆ معنى التلام في قوله «ليبين لكم»</p> <p>٣٤ ☆ معنى قولهم لأبالك</p> <p>٣٥ ☆ معنى عسى ولعل في القرآن</p> <p>☆ معنى الامر والحكم بوجوب الطاعة</p> <p>٣٧ مسح الرأس والرجلين</p> <p>٤١ ☆ كلام في مسح الرجلين و غسلهما</p> <p>٤٣ أحكام التيمم</p> <p>٤٨ ☆ الاستخدام في الآية ٤٣ من سورة</p> <p>٥٠ النساء و تأويلها</p> <p>٥٥ الاخلاص في العبادة</p>
--	--

٢٤٣	صلاة الميت	١٤٤	☆ نقل رسالة المحقق في القبلة
٢٤٧	صلاة السفر	١٥٩	لباس المصلّي
٢٧٣	صلاة الخوف	١٧٣	مكان المصلّي و احكام المساجد
٢٨١	تعقيبات الصلاة	١٨٣	تكبيرة الاحرام - القراءة
٢٨٣	صلاة الجماعة	١٧٨	الركوع والسجود
٢٨٧	الاستعانة بالصلاة عند الكربات	١٩٣	الجهر والاخفات
٢٨٩	الانصات خلف الامام	١٩٥	التشهد والصلوات فيه
٢٩٥	الاذكار في العشى والاصال	٢٠١	رفع اليدين في التكبيرات
٢٩٧	الاشراك في العمل العبادي مبطل؟	٢٠٧	الاستعاذه
٣٠٥	احكام يتعلق بالصلاة	٢١١	التهجّد بالليل
	كتاب الزكاة	٢١٧	معنى الناشئة بالليل
	وجوب الزكاة ومحلها وشرائط قبولها	٢٢٩	ردّ التحية في الصلاة
٣١٧	قبض الزكاة و اعطائها المستحق	٢٤٣	اعطاء الزكاة أثناء الصلاة
٣٣١	في امور تتبع الاخراج	٢٤٩	☆ في المنادى بيا أيّها
٣٦٠		٢٥٧	صلاة الجمعة وأحكامها

## تصويبات

الصفحة	السطر	غ	ص
٣	١٥	١٩	٢٩
٨٣	١٨	اسم المفعول	اسم المفعول و اسم المفعول
٨٣	١٩	وشمول اللعن	وشمول اللعن له نظير شمول اللعن
٨٣	٢٣	يسمونه	يسمونها
١٦٠	٤	إشراط	اشتراط
٣١٤	٣	الاخبار <sup>(١)</sup>	الأخبار
٣١٤	٩	أضاعوا الصلاة	أضاعوا الصلاة <sup>(١)</sup>
٣١٤	١٧	انظر <sup>(١)</sup>	(١) قال المؤلف فى الهامش : عن ابى جعفر (ع) فى صلاة العصران تضييعها أن تدعها حتى تصفر الشمس أو تفیب . أقول : انظر . . .
٣٢٠	٢٢	ص ٢٢	ص ٢٢٠
٣٥١	٤	ويرغبوا	ويرغبوا